المخطيط الإقليمي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

التخطيط الإقليمي

الدكتور أديب عبد الكريم الخليل
أستاذ في قسم الجغرافية

الدكتورة نسرين علي السلامة
مدرسة في قسم الجغرافية جامعة دمشق
فرع السويداء

جامعة دمشق

1437 – 1418 هـ
2016 – 2017 م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس الكتاب

أولاً فهرس الموضوعات

مقدمة	1
الفصل الأول **الأسس النظرية والمنهجية للدراسات في مجال التخطيط الإقليمي**	9
أولا: منظومة المفاهيم والمصطلحات (التخطيط، الإقليم، التخطيط الإقليمي، الخطة، التنمية، التنبؤ)	11
ثانيا: سمات ومزايا التخطيط الإقليمي ومبرراته وأهدافه ومتطلباته	35
ثالثا: المبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي	48
رابعا: مراحل التخطيط الإقليمي	54
الفصل الثاني **مكانة التخطيط الإقليمي في منظومة التخطيط**	73
أولا: منظومة التخطيط وعناصرها الأساسية	75
ثانيا: العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي	87
ثالثا: الطابع بعيد الأمد للتخطيط الاقليمي	103
رابعا: أهمية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل ودوره في التخطيط الاقليمي	114
الفصل الثالث **المنطلقات الأساسية للتخطيط الإقليمي**	131
أولا: القضايا المعاصرة للعلاقة الوثيقة بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي	133
ثانيا: أهمية تحديد معالم الإقليم الاقتصادي ودوره في التخطيط الإقليمي	140
ثالثا: التقدم العلمي والتقني ودوره في التخطيط الإقليمي	150
رابعا: علاقة التخطيط الإقليمي بالعلوم الأخرى	158

167	**الفصل الرابع** **البنية الوظيفية لاقتصاد الإقليم وأهميتها في التخطيط الإقليمي**
169	أولا: مفهوم البنية والبنية الوظيفية وأهميتها في التخطيط الإقليمي
173	ثانيا: البنية الوظيفية القطاعية ودورها في التخطيط الإقليمي
185	ثالثا: البنية الوظيفية المكانية ودورها في التخطيط الإقليمي
188	رابعا: البنية الوظيفية الإدارية التنظيمية ودورها في التخطيط الإقليمي
193	**الفصل الخامس** **المجمعات المكانية الاقتصادية وأهميتها في التخطيط الإقليمي**
195	أولا: التكامل ودوره في تشكيل المجمع المكاني الاقتصادي والتنظيم المكاني للاقتصاد
199	ثانيا: مفهوم المجمع المكاني وجوهره كشكل من أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد
203	ثالثا: تشكل المجمعات المكانية الاقتصادية وأنواعها
217	رابعا: القضايا العلمية الأساسية لتخطيط المجمعات المكانية الاقتصادية للأقاليم الاقتصادية
223	**الفصل السادس** **نظريات في التخطيط الإقليمي**
225	أولا: لمحة موجزة عن بعض النظريات في التخطيط الإقليمي (نظرية أقطاب التنمية نظرية المراكز والمناطق التابعة لها (الهوامش) لفريد مان)
234	ثانيا: نظرية النظم وأهميتها في التخطيط الإقليمي
251	ثالثا: نظرية التكامل في تطور اقتصاد الإقليم ودورها في التخطيط الإقليمي
260	رابعا: نظرية الدورات الإنتاجية
269	**الفصل السابع** **القضايا المعاصرة للتخطيط الإقليمي ومجالاته**
271	أولا: التخطيط الزراعي
294	ثانيا: التخطيط الصناعي

ثالثا: التخطيط العمراني	323
رابعا: التخطيط السياحي	341
خامسا: التخطيط الخدمي (تخطيط المراكز الخدمية)	374
الفصل الثامن **نماذج تطبيقية في التخطيط الإقليمي**	399
أولا: التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع وادي تنيسي)	401
ثانيا: التخطيط الإقليمي لمشروع مسكنة (غرب) في محافظة حلب	403
ثالثا: التخطيط الإقليمي للمدينة الصناعية في حسياء (محافظة حمص)	406
رابعا: تطبيق نظرية المكان المركزي في تخطيط تطوير استغلال الأرض والمنظومة الإقليمية للمراكز البشرية	418
خامسا: أمثلة تطبيقية حول تخطيط البنية التحتية الإنتاجية	422
المصطلحات	452
المصادر والمراجع	465

Damascus University

ثانياً: فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	نظام العمل عند وضع الخطة الإقليمية	63
2	مراحل التخطيط الإقليمي	71
3	عناصر التخطيط الإقليمي	81
4	أنواع التخطيط الإقليمي	86
5	مصطلحات الوحدة التصنيفية للإقليم الجغرافي المتكامل	143
6	علاقة التخطيط الإقليمي بغيره من العلوم	159
7	العلاقة بين الربح والبُعد عن السوق	234
8	مراحل تصنيع بذور عباد الشمس	267
9	فروع الدورة الإنتاجية الزراعية الصناعية لتصنيع القطن	268
10	الريع التفاضلي الناجم عن الجدارة الإنتاجية الطبيعية للأرض	273
11	أثر زيادة الأسعار على توسيع الأراضي المزروعة	274
12	ريع الموقع الناجم عن القرب من سوق المدينة (نظرية تيونن)	275
13	أنماط استخدام الأراضي حول المدن المنعزلة حسب نظرية تيونن	276
14	قانون الغلة المتناقصة عند ريكاردو	277
15	فعالية الموقع المستقبلي المحدد في الخطة	285
16	أثر الموقع وقدرة الأراضي الإنتاجية الطبيعية في توزيع زراعة البطاطا	286
17	أفضل الأمكنة لزراعة الخضار الصيفية المبكرة كمحصول رئيسي في المستقبل	287
18	تخطيط التوازن البيئي لحقل مساحة (1 هـ)، مروي، ويزرع بالقطن	290

19	تخطيط إقليم زراعي في المنطقة السهبية العذراء	293
20	الارتباط الأفقي في الصناعات الهندسية	303
21	الارتباط الرأسي لصناعة الحديد والصلب وصناعة الغزل والنسيج	303
22	الارتباط الخطي لمصانع إنتاج وسائل التعبئة	304
23	تحديد المواقع المربحة للمشروع لكل من كلفة الإنتاج وأسواق التصريف والدخل العام	307
24	تأثير الموقع ذي كلفة العمل الأقل على الموقع ذي كلفة النقل الأقل	309
25	منحى تحليل منطقة التسويق حسب نظرية لوش (إنتاج وتسويق البيرة)	311
26	مخروط الطلب حسب نظرية لوش	312
27	المجمع الصناعي في كورسك (روسيا)	316
28	مجمع الصناعات الفحمية الكيميائية والبتروكيميائية في حوض الرور (ألمانيا)	317
29	مجمع الصناعات الكيميائية في جنوب ولاية تكساس الأمريكية	318
30	الفوائد والخسائر والربح الصافي من زيادة حجم المدينة	340
31	المنظومة المكانية السياحية الكاملة والمتكاملة	351
32	التخطيط المكاني لمنطقة الاصطياف على ساحل البحر	363
33	حساب الاحتياطي الجغرافي للتنمية السياحة والعمرانية في منطقة الزبداني	365
34	الطرق السياحية في العطل الأسبوعية في قطاع من ضواحي المدينة	368
35	تخطيط المناطق السياحية في ضواحي المدينة الكبيرة (تجمع المدن)	370
36	البنية الهندسية الجمالية موضوع للتخطيط الإقليمي داخل الإقليم	373

37	التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية ومجالها المكاني والسياحي	379
38	نشوء نظام التسلسل الهرمي للمراكز البشرية	381
39	هرمية الأماكن المركزية وأقاليمها بحسب نظرية كريستالير	382
40	هرمية الأماكن المركزية بحسب مبدأ السوق والمواصلات والإدارة	385
41	أثر الظهير الاقتصادي على تشويه نظرية المكان المركزي.	387
42	قطاعات المدينة الغنية والفقيرة حسب نظرية لوش	388
43	عدم التطابق بين حجوم المدن ووظائفها عند لوش	389
44	نظرية المكان المركزي عن كريستالير (تطابق حجم المدينة مع وظائفها)	390
45	علاقة مراتب المدن السورية بحجومها عام 1980	392
46	أثر المدينة الكبيرة على تشويه نظرية المكان المركزي	393
47	تشوه نظرية أنماط الاستثمار الزراعي للأرض عند تيونين	394
48	تشويه نظرية المكان المركزي نتيجة اختلاف أنماط استغلال الأرض عند إيزار	395
49	علاقة كلفة تعليم التلميذ بحجم القرية	419
50	مخطط إقليمي لتطوير استغلال الأرض والمنظومة الإقليمية للمراكز البشرية	421
51	دورة الماء في المنظومة المائية الاقتصادية لحوض نهر ما	428
52	منظومة تأمين المياه العذبة للمدينة والمراكز البشرية المجاورة لها	430
53	مخطط تصريف المياه المستعملة	430
54	مخطط تأمين المياه وتأمين صرفها في الخطة الإقليمية	431
55	مفهوم المنظومة الكهربائية الاقتصادية وطريقة التوازن بين العرض والطلب على الطاقة (طريقة التوازن الطاقي الاقتصادي)	435

56	المسافة بين مكان الإنتاج (1) و (2)، ومكان استهلاك السلعة	436
57	شبكة المواصلات في الخطة الإقليمية	438
58	التحليل الإنشائي – العمراني، والتحليل التخطيطي للأرض من أجل التخطيط الإقليمي	442
59	الريع التفاضلي للأرض الناجم عن التباين المكاني في خصائصها الطبيعية والاقتصادية	444

Damascus University

ثالثاً: فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول		الصفحة
1	أنواع المجمعات الإقليمية (المكانية) وعناصرها الأساسية وتسلسلها الهرمي وأهميتها الاقتصادية		213
2	تطور إنتاج البطاطا واستهلاكها في سورية من 1976 إلى 1999 وحتى عام 2020م		283
3	تكاليف إنتاج الطن الواحد من الحديد في ثلاثة مواقع (C.B.A)		321
4	الفعالية الاقتصادية لتكامل المشروعات الصناعية مع مشروع مصفاة النفط		322
5	الشكل المتكامل لخطوات الأسلوب التخطيطي للأنماط المكانية للنشاط السياحي الإقليمي والمحلي		348
6	حساب الاحتياطي الجغرافي للتنمية السياحة والعمرانية في منطقة الزبداني		366
7	التسلسل الهرمي للأماكن المركزية وظهيرها السكاني والمكاني بحسب نظرية كريستالير		382
8	مساحات الأراضي المروية في مشروع مسكنة بحسب درجات خصوبة التربة		404
9	التوازن المساحي للفعاليات المكونة للمدينة بحسب المساحات الفعلية المقررة		408
10	أنواع الصناعات الخفيفة ومساحتها		409
11	واقع الاستثمار في المدينة الصناعية لغاية 31 / 3/ 2008		411
12	أ	الصناعات الغذائية وأنواعها وتصنيفها	412
	ب	الصناعات النسيجية	413
	ج	الصناعات الهندسية	413
13	علاقة كلفة تعليم التلميذ بحجم القرية		418
14	أثر خصائص الأرض على درجة صلاحيتها للبناء		441

مقدمة

لم تكن فكرة التخطيط وليدة العصور الحديثة، بل هي قديمة واكبت الوجود البشري على سطح الأرض. فالإنسان منذ أن خُلق كان مخططاً عندما وجد نفسه أمام معضلات لا تحتمل التأخير في إيجاد الحلول المناسبة والسريعة مثل: تلبية الحاجات اليومية، وتأمين الاستقرار وتحقيق الطمأنينة، وتلك بلا شك ظواهر تخطيطية واضحة، لذلك فكّر باتخاذ الكهوف مسكناً، وأوراق الأشجار ثوباً، والحجارة وعظام الحيوانات أداة. وقد فكّر الإنسان بهذه المحاولات وخطط لها قبل أن يباشر في صناعتها. وظهرت بوادر الأفكار الأولى للممارسات التخطيطية عند الإنسان في العصور التاريخية الأولى، حينما بدأ ببناء المدن القديمة بمواصفات وخصائص فنية عالية، وأخذ بتنظيم استخدامات الأراضي..... وغيرها، وتعكس آثار الحضارات من مختلف العصور قدرة هائلة على التخطيط الذي مارسه الإنسان في كل الأزمنة وحاول من خلاله أن يرقى بأساليب ومستويات معيشته، ويلبي احتياجاته المختلفة ويحافظ على إمكانياته وموارده من الهدر والإسراف[1].

لكن التطور الحقيقي لفكرة التخطيط إنما تعود إلى عهد الإغريق، وبالتحديد إلى عصر أفلاطون، الذي أشار وبشكل غير مباشر لمفهوم عملية التخطيط، من خلال تبني جمهوريته الفاضلة لمبدأ التخطيط الاقتصادي عبر جوانب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية. إلا أن استخدام التخطيط في العصور التاريخية المختلفة كان دون أي نوع من التأطير لمفهومه وفعالياته ومقوماته، واستمر الوضع كذلك إلى أن ظهرت فكرة التخطيط الاقتصادي التي استخدمها ولأول مرة النرويجي كريستيان شوخيدر عام 1910، وقد لاقت هذه الفكرة رواجاً كبيراً وواسعاً في ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث طُبقت لأغراض عسكرية واستراتيجية، وكذلك اعتمدها بريطانيا من أجل النهوض باقتصادها في فترة ما بعد الحرب[2]. وفي نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، أخذ التخطيط الاقتصادي بُعداً تطبيقياً واسعاً، حينما بدأ الاتحاد السوفيتي بوضع خطته الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية من أجل التحول من الاقتصاد الزراعي المتخلف إلى الاقتصاد الصناعي المتطور، وهكذا تعود البدايات الأولى للتخطيط كمنهج لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات إلى ما بعد قيام الثورة الصناعية واختراع الآلة البخارية، وإدخال المكننة

---

[1]: عثمان محمد غنيم: مبادئ في التخطيط، ط2، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 39.
[2]: احمد حبيب رسول: مبادئ في جغرافية الصناعة، بغداد 1981.

إلى وسائل الإنتاج والعمل، مما حدا ببعض الجهات المعنية بأشكال الإنتاج المختلفة إلى زيادة التفكير وتعميقه حول كيفية تطوير وسائل الإنتاج، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لجميع المشكلات التي تواجه سير العملية الإنتاجية في مؤسسات الإنتاج المختلفة ومرافق الخدمات العامة[1].

ويرى غالبية الباحثين بأن ظهور التخطيط كعلم له أطره العامة وفلسفته ومفاهيمه ومصطلحاته ومناهجه الخاصة به، كان بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية الدولية عام 1929، وما ترتب عنها من مشكلات اقتصادية واجتماعية عجزت دول اقتصاد السوق الحر عن مواجهتها، الأمر الذي دفع بالحكومات التدخل بشكل مباشر وعلى نطاق واسع في إعداد وتنفيذ ومتابعة النشاطات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان الأمن المادي والنفسي لكل فرد من أفراد المجتمع، بهدف التغلب على هذه المشكلات والعمل على حلها.

وأخذ الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي يتزايد بعد الحرب العالمية الثانية، في الدول التي دُمرت اقتصاداتها خاصة، لكنه ركّز على الجوانب الاقتصادية، وقد ترافق آنذاك مع نوع آخر من التخطيط، هو التخطيط الحضري، الذي اهتم بالنهوض بالمدن جراء الدمار الذي لحق بها.

وبالنظر لتعدد أهداف التخطيط، فقد بدأ يأخذ اتجاهات جديدة في محتوياته، ففي فترة الخمسينيات من القرن العشرين، بدأت تظهر التغيرات الواضحة في منهجية دراسة الظاهرات، والتي أدت إلى ظهور حقول جديدة في التخطيط في فترة الستينيات تمثلت في: التخطيط الاجتماعي، والتخطيط السياسي، والتخطيط الاقتصادي، ويُعد التخطيط البيئي الذي يهتم بدراسة المشكلات البيئية ومعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، آخر الحقول التي انضمت إلى منظومة التخطيط، وأصبح الربط بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مساحة محدودة من الأرض في فترة السبعينيات أحدث الاتجاهات العلمية في التخطيط، حيث مهدت السبيل لظهور نوع جديد من التخطيط عرف بالتخطيط الإقليمي[2]، أي التخطيط على مستوى الإقليم، وهكذا ظهر المنهج الإقليمي الذي أصبح المنهج الأساسي في إدارة وتخطيط الاقتصاد والتطور الاقتصادي، إذ يؤكد على توسيع وتعميق التخصص بإنتاج المنتجات والسلع التي تتوافر لها أفضل الظروف، والضرورية للاقتصاد الإقليمي والوطني على السواء، كما يؤكد على التطور الشامل والمتكامل للاقتصاد

---

[1]: موسى يوسف خميس: مدخل الى التخطيط، ط1، عمان: دار الشروق، 1999، ص 15.

[2]وليد العبد الله السنيس: التخطيط الحضري والإقليمي، ط1، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1985، ص 12 - 13.

الإقليمي بمختلف فروعه وأجزائه، وعلى تحسين العلاقات بين الإقليم، وكذلك على إزالة التباين الإقليمي في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة الواحدة.

ويعتمد التخطيط الإقليمي والإدارة الإقليمية على التقسيم الإقليمي الاقتصادي العام والشامل (أي على إظهار الوحدات الإقليمية الاقتصادية وإمكانيات تطورها الأفقي والرأسي، والوسائل اللازمة لهذا التطور). وهذا ما يتطلب ضرورة الأخذ بنظام الإدارة المحلية وإعطاء السلطات المحلية صلاحيات واسعة في إعداد خططها الإقليمية وتنفيذها والإشراف على تمويلها. لهذا يُعد التخطيط الإقليمي أحد أهم أنواع التخطيط لما له من أهمية كبيرة جدا على الصعيدين النظري (المنهجي)، والعملي (التطبيقي)، إذ يتسم بالعديد من المزايا التي جعلته يلقى اهتماماً متزايداً في العديد من دول العالم، فهو يُعد إضافة تطويرية إلى العمل التخطيطي من جهة، ويؤدي دور المكمل للتخطيط المركزي الذي يهتم بالتخطيط للقضايا الإنمائية الكبيرة ذات التأثير الواسع على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة من جهة ثانية، كما أنه يهتم بالتفاصيل المحلية الدقيقة التي تخص كل إقليم، من خلال وجود أجهزة تخطيط محلية تقوم بتصميم "الخطط الإقليمية والمحلية"، وتوفير مقومات النجاح في التلاحم بين المشاريع المتوطنة ومجمل عناصر البيئة المحلية. ويتميز التخطيط الإقليمي أيضاً بمساهمته الكبيرة في إضفاء المزيد من التماسك والتنسيق بين مكونات خطة التنمية الوطنية وتخفيف أعباء التخطيط المركزي، من خلال تولي الإدارة المحلية معالجة قضايا التنمية المحلية، للأقاليم والمناطق عن طريق المشاركة الشعبية الواسعة في التخطيط للتنمية، وهذا ما يؤدي إلى نشر الوعي التخطيطي بين أوساط المواطنين، وهو بذلك يعمل على تعميق الأسس الديمقراطية في الممارسات التخطيطية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد بدأ التخطيط الإقليمي في أولى مراحل ظهوره تخطيطاً محلياً لأقاليم تتمتع بموارد طبيعية غنية وغير مُستغلة، مما أدى إلى تسريع وتائر تنمية هذه الأقاليم، الأمر الذي ساعد على اتساع الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، وهذا ما استوجب ضرورة اعتماد أسلوب التخطيط ضمن إطار إقليمي، ينبثق من التخطيط القومي الشامل الذي يحقق التنمية على مستوى الدولة بكافة أقاليمها المختلفة، ويحقق التوازن بينها، ويكفل نموها وتنميتها. فالمخططون الإقليميون هم المؤهلون لوضع النماذج المستقبلية المُثلى للبنى الاقتصادية وللتنظيم المكاني الأمثل لاقتصاد الأقاليم، من خلال صياغة الخطط الإقليمية التي تتضمن مجموعة من التدابير الموجهة والهادفة للتنسيق بين حاجة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني للأرض والموارد (أهداف

الخطة)، وبين مختلف الوسائل والمشاريع الضرورية لتحقيقها (مهام الخطة)، وبين خصائص مختلف الأقاليم وتشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء والتعمير لهيئة واستصلاح واستثمار مختلف الأقاليم مع تحديد وظائفها المستقبلية.

وتوضع الخطط الإقليمية على مستوى الإقليم (المحافظة) أو المنطقة أو الناحية، بصورة متناسقة مع خطط الأقاليم أو المناطق أو النواحي الأخرى من جهة، ومع خطة الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، وهذا فالتخطيط الإقليمي ضروري لتحقيق الأهداف المرسومة، فهو الذي يحدد ويعين اتجاه النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وعليه يقع العبء الأكبر في حل المشكلات الاقتصاديه والاجتماعية التي تعيق تطور اقتصاد الأقاليم الاقتصادية، فلا عجب إذن من استحداث هيئات عليا للتخطيط، ومجالس إدارة محلية، ووزارة للتخطيط في كثير من دول العالم لما من الصلاحيات ما يسمح لها بوضع الخطة الإقليمية والإشراف عليها ومتابعة عمليات تنفيذها في كل إقليم اقتصادي، وفي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني.

وتُعد الجمهورية العربية السورية إحدى هذه الدول التي بدأت تعطي التخطيط الإقليمي أهمية كبرى، وبدأت التوجهات نحو تشكيل مجلس أعلى وهيئة عامة له، مهمته وضع الخطط الإقليمية المُثلى التي تسمح بالاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، وزيادة حجم العائد الاقتصادي، أي إنه بجوهره يتجلى في تحويل المناطق الجغرافية إلى مراكز تنمية اقتصادية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وتتمثل التحديات الداخلية في: (الزيادة السكانية السريعة، تراجع الإيرادات النفطية، زيادة معدلات النمو الاقتصادي، زيادة الدخل القومي، معالجة مشكلة البطالة، تحسين مستوى الدخل الفردي .. إلخ). ، أما التحديات الخارجية فتتمثل في: (التأقلم الإيجابي مع المتغيرات الدولية، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول المجاورة، والاستعداد لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والشراكة الأوربية، والاتحاد من أجل المتوسط، والاستفادة من السوق العربية المشتركة الكبرى، وكذلك مواجهة الهجمة الصهيونية – الأمريكية ... إلخ).

ويتطلب ذلك الاستفادة من الموارد الاقتصادية المُتاحة، ومن موقع سورية الجغرافي والسياسي (الجيوسياسي)، والاقتصادي، والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات، لاسيما الدولية منها.

وهكذا، تكمن أهمية التخطيط الإقليمي في كونه تخطيط تكاملي يوجه وينظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياحية والبيئية ... وغيرها، فهو بذلك أساس التنمية الإقليمية والمحلية

المُستدامة والمتوازنة في بُعديها المكاني والزماني، وكذلك أساس لترسيخ أسس اللامركزية في التخطيط، وهذا ما يتطلب تحديداً دقيقاً لخصائص وسمات كل إقليم، وبناءً على ذلك يتم وضع الخطة التنموية المتناسبة مع مكوناته ومقوماته انطلاقاً من أن محددات التنمية داخلية قبل أن تكون خارجية.

وفي ضوء الاعتبارات السابقة، وزعت فصول الكتاب في ثماني فصول تهدف إلى الإلمام بجوانب هذا الحقل من المعرفة العلمية.

يتضمن الفصل الأول الأسس النظرية والمنهجية للدراسات في مجال التخطيط الإقليمي، ويشمل: منظومة المفاهيم والمصطلحات (التخطيط، الإقليم، التخطيط الإقليمي، الخطة، التنمية، التنبؤ)، والسمات الأساسية للتخطيط الإقليمي وأهدافه وضروراته ومتطلباته وهيئاته. ، والمبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي، ومراحل التخطيط الإقليمي (مرحلة رسم السياسة العامة وتحديد الأهداف، مرحلة جمع المعلومات والبيانات، ومرحلة تحليلها، مرحلة صياغة الخطة الإقليمية وتحديد شكلها ومحتواها، مرحلة التنفيذ والمتابعة، مرحلة التقييم).

أما الفصل الثاني فيتناول مكانة التخطيط الإقليمي في منظومة التخطيط، حيث يدرس:

منظومة التخطيط (أهميتها، وظائفها، مبادؤها، ودورها في صياغة الخطة الوطنية)، عناصر منظومة التخطيط ومكوناتها، أنواع التخطيط، ومن ثم يوضح العلاقة الوثيقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي، والتخطيط القطاعي، لاسيما العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط القطاعي، والعلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي، والعلاقة بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ومكانة كل منها في الخطة العامة، ويبين أوجه الشبه والاختلاف بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، ومن ثم أهمية تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة ويدرس أيضاً الطابع بعيد الأمد للتخطيط الإقليمي، ويتضمن:

أهمية عامل الزمن في تخطيط التغيرات البيئية للإقليم، الأهداف بعيدة الأمد لتطور اقتصاد الإقليم، ثبات المنظومات المكانية، الخطط المرحلية كما يدرس أهمية التقسيم الجغرافي للعمل ودوره في التخطيط الإقليمي، ويشمل:

الأسس النظرية والمنهجية لدراسة التقسيم الجغرافي للعمل، أقسام التقسيم الجغرافي للعمل، العوامل المؤثرة في التقسيم الجغرافي للعمل، أنواع التقسيم الجغرافي للعمل، مستويات التقسيم الجغرافي للعمل، التقسيم المكاني الاجتماعي للعمل ودوره في تشكل الأقاليم الاقتصادية.

ويتناول الفصل الثالث المنطلقات الأساسية للتخطيط الإقليمي، حيث يشمل: العلاقة بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي، أهمية تحديد معالم الإقليم الاقتصادي، ودراسة ظروفه وموارده وإمكاناته وموقعه الجغرافي وتقييمها، والتقدم العلمي والتقني ودوره في التخطيط الإقليمي، وعلاقة التخطيط الاقليمي بالعلوم الأخرى.

أما الفصل الرابع فموضوعه دراسة البنية الوظيفية لاقتصاد الإقليم وأهميتها في التخطيط الإقليمي، وتشمل الأنواع الأساسية للبنية الوظيفية ودورها في التخطيط الإقليمي، وهي:

- البنية الوظيفية القطاعية ودورها في التخطيط الإقليمي.
- البنية الوظيفية المكانية ودورها في التخطيط الإقليمي.
- البنية الوظيفية الإدارية التنظيمية ودورها في التخطيط الإقليمي.

ويدرس الفصل الخامس الأشكال التنظيمية الإقليمية وأهميتها في التخطيط الإقليمي، حيث يتضمن: المجمعات الإقليمية الاقتصادية (مفهومها وجوهرها كشكل من أشكال التنظيم المكاني لاقتصاد الإقليم)، أنواع المجمعات الإقليمية الاقتصادية، دور المجمعات الإقليمية الاقتصادية في التخطيط الإقليمي.

بينما يتناول الفصل السادس بالدراسة والبحث، الجديد في نظريات التخطيط الإقليمي، حيث يعطي لمحة موجزة عن بعض النظريات في التخطيط الإقليمي، ثم يبين الجديد في نظريات التخطيط الإقليمي مثل: نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة ودورها في التخطيط الإقليمي، نظرية التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم ودورها في التخطيط الإقليمي، نظرية النظم وأهميتها في التخطيط الإقليمي.

ويتضمن الفصل السابع، القضايا المعاصرة للتخطيط الإقليمي ومجالاته الأساسية، حيث تبين محتويات هذا الفصل أهمية التخطيط الإقليمي في تنمية كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع على السواء لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتشمل جوانب الحياة الاقتصادية: الجانب الإنتاجي (الزراعة، الصناعة، السياحة، البناء والتشييد .. إلخ)، وما يتبعها من بنية تحتية، والجانب الاجتماعي ويتضمن: دراسة السكان وتطور أعدادهم ونموهم وتراكيبهم وتوزعهم الجغرافي ومراكزهم العمرانية، والبنية التحتية الاجتماعية .. إلخ.

أما الفصل الثامن فيتناول مجموعة نماذج تطبيقية في التخطيط الإقليمي (التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض نماذجه التطبيقية، تخطيط المنظومات المالية الاقتصادية، تخطيط

المدن الصناعية (المدينة الصناعية في حسياء)، تخطيط مشروع مسكنة (غرب) لتوسيع الأراضي الزراعية المروية، تخطيط عناصر البنية التحتية ... وغيرها.

لقد أُنجز هذا الكتاب بعون الله وبمشاركة الدكتورة نسرين علي السلامة العاملة في كلية الآداب الثانية قسم الجغرافية في السويداء.

ويُعد نطاق التخطيط الإقليمي ميداناً واسعاً من البحث، بحيث يتعذر استيفاء دراسته على الوجه الأكمل في كتاب، على الرغم من توخي الدقة في دراسة موضوعاته المتشعبة، ومع ذلك يمثل هذا الكتاب محاولة متواضعة لتوضيح الأسس النظرية والمنهجية للدراسات في مجال التخطيط الإقليمي، وتوضيح أهميته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وختاماً نأمل أن نكون قد ساهمنا في وضع لبنة جديدة في هذا الحقل من العلم لنسهم في تعميق وتعزيز البحث في هذا الميدان، للاستفادة منه في الحياة العملية، كما نأمل أن يقدم هذا العمل المتواضع الفائدة المرجوة للقراء والمهتمين ولطلبتنا الأعزاء، وأن يجدوا فيه ضالتهم المنشودة، وكلنا أمل أن يكون هذا العمل مرجعاً يغني مكتبتنا الجغرافية العربية في مجال التخطيط الإقليمي، والله ولي التوفيق.

المؤلفان

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

الأسس النظرية والمنهجية للدراسات في مجال التخطيط الإقليمي

أولاً: منظومة المفاهيم والمصطلحات

(التخطيط، الإقليم، التخطيط الإقليمي، الخطة، التنمية، التنبؤ)

ثانياً: سمات ومزايا التخطيط الإقليمي ومسوغاته وأهدافه ومتطلباته

ثالثاً: المبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي

رابعاً: مراحل التخطيط الإقليمي

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: منظومة المفاهيم والمصطلحات:

تُعد منظومة المفاهيم والمصطلحات المكّون الأساسي للنظرية العلمية في أي علم من العلـــوم، ومن بينها العلوم الجغرافية عامة، والجغرافية الإقليمية والتخطيط الإقليمي على وجه الخصوص، فما من علم أو مجال من مجالات المعرفة العلمية إلا وله مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة به، فقد كتب ن. ن كولوسوفسكي، في هذا المجال يقول: "أن لكل علم مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة بـــه، فعلـــم البيولوجية مفهومه الأساسي الخلية الحية، وعلم الفيزياء المادة والطاقة، وعلم الرياضيات العدد، أما علم الجغرافية فمفهومه الأساسي الإقليم[1].

وتمثل المفهوم شكلاً من أشكال التفكير يعكس الخصائص والعلاقات العامة والجوهرية لمجموعة معينة من الأشياء أو الظواهر أو العمليات. ويرمز لأي مفهوم بكلمة أو عبارة تُسمى مصـــطلح. وتمثل المصطلحات في هذه الحالة تسميات للمفاهيم يمكن بموجبها التمييز بينها، ومن الواجب أن تتوافر مجموعة من الشروط الخاصة بالمصطلحات أهمها: غنى المضمون، الدقة، الانتظام، الاشتقاق، الإيجاز، التفرد (عدم التكرار في علوم أخرى)، إمكانية الترجمة إلى اللغات الأخرى.

وتتميز العلوم المعاصرة ومنها العلوم الجغرافية بمنظومتها الخاصة بها من المفاهيم والمصـــطلحات المترابطة والبناءة فمفاهيم ومصطلحات الجغرافية البشرية تتميز بارتباطها مـــع العلـــوم الأخـــرى (كالاقتصاد والسكان، وعلم الاجتماع، والإثنوغرافيا، والبيئة، والنظرية العامة للمنظومات ..... إلخ). ولهذا تشكل عملية إعداد منظومة المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالجغرافية البشرية عنصـــراً أساسياً في البرامج والبحوث العلمية المعاصرة والحديثة في مجال الجغرافية البشرية وفروعها المختلفة. فعلم الجغرافية الإقليمية والتخطيط الإقليمي الذي يُعد أحد فروع الجغرافية البشرية والاقتصـــادية يتميز بغناه بالمفاهيم والمصطلحات العلمية، التي تشكل المفتاح الأساسي لكشف جوهر مفهوم هذا العلم وتحديد مكانته بين منظومة العلوم الأخرى، وأهميته في حياة المجتمع البشري، ودوره المهم في تطور الحضارة الإنسانية، ومن أهم المفاهيم المصطلحات في مجال الجغرافية الإقليميـــة والتخطـــيط الإقليمي يمكن ذكر:

[1] كولوسوفسكي ن. ن: نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصادي. موسكو، 1969م، ص15.

1ـــ مفهوم التخطيط وجوهره:

إن لفظة التخطيط تعني النظر إلى المستقبل واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهته وتحقيق الأهداف والغايات التي يصبو إليها[1]. ويعني التخطيط بمفهومه العام القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي أو تحقيق أهداف مستقبلية[2].

وأهم ما يميز التخطيط النظرة المستقبلية والتفكير بالغد من أجل تحقيق الأهداف والآمال والطموحات.

وهنا يجب التمييز بين التخطيط والتنبؤ، وعلى الرغم من العلاقة أو الصلة بينهما فكلاهما يأخذ العمليات المستقبلية هدفاً أساسياً، فالتخطيط يضع خطط هي بمثابة برامج عمل، أما التنبؤ فيولّد توقعات، وفي بعض الحالات يجب أن يسبق التنبؤ وضع الخطط.

ويرى بعض الباحثين بأن التخطيط هو الجهد الواعي الرامي إلى توجيه الفعاليات البشرية نحو تحقيق أهداف محددة بصورة عقلانية[3]، وبعبارة أخرى إن التخطيط هو: "أسلوب متعمد وموجه يبغي الوصول إلى أهداف محددة بوسائل علمية وفنية متناسقة ومترابطة.

ويُقسم التخطيط: إلى تخطيط جزئي تقتصر حدوده على بعض الفعاليات أو أجزاء من الاقتصاد القومي، وتخطيط شامل لمجمل الاقتصاد القومي. فالتخطيط الاقتصادي مثلاً هو أداة لتوجيه الفعاليات الاقتصادية، وهو أيضاً جهد واعٍ يرمي إلى جعل الفعاليات الاقتصادية عقلانية وهادفة.

ويهدف التخطيط الاقتصادي إلى تحقيق الملاءمة المُثلى بين حاجات المجتمع الإنتاجية والخدمية وإمكاناته المتوافرة، وكذلك عدالة التوزيع وكفايته لتحقيق الرخاء والرفاه، كما يهدف أيضاً إلى تحقيق المستوى الأفضل في الحياة للمواطنين، من خلال نمو الدخل الفردي.

إن التخطيط الذي يُستعمل كأداة للسياسة الاقتصادية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية يُسمى تخطيط التنمية، أو التخطيط من أجل التنمية والتنمية كعملية إدارية لا يمكن أن تتحقق عفوياً، بل لابد لها من جهد هادف وإرادة واعية مصممة تستطيع تدبيرها وتوجيهها.

---

[1]- محمد عبيدو، مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي، في مجلة الفكر الاقتصادي العدد 16، منشورات وزارة الثقافة في سورية، دمشق 1993ص27

[2]- احمد عبد السلام دباس، التخطيط وظيفة ادارية عامة، مجلة الاقتصاد السورية، العدد 269 حزيران 1986.

[3]- بشر مصطفى مذور، التنمية الإقليمية لمنطقة مصياف، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2013، ص 2

ويُعرّف التخطيط كمفهوم عام بأنه" جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة، وبمال وجهد محددين"[1].

ويُعرفه فريد مان بأنه: " طريقة تفكير وأسلوب منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومُتفق عليها[2].

ويُعرف كمفهوم اقتصادي بأنه: " حزمة من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة[3]. أما كمفهوم تنموي فيعرفه جونز ميردال بأنه:" برنامج يُظهر استراتيجية الدوله على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي[4].

ويُعرفه تشارلز بتلهايم بأنه:" العملية التي تسهم في تنظيم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الترابط المنسق بين قطاعات الاقتصاد الوطني. وهذا ما يتطلب الدراسة المعمقة والشاملة لتحقيق النمو المنتظم للمجتمع وبأقصر وقت ممكن، وذلك عن طريق التعرف على الموارد والإمكانات المُتاحة، وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، بما يمكّن من السيطرة عليها بغية تحقيق الأهداف والتوصل إلى النتائج المرجوة من الخطة[5].

ويُعرفه بالدوين بأنه" الأسلوب الأمثل لاستثمار الموارد المتوافرة بما يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، ويسمح بالحصول على أقصى إشباع ممكن"[6].

ويرى فلينسكي بأن التخطيط هو نظام إدارة العمليات الاقتصادية (الاستثمار، الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك). ويكمن جوهر التخطيط هنا في تحديد الأهداف الاقتصادية، وكيفية تحقيقها، وبهذا يكون التخطيط عبارة عن الإدارة الاستراتيجية لتحقيق النمو الأفضل للدخل الوطني من ناحية، ولتلبية جميع احتياجات أفراد المجتمع من ناحية ثانية.

1: تيريزا هامتير: امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف، بيروت، 1979م.

2: جميل المصري: حاضر العالم الاسلامي وقضاياه المعاصرة، عمان، 1989م.

3: جون فريدمان، وروبرت وولف: التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة ادريس عزام واحمد ربايعة، منشورات الجامعة الاردنية، عمان 1979.

4: روبرت ولترز: المعونات الأمريكية والسوفيتية، ترجمة نبيل صالح، الكويت، 1974م.

5. Beiileheem.S."someBaic planning problems" . Bombay . Asea. publishing Houe 1961.p . 56.

6. Baldwin G.D., "Economic planning: its and Imp licaTionstuniuenhyIiienois. 1962. P.il

أما الباحث المصري أحمد مراد فيرى بأن التخطيط: هو الجهد الواعي لجعل الفعالية الاقتصادية والاجتماعية أكثر فاعلية. بينما يراه محمد العمادي بأنه" الجهد الواعي الذي يرمي إلى توجيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهداف معينة بصورة عقلانية.

ويُعد تعريف واترسون للتخطيط التنموي، التعريف الأكثر عمقاً وشمولاً، حيث يعتبر التخطيط بأنه: "مجموعة جهود واعية ومستمرة تقوم بها حكومة ما لزيادة معدلات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتغلب على جميع الإجراءات المؤسساتية، التي من شأنها أن تقف عائقاً في وجه تحقيق هذا الهدف"[1]. ويُعَرف محمد خميس الزوكه التخطيط بأنه" أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوافرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسة أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استثمار هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة"[2].

إن استعراض مجموعة التعاريف سابقة الذكر للتخطيط يسمح للمؤلف بوضع تعريف عام وشامل له على النحو الاتي: التخطيط: هو عبارة عن "أسلوب علمي تنموي منظم يُسهم في تحديد الإجراءات الكفيلة بالاستثمار الأمثل للموارد الطبعية والبشرية المتوافرة في إقليم أو دولة ما لتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في تحسين مستوى الحياة الاقتصادية وتطورها وتحسين المستوى المعاشي والثقافي والحضاري لسكانها، مع الأخذ بالحسبان المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور خلال فترة زمنية محددة".

وعلى الرغم من تباين وجهات نظر العلماء والباحثين والمهتمين حول مفهوم التخطيط يبقى القاسم المشترك الذي يربط بين أشكاله متمثلاً بأربعة مكونات رئيسية هي[3]:

1ـ دراسة الواقع الراهن للمنطقة أو الإقليم أو الدولة تمهيداً للتعرف على المشكلات والاحتياجات.

2ـ تحديد الأهداف، والتي تُعد المكون الرئيسي لمفهوم التخطيط بحسب سلّم الأولويات.

3ـ التنبؤ الذي سيوضح ما سيكون عليه النمو والتطور في القطاع المدروس.

---

[1]: سالم النجيفي، وبديع القدو: التخطيط والسياسة الزراعية، الموصل، من دون تاريخ.

[2]: محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية. ، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 2000، ص 23.

[3]: موسى يوسف خميس: مدخل الى التخطيط ط1، عمان، دار الشروق، 1999، ص 15.

4ـــ تحديد البُعد الزمني للخطة، لأن الزمن يُعد عاملاً مهماً في عملية التخطيط، ولأن أي تـــأخير عن الزمن المحدد سيؤثر سلباً في خطة التنمية.

وهكذا، بات مفهوم التخطيط واضحاً معنىً وتطبيقاً لجميع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلدان العالم، لكي يتم بموجبه إخضاع سير القوانين الاقتصادية والاجتماعيـــة في المجتمـــع إلى الإدارة الإنسانية تحقيقاً للأهداف المحددة مسبقاً.

إن التعمق في بحث ودراسة وتحليل هذه التعاريف للتخطيط يسمح بالقول: بأن التخطيط الشامل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة التي تنفذ خلال فترة زمنيه معينه على مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقـــق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المُتاحة والكامنة وبشكل يحدث التغـــير المطلـــوب في المجتمع، مع توجيه هذا التغير في جوانب الحياة المختلفة وضبطه ومتابعتهلتجنب الاثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنه.

ويبين تحليل هذا التعريف المحاور المهمة لعملية التخطيط والتي تتمثل في:

1ـــ أن التخطيط هو أسلوب علمي منظم لمجموعة من الإجراءات المرحلية المتسلسلة.

2ـــ أن عملية التخطيط تسعى لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي تم الاتفـــاق عليهـــا مسبقاً.

3ـــ أن عملية التخطيط تسعى لإحداث تغيير داخل المجتمع أو جوانب منه، وكذلك ضبط هـــذا التغييروتوجيهه ومتابعته.

4ـــ أن عملية التخطيط قد تقتصر على إقليم أومستوى مكاني معين وفي فترة زمنية معينة.

5ـــ أن عملية التخطيط تشتمل على عنصر تنبؤ يتم من خلاله رسم صورة المستقبل.

وأجمع علماء الإدارة على أن التخطيط هو الخطوة الأولى في العملية الإدارية مـــن أجـــل رســـم الأهداف المراد تحقيقها في المستقبل في ضوء التوقعات لهذا المستقبل والعوامل المؤثرة فيه، ثم تحديد الأعمال ومسارات العمل والبرامج التي تضمن تحقيق هذه الأهداف[1].

2ـــ الإقليم مفهوم جغرافي اقتصادي:

أدت التباينات الواضحة من حيث الظروف والموارد الطبيعية بين المناطق المختلفة علـــى ســـطح الأرض دوراً مهماً في التفسير العلمي الصحيح لتعريف علم الجغرافية، الذي أجمع العلماء والباحثون

[1]: جميل الجالودي: التخطيط والتجربة الاردنية، كراس غير منشور، عمان، 1987م، ص 3.

على أنه علم المكان، والتوزيع الجغرافي المكاني والتباينات المكانية، وعلم التنظيم المكاني والعلاقات الداخلية والخارجية بين الأمكنة المجاورة والبعيدة.

ويُقصد بالمكان تلك المساحة من الأرض التي تتميز بتجانس واضح في ظروفها ومواردها الطبيعية وبأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وبانفرادها بتخصص اقتصادي يتناسب ومواردها الطبيعية والبشرية، وبتشابه المشكلات التي تقف في وجه تطورها، وقد ساهم ذلك في ظهور نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصاديو تطورها، التي تقوم بتحليل هذه التباينات من حيث الظروف، والموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية بين المناطق، والتي تنعكس على تنوع الأنشطه الاقتصاديةوالاجتماعيةوتعددها، وتوثيق الارتباطات المتبادلة فيما بينها ومن ثم تحقيق مبدأ الإقليمية الذي يقوم بتحديد الوحدات الإقليمية الاقتصادية المتميزة ببنيتها الاقتصادية وتخصصها الاقتصادي. وتشكل كل وحدة من هذه الوحدات منظومة متكاملة تتألف من مجموع القوى المنتجة الطبيعية والاجتماعية التي تتفاعل وتتطور على تلك المساحة من الأرض، وتظهر في أشكال محددة من حيث تنظيمها وعلاقاتها الإنتاجية وتنفرد بتخصص إنتاجي معين يُحدد على أساس التقسيم الجغرافي للعمل، وتنتهي حدود كل وحدة إقليمية عندما تبدأ بالظهور ظروف وموارد مغايرة لظروف وموارد الوحدة الأولى وهذا ما يؤكد صحة التفسير العلمي لتعريف علم الجغرافية.

وهذا ما ساعد نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصادي في تنفيذ مهامها الأساسية التي تتمثل بتحديد تلك الوحدات الإقليمية، ودراسة التباينات فيما بينها وتعزيز أهميتها العلمية النظرية، والتطبيقية، و لم تعد تقتصر مهمتها على تحديد الوحدات الإقليمية (الأقاليم الاقتصادية) فحسب، بل أصبحت شرطاً أساسياً لتوزيع القوى المنتجة، والتطوير الشامل والمتكامل لاقتصاد الأقاليم، وتنظيم العلاقات الإنتاجية فيما بينها[1].

وقد شاع استخدام مفهوم الإقليم، ودخل مختلف ميادين المعرفة الجغرافية ويعني: "تلك المساحة المحددة من الأرض التي تتميز بمقومات خاصة، وبخصائص تاريخية معينة، وبطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان، فالصفة الجغرافية الإقليمية لا تقوم على الظروف والموارد الطبيعية أو البشرية كل على حدة، وإنما هي نتيجة تفاعلهما معاً، ولا تُعبر الدراسة الإقليمية جغرافية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إلا إذا عالجت البيئة والإنسان وهما يتبادلان التأثير والتفاعل[2].

---

[1]: كولوسوفسكي ن. ن: نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصادي. موسكو، 1969، ص 15

[2]: الاسيف. التقسيم الإقليمي الاقتصادي، الجزء الاول، موسكو، 1959، ص 7 - 30.

ولهذا فإن عملية تحديد الإقليم الاقتصادي تُعد إحدى المهام الأساسية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي وتحظى هذه العملية بأهمية نظرية، وعملية كبيرة جداً إذ إن الإقليم يُعد بمثابة البعد المكاني لعدد من المشكلات التي يُرجى حلها في نطاقه، وكذلك البعد المكاني لعدد من المصالح المشتركة التي يُفضل معها منح الإقليم نوعاً من الذاتية للمساهمة باتخاذ القرارات المحلية وحل مشكلة لا مركزية السلطة، وهذا ما يؤكد أهمية تحديد الإقليم الاقتصادي، لأنه يُشكل القاعدة الأساسية لوضع الخطط الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية تحديد الإقليم الاقتصادي تتجلى في كونه يشكل الوعاء الأمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فهو يُشكل قاعدة الانطلاق الأساسية للتخطيط الإقليمي، لتحقيق الأهداف التنموية الإقليمية، والتخطيط كما هو معروف أسلوب علمي يهدف إلى دراسة وتقييم جميع أنواع الموارد الطبيعية منها والبشرية المتوافرة في الإقليم واختيار أفضل الطرق لاستثمارها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة، وتبقى هذه العملية مستمرة ما دامت أهدافه لم تتحقق بعد[1].

وتتباين وجهات نظر العلماء والمختصين حول الإقليم ووجوده الموضوعي وخاصة بين ممثلي المدرسة الغربية والمدرسة الشرقية ولا تزال هذه المسألة مثار جدل واسع بين الجغرافيين والاقتصاديين على الرغم من أن وجهات نظر العديد منهم اتفقت على أن نشوء الأقاليم الاقتصادية مرتبط بصورة أساسية بمبدأ التقسيم الإقليمي للعمل (التقسيم الجغرافي للعمل)، لكن هذا ليس العامل الوحيد في تشكل الأقاليم الاقتصادية، بل لابد من توافر وتفاعل عوامل عديدة لتشكل ما يُعرف بالإقليم الاقتصادي[2].

ويمكن تتبع التباين في وجهات النظر للجغرافيين والاقتصاديين، من خلال بحث مفاهيم الجغرافيين ممثلي المدرسة الغربية والشرقية.

فعلى الرغم من أن الجغرافيين الاقتصاديين الغربيين اعترفوا بوجود الإقليم الاقتصادي كحقيقة واقعة، إلا أنهم أضافوا أن هذه الحقيقة هي مفهوم عقلي يرتبط بالمشكلة المدروسة، وبالاهتمامات العلمية للباحث. وقد حاول الجغرافي الاقتصادي الأمريكي رينشارد هارتشهورن إثبات أن الأقاليم

---

[1]: الصقار، فؤاد محمد. التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ط3، 1994، ص 9 - 11.
[2]التقسيم الإقليمي الاقتصادي لروسيا. موسكو، 1922م، ص 55.

في الحقيقة لا توجد في الطبيعة، بل هي عملية عقلية (ذهنية) مرتبطة بالهدف الأساسي من الدراسة، وبشخص الباحث.

ويعتقد العديد منهم أن الأقاليم الاقتصادية حتى وإن كانت مركبات عقلية هي عبارة عن أقاليم جغرافية عامة تُحدد فقط من أجل وصف الأجزاء من المساحات المتجاورة جغرافياً. لكن الاقتصاديين منهم والعاملين في مجال الاقتصاد العام، والعلم الإقليمي يعتقدون أن الأقاليم الاقتصادية حقيقة واقعة إلا أنهم يضعون في أساس تشكل الأقاليم الاقتصادية مؤشرات محددة مثل كلفة الإنتاج، نفقات السوق، الأسعار.

فمثلاً البروفسير الألماني لوش أحد رواد الاقتصاد العام، وفي كتابه التوزع الجغرافي للاقتصاد كتب يقول: (إن الأقاليم الاقتصادية أو اللاندشافت الاقتصادية هي منظومه أسواق مختلفة)[1].

وهناك عدد من الاقتصاديين الغربيين حاولوا تحديد حدود الأقاليم الاقتصادية على أساس مؤشر السعر ويفسرون ذلك على أساس أن الحياة الاقتصادية للسوق هو مستوى السعر، وهذا ومن وجهة نظرهم فالإقليم الاقتصادي هو تلك المساحة التي تتميز بأسعار واحدة تقريباً.

أما الجغرافي وليام يونغ فقد بحث الإقليم الاقتصادي كوحدة منفردة محددة، وبهذا فقد كان موقفه متطابقاً مع مواقف الجغرافيين الذين يعترفون بالوجود الموضوعي للإقليم كما أنه اعترف بحقيقة وجود الإقليم الاقتصادي.

كما أيد أتباع الاتجاه الجديد في الجغرافية الغربية (والمعروفة بالجغرافية الأصولية)[2] فكرة العملية الموضوعية لتشكل الإقليم الاقتصادي، لكن الأخطاء في وضع الأساس النظري المنهجي حالت دون الوصول إلى مفهوم واضح وموحد للمسألة المتعلقة بالتقسيم الإقليمي الاقتصادي وبتشكيل الأقاليم الاقتصادية، ويبرهن عدد من الاقتصاديين والجغرافيين الغربيين أنه في أساس الإقليم الاقتصادي يجب أن تتوافر وحدة الطبيعة والاقتصاد والثقافة، وفي هذا السياق كتب الجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشهورن: "إن الإقليم هو مساحة متواصلة من الأرض تضم ولدرجة ما وحدة الطبيعة والثقافة في كل اللاندشافت"[3].

---

[1]: وولتر ايزارد، اسسكوكر ، توماس فيكتور . تحليل المجمع الصناعي والتنمية الإقليمية، 1959، باللغة الروسية ص 5.

[2]: الجغرافية الأمريكية، 1957.

[3]: هارفي س، اوجار س، ايريك ي، لامبارد، ريتشارد فارموث، الأقاليم، الموارد والنمو الاقتصاد. بالتيمور، 1961م، ص 3.

ويبرهن الجغرافي الأمريكي جونس كلودان أنه: "تحت كلمة إقليم يمكن الفهم على أنه مساحة من الأرض تتميز بالتجانس في مؤشر واحد أو عدة مؤشرات". ويؤيد هذه الفكرة الجغرافي الاقتصادي الأمريكي راسيل سميث[1].

ويعتقد الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو أنه في أساس الإقليم الاقتصادي يجب أن تتوافر الوحدة المساحية،ذلك أن هذه المساحةتشكل وحدة بنيوية كاملة يمكن أن يقوم على أساسها نشاط اقتصادي بمعايير ثابتة، فإذا كانت وحدة المساحة تساعد على تحديد الأقاليم الجغرافية الطبيعية،فإن مفهومها مختلف تماماً بالنسبة للأقاليم الجغرافية الاقتصادية[2].

إلا أنه وفي العشرينيات من القرن الماضي كتب الأكاديمي الروسي الكسندروف أن الحل العلمي لمسألة التقسيم الإقليمي الاقتصادي يتطلب إجابة واحدة فقط عن وجود منظومة الأقاليم الاقتصادية، أما إذا كانت هناك إمكانية لوجود حلول مختلفة فهذا ناجم عن المعرفة والإدراك غير الكافي للمسألة المتمثلة بوجود منظومة الأقاليم الاقتصادية، التي لا يمكن أن توجد إلا في ظل المعرفة التامة والإدراك التام لها، وقد أيد وجهة النظر هذه العديد من الجغرافيين الروس أمثال: بارانسكي، كولوسوفسكي، تشيتيركين، كالاشنيكوفا، ساوشكين، بستون، وغيرهم ممن تخصص بمسائل التقسيم الإقليمي الاقتصادي، وتحديد الأقاليم الاقتصادية. وبالمقابل وقف بعض الجغرافيين أمثال آلامبيف موقفاً آخر يتلخص في أنه عند وضع شبكة الأقاليم يمكن أن توجد عدة حلول ممكنة، وعدة احتمالات، ويحاول أن يبرهن عن وجهة نظره بتعقيد الارتباطات الاقتصادية، وبوجود طرق مختلفة ووتائر متنوعة لتطور الأقاليم الاقتصادية والمرتبطة بالحلول الحكومية ناسياً أن الحلول الحكومية لا يمكن أن تُقبل إلا على أساس تحليل العملية الموضوعية لتطور القوى المنتجة، لأن الأقاليم الاقتصادية هي العملية الموضوعية لتطور القوى المنتجة، التي توجد وتتطور موضوعياً، ولا يمكن لها أن تكون منفردة، فكل دولة على مستوى محدد من تطورها تتألف من منظومة من الأقاليم تعكس التباين الإقليمي في الظروف والموارد الطبيعية وما يترتب عليها من أنشطة اقتصادية واجتماعية، مما ينعكس على قواها المنتجة، وعلاقاتها الإنتاجية، وبنيتها الفوقية، وهذا ما يؤكد الحقيقة القائلة بأن نشوء الأقاليم الاقتصادية وتطورها يرتبط مع تطور الإنتاجوتوزعه، ومن غير المعقول التحدث عن الإقليم الاقتصادي من دون مساحة محددة ومن دون أساس جغرافي محدد.

---

[1]: هيئة رابطة الجغرافيين الامريكيين. 1935، ص 45.

[2]: زيمان ل يا. الاقاليم الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية. المطبعة الجغرافية، موسكو، 1959، ص 40.

ويشير زعمان في كتابه: (الأقاليم الاقتصادية للولايات المتحدة) إلى أن وحدة المساحة شرط ضروري لوحدة الحياة الاقتصادية والتي تظهر في تعميم العمل والإنتاج[1].

يمكن أن نستنتج مما سبق تعريفاً للإقليم الاقتصادي على النحو الآتي:

الإقليم الاقتصادي: "هو مساحة من الأرض تتحدد داخل البلاد وتتميز بتخصص اقتصادي وبنية إنتاجية مرتبطة بنوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة على هذه المساحة كما تتميز بموقعها الجغرافي الممتاز".

لكن هذا التعريف يتطلب التحديد الذي يتطابق مع الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، حيث هناك قوانين خاصة لتطور الأقاليم الاقتصادية يختص بها كل نظام من تلك الأنظمة.

وهذا تتوقف صحة التقسيم الإقليمي الاقتصادي وتحديد الأقاليم الاقتصادية على مدى مطابقته التقسيم الاقتصادي مع التقسيم الإداري. وهذا يعني استحداث تقسيمات ذات طبيعة وظيفية خاصة بأغراض التخطيط والتنمية الاقتصادية وتوضع هذه التقسيمات المُستخدمة على أساس مجموعة من المعايير والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية التي تميز الأقاليم عن بعضها، وذلك بهدف تسهيل مهمة التعامل مع كل إقليم بحسب واقعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية، ومن أهم المعايير التي يمكن اتخاذها أساساً لتحديد الرقعة الجغرافية لكل إقليم يمكن ذكر:

البيانات والمعطيات المُناخية، وطبيعة الأرض وخصوبتها ومظاهر سطحها، ودرجة توافر المياه والمراعي والغابات، والثروات الباطنية والموارد الأولية المُتاحة، ومستوى تطور الفعاليات الزراعية، ومستوى تطور الصناعة، وحالة شبكة المواصلات، وحالة وسائل المواصلات، ومدى توافر مصادر الطاقة، درجة الكثافة السكانية، أوضاع القوى العاملة من ناحية المهارات الفنية والخبرة التقنية، مستوى تطور القطاع الخدمي ... وغيرها، وغالباً ما تجعل هذه الاعتبارات والمعطيات من الرقعة الجغرافية إقليماً ذا خصائص متميزة وسمات مغايرة نوعاً أو كماً عن نظائرها لدى الأقاليم الأخرى، ومن الأفضل جعل الأقاليم ذات مساحات مناسبة لئلا يزداد عددها، الأمر الذي قد يربك العمل التخطيطي وعملية التنمية معاً. وبعد تحديد نطاق الأقاليم يمكن إحداث تقسيمات أصغر فأصغر ضمن الإقليم الواحد، بحيث يُقسم الإقليم إلى مناطق ونواح وصولاً إلى الوحدات البنيوية المشكلة لها (القرى والمزارع)، وبذلك يُتاح المجال للدخول في كل إقليم وكل جزء من أجزائه، تمهيداً لتصميم الخطة الإقليمية الأنسب لكل إقليم.

[1]: المرجع السابق، ص 41.

إن تشخيص معالم وحدود كل إقليم اقتصادي، إنما هو عمل ذو مقاصد وظيفية، غايته إضفاء المزيد من الرشد والعقلانية على مجمل عمليات التخطيط والتنمية في الدولة، وذلك عن طريق جعل التخطيط أكثر إدراكاً لواقع الحال في كل إقليم، وبالتالي مراعاة هذا الواقع في إعداد خطط التنمية. لكن بلوغ هذه الغاية لا يتحقق إلا بتوافر عدد من المقومات والشروط والضوابط التي من بينها:

1ـــ ضرورة وجود أجهزة للتخطيط الإقليمي والمحلي قادرة على الاضطلاع بمهام التخطيط التنموي، إلى جانب أجهزة للإحصاء وأخرى للإدارة المالية، وكذلك أجهزة للتنفيذ والمتابعة.

2ـــ ضرورة تشريع نظام للتخطيط التنموي يوضح كيفية ممارسة الإجراءات التخطيطية، والارتباطات المُنظمة للعلاقات الوظيفية بين أجهزة التخطيط في الأقاليم وجهاز التخطيط المركزي، وكذلك بينها وبين الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

3ـــ ضرورة تحديد المجالات التي تقع ضمن نطاق العمل التخطيطي الإقليمي، وتلك المجالات التي هي من اختصاص التخطيط المركزي (وبديهي أن القضايا التنموية الكبيرة والمشروعات الأساسية تكون منوطة بالمركز، بينما الأمور التنموية ذات الطبيعة المحددة فهي من اختصاص الأجهزة الإقليمية).

4ـــ ضرورة الأخذ بنظام الإدارة المحلية ليتيح لمجالس الإدارة المحلية في الأقاليم صلاحيات إعداد خططها الإقليمية وتنفيذها والإشراف على تمويلها، وغيرها من الصلاحيات التي من شأنها التخفيف من شدة المركزية في اتخاذ القرارات والتقليل من وطأة البيروقراطية.

3ـــ مفهوم التخطيط الإقليمي:

يتألف مصطلح التخطيط الإقليمي من مفهومين أساسيين هما: التخطيط، والإقليم، وهذا يعني: التخطيط على مستوى الإقليم، ويُعرّف بأنه الأسلوب الذي يأخذ البعد المكاني (الإقليم) لعملية التنمية لتقليل الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة، وتطبيق أفضل الطرق العلمية في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم. وهناك محاولات كثيرة لوضع تعريف واضح ومحدد للتخطيط الإقليمي، ومن هذه المحاولات: محاولة الدن الذي عرّف التخطيط الإقليمي، بأنه: ذلك النوع من التخطيط الذي يتعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية والطبيعية في إقليم معين[1].

[1]: الف لاكوستا: العالم الثالث وجغرافية التخلف، ترجمة عبد الرحمن حميدة، بيروت، 1969م.

ـــ أما كونيرز فترى أن التخطيط الإقليمي نوع من أنواع التخطيط التنموي الذي يركز فقط على إقليم معين أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد، ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإقليم وإزالة جميع العقبات التي تعترض ذلك[1].

ـــ ويذهب جيلي إلى القول بأن التخطيط التنموي الإقليمي ما هو إلا "قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في إقليم ما نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي وإشراك الناس في ذلك"[2].

ـــ أما لوكان فينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه أحد أساليب التخطيط التنموي الذي يركز على إقليم معين، ويهدف إلى تحقيق توزيع أكثر عدالة لعوائد النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم وتفعيل دورهم في عملية التخطيط والتنمية، من خلال المشاركة الشعبية ومحاربة الفقر والاهتمام بشؤون البيئة[3].

ـــ ويُعرّفه علي إحسان شوكت بأنه: ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الحسبان البُعد المكاني لعملية التنمية، بهدف زيادة الناتج الإقليمي مستخدماً في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المُتاحة في الإقليم من أجل الحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبنات الحضرية والريفية وتقليل الفروقات بين الريف والمدينة[4].

أما محمد خميس الزوكة فيعرّفه بأنه: دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المُستغلة فيها وغير المُستغلة في رقعة محددة من الأرض(إقليم) ذات ميزات خاصة تشترك في مشاكل متشابهة، بهدف معرفة الإمكانيات والموارد المُتاحة واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تسعى أساساً إلى النهوض بالإقليم وإنعاشه[5].

بينما يُعرّفه حسن أمين الفتوى على أنه (فرع من فروع المعرفة، الغرض منه هو التطوير المتوازن لكل إقليم من جهة، ولمجموعة أقاليم الدولة من جهة ثانية، ويتضمن التخطيط الإقليمي نظريا وتطبيقياً وضع الموديلات أو النماذج الاقتصادية المكانية، المستقبلية المُثلى للأقاليم على أساس

---

[1]: تيريزا هالبر: امبريالية المساعدات، ترجمة مجدي ناصيف، بيروت، 1979م.

[2]: جميل المصري: حاضر العالم الاسلامي وقضاياه المعاصرة، عمان، 1989.

[3]: جون فريد مان وروبرت دولف: التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة إدريس عزام احمد الربايعة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1979م.

[4]: شوكت، علي احسان، اقتصاديات الاقاليم، ط1، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2004م. ص 74.

[5]: الزوكة، محمد خميس. التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية، ط1، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 28.

التحليل والتركيب الشامل لمنظومة العوامل الجغرافية الطبيعية والاقتصادية والتقنية والسياسية والتخطيطية، وتمثل هذه النماذج الاقتصادية المكانية، الاستراتيجية بعيدة الأمد لتطوير الأقاليم، وتسمح بالحصول على أعلى جدوى اقتصادية، من خلال تطوير اقتصاد الأقاليم مع العناية بصحة السكان والحفاظ على الموارد الطبيعية الأساسية من أجل الأجيال القادمة[1].

ومنهم من ينظر إلى التخطيط الإقليمي على أنه: (أسلوب تخطيطي يهتم بالبُعد المكاني، ويتأثر بالعناصر الإنتاجية المُتاحة، وبالناحية الزمنية، وبالإمكانيات التنظيمية والإدارية على المستوى المحلي، بهدف تنميتها بأعلى معدل وأقل تكلفة ممكنة وأقصر فترة زمنية، بحيث يتحقق بناء على ذلك أعلى معدل نمو قومي يقلل من الفروقات بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية ويحل المشاكل العمرانية[2].

ويسمح استعراض تلك المفاهيم بالوصول إلى تعريف واضح للتخطيط الإقليمي يتلخص في أنه:"أحد أساليب التخطيط التنموي العقلاني، الذي يأخذ بالحسبان البُعد المكاني (الإقليم) بهدف دراسة الموارد والإمكانات المتوافرة، واختيار الشكل التنظيمي المكاني الأمثل لاستثمار هذه الموارد والإمكانات، وإيجاد توزان منتظم في البنية الإقليمية، لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت، باستخدام أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني، والاستفادة من تعبئة جهود المواطنينوتنظيمها وتوجيهها للعمل المشترك بإشراف مجالس الإدارة المحلية في الإقليم وضمن الاستراتيجية العامة للدولة، بهدف النهوض بالإقليم وتنميته، مما يؤدي إلى التخفيف التدريجي للفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم، وحل المشكلات العمرانية فيها".

وعلى الرغم من اختلاف مفاهيم التخطيط الإقليمي تبعاً لاختلاف أشكاله وأنواعه من جهة، واختلاف مدارس الباحثين والمختصين التي ينتمون إليها، واختلاف وجهات نظرهم من جهة أخرى، إلا أنها تلتقي في العديد من النقاط فيما يخص عملية التخطيط الإقليمي، وهذه النقاط هي:

- أن التخطيط الإقليمي هو أحد أساليب وأنواع التخطيط التنموي وجزء لا يتجزأ منه.
- ارتباط التخطيط الإقليمي بالمكان، وهو الإقليم.
- السعي لتحقيق الأهداف الآتية:

---

[1]: الفتوى، حسن امين، التخطيط الإقليمي، مطبعة الداوودي - دمشق، 19882، ص 80 - 81.

[2]: علام، احمد خالد، وعلي، سمير سعد، والديناري، مصطفى محمد، التخطيط الإقليمي، ط1، القاهر مكتبة الانجلو المصرية، 1995، ص 50.

أ ـــ مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تقف في وجه تطور الإقليم والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

ب ـــ العمل على إزالة الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي داخل الإقليم، وبين أقاليم الدولة الواحدة، وذلك من خلال التوزيع العادل للاستثمارات والمشاريع الاستثمارية على أقاليم الدولة المختلفة ودراسة آثارها على الاقتصاديات الإقليمية.

جـ ـــ العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وتفعيل دورهم في عملية التنمية.

د ـــ ضرورة المشاركة الشعبية، من خلال مجالس محلية متخصصة في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطط التنمية الإقليمية.

هـ ـــ مجابهة ظاهرة الفقر والبطالة وتعزيز اعتماد السكان على أنفسهم.

و ـــ الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المُتاحة والكامنة، مع الأخذ بالحسبان حماية البيئة وصيانتها والمحافظة عليها من التلوث والتدهور.

ز ـــ الاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتقني، من خلال اختيار التكنولوجيا (الأساليب العلمية)، واختيار التكنيك (الآلات والتجهيزات المختلفة) المناسبة لاستصلاح وتحسين البيئة الطبيعية للإقليم من جهة، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي من جهة ثانية.

ويُعد التخطيط الإقليمي أحد أدوات التنمية الإقليمية المتكاملة والمتوازنة، ووعاءً مثالياً لهذه التنمية، فهو يساعد على تحقيق نمو متقارب بين أقاليم الدولة، ويقلل من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها، ويحقق التوازن والانسجام بين المشروعات والبرامج التنموية القومية والمحلية، كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجغرافية المنطقة التي يُخطط لتنميتها، وبمنهجها في معالجة المشكلات الإقليمية، سيما وأن دراسة الإقليم في جوهرها هي دراسة جغرافية إقليمية تطبيقية متكاملة طبيعياً واقتصادياً وبشرياً، تهدف إلى تحديد شخصية الإقليم، وإبراز التباينات الإقليمية في الوحدة المكانية المُحتارة، وهي في ذلك تؤكد مبدأ الارتباط، الذي يُسهم في فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته[1].

4ـــ مفهوم الخطة ومتطلباتها ومؤشراتها:

تعني الخطة: مجموعة الإجراءات والتدابير والقرارات البشرية والمادية والتنظيمية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، وتأمين الوسائل

[1]: بشر مصطفى مدور: التنمية الإقليمية لمنطقة مصياف، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2013م، ص 2.

اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المتجسدة في التنمية المنشودة، كما يمكن أن تكون الخطة استراتيجية أو سياسية لتوجيه حالة النمو أو التحكم بها، كما ويمكن أن تكون طريقة عمل وأسلوب أداء[1].

وبمعنى آخر، فالخطة هي: مجموعة القرارات التي أمكن التوصل إليها لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، مع ما تتضمنه من مشروعات وإجراءات مادية وبشرية وتنظيمية، وهي ترجمة عملية لقرارات حركة التخطيط في المجتمع[2].

ويمكن تعريف الخطة بأنها: مجموعة من التدابير المحددة التي تُتخذ من أجل تنفيذ هدف معين، وهذا يعني أن مفهوم الخطة يحدده عنصران أساسيان:

الأول: وجود هدف أو غاية نريد الوصول إليها.

الثاني: وضع تدابير معينة ووسائل مرسومة من أجل تحقيق هذا الهدف.

ويرى آخرون بأن الخطة هي: عبارة عن مجموعة من التقديرات والأهداف موضوعة ضمن هيكل متناسق تحدد فيه الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه التقديرات والأهداف.

ويتم في الخطة تحديد الأهداف والتقديرات والوسائل اللازمة لتحقيقها، ويجب أن تكون الخطة منسجمة ومتناسقة وواقعية ومرنة قابلة للتعديل، ومبنية على أسس علمية مدروسة، ويراعى فيها الظروف والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة من جهة، والتطلعات العامة لسياساتها المختلفة من جهة أخرى.

والخطة أولاً وأخيراً ليست هدفاً بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق الأهداف[3].

ويتم الوصول إلى الخطة المُثلى وفقاً لمبدأين هما:

أ ــ مبدأ الحد الأعلى للإنتاج والحد الأدنى لتكاليف الإنتاج، أي أعلى إنتاج بأقل التكاليف، وهذا يعني أكبر فعالية اقتصادية ممكنة، وكذلك الاستعمال الأمثل لوسائل الإنتاج والقضاء على التلف والتبذير.

ب ــ مبدأ تلبية احتياجات السكان، وهذا يعني تحقيق أكبر فعالية اجتماعية ممكنة.

وهكذا، فالخطة لا تقتصر على فروع الإنتاج المادي فقط، بل تنطبق أيضاً على فروع القطاع الخدمي بشقيه الإنتاجي والسكاني، كما أن تنسيق وتحديد كفاءة الفعالية أو الجدوى الاقتصادية

2: Bluden, W.R .,The Landune Transport system, Sydney,P.18.

[2] : اسماعيل حسن البادي: ابعاد التنمية، الطبعة الثانية، القاهرة، 1982م، ص 183.

[3] محمد عبيدو: مدخل الى التخطيط الاقتصادي الصحي، من الفكر الاقتصادي، العدد 16، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1993م، ص44.

والاجتماعية ممكن فقط عندما تترجم الأهداف والوسائل إلى أرقام، وتُعرف هذه الأرقام بمؤشرات الخطة[1].

كما يجب على الخطة أن تدخل حيز التنفيذ، ولا تبقى حبراً على ورق، ومن دون ذلك لا معنى للخطة. بالإضافة إلى أن الخطط غير المبنية على أسس علمية سليمة وقواعد ثابتة وطموحة وواقعية مصيرها الفشل الحتمي.

ويُعد الوضع الحالي (الراهن) للدولة نقطة البداية بالنسبة للخطة، بينما يمثل الوضع المرغوب فيه الغاية المنشودة التي تنطوي على مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها. وتتحرى عملية التخطيط عن أفضل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع المنشود، كما أنها تشير إلى الوسائل اللازمة لبلوغ ذلك الوضع. فالأهداف والوسائل وسبة نمو الاقتصاد الوطني تشكل الإطار العام للخطة.

فعلى سبيل المثال يذكر الباحث محمد خميس الزوكة في كتابه: " التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية" الصادر عن جامعة الإسكندرية لعام 1999م، أن هناك مرحلتين لوضع خطط التنمية الإقليمية في إقليم ما أو دولة ما هما:

ـ المرحلة الأولى:

وهي مرحلة إعداد الدراسات اللازمة لخطة التنمية الإقليمية وتشمل حصر مشكلات الإقليم الإنتاجيه والسكانيةودراستها، لذلك لابد مثلاً من إجراء دراسات عن سكان الإقليم وخصائصهم الديموغرافية وخارطة توزعهم الجغرافي، إلى جانب دراسة مقدرة الإقليم السكانية، أي تحديد العدد الأمثل للسكان الذي يمكن أن يستوعبه الإقليم المدروس، مع دراسة المراكز العمرانية وتوزعها الجغرافي وكثافتها وأحجامها والعلاقات المتبادلة بينها.

أما إذا كانت الخطة الإقليمية تتعلق بتطوير استخدام الأراضي الزراعية، فلابد هنا من دراسة خصائص المُناخ، والموارد المائية ومصادرها، وأنظمة شبكات الري والصرف، وخصائص التربة، والاقتصاد الزراعي، بما في ذلك كمية المحاصيل الزراعية التي ينتجها هذا الإقليموأنواعها.

وإذا كانت الخطة خاصة بالتوطن الصناعي، فلابد من دراسة المواد الخام الصناعية على اختلاف أنواعها (الزراعية " النباتية والحيوانية" ، المعدنية، الطاقية .... وغيرها)، وتحديد مصادر القوى

[1]: محمد عبدو: مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي، من الفكر الاقتصادي العدد 16، منشورات وزارة الثقافة في سورية، دمشق، 1993، ص 44.

الحركة المُتاحة، ومعرفة خصائص كل منها واقتصادياتها، والقوى العاملة ومستوى تأهيلها وتدريبها، والبنية التحتية الإنتاجية، وخاصة شبكة طرق النقل ووسائطها، حيث تشكل مثل هذه الدراسات قواعد أساسية عند إعداد خطط التنمية الإقليمية[1].

ـ المرحلة الثانية:

مرحلة وضع الخطة التنموية الإقليمية، وتتضمن المقترحات الخاصة بخطة توزيع السكان كماً ونوعاً (على أساس مقدرة الإقليم السكانية، أي قدرته على استيعاب السكان والمعتمدة أساساً على موارد الإقليم الطبيعية والبشرية)، وفي هذه الحالة تشمل الخطة مقترحات بتحديد المواقع الملائمة لمراكز العمران (الريفية والحضرية)، كما تشمل خطة التنمية الزراعية، والمقترحات الخاصة بالاستغلال الزراعي الأمثل، وتحديد نمط استخدام الأرض (زراعة، رعي، غابات، منافع عامة، أراضي بور)، في حين تضم خطة التوطن الصناعي: تحديد المواقع المُثلى للمنشآت الصناعية وخصوصية البنية التحتية الإنتاجية[2].

ويتحدد شكل الخطة من خلال موضوعها **أولاً**، فمن الممكن في هذه الحالة تمييز:

1ـ الخطة العامة للاقتصاد الوطني: وتشكل الخطط القطاعية (الإنتاجية والخدمية)، والخطط الفرعية (ضمن القطاع الواحد)، والخطط على صعيد المشروع أو المؤسسة.

2ـ الخطة القطاعية: وهي الخطة التي توضع على أساس قطاع اقتصادي واحد، وتشرف عليها الإدارة المركزية المتمثلة بالوزارة المعنية، وتشمل:

أ ـ خطط القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، البناء والتشييد .... وغيرها).

ب ـ خطط قطاعات البنية التحتية: وتُقسم إلى:

ـ خطط القطاعات الخادمة للعملية الإنتاجية (النقل والمواصلات، الطاقة، المياه ... إلخ).

ـ خطط قطاعات البنية التحتية الاجتماعية: وتضم: المرافق العامة، الكهرباء، مياه الشرب، الصحة، التعليم، التأمينات الاجتماعية ... وغيرها.

3ـ الخطة الفرعية: وتشمل الخطط ضمن القطاعية، مثال: خطة الصناعات الاستخراجية والتي هي عبارة عن خطة تجميعية لعدة خطط أخرى، مثل: خطة التنقيب وخطة الاستخراج ... وهكذا،

---

[1]: محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية، جامعة الإسكندرية، 1999م، ص 38.

[2]: المرجع السابق نفسه، ص 38 ـ 39.

وخطة الصناعات التحويلية: وهي أيضاً خطة تجميعية لخطط أخرى مثل: الصناعة الهندسية، الكيميائية، الغذائية،... وغيرها.

أما خطة القطاع الزراعي على سبيل المثال فتشمل:

أ ـــ خطة الإنتاج النباتي: وهي خطة تجميعية لخطط إنتاج المحاصيل الزراعية (القمح، القطن، الشوندر السكري، الفستق الحلبي، الزيتون ... وغيرها).

ب ـــ خطة الإنتاج الحيواني: وهي خطة تجميعية أيضاً لخطط إنتاج الحيوانات (أغنام، أبقار، ماعز، تربية الطيور، الأسماك ... وغيرها).

4ـــ الخطة على صعيد المشروع أو المؤسسة الإنتاجية.

ثانياً: شكل الخطة من حيث الإطار الجغرافي: وتشمل:

1ـــ الخطة العامة للاقتصاد الوطني: وهي خطة عامة تشمل الخطط المكانية على مختلف المستويات والأقاليم الجغرافية.

2ـــ الخطط المكانية: وهي الخطط التي يمكن أن توضع على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة أو على مستوى الإقليم، أو على مستوى المحافظة، أو على مستوى المنطقة الإدارية، أو على مستوى مدينة صغيرة أو قرية أو مزرعة.

ثالثاً: أشكال الخطط على أساس البُعد الزمني:

تُقسم الخطط على أساس البُعد الزمني إلى ثلاثة أشكال:

1ـــ الخطط طويلة الأمد:

وهي الخطط التي تمتد عادة لفترة زمنية تزيد عن عشر سنوات، إلا أنها لا تتضمن التفاصيل والجزئيات، لكنها تتضمن التنبؤ باتجاهات التطوير الرئيسية للاقتصاد الوطني، حيث يتم فيها استخدام المؤشرات الإجمالية مثل: الدخل القومي، مستوى التشغيل حجم الاستثمار القومي..إلخ.

وتكمن أهمية هذا النوع من الخطط في كونها تشكل قاعدة لإعداد خطط أخرى، كما أنها تبين الاتجاهات التي يجب أن يسير نحوها الاقتصاد الوطني، وكذلك تبين النسب التي يجب أن تحققها الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نهاية الفترة الزمنية المحددة.

وتتصف هذه الخطط بالديناميكية والمرونة، لأنه غالباً ما يجري تعديلها جزئياً خلال فترة التنفيذ، فقد تظهر معطيات جديدة يمكن أن تغير من النسب التي وضعت مسبقاً، كأن يكون هناك اكتشافات لموارد جديدة، أو وجود موارد اقتصادية إضافية أو غير ذلك.

وتُدعى هذه الخطط عادة "بالخطط الاستراتيجية".

2ـــ الخطط متوسطة الأمد:

ويُطلق عليها الخطط الخمسية، وتتميز بكونها أكثر تفصيلاً من الخطط طويلة الأمد، وتتناول البناء الهيكلي للقطاعات والفروع الاقتصادية، وفيها يتم تحديد واختيار المشروعات الاستثمارية، وتحديد معدل واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوضح هذه الخطط العلاقة الوثيقة بين الظروف الاقتصادية للدولة، وأهداف وأساليب الإدارة الاقتصادية لتنميتها.

3ـــ الخطط قصيرة الأمد:

وهي غالباً ما تكون خطط سنوية، ويتم فيها تحديد مهام الخطط متوسطة الأمد ومدى ملاءمتها مع الظروف السائدة، ومع المتغيرات في سياسة التنمية، كما أنها تقوم بتحديد المهام قصيرة الأمد للسياسة الاقتصادية في مجال تحسين التوازن الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي، كما وتُسهم في تحديد الأدوات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الخطة.

5ـــ مفهوم التنمية:

أدت شمولية مفهوم التنمية إلى اختلاف وجهات النظر حول وضع تعريف عام لها، وذلك لتعدد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، ولكن هذا لا يعني وجود قاسم مشترك يمكن من خلاله تحديد مفهوم التنمية، وهذا القاسم المشترك هو الإنسان كونه يشكل هدف التنمية ووسيلتها الأساسية.

لقد ظهر مصطلح التنمية كمفهوم سياسي عقاة الحرب العالمية الثانية، حيث انقسمت بموجبه دول العالم إلى دول متقدمة، وأخرى نامية، وطرحت إشكالية الفرق بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية تساؤلات عديدة، من حيث إن كلاهما يشاركان في الوصول إلى نفس النتائج في المجتمع، من زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة استثمار الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. فالنمو الاقتصادي يُقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، أو في متوسط نصيب الفرد منه، ولو كان مصدر الزيادة قطاعاً اقتصادياً واحداً من قطاعات الاقتصاد الوطني كالنفط مثلاً[1].

[1]: صبري هيتي: التنمية في الوطن العربي، ندوة الجغرافية والتنمية، المجلس الاعلى للعلوم، جامعة تشرين، ص49.

أما التنمية فهي عملية إرادية ترتبط أصلاً بحركة المجتمع بكل قطاعاته نحو أهداف محددة وواضحة فهي بذلك مسألة نسبية تُقاس أبعادها بالنسبة لمحوري الزمان والمكان[1].

ففي الدول النامية على سبيل المثال، تعني التنمية: تغييراً جذرياً في أوضاع ومجالات متخلفة، وهذا يعني أن التنمية هي تغيير شامل في نمط وسلوك الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد استأثر مفهوم التنمية والتعريف بها ودراسة أبعادها باهتمام كل الباحثين والمختصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، انطلاقاً من أهميتها وضرورتها في ظل التزايد السكاني السريع والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم اليوم، وما تعاني منه البلدان من مشكلات اقتصادية واجتماعية متراكمة وموروثة، لهذا فإن مفهومها يختلف عن مفهوم النمو في البلدان المتقدمة. ويؤكد د. صفوح خير أن[2]: " كلمة التنمية تعني إزالة المعوقات البنيوية التي قد تتسبب في منع الاقتصاد من إظهار قدراته الكامنة".

بينما يرى د. الشافعي: " أن التنمية هي تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع مُستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية"[3].

وجاء في تعريفها عند رويان جاك أن: التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل بين الرصيد البشري غير القابل أصلاً للتحول والغني بالمصادر غير المستثمرة، وبين البيئة الكلية التي تستمر في تطورها بفضل إدماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية[4].

ويعرفها الايف:«بأنها تغيير في بنية التشكيلات الجغرافية (الأقاليم)، وهذا التغيير يجب أن يكون تقدمياً»[5].

وهكذا يُعد مفهوم التنمية مفهوماً شاملاً يتضمن جانبين أساسيين هما الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي، وحتى يُكتب لها النجاح يجب أن تُسهم في تحسين نوعية حياة الإنسان كمعيار أساسي لتحقيق أبعادها المختلفة في المجتمع بالتزامن مع رفع معدلات النمو الاقتصادي، لأن التنمية المُوازنة لا تتحقق برفع معدلات النمو دون تحسين نوعية حياة السكان.

---

[1]: صفوح الاخرس: علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، وزارة الثقافة، دمشق، ص 201

[2]: صفوح خير : التنمية والتخطيط الإقليمي. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000، ص 14.

[3]حربي موسى عريقات: مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، كلية العلوم، جامعة الإسراء، دار الفكر ، 1992م، ص 27.

[4]: صفوح الاخرس: مرجع سابق، ص 462.

[5]: الايف ي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية ـ قاموس المفاهيم والمصطلحات ، موسكو، دار الفكر ، 1983م.

فالتنمية الاقتصادية هي زيادة تراكمية مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن، لكن التنمية الاقتصادية لا تتحمل فقط تغيراً كمياً يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط، وإنما يتمثل في تغيير هيكل وبنيان الاقتصاد القومي[1].

أما التنمية الاجتماعية فهي تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والترويحية والنقل والمواصلات والمرافق العامة ... وغيرها، غير أن تحقيق التنمية الاجتماعية مرهون بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بإسناد عملية التنمية الاجتماعية من جهة والتفاعل معها، والاستفادة منها من جهة أخرى[2]. وهكذا، فعملية التنمية تتم فقط عن طريق الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المُتاحة استثماراً حقيقياً ومشاركة حقيقية لكل أفراد المجتمع فيها، بما يزيد من قدرتها الإنتاجية ويقلل من درجة اعتمادها على الخارج.

وتعكس التنمية الأبعاد الحقيقية للتفاعل المتبادل بين الإنسان والوسط المحيط به، وانعكاس ذلك على كل منهما حاضراً ومستقبلاً ضمن منظومة المجتمع. وتشكل عملية التنمية تحدياً حقيقياً في الحياة المعاصرة نتيجة ارتفاع الكثافات السكانية، وازدياد معدلات الاستهلاك والإنتاج، مما يشكل زيادة في الحمولة والأعباء البيئية على وحدة المساحة، وبهدد أمن البيئة حاضراً ومستقبلاً، كما يشكل خوفاً من استنزاف الموارد وتحدياً للحفاظ عليها والتخطيط لاستثمارها، حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة.

والتنمية بتحدياتها الحالية ومفهومها تأخذ أشكالاً وأنواعاً مختلفة تحدد تخصصها وتتحد معاً في هدف واحد يتمثل في الارتقاء بالمجتمع والنهوض بمقدراته مع الحفاظ على موارده وبيئته ضمن إطار التنمية السليمة والمُستدامة، والتي تحفظ حقوقنا وحقوق أجيالنا في حياة كريمة.

وقد ظهر مفهوم التنمية المُستدامة لأول مرة عام 1978م، وأكد عليه المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية عام 1992م، وعرّفها بأنها "عملية الموازنة والانسجام بين الموارد الطبيعية والبشرية، دون استنزاف أو هدر أو تلوث، بشكل عقلاني وعلمي وأخلاقي، ودون المساومة على حق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها"[3].

---

[1]: حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص 27.

[2]: عصام الزعيم: ندوة الجغرافية ودورها في التنمية، المجلس الأعلى للعلوم، جامعة تشرين، الجزء الأول، ص 19.

[3]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية. ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000م، ص 49.

ومن ضمن مفاهيم التنمية يمكن ذكر أيضاً: تنمية الموارد البشرية، والذي أطلق لأول مرة في التقرير الأول للتنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1990م، حيث ورد تعريفها بأنها:" عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"[1]. ويتم ذلك من خلال رفع مستوى التعليم، لاسيما المهني منه، لرفع الكفاءات المهنية والتدريب، وزيادة الخبرات، والاهتمام برفع المستوى الصحي والثقافي، كل ذلك يصب في استثمار الطاقات والموارد البشرية كعامل مهم من عوامل زيادة الإنتاج، فالتنمية الحقيقية هي عبارة عن تكامل واضح بين رأس المال المادي والبشري ليشكلا معاً قوة المجتمع وانطلاقته التنموية الفعلية في ظل الحفاظ على مقدرات البيئة.

وهكذا، تتميز عملية التنمية بأنها عملية متعددة الأبعاد، وتتضمن إعادة التوجيه للنظام الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وتحسين مستوى الدخل القومي والإنتاج، فضلاً عن تضمنها تغيرات كبيرة في النظام المؤسساتي الاجتماعي والإداري للاقتصاد الوطني.

إن الرؤية الحديثة للتنمية تتضمن أكثر من النمو الاقتصادي، فهي تعني النمو الاقتصادي مُضافاً إليه التغيير في هيكل الاقتصاد والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وانطلاقاً من هذا المفهوم يمكن تحديد الأبعاد النوعية للمفهوم الحديث للتنمية، والتي تتمثل في:

1ـــ تحسين أداء عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، وتطوير التقنية لخدمة أغراض التنمية.

2ـــ تحسين مستوى خدمات البنية التحتية بقسميها (الإنتاجي والاجتماعي).

3ـــ التوزيع المتوازن للدخل على جميع أفراد المجتمع من أجل رفع المستوى المعاشي والثقافي والحضاري.

4ـــ الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية، وتنظيم عملية الاستثمار هذه بما يخدم الجيل الحالي والأجيال القادمة.

5ـــ التخفيف من حدة الفروقات بين الريف والمدينة، بما يسمح بالاستقرار والحد من ظاهرة الهجرة.

6ـــ حماية البيئة الطبيعية والوسط الطبيعي والمحافظة على سلامتها من مخاطر التلوث والتدهور.

أما القيم الأساسية التي تحدد المعنى الواسع للتنمية فتتمثل في:

1ـــ إمكانية الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان (سكن، غذاء، صحة، مستوى جيد للتعليم .... إلخ).

[1]: التقرير الاول للتنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لعام 1990م.

2ـــ التحرر الاقتصادي (الاستقلالية واحترام الذات)، وذلك عن طريق بناء القواعد الإنتاجية الرئيسية الكافية والقادرة على تحديد وتطوير الإنتاج الوطني وبوتائر عالية ومتلائمة مع إمكانات كل إقليم أو مدينة.

3ـــ التخلص من ظاهرة الفقر والجهل والفساد السياسي والإداري وامتلاك حق الاختيار.

6ـــ مفهوم التنبؤ:

يقوم التخطيط الإقليمي على عنصرين أساسيين هما: التنبؤ بالمستقبل، ثم الاستعداد لمواجهته، وبمعنى أدق: تعيين الأهداف، ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وقد عبّر الجغرافي الصيني فان شو لي عن التخطيط بقوله: «نحن ننطلق من الحاضر ونتطلع إلى المستقبل»، ويقصد بالحاضر الدراسات الجغرافية المتكاملة طبيعياً وبشرياً واقتصادياً، التي تقوم بها الجغرافية الإقليمية، أما المستقبل فيقصد به: الخطط الإقليمية بعيدة الأمد للتطوير المتوازن والمتكامل لأقاليم الدولة خلال الفترة الزمنية المستقبلية المقررة في الخطة.

يعرّف آلاييف ي. ب مفهوم التنبؤ بأنه: " وصف الاتجاهات المحتملة والمعايير الأساسية لتطوير المنظومة الاقتصادية والنتائج الممكنة لهذا التطوير على أساس تحليل قواها المحركة، وقوانينها وبناها وغيرها من عوامل السلوك المحتملة لهذه المنظومة خلال فترة زمنية محددة"[1].

وتتوقف مصداقية التنبؤ على القاعدة المعلوماتية الأولية وفرضيات تغير أحوال وسلوك المنظومة تحت تأثير مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

تتضمن الأعمال العلمية المتعلقة بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد مفهومين أساسيين يحددان مكانته ووظيفته في التخطيط. فالمفهوم الأول يُعرّف التنبؤ بأنه استمرار (من حيث الوقت) للتخطيط، أما المفهوم الثاني فيبين أنه من الممكن فهم التنبؤ كأساس علمي للتخطيط، وبناء على ذلك يمكن تحديد ثلاثة أنواع للتنبؤ تبعاً للفترة الزمنية[2]:

أ ـــ التنبؤ طويل الأمد.

ب ـــ التنبؤ متوسط الأمد.

جـــ ـــ التنبؤ قصير الأمد.

---

[1]: الاييف إي . ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، قاموس المفاهيم والمصطلحات دار الفكر، موسكو، 1983، ص 147.

[2]ت. م كلاشنيكوفا: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. منشورات جامعة موسكو، 1982م، ص 202.

إلا أنه وحتى الآن لا توجد وجهة نظر موحدة للعلماء والباحثين حول ضرورة التنبؤ طويل الأمد للاقتصاد الوطني.

وترتبط فترات التنبؤ العلمي طويل الأمد بإمكانية الدعم المستقبلي للاقتصاد، انطلاقاً من قوانين تطوره، وهذه القوانين بدورها تتعلق بأمد الحياة للاتجاهات الأساسية التي تحدد حالة أو مسيرة موضوع التنبؤ.

وتتميز الأعمال في مجال التنبؤ، وكذلك في مجال التخطيط بمهامها الاقتصادية الواضحة، ففي الوقت الحاضر يتحدد المحتوى الاقتصادي لمهام التنبؤ بتشكيل القاعدة المادية والتقنية، مع الأخذ بالحسبان الإمكانات الحقيقية للحكومة، ودراسة حالة الاقتصاد، ومنجزات التقدم العلمي والتقني، والموارد المُكتشفة ... إلخ. ، وكذلك المشكلات الاجتماعية المتمثلة بتسوية الفروقات بين المدينة والقرية، بين العمل العضلي والعقلي، ويتطلب حل هذه المشكلات إجراء تغييرات جذرية لإعادة تشكيل الاقتصاد، في هذه الحالة لابد من تحديد: في أي الأشكال الإنتاجية يجب إجراء هذه التغييرات؟ وعند أي مستوى من التطور؟ وفي أي الأقاليم يجب تنفيذ هذه العملية؟

وهذا تفترض الأبحاث في مجال التنبؤ تقييم:

1ـــ إمكانية ومدى ملاءمة استثمار الأنواع المُتاحة من المواد الخام ومصادر الطاقة.

2ـــ النمو السكاني، والتغييرات في البنى السكانية، وكذلك التغيرات في شبكة التوطن.

3ـــ منجزات التقدم العلمي والتقني ومستوى استخدام التقنيات الحديثة.

ولا يتطلب التنبؤ بواقع اقتصاد البلدان تطور العمليات الاقتصادية فحسب، بل وتحديد احتمالات توظيف رأس المال، وحساب نفقات العمل، والتقنية الحديثة، والموارد الطبيعية في كل إقليم اقتصادي، وعلى مستوى البلاد ككل. كما تتطلب عملية التنبؤ بحث اتجاهات وحجم ومستوى تطور العمليات الاقتصادية على المدى الطويل، الأمر الذي يسمح بتقييم وتقارير نتائج البناء الاقتصادي من وجهة نظر الآفاق المستقبلية، وتجنب النتائج السلبية أو غير الاقتصادية أثناء استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية.

ويمكن توضيح مضمون عملية التنبؤ بالتطورات المقبلة التي سنطرأ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال:

1ـــ التنبؤ باحتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات، واعتبار تلبية هذه الاحتياجات أهدافاً للخطة، فيما لو توافرت لها الظروف الجغرافية المناسبة، ومن ثم توزيع المهام

والمشروعات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والمهام على الأقاليم المختلفة، وبالتالي تحديد الوسائل الكفيلة لتوزيع هذه المهام والمشروعات لتحقيق أهداف الخطة في الأقاليم.

2ـــ تصميم النماذج الاقتصادية المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم عن طريق التنسيق بين احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من الأرض والموارد (أهداف الخطة)، وبين خصائص مختلف الأقاليم، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقليمية الكاملة والمتكاملة المتوازنة والشاملة لكافة أقاليم الدولة.

وهكذا، تشكل عملية التنبؤ أحد العناصر الأساسيه والمهمة للتخطيط من أجل تسريع وتائر التنميه الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد اتجاهاتها ومساراتها المحتملة ليس على المستوى الاقليمي فحسب، بل وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل.

ثانياً: السمات والمزايا الأساسية للتخطيط الإقليمي ومسوغاته ومهامه وأهدافه ومتطلباته:

1ـــ سمات التخطيط الإقليميومزاياه:

يتسم التخطيط الإقليمي بمجموعة من السمات والمزايا، التي تجعل منه الأسلوب الأنجع لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والمتكاملة والشاملة، من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في كل إقليم، ومن ثم التوزيع العادل لعوائد النمو والتنمية في هذه الأقاليم، وهذا يعني أن التنمية تسعى للاعتماد على النفس وتنمية الموارد وتحقيق التكامل والتوازن بين كفاءة المشاريع والمساواة في توزيعها ومن أهم هذه السمات:

ـــ يركز التخطيط الإقليمي على البعد المكاني ويجعله أساساً لكل نشاط تنموي

ـــ يُعد التخطيط الإقليمي وسيلة مهمة لتنفيذ الخطط القومية وتحقيق أهدافها، ذلك أن التخطيط على المستوى القومي يتسم بضعف فاعليته لغياب التفاصيل الدقيقة عن القطاعات الاقتصادية وأوضاعها وعن الأقاليم، ولهذا يُترجم التخطيط القومي إلى تخطيط تفصيلي على مستوى المشاريع أو القطاعات أو الأقاليم، وهذا ما أدى إلى ظهور التخطيط القطاعي والتخطيط على مستوى المشاريع، ومن ثم التخطيط الإقليمي بهيئاته ومؤسساته التي تقوم بإعداد الخطط التنموية التفصيلية والشاملة لكل إقليم ورفعها إلى هيئات التخطيط المركزية لتوليفها في خطة وطنية واضحة المعالم والأهداف.

ـــ يُسهم التخطيط الإقليمي في التنسيق بين هيئات التخطيط المختلفة، لأنه يشكل حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئات التخطيط المركزية، إذ يُعد التنسيق الرأسي بين هيئات التخطيط والنشاطات والبرامج التنموية على المستوى المحلي والإقليمي من جهة، ومثيلاتها على المستوى الوطني من جهة أخرى، والتنسيق الأفقي بين مختلف قطاعات وهيئات وبرامج ومشاريع التنمية في الأقاليم المختلفة، إحدى أهم وظائف التخطيط الإقليمي.

ـــ يعد التخطيط الإقليمي من الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال التوزيع العادل للموارد والمشاريع بين الأقاليم، وحتى داخل الإقليم الواحد.

ـــ يُعد التخطيط الإقليمي الوسيلة الوحيدة لمجابهة ظاهرة التخلف والقضاء على الفقر والبطالة والحد من هجرة السكان، ويعمل من خلال ما يحقق من عدالة اجتماعية على تعميق معاني الوحدة الوطنية ويعزز مشاعر الانتماء الوطني، ويُسهم في إبعاد خطر الفتن والحروب الداخلية.

ـــ ويمكّن أيضاً من تحقيق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط. والتي تعمل على تحسين نوعية الخطط التنموية ومحتواها وأهدافها، وبالتالي تسهل عمليات تنفيذها.

ـــ ويعمل التخطيط الإقليمي أيضاً على تقسيم العمل بين أقاليم الدولة، ويُسهم في التطوير المتوازن بينها، من خلال الاختيار الناجح للمشاريع التي تكفل تحقيق هذا التوازن.

ـــ إضافة إلى ذلك يُقدم التخطيط الإقليمي صورة واقعية عن الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية لكل إقليم، وكيفية استثمارها وتوظيفها بالشكل الفعال والإيجابي لتحقيق التوازن داخل الإقليم، وبينه وبين الأقاليم الأخرى.

كما ويتسم التخطيط الإقليمي بالعديد من المزايا التي جعلته يلقى اهتماماً متزايداً لدى الكثير من البلدان، باعتباره إضافة تطويرية إلى العمل التخطيطي، لأنه يتلافى العديد من السلبيات والنواقص التي لا يسع التخطيط المركزي تفاديها. فالتخطيط المركزي يهتم بالتخطيط للقضايا التنموية الكبيرة ذات التأثير الكبير والواسع على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، لذلك ليس بوسعه الاهتمام بالمشكلات المحلية الخاصة بكل إقليم، ولهذا فإن للتخطيط الإقليمي والمحلي دوراً مكملاً في هذا المجال. فالأجهزة الإقليمية تتميز بكونها أقل موقعاً تستطيع من خلاله تحديد مواضع التخلف ودرجته في كل منطقة، وإدراك تفاوت شدة احتياجات السكان من إقليم إلى آخر، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون ترتيب الأولويات ملائماً لظروف ومعطيات كل إقليم ومنطقة، وليس بالإمكان مراعاة كل هذه التفاصيل أو تلافيها بصورة ناجعة، إلا عن طريق وجود

أجهزة للتخطيط في الأقاليم تقوم بتصميم (خطط إقليمية ومحلية) لمعالجة الحالات الخاصة بكل منطقة أو إقليم.

ويتميز التخطيط الإقليمي بمساهمته الكبيرة في إضفاء المزيد من التماسك والتناسق بين مكونات خطة التنمية الوطنية، وذلك من خلال إدراج مشروعات محلية في إطار الخطة الوطنية، ذات طبيعة تكاملية وتضافرية مع المشروعات الكبيرة التي تقررها السلطات المركزية، كما أن السلطات الإقليمية (الإدارات المحلية) تؤدي دوراً مهماً في توفير مقومات النجاح والتلاحم بين المشاريع الموطنة لديها وبين مجمل عناصر البيئة المحليه للإقليم والمناطق.

ومن مزايا التخطيط الإقليمي أنه يخفف من أعباء التخطيط المركزي، حيث تتولى الأجهزة الإقليمية مهام إجراء البحوث واستقصاء المعلومات في أقاليمها وتقديم النتائج إلى الجهاز المركزي، كما تتولى مهمة التخطيط لمعالجة قضايا التنمية المحلية في الإقليم أو المناطق.

ومن المزايا المهمة للتخطيط الإقليمي أنه يفسح المجال لعدد كبير من الأفراد الذين يعملون في الأجهزة الإقليمية والمحلية، ممارسة العمل التخطيطي، مما يؤدي إلى شيوع فكرة التخطيط وانتشارها بين أوساط الشعب، ومما لاشك فيه أن تزايد اهتمام الشعب بالخطط التنموية يشكل أحد الأركان الأساسية لإثارة حماس المواطنين واستقطاب تأييدهم وحرصهم على دعم الجهود التنموية التي تقوم بها الدولة.

وتكمن أهمية الأخذ بمبدأ التخطيط الإقليمي في توسيع وتعميق السمات الديمقراطية في الممارسات التخطيطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فوجود مجالس الإدارة المحلية يتيح لسكان الإقليم إمكانية المشاركة وإبداء الرأي في الخطط المتعلقة بمناطقهم، وهذا أقرب ما يكون إلى الممارسة الديمقراطية، وأدعى للرضى والتعاون من قبل الناس في مختلف أنحاء البلاد.

2ـ مسوغات التخطيط الإقليمي:

تتعدد وتتنوع المسوغات التي تدعو إلى الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي في ظل التخطيط القومي الشامل لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض مسيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم، وبالتالي مسيرة الاقتصاد الوطني ككل، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو سياسي، ومن هذه المسوغات يمكن ذكر الآتي:

1ـ ظهرت الحاجة إلى التخطيط الإقليمي نتيجة للفروق الكبيرة في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الدولة الواحدة، مما يعطل عملية النمو القومي، بمعنى أن تخلف إقليم ما لا

يعيق نمو هذا الإقليم فحسب، بل يبطء عملية التنمية الشاملة، لذا لابد من اعتماد أسلوب التخطيط الإقليمي للنهوض بكافة أقاليم الدولة وتنميتها.

2ـ يُعد نشر الوعي التخطيطي من العوامل المهمة المؤثرة في تنفيذ خطط التنمية، لذلك يؤدي نشر هذا الوعي على المستوى الإقليمي دوراً حاسماً في تنفيذ الخطط داخل الإقليم، ويشكل تحمس الهيئات المحلية لإعداد وتنفيذ الخطة أولى خطوات نجاحها.

3ـ يتطلب إعداد الخطط الإقليمية تقسيم رقعة الدولة إلى أقاليم تخطيطية تتفاوت في مساحتها ومواردها وأعداد سكانها، بحيث تشكل في مجموعها أراضي الدولة بكاملها، وهناك نظريات عدة ومبادئ علمية يمكن اتباعها في تقسيم رقعة الدولة إلى أقاليم تخطيطية، لأن نجاح الخطط التنموية، إنما يتوقف على صحة تقسيم الدولة إلى هذا النوع من الأقاليم.

4ـ ومن مسوغات التخطيط الإقليمي الرئيسية وقف هجرة السكان من المناطق المتخلفة إلى المدن، لأن تنمية المناطق الريفية لا تؤدي إلى استقرار السكان فيها فحسب، بل غالباً ما تجذب السكان إليها من المدن التي أخذت تعاني من مشكلات الازدحام والبطالة وصعوبات السكن والتلوث، وخاصة في الآونة الأخيرة.

5ـ تتطلب التنمية المُستدامة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي، لأن معرفة الموارد المُتاحة في الإقليم معرفة دقيقة مدعاة للحفاظ عليها واستثمارها استثماراً عقلانياً دونما هدر أو إسراف أو إرهاق، بحيث يمكن تحقيق التنمية للأجيال الحاضرة دون نسيان الأجيال المقبلة.

6ـ يتطلب تخطيط إقليم ما ليكون إقليماً رائداً (إقليم وادي الفرات في سورية) مثلاً عناية خاصة من نواح عدة كإنشاء مراكز عمرانية جديدة، وإنشاء شبكة من طرق المواصلات ووسائط النقل والاتصالات، وإقامة وحدات إنتاجية جديدة وأخرى خدمية، وما يتبع ذلك من جذب سكاني، كل ذلك لا يأتي إلا في نطاق إقليمي مخطط ليشمل أحياناً أقاليم مجاورة وثانية، أو حتى أجزاء من أقطار مجاورة كإقليم حوض الحماد الذي يشترك في تنمية موارده أربع دول عربية ـ سورية، الأردن، السعودية، العراق).

7ـ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم، وتنظيم عملية الاستثمار، من خلال وضع وتنفيذ الخطط التنموية المستقبلية طويلة الأمد وتحقيق ما يُعرف بالتنمية المُستدامة وهذه إحدى المهام الأساسية للتخطيط الإقليمي.

8ـ ضرورة التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال مساهمة مجالس الإدارة المحلية في عملية التخطيط، ويتطلب ذلك تعبئة وتوجيه طاقات المجتمع وإمكاناته لتحقيق الأهداف الإقليمية لتلبية هذه الاحتياجات، ورفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي والحضاري للسكان.

9ـ ضرورة تعزيز العلاقات والارتباطات الوثيقة بين الأقاليم في مجالات الحياة المختلفة (العلاقات الإنتاجية، العلاقات الاجتماعية، علاقات التبادل السلعي .... إلخ)، وهذا ما يشكل قاعدة أساسية لتحقيق توازن إقليمي وتكامل اقتصادي بين الأقاليم، وهذا ما يحققه التخطيط الإقليمي.

10ـ النهوض بالأقاليم المتخلفة لتسريع وتائر التنمية فيها، ويتم ذلك من خلال تحقيق مبدأ العدالة الجغرافية المتمثل في التوزيع العادل للاستثمارات والمشاريع التنموية، وحُسن توزيع الموارد والانتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه، إضافة إلى الربط بين هذه الموارد وفرص العمل المُتاحة وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لأن تخلف الإقليم من شأنه تعطيل النمو القومي أو إبطاء عملية التنمية القومية.

11ـ ضرورة تطبيق مبدأ الديمقراطية المركزية (ديمقراطية المراكز). لأن مبدأ اللامركزية أصبح وسيلة لتطبيق النظم الديمقراطية وممارسة السكان المحليين لحقوقهم في المساهمة الفاعلة في إدارة شؤونهم وتصريف أمورهم سواء في الريف أو المدن، إذ يمثل هذا المبدأ تجسيداً للمشاركة الواسعة لمختلف الفئات المسؤولة عن توجيه إدارة التنمية ويُعد هذا المبدأ من أهم مبادئ التخطيط الإقليمي.

12ـ يُعد التخطيط الإقليمي الأسلوب الأمثل لضمان التوزيع العادل لثمار التنمية ومكاسبها، وتتجسد نتائج هذا التوزيع في حشد الطاقات والإمكانات، وتعميق الأسس الديمقراطية في العملية التخطيطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن وجود مؤسسات للتخطيط في الأقاليم وقيامها بالتحري عن واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان هناك، والتداول بشأن سبل تطويرها، يتيح للسكان في هذه الأقاليم إمكانية المشاركة وإبداء قناعاتهم في الخطط المتعلقة بمناطقهم بصورة أفضل، مما لو كان هذا التخطيط في المركز (مركزياً)، وهذا يخلق لدى الناس استجابة تامة للتقدم، ويخرجهم من حالة اللامبالاة والسلبية تجاه التخطيط الإنمائي والتطور الحضاري للدولة[1].

[1]: الحمصي، محمود، التخطيط الاقتصادي، ط3، دار الطليعة بيروت، 1979، ص 161.

3ـــ مهام التخطيط الإقليمي وتوجيهاته:

إن تحليل تعريف التخطيط الإقليمي الذي هو باختصار: أسلوب تخطيطي يأخذ بالحسبان البُعد المكاني، ويتأثر بالموارد المُتاحة وبالبُعد الزمني وبالإمكانات التنظيمية والإدارية على المستوى المحلي، بقصد تنميتها بأعلى معدل وأدنى تكلفة وأقصر زمن ممكن، بحيث يتحقق أكبر نمو قومي وتتلاشى معه الفروقات بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية... إلخ، يبيّن بوضوح أن التخطيط الإقليمي هو أسلوب وأداة، يقع على عاتقه تحقيق المهام الآتية:

1ـــ ضمان التناسق الإقليمي لعملية الإنتاج الاجتماعي وتأمين أعلى مستوى للفعالية الاقتصادية والاجتماعية.

2ـــ ضمان تحقيق النمو الاقتصادي المتكامل والمتوازن على مستوى المناطق أو الأقاليم الجغرافية كافة.

3ـــ ضمان ترتيب عقلاني للإجراءات الواجب تنفيذها قطاعياً ضمن نطاق إقليم جغرافي معين.

4ـــ تأمين التكامل الجغرافي للاستثمارات بغية تكوين تجمعات استثماريه، أو مناطق صناعية إقليمية، ومراكز إنتاج وتموين متناسقة التوزيع.

5ـــ ضمان التركيز الأفضل لقوى الإنتاج في المناطق المختلفة.

ولتحقيق هذه المهام يجب أن يشمل التخطيط الإقليمي الآتي:

أ ـــ حصر التوزيع الإقليمي للقوى الإنتاجيه المُتاحة.

ب ـــ إعداد الخطط طويلة الأمد لتنمية وتطوير المناطق الجغرافية الإقليمية.

جـــ التنسيق الإقليمي لمهمات تخطيط القطاعات الاقتصادية.

وبناءً على ذلك يتوجه التخطيط الإقليمي إلى:

أ ـــ التخطيط على مستوى الإقليم أو المحافظة أو المدينة أو منطقة إدارية معينة.

ب ـــ اختبار مدى التجاوب والتكامل والتناسق بين الخطط الإقليمية المختلفة بحسب مستوياتها، حيث يقوم برسم الإطار العام للخطة الوطنية على مستوى الاقتصاد الوطني.

جـــ ـــ توطين المشروعات المختلفة المتضمنة في الخطة القومية بحسب توزعها المكاني (الإقليمي)، بهدف بناء هذه المشروعات في المواقع المُثلى.

4 ــ الأهداف الأساسية للتخطيط الإقليمي:

من الصعوبة بمكان لأجهزة التخطيط على المستوى القومي ومهما بلغت درجة كفايتها ودقتها، الإحاطة بواقع وظروف كل منطقة من المناطق أو الأقاليم في الدولة وتحديد مشاكلها واحتياجاتها ومطالبها ورغباتها ومواردها وإمكاناتها، لأن أجهزة التخطيط الإقليمية هي المؤهل الوحيد لدراسة هذه الحقائق بصورة واقعية عما هو كائن وما يجب أن يكون، فهي الأدرى بالظروف المحلية والإقليمية، وهي الأقدر على التنسيق بين المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية الموجودة في المحافظة أو الإقليم، وتُسهم بأبحاثها ودراستها وإمكانياتها في تحقيق التنمية الإقليمية في إطار الخطة القومية، لهذا تحول اهتمام غالبية الدول في الفترة الأخيرة نحو التنمية التدريجية لجميع أقاليمها كنتيجة لنمو الوعي، والتعرف عن كثب بمشاكل الأقاليم، لاسيما المزدحمة منها، وأصبحت غايات السياسات الإقليمية في الوقت الحاضر أكثر شمولاً وطموحاً من تلك التي كانت سائدة، ويمكن تلخيص أهم أهداف التخطيط الإقليمي في الوقت الحاضر بالآتي:

1ــ التمهيد لإنشاء نظام إدارة لا مركزية، بحيث يصبح للإقليم دور رئيسي في اتخاذ القرارات وتوجيه وقيادة عملية التنمية المحلية، فإذا كان التخطيط مطالباً بإقامة قواعد اقتصادية متينة، فإنه مسؤول عن وضع هذه القواعد في خدمة رفاهية المجتمع، من خلال زيادة الإنتاج والتوزيع العادل لعوائد الإنتاج، والتحسين الدائم لمستوى المعيشة، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تنظيم إداري متجدد القوى وقادر على الحركة الواعية والتوجيه السليم والرقابة الفعالة، وجهاز تنفيذي عالي الكفاءة وملتزم بأهداف الخطة.

والتخطيط الإقليمي يعتمد على أجهزة الحكم المحلي لتؤدي وظيفتها، من خلال دعمها بجهاز علمي يُقدم لها نتائج البحوث والدراسات التي توضح الطريقة المُثلى للتغلب على المشكلات التي تواجهها، وتعمل على تحقيق أهداف الخطة الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2ــ الحد من المشكلات التي تعاني منها المراكز الحضرية كمشكلات النقل والتلوث والسكن، والضغط على المرافق الخدمية، وارتفاع قيمة الأراضي والعقارات الناجم عن ازدياد الطلب عليها[1].

---

[1]: خميس، موسى يوسف، دراسات في التخطيط والتنمية، ط1. عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1995 ص 276 - 278.

3ـــ تحقيق التنمية الريفية التي تُسهم في التقليل من الفروقات بين الريف والمدينة، من خلال توزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الضغط على المدن، لاسيما الكبيرة منها نتيجة لتيار الهجرة المتواصل من الريف إلى المدينة[1].

4ـــ التنظيم المكاني الأمثل للقوى المنتجة والتقليل من التباين التنموي بين الأقاليم، وذلك من خلال تطبيق نظريات التخطيط الإقليمي، لاسيما نظرية أقطاب التنمية لإيجاد مراكز نمو وجذب سكاني اقتصادي جديدة بما يتلاءم مع أهداف وسياسة التنمية على المستوى الوطني والإقليمي.

5ـــ يُسهم التخطيط الإقليمي في تحقيق مبدأ الفعالية الاقتصادية في توزيع مشاريع التنمية على مختلف الأقاليم والمراكز من جهة، ومبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة في التشغيل التام لكل القادرين على العمل، وفي تأمين الخدمات الأساسية لكل السكان في مختلف الأقاليم من جهة ثانية، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للسكان، وتقليص البطالة، والحد من حركة الهجرة من الأرياف إلى المدن وما يترتب عليها من مساوئ للأقاليم الطاردة للسكان، حيث يزداد الإقليم الجاذب للأيدي العاملة تقدماً ويبقى الإقليم الطارد للسكان متخلفاً.

6ـــ الاستفادة من المشاركة الشعبية في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية، لما لها من أهمية كبيرة في إنجاح هذه الخطط. وتعني المشاركة الشعبية في عملية التنمية، التفاعل بين المخططين والمواطنين، يتعرف من خلالها المخططون على الاحتياجات الضرورية للمواطنين من جهة ويتفهم من خلالها المواطنون الجوانب الفنية للخطط، مما يساعدهم على استيعابها والتفاعل معها من جهة ثانية[2].

7ـــ تحديد الإمكانات والموارد المتوافرة في كل إقليم، واختيار الشكل التنظيمي الأنسب لاستثمارها بالطريقة التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، ومن أهم ميزات التخطيط الإقليمي أنه يؤمن ديمقراطية المكان للتعبير عن إمكانيات ومواهب كل إقليم.

8ـــ التركيز على تطوير الأنشطة الاقتصادية، لاسيما الإنتاجية منها، والتي تُسهم في تطوير الأنشطة الأخرى والتي غالباً ما تحقق ربحاً وادخاراً أكبر يُسهم في رفع مستوى الدخل الإقليمي، وفي التطوير المقبل والمستمر للإنتاج والخدمات على السواء.

---

[1]: السماك، محمد زاهر، ومصطفى، عبد العزيز، العلاقة المكانية والاقتصادية بين التخطيط الإقليمي وتخطيط التوطن الصناعي، مجلة النفط والتنمية، العدد 11، 1978، ص 47.

[2]: الصقور، محمد محمود، التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف، ط1، عمان، 1986، ص 82 - 86.

9ـــ تحقيق النمو المتكافئ بين أقاليم الدولة، والذي يُسهم في تقليص الفجوة في الفروقات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ليس بين أقاليم الدولة فحسب، بل وبين أجزاء الإقليم الواحد أيضاً، من خلال التوزيع العادل لمكاسب التنمية، وحد من العيوب الناجمة عن الاتجاهات التلقائية في مجالات الهجرة وتوزيع الخدمات وتوطن الصناعة.

10ـــ يعمل التخطيط الإقليمي على إيجاد علاقات متوازنة بين الطبيعية والمجتمع من ناحية، وبين الطبيعة والصناعة من ناحية ثانية، لذلك يُعد التخطيط الإقليمي الأسلوب الأمثل لحل المشكلات المتعلقة بالتنمية، من خلال توجهاته للاستثمار العقلاني الرشيد للموارد الطبيعية والبشرية لتحسين المستوى الحياتي للإنسان، مع الأخذ بالحسبان حماية البيئة والمحافظة على سلامتها من التلوث والتدهور.

11ـــ يُسهم التخطيط الإقليمي في تأسيس قاعدة متينة للبنيان الاجتماعي، حيث يعمل على تماسك هذا البنيان، وتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين أبناء الأقاليم المختلفة، مما يؤدي إلى القضاء على مسببات التوترات الاجتماعية وتعزيز شعور الولاء للمجتمع والإخلاص للجماعة التي ينتمون إليها وتربطهم بها مصالح حيوية، وهذا ما يؤدي إلى اندماج وانسجام المجتمع المحلي مع المجتمع القومي ليصبح جزءاً لا يتجزأ منه.

12ـــ تعزيز الوعي التخطيطي عند أفراد المجتمع ونشره على أوسع نطاق لضمان فهم الأفراد لأهداف الخطة ومشاركتهم لأعضاء مجالس الإدارة على كافة المستويات في وضعها، ومساهمتهم في تنفيذها، فالاستجابة الشعبية عامل مهم لتحويل الخطة إلى واقع حي ينفذ بقناعة تامة، ونجو من الثقة والاطمئنان، تتجدد معه الإبداعات والابتكارات والمبادرات وتتضاعف معه الإمكانات لتحقيق أهداف التنمية في جميع مجالاتها، فنجاح خطة التنمية تتطلب اشتراك الأفراد وقيادتهم الواعية فيها[1].

13ـــ إيجاد الظروف الموضوعية لرفع وتيرة العمل والإنتاج من خلال ما يتوافر من تقانات وذلك لرفع المقدرة المادية والثقافية وتحسين مستوى المعيشة لفئات الشعب المختلفة على مستوى الإقليم والأقاليم كافة، أي إزالة الفوارق الطبقية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

[1]: صفوح خير: التنمية والتخطيط الإقليمي. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000م، ص 49.

14ـــ استثمار الموارد الطبيعية استثماراً عقلانياً للحصول على أعلى مردود بأقل تكلفة وأقل مجهود وأقصر زمن، وكذلك إيجاد الظروف الموضوعية لتحقيق هذا الهدف سواء على المستوى البشري أم على مستوى المصادر الطبيعية وعقلنة الإنتاج وحماية البيئة.

15ـــ يعمل التخطيط الإقليمي على إنشاء التعاونيات الإقليمية لتأمين حاجات السكان من المواد الاستهلاكية في كل من المدن والأرياف وتطوير العلاقات الإقليمية فيما بين المراكز العمرانية داخل الإقليم، وذلك من خلال رفع كفاية البنية التحتية الإقليمية وتحسين مواصفاتها في مختلف تفرعاتها.

16ـــ تُعد عمليه التخطيط عمليه طويله ومعقدة وتحتاج إلى جهود كبيرة، لذلك ينبغي على الجهاز التخطيطي أن يتميز بأعلى درجات التأهيل والتدريب والخبرة، وهذا ما يحققه التخطيط الإقليمي، لكي يستطيع الاستمرار في عمله، فما يكاد ينتهي من وضع خطة حتى يتابع تنفيذها، ثم يقوم بتقويم أدائها ويستخلص منها ما هو مفيد في وضع خطة لاحقة، وهنا تبرز أهمية تحديد طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة لعملية التخطيط.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تحديد القرارات اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد الإقليمية والمحلية، وغالباً ما يتم تنفيذ هذه القرارات من قبل أعضاء الإدارة المحلية، كما يمكن أن يتم من قبل الإدارة المركزية.

5ـــ متطلبات التخطيط الإقليمي:

يتطلب تحقيق التخطيط الإقليمي لمهامه الأساسية توافر معطيات ومتطلبات معينة تُعد الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها وينطلق منها، ومن دون هذه المتطلبات لا يمكن للتخطيط الإقليمي أن يحقق المهام المنوطة به، وتتمثل هذه المتطلبات بالآتي:

1ـــ ضرورة توافر الإدارات التخطيطية الإقليمية المكانية التي تتحمل أعباء التخطيط والمتابعة والتنفيذ للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، لأنه لا يمكن لأي جهاز تخطيط على المستوى القومي، ومهما بلغت درجة كفايته ودقته، أن يراعي المبادئ الأساسية في إعداد الخطة القومية ما لم تكن هناك أجهزة تخطيطية إقليمية تساعده وتقوم بدراسة الحقائق الإقليمية وتنتقل بواقع الإقليم لتعبر بصورة واقعية عما هو كائن وما يجب أن يكون، ولتسهم بأبحاثها ودراستها وإمكاناتها في تحقيق التنمية الإقليمية في إطار الخطة القومية.

2ـــ ضرورة توافر المعلومات الكافية عن الموارد الإقليمية المُتاحة سواءً أكانت موارد طبيعية، أو اقتصادية مادية، أو موارد مالية أو بشرية، لاسيما وأن الدراسة التفصيلية لحجم الموارد الاقتصادية

الإقليمية والطاقات الموجودة والمُحتملة للأسواق الإقليمية، يُهيئ أساساً للمناقشة البناءة والدراسة الكافية لاختيارات توطين المنشآت والاستثمارات، ويمكن الإشارة هنا إلى أن توافر المعطيات عن الهيكل الاقتصادي الجغرافي وتحديد سماته باتجاه تطويره وتنميته تُعد نقطة البداية الأساسية في عملية التخطيط مهما كان مستواها ونطاق شموليتها.

3ـــ توافر التقسيمات الإدارية القائمة على أسس جغرافية اقتصادية من خلال إيلاء مسألة تكامل النشاطات الاقتصادية في الإقليم الواحد أهمية خاصة، وفي هذا الصدد هناك الكثير من الأسس المتبعة في التقسيم الاقليمي، ولابد من أن تكون الأقاليم متقاربة قدر الإمكان في الحجم والثقل سواءً أكان ذلك مساحة أم سكاناً أم مدناً أم موارداً أم تصنيفاً لتكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن فيما بينها من جانب، ولتحد من ضخامة أي منها من جانب آخر، ويكمن الحل في تجميع كل مجموعة من الوحدات الإدارية في وحدة مناسبة تركيبياً، متجاورة جغرافياً، مترابطة وظيفياً، تتبع وحدة حكم محلي أعلى، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر، ولا بأس من الاحتفاظ داخل كل وحدة من هذه الوحدات بتدرج التقسيم الإداري الراهن كوحدات محلية أدنى، ويفضل معها منح الإقليم نوعاً من الذاتية للمساهمة في اتخاذ القرارات المحلية وحل مشكلة مركزية السلطة.

4ـــ تأمين الفصل بين إدارة المشاريع الاقتصادية المدارة مركزياً والأجهزة والإدارات الاقتصادية المدارة محلياً، وذلك حتى لا تتداخل الصلاحيات والمهام، ولكي تقوم الأجهزة والإدارات المحلية بإدارة اقتصادها المحلي.

5ـــ وضع نظام للتخطيط الإقليمي، بحيث تتضح من خلاله مهام ومسؤولية كل إدارة وجهة تخطيطية إقليمية، وبحيث يتحدد مسار وتسلسل عملية وضع الخطة من الأعلى إلى الأسفل وبالعكس ومسؤولية ودور كل جهة، ويُعد من الأهمية بمكان تحديد التوقيت الزمني لإعداد المؤشرات التخطيطية حسب مهام كل جهة، وبالتالي تحديد التوقيت الزمني للانتهاء من إعداد مشروع الخطة الأولية، ومن ثم الطريق التي تأخذها والهيئات التي تُعرض عليها لتأخذ شكل الخطة النهائية مع الأخذ بالحسبان مستوى الخطة وإطارها المكاني.

6ـــ ضمان وجود الهيئات الكفيلة بالالتزام بتحقيق أهداف الخطط الإقليمية، وهذا يتحقق من خلال الأخذ بمبدأ إلزامية التخطيط، أي أن يكون لأية خطة وعلى أي مستوى صفة الإلزام وقوة القانون بعد إقرارها بشكلها النهائي، وهنا تعطيها السلطات السياسية صفة الإلزام من خلال

إقرارها ونشرها بصيغة المرسوم أو بالشكل القانوني الذي يمنحها صفة الإلزام وقوة القانون، ومن دون هذا لن تستطيع أية خطة تحقيق أهدافها، وعندها نكون حيال شكل آخر من أشكال التخطيط، كالتخطيط التشجيعي أو التأشيري، أو أمام محاولة للتنبؤ بمتغيرات مستقبلية يمكن أن تتحقق.

7ـ أخيراً، ومن أجل تحقيق التنمية الإقليمية، يحتاج التخطيط الإقليمي إلى الإدارة الخلاقة المتطورة، فمن دونها لا يتيسر له الجو المناسب للعمل الإيجابي، وإذا كان التخطيط مطالباً بإقامة قواعد اقتصادية متينة فإنه مسؤول عن وضع هذه القاعدة الاقتصادية بنموها المستمر في خدمة رفاهية الشعب بالصورة التي تحقق زيادة مستمرة في الإنتاج، وارتفاعاً مستمراً للكفاية الإنتاجية، وتوزيعاً عادلاً لعوائد الإنتاج على العاملين المنتجين وتحسيناً دائماً لمستوى المعيشة، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق تنظيم إداري متجدد القوى، قادر على الحركة الديناميكية الواعية والتوجيه السليم والرقابة الفعالة وجهاز تنفيذي عالي الكفاية يلتزم بتنفيذ الخطة.

6ـ تمويل التخطيط الإقليمي:

ترتبط أهمية التمويل بتكوين رؤوس الأموال الجديدة وتكوين الطاقات الإنتاجية في تحقيق الزيادة في الناتج الإقليمي كهدف مباشر للتنمية، وغالباً ما تحدد قيمه الاستثمار الإقليمي الموارد التمويلية المطلوبة.

وتنحصر عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية في مصدرين رئيسيين هما:

أ ـ المصادر المحلية: وتتمثل في:

ـ مدخرات سكان الإقليم.

ـ الضرائب والرسوم بأنواعها المختلفة والتي يتم تحصيلها من سكان الإقليم الواحد.

ويعني التمويل الداخلي حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الإقليمية والتي توجه لتكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد الإقليمي.

ب ـ المصادر الأجنبية: التي غالباً ما يتم توظيفها لتمويل خطط مشاريع التنمية الإقليمية في الدول النامية، وتُقسم هذه المصادر إلى ثلاثة أقسام هي:

1ـ المنح والإعانات: وتتمثل بتحويل الموارد من الدولة المانحة إلى الدول الممنوح لها، وقد تكون هذه الموارد على شكل عملات قابلة للتحويل، أو على شكل سلع وخدمات استهلاكية أو

استثمارية أو خبرات فنية، والمنحة هي عبارة عن هبة خالصة لا تُرد، أما الإعانة فقد يمتزج بها عنصر الهبة مع عنصر القرض.

2ـــ القروض: وتُقسم إلى:

ـــ قروض عامة: وهي القروض التي تعقدها الدولة مع الجهات الأجنبية سواءً أكانت حكومات أو هيئات تابعة لها، أو هيئات دولية مثل البنك الدولي، الهيئة الدولية للتنمية، أو هيئات التمويل الإقليمية.

ـــ قروض خاصة: وهي القروض التي يعقدها الأشخاص مع الأجانب سواءً كانوا من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل، أو من هيئات التمويل الإقليمية، أو أشخاص عاديين.

3ـــ الاستثمار الأجنبي: ويتمثل بقيام الدول الأجنبية بتوظيف رؤوس أموالها في مشروعات التنمية في الدول الأخرى الأقل تطوراً مثل الدول النامية، وتُقسم الاستثمار الأجنبي إلى قسمين:

أ ـــ استثمار غير مباشر: ويتمثل في حصول المستثمر الأجنبي على أسهم في المشروعات القائمة، أو الاكتتاب في المشروعات المراد إنشاؤها دون أن يكون له حق المشاركة في إدارتها.

ب ـــ استثمار مباشر: في هذه الحالة يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء المشروع الإنتاجي، حيث تملك رأس المال ويتولى إدارته، أو إذا كانت حصته من رأس المال كبيرة تخوله حق المشاركة في الإدارة، ومن أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

1ـــ وضع دراسات عميقة تُسهم في النجاح المؤكد للمشاريع الاستثمارية.

2ـــ الاستفادة من تحويل الموارد على شكل معدات وآلات بالإضافة للخبرات الفنية والإدارية والمالية والتنظيمية والتسويقية.

3ـــ مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تطوير القطاع الصناعي في الدول المُستقبلة، وغالباً ما تكون الدول النامية، وذلك من خلال:

أ ـــ قيام المشروعات التنموية الجديدة بتوفير كافة مستلزماتها من المرافق اللازمة.

ب ـــ توفير المستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوافرة في هذه الدول.

ج ـــ تطوير البنية التحتية (معاهد تدريب، ورش إصلاح وصيانة .. إلخ)، لتوفير الخدمات الإنتاجية والتي يمكن أن تفيد المشروعات الوطنية القائمة.

د ـــ استفادة المنتجين الوطنيين في تطوير أساليب إنتاجهم، من خلال اطلاعهم المباشر على أساليب الإنتاج للمستثمر الأجنبي.

هـ ـــ الوصول بالمنتجات المحلية إلى السوق العالمية وتعزيز مكانة الإنتاج المحلي فيه.

و ـــ الحد من ظاهرة هجرة الخبرات الوطنية والكفاءات، بالنظر لتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي:

تُشكل المبادئ الأساسية لأي علم من العلوم القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها لتحقيق ما يصبو إليه من أهداف، وغالباً ما تُسمى هذه المبادئ بالمبادئ الحيوية، التي توضع على أساسها الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي هذه المبادئ دوراً أساسياً في تفاوت نسب نجاح التخطيط من خطة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى تباين ظروف الزمان والمكان، فالتخطيط الإقليمي يهدف بشكل أساسي إلى الوصول إلى تفاعل عضوي وتكامل حيوي يقوم على أساس مبدأ المساواة والتكامل الإقليمي. فكل إقليم اقتصادي لابد وأن يتمتع بقدر من التجانس الحيوي والمادي الذي يوائم بين مثالية المساواة والتجانس، وواقع الاختلاف والتخصص بين الوحدة والتنوع. فأساس الوحدة هو التجانس الحيوي والتشابه في مشكلات الاستصلاح والاستثمار، أما التكامل فأساسه هو التنوع في الوحدة، لهذا يُعد التخطيط عملية إعادة التوجيه لنشاط الإقليم الاقتصادي والاجتماعي تبعاً لظروف وموارد كل إقليم من الأقاليم، كما أنه عملية إعادة التوزيع الذي يجب أن يقوم على أساس قوانين التنظيم المكاني، وهذا ما سيؤدي بالنتيجة إلى إعادة التنظيم الداخلي للإقليم الاقتصادي وفق أسس علمية وقواعد تسمح بتحديد اتجاهات التنظيم الداخلي للإقليم، من خلال تشكل منظومات كاملة ومتكاملة تمثل الأشكال الإقليمية المُثلى لتنظيم الاقتصاد الإقليمي، وتتميز هذه الأشكال بتنظيمها الداخلي الدقيق، الذي يضفي عليها طابعاً بنيوياً خاصاً، تتكون نتيجة للتقسيم الجغرافي للعمل، وتتميز بارتباط مكاني يقوم على أساس الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية، إلى جانب الموقع الجغرافي الاقتصادي، وموقع الإقليم بالنسبة لخطوط المواصلات، وتحكم عملية توزيع الأنشطة الاقتصادية والإنتاج ليس داخل الإقليم الاقتصادي فحسب، بل وبين الأقاليم المختلفة مجموعة من المبادئ والضوابط الأساسية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل قواعد ثابتة للتوزيع الجغرافي الأمثل للأنشطة الاقتصادية، وفق وحدات

متكاملة تشترطها الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي الاقتصادي والمواصلاتي، تُسهم في تنظيم اقتصاد هذا الإقليم.

ويُعد التقسيم الجغرافي للعمل، الذي هو أحد أهم المفاهيم في الجغرافية الاقتصادية، وعاملاً مهماً من عوامل تشكل وتطور الإقليم الاقتصادي والاجتماعي، المبدأ الأساسي في التخطيط الإقليمي وهذا ما يسميه الدكتور صفوح خير في كتابه "التنمية والتخطيط الإقليمي" بالموهبة الجغرافية.

وتكمن أهمية مبدأ التقسيم الجغرافي للعمل في كونه يوفر المُناخ المناسب لزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، إذ يسمح بتركيز الإنتاج واستخدام أحدث ما توصل إليه التقدم العلمي والتقني من وسائل الإنتاج، كما أنه يحقق إمكانية الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم، الأمر الذي يساعد على تطور القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن يتخصص بها الإقليم، وبناء عليه تتحدد العلاقات الإنتاجية بين أجزاء الإقليم المختلفة، وبينه وبين الأقاليم الأخرى، وبالتالي يتحقق التكامل الاقتصادي بين الأقاليم.

وعلى الرغم من جميع هذه العوامل التي تحدد التخصص الاقتصادي للإقليم، تبقى معطيات البيئة الطبيعية الثابتة أو شبه الدائمة هي الأساس في ذلك، فالمادة الخام أهم من الخبرة الصناعية أو التوطن الصناعي، وإذا كان جزء من المادة الخام يُستورد من خارج البلاد، فلا يمكن أن يكون هذا ضابطاً للتخصص الإقليمي، فمن موارد الثروة الثابتة في إقليم الفرات الموارد المائية بإمكانياتها الزراعية الهائلة، أما عنصر العمل الناقص فليس عقبة، إذ يمكن أن يأتي من أي إقليم من أقاليم الدولة.

ولا يتوقف التخصص الاقتصادي للإقليم على قطاعي الزراعة والصناعة، بل يمكن أن يسري على قطاع التجارة وتوزيعه الذي يشكل النشاط الثالث، فالموقع الجغرافي الممتاز (الموقع الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات) يجعل منها شريانا تاريخيا لتجارة الترانزيت العالمية، وخاصة في مجال السلع الخفيفة العاجلة القصيرة المدى، حيث يُسهم هذا النوع من النشاط الاقتصادي الحيوي في تلبية احتياجات الدول الداخلية المجاورة (كالعراق والأردن ودول الخليج العربي وإيران)[1].

إلا أن مبدأ التقسيم الجغرافي للعمل لا يكفي وحده كمؤشر للتخصص الإقليمي، إذ لابد من تضافر مجموعة من المبادئ الأخرى وفي مقدمتها: مبدأ العدالة الإقليمية في التوزيع، ومبدأ التوازن

[1]: البرت بدر ـ محاضرات في الاقتصاد البنائي ـ القاهرة 1955، ص 48 ـ 51.

الإقليمي، وتنحصر أهمية هذين المبدأين في تحقيق قدر من التجانس والانسجام في توزيع الأنشطة الإنتاجية. فالتخصص الاقتصادي الإقليمي على أساس الظروف والموارد الطبيعية والبشرية المُتاحة في الإقليم يمكن أن يضع أساس الفروقات الاقتصادية بين أجزاء الإقليم الواحد، لا بل وبين الأقاليم، ويجعل منها أقاليم تتميز بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي، كما أنها تتميز بدرجة رفيعة من التحضر والتمدن، الأمر الذي يسبب فروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي بين الأقاليم، فعلى مستوى سورية مثلاً تُقسم المحافظات بحسب مستوى التطور التعليمي إلى محافظات متقدمة تعليماً ومحافظات نامية تعليماً، وهنا تبدأ مهمة التخطيط الإقليمي الواعي الذي يُسهم في التخفيف من هذه الظاهرة تدريجياً للقضاء عليها، وذلك من خلال العدالة في التوزيع الإقليمي للأنشطة الاقتصادية المادية والأنشطة الاجتماعية الخدمية التي لا تحتاج إلى موارد كامنة في الإقليم، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق مبدأ التوازن الإقليمي الذي يُبنى على التنظيم المكاني الأمثل للأنشطة الاقتصادية والخدمية للاستفادة مما يتوافر في الإقليم من موارد طبيعية. فهناك الكثير على سبيل المثال من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي يمكن أن تقوم في أي مكان، كما أن الخصائص النوعية للعمل (أي تقسيم العمل بين الرجل والمرأة)، كثيراً ما تؤدي دوراً مهماً في تشكل الإقليم الاقتصادي، إذ غالباً ما يتحدد تخصص الإقليم بكمية موارد العمل الأنثوي وتركزه، حيث يؤدي إلى ضرورة إنشاء مؤسسات خاصةوتطورها مثل: منشآت الصناعة النسيجية والألبسة الجاهزة، والصناعات الغذائية ... وغيرها.

ويقوم مبدأ العدالة الإقليمية في توزيع الأنشطة الاقتصادية المادية والخدمية على أقاليم الدولة، على أساس الكثافة السكانية، فالصناعات الاستهلاكية لابد لها وأن تتبع حجم السكان وانتشارهم[2].

وينعكس التباين في الموارد الطبيعية والبشرية ليس بين أقاليم الدولة الواحدة فحسب، بل وبين الدول على المستوى العالمي، على التباين في التخصص الاقتصادي بين هذه الأقاليم والدول، الأمر الذي يستدعي ضرورة التكامل الاقتصادي بينها، والذي يقوم على أساس التبادل السلعي لتلبية احتياجات جميع الأقاليم من السلع غير المُتاحة على أرضها. وتكمن أهمية هذا التكامل ليس في زيادة تماسك أقاليم الدولة واندماجها فحسب، بل وفي تلبية جميع احتياجات أقاليمها من السلع التي لا تنتجها، لعدم توافر الموارد وعدم ملاءمة الظروف الطبيعية لإنتاجها، فعلى سبيل المثال،

2: Dickinson, 1947, Op . cit, p 25.

ونتيجة للتباين في التخصص الاقتصادي بين إقليمي الساحل والبادية في سورية، تنشأ ضرورة التكامل الاقتصادي بينهما الذي يُبنى على أساس التبادل السلعي، فإقليم الساحل يلبي احتياجات إقليم البادية بالمنتجات التي لا ينتجها الإقليم على أرضه لعدم ملاءمة الظروف الطبيعية لإنتاجها، مثل الحمضيات، بينما يلبي إقليم البادية احتياجات إقليم الساحل من المنتجات الحيوانية المختلفة.

ويبنى تخطيط التكامل الاقتصادي السليم بين أقاليم الدولة على أساس النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة. فالتوجيهات الحكومية السليمة تحرص أشد الحرص على تحقيق قدر كافٍ من التجانس التوزيعي في أنواع الإنتاج الحيوية بين الأقاليم المختلفة، لتجعل كل إقليم وحدة اقتصادية تعتمد قدر الإمكان على نفسها في أثناء فترات تعذر الاتصال فيما بينها في حال تعرض الإقليم لخطر خارجي، وهذا ما يجعل التخطيط الإقليمي الاقتصادي مسؤولاً عن حماية الأمن القومي للدولة. بالإضافة إلى ذلك تشكل المبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي، التي يرتكز عليها في تحقيق أهدافه في التنمية، مبادئ حيوية ومهمة له والدعامة الأساسية التي تعتمد عليها الخطة القومية، في إعداد الخطط الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعيةوتنفيذها، ويتوقف عليها نجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، ويمكن إجمال هذه المبادئ بالآتي:

1ـ مبدأ الواقعية:

ويقوم هذا المبدأ على أساس التحليل الوظيفي للمجتمع، ووفقاً لاحتياجاته في حدود الإمكانات والموارد المُتاحة، وهذا يعني أن تكون الأهداف والوسائل المُستخدمة لبلوغها متفقة ومنسجمة مع إمكانات المجتمع وظروفه، فالأهداف يجب أن تكون في حدود الإمكانيات ومعبرة عن حاجات المجتمع، وأن تكون الفترة اللازمة للتخطيط ضمن الحدود الموضوعية، وهذا يعني أن وضع الخطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يكون على أساس المعرفة العلمية لإمكانات المجتمع والإلمام الكافي بجوانب البناء الهيكلي للاقتصاد الوطني، وبالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع.

2ـ مبدأ الشمولية:

ويُعبر هذا المبدأ عن المفهوم الحديث للتخطيط، بمعنى أن الخطة يجب أن تشمل كافة نواحي الحياة في المجتمع الاقتصادية والاجتماعية على السواء، ذلك أن الخطة الشاملة هي العكاس للتخطيط الشامل الذي يُعد الأسلوب الأمثل في التنمية بشكل كامل ومتكامل، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تتدخل الخطة القومية في كل تفاصيل حياة المجتمع، بل يعني ضرورة أن تشتمل على المتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لسير الاقتصاد القومي بطريقة مخططة ومنظمة، ومن ثم عدم تـــرك متغيرات أساسية خارج عملية التخطيط، مما يؤدي إلى ظهور الأزمات والاختناقات في سياق تنفيذ الخطة.

3ـــ مبدأ الدقة:

وهذا يعني أنه على المخطط التأكد من صحة المعلومات والبيانات والمعطيات التي تبين الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، وصحة الأساليب الإحصائية الرياضية المُستخدمة في عرضها وتحليلـــها وتفسيرها بهدف تأمين عنصر الدقة للخطة في تنبؤاتها المُستقبلية.

4ـــ مبدأ الأولوية:

وغالباً ما يرتبط هذا المبدأ بمسألة الاحتياجات والتطلعات ومراعاة الأفضلية والأسبقية المبنية على درجة أهمية المشروعات أو البرامج أو الخدمات لتلبية الحاجات الضرورية في حدود الإمكانات المُتاحة في كل إقليم من الأقاليم، وغالباً ما يتحقق ذلك في الخطط التنموية إذا كان هناك دقـــة في جمع البيانات وتحليلها، إذ يصبح عندها الأمر أكثر سهولة في ترتيب المشـــكلات والاحتياجـــات حسب درجة أهميتها وأولويتها.[1]

5ـــ مبدأ التكامل:

ويُعد هذا المبدأ أحد أهم نتائج التنسيق بين الخطط، إذ تحرص الخطة التنموية الناجحة علـــى الأخذ بهذا المبدأ في تنفيذ مراحلها، ومن ميزات هذا المبدأ أنه يساعد في إنشاء وتطـــوير بعـــض مشاريع التنمية التي تعتمد على بعضها، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض في التكاليف وتوفير في الجهـــد والوقت.

ويُعد التكامل بين الخطط على مختلف مستوياتها (على المستوى المركزي، أو على مســـتوى المحافظة الإدارية، أو على المستوى المحلي) أحد أهم عوامل نجاح الخطط التنموية، إذ يعمل علـــى تطوير الخبرات الوطنية والمحلية، وقلة الاعتماد على الخارج من خلال زيادة اعتماد بعض المشاريع الجديدة على مشاريع قائمة سابقاً.

---

[1]- عجمية، محمد عبد العزيز . واخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، بيروت: دار النهضة العربية، 1982، ص 260 – 263

- خميس، موسى يوسف، مصدر سابق، ص 40 – 47

6ـــ مبدأ المرونة:

وهذا يعني قابلية الخطة للاستجابة للظروف الواقعية والمشكلات الطارئة، ومن ثم قابليتها للتصويب والتعديل كلما اقتضت الضرورة ذلك أثناء سير التنفيذ العملي، دون أن يحتاج ذلك إلى إلغاء الخطة أو وقف العمل بها لفترات زمنية طويلة ومن دون خسائر كبيرة أو إحداث تأثير كبير على فاعليتها.

7ـــ مبدأ التنسيق:

ويعني هذا المبدأ تناسق أجزاء الخطة، أي تناسق الأهداف مع بعضها، وتناسق الوسائل والسياسات مع بعضها، وتناسق الأهداف ووسائل تحقيقها معاً، ومن الواجب أيضاً أن يتحقق التناسق بين كمية الموارد المُتاحة في المجتمع والاستخدامات المخطط لها، وبين كمية الموارد المخصصة لكل قطاع مع الكمية المخطط لإنتاجها فيه منعاً لظهور الاختناقات. ويتوقف نجاح خطط التنمية على التنسيق السليم بين الجهات ذات العلاقة بالإعداد والتنفيذ والمتابعة، إذ إن ضعف التنسيق يُعد من أكبر مشكلات ومعوقات عملية التنمية، فضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالإعداد والتنفيذ والمتابعة يخلق كثيراً من المشكلات التي تؤثر سلباً في الجدول الزمني المرسوم للمراحل الثلاث (الإعداد، التنفيذ، المُتابعة).

8ـــ مبدأ الأمثلية:

إن الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية للإقليم يتطلب وضع خطة مُثلى تضمن أمثلية هذا الاستثمار من أجل الحصول على أفضل النتائج بأقل كلفة وبأقل جهد ووقت ممكن، وتستبعد التبذير والإسراف، والهدر والاستنزاف.

9ـــ مبدأ الاستمرارية:

ترتبط استمرارية الخطة باستمرارية عملية التخطيط التي أصبحت سمة أساسية لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في أي إقليم ولا تنتهي بانتهاء صياغة الخطة أو بالشروع في تنفيذها، بل يتطلب أن يكون كل هدف معبراً عنه بأرقام قابلة للتحقيق، وأن تكون المُتابعة مصحوبة بسياسة حكيمة وخطوات عملية وبتوفر الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية، وهذا يعني أن هناك استمرارية في وضع الخطط طالما أن التخطيط هو الموجه الدائم للنشاط، وهذا ما يُعرف بنظام الخطط المتحركة لضمان استمرارية العملية التخطيطية.

10ـــ مبدأ الديمقراطية المركزية (ديمقراطية المراكز):

ويعني هذا المبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، أي بمعنى آخر إعطاء الصلاحيات الواسعة في توزيع العملية التخطيطية وعملية اتخاذ القرار التخطيطي بين هيئات التخطيط المركزية وهيئات التخطيط اللامركزية في المشروعات والوحدات الإنتاجية المقررة. وتنحصر مهمة هيئات التخطيط المركزية في صياغة الأهداف العامة التي تحدد مسار الاقتصاد القومي، أما تفصيلات هذا المسار فتترك لمجالس الإدارة المحلية والمسؤولة عن وضع هذا التنفيذ للخطط التنموية المحليةوتنفيذه ومتابعته.

11ـــ مبدأ الإلزام:

تصبح الخطة بعد إقرارها من قبل السلطة التشريعية برنامجاً ملزماً للمؤسسات والهيئات المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها، ويعاقب كل من يخالف الاتجاهات العامة الواردة في الخطة، ومن دون هذا النوع من الإلزام قد يصبح من المتعذر تحقيق أهداف الخطة، لهذا لابد هنا من التمييز بين نوعين من التخطيط هما: التخطيط الإلزامي والتخطيط التأشيري المُتبع في بعض الدول الغربية مثل فرنسا، ويعني وضع مؤشرات عامة للوحدات الإقليمية الإنتاجية لتكون بمثابة دليل عمل لها دون أن تكون ملزمة.

12ـــ مبدأ الوضوح:

ويعني مبدأ وضوح الخطة ما يلي:

ـــ تحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ وتحقيق الأهداف الواردة في الخطة بشكل واضح.

ـــ ضرورة تناسب واجبات الجهات المختلفة مع إمكانياتها وقدراتها التنفيذية.

ـــ ضرورة استمرارية الاتصال من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل لنقل المعلومات والقرارات والبيانات.

رابعاً: مراحل التخطيط الإقليمي:

ـــ نظام وضع الخطة الإقليمية:

لم يحدد حتى الآن نظام موحد متعارف عليه من قبل الجميع لوضع الخطة الإقليمية، وهذه حالة طبيعية، بالنظر لتباين ظروف الأقاليم الاقتصاديةوأنماطها، فكل إقليم له شخصيته الإقليمية التي تحددها السمات والخصائص العامة التي يتميز بها عن غيره من الأقاليم الأخرى، بالرغم من أن

الشكل النهائي ونطاق الخطط الإقليمية للأقاليم (المحافظات) واحد، إلا أن نظام وضع الخطط والأساليب والمناهج المُستخدمة تبدو غير واحدة فيها، وفيما يلي تجري محاولة تعميم السمات الخاصة لنظام وضع الخطة الإقليمية لمختلف أنواع وأنماط الأقاليم.

ـ متطلبات نظام وضع الخطة الإقليمية[1]:

1ـ رسم السياسة العامة وتحديد الأهداف التطويرية الرئيسية لعملية التنمية الإقليمية:

عند القيام بإعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غالباً ما يجري التعامل مع الاقتصاد الوطني على أساس كونه مؤلفاً من أجزاء وظيفية هي عبارة عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (الخدمية) المعروفة، حيث يجري إعداد الخطة القطاعية لكل منها، وذلك من خلال اقتراح عدد من المشاريع الإنمائية التي تمر عبر عمليات فحص وتقويم ومفاضلة وتنسيق، ثم تدرج في قائمة مجموعة المشاريع التي تم اختيارها، ويُطلق على حصيلة القوائم القطاعية (الخطة الوطنية للتنمية)، وهذا تتميز هذه المرحلة بتصميم الإطار العام لهذه الخطة، حيث يتم فيها رسم الخطوط العريضة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وفي إطار السياسة العامة للخطة القومية، كما تتضمن سياسة توزيع السكان ومراكز العمران والتوطن الزراعي والسياسة الإنمائية الزراعية .. وغيرها.

2ـ مرحلة جمع المعلومات والبيانات الأساسية:

يُطلق على هذه المرحلة اسم "مرحلة المسح الشامل" بالنظر لحاجة عملية التخطيط الإقليمي إلى جمع بيانات تفصيلية وعلى مستويات مختلفة كمرحلة للتعرف على الإقليم ومميزاته وخصائصه. وتتجلى إجراءات حصر البيانات والمعدات اللازمة لها وتحضيرها في:

1ـ تحديد البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط.

---

[1]: انظر:
1) - علام أحمد خالد وآخرون: التخطيط الإقليمي. ط1، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1995م، ص66-72.
2) - غنيم، عثمان محمد: مبادئ في التخطيط. ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع 2006م، ص91-92.
3) - السماك، محمد أزهر: أسس التخطيط الإقليمي، سلسلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 1985م، ص64-76.
4) - غنيم، عثمان محمد: مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي. ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م، ص119-130.
5) - خميس، موسى يوسف: دراسات في التخطيط والتنمية. ط1، عمان: دار حنين للنشر والتوزيع، 1995م، ص52-70.

2ـــ تحديد ما هو متوافر ومُتاح من هذه البيانات والمعلومات والعمل على تصحيحه واستكماله في حالة النقص.

3ـــ إجراء المسوحات والدراسات الميدانية اللازمة لاستكمال البيانات والمعلومات الناقصة.

وتتميز البيانات بدرجة عالية من الأهمية والاعتبار في عملية التخطيط، لأنها تشكل الأساس الذي تقوم عليه هذه العملية فمن خلالها وبناء عليها يتم:

أ ـــ التعرف على خصائص الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية.

ب ـــ الكشف عن ثروات الإقليم وموارده سواء الطبيعية والبشرية المُتاحة والكامنة وكيفية استخدامها.

جـــ ـــ التعرف على مستويات التنمية المختلفة للأقاليم بشكل يساعد على تحديد أقاليم المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها.

د ـــ تساعد وفرة المعلومات والبيانات على وضع البدائل للبرامج أو الموارد والخطط، والتي منها يتم اختيار البديل الأفضل لجعله خطة إقليمية مترابطة مع التخطيط المركزي الشامل.

هـــ ـــ تساعد وفرة المعلومات على تحديد مشكلات الإقليم والتي يمكن أن تحدث في المستقبل.

وهذا ما يؤكد أهمية هذه المرحلة. ويمكن الحصول على البيانات والمعلومات التي تحتاجها عملية التخطيط الإقليمي عن طريق:

1ـــ المسح الطبيعي: ويتضمن بيانات عن الموقع الجغرافي للإقليم وطبيعته، وبنيته الجيولوجية، ومظاهر سطحه، ومُناخه، وتربه وأنواعها وتصنيفاتها، وغطائه النباتي الطبيعي وحيواناته البرية، وذلك بهدف إبراز الإمكانيات المكانية المُتاحة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية، وذلك من خلال تنفيذ التخطيط الطبيعي كإطار يتم من خلاله تحقيق الاستثمار الأمثل للسكان الجغرافي، ويعرفه بعضهم بأنه (التمثيل الطبيعي للخطة بمنظور جغرافي أو مكاني)[1].

2ـــ المسح الاجتماعي: ويشمل دراسة السكان من حيث معدلات النمو وتركيبهم النوعي والعمري والاقتصادي والتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية ودخل الأسرة وتركيب القوة العاملة، وحركة السكان وتوزعهم وأنماطهم (ريف، حضر، بدو)، إلى جانب دراسة الخدمات (التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الثقافية، السياحية، شبكة الطرق، الصرف الصحي ...إلخ) ومستوى تطورها.

[1]: السنيس: وليد عبد الله، مرجع سابق، 1985، ص 67.

3ـــ المسح الاقتصادي: ويتعلق بعمليات الإنتاج في مجال القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة، صناعة، تجارة نقل مواصلات، تشييد وبناء، القطاع الخدمي الإنتاجي والاجتماعي .. وغيرهـــا)، ويتضمن أيضاً البيانات الخاصة بالموارد والاستخدامات ضمن الإقليم، والبيانات عن الاســـتثمار والاستهلاك والادخار وقوة العمل والدخل الفردي والقومي والإقليمي، والإنفاق، وتكوين رؤوس الأموال والبطالة والتسويق ... إلخ.

4ـــ المسح العمراني: ويشمل بيانات عن استعمالات الأراضي في الإقليم (التقسيمات الإداريـــة، التجمعات العمرانية الزراعية، شبكات الري والصرف، شبكة الطرق وغيرها من الأنشطة الموجودة في الإقليم).

وتشكل هذه البيانات أساس عملية التخطيط، حيث يتم من خلالها التعرف على خصـــائص الإقليم وميزاته الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، كما يتم التعرف على حجـــم مـــوارد الإقليم الطبيعية والبشرية المُستخدمة والكامنة، ويتم من خلالها أيضاً تحديد مستويات التنميـــة في الإقليم، وتساعد غزارة هذه البيانات وصحتها ودقتها على وضع البدائل للبرامج أو الموارد لاختيار البديل الأفضل ليكون الخطة للتنمية الإقليمية، ضمن إطار الخطة القومية الشاملة، كما تساعد على تحديد المشكلات الحالية والمستقبلية في الإقليم.

ويتطلب نظام وضع الخطة الإقليمية معطيات وبيانات مختلفة تتعلق بالظروف والموارد الطبيعية والبشرية للإقليم (أعداد السكان ونموهم وبناهم المختلفة وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم والتـــوزع الجغرافي للمراكز العمرانية، وتصنيفها بحسب مراتبها الإدارية إلى مدن وقرى، وتركيبها الوظيفي، إلى جانب المعطيات والبيانات المُتعلقة بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم).

كما ويجب على المخططين الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بإمكانات التطور المُقبل للإقليم وتحديد الاتجاهات المرغوب بها لهذا التطور، وتشكل هذه المعلومات والمعطيات والبيانـــات الأساس الذي يُبنى عليه التخطيط.

بالإضافة إلى ذلك تُعد المعلومات المتعلقة بالثروة الطبيعية الدفينة وإمكانية استثمارها، وبأنواع الترب وتوزعها، وبحجم الموارد المائية وإمكانيات استثمارها، مهمة جداً من أجل تقييم ظـــروف الوسط الجغرافي للإقليم.

وترتبط فعالية التخطيط إلى حد كبير بتوافر المعلومات والمعطيات الإحصائية المُتعلقة بكـــل فروع الخطة، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من المكتب المركزي للإحصـــاء ومـــديريات

الإحصاء في المحافظات، ويمكن تحديد ثلاثة مصادر رئيسية للمعطيات الإحصائية، التي يمكن أن يستند إليها التخطيط الإقليمي، وهي:

1ـ المعطيات الإحصائية المحلية من السجلات الجارية (معطيات عن هجرة السكان، حجم الاستثمارات، حجم الإنتاج، الخدمات المختلفة).

2ـ المعطيات عن نتائج التعدادات الشاملة (مثل تعداد السكان كل عشر سنوات، الإحصاء الزراعي السنوي، الإحصاء الصناعي، إحصاء القوى العاملة، مسح القواعد الإنتاجية .... إلخ).

3ـ نتائج الأبحاث الإحصائية الاجتماعية الإقليمية (مثال: الدخل القومي والفردي في كل محافظة، التركيب المكاني والقطاعي للمحافظة الإدارية ... إلخ).

بالإضافة إلى ذلك يحتاج المخططون من أجل حل بعض المشاكل الجزئية إلى جمع المعلومات المناسبة من مختلف حلقات مجالس الإدارة المحلية، أو جمعها بشكل مباشر من المؤسسات الاقتصادية في الإقليم.

وعلى الرغم من أهمية المعلومات والمعطيات الإحصائية، فإنها لا تكفي وحدها من أجل وضع الخطة الإقليمية، فإلى جانب هذه المعلومات والمعطيات تؤدي الأبحاث الخاصة بالإقليم أو المنطقة دوراً مهماً في التخطيط الإقليمي. وغالباً ما تقوم بمثل هذه الأبحاث معاهد الدراسات الاقتصادية التقنية، ومكاتب التخطيط والإدارات الاقتصادية، وتُستخدم نتائج هذه الأبحاث في أثناء إجراء عملية التخطيط بشكل غير مباشر، أو بشكل معدّل من قبل المخططين على شكل خرائط وجداول.

كما تشكل توجيهات وإرشادات اللجان العليا مصدراً مهماً من مصادر المعلومات اللازمة للأعمال التخطيطية، ويمكن تصنيفها إلى: توجيهات وإرشادات اللجان المركزية، وتوجيهات وإرشادات اللجان الإقليمية، وتخص هذه التوجيهات والإرشادات منهج وجوهر وسعة الأعمال في الخطة، والأهمية الكبرى هنا تعود للتوجيهات المتعلقة بمضمون الخطة في المرحلة الأولى للتخطيط، ويتحدد هذا المضمون بالدرجة الأولى بالخطة بعيدة الأمد الموجودة، وخطة الاستثمار المكاني على المستوى الوطني المطابقة لها.

وتُعد الخطة التمهيدية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الأسس الأولية للاستثمار المكاني على المستوى الوطني، اللتان توضعان من قبل إدارة التخطيط بعيد الأمد في الهيئة العليا للتخطيط، مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات لوضع مشاريع الخطط الإقليمية الحالية. وتحدد

هذه الخطة والأسس الاتجاهات الرئيسية لتطوير أهم فروع الاقتصاد الوطني في التقسيمات الإقليمية، حيث تتضمن مثلاً التوجيهات المحددة لحجم الهجرة واتجاهاتها (على أساس الأبحاث المركزية عن توقعات تطور السكان والتغييرات المرسومة لتوزيع توظيفهم)، كما تتضمن مؤشرات الفعاليات المهنية للسكان، ومؤشرات نمو المدن مع الإشارة إلى معدل نمو كل منها. وعادة تُبلّغ مكاتب التخطيط الإقليمي هذه التوجيهات، وبالتوجيهات المركزية الخاصة بكل إقليم، مثال: القرار المركزي بالحد من التوسع العشوائي للمدن.

كما أن المعلومات عن اتجاهات الاستثمارات وطرق الاستثمار في فترة الخمس سنوات الحاليه والمقبلة ذات طابع توجيهي، وتحدد المعلومات الأساسية التي تشير إلى ضرورة تكثيف الاستثمارات في قطاعات وفروع معينة، وأحياناً في مؤسسات معينة، الأطر الأساسية لوضع الخطط الإقليمية.

إن توجيهات السلطة الإقليمية تضعها عادة مجالس الإدارة المحلية و لجانها التنفيذية في المحافظة أو الإقليم، وتشمل هذه التوجيهات تطوير المحافظة أو الإقليم عن طريق وضع الخطط الخمسية. وتتميز قرارات السلطة المحلية المُتعلقة بالتطوير الاقتصادي والاجتماعي والحضري لكل مدينة في الإقليم، وخاصة المدن التي تقوم بوظائف مهمة على مستوى المحافظة والدولة، وكذلك القرارات بخصوص بعض المناطق وطرق استثمارها (مثل المناطق الصالحة للراحة والاستجمام وإقامة المصحات)، بطابعها التوجيهي للتخطيط الإقليمي.

3ـــ مرحلة تحليل المعلومات والبيانات:

تُعد مرحلة تحليل المعلومات والبيانات إحدى العناصر الأساسية لعملية إعداد الخطة الإقليمية، إذ تحدد الغايات والأهداف بشكل واضح، وتشكل الأساس الذي ننبثق عنه السياسات التنموية، والتي على أساسها توضع بدائل متعددة لتخطيط الإقليم، ومن ثم اختيار البديل الأفضل ليصبح خطة إقليمية، وتشتمل هذه المرحلة على مختلف طرق التحليل اللازمة للتفسير والتقييم عن طريق معايير التخطيط (الأسس والمعدلات)، وتمثل دراسة القاعدة الاقتصادية الإقليمية، بما تحويه من دراسات خاصة بالهيكل الاقتصادي، وأخرى بالأداء الوظيفي لهذا الهيكل، عصب الدراسات التي يعتمد عليها المخططون الإقليميون في بناء استراتيجيات التنمية ورسم الخطة[1].

وتكمن أهمية عملية تحليل البيانات والمعلومات في التنبؤ المسبق لمعرفة احتياجات السكان والموارد المُتاحة لهم والإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية

1: Isard.opcit ,1976, 191 ff.

والرياضية والاقتصادية الرياضية المُتعارف على استخدامها في مجال الأبحاث التخطيطية، وهناك مؤشرات متعددة على سبيل المثال تُستخدم في الكشف عن طريقة توزع السكان والنشاط الاقتصادي والخدمات مثل قوانين التوطن والتركز والتخصص والتنوع وإعادة التوزيع والانتقال، كما تُستخدم في التعرف على النمو الإقليمي أساليب مختلفة، كالقاعدة الاقتصادية ومراحل النمو المختلفة، هذا إلى جانب استخدام الأساليب التحليلية المُستخدمة على المستوى القومي والإقليمي، مثل النماذج الرياضية والمنظومات الجغرافية.

لكن المؤشرات الإحصائية لا تعطي شرحاً وافياً للظواهر المدروسة دون إجراء المقارنة التي تُعد السبيل الأساسي لتحليل البيانات الإقليمية، حيث تظهر مواطن الشبه والاختلاف في تطور الظواهر المختلفة، كما تساعد في كشف النقاب عن الارتباط بين الظواهر المدروسة وتبين الحالات المتقدمة منها والمتخلفة، وتظهر الأسباب المؤدية إلى هذه النتائج المختلفة.

وبشكل عام تُقسم عملية تحليل البيانات والمعلومات إلى قسمين هما:

أ ـــ تحليل الاحتياجات: ويتم ذلك من أجل الكشف عن الطلب الكامن في الإقليم وتحديد الطلب المقابل للاكتفاء الذاتي، وكذلك إظهار التباين بين الحاجات الاقتصادية في الأقاليم، ومن الممكن التوسع في التحليل على مستوى المناطق الجغرافية، ودراسة الحيز المكاني لكي تظهر المشكلات التي تعيق تطوير الأقاليم. والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، والحاجات الإقليمية يمكن أن تكون حاجات عامة تتعلق بسكان الإقليم مثل الحاجات الصحية والتعليمية ..إلخ، أو حاجات خاصة تخص شريحة معينة من السكان مثل (حاجات العمال، حاجات الشباب .. إلخ)، وكذلك يمكن تصنيفها حسب أنواعها (حاجات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ... وهكذا).

ويمكن أن نصنفها حسب المعيار الزمني إلى: حاجات آنية وأخرى عاجلة، وقد تكون طويلة الأمد أو مستمرة، كما وتختلف الحاجات الإقليمية من إقليم لآخر ومن مجتمع لآخر داخل الإقليم الواحد، وفي هذه المرحلة يتم تحديد الأهمية النسبية للحاجات بوضع سلم أولويات يُسَهِّل عملية تنفيذ الخطة. وتعتمد عملية تحديد الأولويات على ثلاثة متغيرات هي: الحاجات والمشكلات القائمة، الموارد المُتاحة في المجتمع، الأجهزة واللجان المختصة بتحديد الأولويات.

ب ـــ تحليل الموارد والإمكانات: يؤدي تحليل الموارد والإمكانات إلى تقسيمها إلى قسمين:

1ـــ تقسيم قطاعي والذي تتولاه الهيئات المركزية للتخطيط الشامل.

2ـــ تقسيم إقليمي على مستوى الأقاليم وتتولاه مجالس الإدارة المحلية.

وتساعد هذه التقسيمات على إجراء الخطة الإقليمية وتنسيقها مع الخطة الشاملة.

4ـ إجراءات الاختيار:

بعد الحصول على المعلومات الأساسية المذكورة أعلاه، يمكن لأجهزة التخطيط المعنية أن تبدأ بوضع الخطة الإقليمية، وتحديد أهدافها ومهامها الأساسية، وتمر عملية التخطيط هذه بمرحلتين:

الأولى: وتتعلق بدراسة وتبادل المعلومات المرتبطة بالخطة.

الثانية: وتتعلق بتنسيق الارتباطات الداخلية بين أجزاء الخطة.

وتأخذ الإجراءات التخطيطية في أغلب الحالات شكل الاختيار التخطيطي، أي تكرار استعمال طريقة تخطيطية معينة، وتُسمى هذه العملية في الإصلاح التخطيطي بالتنسيق، ففي المرحلة الأولى فإن التنسيق بين المؤسسات مع مختلف حلقات الجهاز الإداري والاقتصادي وهو ما يُعرف (بالاختيار الخارجي)، وبالعكس يجري الحديث في المرحلة الثانية قبل كل شيء عن التنسيق ضمن هيئة التخطيط الإقليمي ويُعرف ذلك (بالاختيار الداخلي) ويتحدد تصميم الخطة ويتعمق ويتوسع على أساس المعلومات الواردة من هيئة التخطيط المركزيه، ومن قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، ومن حلقات الأجهزة الإقليمية (في الأقاليم الأخرى، وخاصة الأقاليم المجاورة)، وكذلك تصدر المعلومات بالاتجاه المعاكس (أي من هيئات التخطيط الإقليمي في المحافظات إلى الجهات الأعلى). وتُعد آلية تبادل المعلومات(من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأسفل إلى الأعلى)، وما ينجم عن ذلك من إغناء محتوى الخطة الإقليمية، أهم نتيجة من نتائج المرحلة الأولى للعمل التخطيطي، وتتعدل تصميمات الخطة نفسها بما يتناسب مع الأهداف. وغالباً ما يتغير الوضع الأولي للخطة نتيجة التناقض بين تصميمات الخطة وأهدافها المفروضة من الخارج، وبين الظروف الموضوعية للإقليم. وكذلك تؤثر وباستمرار عملية التخطيط الإقليمي في خطط قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، في التصميمات العامة للخطط التي تضعها هيئة التخطيط المركزي، كما ويؤثر بشكل ملحوظ مشروع الخطة الوطنية، والخطة الإقليمية التي أقرت بشكل خاص. ويُعد منهج التقريب التدريجي، المنهج الشائع للتخطيط في المرحلة الأولى للعمل في وضع الخطة.

أما في المرحلة الثانية فتزداد أهمية منهج الموازين، حيث لا تُستبعد الأعمال من أجل بلوغ التنسيق (الارتباط الداخلي) للخطة الفعالة، المرتبطة بالحصول على المعلومات من الخارج، ولا تنتهي عملية تبادل هذه المعلومات. ويستمر التأثير المتبادل المتعدد الجوانب بين الخطط المركزية (التي تضعها هيئة التخطيط العليا)، والخطط القطاعية (التي تضعها الوزارات)، والخطط الإقليمية (التي

تضعها مجالس الإدارة المحلية في المحافظات) في المستقبل، ويُقسم التنسيق في منظومة الخطة الإقليمية إلى: التنسيق الرأسي والتنسيق الأفقي.

ويتلخص ذلك في بلوغ التوافق بين مختلف القطاعات الداخلة في خطة تطوير الإقليم (التنسيق الرأسي)، وبين عناصر خطة الاستثمار المكاني (التنسيق الأفقي)، فالتنسيق الرأسي ضروري لكي تتطابق خطة زيادة توظيف (تشغيل) القوى العاملة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع خطة تطوير التعليم وإعداد الكوادر، ومع التنبؤ بالزيادة السكانية، ولكي تتطابق خطة تطوير الصناعة مع خطة تطوير القواعد المنتجة للمواد الخام المعدنية والزراعية، ولكي تؤمن المقادير المخططة لاستثمارات تنفيذ الخطة ... إلخ، وكذلك الحال في خطة الاستثمار المكاني (التنسيق الأفقي) يجب، على سبيل المثال: أن يتطابق التوزيع المتوقع للسكان مع خطة تطوير شبكة المراكز البشرية، ومن ثم مع خطة توزيع الصناعة.

ويمكن تلخيص التنسيق في تأمين التزامن بين عناصر التطور الاقتصادي والاجتماعي، وبين عناصر الخطة المكانية، ومن الواجب أن يتطابق مخطط التطوير الرأسي للصناعة مع مخطط توزعها (الأفقي)، كما أنه من الواجب أن يتطابق التطوير الرأسي للزراعة مع التقسيم الإقليمي للإنتاج الزراعي (الأفقي).

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد قاعدة في هذا المجال تقول: أن خطة التطوير الرأسي يجب أن تكون الأولى، وأن خطة التوزيع هي التالية لها. فمن الممكن الحديث عن التوزيع العقلاني في المرة الأولى، أما في المرة الثانية عن خطة ستتشكل بتأثير الإمكانات الموجودة في التركيب المكاني (مثل استغلال الخصائص المميزة للإقليم)، وهكذا، فإن التطوير الرأسي والتوزيع الأفقي في التخطيط الإقليمي متزامنان ويرتبطان بالخصائص أو السمات المميزة للإقليم.

5ـ نظام العمل:

يبين الشكل رقم (1) ثلاثة أشكال رئيسية للأعمال، والتي من الضروري تنفيذها عند وضع الخطة الإقليمية، وهي:

1ـ جمع المعلومات والبيانات عن حالة الإقليم، وتحديداً أسس واتجاهات تطويره.

2ـ مقارنة هذه الأسس مع أشكال وأجزاء الخطط الأخرى.

3ـ توحيد الأجزاء المختلفة للخطة في منظومة كاملة ومتكاملة مع الخطط الأخرى.

وتتداخل الأعمال المرتبطة بوضع الخطة الإقليمية مع بعضها بعضاً، ويؤثر كل منها بالآخر.

الشكل (1) نقاط العمل عند وضع الخطة الإقليمية

6ـــ كيفية إعداد الإطار العام للخطة:

يُعرَّف التخطيط بأنه العملية التي ترسم مسار الانتقال من وضع معين إلى وضع آخر مرغوب به. فالوضع الحالي للدولة يُعد نقطة البداية بالنسبة للخطة، والوضع المرغوب فيه يُمثل الغاية المنشودة التي تنطوي على مجموعة من الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها. فعملية التخطيط تتحرى عن أفضل الطرق المؤدية إلى الوضع المنشود، كما أنها تشير إلى الوسائل اللازمة لبلوغ ذلك الوضع، فالأهداف والوسائل وتحديد نسبة النمو تشكل الإطار العام للخطة، التي يجري تصميم إطارها العام في المرحلة الأولى من مراحل وضع الخطط، ويتم إعداد الإطار العام للخطة بناءً على معطيات وبيانات ومراحل تسمح بوضع خطة اقتصادية واجتماعية تُعد الوسيلة الأساسية للتطوير العقلاني للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن إجمال العناصر الأساسية لإعداد الخطة ومعطياتها بالآتي:

1ـــ تحديد السمات والخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي بموارده المادية والبشرية والمالية.

2ـــ جمع البيانات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي العام.

3ـــ تحديد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطة المعنية.

4ـــ إعداد الإطار العام للخطة، ويتضمن:

أ ـــ وضع الخطط القطاعية والإقليمية وتحديد دورها في التنمية.

ب ـــ مرحلة التخطيط على مستوى المشروعات.

5ـــ وضع الخطة في شكلها النهائي.

6ـــ تتبع تنفيذ مراحل الخطة وتقييمها.

1ـــ تحديد السمات والخصائص الرئيسية للهيكل الاقتصادي والاجتماعي:

تتناول هذه المرحلة دراسة الاقتصاد القومي بصورة شاملة، من أجل التعرف على أهم عناصره الكمية وخواصه النوعية، وبذلك يمكن الكشف عن قدرة الاقتصاد الوطني على النمو، بعد معرفة كافة الإمكانيات الإنمائية المُتاحة فعلاً، وتلك التي يمكن الحصول عليها مستقبلاً، وهذا ما يشكل المرتكز الأساسي للعمل التخطيطي، ولهذا يترتب على هذه المرحلة أن توضح كافة العناصر اللازمة لتشكيل الإطار العام للخطة التطويرية وتوضيح معالمه.

2ـــ جمع البيانات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي العام:

يبين تتبع البيانات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بالهيكل الاقتصادي العام، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في هذا الهيكل، وتجرى هذه المرحلة على أساس أن حاضر الاقتصاد هو امتداد لماضيه وأن المستقبل هو وليد الحاضر، وهذا يعني أنه يجب أن ينطلق التخطيط في تحديد أهدافه من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية، فإذا تمت هندسة الحاضر فإن الشكل المقبل لأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية سوف تكون حصيلة هذا العمل، وهذا فإن العملية التخطيطية تتطلب بيانات عديدة وتفصيليه أهمها:

1 ـــ بيانات إجمالية:

تتناول العناصر ذات الطبيعة الشاملة مثل تطورات الدخل القومي ومكوناته، حجم الادخار والاستثمار والاستهلاك، حجم وتركيب الصادرات والمستوردات، حجم القوة العاملة مكافئ رأس المال لعموم الاقتصاد، ميزان التجارة الخارجية، وغير ذلك من العناصر القابلة للقياس الكمي. وغالباً ما تظهر هذه البيانات العلاقات القائمة بين مختلف الفعاليات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن من خلال هذه البيانات معرفة الإمكانات المُتاحة في أي من المجالات الآتية:

أ ـــ في مجال السكان أهم العناصر في هذا الجزء من الخطة هي: توزع السكان بحسب مواقعهم بالنسبة للثروات الطبيعية، تركيب السكان، معدلات الولادات والوفيات والهجرة، معرفة قوة العمل (داخل العمل وخارجه ... إلخ).

ب ـــ في مجال الإنتاج: تقدير المنتجات الرئيسية، من حيث الحجم والقيمة والقدرات. ..وغيرها.

جـــفي مجال التجارة الخارجية: معرفة البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات .. إلخ.

د ـــ في مجال الموارد واستخدامها (حجم ونوعية الموارد، الاحتياطي، الاستثمار بالنسبة للاحتياطي، سهولة أو صعوبة الاستثمار، الاستهلاك الوسيط أي استخدام المنتجات تصف المصنعة في عملية الإنتاج، الاستهلاك النهائي ... وغيرها).

هـــ ـــ في مجال تداول المنتجات وتوزيع الدخول وجمع البيانات المتعلقة بدورة مختلف المنتجات وبأثمانها والدخول النقدية الناتجة عنها.

و ـــ في مجال معرفة وتحديد إمكانية الاقتصاد الوطني: وذلك من خلال معرفة المستخدم، وما يمكن استخدامه واستغلاله لا حقاً، كالمساحات المزروعة والمساحات القابلة للزراعة، أو كالمناجم المستغلة او التي يمكن استغلالها بحيث يتم إحصاء الإمكانات الكلية المُتاحة. وهناك معاملات وعلاقات اقتصادية تكميلية سنوية في مجال معرفة وتحديد التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المعني، ومن هذه المعاملات:

ـــ معامل معرفة إنتاجية العمل.

ـــ معامل معرفة الغلة الزراعية (النباتية أو الحيوانية).

ـــ معاملات رأس المال التي تبين مقدار رأس المال الذي يساعد أو يعيق الاستثمار في فرع من فروع النشاط الاقتصادي للحصول على حجم معين أو قيمة إنتاج معينة.

ـــ المعاملات التكنيكية أو معاملات المدخلات الجارية التي تبين الكميات التي يتوجب استخدامها من المنتجات الوسيطة للحصول على منتج معين، على سبيل المثال: كمية الكهرباء اللازمة للحصول على طن من الحديد، أو كمية الحديد اللازمة لإنتاج طن من الحديد الصلب ... وغيرها.

2ـــ بيانات تفصيلية:

تتعلق بأنواع الاستثمارات ومعدلاتها في القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومعدلات المواليد والوفيات والتراكيب السكانية في مختلف المناطق، وكذلك مصادر الادخار وحجمها، وكمية الاستهلاك ونوعيته وعلاقته بالواردات والإنتاج المحلي.

3ـــ بيانات أخرى تتعلق بمصادر الطاقة وتكاليفها، النقل والمواصلات .. وغيرها.

وتُعرف هذه المرحلة من إعداد الإطار العام للخطة بالمرحلة التمهيدية أو التحضيرية السابقة لوضع الخطة أو البدء بالعملية التخطيطية، وهي ليست منفصلة عن مرحلة إعداد الخطة.

إن توافر المعلومات والمعطيات المذكورة أعلاه تجعل المخطط يسير في الاتجاه الصحيح نحو التخطيط العلمي السليم.

3ـــ تحديد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخطة المعنية:

يُقصد بمصطلح استراتيجية: مجموعة القواعد والقوانين العامة التي يتم في إطارها رسم الخطط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلوغ أهداف طويلة الأمد.

والاستراتيجية الناجحة هي تلك التي تنبثق أساساً من واقع الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بموارده المادية والبشرية المُتاحة.

والتخطيط كما هو معروف، عملية مستمرة، والخطة لا تنتهي بانتهاء تنفيذها، بل تشكل أساساً للخطط اللاحقة، لهذا لابد من صياغة استراتيجية تبين الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق التنمية السريعة والفعالة، من خلال رفع مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم.

وغالباً ما تحدد أطر استراتيجية الخطة توجيهات السلطة السياسية، ففي المرحلة الأولى لإعداد الخطة تتحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية خلال الفترة التي يُعد لها.

4ـ إعداد الإطار العام للخطة:

عند إعداد الإطار العام للخطة يتركز الاهتمام على دراسة الاقتصاد القومي بصورة شاملة، وتُدعى هذه المرحلة بمرحلة التخطيط الإجمالي ويُقصد بها تحديد المجرى الذي يجب أن تتخذه المتغيرات الاقتصادية الأساسية خلال فترة الخطة بهدف تحقيق الأهداف المرسومة[1]، وفي هذه المرحلة تحدد السياسة العامة، وترسم استراتيجية التنمية، ولذلك تُسمى عادة بعملية رسم الإطار العام للخطة الذي يشمل، بالإضافة إلى المسار المقترح للمتغيرات الأساسية، تحديد الأهداف العامة للخطة، والاستراتيجية الخاصة بتحقيق الأهداف.

ويستهدف التخطيط القومي دفع أو نقل الاقتصاد القومي من حالة إلى حالة عبر فترة زمنية معينة، في صورة خطط متتابعة، وذلك باستخدام وسائل مُتاحة.

ويعني التخطيط القومي أيضاً، الرغبة في إحداث تركيب اقتصادي مغاير لما هو متوقع، نتيجة التنبؤ على أساس الاتجاهات الحالية للاقتصاد القومي، وهذا يعني تصوير حالة الاقتصاد القومي التي يجب أن تكون عليها مستقبلاً، وذلك بدراسة عوامل الحركة في الاقتصاد وامتدادها لفترة مستقبلية[2] وتتضمن عملية إعداد الإطار العام للخطة:

أ ـ وضع الخطط القطاعية والإقليمية:

ـ بالنسبة للخطط القطاعية:

تتمثل مرحلة التخطيط القطاعي في توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، آخذة بالحسبان تحقيق النمو القطاعي، وبالتالي تحقيق أهداف التخطيط القومي، وفي هذه المرحلة يجب تحديد وحدات الإنتاج التي ستقدم المواد اللازمة لكل فرع، ومن جانب آخر يحدد ما إذا كان من الضروري إقامة وحدات جديدة أو الاكتفاء بتطوير الوحدات القائمة، وهنا يجب أن يراعى

[1]: تشمل هذه المتغيرات: الدخل القومي، الادخار، الاستهلاك، الاستثمار والسكان ... إلخ.
[2]: محمد العسادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق 1965، ص 309 ـ 310.

المستوى التقني للمشروعات القائمة، ووسائل المواصلات بين تلك المشروعات، ومواقع المواد الأولية، ومصادر الطاقة المحركة، ومراكز الاستهلاك.

بالإضافة إلى ذلك فإن التخطيط القطاعي يتضمن توزيع الاستثمارات المتوافرة لقطاع معين على المشاريع المختلفة، وكذلك يتضمن طريقة التوزيع والتمويل ومراحل التنفيذ، وفي كل الأحوال فإنه لابد من وضع نظام لتقييم المشروعات ووضع سلم أولويات لها، ويتطلب هذا النظام بيانات مفصلة عن كل العمليات الإنتاجية التي تتم داخل القطاع وعن المشروعات المخطط لإقامتها.

وتتضمن مرحلة تخطيط القطاعات إحداث تغييرات بنيوية في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وتستهدف هذه التغييرات تطوير الكيان الاقتصادي على أساس تنويع الإنتاج وزيادة حجمه، وهذا يعني أن تخطيط القطاعات في الواقع يستهدف زيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات بنسب تتلاءم مع الشدة النسبية لحاجات السكان، أي مع شدة طلبهم على إنتاج كل قطاع من قطاعات الاقتصاد.

ونظراً للتداخل بين القطاعات فإن تخطيط أي قطاع لابد وأن يحدث أثراً في القطاعات الأخرى، لهذا تحتاج الخطط القطاعية إلى الدقة في مراعاة آثار هذا التداخل، وهنا يجب على هيئة التخطيط المركزي أن تراعي علاقات التداخل بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تقوم بعملية التوفيق بين أهداف كل قطاع، ومتطلبات القطاعات الأخرى.

ـ بالنسبة للخطط الإقليمية:

يُعد التخطيط الإقليمي أحد جوانب التخطيط القومي، ويهتم أساساً بتخطيط تنمية الأقاليم بهدف إزالة الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها، وفي حال وجود أهداف قومية للتخطيط، فإن هذه الأهداف تترجم إلى أهداف قطاعية، وتصبح مهمة التخطيط الإقليمي إظهار الأهداف القطاعية على شكل خطط إقليمية، إضافة إلى ذلك فإن من مهام التخطيط الإقليمي الكشف عن الموارد وإبراز الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم والأنشطة فيها، وكذلك دراسة الفرص الاستثمارية، والعمل على استحداث أنشطة جديدة تُسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم، وهذه المهام يجب أن تترجم وتجد مكاناً لها في الخطة الإقليمية.

وهكذا تمثل صياغة الخطط القطاعية والإقليمية الفروع المتكاملة للخطة العامة للاقتصاد الوطني. فالانتقال من التخطيط على مستوى الاقتصاد الوطني إلى التخطيط على مستوى قطاعات

الاقتصاد الوطني، إلى التخطيط على مستوى الإقليم، يعني الانتقال من الإطار الإجمالي إلى الإطار التفصيلي بغية ضمان توازن الخطة في جميع فروعها (أجزائها) وعلى كافة مستوياتها.

ب ــ مرحلة التخطيط على مستوى المشروعات:

وهي مرحلة دراسة المشروعات وتقويمها، و التي تكوِّن مجموعها الخطط القطاعية، وهذه بدورها تشكل الخطة العامة للدولة.

والمشروع هو أصغر وحدة بالنسبة للتخطيط الإقليمي، وتتطلب مرحلة تخطيط المشاريع الدخول في تفاصيل دقيقة، حيث تتناول كافة الأمور المتعلقة بتكاليف إنشاء كل مشروع من جهة، وحجم العائدات المباشرة وغير المباشرة التي سيعطيها المشروع من جهة أخرى، ومن الواضح أن تكاليف المشاريع تتعلق بجانب الموارد اللازمة لتمويل الخطة، بينما تتعلق عائدات المشاريع بمسألة أهداف الخطة، وبديهي أن مجموع تكاليف المشاريع الواردة في الخطة يجب أن يكون مساوياً لمجموع الإمكانيات المُتاحة، كما يجب أن يكون حاصل جمع العائدات المتوقعة لهذه المشاريع مساوياً لنسبة النمو التي تم تحديدها في مرحلة دراسة مجموع الاقتصاد.

وعند الانتهاء من مرحلة اختيار المشاريع وتنسيقها تكون الخطة قد أخذت شكلها الكامل وأصبحت جاهزة للتنفيذ بعد المصادقة عليها.

5 ــ وضع الخطة في شكلها النهائي:

ويتم في هذه المرحلة التحقق من أن خطط القطاعات التي تم إعدادها لا تتناسب مع أهداف الخطة الوطنية العامة فحسب، بل ومع بعضها بعضاً مع مراعاة مجموعة من التفاصيل التقنية والاقتصادية والإقليمية، التي كان من المتعذر أن يأخذها المشروع الأولي للخطة بالاعتبار بما ينبغي من دقة. إذ من الممكن أن يظهر في أثناء تحضير الخطط القطاعية احتياجات لم تكن متوقعة، كما يجب هنا ضمان التناسق في مستوى الخطط القطاعية التي تم إعدادها.

وبعد اكتمال إجراءات وضع الخطة تعطيها السلطة السياسية صفة الإلزام وقوة القانون من خلال إقرارها ونشرها بالشكل القانوني الذي يمنحها هذه الصفة.

6ــ تتبع تنفيذ مراحل الخطة:

تتم خلال مرحلة تتبع تنفيذ مراحل الخطة عملية المراجعة والتصحيح لأحكام مؤشرات الخطة، فيما إذا استجدت متغيرات طارئة غير متوقعة، تعود بالضرورة إلى رفع مستوى أو تخفيض

معدلات بعض المتغيرات الاقتصادية التخطيطية، (مثال: تأثير ظروف مُناخية طارئة تؤدي إلى تدني حجم الإنتاج الزراعي في إقليم ما، أو ازدياد هذا الحجم في إقليم آخر). هذا التغير لابد وأن يترك آثاره على مجمل الخطة على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يدفع إلى مراجعة الإطار العام للخطة لتحقيق التناسق بين مختلف فروع القطاعات، وكذلك التناسق بين جزئيات الخطة من أجل تحقيق المتابعة المستمرة، بحيث يجري تتبع الخطة وتنفيذها بشكل متواصل ومستمر.

وهذا فإن تقسيم الخطة الخمسية إلى خطط سنوية خلال مرحلة تتبع التنفيذ هو الذي يعطي الإمكانات لتعديل وتصحيح المؤشرات التخطيطية، وهو الذي يوضح ويحدد النواحي التي يتم فيها اختلال التناسق بغية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها وإعادتها.

7 ــ مرحلة التقييم:

ويتم فيها قياس مدى نجاح أو فشل مشاريع التنمية الإقليمية من خلال مقارنة المنفذ بالمخطط، ومعرفة العوامل التي أسهمت في وصول خطة التنمية الإقليمية إلى ما وصلت إليه من نجاح أو فشل، وعادة يتم تشكيل وحدة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للمشروع لتنفيذ هذه المهمة، كما يمكن تشكيل وحدة خاصة في هيئة التخطيط المركزية لمتابعة وتقييم جميع نشاطات خطة التنمية الإقليمية.

وتتم مراحل إعداد خطة التنمية الإقليمية عادة ضمن إطار خطة التنمية الوطنية، وبالتنسيق والتوافق مع الخطط الإقليمية الأخرى دون أي تناقض رأسي أو أفقي معها، وهذا ما توضحه معطيات الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2) مراحل التخطيط الإقليمي



Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

مكانة التخطيط الإقليمي في منظومة التخطيط

أولاً: منظومة التخطيط وعناصرها الأساسية

ثانياً: العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي

ثالثاً: الطابع بعيد الأمد للتخطيط الإقليمي

رابعاً: أهمية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل ودوره في التخطيط الإقليمي

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: منظومة التخطيط وعناصرها الأساسية:

1ـــ منظومة التخطيط: (أهميتها، وظائفها، عناصرها، أنواعها، ودورها في صـــياغة الخطة الوطنية)

تحتل قضايا التخطيط مركز اهتمام الباحثين والمختصين ومعاهد البحث العلمـــي وهيئـــات التخطيط في مختلف دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعـــد شـــكلاً متطوراً لإدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ويعني التطور المخطط: تناسب جميع عناصر الاقتصاد تناسباً عقلانياً يسمح بتحقيق أهداف معينة، ومن الضروري بمكان في ظروف التطوير المخطط للاقتصاد وجود التنظيم الإداري الفعال والقادر على الحركة الديناميكية الواعية والتوجيه السليم والرقابة الفعالة، بالإضـــافة إلى جهـــاز تنفيذي عالي الكفاءة لتطوير الاقتصاد[1].

ويشمل التخطيط جميع مجالات وفروع الاقتصاد الوطني وكافة جوانب الإنتاج، ويُعد القطاع الإنتاجي المادي والقطاع الخدمي (الإنتاجي والاجتماعي) الموضوع الأساسي للتخطيط.

ويتجسد أساس نظام التخطيط في وضع الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي أنه يتناول الاقتصاد الوطني كمنظومة كاملة ومتكاملة عند إقرار وتنفيذ القرارات التخطيطية. ويمثـــل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، وكذلك التخطيط على مستوى المشـــاريع والاتحـــادات والمؤسسات، الأقسام الرئيسية المكونة لنظام التخطيط، وتتمتع هذه الأقسام باستقلالية معينة. أما المقدمات الموضوعية للتخطيط فهي عبارة عن طابع ومستوى تطور القوى المنتجة المعاصرة وسيادة ملكية القطاع العام والبنية السياسية للمجتمع.

ويفرض النظام المتطور للتقسيم الاجتماعي للعمل، والتخصص العميق، والتركز للإنتـــاج، وديناميكية مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي، والتقدم العلمي والتقني، الضرورة الموضـــوعية لضبط عملية الإنتاج الاجتماعي.

ويمكن إجمال وظائف التخطيط والقوانين الموضوعية لتطوره في الآتي[2]:

ا ـــ ترسيخ وتطوير القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية.

---

[1]: مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفييتي، مترجم الى العربية، دار التقدم، موسكو، 1975م، ص 3 ـ 4.
[2]: تخطيط الاقتصاد الوطني ـ مترجم الى العربية، دار التقدم، موسكو، 1981م، ص 39.

2ـــ الكشف عن الحاجات الاجتماعية وتحديد حجمها والتنبؤ بها سواء منها الإنتاجية وغير الإنتاجية، بغية تلبيتها، والتخطيط يضمن توجيه تطور الاقتصاد الوطني لتلبية هذه الحاجات.

3ـــ الدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوافرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية استثمارها، ومدى تحقيق ذلك للأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع متمثلة في الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة، وتأمين الزيادة المستمرة للدخل القومي، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء على ذلك توضع خطط تنمية الاقتصاد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية في ظل الموارد الموجودة.

4ـــ يضمن التخطيط، تنسيق تنمية الاقتصاد الوطني تجنباً للأزمات والبطالة وانخفاض مستوى الإنتاج، حيث يجري التنسيق بين الحلقات والجوانب المنفردة لتطوير الاقتصاد بوصفه منظومة كاملة ومتكاملة.

5ـــ تحسين الآلية الاقتصادية لتنفيذ الخطط وإدخال التعديلات عليها، وهذا يعني أنه يجري في وقت واحد مع وضع الخطط، تحديد التغيرات في الآلية الاقتصادية التي تُسهم في تنفيذ المهام التخطيطية: (الأسعار، الأجور، معدلات المدفوعات لقاء استخدام الموارد .... إلخ).

وبذلك يتم التوصل إلى وحدة المصالح العامة للدولة ومصالح المشتركين في الإنتاج الاجتماعي كل على حدة.

أما المبادئ الأساسية لتخطيط الاقتصاد الوطني فتتمثل في[1]:

1ـــ المركزية الديمقراطية في التخطيط التي تقتضي الجمع بين التخطيط المركزي والاستقلالية الاقتصادية لحلقات الاقتصاد المنفردة، وتنسيق المهام التخطيطية الأساسية ذات الطابع التوجيهي المباشر مع استخدام أساليب الميزان الاقتصادي لتنفيذ الخطط.

2ـــ وحدة خطة الاقتصاد الوطني التي تُصاغ وتنفذ بمراعاة وحدة القطاعات الأساسية للتخطيط وهي: التخطيط القطاعي، التخطيط الإقليمي، والتخطيط بحسب الزمن (التخطيط قصير المدى التخطيط متوسط المدى، التخطيط بعيد المدى).

3ـــ الطابع الهادف لخطط الاقتصاد الوطني الذي يتجلى في توجيه الإجراءات التخطيطية المرسومة لتحقيق أهداف ملموسة، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق هذا المبدأ من خلال

[1]: تخطيط الاقتصاد الوطني، مترجم الى العربية، دار التقدم، موسكو، 1981م، ص 44 - 45 - 46.

المهام التخطيطية التي تحدد النتائج النهائية لتطوير الإنتاج، وفي الاستخدام العملي لأسلوب البرمجة الهادف في التخطيط.

4ـــ توازن خطة الاقتصاد الوطني، أي تحديد وتنفيذ النسب الاقتصادية العامة والإنتاجية والتقنية ـــ الاقتصادية بصورة منهجية كشرط ملزم لتنمية الاقتصاد على نحو يتصف بالاستقرار.

5ـــ بلوغ الفعالية الاقتصادية للمهام التخطيطية التي تفترض إيجاد أشكال للخطة تُسهم في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بأقل النفقات المادية والبشرية والمالية.

6ـــ منطق وبنيه صياغه خطه الاقتصاد الوطني، فبحسب مستوى تطور الاقتصاد يتغير تركيب وبنية خطة الدولة لتنمية الاقتصاد الوطني، وكذلك التتابع في وضعها، تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية.

أما فيما يتعلق بتتابع وضع الخطة الخمسية، التي تُعد الشكل الأساسي للتخطيط متوسط المدى فيشمل المراحل الآتية:

1ـــ الدراسات التنبؤية التي تسبق التخطيط، والتي تتحدد فيها آفاق التقدم العلمي والتقني والاحتياجات الاجتماعية المتوقعة، والتوسع المحتمل لاستثمار الموارد المادية والبشرية.

2ـــ تحديد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور العلمي والتقني، أي تحديد أهداف وطرق تطبيق السياسة الاقتصادية والتقنية.

3ـــ تحديد الاتجاهات الأساسية للخطة انطلاقاً من الحسابات التمهيدية لوتائر النمو المحتملة، ونسب الإنتاج وبنيته، وتصبح هذه المؤشرات فيما بعد الهيكل الأساسي للعمل اللاحق في وضع الخطة، ومصدر مهم لتحديد الأرقام التوجيهية لفترة الخطة، والتي تدرسها وتقررها الهيئات التوجيهية العليا.

4ـــ وضع الخطة بجميع أقسامها الأساسية، حيث يتم بواسطة أسلوب التقريب الرياضي اختيار أكثر أشكال واحتمالات الخطة فعالية.

5ـــ التنسيق بين جميع أقسام الخطة بواسطة ميزان الاقتصاد الوطني في خطة اقتصادية موحدة.

وينبغي معالجة التتابع في مراحل الخطة من وجهة نظر التطبيق الأكمل فالأكمل لمبدأ التخطيط المتواصل الذي يُعد أحد الأجزاء المكونة للخطة الموحدة، لكي تكون الخطة موحدة من حيث الزمن، لابد من تنسيق الخطط الجارية والخمسية وطويلة الأمد، وهنا لابد من تمديد فترة التخطيط طويل الأمد (لمدة 15 سنة)، وفي هذه الحالة تشكل كل خطة خمسية مرحلة من مراحل تنفيذ

الخطة طويلة الأمد، ثم تقسيم الخطة الخمسية إلى سنوية، وذلك من أجل أن تضمن هذه الطريقة التنسيق من حيث الزمن للإجراءات التخطيطية المرسومة، وتتابع تنفيذ السياسة الاقتصادية.

2ـ عناصر (مكونات) منظومة التخطيط:

تتألف العملية التخطيطية من مجموعة من المكونات ذات الارتباط والتأثير والتفاعل المتبادل فيما بينها مشكلة منظومة متكاملة تتميز بتنظيمها الداخلي الدقيق، الأمر الذي يساعد على أداء وظيفتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل هذه العناصر (المكونات) في:

ـ الدراسات التحضيرية المُسبقة لما سيتم تنفيذه خلال فترة زمنية محددة، وتتضمن الطرق المُثلى لتحسين كفاءة العمل في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية لرفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتحسين المستوى الحياتي للسكان، فمن خلال دراسة هذا العنصر يتم تحديد العناصر أو المكونات الأخرى، فعلى سبيل المثال: يتم تحديد خصائص منطقة من المناطق بناءً على الدراسة الجغرافية التحليلية لجميع مكونات وعناصر هذه المنطقة، الأمر الذي يساعد على تحديد المشكلات التي تعاني منها، والتي تشكل أساساً لصياغة أهداف وغايات الخطة، وبناءً عليه يتم اختيار البرامج والمشاريع التنموية المناسبة التي تُسهم في تحقيق هذه الأهداف.

ـ ومن خلال الدراسة الجغرافية التحليلية للمنطقة أو الإقليم يتم تحديد خصائصها وميزاتها وشخصيتها الإقليمية، وهذا ما يفيد في حصر مواردها الطبيعية والبشرية وكشف إمكاناتها في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تقف في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال الاختيار الناجح للمشاريع التنموية المناسبة تبعاً لظروفها ومواردها، الأمر الذي يساعد على النهوض بها وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتُصنف هذه الخصائص تبعاً لأهميتها من أجل تسهيل التعامل معها أولاً، ولإيجاد الطريقة المُثلى لتوظيفها في خدمة عملية التخطيط ثانياً.

ـ وتُسهم الدراسة الجغرافية التحليلية لمنطقة أو إقليم ما في تحديد المشكلات التي يعاني منها تطوره، وهذه المرحلة في غاية الأهمية لأن تحديد المشكلة، يعني تحديد أسباب تخلف أو تباطؤ عملية التنمية في هذه المنطقة أو الإقليم، وهذا ما يشكل القاعدة التي يتم على أساسها إعداد الخطة. وغالباً ما تتعدد المشكلات التي تعيق عملية التنمية، لذلك لابد للمخطط من أن يقوم بتصنيفها تبعاً لأهميتها وطبيعتها، إذ تشكل هذه الخطوة أساساً لصياغة أهداف الخطة، وتُسهم في اختيار البرامج والمشاريع المناسبة التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، وبالتالي تنمية الإقليم أو المنطقة.

ـــ تشكل مرحلة تحديد ودراسة المشكلات التي يعاني منها الإقليم أو المنطقة أساساً لتحديد أهداف العملية التخطيطية، ويؤثر في تحديد الأهداف مجموعة من العوامل أهمها: إمكانات المجتمع أو المنطقة، ومستوى تطوره أو تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى التقدم العلمي والتقني ... وغيرها. وتتنوع الأهداف بتنوع الإمكانات، ومن الممكن التمييز بين نوعين من الأهداف:

أ ـــ الأهداف العامة: ويُعبر عنها بصورة رقمية في حالة الخطط الشاملة، فإذا كانت الغاية هي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فإن الهدف هو تحقيق زيادة سنوية لا تقل عن 2%[1].

ب ـــ الأهداف التفصيلية: وتتعلق بقطاعات أو مناطق معينة وغالباً ما يعبر عنها بصورة كمية.

كما وتُقسم الأهداف بحسب الفترة الزمنية إلى: أهداف طويلة الأمد، وأهداف متوسطة الأمد، وأهداف قصيرة الأمد وتأتي الأخيرة لمعالجة الحالات الآنية.

ويؤدي تحديد الأهداف دوراً مهماً في توجيه كافة نشاطات الخطة ويعمل على تسريع إنجازها ورسم السياسات وتحديد إجراءات التنفيذ ورصد الموازنة اللازمة للبرامج والمشاريع التي يحددها.

ـــ وبعد أن يتم حصر المشكلات وتحديد الأهداف، يتحدد عندئذ خط سير العمل في المستقبل، ورصد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، ويتم ذلك من خلال سياسات معينة، والتي هي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ والنظم التي تعمل على ضبط سير العمل.

وتُصنف السياسات في ثلاث مجموعات:

الأولى: بحسب طبيعة الهدف، فإذا كانت الهدف عاماً.

الثانية: بحسب المستوى الإداري: وتتضمن:

ـــ سياسات أساسية صادرة عن الهيئات العليا، وتتسم بشموليتها وطول فترتها وأثرها في كامل المنظومة.

ـــ السياسات العامة الصادرة عن الإدارة الإقليمية، وتتسم بقصر مداها ومحدوديتها.

ـــ السياسات الوظيفية الصادرة عن الإدارة المحلية، وتكون غالباً على مستوى المؤسسات والدوائر.

الثالثة: بحسب إمكانية تسجيلها، فهي إما أن تكون مكتوبة توضح سلوك الأفراد أو غير مكتوبة محكومة بالعادات والتقاليد السائدة.

[1]: جميل الجالودي، مصدر سابق، ص 6.

أما الإجراءات: فهي الخطوات التفصيلية التي تتم بتتابع ونظام وفق سياسة معينة، ويتم فيها تعيين الأجهزة والمؤسسات الإدارية والأشخاص الذين يقومون بتنفيذ الإجراءات التي هي عبارة عن قواعد تحكم التنفيذ وتنبثق من الأهداف والسياسات، وتكون واضحة يسهل فهمها وتطبيقها.

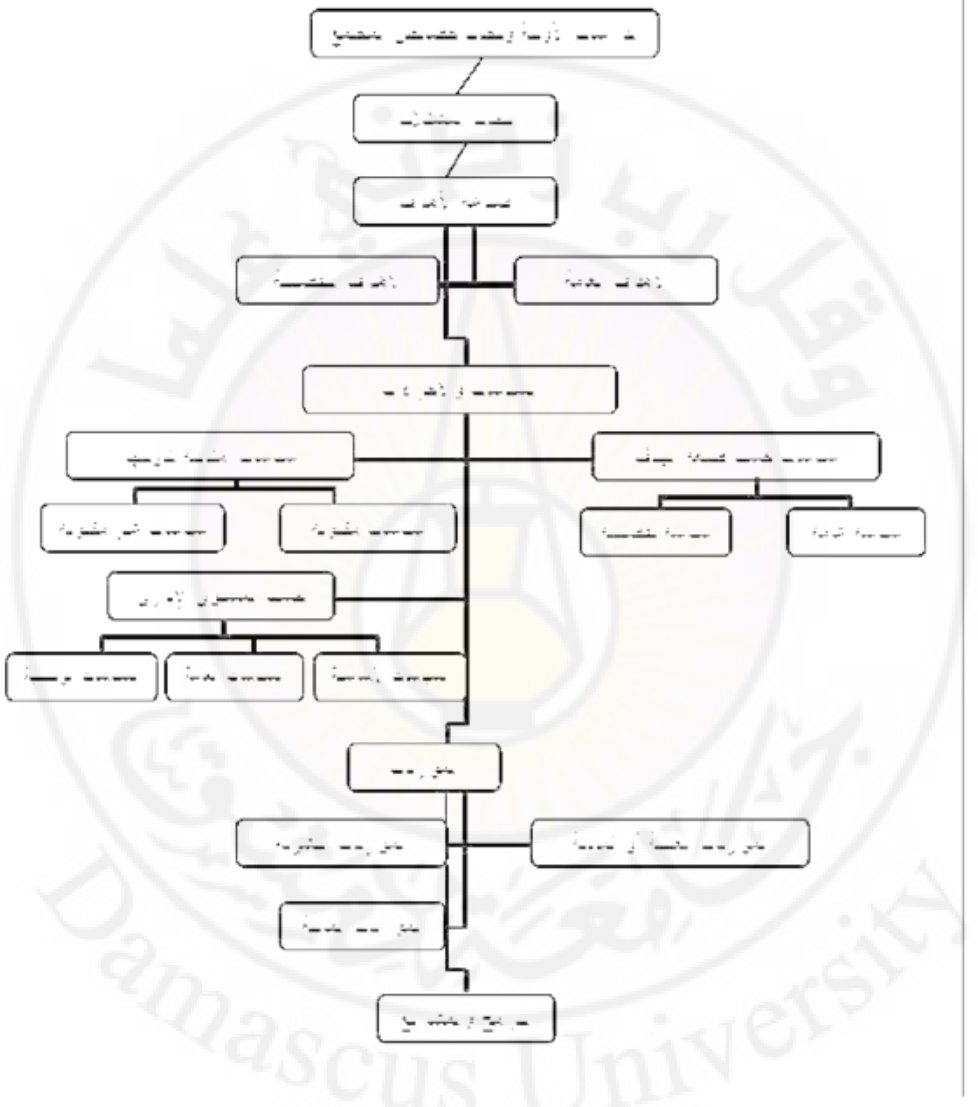
ـــ أما مرحلة الموازنات فيُعبر عنها بالأرقام وتشمل[1]:

أ ـــ الموازنة المادية: ويُعبر عنها بوحدات مادية من المُدخلات والمُخرجات، والموازنات البشرية: وهي عبارة عن التقدير الكمي لقوة العمل واستخدامها ووظائفها، والموازنات المالية التي تأخذ شكل موازنات جارية تمثلها الإيرادات والنفقات الجارية، والموازنة الاستثمارية وتتضمن الاستثمار متوسط وطويل الأمد.

ب ـــ أما العنصر الأخير في العملية التخطيطية فهو الترجمة الحقيقية لأهداف الخطة التي بدورها تعكس تطلعات واحتياجات المجتمع، ويتمثل هذا العنصر بالبرامج والمشاريع، وتبين البرامج حدود العمل الزمني اللازم لتحقيق الهدف، وغالباً ما يتكون من مجموعة من المشاريع المترابطة والمتكاملة مع بعضها بعضاً، وفي هذا تكمن أهمية هذا العنصر ودوره في إنجاز العملية التخطيطية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (3).

[1]: عثمان محمد غنيم، مبادئ في التخطيط، مصدر سابق، ص 67 - 68.

الشكل رقم (3) عناصر التخطيط الإقليمي:



3ـــ أنواع منظومة التخطيط:

يُقسم التخطيط إلى أنواع عديدة، وذلك بحسب المعايير التي يُصنف على أساسها، والاختلاف في النوع لا ينعكس فقط في طبيعة النظام الاقتصادي، بل وفي طبيعة الأهداف التي ترمي الخطط التنموية تحقيقها، وفي الوسائل التي يتم الاعتماد عليها لتحقيق هذه الأهداف. ويختلف التخطيط ما بين دولة وأخرى تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فالهدف هو الأساس الذي يُبنى عليه التصنيف، وبالتالي نوع التخطيط.

وبشكل عام يُقسم التخطيط إلى قسمين رئيسيين هما: التخطيط الطبيعي، والتخطيط البشري.

ويُقسم كل منها إلى أقسام وفروع عديدة. فالتخطيط الطبيعي يُقسم إلى تخطيط المنظومات المائية، وتخطيط الأقاليم المُناخية، تخطيط الأقاليم النباتية، تخطيط الأقاليم بحسب أنواع التربة، ويهدف إلى تحديد مشاكل استصلاح البيئة الطبيعية وتحسين الاستثمار العقلاني المتوازن للطبيعة ومواردها وظروفها المختلفة، مع الأخذ بالحسبان المحافظة على سلامتها وحمايتها من التلوث والتدهور.

أما التخطيط البشري فهو بدوره يُقسم إلى التخطيط الاقتصادي، ويهدف إلى تحسين وتطوير البنية الاقتصادية للإقليم أو الدولة. والتخطيط الاجتماعي الذي يهدف إلى تحسين البنية الاجتماعية ونوعية حياة المجتمع.

إلا أنه تتباين المعايير التي يتم على أساسها تقسيم التخطيط، تبعاً لتباين وجهات نظر واضعيها[1]. فمنهم من يقسم التخطيط بحسب:

أ ـــ المستوى أو الحجم: وبناءً على ذلك يتم تقسيم التخطيط إلى ثلاثة مستويات رئيسية هي:

أ ـــ التخطيط على مستوى الدولة ويشمل جميع الأقاليم والمناطق التي تضمها الدولة، وغالباً ما يُدعى بالتخطيط الشامل أو الخطة الشاملة، ويرتبط بالإدارة المركزية وبأجهزتها المختلفة.

ويمكن أن تقتصر الخطة على قطاع واحد فيُعرف عندئذٍ بالتخطيط القطاعي (زراعي، صناعي، سياحي).

---

[1]: انظر:

- السليس، وليد عبد الله: التخطيط الحضري والاقليمي. ط1، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1985م، ص21-24.
- غنيم، عثمان محمد: مبادئ في التخطيط. ط2، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006م، ص47-50.
- خميس، موسى يوسف: مدخل الى التخطيط. ط1، عمان، دار الشروق، 1999م، ص47-51.

ويضم بعضهم لهذا التخطيط الخطة البنيوية، ويُعد هذا النوع من التخطيط الأساس الذي اشتقت منه أنواع التخطيط الأخرى ولهذا يُعرف بالتخطيط البنيوي، ويحقق التخطيط البنيوي أهدافه من خلال تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

ب ـــ التخطيط الإقليمي: ويجري على مستوى إقليم من أقاليم الدولة لتحقيق أهداف محددة، ويمكن أن يكون جزءاً من التخطيط القومي، وبذلك يحقق مبدأ لا مركزية التخطيط.

جـ ـــ التخطيط المحلي: وغالباً ما يرتبط بمجالس الإدارة، ويهتم بالتنظيم المكاني للأنشطة والفعاليات، وتحديداً استعمالات الأرض ووظائفها واتجاهات نموها وتوسعها في المستقبل.

2ـــ بحسب المدة الزمنية، حيث يُقسم التخطيط إلى: التخطيط الدائم، والتخطيط الطارئ. ويُصنف التخطيط الدائم إلى: تخطيط طويل الأمد، متوسط الأمد، قصير الأمد. أما التخطيط الطارئ فهو مؤقت يبدأ عند حدوث المشكلة وينتهي بانتهائها.

3ـــ بحسب الغرض: ويُعد هذا النوع من التخطيط عبارة عن خطوط عامة زمنية أو تنظيمية أو غرضية مرافقة للخطة.

وهناك أيضاً التخطيط أحادي الهدف والتخطيط متعدد الأهداف، والتخطيط الوظيفي الذي يهتم بتحسين الفاعلية الوظيفية للنظام الاقتصادي القائم، وهناك التخطيط الابتكاري ومهمته ضمان الدقة والفاعلية في النظام التخطيطي، أي يحدث تغيرات واسعة وشاملة للنظم القائمة أو يستبدلها بأخرى جديدة.

وقد كتب غلاسون عما أسماه بالتخطيط الإلزامي المرتبط بفترة زمنية محددة (الخطة الخمسية) ويأخذ شكل قوانين وتشريعات، وهناك التخطيط الاستشاري ومهمته إرساء خطوط عامة تتعلق بتنفيذ الخطة، وهناك التخطيط الاختياري أو التأشيري، وعادة يُترك تنفيذ الخطط والبرامج للأفراد أو الجماعات في المجتمع.[1]

وهناك فريق آخر من الباحثين والمختصين يستخدمون معايير أخرى لتقسيم التخطيط، منها:

أ ـــ التخطيط بحسب الشمول: ويصنف إلى:

ـــ التخطيط الشامل، الذي يشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ويهدف إلى إحداث تغيير تبدو آثاره واضحة في كافة مجالات حياة المجتمع.

---

[1]Glasson, J. «An Introduction to Regional planning», 2 and ed. The Built Environment series, London: Hutchison, 1978, pp. 20-21.

ب ـــ التخطيط القطاعي الذي يقوم على أساس قطاع اقتصادي واحد، ويهدف إلى إحداث تغيير في جانب معين من جوانب النظام الاجتماعي.

جـــ ـــ ويُقسم التخطيط بحسب الإطار العام إلى:

ـــ التخطيط العام: ويركز على القضايا التخطيطية الكبيرة، إذ يقوم برسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال مبادئ وإرشادات نظرية عامة.

ـــ التخطيط التفصيلي: ويهتم بالتفاصيل ولا يقتصر على الجانب النظري، بل يتعداه إلى الجانب التطبيقي، فعلى سبيل المثال: يهتم التخطيط العام بزيادة الإنتاج، بينما يهتم التخطيط التفصيلي بكيفية تحقيق هذه الأهداف.

د ـــ التخطيط بحسب الإدارة ويُقسم إلى :

التخطيط المركزي الذي يرتبط بالسلطة المركزية، والتخطيط اللامركزي وتقوم به هيئات التخطيط على مستوى الأقاليم.

هـــ أما بحسب أسلوب العمل فيُقسم التخطيط إلى:

ـــ التخطيط المرن، ويُعرف بالتخطيط الاختياري والتخطيط الإلزامي ويأخذ شكل قوانين وتشريعات.

وـــ ويُقسم التخطيط بحسب الوظيفة إلى: التخطيط الوظيفي والتنظيمي، وتخطيط رصد الموارد، والتخطيط البنيوي.

ز ـــ أما تبعاً للأهداف فيُقسم إلى التخطيط وحيد الهدف، والتخطيط متعدد الأهداف.

ح ـــ بينما يُقسم بحسب المدة الزمنية إلى: تخطيط طويل الأمد، متوسط الأمد، قصير الأمد.

ط ـــ ويُقسم بحسب الغرض إلى التخطيط الاقتصادي، التخطيط الاجتماعي، التخطيط الحضري، التخطيط الريفي ... إلخ.

ي ـــ ويُقسم بحسب المستوى المكاني إلى: التخطيط على مستوى الدولة، التخطيط الإقليمي، التخطيط المحلي، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4).

يحتل التخطيط الإقليمي بين أنواع التخطيط المذكورة أعلاه مكانة مهمة، بالنظر للمزايا العديدة التي جعلته يلقى عناية متزايدة لدى العديد من بلدان العالم، باعتباره إضافة تطويرية إلى العمل التخطيطي، لأنه يتناول المشكلات المحلية الخاصة بكل إقليم، التي لا يسع التخطيط المركزي تناولها، ذلك لأن التخطيط المركزي يهتم بالقضايا الإنمائية الكبيرة ذات التأثير الواسع على مجمل

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أما التخطيط الإقليمي فدوره مكمل في هذا المجال، إذ إن مراعاة التفاصيل المحلية أو تلافيها بصورة ناجعة يستوجب وجود أجهزة تخطيط محلية في الأقاليم قادرة على الاضطلاع بمهام التخطيط الإنمائي، وذلك من خلال إعداد الخطط الإقليمية والمحلية لمعالجة المشكلات التي تقف في وجه تطور الأقاليم أو المناطق، والنهوض بها وتنميتها.

ويمتاز التخطيط الإقليمي بمساهمته الكبيرة في إضفاء المزيد من التماسك والتناسق بين مكونات خطة التنمية الوطنية، وذلك لأنه يتيح المجال لإدراج مشروعات محلية في إطار الخطة الوطنية، ذات طبيعة تكاملية مع المشروعات الكبيرة التي تقررها السلطات المركزية، بالإضافة إلى إمكانيات السلطات الإقليمية الكبيرة في توفير مقومات النجاح والتلاحم بين المشاريع المتوطنة لديها وبين مجمل عناصر البيئة المحلية.

وهكذا ينصب اهتمام جهاز التخطيط المركزي على رسم الاتجاهات الرئيسية لتطوير كامل الاقتصاد الوطني بقطاعاته الأساسية التي تنتظم خططه القطاعية كشرائح في إطار الخطة الوطنية الشاملة، أما التفصيلات التخطيطية المتعلقة بخصوصيات كل إقليم على انفراد فإنها تكون موضع اهتمام أجهزة التخطيط الإقليمية والمحلية، وتُعد هذه الأجهزة الإقليمية بمثابة امتدادات من المركز، مستقرة في الأقاليم.

ثانياً: العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي:

ـــ الأساليب العلمية للتخطيط:

تتضمن العملية التخطيطية تحقيق الأهداف بالوسائل المُتاحة خلال فترة زمنية معينة لذلك لابدّ من أن يتوافر شرط التوافق والترابط بين الأهداف والوسائل والفترة الزمنية، ومعروف جيداً أن السلطة السياسية العليا في البلاد هي التي تقرر الأهداف الكلية للتخطيط، وعليه تكون مهمة لجنة التخطيط اختبار كفاءة الوسائل المُتاحة في تحقيق الأهداف المقررة خلال الفترة الزمنية.

وتنطوي العملية التخطيطية كذلك على ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف قطاعية، ثم إلى مشروعات، وتحديد حجم الاستثمارات والعمالة في المشروعات المختلفة وتوطينها، والطريقة الإنتاجية ومدد تنفيذها.[1]

ويجري التخطيط بأساليب علمية متعددة تتفاوت فيما بينها في مدى دقتها وسهولة تطبيقها والمعلومات التي تتطلبها، ولعل من أهم الأساليب الشائعة في الوقت الراهن هو أسلوب التخطيط بالمراحل، نظراً لسهولة تطبيقه وبساطته، حيث يمكن وضع خطة للتطور بقدر قليل نسبياً من البيانات الضرورية وهذا الأسلوب مُستخدم في الدول التي لا تتوافر لديها بيانات إحصائية تفصيلية حول مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتبعاً لذلك فإن التخطيط بهذا الأسلوب يكون أقل دقة وضبطاً من الأساليب الأخرى (كأسلوب التخطيط بطريقة المُدخلات والمخرجات .. وغيره).

ويقوم التخطيط بأسلوب المراحل على أساس تجزئة العملية التخطيطية إلى مراحل أو خطوات متلاحقة ويسير هذا الأسلوب بحسب معالجة الكل أولاً ثم معالجة الأجزاء ثانياً.

وبحسب هذا الأسلوب فإن المراحل التي تمر بها العملية التخطيطية هي الآتية[2]:

1ـــ المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط على المستوى القومي، وهي المرحلة التي يتحدد فيها الحجم الإجمالي للاستثمار والادخار وحصيلة العملات الأجنبية، بناء على معدلات النمو المُستهدفة.

2ـــ المرحلة الثانية:مرحلة التخطيط على المستوى القطاعي، وتقوم بتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات آخذة بالحسبان تحقيق النمو القطاعي لأهداف التخطيط القومي.

---

[1] ابو بكر متولي: التخطيط القومي والاقليمي والمحلي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، (مذكرة 16)، عمان، 1974، ص21.

[2] Timberges, j: Development planning, London, 1967, p. 93.

3ـــ المرحلة الثالثة: مرحلة التخطيط على مستوى المشروعات، وهي مرحلة دراسة المشروعات وتقويمها وهذه المشروعات تشكل بمجموعها الخطط القطاعية، وهذه الأخيرة تشكل بدورها الخطة العامة للدولة، وهذه المرحلة ذات أهمية خاصة، حيث يتوقف على دقة الدراسات الخاصة بمشروعاتها نجاح عملية التخطيط وجديتها.

4ـــ المرحلة الرابعة:مرحلة التخطيط على المستوى الإقليمي، أي مراعاة الجانب الإقليمي في تركيب الخطة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة توزيع المشروعات القطاعية المُقترحة على أقاليم الدولة المختلفة، ودراسة آثارها على الاقتصاديات الإقليمية، وغالباً ما تتداخل هذه المرحلة مع المرحلة الثانية، وهي مرحلة التخطيط على المستوى القطاعي، حيث يراعي عند توزيع الاستثمارات على القطاعات تحديد توطن المشروعات في الأقاليم المرغوب رفع معدل نموها.

وهكذا فالعلاقة وثيقة جداً بين كل من التخطيط القومي والتخطيط القطاعي أولاً، وبين التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي ثانياً، وبين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ثالثاً.

1ـــ العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط القطاعي:

يمثل التخطيط القومي: مرحلة التخطيط الإجمالي، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد السياسة العامة ورسم استراتيجية التنمية، وغالباً ما تُسمى هذه المرحلة بمرحلة رسم الإطار العام للخطة.

ويُقصد بالتخطيط القومي الإجمالي (الشامل): تلك المرحلة من التخطيط التي تشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يكون للظروف والعوامل الاجتماعية والسياسية في كثير من الأحوال، تأثيرات مباشرة وقوية على النواحي الاقتصادية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للتخطيط القومي في[1]:

1ـــ رفع معدل النمو العام بالشكل الذي يساعد على تحقيق تنمية حقيقية تتمثل في رفع متوسط دخل الفرد، ويتطلب تحقيق هذا الهدف تخطيط المحددات الاقتصادية أو محددات الدخل، أي تخطيط الاستثمار والاستهلاك.

2ـــ رفع معدلات العمالة، ويتم تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج التي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على عنصر رأس المال.

[1] محمود الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، 1979، ص487.

3ـــ تقليل العجز في ميزان المدفوعات، ويتكون ميزان المدفوعات من المدفوعات المنظورة (التصدير والاستيراد)، والمدفوعات غير المنظورة (خدمات، قروض، فوائد).

4ـــ إحداث تغيير بنيوي في الاقتصاد القومي، وذلك بتقليل الاعتماد على قطاع واحد.

5ـــ إعادة توزيع الدخل القومي، فالدخل القومي يساوي مجموع دخول الأفراد، ودخول الأفراد هي عوائد عوامل الإنتاج، فإعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الحر تكون عن طريق الضرائب التصاعدية، والضرائب على السلع الكمالية، وتحسين أجور ومرتبات الفئات الدنيا، وإعطاء مزيد من الإعانات والخدمات من حصيلة الضرائب إلى أصحاب الدخول المنخفضة.

وتُعد عملية وضع الإطار العام للخطة بمثابة توجيهات أساسية ومنطلقا لدراسات تفصيلية، وما أن تنتهي هذه العملية حتى تبدأ مرحلة أخرى من مراحل التخطيط، ألا وهي ترجمة الأهداف الأساسية أو العامة إلى اهداف قطاعية، وذلك عن طريق توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، وهي مرحلة التخطيط القطاعي التي تمثل المرحلة الثانية من العملية التخطيطية.

ويهدف التخطيط القطاعي إلى حساب الطلب الداخلي والخارجي على مختلف السلع والخدمات خلال فترة الخطة وذلك بقصد تحديد معدل التطوير الواجب تحقيقه في مختلف القطاعات، عن طريق تحديد أهداف معينة لهذه القطاعات، ومن ثم تحديد أحجام الاستثمارات والإجراءات الأخرى اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

لهذا تتطلب عملية التخطيط القطاعي تعمقاً في دراسة وتحليل مشكلات كل قطاع على حده، ومعرفة أهميته وخصائصه وقياس إمكاناته وطاقاته وتقدير مقدار الطلب على موارده، ولتحقيق هذه الغاية تُشكّل لجان يختص كل منها بقطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للقيام بهذه الدراسات من جانب، وعملية تقييم المشروعات من جانب آخر.

بالإضافة إلى اللجان القطاعية، يمكن تشكيل لجان في المناطق المختلفة، وذلك من أجل جعل التخطيط أقرب إلى واقع الدولة في مختلف أجزائها، وألصق بمعاناتها ومشكلاتها، وأكثر تعبيراً عنأهداف الشعب بمختلف فئاته، وهذه اللجان ترفع تقاريرها عادةً إلى اللجان القطاعية.

تقوم عملية تخطيط القطاعات على أساس دراسة تفصيلية عن قابلية كل منها للنمو وذلك تمهيداً لتحديد دور كل قطاع في عملية التنمية المقبلة، ويجري تحديد دور كل قطاع بعد التحري عن مدى الحاجة إلى منتجاته، وفي ضوء ذلك يجري توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات

بصورة أولية، ريثما تتحدد المشروعات الخاصة بكل قطاع، وعندها يُعاد النظر في صحة هذا التوزيع المبدئي للاستثمارات، بغية تعديله وجعله متفقاً مع نتائج التفاضل بين المشروعات.

وتتضمن هذه المرحلة إحداث تغييرات في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وتهدف هذه التغييرات إلى تطوير الكيان الاقتصادي على أساس تنويع الإنتاج وزيادة حجمه، وإزالة حالات الخلل وعدم التوازن التي ينطوي عليها الهيكل الإنتاجي قبل التخطيط، وهذا يعني أن تخطيط القطاعات يهدف إلى زيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات بنسب تتلاءم مع تزايد حاجات السكان وتزايد طلبهم على نتاج كل قطاع من قطاعات الاقتصاد، وعلى هذا فإن محور عمليه التخطيط القطاعي يدور حول إيجاد توازن بين المعروض والمطلوب من كل قطاع، ولهذا يتضمن تخطيط القطاعات إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات، بحيث يصبح إنتاج كل قطاع متناسباً مع شدة الطلب على منتجاته في الحاضر والمستقبل.

وإذا ما تم تخطيط نمو القطاعات على أساس إحلال التوازن بين إنتاج كل قطاع وحجم الطلب على هذا الإنتاج، فإن هذا التوازن سيحول دون قيام حالة اضطراب في مستوى الأسعار، وهذا أصبح من الضروري إبراز أهمية التوازن بين العرض والطلب عند معالجة تطوير القطاعات، فلو زاد الطلب على إنتاج أي قطاع وبقي العرض متخلفاً، فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات ذلك القطاع، وفي هذه الحالة ستُضطر الدولة إلى سد التفاوت بين العرض والطلب عن طريق الاستيراد، وهذا بدوره سيلقي أعباء على ميزان المدفوعات قد تسبب عجزاً في الميزان.

وفيما لو حدث العكس، حيث يزداد العرض ويقل الطلب فإن ذلك سيؤدي إلى هبوط في الأسعار وكساد في إنتاج القطاع، وهذا ليس من مصلحة الاقتصاد في شيء، وفي مثل هذه الحالة تُضطر الدولة أن تبحث عن أسواق خارجية لتصريف الفائض من الإنتاج، ويكون التصدير في مثل هذه الحالة مفيداً للاقتصاد الوطني إذا كان البيع بأسعار مجزية، إلا أن فرص التصدير قد لا تتوافر دائما، فتُضطر الدولة إلى التصدير بشروط غير مجزية، ولهذا ينبغي اعتبار الطلب الخارجي على إنتاج أي قطاع جزءاً متمماً للطلب المحلي ويجب أخذه بالحسبان عند تخطيط القطاعات.[1]

وهكذا، تبدأ مسألة التخطيط القطاعي في التعرف على حجم الطلب الحالي والنحري عن مقدار التطورات المقبلة في عناصره المختلفة، ثم تنتقل إلى تصميم العرض في كل قطاع وجعله قادراً على تلبية التزايد في الطلب، مع الأخذ في الحسبان مسألة الاستيراد من الخارج في حال عجز أي

[1] محمود الحمصي: التخطيط الاقتصادي. الطبعة الثانية، بيروت، 1969، ص56.

قطاع عن سد الحاجة المحلية، وبالمقابل أيضاً يجب أن تضع في الحسبان مسألة التصدير في حال قدرة أي قطاع عن تحقيق فائض من الإنتاج يفوق الحاجة المحلية، عندئذٍ يمكن بيعه في الأسواق الخارجية بأسعار مجزية.

إلا أن ثغرات التخطيط القطاعي حالت دون تمكنه من تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة، وتحقيق العلاقات والارتباطات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية لتشكل البُنى بين القطاعية، والتي تقوم على أساس اشتراك قطاعين أو أكثر لإنتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة معينة، كما حالت دون التنسيق بين نشاطات الإدارات المختلفة التي تتبع لها المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتأمين التناسب الإقليمي بين منتجات هذه المؤسسات، ولهذا يفتقر التخطيط القطاعي إلى إمكانية التنظيم المكاني الأمثل لاقتصاد الأقاليم بمختلف مراتبها الإدارية، وتشكيل المنظومات الجغرافية الاقتصادية النموذجية المتكاملة على أساس الاستثمار المتكامل والشامل للموارد الطبيعية والبشرية، لكن ذلك لا ينفي دور التخطيط القطاعي في تشكيل المنظومات الاقتصادية القطاعية والتي تُقسم إلى تحت منظومات (منظومات ثانوية) توضع على أساسها خطط تطوير القطاعات الاقتصادية.

2ـ العلاقة بين التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي:

يعني التخطيط الشامل الوسيلة المنظمة الشاملة التي ترمي إلى حصر موارد المجتمع الطبيعية والمادية والبشرية، ثم تعبئتها وتوجيهها نحو تحقيق غايات معينة، خلال مدة زمنية محددة، مع بذل أقل جهد وتكلفة اجتماعية واقتصادية ممكنة، وهذه الأبعاد ذاتها (المورد، الزمن، المكان) هي التي ينطوي عليها المعنى الشامل، وهذا ما ينطبق أيضاً على التخطيط الإقليمي، لهذا ومن خلال معرفة الأبعاد التي ينطوي عليها مفهوم التخطيط الشامل يمكن إدراك مفهوم التخطيط الإقليمي.

إن عملية التخطيط الشامل تنطوي على ثلاثة أبعاد رئيسة، لابدّ من أن تؤخذ بالحسبان لضمان نجاح أية خطة اقتصادية واجتماعية للتنمية، وترتكز هذه الأبعاد في جوهرها على عناصر ثلاثة، هي: عنصر الموارد، وعنصر الزمن، وعنصر المكان.

أ ـ تبدو أهمية البُعد المتصل بعنصر الموارد واضحة كون الحجم المُتاح من الموارد هو العامل المحدد للتنمية، فإذا ما كانت موارد الدولة وفيرة فإن إمكانات التنمية تكون من الأمور اليسيرة، وبديهي أن ما ينطبق على الدولة في هذا الصدد ينطبق كذلك على كل إقليم من الأقاليم المكونة لهذه الدولة، وإذا كانت موارد إقليم من الأقاليم محدودة كانت إمكانات تنميته محدودة والعكس

صحيح، هذا إذا افترضنا أن تنمية أي إقليم من الأقاليم لابد وأن تتم في حدود موارده الذاتية فقط، أما إذا افترضنا إمكانية نقل عنصر الموارد من إقليم لآخر فإن إمكانات التنمية في هذه الحالة تصبح أكثر يسراً، وفي الوقت الراهن ونتيجة للتقدم التقني في وسائط النقل والمواصلاتخاصة فإنه أصبح بالإمكان نقل عناصر الإنتاج من إقليم لآخر بسهولة، مما يترتب عليه تخفيف حدة أثر محدودية الموارد الإقليمية في عملية التنمية.

ب ـــ تكمن أهمية البُعد الثاني وهو عنصر الزمن فيما تفرضه عملية التنمية من تنافس على استخدام الموارد المحدودة، مما يترتب عليه مرور فترات زمنية مختلفه بين البدء في تنفيذ المشروعات الاستثمارية والحصول على العوائد المرجوة، ففي حين تحقق بعض المشروعات عائدها في فترة زمنية قصيرة فإن بعضها الآخر لا يعطي ثماره إلا بعد مرور سنوات عديدة، مثل مشاريع السدود الكبيرة منهاخاصة ومشاريع استصلاح الأراضي.

جـ ـــ ترجع أهمية البُعد الثالث وهو عنصر المكان فيما يترتب على تركيز برامج التنمية ومشروعاتها في مناطق معينة من أراضي الدولة (أقاليمها) وما يترتب على ذلك من اقتصار عائد التنمية على هذه المناطق دون غيرها، وما من شك في أن قصر عائد التنمية على مناطق محدودة سوف يؤدي إلى زيادة غنى هذه المناطق واستمرار تخلف المناطق الأخرى، بينما يؤدي حُسن توزيع المشروعات على مختلف المناطق إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين المواطنين في كافة أنحاء الدولة.

لهذا إذا كان التخطيط الشامل سبيلاً إلى تنمية اقتصاديات الدولة، فإن شمول آثار التنمية لكل أرجاء الدولة أمر لا يمكن تجاهله تحقيقاً لمبدأ العدالة والكفاية، حيث تتحقق الكفاية بتوزيع برامج الخطة ومشروعاتها على مختلف أقاليم الدولة، وتتحقق العدالة عن طريق تقليل الفوارق في الدخول بين هذه الأقاليم المختلفة.

ويُعد التخطيط الإقليمي الصحيح عدل وكفاية، والكفاية هي زيادة في حجم الثروة القومية والدخل القومي من خلال زيادة الإنتاج ورفع العائد وذلك بكل وسائل الترشيد والتحسين والتجديد والتخطيط، أما العدل فهو إعادة توزيع في القيم والأولويات، في الملكية والثروة وفي الأجور والدخول وفي الخدمات والوظائف .... إلخ.[1]

[1] صفوح خير: التنمية والتخطيط الإقليمي. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000م، ص71.

وفي ضوء ما تقدم يمكن الإشارة إلى أن التخطيط الإقليمي هو ذلك الأسلوب من أساليب التخطيط الذي يُدخلُ في الحسبان الأبعاد المكانية عند تقرير توزيع مشروعات الخطة على أقاليم الدولة المختلفة بقصد تخفيف حدة التفاوت في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية، ويُعد الداعمة الأساسية التي تعتمد عليها الخطة القومية، ضماناً لفاعلية القرارات الإنتاجية والاستهلاكية والاستثمارية، ليس في مرحلة إعداد الخطة فحسب، بل وفي مرحلة تنفيذها كذلك، كما يضمن مطابقة الخطة القومية لإمكانات الأقاليم المختلفة، ويأتي التخطيط الإقليمي في المرحلة الرابعة من مراحل التخطيط بأسلوب المراحل، والتي تختص بدراسة توزيع المشروعات القطاعية المُقترحة على أقاليم الدولة المختلفة، وتهدف إلى تحقيق نمو متكافئ بين الأقاليم كافة، مما يؤدي إلى القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الأقاليم.

وهكذا يمكن القول: بأنه إذا كان التخطيط القطاعي هو بمثابة توزيع رأسي لمشروعات الخطة القومية، فإن التخطيط الإقليمي هو بمثابة توزيع أفقي لمشروعات الخطة القومية، غايته مراعاة دور الأقاليم في عملية التنمية، بحيث يكون لكل إقليم خطة إنمائية هادفة ومتكاملة مع أقاليم الدولة الأخرى.

ويتضح مما تقدم أن التخطيط الإقليمي يمر بمرحلتين أو يظهر في مستويين[1]:

الأول: على المستوى القومي، هدفه الرئيس إيجاد نوع من التوازن الإقليمي والتخلص من الاختلال الإقليمي.

والثاني: على المستوى المحلي، وهدفه الرئيس التخطيط على مستوى الإقليم عن طريق حُسن توزيع الموارد والانتفاع بها بين أجزاء الإقليم ذاته، إضافة إلى الربط بين هذه الموارد وفرص العمل المُتاحة، وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يشهدها الإقليم ذاته.

وفيما يتعلق بالخطة الإقليمية فإنه لا توجد طريقة نموذجية لرسم الخطة الإقليمية، بل نجد أن هذه الخطة قد تختلف اختلافاً واضحاً من إقليم لآخر ومع ذلك يرى كثير من الباحثين في مجال التخطيط الإقليمي، أنه يجب أن تمر الخطة بثلاث مراحل، هي:

أ- مرحلة المسح الإقليمي: وتهدف إلى تسجيل الوضع القائم للاستخدام المكاني، وجمع كل ما يتطلبه التخطيط الإقليمي من بيانات ومعلومات عن الجوانب الطبيعية والبشرية والاقتصادية والخدمية والدخل الإقليمي .... وغيره.

[1] صفوح خير: التنمية والتخطيط الإقليمي. منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2000م.

2ـــ مرحلة التحليل: وتشمل تفسير وفهم أسباب الوضع الحالي ومعرفة الاتجاهات الحالية للنمو والتنمية، وفي هذه المرحلة تُستخدم مختلف طرق التحليل اللازمة للتفسير والتقييم عن طريق معايير التخطيط (الأسس والمعدلات).

3ـــ مرحلة التنمية والتخطيط: أو ما تُدعى أحياناً بالعلاج والتصميم، وهي مرحلة اتخاذ القرارات التي تضع في الاعتبار الوضع الراهن والاتجاهات الحالية للنمو والتنمية، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل توزيع، والتوزيع يعني اختيار الموقع الأمثل، وهذا يتحدد بتوافق مختلف القوى والعوامل المؤثرة فيه.

3ـــ العلاقة بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي:

هناك بعض التشابه، كما أن هناك بعض التباين بين كل من التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، أما من حيث أوجه التشابه فإن التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي كلاهما ذو طابع مستقبلي، كما أن كلاهما يعتمد على التنبؤ بالتطورات الجارية والاستعداد لمجابهتها عن طريق تحديد مجموعة من الأهداف المُثلى ومجموعة من الوسائل الكفيلة بتحقيقها.

أما أوجه التباين بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي فتتمثل في[1]:

1ـــ يتم تخطيط القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية على مستوى الدولة، في حين يتم التخطيط الإقليمي على مستوى الإقليم أو المحافظة الإدارية، ويشكل حلقة متوسطة بين التخطيط على مستوى القطر وبين التخطيط المكاني (على مستوى المؤسسة أو المشروع أو المركز البشري).

2ـــ يركز تخطيط القطاعات الاقتصادية على المؤشرات العامة من حيث الإنتاج واستخدام الموارد المالية للميزانية الإنمائية، في حين يركز التخطيط الإقليمي على الاستثمار الشامل للموارد المحلية والحفاظ على التوازن البيئي الأكثر إنتاجاً، وعلى التنظيم الاقتصادي لاستثمار المجال الإقليمي من حيث وظائف كل مكان والعلاقات الوظيفية المتكاملة لمختلف الأمكنة.

3ـــ يركز تخطيط قطاعات الاقتصاد الوطني على الفعالية الاقتصادية ومؤشراتها، في حين يركز التخطيط الإقليمي على الفعالية الاجتماعية والبحث عن فرص أكبر لتشغيل القادرين على العمل وغيرها من التدابير.

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الاقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م.

4ـــ يهدف تخطيط كل قطاع اقتصادي إلى إيجاد التوازن الأمثل بين الإنتاج وحاجات السكان على مستوى القطر، في حين يهدف التخطيط الإقليمي إلى التطوير الشامل المتكامل المتوازن للإقليم عن طريق وضع النموذج الاقتصادي ـــ المكاني المستقبلي الأمثل لكل إقليم وتحديد مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية الملائمة للبيئة وللمشاريع الحالية والموارد البشرية المتوافرة وغيرها.

5ـــ يتم التخطيط لقطاعات الاقتصاد الوطني مركزياً في الوزارات المعنية بكل قطاع من القطاعات، في حين يتم التخطيط الإقليمي محلياً في مركز كل إقليم (أو محافظة إدارية) من قبل المجلس الاقتصادي للمحافظة بالتعاون مع مديرية التخطيط في المحافظة.

6ـــ يكون تخطيط قطاعات الاقتصاد الوطني على الأمد القريب (حوالي سنة واحدة)، وعلى الأمد المتوسط (5 ـــ 10 سنوات)، وعلى الأمد البعيد لمدة عشرين سنة، في حين يكون الطابع المميز للتخطيط الإقليمي هو الطابع البعيد الأمد.

وبناء على ما تقدم يمكن التأكيد على التباين بين التخطيط لقطاعات الاقتصاد الوطني والذي يتم على مستوى الدولة وتغلب عليه المؤشرات المالية والاقتصادية والنزعة المركزية، وبين التخطيط الإقليمي الذي تغلب عليه المؤشرات الجغرافية المحلية الخاصة بالإقليم. وغالباً ما يؤدي هذا التباين بينهما إلى تكاملهما، وتكون مهمة هيئة تخطيط الدولة التنسيق بين الخطط الاتية:

أ ـــ الخطط المركزية التي تضعها الوزارات المعنية المختلفة.

ب ـــ الخطط الإقليمية التي تضعها المحافظات المختلفة (تنسيق العلاقات بين المحافظات).

جـــ ـــ وأخيراً التنسيق بين الخطط القطاعية والخطط الإقليمية.

ومن المعروف أن الإقليم الاقتصادي هو مساحة متجانسة من الأرض تتضمن موارد طبيعية متنوعة ومتعددة، وتضم مراكز عمرانية وبشرية، وتتميز بتخصص اقتصادي يميزها عن غيرها من المساحات المجاورة بشكل يتناسب مع ظروفها ومواردها، وتشكل حلقة مهمة من حلقات الاقتصاد الوطني، فهي جزء لا يتجزأ من الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ويقابل ذلك أن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية هو الآخر بمثابة جزء لا يتجزأ من الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والقطاعات كما هو معلوم تمتد على أراضي مختلف الأقاليم، فكل قطاع يتوزع في جميع أنحاء الدولة، بحيث يوجد جزء منه في كل إقليم تقريباً، تتولى أمر كل قطاع عادة وزارة مختصة، ولهذا تمتد اختصاصات الوزارات كسلطات مركزية على نطاق الدولة كلها وداخل كل إقليم، وذلك بحكم وجود قطاعاتها في مختلف الأقاليم، وتقوم السلطات المركزية

القطاعية بتطوير قطاعاتها، عن طريق التعامل مع سلطة مركزية أيضاً هي الجهاز المركزي للتخطيط، فأين يكون موقع أجهزة التخطيط الإقليمية؟ وما هو مجال اختصاصها إزاء اختصاصات السلطات والأجهزة المركزية؟

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال ضرورة وجود نظام أو تشريع يحدد الاختصاصات التخطيطية للسلطات المركزية، من جهة، ويوضح المهام التي تقع في نطاق العمل التخطيطي للسلطات والأجهزة الإقليمية والمحلية، من جهة أخرى، نظراً للتداخل المكاني لوظائف واختصاصات الجهات التخطيطية المركزية والإقليمية.

وتكمن أهمية هذا النظام في تحديد الاختصاصات وترتيب العلاقات بين الجهات المركزية والإقليمية، بحيث تصبح عملها ذا طبيعة تكاملية وتضافرية في ميدان التخطيط والتنمية، فالأجهزة المركزية والأجهزة الإقليمية يقومان بالتخطيط لتطوير كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني ولكن كل ضمن حدود اختصاصه، ومن خلال التشاور والتنسيق بين عملهما، فالجهات المركزية تتولى الإشراف على مجمل حركة التنمية في الاقتصاد الوطني كله، وتقوم بالتخطيط على مستوى المشروعات الكبيرة التي يمتد تأثيرها عبر عدة أقاليم، ولا تستطيع الأجهزة الإقليمية القيام بها مثل مشاريع الري الأساسية كالسدود وأقنية الري، مد السكك الحديدية، والجسور الكبيرة، والمطارات والمرافئ، والمشاريع الصناعية الكبيرة كمشاريع التعدين ومصافي البترول والمحطات الرئيسية للطاقة الكهربائية، وكذلك مثل الجامعات ومراكز البحث العلمي والمستشفيات الرئيسية .... إلخ.

ويترك للأجهزة الإقليمية أمر التخطيط للمشاريع المحلية بما في ذلك المشاريع الصغيرة ذات الطبيعة التكاملية مع المشاريع الكبيرة مثل أقنية الري الفرعية، شبكات الطرق المحلية، أبنية المدارس والمستشفيات الصغيرة والمستوصفات، ومشاريع تربية المواشي والأعلاف والمخازن المحلية، وورشات التصليح، ومشاريع السياحة والترويح، ومشاريع تزويد المدن الصغيرة والقرى بمياه الشرب والطاقة الكهربائية ..... وغيرها.

4 ــ أهمية التنسيق بين الخطط القطاعية والخطط الإقليمية[1]:

تُعد كل من الخطط القطاعية والخطط الإقليمية جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام للخطة القومية الشاملة، ويتجسد التخطيط القطاعي في توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات مع دراسة إمكانية تحقيق النمو القطاعي الذي يتطلب تفصيلات أكثر عن القطاعات المختلفة، وهنا يمكن

[1] محمود الحمصي: التخطيط الاقتصادي. الطبعة الثالثة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص143.

الإشارة إلى أن الأهداف المحددة في الخطة القومية تكون ذات طابع عام، أما في الخطة القطاعية، فيجب تحديد وحدات الإنتاج التي ستقدم المواد اللازمة لكل فرع من الفروع أو لكل قطاع من القطاعات، كما يجب التحديد فيما إذا كان من الضروري إنشاء وحدات جديدة أو الاكتفاء بتطوير الوحدات الإنتاجية القائمة، كما يجب مراعاة المستوى التكنيكي (التقني) للمشروعات القائمة وطرق المواصلات فيما بينها ومواقع المواد الأولية ومصادر الطاقة المحركة ومراكز الاستهلاك. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أن قسماً من هذه الاعتبارات يتعلق في الوقت ذاته بفرع الاقتصاد الذي تتعلق خطته التفصيلية بالنشاط الإجمالي لفروع اقتصادية أخرى، إضافة لذلك يجب مراعاة الاعتبارات الخارجية بالنسبة للفروع عندما يتعين فحص الميزانية الإقليمية لليد العاملة من أجل حل مشكلة توطين مشروع الفرع، لذلك يمكن القول: إنه من الضروري حظر انتشار المشروعات الجديدة أو توسيع المشروعات القائمة في إقليم معين، إلا في حدود موارد الإقليم البشرية (اليد العاملة)، وذلك لتفادي الاستثمارات الموجودة لقطاع معين على المشاريع المختلفة وكذلك طريقة التمويل والتنفيذ، وفي كل الأحوال فإنه لابدّ من وضع نوع من نظم التقويم للمشروعات ووضع الأولويات، كما يراعى كل من مشكلات التكتل والتكامل في العملية الإنتاجية داخل القطاع وهذا النوع من نظم تقويم المشروعات يتطلب بيانات مفصلة عن كل العمليات الإنتاجية التي تتم داخل القطاع وعن المشروعات المخططة.

ونظراً للارتباطات الوثيقة والمتبادلة بين القطاعات فإن تخطيط أي قطاع لابد وأن يحدث أثراً في القطاعات الأخرى، لهذا فإن الخطط القطاعية بعد إتمامها وقبل الموافقة عليها تحتاج إلى الدقة في مراعاة آثار هذه الارتباطات، الأمر الذي يمنع وقوع اختناقات في العملية الإنتاجية. وهنا يأتي دور هيئة التخطيط المركزي في مراعاة علاقات التشابك بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث تقوم بعملية التوفيق بين أهداف كل قطاع ومتطلبات القطاعات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالخطط الإقليمية فإنها كما أشرنا تشكل جزءاً من الخطة العامة وهي تهتم أساساً بتخطيط وتنمية الأقاليم بهدف التقارب بينها، وفي حال وجود أهداف قومية للتخطيط فإن هذه الأهداف تترجم إلى أهداف قطاعية وتكون مهمة التخطيط الإقليمي إبراز الأهداف القطاعية على شكل خطط إقليمية، بالإضافة لذلك فإن من خصائص التخطيط الإقليمي الكشف عن الموارد وإبراز الخصائص الاقتصادية للأقاليم والأنشطة فيها، وكذلك دراسة الفرص الاستثمارية وآثارها

والعمل على خلق أنشطة جديدة تُسهم في حل مشكلات الإقليم الاقتصادية، وهذه المهام يجب أن تظهر في الخطة الإقليمية.

وهكذا نجد أن صياغة الخطط القطاعية والإقليمية تمثل تكامل القطاعات والفروع في الخطة العامة للاقتصاد الوطني، وإن صياغة هذه الخطط ووضع التفصيلات الدقيقة للإجماليات التي يحددها الإطار الإجمالي على مستوى القطاع أو الإقليم، وتتناول هذه الإجماليات جميع المعاملات المالية المرتبطة بالخطة، وتوزع القوى العاملة واستخدامها، كل هذا هو الذي يمثل الانتقال من مجال الإطار الإجمالي إلى مجال الإطار التفصيلي بغية توازن الخطة في جميع فروعها وعلى كافة مستوياتها.

وهكذا فالتداخل الوظيفي الواضح للهيئات التخطيطية على أرض الإقليم، جعل عمل هذه الهيئات طبيعة ذات تكاملية، فمبدأ المركزية يتجلى في تركيز اهتمام الهيئات التخطيطية القيادية بحل المهام الاستراتيجية الشاملة للنمو الاقتصادي، حيث تقوم هذه الهيئات بتحديد الاتجاهات الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، من خلال التخطيط على مستوى المشروعات الكبيرة التي تؤثر على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما المبدأ القطاعي فأهميته تكمن في ممارسة سياسة عملية تقنية موحدة، وتحديد الهيئات المسؤولة عن تلبية الاحتياجات الإنتاجية المادية للمجتمع (الزراعية، الصناعية، .... إلخ)، من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية على مستوى البلاد، وداخل كل إقليم، بينما يُسهم المبدأ الإقليمي في حل مسائل الاستخدام العقلاني للموارد البشرية، وتطور القطاع الخدمي السكاني (الصحة، التعليم، المرافق العامة، السكن ... وغيرها).

إضافة إلى ذلك يتحقق عن طريق المبدأ القطاعي (الوزارات) إدارة الكثير من القطاعات التي تتميز بأهمية حيوية لحل مسائل اجتماعية واقتصادية مهمة مثل: التجارة، الخدمات المعيشية، تعليم، صحة ... وغيرها، حيث ينتمي كل منها لوزارة معينة تتبع رئاسة مجلس الوزراء مباشرة.

ويبدو للوهلة الأولى أن المبدأ القطاعي والمبدأ الإقليمي في التخطيط متعارضان وينفي أحدهما الآخر، إلا أنهما في الحقيقة مترابطان ويكملان بعضهما بعضاً، لأن كليهما لهما طبيعة اجتماعية واحدة ويعكسان وحدة مصالح المجتمع، لهذا لابد من التنسيق بين عمل الهيئة العليا للتخطيط وعمل السلطات المركزية (الوزارات)، والهيئات المحلية من أجل إعداد الخطة الإقليمية المتكاملة والشاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعني أن الدور الفاعل للخطة الحكومية المركزية وخطط الأعضاء المحليين يتمثل في التكامل المثالي للتخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي وغالباً ما ينعكس

ذلك في خطط الاقتصاد الوطني التي ترتكز على تنسيق مهام تطوير القطاعات الاقتصادية والأقاليم على السواء، كما ينعكس في نظام هيئات الإدارة، إذ يستحيل وجود نظام الإدارة المخططة من دون القيادة المركزية، والسياسية التقنية القطاعية وتطوير المبادرة المحلية وسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للإقليم، ولهذا أخذ الاهتمام يتزايد بالخطط الإقليمية المتكاملة، التي تهدف إلى بحث مجموعة القضايا البيئية (الطبيعية) والاقتصادية والاجتماعية ذات الارتباط المتبادل كمنظومة كاملة متكاملة ضمن حدود الوحدة الإقليمية (الإقليم)، أو المنطقة الإدارية، وهذا يتطلب التكامل المتقن بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي للوصول إلى الخطه الإقليميه المتكامله، وتُعد هذه الخطوة مهمة لتعميق الأسس النظرية والعملية للتخطيط الإقليمي.

5ـ أهمية تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في تحقيق التنمية الشاملة:

تمثل زيادة فعالية الإنتاج، وتعميق تطوير البنيه الاقتصادية للاقتصاد الوطني والإقليمي (المكاني)، الاتجاهات الأساسية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، لكن ذلك يتطلب تحسين اتجاهات العمل المنظم والمخطط في هذا المجال والمتمثله في:

1ـ اختيار الطرق المُثلى لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة وبأقل التكاليف.

2ـ الوحدة العقلانيه للتطور القطاعي والإقليمي (المكاني).

3ـ اعتماد أسلوب التخطيط ووضع الخطط من أجل الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة.

4ـ رفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الداخلي (داخل الإقليم) والخارجي (بينه وبين الأقاليم الأخرى).

5ـ تأمين النمو المتوازن للاقتصاد وبكافة فروعه على المستوى الوطني والإقليمي (المكاني).

وهذا ما يزيد من أهمية تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل وعلى مستوى الإقليم، وحتى على مستوى المناطق الاقتصادية داخل حدود الإقليم.

وتتحدد الأهمية النظرية والمنهجية للتخطيط الإقليمي في تطور القوى المنتجة، من خلال توسيع الأبحاث العلميةوتعميقها في الجغرافية الاقتصادية التي تتناول المنظومات الجغرافية الاقتصادية كمواضيع أساسية لها لتحسين الأسس العلمية للتنظيم المكاني للاقتصاد. إلا أن الاستنتاجات العلمية

لقضايا التخطيط الإقليمي المعقدة تضع أمام الجغرافيين الاقتصاديين مجموعة من المسائل المهمة تتمثل في:

1ـــ كشف جوهر المنظومات الجغرافية الاقتصادية وتحليل بنيتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية.

2ـــ تحليل التباينات الإقليمية في الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية لتشكل وتطور المنظومات الجغرافية الاقتصادية بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الظروف والموارد.

3ـــ وضع المخططات المثلى لمنظومة التوطن السكاني، مع الأخذ بالحسبان المقومات الإقليمية لتطور القوى المنتجة في كل إقليم.

4ـــ وضع النموذج الأمثل لتطور جميع قطاعات البنية الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية) في الوحدات الإقليمية (الأقاليم) لرفع مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي.

إن حل هذه المسائل سيؤدي بالضرورة إلى التطور المتكامل للوحدات الإقليمية على اختلاف درجاتها، فالإقليم الاقتصادي بشكل حلقة مهمة للتخطيط الإقليمي، إذ يُعد وحدة إقليمية قوية تُشكل منظومة اقتصادية متطورة، وتمتلك إمكانات كبيرة لتحسين التنظيم الإقليمي (المكاني) لقواها المنتجة.

فسورية على سبيل المثال تُقسم إلى 14 محافظة إدارية تشكل كلٌ منها منظومة طبيعية اقتصادية بشرية متكاملة، تمتلك مقومات الإقليم الاقتصادي من الدرجة الثانية، ويُعد اقتصاده جزء من المنظومة الاقتصادية الوطنية على مستوى الاقتصاد الوطني، تتطور انطلاقاً من المصالح الوطنية، وضرورة الاستثمار الأمثل للظروف والموارد المحلية.

لقد أدت ضرورة الاستثمار الأمثل للظروف والموارد المحلية لتلبية الاحتياجات الوطنية والإقليمية إلى تزايد الاهتمام بالخطط الإقليمية المتكاملة للأقاليم، والتي تتناول الجوانب البنية والاقتصادية والاجتماعية في تفاعلها وارتباطاتها المتبادلة، لأن الخطط القطاعية التي تقوم على أساس القطاعات لا يمكنها تحقيق الارتباطات بين القطاعات أو تحقيق الناسب الإقليمي العقلاني بينها، أو التنسيق بين نشاطات الإدارات التي تخضع لها أو المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبالتالي لا يمكنها تشكيل المنظومات الجغرافية الاقتصادية المتكاملة. لكن هذا لا يلغي دور الخطط القطاعية في تطوير القطاعات الاقتصادية على شكل منظومات قطاعية تتضمن تحت منظومات توضع على أساسها مشاريع خطط تطوير القطاعات الاقتصادية.

فقد ورد في مؤلفات ت. ب. بروسكوروفا أن: (تحت المنظومات القطاعية تُخصص لوضع خطط تطوير القطاعات الاقتصادية على أساس معايير ومقاييس التطور، مع الأخذ بالحسبان البنية الإقليمية والقطاعية)[1].

لهذا لابد من تضافر جهود الإدارة المركزية (الوزارات) وهيئات التخطيط الإقليمي (الإدارة المحلية) لوضع الخطط الإقليمية المتكاملة، التي تشكل الأداة الأساسية لتكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، وتتجلى أهمية هذه الخطة في حل القضايا الاقتصادية العامة، وقضايا الارتباط المتبادل بين القطاعات الاقتصادية، ومن أهم هذه القضايا:

1ـ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، الذي غالباً ما يؤدي إلى التطور المتكامل للقطاعات الاقتصادية (الإنتاجية والخدمية).

2ـ تشكيل بنية قطاعية وإقليمية مُثلى للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الإقليم.

3ـ تقوية الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة إنتاجية العمل وزيادة الطاقة الإنتاجية.

4ـ تقوية الارتباطات الاقتصادية الداخلية (داخل الإقليم) والخارجية (بينه وبين الأقاليم الأخرى).

5ـ تقليل الفروقات في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق الإقليم وبينه وبين الأقاليم الأخرى، والعمل على رفع مستوى حياة سكانه.

6ـ تخطيط المنظومة الموحدة لشبكة المراكز العمرانية في الإقليم.

7ـ المحافظة على سلامة الوسط الطبيعي المحيط وحمايته من التلوث والاستنزاف.

ويتطلب حل هذه القضايا التكامل المتقن بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي، والتحسين المستمر للخطط الإقليمية المتكاملة بالارتباط مع تخطيط تحت المنظومات الوظيفية الذي يتم عادة على المستوى الوطني[2].

وتشكل البنية التحتية الإنتاجية جزءاً لا يتجزأ من البنية الاقتصادية للإقليم، لذلك فإن تطويرها لا يقل أهمية عن تطوير البنية الإنتاجية المادية، لما لها من دور بارز في تسريع وتائر التنمية الشاملة، ومن الواجب أن يقع تطورها على عاتق اللجنة التخطيطية والتنفيذية المحلية ضمن إطار الخطة الإقليمية المتكاملة.

---

[1]: بروسكوروفا ت. ب: تحت المنظومات القطاعية في الوحدات الإقليمية الإدارية، موسكو، 1980م.

[2]: فولوبوي. ب. ب، بوبوفكين. ب .ا: وحدة التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي في المرحلة الراهنة، كييف 1980م.

ولا يقتصر الأمر على الاهتمام بتطوير البنية الإنتاجية والخدمية في إطار الخطة الإقليمية المتكاملة، بل لابد، ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، من الاهتمام بتخطيط شبكة المراكز العمرانية وتشكيل منظومة موحدة للاستيطان البشري تتناسب مع التوزع الجغرافي للموارد الإقليمية في جميع أنحاء الإقليم، إذ تُعد المراكز العمرانية مصدراً للقوة العاملة اللازمة لاستثمار هذه الموارد، فالتخطيط لزيادة فعالية استخدام القوة العاملة اللازمة لاستثمار هذه الموارد يسهم في تطوير الإنتاج، وغالباً ما يؤدي عدم التوازن بين القوة العاملة وبين فرص العمل إلى تفاقم مشكلة الاستثمار العقلاني لهذه الموارد.

إن الاختيار الناجح للأشكال التنظيمية العقلانية لوحدة التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي وتطبيقها، تُعد أحد الاتجاهات المهمة لتشكيل البنية الاقتصادية المُثلى للإقليم، والطريقة الأكثر فعالية للحصول على أعلى عائد اقتصادي ممكن لكن ذلك يرتبط بتوافر العوامل الآتية:

1ـــ تقوية الطابع الاجتماعي في الإنتاج ورفع مستواه.

2ـــ حساب كافة الجوانب الإيجابية والسلبية لكل من التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي.

3ـــ التقليل من الاعتماد على الاحتياجات الكامنة في التوسع الأفقي لتطوير الاقتصاد والانتقال إلى الجانب التكثيفي، أي إلى التطور الرأسي.

4ـــ تفعيل دور التكامل لحل المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي تضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والتقنية.

ويتطلب تحقيق التوافق التام للتطور القطاعي والإقليمي الدقة واعتماد مناهج وأنظمة جديدة في التخطيط الإقليمي، وتوسيع صلاحيات مجالس الإدارة المحلية، وتأكيد مبدأ لامركزية الإدارة والتخطيط، من أجل الاستفادة من المبادرات المحلية في عملية الاستثمار. فضلاً عن التركيز على برامج التطوير المتكاملة والهادفة، وكذلك على الأشكال التنظيمية الجديدة الأكثر فعالية.

ثالثاً: الطابع بعيد الأمد للتخطيط الإقليمي:

1ـ عامل الزمن في تخطيط التغيرات البنيوية للإقليم:

من المعروف أن الخطط تُصنف حسب الزمن إلى خطط طويلة الأمد (15 ـ 20 سنة)، ومتوسطة الأمد (5 ـ 10 سنة)، وقصيرة الأمد (سنوية أو ربع سنوية أو شهرية)، وكلما طالت فترة الخطة ازداد الاهتمام بالمؤشرات النوعية أكثر من المؤشرات الكمية، وهكذا تتغير درجة فعالية الخطة وطابعها الإلزامي بتغير طول فترة الخطة.

ويؤدي أي تغير كمي في جوانب الخطة إلى تغيرات نوعية في بنيتها، ومن الجدير بالذكر أنه كلما كان تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم أكبر، كلما تطلب هذا التغيير زمناً أطول وقد كتب ك. سيتسومسكي بأن المحتوى الأساسي للخطة البعيدة الأمد يحدّد أهداف الخطة، واتّجاه التطور الاقتصادي، والتغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

إن البنية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة قبيل وضع الخطة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، تحدد أهداف التخطيط واتّجاهات التطور. وتؤدي هذه الأهداف والاتّجاهات بدورها إلى تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في الاتّجاه المرغوب، أي تخطيط البنية المقبلة للإنتاج وبنية العلاقات الاقتصادية.

ويجب أن تتطابق اتّجاهات التغييرات البنيوية مع الأهداف الأساسية للاقتصاد، أي يجب أن تنطلق هذه الاتّجاهات من هذه الأهداف وأن تسعى إلى تحقيقها، وتُعد تلبية احتياجات السكان هدفاً ثابتاً للاقتصاد، أما وسائل تحقيق هذا الهدف من الممكن أن تتغير.

إلا أن ضرورة التخطيط البعيد الأمد لا تنشأ من وضع الهدف فقط، فالهدف الرئيسي يُعد الموجه الثابت والمحدد للتخطيط الاقتصادي لأي فترة زمنية، وتحت تأثير تنفيذ أي خطة تحدث باستمرار تغييرات بنيوية ملموسة يمكن عندها الإقرار بأن تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية قد حدثت، ولهذه التغييرات دور مهم في عملية التطور.

ومن الأمثلة عن التغيرات النوعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية: تحوُّل الدولة الزراعية ـ الصناعية إلى دولة صناعية، وتحول الدولة المستوردة للآلات إلى مصدرة لها، وتحول المزارع الفردية الصغيرة والمبعثرة إلى مزارع ضخمة. إن مثل هذه التغيرات تتطلب زمناً طويلاً ولهذا فمن الواجب أن يتناولها التخطيط بعيد الأمد الذي يشمل عدة خطط خمسية، وترتبط هذه التغيرات النوعية بنطاق تأثير كل عامل من عوامل التطور الاقتصادي بفعاليته التي يجب أن تُدرس بأشكال متعددة

حسب اختلاف طول فترة الخطة. وهذه العوامل خصائصها الحالية والمستقبلية، فعلى سبيل المثال: يجب دراسة زيادة القوة العاملة خلال فترة قصيرة، بالارتباط مع تزايد السكان وتزايد أعداد القادرين عليه على المدى الطويل (10 سنوات)، وكذلك بالارتباط مع إمكانية استخدامها، التي تتحدد بإمكانيات تحقيق التغيرات المهمة في توزيع القوة العاملة على قطاعات الاقتصاد الوطني (أي إعادة توزيع العمال بين الزراعة والصناعة)، وعلى فروع القطاع الاقتصادي الواحد (أي إعادة توزيع العمال بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية). يُضاف إلى ذلك أن إمكانية تحقيق قفزة في إنتاجية العمل تتوقف على مستوى التطور العلمي والتقني، وزيادة عدد العمال الفنيين ذوي الاختصاص العالي، ويُعد إدخال منجزات التقدم العلمي والتقني وإعداد الكوادر الفنية تطوراً طويل الأمد.

كما أن المشاريع الاقتصادية متعددة الأهداف مثل: (مشروع استصلاح واستثمار الغاب، مشروع الفرات، ومشروع استخراج وتصنيع البترول في سورية .... إلخ)، والتي تتجاوز من حيث الزمن طول فترة الخطة الخمسية الواحدة، تتطلب تخطيطاً طويل الأمد.

وهكذا يجري تحقيق التغيرات البنيوية الشاملة، من خلال تمديد فترة المشاريع الضخمة من خطة خمسية إلى أخرى، فتخطيط مثل هذه المشاريع يدخل ضمن التخطيط بعيد الأمد.

ويسعى التخطيط الإقليمي إلى تغيير البنية الاقتصادية والمكانية للأقاليم. والتخطيط الإقليمي من حيث الجوهر ذو طابع مستقبلي بعيد الأمد، ويعتمد على المعرفة الدقيقة والعميقة لقوانين التطور الاقتصادي، وعلى معرفة المستوى الحالي للقوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية، ويحدّد التخطيط الإقليمي المهام التي سيساعد تنفيذها على التطور الأكثر سرعة وشمولاً وتناسباً للإقليم، وعلى تحسين بنيته الاقتصادية والاجتماعية.

وأخيراً يجب على التخطيط الإقليمي أن يتنبأ بالنتائج التي ستنجم عن تنفيذ التدابير المخططة، لكن إمكانية مثل هذا التنبؤ محدودة جداً وتعاني من صعوبات كثيرة منها:

1ـ صعوبة التحديد الدقيق للمستوى المقبل للقوى المنتجة، ولنتائج التقدم العلمي والتقني، وللتعليم العام والفني.

2ـ صعوبة التنبؤ بالتغيرات في عادات وتقاليد الاستهلاك، وفي تطور احتياجات السكان في المجال الاستهلاكي.

3ـــ صعوبة التنبؤ بالظروف المقبلة للتبادل السلعي مع دول العالم الأخرى. وهذا ما ينعكس على مدى ودرجة تفاصيل الخطط الإقليمية.

2ـــ الأهداف البعيدة الأمد للتطور الإقليمي:

إن الخطة الإقليمية من حيث الجوهر هي ما يخص الإقليم من تطور خاص به، ومن تطور الاقتصاد الوطني فيه، ومن تحقيق هذا التطور بشكل متوازن.

وتبرز في المقام الأول مهمة الاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية والقوى العاملة والقواعد الإنتاجية والمشاريع الاستثمارية في الإقليم. ويرتبط استثمار الموارد الطبيعية (الثروات الباطنية، الموارد المائية، الظروف المُناخية، موارد التربة ... إلخ) بدراستها وتقييمها وتخطيط استثمارها.

فعلى سبيل المثال: يرتبط استثمار المواد الخام والموارد المائية بالأعمال الجيولوجية والهيدرولوجية والمائية ...، ومن ثم يرتبط بوضع مخططات المشاريع الإنشائية، التي تجعل هذه الموارد مُتاحة للاستثمار، لكن هذه الأعمال تتطلب زمناً طويلاً. ولذلك فإن مهام الخطة الإقليمية المتعددة في مجال استثمار الموارد الطبيعية الكثيرة ضمن الوسط الجغرافي تجعل هذه الخطة مستقبلية طويلة الأمد.

ويظهر الطابع المستقبلي طويل الأمد للخطة الإقليمية بشكل أوضح نظراً لتزايد أهمية الموارد الطبيعية بمرور الزمن، ونتيجة للتقدم العلمي والتقني، وتزايد أعداد السكان واحتياجاتهم وتعقيدها، وكذلك نظراً لصعوبة تحديد متى وكيف تُستثمر هذه الموارد؟ وبأي مورد نبدأ الاستثمار؟ فعلى سبيل المثال: قد يبدو ومن وجهة نظر الاقتصاد الوطني أن البدء باستثمار أحد مكامن المواد الخام أكثر رخاءً، في حين أن هذا الاستثمار لا يؤثر على تطور الإقليم بشكل فعلي (كما هو الحال في استخراج النفط في محافظة الحسكة). في حين توجد في الإقليم موارد أخرى تفيض عن حاجته المحلية، ويمكن أن يؤدي استثمارها إلى تغييرات جذرية في اقتصاده، لكن هذه الموارد لا يمكن أن تُستثمر في القريب العاجل (مثال موارد المياه الضخمة لنهر الخابور ولنهر دجلة في محافظة الحسكة في سورية).

وتبعاً لحجم المعلومات ودقتها عن الموارد الطبيعية المتوافرة لدى الأجهزة المركزية للتخطيط، يمكن أن تتضمن الخطة الإقليمية المهام المتعلقة باستثمار هذه الموارد خلال فترات زمنية معينة (20 سنة مثلاً)، يُضاف إلى ذلك أنه من الضروري عند وضع الخطة الإقليمية، حساب الإمكانيات والحاجات لاستثمار كل الموارد الطبيعية بغض النظر عن أن استثمارها سيدخل ضمن الخطة أم لا،

وإلى جانب الموارد الطبيعية، لابد من دراسة مسألة توظيف (تشغيل) الموارد البشرية (القادرين على العمل) في الإقليم، وهنا لابد من التمييز بين مهمتين هما:

مهمة التوظيف (التشغيل) الكامل للعمال في الإقليم، ومهمة التوظيف (التشغيل) العقلاني الاقتصادي لهم في الإقليم.

إن السعي للتشغيل الكامل للقوى العاملة ضمن الإقليم يمكن أن تخطط له الدولة وتنفذه خلال فترة قصيرة من الزمن، أما التخطيط الإقليمي فيعالج مشكلة أكثر أهمية وتعقيداً وهي مشكلة تشغيل القادرين على العمل بشكل أكثر عقلانية وربما أكثر اقتصادية، وهذه المشكلة مرتبطة في أغلب الحالات بإعادة توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، وبين فروع كل قطاع منها، وهذه المهمة ذات طابع بعيد الأمد، ولا يمكن معالجتها في وقت قصير.

وتتحدد متطلبات الإنتاج والاستهلاك لتطوير الإقليم في خطة مشاريع التنمية. وتُعد مسألة المقارنة بين الموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم والمقرر استصلاحها، وبين ميزان القوى البشرية العاملة مع رؤوس الأموال المخصصة للتنمية، إحدى الطرق المهمة والمُستخدمة في التخطيط الإقليمي، ويسعى الإقليم إلى الاستثمار الأقصى لموارده، وإلى التطور الأقصى لبنيته الاقتصادية والاجتماعية المكانية، التي يجب أن تؤمن الظروف الأكثر ملاءمة لفعاليته الإنتاجية، ولتحسين الأحوال المعاشية لسكانه.

وتؤدي مشاريع التنمية عامل منشط ومساعد على التنمية المقبلة، بغض النظر عن مستوى التطور الاقتصادي، الذي وصل إليه الإقليم، وتزداد حاجة الأقاليم الأقل تطوراً إلى مشاريع التنمية، ويجب تأمين حاجة هذه الأقاليم من تلك المشاريع بشكل تدريجي وعلى المدى الطويل.

وتتحدد إمكانيات مشاريع التنمية بحجم الدخل القومي ونسبة الادخار فيه. ولذلك يُعد المجموع العام لميزانية التنمية العائدة للاقتصاد الوطني أول وأهم عامل مؤثر على مدى الفترة الضرورية لتنشيط الفعالية الاقتصادية للأقاليم. وكلما ازدادت ميزانية التنمية، كلما تطورت الأقاليم بوتائر أكبر وبزمن أقصر، ومع ذلك فإن تنفيذ هذه المشاريع وتطوير الأقاليم يتطلب فترة أقل أو أكثر طولاً تبعاً لحجم ونوعية هذه المشاريع.

وتستهدف الخطط الإقليمية تطوير البنية الاقتصادية للإقليم، فعلى سبيل المثال: تسعى الأقاليم الصناعية الناشئة (حديثة التطور) إلى تعقيد بنية الإنتاج، وخاصة إذا كان تطورها الصناعي وحيد الجانب، كما تسعى هذه الأقاليم لتأمين متطلباتها لتطوير القطاعات الخدمية، وتحاول الأقاليم ذات

المستوى العالي للتطور الصناعي (أي الأقاليم التي تطورت فيها الصناعة منذ القدم)، تحديد القسم الأكبر من وسائل الإنتاج، واستحداث فروع صناعية جديدة ناجمة عن التقدم العلمي والتقني.

ويجري تطور الصناعة خاصة، والقوى المنتجة عامة، بوتائر أعلى وأسرع من وتائر التطور السابق، ولكن ليس بالسرعة التي يمكن فيها تحقيق جميع مهام التطوير الشامل للبنية الاقتصادية خلال الخطط قصيرة الأمد، ومثال ذلك الأقاليم ضعيفة التطوير، وهي غالباً أقاليم زراعية، وتحويل هذه الأقاليم الزراعية إلى أقاليم صناعية يتطلب فترة زمنية طويلة، إذ من الممكن في إقليم زراعي ما خلال بعض السنوات بناء عدة مشاريع صناعية تغير تركيب القوى العاملة في هذا الإقليم، لكن لابد من أن يمر وقت طويل قبل أن تظهر نتائج التصنيع في بنيته الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذه النتائج أن التطور الصناعي غالباً ما يصاحبه تطور المدن، ويُعد بناء المدن وتطورها ميداناً للتخطيط بعيد الأمد.

ويؤدي تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم إلى تغيير مكانته في تقسيم العمل الاجتماعي، أي إلى تغيير دوره (وظائفه ومهامه) في الاقتصاد الوطني، لهذا يجب تطوير بنية الإقليم الاقتصادية والاجتماعية بشكل مبرمج على أساس تطوير وتعزيز مهامه ووظائفه الاقتصادية السابقة، أو على أساس المهام الجديدة المُسندة إليه.

ويُعد تطوير الإقليم وتعزيز تخصصه الوظيفي وتعميقه (مهامه القديمة والمُستحدثة بالنسبة للاقتصاد الوطني) نتيجة للفعالية الاقتصادية طويلة الأمد، ونتيجة لتطوير علاقة الإقليم بأقاليم الدولة الأخرى.

3ـ ثبات المنظومات المكانية:

تظهر ضرورة تفسير الخطط الإقليمية، كخطط بعيدة الأمد، في تخطيط المنظومات المكانية لاقتصاد الأقاليم، أكثر مما تظهر في تخطيط التطور الاقتصادي، وبعبارة أخرى يمكن تحقيق قفزة سريعة في مستوى التطور الاقتصادي للإقليم أو للدولة، لكن تحقيق التغيير الجذري السريع للهيكل المكاني للاقتصاد أمر غير ممكن، وذلك لأن تشكل الهيكل المكاني للاقتصاد يتطلب زمناً طويلاً (مئات السنين)، لثبات واستمرار العناصر المكونة لهذا الهيكل (ومنها الوسط الجغرافي)، ولأن الإمكانيات والحاجات لإدخال عناصر جديدة في هذا الهيكل محدودة.

ويؤثر الوسط الجغرافي بحسب خصائصه المكانية تأثيراً فعلياً في تشكيل الهيكل المكاني (البنية المكانية) للاقتصاد، وتجري كل التطورات في الوسط الجغرافي (بما فيها التغييرات بتأثير المجتمع

البشري) ببطء شديد. وتتأثر المنظومات المكانية للنشاط الاقتصادي بحالة كل عنصر من عناصر الوسط الجغرافي، وبوسائل استصلاحه واستثماره من قِبَلِ الإنسان ويمكن أن تتبدل وتتغير المنظومات المكانية للاقتصاد بتأثير مشاريع الإنشاء والتعمير واستثمار الوسط الجغرافي، وترتبط أكثر التغييرات الفعلية على النطاق الإقليمي ببدء استثمار مكامن الثروات الباطنية ومياه الأنهار، ويجب أن تُحسب هذه التغييرات على المدى البعيد الأمد لأسباب اقتصادية وتقنية.

ويساعد على بقاء ثبات المنظومات المكانية، التوزع الثابت نسبياً للمراكز البشرية، فإذا كانت هناك حركة سكانية، (غالباً ما يُلاحظ نزعة كبيرة أو صغيرة للهجرة بحسب الظروف)، فإن المراكز البشرية تتغير ببطء شديد، فعدد السكان في كل مركز بشري يمكن أن يزيد أو ينقص، ففي هذه الحالة يمكن أن تحدث تغيرات في توزيع السكان ضمن شبكة المراكز البشرية، وفي حالات قليلة جداً تظهر مراكز بشرية جديدة.

وهكذا، يتميز توزيع القواعد الإنتاجية والنشاط الإنتاجي بدرجة عالية من الثبات، فقد تشكلت المراكز الأساسية للإنتاج الصناعي منذ حوالي نصف قرن، وتعود الأسباب المحددة لمساحة الأراضي المُستثمرة، وتركيب الأراضي المزروعة في مختلف الأقاليم إلى وقت أقدم بكثير، وهذا ما يؤثر على التوزيع الحالي للإنتاج الزراعي.

ومن الطبيعي أن ثبات المنظومات المكانية لا يعني أنها أبدية وغير قابلة للتغير، إذ تجري فيها تغييرات سريعة تحت تأثير التطور الاقتصادي، وكلما كان هذا التطور كبيراً، كلما كانت التغييرات أشد عمقاً، ولا تُعتبر هذه التغييرات مظهراً من مظاهر التطور فحسب، بل ودافعاً حافزاً على التطور، ومن الواجب تحديد المدة الأفضل والأنسب لتخطيط هذه التغييرات. إلا أنه من الضروري أولاً توضيح طابع التغييرات الذي يجب أن يكون، وتجري التغييرات في المنظومة المكانية للإقليم بشكل مستمر، نظراً لنشوء مراكز جديدة للنشاط الاقتصادي، أو ضعف المراكز القديمة، وتتوزع هذه المراكز دائماً بهذه الطريقة أو تلك ضمن الإقليم الواحد، إذ تشكل منظومة (بنية) معينة، ويمكن أن تجري هذه التغيرات خلال فترة الخطط السنوية، أو خلال فترة الخطط المتعددة السنوات.

وتُعد مشاريع التنمية عاملاً أساسياً لتغيير المنظومة المكانية. إذ تحدد الخطة الإنمائية إنشاء القواعد الجديدة، وتوسيع القواعد الموجودة، كما تحدد توزيعها المكاني، أي تُساهم في إنشاء بنية مكانية جديدة لاقتصاد الإقليم، ويحدد حجم الميزانية الإنمائية وتوزيعها على قطاعات الاقتصاد

الوطني، وعلى أجزاء الأقاليم المختلفة، التغيير في البنية الاقتصادية والبنية المكانية لكل إقليم، فالمنظومات (البنيات) المكانية في حركة مستمرة تبعاً للتطور المستمر في مشاريع التنمية لهذا يعتمد التخطيط الإقليمي على التوزيع المكاني الأنسب لمشاريع التنمية بحسب علاقتها بالمشاريع الأخرى (السابقة والمُستحدثة)، وبحسب علاقتها بالوسط الطبيعي والاجتماعي المحيط بها.

إن التخطيط الحالي، لاسيما المُتبع في الدول النامية (الخطط قصيرة الأمد والخطط الخمسية) لا يمكن أن يؤمن التحسين الموجه والهادف للبنية المكانية بشكل كامل، لذلك لابد من التخطيط الشامل على الأمد البعيد لتنفيذ هذه المهمة، فعلى سبيل المثال، عند تخطيط كل مؤسسة على انفراد لابد من مصادفة ما يلي: أولاً: إقرار إنشاء هذه المؤسسة، ثانياً: احتمالات توطنها، ويجب أن يكون المُنطلق الأولي للتخطيط عكس تعاقب الأحداث، كما في التخطيط بعيد الأمد، حيث تتجه أعمال التخطيط منذ البدء إلى تحديد البنية المكانية المُقبلة المرغوب بها والأكثر عقلانية في ظل ظروف الإقليم أو الدولة.

وبعد وضع نموذج البنية المكانية (التنظيم المكاني) المُثلى، يجري اختيار الوسائل التي يمكن بواسطتها تحقيق هذه البنية، وتُعد المشاريع التنموية من أهم هذه الوسائل، وبما أن التخطيط بعيد الأمد يقوم على الأسس الواقعية، فإن اختيار هذه الوسائل يجب أن يكون موضوعياً، ويجب أن تكون هذه الوسائل وثيقة الارتباط مع الخطة الطويلة الأمد لتطوير الإقليم، والتي يجب بدورها أن تتطابق مع الخطة بعيدة الأمد لتطوير الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب حساب الاحتياجات التي ستظهر مع الزمن، وكذلك حساب الإمكانيات الموجودة في الإقليم.

إن الطابع المستقبلي بعيد الأمد وحده الذي يساعد على وضع خطة الاستصلاح والتحسين المكاني للإقليم، والتي يمكن أن تُحسب فيها كل العناصر الداخلة في المنظومة المُقبلة والارتباطات الوثيقة بينها (العلاقة بين هذه العناصر ونتائج الاستصلاح على البنية المكانية).

إن بلوغ النتائج، التي يسعى الإقليم إليها بموجب خطة (20 سنة مثلاً) يتم بالتدريج وعلى مراحل، من خلال القرارات الخاصة بالإنشاء والتعمير، وبتوزيع مشاريع الخطة الجديدة فيه، لأن البنية المكانية للإقليم المعينة بالخطة تحدد بالقرارات الأساسية فقط: مثل اختيار المدن التي يجب تطويرها بشكل فعال، وتوزيع المشاريع الإنتاجية المهمة، وإنشاء الطرق الرئيسية للمواصلات، وتحديد وظائف أو مهام أجزاء الإقليم ... إلخ، ومن غير الممكن إنشاء هذه العناصر الرئيسية مباشرة وفي وقت واحد، لهذا فإن إنشاءها يتم بالتدريج. وعلى الرغم من ذلك فإن الخطة الإقليمية

تُعد تشخيصاً للعناصر التي تنفذ الاستصلاح المكاني، ولشكل الارتباط بينها، ومن الواجب الأخذ بالحسبان أن هذه العناصر تتطلب وقتاً طويلاً لإنشائها وستُستثمر خلال فترة طويلة أيضاً، لذلك فإن التنبؤ الصحيح عن النتائج الناجمة عن توزيع المشاريع التنموية ضمن الإقليم أكثر صعوبة من تشخيص عناصر ومشاريع الاستصلاح المكاني، بما في ذلك آثار توزيع المشاريع التنموية على المنظومة المكانية بأكملها، أو على جزء منها وعلى ظروف وإمكانيات التطور الاقتصادي والاجتماعي للإقليم، ولهذا لا يمكن للتخطيط تجنب مشاكل عديدة منها: هل هناك مشاريع إنتاجية جديدة؟ وهل توزيعها ممكناً ومربحاً؟وهل توجد الظروف المناسبة لتطويرها؟

وهل يمكن لهذه المشاريع أن تُحدث أثراً إيجابياً على الوسط المحيط بها؟ وكيف ستجري الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم تحت تأثير هذه المشاريع؟ وهل ستؤدي المنظومة المكانية المقررة في الخطة إلى آثار سلبية، مثل: تمركز النشاط في بعض الأماكن على حساب أماكن أخرى ؟ .. وغيرها.

من الصعب جداً إصلاح الأخطاء التي يمكن أن تحدث في هذا المجال، لذلك فإن القواعد الأساسية التي تم توزيعها (الأبنية والإنشاءات الهندسية والتجهيزات الميكانيكية كالسدود ومحطات توليد الطاقة)، لا يمكن إعادة توزيعها، وستبقى مكانها عشرات السنين.

وتُعد المقدمات لوضع الخطط الإقليمية لاستصلاح المكان، والتقدير المُسبق لعمليات تشكيل المنظومات المكانية أهدافاً أساسية للتطوير بعيد الأمد. وبتعبير آخر: تجيب الخطة الإقليمية على سؤالين هما:

كيف يجب أن يظهر المستقبل؟ وبأي طريقة يمكن إصلاح أخطاء الماضي؟ وتتمثل الآثار المتراكمة عن التطور في الماضي غالباً إما بتمركز السكان والإنتاج، أو بالتطور البطيء جداً للأقاليم المتخلفة، وتؤثر هاتان الحالتان بشكل سلبي على التطور، وكذلك تخالف في نفس الوقت العدالة الضرورية بين المنظومات المكانية سواء على نطاق الإقليم أو الدولة، وتكمن عملية الإصلاح هنا في إعادة التوزيع والعدالة في توزيع النشاط الاقتصادي أي نقله من مكان إلى آخر، وهذا يُعد تدبيراً طويل الأمد.

4ـ الخطط المرحلية:

يُعد التخطيط بعيد الأمد تخطيطاً مرحلياً من الناحية الزمنية، فعلى سبيل المثال إذا اعتُبرت مدة الخطة بعيدة الأمد 20 سنة، فإنها ستكون على النحو الآتي: 1961 ـ 1980 ـ 1971 ـ

1990 ــ 1981 ــ 2000 ... وهكذا، ولتحقيق التوافق بين الخطة بعيدة الأمد وبين الخطط الخمسية، تُقسم الخطة بعيدة الأمد إلى عدة خطط خمسية، والخطة الخمسية الأولى من الخطة بعيدة الأمد ذات أهمية كبيرة كنقطة انطلاق أساسية للخطة البعيدة الأمد، وذلك لأن الخطة الخمسية الأولى هي خطة اقتصادية واجتماعية كاملة تتضمن المهام الواجب تنفيذها، والوسائل اللازمة لهذا التنفيذ، كما أن تنفيذها إلزامياً، ولذلك فإن تنفيذ الخطة الخمسية الأولى يحدد مسار الخطط الخمسية التي تليها، كما يحدد مسار الخطة بعيدة الأمد، وينطبق هذا الكلام على خطة المشاريع التنموية ذات الأهمية الكبيرة في التخطيط الإقليمي، ويتطلب اختلاف بدء المشاريع التنموية وطول فترة تنفيذ بعضها، انتقال هذه المشاريع من الخطة الخمسية الأولى إلى الخطط التالية (مثال مشروع الفرات في سورية).

تتحقق مهام التخطيط الإقليمي بعيد الأمد من خلال خططه الاقتصادية الخمسية الجارية والخطط التالية لها، وكذلك من خلال الدراسة التفصيلية لمشاكله ومهامه عند وضع الخطط الخمسية لإقليم ما.

وهناك اتجاه قوي لاستعمال الخطط لإقليمية كأداة لتنسيق المهام التخطيطية المُنفذة في الإقليم خلال الخطط متوسطة الأمد (الخطط الخمسية). ويُساهم جهاز التخطيط الإقليمي في المحافظة الإدارية وبصورة متزايدة في وضع الخطط الاقتصادية السنوية، وخاصة في مجال التوزيع وما يتعلق بالاقتصاد المكاني (المحلي) التابع لإدارة مجالس الإدارة المحلية في المحافظات، وهذا أمر واضح لأن، المظهر المستقبلي لاقتصاد الإقليم وبنيته المكانية يتشكلان من خلال القرارات الاقتصادية الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء، ومن دون هذا القرار تصبح الخطط الإقليمية مجرد أبحاث وتنبؤات لا تملك إمكانية التأثير على الواقع الحالي.

إن العلاقة القوية بين الخطط الخمسية لا تبدل الطابع بعيد الأمد للتخطيط الإقليمي، بل على العكس، فبفضل هذه العلاقة تتعزز أهمية التخطيط الإقليمي ومكانته، إذ يقوم بإنجاز مهام أكثر واقعية وذات فترة زمنية أطول، ويمكن أن يجري تعزيز المهام ذات الفترات القصيرة للتخطيط الإقليمي في أثناء التطور المقبل لنظام إدارة الاقتصاد الوطني، ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة الأساسية، التي تقول بأن التخطيط الإقليمي هو تخطيط بعيد الأمد، على الرغم من أنه يمكن أن يساهم في التخطيط متوسط الأمد وقصير الأمد.

5ـــ امكانيات تطوير التخطيط الإقليمي في ضوء تغيير نظام الإدارة والتخطيط:

لقد أنشئت من وجهة النظر التنظيمية خلايا تخطيطية متخصصة تتمثل في لجان التخطيط في المحافظات، وذلك من أجل وضع الخطط الإقليمية في الوقت الحاضر، لكن السؤال هنا هو: هل يمكن اعتبار ذلك أمراً إيجابياً وقراراً نهائياً؟ وما هي الآفاق المقبلة لتغيير التخطيط الإقليمي الموضوع في ضوء النزعة إلى التحسين المستمر لنظام تخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني، وبالارتباط مع الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة؟

وتحتل المكانة الأولى في هذا المجال مشكلة زيادة درجة استقلال تنظيم الاقتصاد الوطني على المستويات الدنيا (على مستوى المؤسسات، والاتحاد النوعي للمؤسسات)، وما يرتبط بذلك أيضاً من تغيير في مفاهيم تقييم فعاليات الوحدات الاقتصادية

إن منح الصلاحيات التامة للجهاز الإداري على المستويات الأدنى، يعني نقل مكان اتخاذ القرار إلى موضعين حاسمين لتطوير الأقاليم على هذه المستويات هما: تخطيط الاستثمارات، وتخطيط تشغيل القوى العاملة، فالدور الرئيسي للاتحادات النوعية في تخطيط الاستثمارات، وتوسيع مبادئ ومصادر التمويل للاستثمارات فيها، ونظام الحوافز المادية المساعدة على تحديث القطاعات ومؤسساتها، يجب أن يؤثر على تعميق القضايا المكانية في التخطيط القطاعي، وخاصة على المستوى الأدنى، فالتوزيع المكاني للاستثمارات الصناعية سيتحدد في أغلب الحالات حسب مبدأ تركز وتخصص الإنتاج (وذلك عن طريق: إنشاء المجمعات والاتحادات النوعية للمؤسسات)، وأيضاً حسب السعي إلى تحديد التجهيزات الصناعية (مثال: تحديد الآلات والمعدات والأفران في الصناعة المعدنية، وتحديد التجهيزات التقنية صناعة الآلات والمعدات والتجهيزات وتحديد وتطوير آلات الغزل والنسيج في الصناعة والنسيجية ...إلخ). وهذا ما يعرف بتضييق المناورات المكانية في سياسة التوزيع (أي حصر المؤسسات في أماكن محددة)، وبالتالي ستوجه القسم الأكبر من الاستثمارات الجديدة إلى أكثر المراكز والمناطق الصناعية تطوراً.

وهذا تكتسب ضرورة إجراء تحليل للتوزيع الحالي للمشاريع الإنتاجية في نطاق كل قطاع اقتصادي، ودراسة مشاريع تغيير هذا التوزع، أهمية متزايدة في ضوء آفاق تطوير نظام الإدارة والتخطيط، وفي ضوء الاتجاهات المرسومة للتنمية الصناعية المستمرة.

ومن الواجب أن يكون لهذه الخطط بعيدة الأمد الخاصة بكل قطاع اقتصادي تقسيمات مكانية وفقاً للظروف المؤثرة عليه، وكذلك من الواجب وصول هذه الخطط إلى مراكز التخطيط

الإقليمي في المحافظات إن تحسين نظام الإدارة وبرامج تعديل الخطط والعمليات الاقتصادية لا يقلل أبداً من ضرورة تخطيط الاقتصاد في الوحدات المكانية، بل على العكس يجب تعميق وتوسيع التخطيط الإقليمي وهذه المهمة ستتحملها وبدرجة معينة المنظمات الاقتصادية، تحت مراقبة وتنظيم هيئة التخطيط العليا.

وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق إحدى المهام الأساسية للتخطيط الإقليمي، وهي السعي لرفع مستوى تطور الأقاليم ضعيفة التطور، وستتعمق مهام التخطيط الإقليمي وستزداد غنى بالارتباط مع توسع وتعميق التخطيط عامة والسياسة الاجتماعية، التي ترافق التخطيط الاقتصادي والاجتماعي كوسيلة رئيسية لتوسيع عملية التطوروتعميقها، وتبرز هنا الكثير من الصعوبات أمام التخطيط المكاني، لاسيما من النواحي الآتية: الثقافة والتعليم، سياسة تشغيل القوى العاملة، وتقصير طول فترة العمل ... إلخ، ويكتسب تخطيط البناء وتوزيع المؤسسات الضخمة ذات التركيب الاجتماعي المتباين (المدارس بمختلف أشكالها ومراحلها، مؤسسات الخدمات الصحية المختلفة، مؤسسات المرافق العامة) أهمية كبيرة جداً، كما ويُعد العامل الديمغرافي (السكاني) ودرجة تلبية حاجات السكان بشكل غير مباشر شرطاً رئيساً للتخطيط في هذه الحالة، وهذا يُعد القطاع الإقليمي أكثر ملاءمة لتخطيط القطاعات الخدمية، ففي حدود القطاع الإقليمي يمكن تحديد الحاجات الأساسية والمناسبة للسكان، ووضع البرامج الضرورية للتطور، وتحديد توزيع المنظمات الجديدة التي تدرس تناسق شبكة المراكز البشرية وترتيب مناطق جذب السكان ومدى شدة هذا الجذب، وتُعد الإدارة الإقليمية المنظم الأساسي لجميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وهي القادرة على تنفيذ مهام المنسق لجميع المنطلقات والفعاليات في هذا القطاع الخدمي.

ويتمثل العامل الأساسي الثالث الذي سيزيد من أهمية التخطيط الإقليمي في تزايد دور التسيير الذاتي في المناطق والمراكز التي توجد فيها المجالس الشعبية (مجالس الإدارة المحلية)، والحديث هنا يجري بالدرجة الأولى عن المبادرة والوظائف التنسيقية للسلطة المحلية. كما وتتطور الأقاليم والمراكز البشرية الحضرية (المدن) كمهام إضافية للتخطيط. ويتوسع مجال تأثير الجهاز المحلي للسلطة، ليشمل الحياة الاجتماعية للإقليم أو المدينة، كما يشمل القطاعات التي لا تخضع بشكل مباشر لهذه السلطة (مثال: معاهد الدراسات والبحث العلمي).

إن مبادرة السلطة المحلية، في المحافظات، التي يمكن أن تستدعي عوامل جديدة لتطوير الأقاليم، والتنسيق الأفقي الفعلي المتزايدة، تقوي أهمية الخطط الإقليمية كوسيلة لفعالية مجالس الإدارة في المحافظات.

وهكذا، إن التداخل بين تنظيم قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني وبين التنظيم الإقليمي يعطي مضموناً جديداً للتخطيط الإقليمي، ومن المحتمل أيضاً أن يولد أشكالاً تنظيمية جديدة. وإلى جانب هيئات التخطيط الإقليمي الموجودة، والتي مهمتها الرئيسية دراسة الخطة بعيدة الأمد لتطوير المحافظات، يمكن أن تنشأ في المستقبل هيئات متخصصة بدراسة المشاريع التفصيلية المختلفة لاستصلاح واستثمار الأراضي من مختلف المساحات، بالإضافة إلى خلايا قطاعية للتخطيط المكاني أو هيئات من أجل التنسيق المكاني الفعال (ذي المردود الأفضل)، ذات وسائل وصلاحيات مناسبة.

إن الأفكار المذكورة أعلاه ناجمة عن القناعة التامة بالأهمية المتزايدة للعامل المكاني في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعن تطوير المبادئ الجديدة لاقتصاد مشاريع استصلاح واستثمار الأمكنة.

رابعاً: أهمية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل ودوره في التخطيط الإقليمي:

ـ الأسس المنهجية لدراسة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل:

يمثل التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل منظومة كاملة من المفاهيم التي تعكس كامل تعقيدات التنظيم الاقتصادي، والبنية المكانية القطاعية، ووظائف المنظومة الكاملة (جمهورية، إقليم اقتصادي ...إلخ) وأجزائها المكونة لها.

ويستند التوزيع الأمثل للقوى المنتجة على القوانين الأساسية والخاصة بالتقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل، الذي يحدد قطاعات معينة من الإنتاج في مناطق محددة من البلاد بنتيجة تقسيم العمل بين الأقاليم الاقتصادية، حيث يتخصص كل منها بقطاعات إنتاجية وخدمية معينة تتوافر فيها أفضل الظروف لتطورها.

والتقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل هو التعبير المكاني عن تقسيم العمل عموماً، وهو أحد أهم عوامل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ويشترط التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل (تخصص مناطق اقتصادية معينة بإنتاج سلع محددة)، الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية وموارد القوة العاملة في البلاد من جهة، ومن جهة أخرى ضمان زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ويُسهم التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل في التفسير العلمي البناء لعملية التوزيع الأمثل للقوى المنتجة وتشكل المناطق الاقتصاديةوتطورها، ويؤكد على الهدف الأساسي للتوزيع الأمثل للإنتاج وهو زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، وليس تأمين الربح الأقصى فقط، كما هو الحال في النظرية الغربية.

ويُقصد بالتقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل الواسع: تقسيم الأراضي والمساحات إلى مناطق اقتصادية واجتماعية تبعاً لمستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويُعد التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل الأساس الموضوعي للتحليل المنظومي في الجغرافية الاقتصادية والأساس الموضوعي أيضاً لإقامة العلاقات والارتباطات الوثيقة بين الكل والأجزاء. وقد أولى بارانسكي ن. ن. اهتماماً خاصاً بهذا الموضوع فكتب يقول: (إن أي تغير كمي أو كيفي لمنظومة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل، لا يمكن إلا وأن يؤثر بأي شكل من الأشكال في أي جزء من أجزاء التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل، ومن جهة أخرى فإن تغير أي جزء معين لا يمكن إلا وأن يؤثر أيضاً في منظومة التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل).

وهذا يعني أن التغير متبادل ومشروط (فالتغيرات في الجزء تؤثر في الكل، والتغيرات في الكل تؤثر في الأجزاء).

ويعّرف الاييف التقسيم الجغرافي للعمل بأنه: (تخصص كل جزء من أجزاء الدولة بإنتاج معين، حيث تتوافر أفضل الظروف لتوطنه وتطوره، ويحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة)[1].

ويُعد التقسيم الجغرافي للعمل أحد أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل وتنحصر أهميته في كونه يوفر المُناخ المناسب لزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، حيث يسمح بتركيز الإنتاج واستخدام أحدث ما توصل إليه التقدم العلمي والتقني من وسائل الإنتاج، كما أنه يحقق إمكانية الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في كل إقليم، الأمر الذي يساعد على تطور

[1]: الاييف اي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية. قاموس المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، دار الفكر، موسكو، 1983، ص 186.

القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن يتخصص بها الإقليم، وبناءً عليه تتحدد العلاقات الإنتاجية بين أجزاء الإقليم المختلفة، وبينه وبين الأقاليم الأخرى، وبالتالي يتحقق التكامل بين الأقاليم.

ومن الممكن تحديد أنواع التقسيم المكاني للعمل الآتية:

أ ــ التقسيم الاجتماعي للعمل:

ينضوي تحت مصطلح العلاقات الإنتاجية، واحد من أهم الظواهر في الإنتاج الاجتماعي، هو التقسيم الاجتماعي للعمل، وقد عرّفه كلاسيكيا النظام الاشتراكي كارل ماركس ولينين كمفهوم سياسي ــ اقتصادي يعني: (الحالة العامة للعمل الاجتماعي الذي يدرس من جانبه المادي لإنتاج القيم الاستهلاكية).

ويشكل العمل الذي ينشأ في أثناء سير العملية الإنتاجية حافزاً أساسياً ومصدراً لزيادة إنتاجية العمل، ويُسهم في التطوير الدائم والتحسين المستمر للسلع الإنتاجية ومنتجها.

وكعامل لتعميم العمل، فهو يوجد ضمن إطار الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول على شكل تقسيم قطاعي، أو مكاني (جغرافي) للعمل، ويربط قطاعات إنتاجية محددة بأقاليم معينة وهو هذا يعني التخصص.

وبصورة عامة يمكن فهم تقسيم العمل على أنه عملية موضوعية غير قابلة للتراجع أو التوقف لتطوير القوى المنتجة، تقود إلى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، وكلما كان مستوى تقسيم العمل الاجتماعي داخل المجتمع أعمق، كلما كان مستوى تطور قواه المنتجة أعلى. ويطابق هذا المفهوم في الجغرافية الاقتصادية مفهوم التقسيم المكاني للعمل[1].

ب ــ التقسيم المكاني للعمل:

ويرى فيه معظم الباحثين بأنه ممثل للتقسيم الجغرافي للعمل، باستثناء آلاييف الذي يرى فيه أنه مفهوم اجتماعي ــ اقتصادي أعم وأشمل من التقسيم الجغرافي للعمل. ويتطلب هذا النوع من التقسيم تقسيما إقليمياً اقتصادياً خاصاً من الأعلى إلى الأسفل (أي ابتداء من مستوى الأقاليم الاقتصادية الكبرى، وحتى على مستوى الوحدات الإقليمية الصغرى). وتتحدد مكانة هذه التقسيمات في المنظومة الارتقائية حسب مساحتها فالمؤسسات حسب أهميتها الاقتصادية تُقسم إلى: وطنية (على مستوى الاقتصاد الوطني)، وبين إقليمية، إقليمية، ومحلية. ونظراً لعدم وجود

[1]: الاييف اي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية. مرجع سابق، ص 136.

مؤسسات تلبي احتياجات كامل البلاد، فإنه من الممكن بحث ودراسة المؤسسات ذات الأهمية الوطنية وبين الإقليمية في نمط واحد، وهذا يعني تقسيم المؤسسات إلى ثلاث درجات: وطنية (على مستوى الاقتصاد الوطني)، إقليمية (على مستوى الأقاليم الاقتصادية)، ومحلية.وانطلاقاً من ذلك، فإن الارتباط بين المؤسسات ذات الدرجات والمراتب المختلفة يمكن بحثه على النحو الآتي:

. وطنية . محلية	. وطنية . إقليمية	. وطنية . محلية
. محلية . وطنية	. إقليمية . وطنية	. محلية . إقليمية

وحسب أهميتها الاقتصادية فإنها تطابق ثلاثة أزواج من الارتباطات، وكل زوج يُعد نمطاً محدداً وهذا يعني أنه يمكن جمعها في ثلاثة أنماط من الارتباطات، هي:

ـــ وطنية (على مستوى الاقتصاد الوطني).

ـــ إقليمية (على مستوى الأقاليم الاقتصادية).

ـــ محلية.

وكل نمط من هذه الأنماط للمجمع يُعد تشكيلة بنيوية ـــ منظومية، تتصف بعناصر وارتباطات محددة فيما بينها.

إن تحليل المجمعات المكانية الاقتصادية لن يكون عملاً معقداً فيما لو غابت الارتباطات بين المؤسسات ذات الدرجات المختلفة، وبنفس الوقت فإن ضم هذه المؤسسة أو تلك إلى هذا المجمع أو ذاك يملك أهمية كبيرة جداً عند حساب فعالية المجمع[1].

جـ ـــ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل:

يعكس مفهوم التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل بشكل أوضح الجوهر الجغرافي الاقتصادي البشري للعمليات والعلاقات، أو هو الجانب الجغرافي للتفاعل بين البيئة والمجتمع، وبشكل أدق، فإن التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل يبين آلية عمل قوانين التخصص المكاني والتطور الشامل المتوازن للنشاط البشري، لذلك ليس من قبيل الصدفة أن يسميه ن. ن. بارانسكي: المفهوم الأساسي في الجغرافية الاقتصادية، ويرى فيه الشكل المكاني للتقسيم لاجتماعي للعمل، أي في

[1]: ت. م. كالاشنيكوفا: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. اصدار جامعة موسكو، 1982م، ص 57.

مناطق أو أقاليم محددة، حيث تتشكل هذه الفروع الاقتصادية أو تلك تبعاً لخصائص الوسط الطبيعي والظروف الاقتصادية (الموقع بالنسبة لخطوط النقل والمواصلات، توافر الكوادر المؤهلة والمدربة، توافر الخبرة والكفاءة عند السكان .. إلخ). فالتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل هو عملية تخصص مكان محدد (إقليم، دولة، مجموعة دول ...) بإنتاج أنواع محددة من المنتجات والخدمات على أساس تبادل المنتجات بين المناطق والأقاليم أو الدول، الأمر الذي يعود بالفائدة الإضافية على هذه الدولة أو المنطقة أو الإقليم الذي يشارك في هذه العملية. وتكمن الأهمية التطبيقية للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل في أنه بين الفروع أو القطاعات الأكثر فعاليه من الفروع والقطاعات الأخرى في أي منطقة أو إقليم أو دولة. ولهذا يُعد التخصص والتبادل المؤشران الرئيسيان للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل، وهما في الوقت نفسه نتيجة طبيعية لتطوره.

ـ العوامل المؤثرة في تطور التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل:

تؤثر في تطور منظومة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل مجموعة من العوامل أهمها:

1ـ التباين في أعداد السكان وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم وخبراتهم .. إلخ.

2ـ التباين في الطبيعة، فالتباين الطبيعي الأولي شرط موضوعي وجوهري وضروري لظهور التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل وتطوره، والذي بدوره يؤثر بشكل غير مباشر على الإنتاج والنشاط البشري بمجمله، وذلك من خلال العلاقات الإنتاجية القائمة.

3ـ الجدوى الاقتصادية (وتعني الحصول على ربح أكبر بنفقات أقل)، وتؤدي الجدوى الاقتصادية الدور الأكبر في تشكل التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل وتعمل على تسريع وتائر تطوره وتعمقه.

4ـ مستوى التقدم العلمي والتقني (إدخال أحدث التقانات حيز الإنتاج، ووسائل نقل حديثة).

5ـ تخصص النشاط البشري بقطاعات اقتصادية محددة.

6ـ الموقع الجغرافي الاقتصادي، والموقع بالنسبة لخطوط النقل والمواصلات للدولة وأقاليمها.

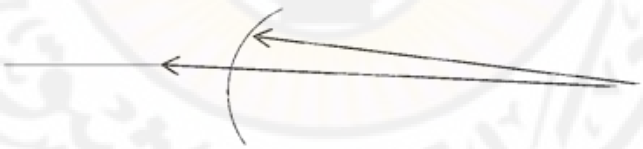
7ـ ومن الشروط الضرورية لتطور هذه العملية، التكامل بين الأقاليم أو المناطق، من خلال التبادل السلعي لتلبية احتياجات الأقاليم الأخرى.

8ـ كما أن المسافة بين مكان الإنتاج ومكان الاستهلاك، أي نقل نتيجة العمل من مكان ما إلى مكان آخر، تؤدي دوراً مهماً في تطور عملية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل.

9ـ من الطبيعي أن النقل يؤثر وبشكل كبير في منظومة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل، فمن دون النقل فإن التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل غير ممكن، فالنقل يُعد واحداً من الشروط المهمة لتبادل المنتجات.

وبنفس الوقت فإن تطوير النقل ذاته وتخفيض الأجور تدفع بالتقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل إلى التوسع (ضم أقاليم جديدة) أفقياً ورأسياً، أما العمق فيتمثل في ضم تيارات جديدة ضخمة من المنتجات في عملية التبادل.

لقد أدت الثورة العلمية والتقنية إلى ظهور أنواع جديدة عالية الإنتاج والإنتاجية وبأقل التكاليف الممكنة (الأنابيب، الحاويات ...)، وطوّرت بشكل كبير الأنواع الموجودة سابقاً (البحري والجوي)، وقد أدى ذلك إلى توسع ملحوظ في التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل وتعزيز مكانته كأحد العوامل المهمة في تشكل وتطور الأقاليم الاقتصادية، إذ يقوم باختيار المناطق أو الأقاليم أو المراكز التي يكون فيها إنتاج أنواع معينة من المنتجات أكثر فعالية ووفرة من أجل تبادل هذا الإنتاج وتركزه فيها. ومن الطبيعي أن يكون هذا الإنتاج في تلك المناطق أقل كلفة لكي يكون نقلها إلى الأقاليم الأخرى ملائماً وجدياً اقتصادياً، ويرى بارانسكي أن الجدوى الاقتصادية هي المحرك الأساسي في تطور وتعمق عملية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل، وقد وضع من أجل دراستها المعادلة التالية:



آلية التقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل

حيث: R: نصف المسافة العقلانية لنقل المنتجات.

C R: سعر المنتج في منطقة الإنتاج.

C V: سعر المنتج في منطقة التسويق.

T: نفقات النقل (ل. س/طن/كم).

L: المسافة بين منطقة الإنتاج والتسويق.

d: نفقات أخرى.

$$CV > CR + T$$

$$CV - CR > T + d$$

ويُعد التخصص المكاني للنشاط الإنساني، والارتباطات الإقليمية البينية نتيجة من نتائج تطور التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل. فالتخصص المكاني: يعني أفضلية تطوير أنواع النشاط البشري الأكثر فعالية في مكان محدد، والتي غالباً ما تحدد اتجاهه الاقتصادي. فهو يبين زيادة تركز إنتاج أنواع معينة من المنتجات التجارية والخدمات على أسس تقنية متخصصة، كما أنه يضع الأسس لتشكل التجمعات الجغرافية البشرية لمكان محدد، وتُعد متخصصة تلك الأنواع من الأنشطة التي تعطي منتجات وخدمات أكثر نتيجة للاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية — الاجتماعية الموجهة من أجل تلبية الحاجات الإقليمية البينية.

ويُعد التخصص المكاني للأقاليم الاقتصادية شرطاً من الشروط المهمة من أجل الاستثمار الفعال للظروف والموارد الطبيعية والقوى العاملة، مما يؤدي إلى تسريع عملية إعادة الإنتاج، وزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ولتحديد التخصص المكاني تُستخدم مجموعة من المؤشرات أهمها: معامل التخصص (كيستانوف/ايزارد) وهو الوزن النوعي لمنتج ما في الإقليم/الوزن النوعي لهذا المنتج في القطر.

سعر الإنتاج التجاري

أو معامل التسويق = ——————— × 100

سعر الإنتاج الإجمالي

ومن الواجب أن يؤمن التخصص المكاني التخفيض إلى الحدود الدنيا لنفقات العمل، وحل المشكلة بأقصر وقت، وتسريع وتائر نمو الإنتاج. وهذا هو الجوهر الاقتصادي للتخصص. ومن أبرز الطرق لتحديد فعالية التخصص المكاني هو تحديد المنطقة العقلانية لتوريد منتج ما.

ويحدد بروبست نصف القطر (R) باستخدام المعادلة الآتية:

$$R = \frac{CV + LT - CR}{2T}$$

أو

$$R = \frac{L}{2} + \frac{CV - CR}{2T}$$

حيث: T:تكلفة نقل المنتج (ل. س/طن/ كم).

L: المسافة بين منطقة الإنتاج والتسويق.

ولمعرفة البنية الداخلية للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل، لابدّ من معرفة أنواعه ومستوياته التي وضع أساسها ن. ن. بارانسكي وطورها فيما بعد يو. ك. ساوشكين

ـ أنواع التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل:

يميز يو. ك. ساوشكين 6 أنواع للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل:

أ ـ عام: وينشأ بين الدول والأقاليم الاقتصادية الكبرى، ويظهر من خلال العلاقات المتبادلة مع الدول والأقاليم الأخرى.

ب ـ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل بين العقد الصناعية والمدن الكبيرة.

جـ ـ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل حول المراكز الاقتصادية (مدن أو مؤسسات صناعية كبيرة).

د ـ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل المرحلي: والذي تتفرق فيه مراحل العمليه الإنتاجيه (صيد الأسماك ـ المعالجة والتعليب)، (زراعة الحبوب ـ الطحين ـ إنتاج الخبز ..).

هـ ـ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل الطوري: ويتمثل في أن المنتج (الفواكه مثلاً) يصل إلى الأقاليم المركزية من مناطق مختلفة على مدار السنة.

و ـ التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل العرضي: ويتحقق عندما تتبادل الأقاليم أو الدول أي نوع من المنتجات بشكل مؤقت (غير دائم) لظروف معينة.

ـ مستويات التقسيم الجغرافي (المكاني)للعمل: وتتمثل في:

أ ـ عالمي: ويشمل كافة دول العالم.

ب ـ دولي: ويتم بين مجموعة من الدول ضمن إطار وحدوي (مثل: دول الاتحاد الأوربي).

جـ ـ إقليمي: ويتحقق بين أقاليم دوله محددة.

د ـ داخل الأقاليم: ويتم بين الأقاليم الثانوية داخل الأقاليم الكبرى في الدولة.

هـ ـ داخل المحافظات (ويتم بين الوحدات الإدارية بحسب التقسيمات الإدارية المُتبعة في الدولة فعلى سبيل المثال: في أي محافظة من المحافظات السورية يتم التقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل بين الوحدات الإدارية المُشكلة للمحافظة، أي بين المناطق والنواحي، والمزارع والقرى وهي أصغر الوحدات الإدارية.

و ـــ محلي: ويتم بين مساحات ليست كبيرة (بين المدن والضواحي)، (بين الأقاليم الإدارية الدنيا). ويتجلى التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل بوضوح في المدن، حيث تتركز الصناعة والعلوم والإدارة والمجالات الأخرى التي تجذب الاستثمارات والمواصلات والسكان، ولهذا تشكل المدن بؤرة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل.

أما التخصص فيقوم على أساس التباين المكاني للظروف والعوامل الطبيعية والاقتصادية. ونتيجة لطبيعة وخصوصية هذه الظروف والعوامل، تتشكل في هذا المكان ظروف أكثر ملاءمة لإنتاج أنواع محددة من المنتجات مما هي في المناطق أو الأمكنة الأخرى. وتسمح هذه الظروف بإنتاج هذا النوع من المنتجات أو ذاك بأقل قدر ممكن من النفقات الإجمالية للعمل مقارنة مع الأقاليم الأخرى، ولا تقتصر على تلبية الحاجات الذاتية من هذه المنتجات، بل تلبي احتياجات الأقاليم الأخرى منها، وهذا ما يجعله أحد الأسباب الأساسية للتقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل بين الأقاليم الاقتصادية.

ويُعد بارانسكي أول من نوه عام 1960 إلى أنه من الظروف الضرورية للتقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل هو عمل دول أو أقاليم مختلفة ومحددة من أجل تلبية احتياجات الدول والأقاليم الأخرى من أجل نقل نتائج العمل من مكان الإنتاج (المصدر) إلى مكان الاستهلاك، على أن يكون هناك مسافة فاصلة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

كما أشار لاحقاً إلى اثنين من الجوانب الممكنة للتقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل:

الأول: عندما تنقل الدولة أو الإقليم منتج ما من إقليم أو دولة أخرى لأن الظروف الطبيعية لا يمكن أن تسمح بإنتاجه في تلك الدولة أو الإقليم.

الثاني: عندما ينقل منتج ما يمكن أن ننتجه ولكن بتكاليف أكبر، وبالتالي ستكون أسعاره أكثر ارتفاعاً، فالحالة الأولى أطلق عليها تسمية تقسيم جغرافي (مكاني) للعمل مطلق، والثاني نسبي.

إن التخصص بإنتاج هذا النوع من المنتجات أو ذاك يؤدي إلى زيادة طاقة المؤسسات أو إلى زيادة عددها، أي يستوجب تركز الإنتاج، الذي تحدث بنتيجته تغيرات مهمة في توزيع القوى المنتجة، كما يؤدي أيضاً إلى توطن هذه القوى وتشكيل (النواة الاقتصادية) للأقاليم الاقتصادية. ويعطي تركز الإنتاج أعلى مستوى من الفعالية الاقتصادية، كما أنه يُسهم في زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

إلى جانب ذلك يستدعي بحث التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل استخدام مناهج علمية دقيقة، ويُعد منهج المنظومات في تعبيره الزماني والمكاني لتحليل منظومة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل أفضلها على الإطلاق، لأنه يسمح بالاستخدام الواسع للحسابات الاقتصادية والموديلات لكامل منظومة التقسيم أو لأجزائها والتأثيرات المتبادلة بينها. وفي الوقت الحاضر تُستخدم في الأبحاث العلمية والمؤلفات التي تخص منظومة التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل مجموعة من المؤشرات توضح درجة مشاركة الإقليم في تقسيم العمل أو بمستوى فعالية التقسيم الجغرافي (المكاني) للعمل وتطابق هذه المؤشرات مع مؤشر التخصص، وهذا يعكس تصورات كثيرة عن تجانس عمليات معينة، وعن العلاقات الوثيقة وإلى درجة كبيرة جداً فيما بينها.

ويمكن أن يقيّم الإقليم من وجهة نظر مكانته في التقسيم بين الإقليمي للعمل (أي تقسيم العمل بين الأقاليم)، وذلك من خلال حساب التناسبات بين الصادرات والواردات ليس بالكتلة (بالحجم) فحسب، بل وبالقيمة أيضاً، كما أن مقارنة هذه العلاقات يعطي تصوراً عن طابع مشاركة الإقليم في تقسيم العمل:

$$د = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} = \frac{\text{حجم الصادرات من الإقليم}}{\text{حجم الواردات إلى الإقليم}}$$

ويكتمل هذا المؤشر بمؤشرين اثنين يحددان قيمة المنتجات في الإقليم الاقتصادي والمكانة التي تشغلها فروع التخصص لإقليم معين بالنسبة لكل اقتصاد الدولة[1].

وأخيراً لابدّ من الإشارة إلى أن الالتزام بمبدأ استجابة التقسيم الإداري للأقاليم الإدارية الموجودة موضوعياً للتقسيم الإقليمي الاقتصادي، وهذا ما يزيد من فعالية الأداء الوظيفي لهذين النوعين من التقسيم (الإداري والاقتصادي)، ويقلل من التناقضات بين التطور الإقليمي والنظام الإداري.

ـ التقسيم المكاني الاجتماعي للعمل ودوره في تشكل الأقاليم الاقتصادية:

إن التقسيم المكاني للعمل هو عملية موضوعية تجد انعكاساً لها في تخصص الأقاليم الاقتصادية في قطاعات إنتاجية (الصناعة، الزراعة) محددة، كما تجد انعكاساً لها أيضاً في الارتباطات الوثيقة بين هذه القطاعات.

---

[1]: ساوشكين. يو. ك: الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي ـ التاريخ، النظرية، المناهج، التطبيق، دار الفكر، موسكو، 1973م، ص 373-374.

ويعني التقسيم المكاني الاجتماعي للعمل: (تخصص الأقاليم الاقتصادية ومكانتها في منظومة الاقتصاد الوطني للدولة).

ويساعد تخطيط وتنسيق التقسيم المكاني الاجتماعي للعمل والتخصص على التطور العقلاني المنسجم لإنتاج الأقاليم الاقتصادية، كما يساعد على تقليل الفروقات في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم، وعلى اختيار البنية الاقتصادية المُثلى التي تتناسب وظروف وموارد كل إقليم اقتصادي، والتي تحقق أكبر كمية من الإنتاج بأقل التكاليف الممكنة وبأقصر وقت وأقل جهد.

إن العملية الموضوعية للتقسيم المكاني الاجتماعي للعمل، وبالتحديد التقسيم المكاني للعمل تملك أهمية كبيرة في الإنتاج الاجتماعي، ويتمثل الأساس الموضوعي للتقسيم المكاني للعمل في اختلاف المساحات والمناطق في حجم وطبيعة الظروف والموارد الطبيعية، وفي الموقع الجغرافي الاقتصادي، وخبرة السكان بالعمل، وفي أرصدة التراكم الأساسية.

وقد أشار كارل ماركس في كتابه رأس المال إلى: (أن خصوبة التربة بحد ذاتها لا تشكل أساساً طبيعياً للتقسيم الاجتماعي للعمل، وإنما الذي يشكل هذا الأساس هو اختلاف التربة وتنوع منتجاتها الطبيعية).

إن الاختلافات المكانية في الظروف الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تباين واضح (ارتفاع أو انخفاض) في نفقات إنتاج معين في الأقاليم المختلفة حتى في ظروف الإنتاج المتشابهة، وحتى في الأقاليم الملائمة تتوزع أكثر المؤسسات ضخامة عندما يكون الفرق كبيراً في النفقات بالنسبة لوحدة إنتاج معين بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى. ويؤدي مثل هذا التوزيع للمؤسسات إلى انخفاض نفقات الإنتاج، ولكنه في الوقت نفسه يؤدي إلى نفقات إضافية للنقل في أثناء عملية التبادل للمنتجات مع الأقاليم الأخرى.

ومما يسمح بحرية الإنتاج الأكثر ملاءمة لبعض الدول أو الأقاليم، هو أن أي دولة أو أي إقليم لا يمكنها إنتاج كافة المنتجات أو السلع الضرورية لعدم ملاءمة الظروف الطبيعية فيها، أو أن إنتاجها مكلف جدا. فقد كتب بارانسكي في هذا الصدد قائلاً: (إن إقامة علاقات التقسيم الجغرافي للعمل ضمن مساحة محددة يؤدي بشكل حتمي إلى انتقاء كل جزء من هذه المساحة لتلك القطاعات الإنتاجية التي تملك في داخلها تفاعلات واقترانات أكثر ملاءمة للظروف الطبيعية والاجتماعية والتاريخية).

إن التقسيم المكاني للعمل، والذي هو أحد أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل، يعطي إمكانية كبيرة من أجل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، وذلك من خلال تركز الإنتاج، ومن ثم توطنه في أكثر الظروف الطبيعية والاقتصادية ملاءمة. وعند تحديد مستوى تطور القوى المنتجة في بلد ما من الضروري تحديد مستوى تطور تقسيم العمل في هذا البلد.

ويظهر التقسيم المكاني للعمل في كل التشكيلات الاجتماعية – الاقتصادية (الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ...). وتتميز كل تشكيلة بنمط توزع وتطور خاص بها للقوى المنتجة، ومنظوماتها الخاصة للتنظيم المكاني للإنتاج الاجتماعي. ويرتبط التقسيم المكاني للعمل الاجتماعي بأسلوب الإنتاج وبصورة رئيسية بملكية وسائل الإنتاج.

ففي مرحلة النظام الإقطاعي كان التقسيم الاجتماعي للعمل عامة، والمكاني خاصة يفتقر إلى الأهمية ومما يميز هذه المرحلة بصفة خاصة هو الإنتاج من أجل الاستهلاك والاكتفاء الذاتي. وقد تميز اقتصاد هذه المرحلة بالطابع العيني، وظهرت في المدن منتجات الحرف اليدوية. وقد اتصفت التفاعلات المكانية قبل مرحلة الرأسمالية بسيطرة العلاقات المتبادلة الداخلية، وخاصة بين المدن وظهيرها الزراعي. وإن استبدال الإقطاعية بالرأسمالية سمح بتطور أكثر نمواً للقوى المنتجة، كما سمح أيضاً بتغييرات كبيرة في التوزع الجغرافي للقوى العاملة جراء التقسيم الرأسمالي للعمل الذي يُعتبر عملية تقدمية بحد ذاته.

ومع تطور الرأسمالية تعمق التقسيم المكاني للعمل واحتلت العلاقات الخارجية أهمية كبيرة في التفاعلات المكانية للإنتاج المتنوع، وذلك عن طريق استيراد وتصدير أنواع مختلفة من الخامات والطاقة والمنتجات الجاهزة.

إن شمولية الترابط والتنسيق المتبادل الضعيف للأسواق المحلية مع منظومة الأسواق العالمية والقومية والداخلية اشترط تشكل التفاعلات المكانية للاقتصاد على مختلف مستوياتها وعزز عمليات تقسيم العمل مع تطور الاقتصاد العالمي.

إلا أنه تظهر هناك تناقضات واضحة في التوزيع الجغرافي للإنتاج الرأسمالي، تتمثل في تطور بعض الأقاليم على حساب الأقاليم الأخرى. فقد تطورت الأقاليم الشمالية في الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الأقاليم الجنوبية. وتتطور الصناعة وبخطوات سريعة جداً في البلدان الرأسمالية، بينما تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام وتطور القطاع الزراعي أحادي الجانب. كما أن معظم الاستثمارات الرأسمالية تذهب لتطوير الصناعة الاستخراجية والزراعة

التجارية في البلدان النامية دون أن تعير هذه الاستثمارات أية أهمية تذكر لتطوير الصناعة التحويلية، وخاصة الثقيلة منها في بلدان العالم النامي. فأرباح استثمارات رأس المال لا تعود بالنفع على البلدان التي يتم فيها الاستثمار، وإنما من أجل إنتاج السلع المختلفة في البلدان صاحبة رأس المال. فقد بلغ حجم استثمار رأس المال الأمريكي الخاص في الصناعة النفطية في آسيا 75% من إجمالي مبالغ الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة، وبالمقابل لم يتعد حجم استثمارات رأس المال الأمريكي لهذه البلدان في الصناعة التحويلية 11%، وفي صناعة بناء الآلات 2,6% من إجمالي مبالغ الاستثمارات الأمريكية المباشرة. وفي إفريقيا بلغت استثمارات رأس المال للشركات الأمريكية في الصناعة النفطية والاستخراجية حوالي 70% من إجمالي مبالغ استثمار رأس المال الأمريكي الخاص، وفي الصناعة التحويلية 14%، وصناعة بناء الآلات 6%. بينما بلغت استثمارات رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة في الصناعة التحويلية في بلدان أمريكا اللاتينية 14% من إجمال مبالغ استثمارات رأس المال الأمريكي الخاص.

أما في البلدان ذات الاقتصاد الموجه والمنظم والمخطط يتحقق التقسيم المكاني للعمل ويتطور بشكل منظم ومخطط بعيداً عن الصراع التنافسي بين المؤسسات وبين الأقاليم الاقتصادية داخل الدولة الواحدة، بل وبين الدول أيضاً.

ويتجلى الانعكاس المادي للتقسيم المكاني للعمل الاجتماعي في تشكيل العقد الصناعية، والأقاليم الزراعية، والأقاليم الاقتصادية، والاقتصاد الوطني، بل وحتى العالم ككل.

وتُعد العلاقات والارتباطات الاقتصادية – الاجتماعية، وكذلك العلاقات الإنتاجية بين الناس أساسية في التقسيم المكاني للعمل الاجتماعي، كما يُعد الإقليم الاقتصادي هنا أحد عناصر التقسيم المكاني للعمل. وقد ظهرت العديد من الأعمال العلمية وفي بلدان مختلفة لبحث مفهوم الإقليم في الإطار النظري ومع ذلك فإنه حتى الآن لا يوجد تعريف واضح ومقبول للإقليم الاقتصادي من قبل الجميع. ففي الوقت الذي ينفي فيه الكثير من الجغرافيين في البلدان الغربية الوجود الموضوعي للإقليم الاقتصادي، فإن بعضهم، لاسيما الاقتصاديين يسلمون بوجود الأقاليم الاقتصادية في الواقع، لكن يقرون بأن أساس وجود هذه الأقاليم هي أسواق التصريف.

وهكذا كان لدى رواد المدرسة الغربية وجهتا نظر حول الوجود الموضوعي للوحدة الاقتصادية المعروفة باسم ـــ إقليم. فوجهة النظر الأولى تقرّ بالأساس الموضوعي للتقسيم الإقليمي الاقتصادي وتنبثق من قوانين التطور الموضوعي للمجتمع، أما وجهة النظر الثانية فتقود إلى التسليم

المنهجي للتقسيم الإقليمي، إلا أن هذا التسليم هو عبارة عن لوحة اصطلاحية فقط تُبنى على موضوعية ميزات ومؤشرات منتقاة، أما الجوهر هنا فهو مثالي.

أما رواد المدرسة الشرقية فقد تشكلت لديهم قناعة تامة بأن التقسيم المكاني للعمل يشكل الأساس في ظهور وتشكل وتطور الأقاليم الاقتصادية. فقد عرّف كالينين الإقليم الاقتصادي بأنه: (مساحة اقتصادية متكاملة، تنفرد بخصائصها وبإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل حلقة من حلقات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للخصائص الطبيعية والبشرية لتشكل أساساً للنشاط الإنتاجي).

أما فويكين فيعرفه بأنه: (مساحة اقتصادية يظهر تخصصها وبنيتها في الإنتاج على مستوى الدولة من خلال مواردها الطبيعية والبشرية وموقعها الجغرافي الاقتصادي)[1].

وتتشكل الأقاليم الاقتصادية فقط في ظل ظروف وحدة الصناعة الاستخراجية والتحويلية وليس على أساس التوسع الجغرافي لأحد القطاعات مهما يكن. وهكذا فالإقليم الاقتصادي هو عبارة عن اتحاد تجمعات مكانية قطاعية.

وهذا، فإن الإقليم الاقتصادي هو مساحة اقتصادية تشكل جزءاً من الاقتصاد الوطني، تملك تخصصاً إنتاجياً، وتتصف ببنية اقتصادية متطورة تجعل من هذه المساحة تجمعاً مكانياً اقتصادياً متكاملاً على المستويين الداخلي والخارجي.

إن وحدة الإقليم الاقتصادي تتحدد برأي بروبست ليس بالدور العام للإقليم في تحقيق المهام المحددة للاقتصاد الوطني، والتي لا تقتضي تقسيم العمل بين الأقاليم فحسب، بل وبالروابط الاقتصادية الداخلية ضمن الإقليم. فالإقليم الاقتصادي: هو تجمع مكاني اقتصادي يتألف من تجمع إنتاجي يضم قطاعات الإنتاج المادي وتجمع خدمي (إنتاجي ـ اجتماعي ويشمل المؤسسات الخادمة للإنتاج والسكان)، وتتميز عناصر هذين الجانبين للتجمع الاقتصادي بارتباطاتها الوثيقة والمتبادلة بشكل يحدد نتيجة تقسيم العمل داخل الإقليم. وبالنظر لتعدد جوانب التجمع الإقليمي الاقتصادي، فإنه لابدّ من استخدام مجموعة من المؤشرات التي تصف أكثر الجوانب أهمية في اقتصاد الإقليم الاقتصادي، وأكثر هذه المؤشرات أهمية هو نصيب الفرد من إجمالي ناتج الدخل القومي أو الناتج الإجمالي المحلي.

[1]: كرادوف ك. ل: الإقليم الاقتصادي الجنوبي في أوكرانيا ـ دار العلم، كييف، 1970م، ص7.

ونظراً لصعوبة حساب هذين المؤشرين على مستوى الأقاليم الاقتصادية، فإنه يتوجب استخدام مؤشر إجمالي الإنتاج لقطاعات الإنتاج المادي الرئيسية ـــ وهي الصناعة والزراعة ـــ

وبناءً على ذلك تختلف الأقاليم الاقتصادية فيما بينها من حيث عدد السكان، ومن أجل مقارنة تطورها الصناعي لا يكفي أخذ القيم المطلقة لحجم الإنتاج الإجمالي، وعدد الأفراد المشتغلين بالإنتاج الصناعي بالنسبة إلى عدد سكان المدن، وقيم الأرصدة الإنتاجية الصناعية الرئيسية، بل لابدّ من استخدام المؤشرات التركيبية أو التجميعية كافة والتي تعبّر بنفس الوقت عن ميزات الإقليم أو أجزائه.

ويُعد مؤشر إجمالي الإنتاج الذي ينتجه الإقليم إلى العدد الكلي لسكان الإقليم (بما فيهم سكان المدن) أهمها على الإطلاق، وهناك أيضاً مجموعة مؤشرات أخرى منها: حساب التطور الصناعي في الإقليم باستخدام مركب المؤشرات الآتي:

حساب التطور الصناعي في الإقليم باستخدام مركب المؤشرات الآتي:

$$\frac{\text{إجمالي حجم الإنتاج في الإقليم}}{\text{عدد السكان في الإقليم}}$$

$$\frac{\text{عدد الأفراد المشتغلين في الإنتاج الصناعي}}{\text{عدد سكان المدن}}$$

$$\frac{\text{قيمة الأرصدة الإنتاجية الصناعية الرئيسية}}{\text{عدد السكان}}$$

وهناك مؤشر يبين نصيب الفرد من إجمالي كمية الإنتاج الصناعي، ويبين أيضاً مستوى تطور العمران:

$$\frac{\text{إجمالي الإنتاج الصناعي الذي ينتجه الإقليم (الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في الإقليم)}}{\text{العدد الكلي لسكان الإقليم (بما فيهم سكان المدن)}}$$

ويُبين هذا المؤشر على أساس الارتباط المتبادل بين الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في الإقليم بالنسبة لعدد سكان الإقليم، مما يسمح بالتعرف على حصة الفرد من السكان من إجمالي الإنتاج الصناعي، كما يسمح أيضاً بالتعرف على مستوى تطور العمران.

إلا أن هذا المؤشر وحده لا يعطي الإمكانية للتقييم الموضوعي للخصائص الإقليمية لمستوى التطور الصناعي[1].

ولهذا فإن المؤشرات التي تعبر عن الارتباط المتبادل بين حجم مساحة الإقليم أو أجزائه من جهة أولى، وبين إجمالي الإنتاج الصناعي، أو عدد المشتغلين في القطاع الصناعي، أو قيم الأرصدة الرئيسية من جهة أخرى، يمكن أن تسمح بتقييم موضوعي أكثر عمقاً للخصائص الإقليمية لمستوى التطور الصناعي في الإقليم.

ويشكل هذا المؤشر (أي حجم المساحة) الأساس الموضوعي للتبعية المتبادلة بين هذه المؤشرات، حيث تُعد المساحة (كأحد مكونات الحيز المكاني الاقتصادي) مكاناً لتوضع القوى المنتجة للمجتمع (المؤسسات الصناعية والناس).

إن ارتفاع مستوى التطور الصناعي لإقليم محدد، سيؤدي حتماً إلى ارتفاع قيمة المؤشر الذي يحدد علاقة إجمالي الإنتاج الصناعي (عدد المشتغلين في القطاع الصناعي أو قيم الأرصدة الأساسية) بالنسبة إلى مساحة إقليم معين.

ويمكن الحكم على مستوى الاستيعاب الصناعي لمساحة الإقليم أو أجزاء منه، من خلال علاقة حجم الإنتاج الإجمالي للصناعة إلى حجم المساحة. وتتخذ هذه العلاقة الرقم 1، فبقدر ما يكون المؤشر المعني مرتفعاً في أجزاء الإقليم المختلفة، بقدر ما يكون مستوى التنظيم الصناعي لهذه المساحة مرتفعاً:

$$KO = \frac{yn}{yT}$$

حيث: KO : معامل مستوى التنظيم الصناعي للمساحة (في هذه الحالة مناطق الإقليم)

yn : الوزن النسبي للمنطقة في إنتاج الإقليم الاقتصادي بالنسبة لحجم الإنتاج الإجمالي.

y'1 : الوزن النسبي للمنطقة في الإقليم من حيث المساحة.

ويحدد هذا المؤشر درجة الاستيعاب (الاستثمار) الصناعي للإقليم الاقتصادي أو المنطقة. وهنا تجدر المقارنة مع متوسط الأقاليم الأخرى في البلد والمنطقة والإقليم[2].

وهكذا، يعني التقسيم المكاني (الجغرافي) للعمل التخصص والتكامل بين القطاعات الاقتصادية والمناطق ضمن الإقليم الواحد، كما يعني التخصص والتكامل بين الأقاليم، فالإقليم الاقتصادي ليس

---

[1]: ك. ل كراتوف: مرجع سابق، ص 10.

[2]: ك. ل. كراتوف: الإقليم الاقتصادي الجنوبي في جمهورية اوكرانيا، دار العلم، كييف، 1970م، ص 11.

وحدة اقتصادية مساحية مغلقة على نفسها، بل هو وحدة اقتصادية مساحية مؤلفة من تجمع إنتاجي رئيسي لخدمة الاقتصاد الوطني، ومن فروع متممة وثانوية لخدمة الاقتصاد الإقليمي، ويتطور بتطور المؤسسات الإنتاجية فيه، وبتطور العلاقات المكانية ـ الاقتصادية بين هذه المؤسسات (أي بتطور الوحدة الاقتصادية الداخلية للإقليم)، وبتطور دور ووظيفة الإقليم في الاقتصاد الوطني (أي بتطور الوحدة الاقتصادية الخارجية للإقليم مع الأقاليم الأخرى). ولهذا فتقسيم العمل الجغرافي (التخصص والتكامل) يُعد الوسيلة الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإقليمي، ووسيله مهمه للتخطيط المكاني[1].

[1]: حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982، ص 39.

الفصل الثالث

المنطلقات الأساسية للتخطيط الإقليمي

أولاً: القضايا المعاصرة للعلاقة الوثيقة بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي

ثانياً: أهمية تحديد معالم الإقليم الاقتصادي ودوره في التخطيط الإقليمي

ثالثاً: التقدم العلمي والتقني ودوره في التخطيط الإقليمي

رابعاً: علاقة التخطيط الإقليمي بالعلوم الأخرى

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: القضايا المعاصرة للعلاقة الوثيقة بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيطالإقليمي:

ثمة علاقة وثيقة وارتباط متبادل بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي، فالتقسيم الإقليمي الاقتصادي كفرع من فروع الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية يُعنى بدراسة أسباب ظهور محتوى التباينات الإقليمية في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية وانعكاساتها على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ليس بين المناطق فحسب، لا بل حتى بين البلدان على اختلاف ظروفها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. فكل منطقة من هذه المناطق هي بمثابة منظومة طبيعية بشرية اقتصادية كاملة ومتكاملة، تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من مناطق أخرى، وبنية اقتصادية خاصة تنفرد بها، وهي ليست منظومة مغلقة على نفسها (تكفي نفسها بنفسها)، بل منظومة مفتوحة على المنظومات الأخرى، تتخصص بإنتاج سلع ضرورية للاقتصاد الإقليمي والوطني لتلبية احتياجات الأقاليم أو المناطق الأخرى، وتتكامل معها، وهي بذلك تشكل حلقة اقتصادية مهمة من حلقات الاقتصاد الوطني، وتكمن أهمية التقسيم الإقليمي الاقتصادي هنا في تحديد معالم هذه المناطق أو الأقاليم ورسم الحدود الفاصلة بينها، والتي هي عبارة عن مناطق انتقالية، ومن ثم يقوم بإجراء الدراسات الجغرافية التمهيدية لكل منها، وتشمل هذه الدراسات:

1ـ التحليل والتقييم الشاملين للعوامل المكونة للإقليم الاقتصادي (الموارد الطبيعية والبشرية، البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية، المجمعات الصناعية، منظومة المراكز البشرية، العلاقات الوظيفية التكاملية بين مختلف المناطق أو الأقاليم، ودور الإقليم في الاقتصاد الوطني.

2ـ توضيح الارتباط والتفاعل بين جميع المتغيرات في جغرافية الإقليم، وتكشف هذه المتغيرات المترابطة مجموع الموارد الطبيعية والبشرية والمادية والتقنية .... وغيرها من العناصر التي تكوّن نسيج الإقليم على أساس التحليل والتركيب، وعلى أساس منهج المنظومات المكانية (المدخلات والمخرجات).

3ـ تحديد مستوى تطور الإقليم الحالي وتقدير الإمكانات الكامنة لتطويره في المستقبل.

ويعمل التقسيم الإقليمي على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل وحدة إقليمية (إقليم) تبعاً لظروفها ومواردها.

ويسهم في تحديد المشكلات التي تقف في وجه تطورها، ويقترح الحلول المناسبة لها، وتحدد الاتجاهات المستقبلية لتطورها على ضوء حاضرها، ويضع هذه التقسيمات لحل قضايا التخطيط الإقليمي والإدارة.

وبناءً على ذلك فإن الإقليم الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة القوى المنتجة الطبيعية والاجتماعية والتي تتطور على مساحة محددة من الأرض مشكّلة القاعدة المادية ـــ التقنية للإقليم، والتي تظهر في أشكال تنظيمية معينة لعلاقاتها الإنتاجية، ولأحجام مؤسسات بنيتها الفوقية (لسياسية والإدارية.... وغيرها). وعلى هذا الأساس تتجلى مهمة التقسيم الإقليمي الاقتصادي المتكامل في تحليل التباينات الإقليمية وتنظيم التفاعلات المتبادلة بين الجوانب الثلاثة المذكورة أعلاه (القوى المنتجة الطبيعية والاجتماعية، القاعدة المادية والتقنية، البنية الفوقية).

أما التخطيط الإقليمي كفرع من فروع المعرفة العملية الواقعة عند نقطة تلاقي التخطيط والجغرافية والاقتصاد والعلوم الهندسية التقنية والسياسية، يُعرف بأنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة منها وغير المستغلة ضمن مساحة محددة من الأرض (الإقليم) لمعرفة إمكانات هذا الإقليم وموارده المُتاحة، وكيفية استغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف معينة تُسهم في النهوض بالإقليم وتنميته، أي بمعنى آخر يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم، ويتنبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطة الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاه المرغوب به، ولما كان الإقليم المخطط له عبارة عن وحدة من العوامل الطبيعية والبشرية والحضارية والاقتصادية والتقنية والسياسية المتفاعلة فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم، وهذا يعني أن مهمة المخططين الإقليميين هي وضع النماذج المستقبلية المُثلى للبنية الاقتصادية والتنظيم المكاني الاقتصادي للأقاليم، وتتضمن الخطة الإقليمية مجموعة التدابير الموجهة والأكثر حكمة لتكوين البنية الاقتصادية والمكانية المُثلى للإقليم المخطط له، وتشمل هذه التدابير مشاريع الإنشاء والتعمير لتهيئة واستصلاح مختلف الأمكنة مع تحديد وظائفها المستقبلية والتي تؤمن الشروط المُثلى للاستثمار الشامل للموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية لتطوير الإنتاج والمراكز البشرية، وخاصة المدن وتحسين الوسط الطبيعي، وتوضع الخطط الإقليمية على مستوى المحافظة أو المنطقة أو المدينة أو مناطق نفوذ المدن الكبرى، أو مناطق توسيع وتحسين استصلاح الطبيعة، أو مناطق تكثيف الاستثمار والإنتاج، ويجب أن توضع الخطة لكل إقليم بصورة متناسقة مع خطط الأقاليم الأخرى

من جهة، ومع خطة الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، وعلى كل المستويات (المدينة، المنطقة، المحافظة، البلد)، وهذا ما يتطلب وجود هيئة خاصة تقوم بمهام التخطيط والتنفيذ.

ويرتبط التخطيط الإقليمي ارتباطاً وثيقاً بالجغرافية وبأسلوبها في معالجة المشكلات الإقليمية[1].

فالإقليم هو المفهوم الأساس لعلم الجغرافية، كما ذكر ن. ن. كولوسوفسكي، إذ يعدالوعاء الأمثل للتنمية المخططة في مستوياتها المختلفة، ومن مصلحة التنمية المخططة ألا تفتقد الخبرة الجغرافية، لكي تنتفع بتقييم الواقع الطبيعي والواقع البشري، وتستفيد من ريادتها في مجال استخدامات الأرض المختلفة.

والجغرافية من أوائل العلوم التي دخلت ميدان التخطيط، فطبيعتها التركيبية وفلسفتها الشمولية التكاملية وقدرتها على التفاعل مع جميع العلوم الطبيعية والإنسانية تؤهلها للقيام بهذه المهمة.

ولهذا فإن العديد من الجغرافيين يرون مستقبل الجغرافية يكمن في مدى قدرتها على الإسهام في عمليات التخطيط، ذلك لأن الكثير من الموضوعات التي يدرسها المخططون الإقليميون تقع في صلب العمل الجغرافي (كعمليات مسح وتقييم الموارد البيئية والطبيعية والبشرية، واستخدامات الأرضي، وجمع البيانات وعرضها وتحليلها وتفسيرها، وتفسير الخرائط الجوية والفضائية، واستخدام الأساليب الكمية .... إلخ).

فعملية تقسيم الدولة إلى أقاليم متعددة تستمد مادتها الخام من المواد التي يتعامل معها الجغرافي. فهو الأقدر على القيام بعملية تركيب جامعة لكل عناصر المكان الطبيعية والبشرية في أنماط محددة. وتكمن أهمية دور الجغرافي في التخطيط الإقليمي في قدرته على الربط بين نتائج دراسات مختلفة.

والإقليمية تعني تقسيم الدولة إلى أقاليم قوية ناضجة وناجحة، توافر حياة غنية ومتنوعة، مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبناء المنطقة، بحيث يشارك أبناء الوطن جميعاً في مستوى متقارب نوعاً ما من المعيشة والحضارة والإمكانات[2]. وليس في هذا تحقيق للعدل والكفاية الإقليمية داخلياً فحسب، بل وفيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطني.

كما يعني العدالة الجغرافية، أي عدالة التوزيع في المكان، بمعنى تحقيق شبكة متكافئة من الفرص الإنتاجية والقيم البشرية، بحيث يتم تقريب أو تذويب الفروق الطبقية بين الأقاليم إلى أقصى حد يمكن أن تسمح به مواهبها الكامنة وقدراتها الطبيعية الدفينة.

---

[1] فؤاد محمد الصقار : التخطيط الإقليمي. منشأة المعارف بالإسكندرية، 1994، ص5.

[2] جمال حمدان: جغرافية المدن، القاهرة، بدون تاريخ، ص 536، عن (Dickinson (1947) , op. cit,p260)

والإقليمية هذا، تعني تنظيم المجتمع وأنشطته المختلفة على أساس إقليمي، والواقع إن التنظيم الداخلي لأجزاء الدولة، لا يمكن أن يتم إلا على أساس مبدأ الإقليمية، فالدولة تتألف عادة من أقاليم مختلفة طبيعياً أو بشرياً أو حضارياً أو اقتصادياً، وهذه الأقاليم المتفاوتة في أحجامها وتركيبها ومواردها، يجب أن تكون أعضاء فعالية متكاملة في كيان الدولة، ووظيفة الدولة هنا التنسيق وحفظ التوازن بينها، بما يضمن العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمادية الكاملة.

وهدف الإقليمية هو العدالة الإقليمية التي أصبحت هدف الجغرافية التطبيقية، والتخطيط الإقليمي هو الوسيله[1].

وإذا كان التخطيط الإقليمي يمثل البعد المكاني لعملية التنمية، فهذا يعني تحديد أنسب المواقع لتوطن مشروعات الإنتاج، واختيار أفضل المواقع لمشروعات الخدمات، بحيث تلبي الاحتياجات الفعلية للسكان، وباختصار، فهو يمثل التوزيع الأمثل للأنشطة والخدمات القائمة على أفضل العلاقات، ومن هنا تبرز الجغرافية كنظرية سياسية في توزيع مراكز الثقل البشرية والقيم الحضارية بين مختلف أقاليم الدولة.

وهكذا، أصبح المنهج الإقليمي أساساً في إدارة وتخطيط الاقتصاد. شريطة وضع التقسيم الإقليمي الإداري على أساس اقتصادي، وهذا يعني استحداث تقسيمات إقليمية ذات طبيعة وظيفية خاصة بأغراض التخطيط الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوضع التقسيمات المُستخدمة على أساس مجموعة من المعايير والاعتبارات الطبيعية والبشرية والاقتصادية، والتي تشكل العناصر الجغرافية التي تحدد الحيز الجغرافي لكل إقليم وتميزه عن الأقاليم الأخرى، وذلك بهدف تسهيل مهمة التعامل مع كل إقليم بحسب واقعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية.

وتُقسم إدارة الاقتصاد الإقليمي إلى:

1ـ الإدارة المحلية وتقوم بها مجالس الإدارة المحلية في المحافظات، وذلك لأنها الأكثر معرفة بتفاصيل الظروف والموارد والمشكلات المحلية والإقليمية، والأقدر على التنسيق بين المؤسسات الصناعية والزراعية والخدمية الموجودة في المحافظات.

2ـ الإدارة المركزية وتتمثل بالوزارات، حيث في هذه الحالة إدارة الاقتصاد الإقليمي تتم بحسب قطاعاته (زراعة، صناعة، نقل، سياحة .. إلخ)، وتقوم كل وزارة بوضع الخطط لتنمية القطاع الاقتصادي التابع لها.

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي. الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م، ص 91 - 92.

وتكمن أهمية المنهج الإقليمي للتخطيط وإدارة الاقتصاد في توسيع وتعميق التخصص الإنتاجي الإقليمي بإنتاج السلع التي تتوافر لها أفضل الظروف الضرورية لتطور الاقتصاد الوطني، وتحقيق التطوير الشامل للاقتصاد الإقليمي بمختلف فروعه وأجزائه، وكذلك في تحسين العلاقات والارتباطات المتبادلة بين الأقاليم، وأيضاً في التخفيف من حدة التباين الإقليمي في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم ... وغيرها.

ويعتمد التخطيط الإقليمي والإدارة الإقليمية على التقسيم الإقليمي الاقتصادي العام والشامل، أي على إظهار وتحديد الوحدات الإقليمية الاقتصادية وإمكانات تطورها الأفقي والرأسي والوسائل اللازمة لهذا التطور.

أما المنهج القطاعي في التخطيط فيرتبط بالإدارة المركزية (الوزارات: وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة السياحة ... وغيرها). ويؤكد على الاستفادة من منجزات التقدم العلمي والتقني وتطوير الإنتاج والخدمات لتلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة ورفع مستواهم التقافي والحضاري بأقصر وقت وأقل جهد ممكن.

ويتطلب التخطيط القطاعي والإدارة المركزية (الوزارات المتخصصة) تقسيماً إقليمياً خاصاً بكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك لتحديد الأقاليم القطاعية (الأقاليم الزراعية، الأقاليم الصناعية، الأقاليم السياحية ... إلخ)، ومن أجل وضع الخطة المكانية لتوزيعه وتطويره، ويجري التنسيق بين التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي (المكاني) في الهيئة العليا للتخطيط، ويُعد كل من التقسيم الإقليمي الاقتصادي الشامل والقطاعي ضروريان من أجل التنظيم المكاني الأمثل والمتناسب لتطوير الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وأقاليمه.

ولكن هذا لا يعني كمال التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي بصورة نهائية، فاكتشاف موارد طبيعية جديدة كثيراً ما يؤدي إلى تشكل أقاليم اقتصادية وليدة، وهذا يتطلب إعادة النظر في التقسيم الإقليمي الاقتصادي الحالي، ومن جهة أخرى فإنه كثيراً ما يتم توزيع الصناعات والمؤسسات الإنتاجية بصورة غير عقلانية، ولهذا لابد من إعادة النظر في التخطيط الإقليمي وفق الخطوات المتكاملة الآتية:

1ـ تحقيق التوازن بين مهام تطور الإقليم وموارده الطبيعية المتوافرة فيه (المواد الخام، مصادر الطاقة.... إلخ).

2ـ تحقيق التوازن بين مهام تطوير الإقليم والموارد البشرية والقوى العاملة المتوافرة فيه.

3ـــ تحقيق التوازن بين مهام تطوير الإقليم والتقدم العملي والتقني والتجهيز الآلي.

4ـــ تحقيق التوازن بين مهام تطوير الإقليم والتطور المتوازن بين قطاعاته الإنتاجية والخدمية.

5ـــ تحقيق التوازن في التبادل السلعي بين الإقليم وغيره من الأقاليم المجاورة والبعيدة وهكذا، فالتقسيم الإقليمي الاقتصادي يتطور مع تطور التخطيط الإقليمي، وفي هذا الصدد يقول الجغرافي فان شولي (نحن ننطلق من الحاضر لنتطلع إلى المستقبل)، لذلك لا يمكن تجاهل الظروف الموضوعية الحاضرة، لأن اتجاه التطور الجديد لكل الأقاليم يبدأ من مستواها الحالي. فجهاز التخطيط عندما يضع خطته المكتبية ويتجاهل فيها الواقع فإن الأخطاء الصغيرة تظهر على مقياس البلاد ككل أخطاء جسيمة وفادحة الخسارة.

ومن العوامل المهمة في التخطيط الإقليمي الاقتصادي وتنظيمه المكاني حساب أثر التقدم العلمي والتقني على استعمال موارد جديدة، وعلى كلفة الإنتاج والنقل، وهذه التغيرات تؤدي إلى تغير في العلاقات الإنتاجية ضمن الإقليم وبين الأقاليم، الأمر الذي يستدعي وضع تقسيم إقليمي اقتصادي جديد يتناسب مع تطور القوى المنتجة ضمن الإقليم والعلاقات الإنتاجية بين الأقاليم.

ويشكل التقسيم الجغرافي للعمل الأداة المهمة بيدالدولة لتوجيه التخطيط للاستثمار العقلاني للموارد في كل إقليم وخفض كلفة الإنتاج، وهذا ما يُسهم في الإسراع في تشكل الأقاليم الاقتصادية والتطوير الشامل والمتكامل لكل إقليم فيها.

وهكذا، يتطلب التخطيط الإقليمي الاقتصادي أعمالاً جماعية للدراسة الشاملة لتشكل الأقاليم وتطورها، والتعرف على خصائصها الحالية وتحديد اتجاهات تطورها المتوقعة، ثم اتجاهات تطورها المرغوبة والوسائل اللازمة لتحقيق هذه التطورات المرغوبة في المدة المطلوبة وعلى نطاق كل إقليم اقتصادي.

إن بحث المداخل الأساسية لحل قضايا الارتباط والتأثير المتبادل بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي من وجهة نظر الجغرافية الاقتصادية يسمح بفهم حقيقة العلاقة الوثيقة والارتباطات المتبادل بينها.

إن الفهم الصحيح لهذه العلاقة يتطلب التمييز بين مفهوم (القطاع الإقليمي للخطط القطاعية) ومفهوم التخطيط الإقليمي. والحقيقة أن مضمون هذين المصطلحين يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع التنظيم المكاني للإدارة (بما في ذلك التخطيط). فخطط التطوير والتوزيع وبناء المؤسسات الجديدة ذات الأهمية الوطنية (أي على مستوى الاقتصاد الوطني)، تدرس وتوضع من قبل الوزارات والمديريات

المختصة، وتتم المصادقة عليها بشكل خطط وطنية على مستوى الدولة أما بالنسبة للتخطيط على المستوى المكاني، فإن الإقليم (المحافظة) يُعد الموضوع الرئيسي للتخطيط الإقليمي، ومن هنا تأتي أهمية تقسيم الإقليم (المحافظة) إلى مناطق ونواح والوحدات البنيوية التي تشكل هذه النواحي.

تبدأ الخطوة الأولى للتحسين المستقبلي لتخطيط الارتباط والتأثير المتبادل بين التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط الإقليمي، بتخطيط العلاقة الوثيقة والارتباط المتبادل بين الطبيعة والاقتصاد، وهذا ما يتطلب ضرورة توسيع دائرة المسائل التي يتم بحثها وتناولها عند وضع الخطط وباستخدام المنهج التكاملي، الذي يقوم ببحث الطبيعة كوحدة كامله ومتكامله، ويوازي هذا المنهج الإقليمي الذي يقوم بدراسة وتحليل المجمع الطبيعي المقترح، الذي يشكل الإقليم الجغرافي الطبيعي محتواه الأساسي، الأمر الذي يؤدي إلى حل المسائل العلمية للارتباط والتأثير المتبادل بين التقسيم الإقليمي الطبيعي الذي يهدف إلى تحديد مشاكل الاستصلاح وتحسين الاستثمار العقلاني المتوازن للطبيعة وظروفها ومواردها، والتقسيم الإقليمي الاقتصادي الذي يهتم بالتطوير الشامل المتكامل والمتوازن لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية.

أما توسيع وتعميق تحليل الارتباط والتأثير المتبادل بين الطبيعة والاقتصاد فتتعلق بتخطيط استصلاح وتحويل الطبيعة والاستثمار الأمثل لمواردها. فتخطيط استصلاح وتحويل الطبيعة في القطاع المكاني (المحافظات، المناطق، النواحي) يتطلب دراسات مستفيضة وأبحاثاً علمية معمقة في مجال الجغرافية الإقليمية للمحافظات والمناطق والنواحي، من أجل تخطيط استثمار مواردها، وهذا ما يشكل خطوة إلى الأمام في مجال التخطيط الإقليمي، وترتبط هذه الدراسات ارتباطاً وثيقاً بالتقسيم الإقليمي الاقتصادي الذي يسمح بالتحليل والتفسير المعمق لتركيب الوحدات الإقليمية المخططة، والتي عادة ما يتم تحديدها طبقاً للقوانين الموضوعية، ويفترض إدراك وفهم هذه القوانين أبحاثاً معمقة لمختلف المناهج المستخدمة في عملية التحليل، وفي مقدمتها المنهج الرياضي — الإحصائي والمنهج الرياضي — الاقتصادي، وهذا أولى الباحثون والمختصون اهتماماً خاصاً بموضوع التخطيط الإقليمي، لأنه يشكل حلقة مركزية في تخطيط وإدارة التطور الاقتصادي، وهذا يعني أن التخطيط يجب أن يبنى على أساس المدخل المتكامل للتطوير الفعال لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية، ويتمثل هذا المدخل في تشكل وتطور المجمعات الإنتاجية المكانية، التي تُعد الشكل التنظيمي الأمثل لهذا المدخل.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن التخطيط الإقليمي لا يُعد الأداة الأساسية والمهمة لحل مسائل الارتباط والتأثير المتبادل بين الطبيعة والاقتصاد فحسب، بل ولحل المسائل المتعلقة بحماية البيئة وعناصرها المختلفة (الموارد المائية، الحوض الهوائي، الأرض، موارد الغابة، الاحتياجات السمكية، الثروات الباطنية، وكذلك تطوير المحميات الطبيعية والصناعية ... إلخ).

ويُسهم إسهاماً مباشراً في تأمين المستلزمات والتجهيزات الضرورية من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة لحمايتها والمحافظة على سلامتها من التلوث والتدهور.

وهكذا يشكل التقسيم الإقليمي الاقتصادي القاعدة التي يستند إليها التخطيط الإقليمي في وضع خططه الإقليمية الشاملة والمتكاملة لتنظيم وتطوير الاقتصاد والبنية الاقتصادية ليس على مستوى الأقاليم فحسب، بل وعلى مستوى الاقتصاد والوطني ككل.

ثانياً: أهمية تحديد الإقليم الاقتصادي ودوره في التخطيط الإقليمي:

1ـ الأسس النظرية والمنهجية لتحديد معالم الإقليم الجغرافي وأنواعه:

الإقليم مفهوم واسع الانتشار يستعمل في مختلف ميادين المعرفة، ويعني: مساحة معينة (أو حيز جغرافي) لها خصائصها المحددة الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والبشرية والحضارية. وكلمة إقليم يونانية الأصل ليس لها مرادفاً في اللغة العربية، وتعني لغة: قسم من الأرض يختص باسم ويتميز عن غيره[1].

أما من وجهة النظر الجغرافية فالإقليم هو: جزء هندسي من سطح الأرض (بغض النظر عن شكله ومساحته)، ويتميز بظاهرة أو مجموعة ظواهر جغرافية طبيعية أو اقتصادية أو بشرية تضفي عليه صفة خاصة تميزه عما يجاوره من أقاليم، ولا يعني هذا أن لا مثيل له في جهة أخرى من العالم[2].

ويذكر جيلارد أن أول من استخدم كلمة إقليم هم الاقتصاديون وليس الجغرافيين مشيراً إلى الألماني أغست لوش والأمريكي والتر إيزارد، وقد كتب إيزارد في هذا الخصوص " من المعروف أن العديد من المختصين من (الاقتصاديين والجغرافيين وعلماء الاجتماع، والمشتغلين بالسياسة،

---

[1] عادل عبد السلام: الإقاليم الجغرافية السورية، دمشق 1970م، ص 3.

[2] ت دبليو . فريمان: قرن من التطور الجغرافي 1860 - 1960م - ترجمة شاكر خصباك، منشورات جامعة بغداد ، بغداد 1980 ص2.

وكذلك المختصين بتخطيط المدن .... وغيرهم) قد وضحوا مفهوم الإقليم بعد نقاشات حادة شفهية ومكتوبة، وكتبوا حول ماهية الإقليم، على أنه "وحدة إقليمية مهمة ليست بالصغيرة" وفيما بعد استند التحديد الأكثر دقة للإقليم على طبيعة المشكلة المدروسة وخصوصياتها، وعلى الاهتمامات العلمية للباحث.

ومن الضروري الإشارة إلى أن العديد من علماء العرب يؤكدون على أن الإقليم حقيقة غير مؤكدة موضوعياً، بل هي افتراضية فقط تتعلق بشخص الباحث وتتحدد بالاعتماد على هدف معين، فمثلاً ورد في منشورات الجمعية الجغرافية الأمريكية في هذا الصدد ما يلي: "إن المدخل إلى دراسة الإقليم كحقيقة موضوعية يلقى معارضة من الجغرافيين الأمريكيين، وأحياناً يتم نفيه في مواضع أخرى من المجلة ذاتها، حيث إن الإقليم يُعد وسيلة لإظهار الفوارق الإقليمية"[1].

وهناك العديد من علماء الغرب يعتبرون أن الأقاليم كبنى فكرية ليس لها معنى ولا وجود، ولكن ما يوجد في رأيهم هو أقاليم جغرافية عامة تُستخدم فقط من أجل الوصف الجغرافي العام. فمثلاً في كتاب (الأقاليم: الموارد والنمو الاقتصادي) الذي وضعه مجموعة من المختصين الأمريكيين نجدهم يستخدمون كلمة إقليم من أجل وصف مجموعة من المناطق الجغرافية المتشابهة[2].

ومهما يكن من أمر فإن الإقليم هو حقيقة موضوعية محددة سواء أكان الحديث يجري عن الأقاليم الطبيعية (الجيولوجية، المُناخية، النباتية، التربية، المائية ... الخ)، أو كان يجري عن أقاليم اقتصادية واجتماعية لها خصوصياتها التاريخية والاقتصادية والبشرية والحضارية ... الخ.

ويُعد مطلع القرن العشرين نقطة تحول استراتيجية في تاريخ العلوم الجغرافية، فقد أخذ علم الجغرافية منحى تخصصياً من حيث الشكل والمضمون والأسلوب والموضوع والهدف، واحتل مكاناً بارزاً بين زمرة العلوم الطبيعية والإنسانية المتخصصة، وشكلت دراسة الأرض بأغلفتها الأربعة (الصخري، والمائي والجوي والحيوي) مضمون الجغرافية الطبيعية، بينما شكلت الظاهرات البشرية (دراسة الإنسان وعدده ونموه وتوزعه الجغرافي ومراكز عمرانه وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والإطار السياسي والأيديولوجي الذي يعيش فيه)، مضمون الجغرافية البشرية.

---

[1] نقلا عن كالاشنيكوفا ت. م: المجلة الجغرافية الأمريكية، 1957، ص 59.

[2] Harvey s. reloff, edgar s. dunn, evie. E. lampard, Richard, Richard f. muth, resoures and economic growth, Baltimore, 1961, p. 3.

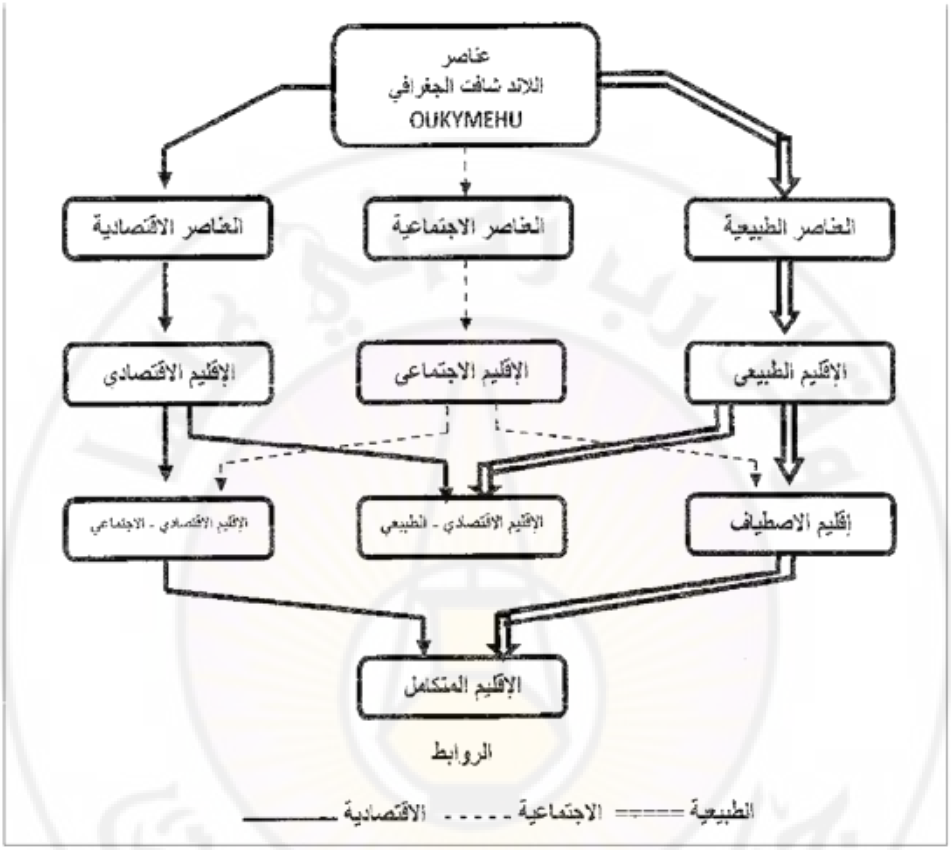
2ـــ أنواع الأقاليم الجغرافية:

تتنوع الأقاليم تبعاً للعوامل التي تتخذ أساساً للتقسيم الإقليمي. وبشكل عام يمكن جمع الأقاليم في مجموعتين كبيرتين هما: أقاليم جغرافية طبيعية، وأقاليم جغرافية اقتصادية ـ اجتماعية. فالأقاليم الجغرافية الطبيعية تُدرس ضمن إطار الجغرافية الطبيعية، في حين تدرس الجغرافية البشرية الأقاليم الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية. فعندما تتخذ الدراسات الجغرافية مجموعة العناصر الطبيعية المتمثلة في: الموقع الجغرافي الطبيعي، البنية والتركيب الجيولوجي، مظاهر السطح، أساساً للتقسيم إلى أقاليم، تتشكل عندها الأقاليم الطبيعية المركبة. ويمكن أن يكون التقسيم الإقليمي الطبيعي على أساس عامل طبيعي واحد، فتتشكل الأقاليم الطبيعية القطاعية مثل (المُناخية، النباتية، المائية، الترابية، الحيوانية. وغيرها)، وكذا الحال بالنسبة للأقاليم الاقتصادية والاجتماعية فقد يقوم التقسيم الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي على أساس قطاع اقتصادي واحد، فتتشكل الأقاليم القطاعية (الزراعية، الصناعية، السياحية، التجارية، المكتظة بالسكان، القليلة السكان، اللغوية...إلخ)، ويمكن أن يقوم على أساس مجموعة القطاعات الاقتصادية فتتشكل الأقاليم الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[1].

وانطلاقاً من التعريف العلمي لعلم الجغرافية، فإنه لابد من الجمع بين الظاهرات الطبيعية والبشرية في إطار الإقليم، لأن الصفة الجغرافية الإقليمية لا تقوم على الظروف الطبيعية أو البشرية كل على حدة، بل هي نتيجة لكلاهما معاً. ولا تعتبر الدراسة الإقليمية جغرافية بكل ما تعنيه الكلمة إلا إذا عالجت البيئة والإنسان وهما يتبادلان التأثير والتفاعل، وهذا ما أدى إلى تطور فرع هام من فروع الجغرافية هو الجغرافية الإقليمية التي تتناول بالدراسة جميع عناصر البيئة الطبيعية من جهة، والإنسان ومظاهر نشاطه من جهة أخرى في تكامل موضوعي من حيث الشكل والجوهر في إطار الإقليم. فالجمع بين الظاهرات الطبيعية والبشرية ضمن حدود الإقليم في وحدة جغرافية متجانسة يشكل ما يُعرف "بالإقليم الجغرافي المتكامل". والشكل رقم (5) يوضح ذلك:

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م، ص24.

الشكل رقم (5) مصطلحات الوحدة التصنيفية للإقليم الجغرافي المتكامل



وهكذا يحقق المنهج الجغرافي الإقليمي هدفين أساسيين هما: والتقسيم الإقليمي الأمثل لمساحة محددة من الأرض والدراسة الجغرافية المتكاملة طبيعيا وبشريا في إطار الإقليم[1].

3ـــ الإقليم الجغرافي الاقتصادي ـــ الاجتماعي:

لم تقتصر الدراسات الجغرافية الإقليمية على تحديد الإقليم الجغرافي والظـــاهرات الطبيعيـــة والبشرية المكونة له، بل تعدت ذلك إلى دراسة العلاقة الموضوعية المبنية على التفاعل فيما بينـــها. ويقوم ريتر في هذا الصدد " إن العلاقات التي تربط بين الأرض والإنسان هي من أوثق العلاقـــات

[1] صلاح الدين الشامي: الفكر الجغرافي ـ سيرة ومسيرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980، ص 355.

المتبادلة، حيث لا يمكن دراسة أحدها بمعزل عن الآخر"[1]. ولخص فيدال دي لابلاش آراءه الجغرافية في هذا الشأن في بحثه بعنوان " صفات مميزة للجغرافية"، المنشورة عام 1913 في مجلة "حوليات جغرافية"، مجموعة مبادئ ترتكز على وحدة الظواهر الطبيعية ورصد التغيرات في الظواهر البشرية والعناية بجميع الظواهر على سطح الأرض والاعتراف بقوة البيئة وبدور الإنسان في تعديل بيئته، وأخيراً الحاجة إلى طريقة علمية لتعريف الظواهر المختلفة وتقسيمها[2].

وتقوم الطريقة الإقليمية عند لابلاش على تحليل الروابط التي تكونت مكانياً بين الإنسان وبيئته عبر الأجيال والتي أعطت بقعة ما شخصيتها المتميزة[3].

ويرى دمانجون أن جوهر الجغرافية البشرية يقوم على الوحدات الإقليمية الطبيعية، وتوصل إلى فكرة تحديد نمط الحياة البشرية من خلال العلاقة بالبيئة الطبيعية[4].

وأكد ساور أن مهمة الجغرافية هي دراسة الظواهر المترابطة في المكان والتباينات المكانية وتحليل دور الإنسان في تحويل اللاندسكيب الطبيعي إلى لاندسكيب حضاري[5].

وقد شاع استعمال مصطلح اللاندشافت أو اللاندسكيب في ألمانيا ولاقت قبولاً أكثر من مصطلح الإقليم الكبير، وأصبحت دراسته تمثل الهدف المركزي للجغرافية.

ويعني هذا المصطلح: المنطقة ذات المظهر المتماثل. أما اللاندسكيب الحضاري فهو المنطقة المتماثلة التي خلفتها حضارة الإنسان.

لكن حقيقة العلاقة بين الإنسان والبيئة تتجلى بوضوح أكثر في الدراسات الجغرافية السوفيتية التي اعتبرت أن الأقاليم هي مساحات اقتصادية يمكن تحديدها بموضوعية وتشكل أساساً لتنظيم العمل الجغرافي من خلال إجراء الدراسات الإقليمية لأغراض عملية.

وهكذا تؤكد وجهات النظر المختلفة على أن التفاعل بين الإنسان والبيئة هو المحرك الأساسي لتطور الجغرافية الاقتصادية كعلم يدرس التوزع المكاني للإنتاج الاجتماعي وظروف وخصائص

---

[1] نقلا عن غريفيث تايلور: الجغرافية في القرن العشرين، ج1. ترجمة: محمد السيد غلاب ومرسي أو الليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م نقلا خصباك والنياح: الفكر الجغرافي، تطوره، طرق بحثه، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1983م.

[2] نقلا عن غريفيث تايلور: الجغرافية في القرن العشرين، المصدر السابق ص 110.

[3] نقلا عن حسن طه النجم: دراسة في الفكر الجغرافي، مجلة عالم الفكر، العدد الثاني (تموز، اب، ايلول) مرجع سابق، ص 129.

[4] غريفث تايلور: الجغرافية في القرن العشرين ج1، ترجمة: محمد السيد غلاب ومرسي او الليل، مرجع سابق ص 112.

[5] محمد صبحي عبد الحكيم، يوسف عبد المجيد فايز: الجغرافية العامة ط3، دار النهضة العربية، 1975، ص 40.

تطوره بالإضافة إلى الإنسان وموارده البشرية ضمن حدود وحدات إقليمية عرفت "بالأقاليم الاقتصادية والاجتماعية".

4ـ أهمية تحديد معالم الإقليم الجغرافي ودوره في التخطيط الإقليمي:

كثيراً ما يضطر العمل التخطيطي إلى التعامل مع التقسيمات الإدارية من محافظات ومناطق وكأنها أقاليم اقتصادية واجتماعية متمايزة. وبديهي أن هذه التقسيمات في أحيان كثيرة لا تراعي النواحي الاقتصادية والاجتماعية فهي تقسم كيان الإقليم الواحد إلى أجزاء وتربطها بمراكز إدارية مختلفة. فتسبب للعمل التخطيطي كثيراً من الإرباك، ولهذا لابد من استحداث تقسيمات ذات طبيعة وظيفية خاصة بأغراض التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقوم على أساس معايير طبيعية وبشرية واقتصادية تجعل من الرقعة الجغرافية إقليماً يتميز بسمات وخصائص تميزه عن المناطق المجاورة. ويمكن توسيع رقعة الإقليم ليشمل مساحة واسعة. كما يمكن تقليص نطاقه تبعاً لمقتضيات العاية من تحديد الإقليم. وغالباً ما يكون من الأفضل جعل الأقاليم ذات مساحات مناسبة، بحيث لا يؤدي الأمر إلى كثرة عدد الأقاليم في الدوله، مما قد يربك العمل التخطيطي وعمليات التنميه معاً.

وبعد تحديد نطاق الأقاليم يمكن إحداث تقسيمات أصغر فأصغر ضمن الإقليم الواحد، بحيث يتم تقسيمه إلى مناطق ونواح وصولاً إلى الوحدات البيئيه (القريه والمزرعه)، وبذلك يتاح المجال للدخول في مختلف التفاصيل المتعلقة بالخصائص والمعطيات والمقومات والاحتياجات الإنمائية في كل إقليم وفي كل جزء من أجزائه تمهيداً لتصميم الخطة الإقليميه الأنسب لكل إقليم تبعاً لظروفه وموارده الطبيعية والبشرية المتوافرة.

إن تحديد معالم وحدود كل إقليم على انفراد، إنما هو عمل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، غايته إضفاء المزيد من الرشد والعقلانية على مجمل عمليات التخطيط والتنمية في الدولة، وذلك عن طريق جعل التخطيط أكثر إدراكاً للواقع الراهن في كل إقليم، وبالتالي مراعاة هذا الواقع في إعداد خطط التنمية، لكن بلوغ الغاية هذه لا يتحقق إلا بتوافر عدد من المقومات والشروط والضوابط من بينها:

ـ ضرورة وجود أجهزة للتخطيط الإقليمي والمحلي قادرة على اضطلاع بمهام التخطيط الإنمائي، إلى جانبها أجهزة للإحصاء وللإدارة المالية وأجهزة للتنفيذ والمتابعة.

ـــ ضرورة تشريع نظام للتخطيط الإقليمي يوضح كيفية ممارسة الإجراءات التخطيطية والروابط الناظمة للعلاقات الوظيفية بين أجهزة التخطيط في الإقليم وجهاز التخطيط المركزي، وكذلك بينها وبين الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ـــ ضرورة تعيين المجالات التي تقع ضمن نطاق العمل التخطيطي الإقليمي وتلك التي تُعد من اختصاص التخطيط المركزي.

ـــ ربما يستدعي الأمر الأخذ بنظام الإدارة المحلية يتيح للسلطات في الأقاليم صلاحيات إعداد خططها الإقليمية وتنفيذها والإشراف على تمويلها.

يمثل الإقليم رقعة جغرافية تُعد جزءاً من الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما أن كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية هو الآخر يمثل جزءاً لا يتجزأ من الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والقطاعات كما هو معلوم تمتد على أراضي مختلف الأقاليم فكل قطاع يتوزع في جميع أنحاء الدولة، بحيث يوجد جزء منه في كل إقليم تقريباً، وتتولى أمر كل قطاع عادة وزارة مختصة. ولهذا تمتد اختصاصات الوزارات كسلطات مركزية على نطاق الدولة كلها وداخل كل إقليم، وذلك بحكم وجود قطاعاتها في مختلف الأقاليم، وتقوم السلطات المركزية القطاعية بتطوير قطاعاتها، عن طريق التعامل مع سلطة مركزية أعلى هي الجهاز المركزي للتخطيط، فأين يكون موقع أجهزة التخطيط الإقليمية؟ وما هو مجال اختصاصها إزاء اختصاصات السلطات والأجهزة المركزية؟.

وتتطلب الإجابة على هذا السؤال ضرورة وجود نظام أو تشريع يحدد الاختصاصات التخطيطية للسلطات والأجهزة الإقليمية والمحلية، من جهة أخرى، نظراً للتداخل المكاني لوظائف واختصاصات الجهات التخطيطية المركزية والإقليمية.

وتكمن أهمية هذا النظام في تحديد الاختصاصات وترتيب العلاقات بين الجهات المركزية والإقليمية، بحيث يصبح عملها ذا طبيعة تكاملية وتضافرية في ميدان التخطيط والتنمية. فالأجهزة المركزية والأجهزة الإقليمية يقومان بالتخطيط لتطوير كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني ولكن كل ضمن حدود اختصاصه، ومن خلال التشاور والتنسيق بين عملهما، فالجهات المركزية تتولى الإشراف على مجمل حركة التنمية في الاقتصاد الوطني كله، وتقوم بالتخطيط على مستوى المشروعات الكبيرة التي يمتد تأثيرها عبر عدة أقاليم، ولا تستطيع الأجهزة الإقليمية القيام بها مثل مشاريع الري الأساسية كالسدود وأقنية الري، مد السكك الحديدية، والجسور الكبيرة، والمطارات

والمرافق، والمشاريع الصناعية الكبيرة كمشاريع التعدين ومصافي البترول والمحطات الرئيسية للطاقة الكهربائية، وكذلك مثل الجامعات، ومراكز البحث العلمي والمستشفيات الرئيسية ... إلخ.

ويترك للأجهزة الإقليمية أمر التخطيط للمشاريع المحلية بما في ذلك المشاريع الصغيرة ذات الطبيعة التكاملية مع المشاريع الكبيرة مثل أقنية الري الفرعية، شبكات الطرق المحلية، أبنية المدارس والمستشفيات الصغيرة والمستوصفات ومشاريع تربية المواشي والأعلاف والمخازن المحلية وورشات التصليح ومشاريع السياحة والترويح ومشاريع تزويد المدن الصغيرة والقرى بمياه الشرب والطاقة الكهربائيه .. وغيرها.

ـــ دور أجهزة التخطيط الإقليمية:

ينصب اهتمام جهاز التخطيط المركزي على رسم الاتجاهات الرئيسية لتطوير مجمل الاقتصاد الوطني بقطاعاته الأساسية التي تنتظم خططها القطاعية كشرائح في إطار الخطة الوطنية الشاملة، أما التفصيلات التخطيطية المتعلقة بخصوصيات كل إقليم فهي موضع اهتمام أجهزة التخطيط الإقليمية المحلية وتُعد هذه الأخيرة بمثابة امتدادات من المركز وتستقر في الأقاليم لتمارس وظائفها على محورين:

الأول: وتقوم بإمداد المركز بالدراسات والمعلومات الكميه والبحوث النوعية بشأن المعطيات والموارد والمقومات الإنمائية في أقاليمها، وكذلك بشأن الأوضاع الاجتماعية والاحتياجات الأساسية لسكان الأقاليم، وتتمتع هذه المعلومات بأهمية كبيرة في مجال صياغه إطار الخطة الوطنيه من قبل جهاز التخطيط المركزي. ويتطلب هذا الأمر قيام الأجهزة الإقليمية بإجراء المسوحات والدراسات والبحوث وتجميع المعلومات واستقصاء الأوضاع النوعية بشأن الموارد الإنمائية المُتاحة وإمكانات التنمية وأحوال السكان والقوى العاملة ومواقع التخلف واحتياجات الناس في الإقليم، وكلما كان إلمام السلطات المركزية أوسع وأدق بشأن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم، كلما ساعدها ذلك على اتخاذ قراراتها التخطيطية والإنمائية بشكل أنسب وتدبير أصوب، فعلى ضوء المعلومات المتواردة من الأقاليم تقوم السلطات التخطيطية المركزية بصياغة إطار الخطة الوطنية وتعيين محاورها الاستراتيجية ووضع التقديرات المناسبة للتخصيصات التمويلية للإنماء الإقليمي والقطاعي معاً.

الثاني: تضطلع الأجهزة الإقليمية بمهمة إعداد خططها الإقليمية والمحلية مستفيدة من درايتها بأحوال أقاليمها ومستعينة بالدراسات والمعلومات التي استقصتها وأرسلت صورة منها إلى المركز،

ومسترشدة بتوجيهات السلطات المركزية وبالمؤشرات الواردة في الإطار العام للخطة الوطنية.

وتقسم المهام التخطيطية للسلطات المحلية إلى قسمين:

الأول: ويتعلق بمساهمة هذه السلطات في وضع الخطة الوطنية الشاملة.

الثاني: ويتعلق بمهمة وضع الخطة المحلية الخاصة بالإقليم (المحافظة)، والأسلوب المُتبع في التخطيط المحلي هو نفس الأسلوب المُتبع لوضع الخطة الشاملة مع بعض الفروق الطفيفة.

ويمكن توضيح أسلوب التخطيط الإقليمي (المكاني) ودور مجالس الإدارة المحلية بوضع إطار أولي خاص بتنمية إقليمها، حيث نراعي فيها الاحتياجات المحلية والموارد المُتاحة ومقومات التنمية في الإقليم إذ تقسم المهام التخطيطية للسلطات المحلية إلى قسمين:

الأول: ويتعلق بمساهمة هذه السلطات في وضع الخطة الوطنية الشاملة.

الثاني: ويتعلق بمهمة وضع الخطة المحلية الخاصة بالإقليم أو المحافظة، ومن خلال ذلك يمكن توضيح أسلوب التخطيط الإقليمي (المحلي) على النحو الآتي:

1ـ على ضوء إطار الخطة الوطنية الشاملة (بأهدافها ومؤشراتها وأرقامها التوجيهية) يمكن أن تقوم السلطات المحلية بوضع إطار أولي خاص بتنمية إقليمها، حيث تضع لخطتها أهدافاً تراعي فيها الاحتياجات المحلية والموارد المُتاحة ومقومات التنمية في الإقليم، ومع مراعاة ما ورد في الإطار العام للخطة الوطنية الشاملة من أهداف ومؤشرات.

2ـ إن عملية صياغة إطار الخطة المحلية (الإقليمية) تستدعي قيام جهاز التخطيط الإقليمي بوضع دراسة تحليلية وافية تتناول الأوضاع الإقليمية والاجتماعية في الإقليم، وذلك بهدف معرفة الإمكانات الإنمائية والموارد المُتاحة محلياً، وكذلك تشخيص مختلف احتياجات السكان المحليين، وهذا ما يتطلب جمع معلومات وبيانات إحصائية وإجراء عمليات مسح واستقصاء وبحوث تتناول مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتجارية بين الاقتصاد المحلي للإقليم والاقتصاد الوطني ككل.

3ـ وعلى ضوء الدراسات التحليلية تقوم السلطات المحلية بتحديد مجموعة الأهداف الإنمائية مرتبة بحسب معيار الأفضليات المحلية الذي يوضع على أساس احتياجات السكان المحليين أولاً، وأهداف الخطة الشاملة ثانياً.

4ـ وإلى جانب معرفة الاحتياجات، لابد من معرفة وتقدير الموارد الإنمائية المُتاحة (محلياً ومن المركز)، فبالنسبة للموارد المحلية يجب دراسة وتقدير مدى توافر الأيدي العاملة، الثروات الطبيعية وإمكانية استغلالها، الموارد المُناخية، أنواع التربة وخصوبتها، مدى توافر الموارد المائية ومساقطها،

توافر الغابات ... وغير ذلك من العوامل التي تؤدي دور مقومات التنمية، بالإضافة إلى ذلك لابد من تقدير الموارد التمويلية المحلية التي تؤلف جزءاً من القدرة التمويلية بالنسبة للتنمية المحلية، أما الجزء الآخر فيأتي من السلطة المركزية.

وتكمن أهمية معرفة الموارد المُتاحة كالموارد الطبيعية مثلاً في كونها تُسهم في بلورة بعض الأهداف الإنمائية الإضافية مثل هدف تشغيل الأيدي العاملة، هدف استغلال بعض الثروات الطبيعية، هدف الاستفادة من المساقط المائية لتوليد الكهرباء ... وغيرها. كما ينبغي مراعاة المشاريع الكبرى التي تنوي السلطات المركزية إقامتها، ففي هذه الحالة يمكن تضمين الخطة الإقليمية (المحلية) عدداً من المشروعات التي تترابط مع المشاريع الكبرى ترابطاً أمامياً أو خلفياً أو جانبياً، بحيث تتكامل معها وظيفياً.

5ـ ومن خلال معرفة احتياجات السكان والموارد الإنمائية، إلى جانب اعتبارات أخرى، يمكن تحديد مجموعة أهداف التنمية من جهة، وكميات الموارد المادية والبشرية المتوافرة في الإقليم من جهة أخرى. وبعد تحديد أهداف التنمية المحلية (مع مراعاة الأهداف الوطنية)، تبدأ مرحلة المفاضلة التي تستمد مقوماتها من شدة الطلب. ويُعد ترتيب الأهداف بحسب شدة الطلب خطوة تمهيدية لعملية التحديد الكمي للأهداف.

6ـ من الأمور المهمة في التخطيط أن يتم التحديد الكمي للأهداف المنشودة في الحدود التي يمكن بلوغها بالوسائل والموارد الإنمائية المُتاحة، ومعنى ذلك أن مجموع متطلبات الأهداف يعادل مجموعة الموارد المُتاحة، وخاصة الموارد التمويلية والبشرية.

وبعد إقرار الإطار العام للخطة تُقسم المبالغ التمويلية كمخصصات لتنمية كل قطاع من القطاعات المحلية المدرجة في عمود تفاصيل الأهداف. وعلى ضوء هذه المخصصات المقررة يمكن أن تبدأ عملية (ملء الإطار)، وذلك بتسمية المشروعات الإنمائية المناسبة لتحقيق الأهداف الموضوعة.

ثالثاً: التقدم العلمي والتقني ودوره في التخطيط الإقليمي:

يُعد التقدم العلمي والتقني أحد المقومات الأساسية والمهمة في عملية التخطيط الإقليمي والتنمية بكافة مجالاتها، ذلك أن استخدام التقنيات الحديثة تؤدي دوراً حيوياً في عملية الإنتاج الواسع الزراعي والصناعي والخدمي ... وغيرها.

وتُعرف التكنولوجيا على أنها الجهد المنظم الذي يهدف إلى استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بشكلها الواسع.

وتبرز أهمية التقدم العلمي والتقني في كونه الوسيلة الفعالة التي تحقق القدرة المُتاحة من الموارد الطبيعية الموجودة، من خلال اكتشاف وإضافة مواد جديدة، عن طريق ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عما هو موجود من موارد طبيعية، إذ تؤدي إلى زيادة الانتفاع من تلك الموارد، من خلال زيادة القيمة الاقتصادية لها، كما أنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، عن طريق تحقيق الاقتصاد في استخدامها، واكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة في الإنتاج وتحسيناً في نوعيته والتقليل من نفقاته[1]. ولهذا يُعد تخطيط التقدم العلمي والتقني أحد العناصر الأساسية في نظام تخطيط الاقتصاد الوطني، وتكمن أهمية تخطيط التقدم العلمي والتقني في كونه يشكل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الإنتاجية، وتأمين الرفاهية للشعب، ويتلخص مضمون تخطيط التقدم العلمي والتقني في التوزيع المنهاجي والمتوازن للموارد بين اتجاهات وأنماط وأشكال ومراحل التقدم العلمي والتقني، الأمر الذي يؤدي إلى تسريعه، ويظهر ذلك من خلال الحصول على أفضل النتائج النهائية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة زمنية وجيزة.

إن محدودية الموارد الإنتاجية الأساسية (الطبيعية والبشرية)، التي ينظر إليها من موقع التلبية القصوى للاحتياجات الاجتماعية المعقولة، تتطلب التوجيه الهادف للتقدم العلمي والتقني، بغية تجاوز هذه المشكلة. ويختلف التقدم العلمي والتقني عن الموارد الإنتاجية الأخرى في أنه لا يتجلى في سير عملية الإنتاج بمظهره الخاص، بل إنما يتجسد في حجم وبنية الموارد الإنتاجية والمنتجات، أو أن يتخذ شكل التنظيم وإدارة العمل والإنتاج الأكثر تقدماً وحداثة وعصرية.

وتكمن البنية الاقتصادية الأساسية للتقدم العلمي والتقني في التحسين المستمر الذي يطرأ على الموارد الإنتاجية والمنتجات وبنية الإنتاج وتنظيمه، حيث يسهم بزيادة الإنتاج وطريق زيادة مردود العمل وتخفيض النفقات.

[1] خلف، مليح حسن: التنمية الاقتصادية، مطبعة الرشاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 1988م، ص 32.

لقد أدى التقدم العلمي والتقني إلى كشف المزيد والعديد من الموارد الطبيعية، وإلى تصميم وتنفيذ الآلات والمشاريع الضخمة لاستصلاح الوسط الطبيعي، وإلى تسخير الإمكانيات الطبيعية الهائلة لخدمة المجتمع، ومن جهة أخرى أدى التقدم العلمي والتقني دوراً سلبياً في التعامل مع الطبيعة، حيث أسهم في إحلال التوازن والوحدة بين عناصر الوسط الطبيعي (التوازن المائي، التوازن الكيميائي، التوازن الحيوي)، في بعض الأقاليم، مما أدى إلى تفاقم مشكلات بيئية عديدة تستوجب الحلول السريعة التي لا تحتمل التأجيل أو التأخير، مثل تلوث الماء، والخوض الهوائي والقضاء على الغطاء النباتي، وتدهور موارد التربة، واستنزاف المياه الجوفية، مما يهدد مقومات استمرارية حياة المجتمع وبقائه وتطوره.

وقد كتب الأكاديمي الروسي غيراسيموف أن الجغرافيا الإقليمية والتخطيط الإقليمي بمناهجها العلمية الحديثة قادران على أن يأخذا على عاتقهما الدراسة النظرية والتطبيقية المثمرة لجميع القضايا المعقدة وذات الارتباط الوثيق والمتبادل للاستثمار العقلاني المقبل للموارد الطبيعية للأرض، وكذلك للحفاظ على الوسط الطبيعي وتحسينه المستمر والموجه، لكن ذلك يتطلب وضع أسس نظرية منهجية وعملية جديدة لكل منهما والعمل على تعميقها، وذلك من أجل الاستصلاح المبرمج والإدارة المبرمجة للوسط الطبيعي لضمان بقاء الحياة على سطح الأرض واستمراريتها وتطورها.[1]

يقسم التخطيط الإقليمي إلى قسمين رئيسيين هما: التخطيط الإقليمي الطبيعي، والتخطيط الإقليمي الاقتصادي ويقصد بالتخطيط الإقليمي الطبيعي، أو تخطيط البيئة الطبيعية: الاستثمار العقلاني الشامل والأمثل للظروف والموارد الطبيعية، مع الأخذ بالحسبان حماية البيئة والحفاظ على سلامتها من التلوث والتدهور، إلى جانب تحسينها لتصبح أكثر عطاء وأكثر ملاءمة لحياة المجتمع. ويتطلب الاستثمار العقلاني الشامل تخطيط مشاريع الاستصلاح والإنشاء والتعمير بما يتلاءم مع خصائص البيئة الطبيعية لكل إقليم ومستوى التقدم العلمي والتقني، ومن ثم مع الإمكانيات والاحتياجات البشرية.

ونظراً لأهمية التقدم العلمي والتقني ودوره الفعال في استصلاح الطبيعة والاستثمار الأمثل لظروفها ومواردها، فقد تناولت العديد من الأبحاث الجغرافية نتائجه في المجال الجغرافي، فقد كتب

---

[1]: غيراسيموف ي. ب: دور الجغرافية في العالم المعاصر. العدد1 مجلة: قضايا الجغرافية - موسكو، 1976م، ص6-15.

الأستاذ الروسي بيرنسك يقول: "أنه من الممكن تلخيص العوامل والتطورات الجديدة الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية، والتي تحدد الأهمية المتزايدة للتخطيط الإقليمي في الآتي[1]:

1ـ يسهم التقدم العلمي والتقني في التغيير الجذري في مجال وطابع توزيع الإنتاج الصناعي ومجالاته، إذ يؤدي إلى ضخامة حجم المؤسسات الصناعية وقوتها، وتشكل المجمعات الإنتاجية المتكاملة وتطورها، كما أنه يسهم في تعقيد بنية الصناعة في الأقاليم الصناعية، ويسهم أيضاً في توجيه الصناعة نحو الأقاليم حديثة الاستصلاح والتي تضم أنواعاً عديدة من الموارد الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

2ـ ظهور مشكلات جديدة معقدة للمراكز البشرية، والتي تستبعد في أغلب الحالات إجراء التخطيط المنفرد لمدينة ما أو لإقليم ما، لهذا ومن أجل إنجاح خطة التنمية، لابد من استخدام أسلوب التخطيط الشامل للمراكز العمرانية التي غالباً ما يشكل كل منها منظومة كاملة ومتكاملة، تتميز بارتباطاتها الداخلية التي تضفي عليها وحدة بنيوية وتميز فريدين، والخارجية التي تسهم في تحقيق مبدأ التكامل مع المنظومات الأخرى المجاورة والبعيدة.

3ـ كما ويسهم التقدم العلمي والتقني في تعقيد أنواع النقل والمواصلات والاتصالات، سواء بالنسبة للركاب، أو نقل الموارد والسلع والماء والكهرباء والمعلومات ... وغيرها.

4ـ ويؤدي التقدم العلمي والتقني أيضاً إلى الضغط المتزايد على استثمار الظروف والموارد الطبيعية الأساسية المتجددة (الأرض والماء والهواء .... وغيرها).

كما أنه يؤدي إلى تزايد أهمية العوامل الاجتماعية المؤثرة على تخطيط الإقليم مثل (تزايد السكان، وهجرتهم وتأمين الخدمات لهم .... وغيرها).

ويُسهم أيضاً في تزايد التباين المكاني نتيجة التركز المتزايد للإنتاج والسكان، لاسيما في المدن الكبرى الواقعة على محاور خطوط المواصلات الاقتصادية الرئيسية وعند عقد تقاطعها الأكثر ملاءمة للتطور.

ويزداد تفاعل هذه العوامل والتطورات المحددة للتخطيط الإقليمي مع الخصائص الجغرافية للمكان، ولا يمكن للحلول المنفردة أن تعالج هذه المسائل مجتمعة، لذلك لابد من التخطيط الإقليمي الشامل لها، فعلى سبيل المثال، أدى التقدم العلمي والتقني إلى تطور الصناعة ووسائل النقل المختلفة والتركز الشديد للإنتاج الصناعي والخدمات والسكان في مدينة دمشق إلى تزايد الهجرة إليها وإلى

[1] بيرنسك، ن: اسس التخطيط الإقليمي، منشورات جامعة موسكو، 1971م.

غوطتها، وكذلك إلى زيادة ضغط السكان والصناعات والسيارات على الأرض والماء والهواء، ولهذا التركز آثاره السلبية على مدينة دمشق وعلى الأقاليم الأخرى، لذلك لابد من تخطيط منظومة المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في مختلف الأقاليم السورية، من أجل الاستثمار الأمثل للموارد المحلية وتأمين الخدمات بشكل متساوٍ لجميع السكان من جهة، ومن أجل الاستفادة من إيجابيات التركز والابتعاد عن سلبياته ما أمكن من جهة ثانية، وهذا يعني أن التقدم العلمي والتقني وبالتعاون مع غيره من العوامل الأخرى يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى استخدام أسلوب التخطيط الإقليمي الشامل، من أجل معالجة المشكلات التي تقف في وجه التطور الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتحديد اتجاهات تطورها في المستقبل.

أما بالنسبة للتخطيط الإقليمي ــ الاقتصادي ــ الاجتماعي العمراني الشامل فيقصد به:

"التطور الشامل المتكامل المتوازن لكل إقليم من أقاليم الدولة عن طريق وضع النموذج الاقتصادي والاجتماعي المكاني المستقبلي الأمثل لكل إقليم، وتحديد مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية الملائمة للبيئة الطبيعية، وللمشاريع الحالية، والموارد البشرية والتوزيع العقلاني الأمثل لهذه المشاريع، والمشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقبلة وتنسيق العلاقات التكاملية بين وظائف مختلف الأمكنة والمراكز البشرية، أي بمعنى آخر، عن طريق وضع النماذج الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ العمرانية البيئية المكانية المستقبلية المُثلى لأقاليم الدولة تبعاً لظروف وموارد كل إقليم من هذه الأقاليم" . وتبرز أهمية التقدم العلمي والتقني ودوره المهم في التخطيط الإقليمي الشامل، من خلال أثره الكبير في تورع وتطور القوى المنتجة والإنتاج في المجتمع، وتطور الأقاليم الاقتصادية، فلتطور القوى المنتجة في المجتمع جانبان أساسيان هما: جانب كمي وآخر نوعي. فالجانب الكمي يعكس الزيادة المطلقة لمقاييس وحجوم كافة العناصر التي تشكل ما يُعرف بالقوى المنتجة، أما الجانب النوعي فهو عبارة عن التغيرات في المستوى التقني. وتُعد عملية تطور القوى المنتجة نتيجة طبيعية للارتباط المتواصل بينهما، فكل منهما يشترط وجود الآخر، إلا أن الدور الحاسم في هذا التطور، إنما يرتبط بالتغيرات النوعية في المستوى التقني.

إن التغيرات النوعية في المستوى العلمي والتقني غالباً ما تسرع وتسهل التوسع في مقاييس وحجوم الإنتاج الاجتماعي، وتسهم إسهاماً مباشراً في التأثير على طابع القوى المنتجة للمجتمع الذي غالباً ما يتحدد بدرجة شموليته، وهذه الأخيرة لا ترتبط بمقاييس القوى المنتجة فحسب، بل وبمستواها النوعي أيضاً، فالأشكال الأساسية لشمولية الإنتاج وتطوره (تعميق التقسيم الاجتماعي

للعمل، بما فيه المكاني والتخصص والتركز والتعاوني (الاتحادي)، هي نتيجة المستوى التقني للقوى المنتجة. وأخيراً يتحدد الدور الحاسم للقوى المنتجة في منظومة الإنتاج المادي بتغيراتها النوعية المُثلى.

فالإمكانات التي يحققها هذا الأسلوب للإنتاج أو ذاك من أجل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي والحصول على الفعالية الاقتصادية في نهاية المطاف لا تتعلق بمقاييس القوى الإنتاجية، بقدر ما تتعلق بمستواها النوعي الجديد.

ويُعد التقدم العلمي والتقني الطريقة الأساسية لتحقيق التغيرات النوعية في القوى المنتجة للدولة وأقاليمها الاقتصادية، حيث يعمل على رفع مستواها التقني طبقاً لطابع هذه التغيرات. وهذا ما يوضح الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة للتقدم العلمي والتقني على كافة المستويات. وعلى مستوى تشكيل القاعدة المادية ـ التقنية للمجتمع خاصة، فالتقدم العلمي والتقني الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على تطور وتغير طابع القوى المنتجة، لا يمكن إلا أن يؤثر أيضاً على توزع هذه القوى وعلى تطور الأقاليم الاقتصادية. فتوزع القوى المنتجة يُعد أحد الأشكال التي يتحقق من خلالها تطور هذه القوى، وهذا ما يؤكد أهمية مهمة العلوم الاقتصادية في إظهار وحساب تأثير التقدم العلمي والتقني في تخطيط توزع الإنتاج.

إلا أنه وحتى الان لم تول العلوم الاقتصادية والعلوم المتخصصة التخطيط الاهتمام الكافي لحساب تأثير التقدم العلمي والتقني على توزع القوى المنتجة وتطور الأقاليم الاقتصادية.

ففي السنوات الأخيرة فقط ظهرت مجموعة من الأعمال المتخصصة بالتوزع، إلا أن هذه الأعمال تناولت هذه المشكلة في إطارها العام، إذ غالباً ما تتحدد هذه المشكلة بمدى تأثير التقدم العلمي والتقني في توزع القوى المنتجة وتطور الأقاليم. لهذا فمن الواجب أن تعتمد دراسة هذه المشكلة على النظريات والتطبيقات العملية التي تدرس القوانين العامة لتوزع الإنتاج ومعايير تقييم عقلانيته ليتم وضع الأسس النظرية والمنهجية لحساب هذا التأثير ودوره الفاعل في تطور الأقاليم الاقتصادية.

ـ طابع تأثير التقدم العلمي والتقني على توزع الإنتاج:

يحتل عامل التقدم العلمي والتقني مكاناً خاصاً ضمن مجموعة العوامل المؤثرة على اتجاه وطابع توزيع القوى المنتجة وتشكل المجمعات الاقتصادية الإقليمية ـ ونفسر طابع تأثير التقدم العلمي والتقني على توزيع الإنتاج من خلال أن هذا العامل لا يرتبط بإقليم محدد ولا بقطاع إنتاجي معين، بل إنما يتضمن كافة القطاعات، وكامل عمليات الإنتاج وعناصرها المشكلة لها.

إن تحليل تأثير التقدم العلمي والتقني على توزيع القوى المنتجة يجب أن يتم بالتزامن مع تحليل تأثيره على إنتاجية العمل الاجتماعي. فالتقدم العلمي والتقني لا يشكل هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لرفع إنتاجية العمل الاجتماعي ولهذا فإن التوزيع الأمثل للإنتاج بالارتباط مع استخدام أنواع جديدة من التقنية سيكون له أهمية تطبيقية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فيما لو ساهم بتخفيض نفقات العمل الاجتماعي بالنسبة لوحدة السلعة المنتجة.

إضافة إلى ذلك فإن مهمة تحديد تأثير التقدم العلمي والتقني على تطور القوى المنتجة في الإقليم الاقتصادي أكثر تعقيداً من إظهار التأثير على إنتاج كل مؤسسة إنتاجية على حدة.

وهكذا يؤثر التقدم العلمي والتقني على توزع القوى المنتجة وتطور الأقاليم الاقتصادية بطرق تغير تأثير العوامل المكانية المختلفة، لذلك فإن حساب هذا التأثير عند تخطيط التوزيع يجب أن يقود إلى حساب تأثير العوامل المكانية في الظروف الاقتصادية التقنية التي تتغير تحت تأثير التقدم العلمي والتقني.

ويؤكد الأكاديمي الروسي غيراسيموف على أن الجغرافية الإقليمية ذات طابع تطبيقي، وأن مهمتها تكمن في وضع الأساس العلمي الشامل لجهود البشرية الضخمة في مجال الاستثمار العقلاني المتنوع والمتزايد للموارد الطبيعية لاستصلاح الطبيعية والاقتصاد في الأقاليم والدول، وهذا يعني أن الجغرافية الإقليمية تضع الأساس العلمي للتخطيط الإقليمي التقني، أي اختيار التكنولوجيا (الأساليب العلمية)، واختيار التكنيك (الآلات والتجهيزات المختلفة) المناسبة لاستصلاح وتحسين البيئة الطبيعية للإقليم من جهة، والتطوير الاقتصادي الإقليمي من وجهة ثانية[1]. فاختيار الجرارات الصغيرة للأراضي البعلية بحيث يتراوح عمق الحراثة من 10 ــ 20 سم، من أجل الحفاظ على الرطوبة الفصلية للتربة وعلى الغطاء الترابي أيضاً، واختيار مشاريع الري والصرف والجرارات المتوسطة للمناطق المروية، كما هو الحال في وادي الفرات مثلاً، بحيث يتراوح عمق الحراثة ما بين 30 ــ 40 سم، يعد أحد نتائج التخطيط الإقليمي التقني لاستصلاح وتحسين البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية فيها.

إن اختيار التقنية المناسبة لاستصلاح الطبيعية يعني التخطيط التقني للبيئة، يُضاف إلى ذلك أن طابع الاستصلاح والإنشاء والتعمير والتجهيز الآلي يحدد حجم المؤسسات الزراعية ونوعيتها

[1] غيراسيموف ي. ب: الجغرافية الهندسية ـ الإنشائية (اهدافها، مناهجها، نتائجها) ـ مجلة اخبار الجمعية الجغرافية السوفييتية، 1966م، العدد5، ص389-403.

(مزارع تعاونية في المناطق المروية منذ القديم، ومزارع الدولة الحديثة والمجهزة بآخر ما توصل إليه التقدم العلمي والتقني من منجزات في المناطق التي سوف تستصلح مستقبلاً وتروى من قبل الدولة) وعلاقتها بالمراكز الصناعية والخدمية في الإقليم، وبالتالي تحديد النموذج الأمثل لتطوير الاقتصاد الإقليمي، وبمعنى آخر، يعني التخطيط الإقليمي التقني هندسة مشاريع الاستصلاح والإنشاء والتعمير من جهة، وهندسة النماذج المُثلى لتطوير الاقتصاد الإقليمي من جهة ثانية، ولهذا يجب على الجغرافية الإقليمية أن تقود جميع العلوم التي تدرس الطبيعة بما تحتويه من موارد متنوعة وتحديد كيفيه استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع. وعلى هذا الأساس ترتبط عمليه التخطيط ارتباطاً وثيقاً بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوافرة، ومعرفه مدى كفايتها وأنماط توزيعها وكيفية الحصول عليها، وإمكانات استغلالها، والصورة التي يمكن على أساسها استخدامها، والتنبؤ عن التطورات الناجمة عن أثر فعالية المجتمع على الوسط، وتخطيط المشاريع الإنشائية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وهكذا يهدف التخطيط الإقليمي الشامل إلى تحقيق التوازن بين الوسط الطبيعي والتقني والبشري، أي تحقيق أفضل تطور اقتصادي، وأفضل تحسين للبنة من أجل ضمان استمرارية حياة المجتمع الحالي والمقبل وللخطة التقنية (خطة مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية) الدور الحاسم في تحقيق هذا الهدف. لذلك لابد من اشتراك مختلف الاختصاصيين التقنيين في وضع الخطط الإقليمية.

فالجغرافيون يحددون الموارد الطبيعية المتوافرة في الإقليم ونوعيتها وحجمها، ثم يقوموا بتقييمها ووضع النموذج العام لاستصلاح مساحات جديدة وتوسيع نطاق الأراضي المروية، أما مهندسو الري فيقومون بإنشاء السدود والأقنية المائية، وبتأمين التقنيات الحديثة المستخدمة في عمليات الري، بينما يقوم مهندسو الطرق، بوضع وتنفيذ شبكة حديثة للطرق تغطي كامل الإقليم وتربط بين أجزائه المختلفة، كما تربطه بالأقاليم الأخرى المجاورة والبعيدة. وهكذا فالمعايير التقنية (الهندسية والصحية والتخطيطية) تؤدي دورا مهما في التخطيط الإقليمي، ومن غير الممكن إجراء عملية التخطيط من دون هذه المعايير.

ويتمثل أساس حساب المردود الاقتصادي للتقدم العلمي والتقني في القطاعات الاقتصادية والوزارات والمشاريع فيأسلوب تحديد المردود الاقتصادي لاستخدام المعدات التقنية الجديدة والاختراعات، واقتراحات تحسين ظروف العمل والإنتاج للاقتصاد الوطني[1].

ويجري تحديد المردود الاقتصادي الكامل نتيجة استخدام المعدات التقنية الجديدة بموجب المعادلة الآتية: $E = Ep + Ec$

حيث:

(Ep): المردود الاقتصادي في مجال إنتاج المعدات التقنيه الجديدة.

(Ec): المردود الاقتصادي في مجال استخدام المعدات التقنية الجديدة خلال مدة خدمتها.

أما المردود الاقتصادي السنوي في مجال الإنتاج فيحسب باعتباره حاصل ضرب فرق النفقات المحولة في مجال إنتاج السلعة الواحدة بحجم إنتاجها خلال سنة وتحسب باستخدام المعادلة الآتية:

$$EP = [(P2 - Z2) - (P1 - Z1) + (En.I1 - En.I2)] \times 2$$

حيث:

P1 و P2: سعر المنتجات قبل وبعد استخدام المعدات التقنية الجديدة في مجال الإنتاج.

Z1 و Z2: كلفة إنتاج السلع قبل وبعد استخدام المعدات التقنية الجديدة.

I1 و I2: التوظيفات الأساسية لوحدة السلع قبل وبعد الاستخدام.

En: المعامل المعياري لمردود التوظيفات الأساسية، والذي يعادل 0.15.

X2: الإنتاج السنوي للمنتجات باستخدام المعدات التقنية الجديدة.

وينجم المردود الاقتصادي في مجال استخدام المعدات التقنية الجديدة بدوره من مجموع ثلاثة مقادير هي:

أولا: يتحدد توفير التوظيفات الأساسية لدى المستهلك عند شراء المعدات التقنية الجديدة.

ثانيا: يتحدد مقدار توفير النفقات الجارية عند استخدام المعدات التقنية الجديدة.

ثالثا: يحسب مقدار التوفير في التوظيفات الأساسية في مجال استخدام المعدات التقنية الجديدة الضرورية لخدمتها.

[1] تخطيط الاقتصاد الوطني، تحت اشراف العضو المراسل في اكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي انتيشكين، دار التقدم، موسكو، 1981م، باللغة العربية، ص309.

كما تنعكس المؤشرات التخطيطية للمردود الاقتصادي للتقدم العلمي والتقني كذلك في معدلات استخدام العمل وحجم التوظيفات والمواد لإنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات. وغالباً ما تسترشد القطاعات الاقتصادية والوزارات والمشاريع بهذه المعدلات لوضع وتنفيذ خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

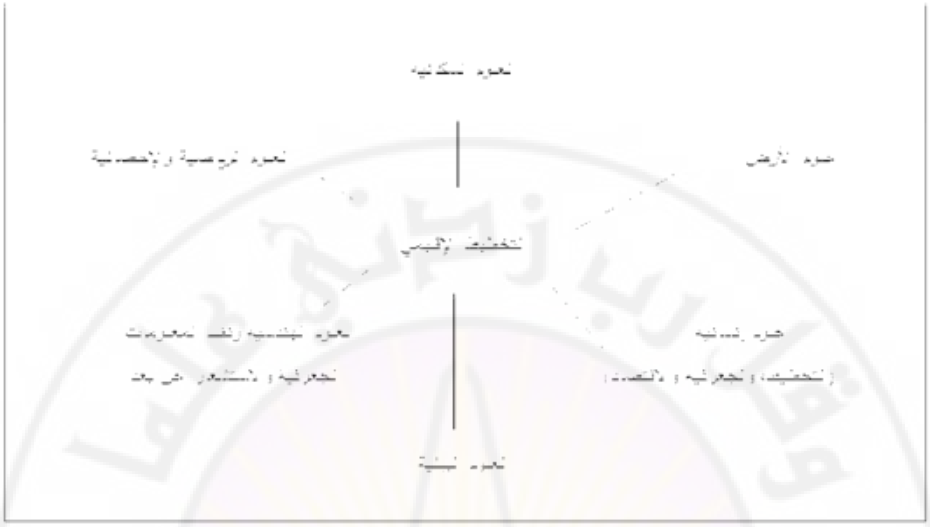
رابعاً: علاقة التخطيط الإقليمي بالعلوم الأخرى:

يدرس التخطيط الإقليمي خصائص تطور الأقاليم، ويتنبأ عن اتجاهات هذا التطور، ثم يضع الخطط الكفيلة بتوجيه التطوير في الاتجاهات المرغوب بها، كما أنه يسعى إلى تحقيق التوازن في مستويات التطور الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم في الدولة، من خلال إعادة توزيع ورصد الموارد البشرية والطبيعية بشكل يضمن حداً من العدالة الاجتماعية وتكافئ الفرص، ويسعى أيضاً إلى مكافحة مشكلات الفقر والبطالة وتحقيق مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في عمليات التخطيط والتنمية، ولما كان الإقليم المخطط له عبارة عن وحدة من العوامل الطبيعية والبشرية والحضارية والاقتصادية والتقنية والسياسية المتفاعلة، فإن التخطيط الإقليمي يتطلب الدراسة الشاملة المتكاملة والعميقة لوضع النموذج الأمثل لمستقبل الأقاليم[1].

لهذا يُعد التخطيط الإقليمي فرعاً من فروع المعرفة العلمية الواقعة عند نقطة تلاقي التخطيط والجغرافية والاقتصاد والعلوم الهندسية والتقنية والسياسية وغيرها من العلوم والمعارف الإنسانية التي تشكل مرجعيات أساسية لعملية التخطيط الإقليمي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتم عملية التخطيط الإقليمي الناجح إلا بالاستعانة بهذه العلوم أو بجزء منها، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (6).

[1] الفتوى، حسن امين، مصدر سابق، ص 78.

الشكل رقم (6) علاقة التخطيط الإقليمي بعدد من العلوم



ويعكس التخطيط الإقليمي في محتواه وأساليب بحثه جانبا من هذه العلوم، لذلك لابد للمخطط الإقليمي من أن يكون ملماً بكل ما يهمه من هذه العلوم لتساعده في فهم ودراسة المعطيات الطبيعية والبشرية للإقليم وتفاعلاتها بشكل واضح وشامل.

إن تنامي دور العوامل الاجتماعية في التخطيط الإقليمي، وخاصة في الوقت الحاضر في ظل تفاقم المشكلات الاجتماعية في الأقاليم من فقر وبطالة وهجرة وتزايد حدة الفوارق الإقليمية بين الأقاليم في الدولة الواحدة، جعله أكثر ارتباطاً بالعلوم والمعارف الإنسانية.

وتستخدم دراسات التخطيط الإقليمي غالباً أساليب بحث علمي عديدة ومتكاملة لتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك نظرا لتعقد وتفرع المشكلات والقضايا التي يتناولها ويتعامل معها، والتي يقتضي فهمها وإيجاد الحلول المناسبة لها استخدام طرائق بحث علمي متعددة ومتنوعة، ومن أهم أساليب البحث العلمي في مجال التخطيط الإقليمي في عصرنا الحاضر أسلوب النظم، حيث أصبحت نظرية المنظومات العامة من أهم الاتجاهات العلمية المعاصرة والمتطورة بسرعة في العلم والتكنولوجيا. ولهذه النظرية أهمية علمية ومنهجية (نظرية)، وعملية (تطبيقية) في العلوم الجغرافية ومختلف العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بعد توظيف تقنيات الاستشعار عن بُعد

والإحصاء والحاسوب والتي تبلورت أخيراً بظهور ما يُعرف بنظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتي استخدمت منذ أول مرة ظهرت فيها لأغراض التخطيط الإقليمي[1].

ـــ التخطيط الإقليمي والجغرافية:

يتضمن التخطيط الإقليمي موضوعات كثيرة يسهم في معالجتها مختصون كثر، بالإضافة إلى معاهد ودوائر متخصصة في مجال البحث العلمي والتخطيط، وتتناول بعض هذه المعاهد والدوائر القضايا المتعلقة بكل قطاع اقتصادي ويتناول البعض الآخر التطوير الشامل للأقاليم، فما هو دور الجغرافي بين هؤلاء في التخطيط الإقليمي؟

هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية للجغرافية هي: البيئة، الإقليمية، المنظومات المكانية،وهناك أيضاً نوعان من الأقاليم: إقليم طبيعي يشكل منظومة مفتوحة متطورة يمكن التحكم بها إلى حد ما من أجل إيجاد التوازن البيئي الأكثر إنتاجاً وجمالاً. والإقليمي الاقتصادي، ويشكل منظومة اقتصادية متطورة يمكن التحكم في تطويرها عن طريق تغيير كمية ونوعية وعلاقة إنتاج المواد الخام والطاقة المحركة والإنتاج الوسيط (الصناعة التحويلية وصناعة الآلات)، والتبادل والاستهلاك.

فالاتجاه البيئي والاتجاه الإقليمي في الجغرافية يدخلان ضمن المنظومة المكانية المفتوحة الديناميكية. ومن هنا يمكن تحديد نقاط الالتقاء بين الجغرافية الإقليمية والتخطيط الإقليمي. ومن هذه النقاط: (الإقليم) والمنظومات المكانية وهي موضوعات مشتركة بينهما.

إن مهمة الجغرافية الإقليمية، الدراسة الشاملة لاستثمار الطبيعة ومواردها، وتشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم الحالي، في حين أن مهمة التخطيط الإقليمي، وضع الخطة الشاملة لمستقبل الإقليم بعيد الأمد (بعد 15 ـــ 25 سنة)، والتي تتضمن مشاريع التهيئة والاستصلاح والإنشاء والتعمير من جهة، والنموذج الأمثل لتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

وهكذا فالتخطيط الإقليمي هو استمرار للجغرافية الإقليمية، وكلاهما يدرس نفس الإقليم، لكن الجغرافية الإقليمية تدرس حاضر الإقليم على ضوء ماضيه، في حين يصمم التخطيط الإقليمي مستقبله على ضوء حاضره.

وتتحدد أهمية المناهج لجغرافية من أجل تطوير التخطيط الإقليمي بالآتي:

---

[1] عثمان محمد غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي. ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص50-51.

1ـــ يتخلص مستقبل التخطيط الإقليمي في التمكين من منهج الشمولية في البحث والتخطيط والإدارة للأقاليم، لذلك تبرز الجغرافية من بين العلوم الأخرى التي يتطور التخطيط الإقليمي عن نقاط التماس معها لأنها تعتمد على منهج الشمولية في الدراسة.

2ـــ إن المنظومة الاقتصادية ـــ المكانية للإقليم التي يدرسها التخطيط الإقليمي واضحة دائماً من الناحية الجغرافية، وتمثل دراسة خواص المنظومة الإقليمية ومبادئ تخطيطها من المنظور الجغرافي مسألة منهجية هامة، وتتميز هذه المنظومات باستمرارها وثباتها على الأمد الطويل. ويتجلى هذا الاستمرار والثبات في ثبات الوسط الجغرافي وشبكة المواصلات والمراكز البشرية والقواعد الإنتاجية، في حين تعتبر المشاريع الإنشائية والعمرانية وسيلة تطوير نسبي لهذه المنظومات الإقليمية. وغالباً ما يؤدي هذا التطوير النسبي لهذه المنظومات إلى نتائج متناقضة: فإلى جانب المردود الإيجابي لاستثمار احتياطي التنمية للمنظومة الإقليمية تظهر خطورة نمو النتائج والاتجاهات السلبية (مثال: إلى جانب تطوير مشاريع الري في منطقة الغاب على سبيل المثال يزداد تملح التربة).

لذلك من الضروري التصحيح والتوجيه والتحكم لاستثمار الإيجابيات وإبعاد السلبيات في أثناء تطوير المنظومة الإقليمية.

3ـــ ومن أهم المبادئ العامة لتخطيط المنظومات الإقليمية يمكن ذكر مبدأ المردود الاقتصادي ـــ الاجتماعي العام للخطة الإقليمية، وهو يشمل المردود المباشر وغير المباشر للمشاريع المخططة. ويتضمن المردود العام كل التأثيرات الاقتصادية ـــ والاجتماعية والدفاعية والبيئية والجمالية والنفسية ... وغيرها.

وفي هذا المجال لابد من ذكر جملة الجغرافي الصيني (فان شولي) " نحن ننطلق من الحاضر ونتطلع إلى المستقبل". فالحاضر هو الجغرافية الإقليمية، والمستقبل هو الخطط الإقليمية طويلة الأمد للتطوير المتوازن الشامل المتكامل لأقاليم الدولة.

كما استعرض كل من آلايف، وبريو براجينسكي (دور الأبحاث الجغرافية في تخطيط الاقتصاد الوطني) ويمكن تلخيص بحثهما بالنقاط الآتية:

1ـــ وضع الدراسات الجغرافية لأقاليم الدولة ومواردها وتقييم استثمارها ووضع الخرائط والأطالس لها، وهذا ما يساعد على وضع الخطة.

2ـــ وضع المفاهيم الجغرافية النظرية، والمناهج والطرق الجغرافية المعنية في التخطيط والإدارة.

3ـــ مساهمة الجغرافيين في وضع البرامج الإقليمية من أجل التطوير الشامل البعيد الأمد للأقـــاليم والمنظومات الجغرافية ـــالتقنية.

أما بالنسبة لمراحل التخطيط الإقليمي، ودور الجغرافيين في كل مرحلة منها؟ فيمكن صياغتها على النحو الآتي:

1ـــ الدراسات الجغرافية التمهيدية السابقة للخطة للإقليمية: وتشمل التحليل والتقييم الشاملين لما يلي:

أ ـــ تحديد العوامل المكونة للإقليم الاقتصادي: وتتضمن الموارد الطبيعية والبشرية، الموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات، البناء التحتي، التجمعات الصناعية، منظومة المراكز البشرية، العلاقات الوظيفية التكاملية بين مختلف الأمكنة، دور الإقليم في الاقتصـــاد الـــوطني ... وغيرها.

ب ـــ توضيح الارتباط والتفاعل بين جميع المتغيرات في جغرافية الإقليم ضروري جـــداً، حيـــث تكشف هذه المتغيرات المترابطة مجموع الموارد الطبيعية والبشرية والمادية والتقنية .... وغيرها مـــن العناصر التي تكون نسيج الإقليم على أساس التحليل والتركيب، وعلى أساس منهج المنظومـــات المكانية (المدخلات والمخرجات).

جـــ ـــ تحديد المستوى الحالي لتطور الإقليم والإمكانيات الكامنة لتطويره في المستقبل.

2ـــ التنبؤ بالتطورات المقبلة: وتشمل المراحل الآتية:

أ ـــ التنبؤ عن حاجة الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات واعتبار تلبية هذه الحاجـــات أهدافاً للخطة إذا توافرت لها الظروف الجغرافية المناسبة، ثم توزيع هذه الأهداف والمهام على مختلف أقاليم سورية حسب توافر الظروف المناسبة لها، وتحديد الوسائل الكفيلة بذلك (أي توزيع المهـــام والمشاريع اللازمة لتحقيق أهداف الخطة في مختلف الأقاليم).

ب ـــ وضع النماذج الاقتصادية ـــ المكانية المستقبلية المثلى للأقاليم عن طريق التنسيق بين حاجـــة مختلف فروع الاقتصاد الوطني للأرض والموارد (أهداف الخطة)، وبين مختلف الوسائل والمشـــاريع الضرورية لتحقيقها (مهام الخطة)، وبين خصائص مختلف الأمكنة وهنا لا يكفي انسجام المشروع مع البيئة فقط، بل لابد من تحقيق التنمية المتوازنة لمجموع المشاريع الجديدة مع المشاريع السابقة في الإقليم والتنمية المتوازنة لمجموعة الأقاليم في البلاد.

3ـــ وضع البرامج بعيدة الأمد لتطوير الإقليم:

تقدم الأبحاث الجغرافية الشاملة من أجل التخطيط الإقليمي المعلومات الأساسية اللازمة لوضع الخطة وتسمح بتحديد مهام الخطط الإقليمية بشكل أكثر دقة وعمقاً على ضوء الموارد والخصائص الإقليمية، كما تقدم الجغرافية الاقتصادية عدة أسس نظرية ومنهجية هامة في التخطيط الإقليمي، ولكنها غير قادرة وحدها على إعطاء كل الأجوبة المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، لذلك يفضل إنشاء مركز وطني لمثل هذه الدراسات يجمع الجغرافيين وغير الجغرافيين، ويضم الكوادر المؤهلة التي تسهم في وضع الفرضيات لتطوير فرع من فروع الإنتاج وامتحان هذه الفرضيات على المحك الجغرافي، ويجب أن تتوافر لديهم المهارة في استخدام منهج الموازين والاحتمالات والمعدلات وغيرها، واختيار الاحتمال الأنسب لأهداف الخطة ووسائل تحقيقها وتوزيعها على مختلف أقاليم البلاد، بل وعلى الخطط الخمسية أيضاً.

أما في مجال التنمية الإقليمية لإقليم واحد على الأمد الطويل، فإنه من الواجب اتباع منهج المنظومات الإقليمية في وضع الخطة الإقليمية.

4ـ إقرار الخطط الإقليمية والإشراف على تنفيذها:

لقد حددت القوانين في سورية كيفية إقرار الخطة والإشراف على تنفيذها وهذا أصبحت عملية الإقرار والتنفيذ للخطة إحدى المهام الأساسية للأجهزة الإدارية الإقليمية المتخصصة في مجال التخطيط الإقليمي، إذ يقع على عاتقها تصميم الإطار العام للخطة الإقليمية ضمن نطاق الخطة القومية على مستوى الاقتصاد الوطني، ومن ثم الإشراف على تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ من قبل أعضاء الإدارة المحليين.

ـ التخطيط الإقليمي والسياسة الإقليمية:

يؤكد العلماء والمختصون على أهمية التخطيط الإقليمي في إدارة الدولة وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد تقدمت مجموعة من العلماء السوفييت إلى المؤتمر الجغرافي السوفييتي ببحث عن أهمية ومحتوى القانون الأساسي للتخطيط الإقليمي والعمراني، جاء فيه: إن تحديد طرق التنظيم المكاني المستقبلي للمجتمع هو المحتوى الرئيسي للتخطيط الإقليمي والعمراني.

يتمثل الهدف الأساسي والعام لكل الحكومات في تطوير الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة للسكان غير أن هذه الحكومات تختلف في طريقة تحقيق هذا الهدف، ففي سورية على سبيل المثال والتي هي من أكثر الدول حاجة إلى التخطيط الإقليمي يمكن ترجمة التوجيهات السياسية

الاستراتيجية العامة العليا للسلطة إلى استراتيجية للتنمية الاقتصادية ـــ الاجتماعيـــة ـــ العمرانيـــة للأقاليم من خلال:

1ـــ تحقيق الوحدة الاقتصادية الوطنية كمرحلة أولى لتحقيق الوحدة الاقتصادية على نطاق أوسع ويتجلى ذلك في تكامل القطاعات وتكامل الأقاليم.

2ـــ التحرر الاقتصادي ويتم ذلك عن طريق بناء القواعد الإنتاجية الرئيسية الكامنة والقادرة على تحديد وتطوير الإنتاج الوطني بما يتلاءم مع إمكانيات كل إقليم.

3ـــ تحقيق العدالة الاجتماعية في تأمين فرص العمل لجميع القادرين عليه وتأمين الخدمات لكافـــه المواطنين، وبالتالي تسوية الفروق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتُصـــنف وسائل تسوية الفروق الإقليمية في مجموعتين:[1]

الأولى: وتشمل الوسائل التي تُسهم في تطوير اقتصاد الأقاليم، وخاصة المتخلفة منها عـــن طريـــق مشاريع التنمية الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها الملائمة لإمكانات كل إقليم والتي تحقق أكبر فعالية اقتصادية ممكنة.

الثانية: وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية في الخدمات الأساسية المقدمة للسكان في مختلف الأقاليم.

أولاً: من الوسائل التي تُسهم في تطوير اقتصاد الأقاليم يمكن ذكر:

أ ـــ رفع مستوى تطور القطاع الصناعي:

يُعد التصنيع من أهم وسائل تطوير اقتصاد الأقاليم المتخلفة، حيث يؤدي إنشاء مركز صناعي إلى نشوء مركز للتنمية في الإقليم الزراعي المتخلف، وذلك للأسباب الآتية:

1ـــ إن إنشاء المركز الصناعي في سيؤدي إلى تنشيط إنتاج المناطق والمراكز التي تزوده بالمواد الخام. وإنتاج المناطق والمراكز التي تستفيد من منتجاته، فعلى سبيل المثال: إن مصفاة بانياس يمكن أن تولد صناعات عديدة مكملة لها مثل إنتاج الطاقة الكهرحرارية، الأسمدة الأزوتية، الكحول التـــركيبي، البلاستيك، والخيوط الصناعية .... إلخ.

2ـــ أيضاً سيؤدي التصنيع إلى نمو المدن. فمثلاً يعمل في مصـــفاة بانيـــاس 1500 عامـــل، وفي الصناعات المولدة عنها 1500 عامل، وبالتالي سيزيد العدد في هذه الصناعات عن 3000 عامل يعيلون 3000 أسرة مؤلفة من 15 ألف نسمة، وهذا ما يستدعي تطوير الخدمات في مجال السكن والنقل والتعليم والتموين .... إلخ، وبالتالي يستدعي ذلك تشغيل 3000 عامل بمختلف قطـــاع

[1]: حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي. الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م، ص40.

الخدمات يعملون 3000 أسرة مؤلفة من 15000 نسمة، وهكذا سيؤدي التصنيع إلى نمو مدينة بانياس بمقدار 30 ألف نسمة خلال فترة 10 ــ 15 سنة القادمة.

3ــ إن تصنيع الإقليم الزراعي ونمو المدن فيه سيؤدي إلى ازدياد عدد العاملين في الإقليم، وبالتالي إلى تغيير التركيب المهني لصالح العاملين في الصناعة والخدمات وإلى زيادة دخل سكان الإقليم بشكل عام.

4ــ إن تصنيع الأقاليم الزراعية ونمو المدن فيها سيؤدي إلى تطوير الزراعة نتيجة ازدياد أعداد السكان وازدياد دخلهم وطلبهم على المنتجات الزراعية من جهة، وازدياد تزويد الصناعة للزراعه بالأسمدة والمبيدات الحشرية وازدياد تزويد المدينة للريف بالخدمات من جهة ثانية.

ب ــ تطوير القطاع الزراعي في الأقاليم المتخلفة:

ويتم ذلك عن طريق زيادة المساحة المستغلة والمزروعة كما في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، أو عن طريق تكثيف الزراعة وازدياد الإنتاج والدخل من الهكتار، كما هو الحال في محافظة السويداء، حيث زراعات التفاحيات الكروم الأكثر مردوداً ودخلاً من الحبوب.

إن مشاريع التنمية الزراعية تعني زيادة الإنتاج والدخل في الأقاليم المتخلفة، وهذا ما يؤدي إلى تنشيط اقتصادها، يُضاف إلى ذلك أن الحكومة يمكن أن تساعد على تنشيط الأقاليم الزراعية عن طريق رفع أسعار المنتجات الزراعية وإيجاد الحافز المادي لتحقيق الاستغلال الغذائي على المستويين الوطني والقومي وعن طريق تنظيم شراء هذه المنتجات وتخزينها وتصنيعها وتوزيعها على المستهلكين.

جـ ــ تطوير الخدمات (السياحية والعلاجية) كوسيلة من وسائل تنشيط اقتصاد الأقاليم المختلفة إذا توافرت الظروف الملائمة لها، ومثال ذلك: تطوير الاصطياف في المناطق الجبلية من سورية وتطوير مؤسسات السياحة والراحة والاستجمام في الساحل السوري.

د ــ تطوير البنية التحتية الأساسية الإنتاجية لخدمة الإنتاج الإقليمي، مثل: شبكة الطرق والمياه والكهرباء والمؤسسات العلمية والتعليمية وغيرها، ففتح الطرق في المناطق الوعرة في محافظة السويداء ساعد على تخصصها في زراعة الكروم على مستوى سورية، حيث تصدر قسماً كبيراً من إنتاجها إلى المحافظات ــ ومن المعروف أن تحقيق الفعالية الاقتصادية القصوى هو المعيار المتحكم في توزيع كل مشاريع التنمية المذكورة، لذلك تتوطن هذه المشاريع في الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية

وفي المدن الكبيرة للاستفادة من إيجابيات تمركز الإنتاج، في حين تبقى الأقاليم الفقيرة بالموارد والمراكز الصغيرة متخلفة اقتصادياً.

ومن جهة أخرى لا يؤكد التخطيط الإقليمي على معيار الفعالية الاقتصادية، وعلى أولوية تطوير القطاعات الإنتاجية فحسب، بل ويدافع عن تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأقاليم ويدعو إلى تسوية الفروق الإقليمية في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي بالوسائل الآتية:

1ـ تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه لتأمين دخل دائم لهم وهذه من أهم وسائل تحقيق العدالة الاجتماعيه وأعقدها.

2ـ المساواة في تقديم الخدمات الأساسية لكل السكان. فعلى سبيل المثال حققت الحكومة السورية المساواة في تقديم بعض الخدمات مثل التعليم المجاني، وخطت خطوات هامة في بعضها الأخر مثل توفير الماء والكهرباء للمراكز المدنية والريفية، وتسعى إلى تحقيق التوزيع العادل للمشافي ومراكز الخدمات الصحية الحكومية على مختلف المراكز أو الأقاليم، كما تسعى جاهدة لحل مشكلة السكن الصحي، ويقصد به مقدار المساحة السكنية الكافية صحياً لشخص واحد (10 ـ 15 م^2).

3ـ العدالة في دفع العوائد حسب نوعية العمل، لقد استطاعت الحكومة في سورية تقليص الفرق بين أعلى وأدنى راتب في الحكومة، حيث أصبح (3/1) بدلاً من (5/1)، وأبقت الحكومة على الفروق في العوائد حفاظاً على العدل في مكافأة العامل حسب عمله، وليبقى الحافز المادي عاملاً محركاً للتقدم والتطور.

وهكذا، يعتمد التخطيط الإقليمي على مبدأ الفعالية الاقتصادية في توزيع مشاريع التنمية على مختلف الأقاليم والمراكز من جهة، وعلى مبدأ المساواة والاجتماعية في التشغيل التام لكل القادرين على العمل، وفي تأمين الخدمات الأساسية لكل السكان في مختلف الأقاليم من جهة ثانية، إلا أن الأولوية تبقى لتطوير المشاريع الإنتاجية التي تحقق ربحاً وادخاراً من أجل التطوير المقبل والمستمر للإنتاج والخدمات.

الفصل الرابع

البنية الوظيفية لاقتصاد الإقليم وأهميتها في التخطيط الإقليمي

أولاً: مفهوم البنية والبنية الوظيفية وأهميتها في التخطيط الإقليمي

ثانياً: البنية الوظيفية القطاعية ودورها في التخطيط الإقليمي

ثالثاً: البنية الوظيفية المكانية ودورها في التخطيط الإقليمي

رابعاً: البنية الوظيفية الإدارية التنظيمية ودورها في التخطيط الإقليمي

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: مفهوم البنية، والبنية الوظيفية وأهميتها في التخطيط الإقليمي:

يُعد مفهوم البنية أحد المفاهيم الأساسية في العلوم الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، ويعبر هذا المفهوم عن مجموعة الارتباطات الثابتة (أي المحتفظة بخصائصها الأساسية بغض النظر عن التغيرات الداخلية والخارجية المختلفة)، التي تتشكل بين العناصر المكونة للظاهرة الجغرافية، والتي تؤمن لها وحدة متميزة وتجانساً فريداً.

ويرتبط هذا المفهوم مع مفهومي المنظومة والتنظيم، فالمنظومة هي عبارة عن وحدة الموضوعات (بخصائصها وعلاقاتها)، ذات الارتباط المتبادل والمُنظم تكسبها نوعية جديدة، تتمثل:

بالوحدة الكاملة المتميزة بهدف محدد ووظيفة معينة، وبالاستقلالية لتعميق تنظيمها الداخلي، من خلال استكمال العناصر والوظائف غير الموجودة، وأيضاً الثبات لتحديد وظيفتها الأساسية، وبكلمات أخرى، إن المنظومة هي البنية الوظيفية للظاهرة الجغرافية، أما التنظيم فيتضمن إلى جانب الخصائص البنيوية الخصائص الديناميكية للمنظومة، والتي تؤمن لها التوظيف (التشغيل) الموجه والهادف[1]. وهذا ما ينطبق على دراسة البُنى الداخلية للإقليم الجغرافي الاقتصادي، الذي يشكل منظومة مكانية اقتصادية ـــ اجتماعية معقدة، تترابط فيها جميع المكونات والعناصر مشكلة بنية وظيفية للإقليم تقوم على أساس قاعدة واسعة من الموارد الطبيعية، ومنظومة كاملة من المراكز العمرانية التي تمثل مصدر القوة البشرية، تُسهم في تشكيل ارتباطات وعلاقات معقدة ومتبادلة بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

ويتميز الإقليم الجغرافي الاقتصادي بعدة خصائص تعكس السمات الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية له، وتتمثل في:

أ ـــ التخصص الإنتاجي بأنواع معينة من المنتجات تحدد الوظيفية الاقتصادية للإقليم، والتي تتناسب مع موقعه الجغرافي وظروفه وموارده الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، وتقوم على أساس التقسيم الجغرافي العقلاني للعمل مع الأقاليم الأخرى.

ب ـــ التكامل: أي ترابط العناصر الأساسية للبنية المكانية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم التي تساعده على تأدية وظائفه الاقتصادية وتلبية احتياجاته المحلية وتصدير إنتاجه إلى الأقاليم الأخرى.

---

[1]: الايف ي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، قاموس المصطلحات والمفاهيم، موسكو، دار الفكر 1983م، ص 61.

3ـــ البنية التنظيمية الإدارية المُتمثلة بالإدارة المحلية التي تضم الهيئات المعنية بإدارة وتخطيط اقتصاد الإقليم كمنظومة متكاملة تساعد في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات التطـــوير، ووضـــع الخطـــط للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بأقل النفقات[1].

ولهذا يتمتع هذا التشكيل المتمثل بالإقليم بمجموعة من البنى، أربع منها تظهر واضحة، ومن أهـــم مؤشرات تحديد البنية:

1ـــ الانتماء الأساسي للعناصر أو المكونات، وتعتمد على حقيقة أنها تمثل الأجزاء الأساسية للبنية، فعلى سبيل المثال، يتألف الإقليم من العديد من المكونات منها: المنشآت، المراكز الســـكانية، .. وغيرها. واعتماداً على هذه المكونات تظهر البُنى الآتية: البنية الإنتاجية، النقليـــة، الاجتماعيـــة، الإدارية..غيرها.

2ـــ البنية الوظيفية التي تؤديها هذه المكونات: يتم تحديد البنية الأكثر تعقيداً هنا بموجب المؤشرات الوظيفية، إذ يؤدي تشكيل مجموعة ثابتة من المكونات في أثناء عملية تنفيذ الوظائف المعنيـــة إلى تشكيل بُنى ثابتة: ديمغرافية، اقتصادية، اجتماعية، روحية، سياحية، بنيوية تحتية إنتاجية واجتماعية، بنية، إدارية، وبُنى ذات صلة بالموارد الطبيعية والسوق ... وغيرها.

3ـــ العلاقات بين المكونات: ويعتمد هذا النوع من تحديد البنية على الاختلاف في طبيعة العلاقة بين المكونات، ويتم عادة التمييز في الأقاليم بين العلاقات الآتية:

ـــ التكوينية: (بُنى حلقية، خطية، شبكية.... وغيرها).

ـــ شكلية: (نقطية، خطية.....و غيرها).

ـــ الهرمية: وتتمثل بمستويات تصنيفية متنوعة، إذ غالباً ما يميز بين الوحدات التصنيفية التكامليـــة للمنظومات المكانية، والكتل والمكونات الوظيفية منفردة، ففي الكتلة الإنتاجية مثلاً يميز بين الإقليم الثانوي والإقليم الصغير (ميكرو)، اللذين تتطور على أساسهما التجمعات المكانية الإنتاجية المناسبة، وتتطابق البنية الهرمية تطابقاً كبيراً مع البنية المكانية.

4ـــ ويتمثل المؤشر الرابع لتحديد البنية بـــ "التكاملية" أي بتقسيم الأقاليم بحسب طبيعة العمليات الإنتاجية، وتمثل هذه البنى مجموع المكونات والروابط والعلاقات التي تُسهم في تشـــكل الإقلـــيم، وتتصف البنية التكاملية بتعقيدها، إذ تعكس المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية الإقليميـــة

[1]: ليزيروفيتس: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، اصدار مؤسسة الاعلام الروسية، 1992.

المختلفة، وإلى جانب البنية الإقليمية للإنتاج، هناك البنية التنظيمية التي تنسق (تضبط) جميع العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل بالبيئة التنظيمية للإقليم المتمثلة بالهيئة الإدارية.

ولا تقتصر معالجة قضايا تحديد بنية الأقاليم الجغرافية البشرية على إظهار هذه البُنى وتصنيفها فحسب، بل إنه من الأهمية بمكان تحديد درجة اكتمال جميع البُنى التي يتوجب عليها تمهيد الطريق أمام التطور الأمثل للأقاليم وتوازنها، وقد اقترح دينيس لتحديد البنية الإقليمية استخدام طريقة غراف (الشبكات) التي تتطابق قسمها مع عناصر (مكونات) الإقليم، أما القوس فيتطابق مع الروابط بينها. ويُعد التحليل البنيوي وسيله للمعرفة المعمقة لهذه المنظومات، إذ يتيح للباحث دراسه بنيتها الوظيفية عبر تحليلها إلى بناها الوظيفية الفرعية (القطاعية، المكانية، الإدارية).

ونُعرّف البنية الوظيفية للإقليم كمنظومة متكاملة بأنها: مجموعة الارتباطات التي تُنسج خيوطها بين مكوناته على أنه كلٌّ متكامل، ولهذا يُجمِعُ الباحثون والمختصون على تحديد نماذج البُنى الوظيفية للإقليم الاقتصادي الاجتماعي الآتية:

1ـــ البنية الوظيفية المتكاملة: وهي عبارة عن مجموعة من العلاقات والارتباطات المتبادلة بين مكونات الإقليم لتجعل منه كلاً متكاملاً كمنظومة مؤلفة من مجموعة من العناصر والمكونات ذات الارتباطات المتبادلة، وتضفي عليها طابعاً بنيوياً مميزاً.

2ـــ البنية الوظيفية القطاعية التي هي عبارة عن مجموعة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والاجتماعية، التي تشكل منظومة الاقتصاد الوطني ككل.

3ـــ البنية الوظيفية المكانية والتي تعبر عن مجموع العلاقات الوظيفية والتوزيع المتبادل للقوى المنتجة وأشكال تركزها المكاني.

4ـــ البنية الوظيفية التنظيمية الإدارية، التي تُعد إحدى البنى الوظيفية الأساسية في الإقليم الاقتصادي، وتكمن مهمتها في إدارة حياة السكان وأنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية على أرض الإقليم أو الدولة بشكل عام. وتُسهم في تحديد آلية اتخاذ القرار الذي ترتبط به استراتيجية النشاط البشري لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

وفي هذا السياق يمكن تمييز بنى وظيفة أخرى عديدة مثل: البنى الاقتصادية البنى الاجتماعية، البنى البيئية، والتي تكتسب أهمية علمية وعملية كبيرة. فالبنية الوظيفية الاقتصادية: هي مجموعة تلك العلاقات الإنتاجية التي تؤثر في فعالية توزع الإنتاج وتسويق المنتج النهائي (منظومة المؤشرات الاقتصادية والأسعار). أما البنية الوظيفية الاجتماعية فهي مجموعة المؤشرات التي تبين توزع

السكان حسب الأنشطة الاقتصادية، وكذلك ظروف العمل ومستوى التطور الاجتماعي وتقارب الظروف المعيشية للسكان ... وغيرها.

بينما تبين البنية الوظيفية البيئية، مجموع الارتباطات البيئية بالمكان المناسب، والتقييم الكمي والنوعي لها.

وتشكل هذه البنى بمجملها العناصر أو المكونات الأساسية للبنية الاقتصادية ـ المكانية للإقليم الاقتصادي.

البنية الوظيفية المتكاملة للإقليم:

يمكن تقسيم البنية الاقتصادية ـ المكانية للإقليم الاقتصادي إلى العناصر الرئيسية الآتية:

1ـ النقط: وتتمثل بالمراكز البشرية من مختلف الأحجام، والتي تقوم ضمن حدود الإقليم الاقتصادي ويشكل كل مركز بشري منها بؤرة للنشاط الإنتاجي والخدمي.

2ـ شبكة النقل والمواصلات المختلفة والضرورية للتواصل والتفاعل بين كل مركز وظهيره المكاني الطبيعي ـ الاقتصادي ـ السكاني ـ الإداري.

3ـ الإقليم: أو المجال المساحي الإقليمي المتفاعل مع المركز البشري الرئيسي (عاصمة الإقليم).

ويتضمن هذا المجال المساحي الموارد الطبيعية المتنوعة والموارد البشرية التي تشكل قوة العمل الأساسية لاستثمار الموارد الطبيعية. ويشكل المجال المساحي للإقليم مسرحاً للتفاعل بين قوة العمل البشرية الموارد الطبيعية ويتم هذا التفاعل عن طريق منظومة المراكز البشرية وطرق المواصلات من مختلف المراتب والدرجات، مما يؤدي إلى تشكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تبعاً لكمية ونوعية الموارد المتوافرة في الإقليم لتجعل منه حلقة اقتصادية مهمة من حلقات الاقتصاد الوطني. وينعكس تنوع الموارد وتعددها على تنوع البنية الاقتصادية ـ المكانية للإقليم.

إن التباين الواضح في الظروف والموارد الطبيعية بين الأقاليم يؤدي إلى التباين في الوظائف الاقتصادية لها، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ضرورة التكامل الاقتصادي بينها.

4ـ التطور المستمر للبنية الاقتصادية ـ المكانية للإقليم الاقتصادي عبر الزمن نتيجة لـ:

أ ـ تطور القوى المنتجة الاجتماعية، واكتشاف موارد طبيعية جديدة، وإحداث المشاريع الإنتاجية والخدمية الجديدة في الإقليم.

ب ـ تطور التنظيم المكاني للارتباطات المتبادلة والعلاقات الاقتصادية بين أجزاء الإقليم وبينه وبين الأقاليم الأخرى المجاورة والبعيدة.

إن البنية الاقتصادية ـــ المكانية للإقليم الاقتصادي والمؤلفة من منظومة المراكز البشرية وطرق المواصلات من مختلف المراتب والدرجات ... وغيرها من العناصر الأخرى، ناجمة عن مراعاة الإنسان لمبدأ الجهد الأقل عند النقل والتنقل، وعن اتجاه النشاط البشري الاقتصادي للتركز والتكتل للمؤسسات الإنتاجية والخدمية والإنتاج للاستفادة من حسناتهما[1].

ثانياً: البنية الوظيفية القطاعية لاقتصاد الإقليم:

يُقصد بالبنية القطاعية: تقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعاته الأساسية (زراعة، صناعة، بناء وتشييد، تجارة، نقل ومواصلات، خدمات .. إلخ). وتشكل عملية تقسيم العمل بين مختلف قطاعات الإنتاج الاجتماعي بنية قطاعية محددة، تتميز بقطاعات اقتصادية رئيسية تمثل التخصص الإنتاجي للإقليم، وتحدد موقعه في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل.

وتشكل القطاعات الاقتصادية من وجهة نظر الجغرافية الاقتصادية منظومات متكاملة تتميز بتنظيمها الداخلي الدقيق، مما يضفي عليها طابعاً بنيوياً خاصاً، تكونت نتيجة للتقسيم الجغرافي للعمل، وتتصف بارتباط مكاني يُسهم في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية إلى جانب الموقع الجغرافي الممتاز، والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات، وتخفيض نفقات النقل ما أمكن وخاصة في مجالي الزراعة والصناعة.

ويُقصد بمصطلح قطاع: مجموعة المؤسسات والهيئات والتنظيمات الإنتاجية المتجانسة في السلع المنتجة أو طابع الخدمات، أو في تحويل وتصنيع المادة الخام، أو في العمليات التقنية التي تتميز بارتباطاتها العمودية المبنية على أساس التتابع التقني والإداري.

لقد اختلفت وجهات نظر العلماء والباحثين حول تصنيف قطاعات الاقتصاد الوطني، فمكتب العمل الدولي يصنفها إلى ثلاثة قطاعات هي: الزراعة، الصناعة، الخدمات.

أما العلماء الروس فيصنفونها إلى: قطاع الإنتاج المادي ويضم الزراعة، والصناعة، والبناء والتشييد. وقطاع البنية التحتية الذي يُقسم إلى قسمين: بنية تحتية إنتاجية تقدم الخدمات الضرورية لضمان استمرار العملية الإنتاجية، وبنية تحتية اجتماعية تُسهم في تلبية الاحتياجات السكانية من

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي. الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق 1982م، ص 191 - 192.

الخدمات الضرورية، كما اختلفت وجهات النظر حول تصنيف قطاعات الإنتاج المادي، فالجغرافي بالامارتشوك يصنفها بحسب وظيفة ودور كل منها في أربع مجموعات هي[1]:

قطاعات التخصص، شبه التخصص، قطاعات ذات أهمية إقليمية، قطاعات ذات أهمية محلية.

في حين يميز مايرغويز بين مستويين للبنية القطاعية هما[2]:

1ـــ بنية قطاعية عامة وتشمل حلقات الإنتاج الاجتماعي وتحدد نسبه الأساسية، وبناءً على ذلك تُقسم السلع المنتجة إلى وسائل الإنتاج وأدوات الاستهلاك.

2ـــ بنية قطاعية خاصة ويتم على أساسها تقسيم الاقتصاد الوطني إلى قطاعاته الأساسية (زراعة، صناعة، بناء وتشييد، القطاع الخدمي ....إلخ)، ويتضمن كل من هذه القطاعات: تحت قطاعات (قطاعات ثانوية، وهذه بدورها تتضمن تحت قطاعات أدنى مرتبة وصولاً إلى الوحدات البنيوية التي تمثل البنية ضمن القطاعية).

وتكمن فعالية البنية القطاعية لتحليل بنية اقتصاد الإقليم في تحديد حصة كل قطاع رئيسي كان أم ثانوي، والتي تم اختيارها طبقاً لهدف ومستوى التحليل، من إجمالي المنتجات السلعية، أو من إجمالي الأرصدة الأساسية، أو من إجمالي عدد العاملين.

وتتألف البنية القطاعية لاقتصاد الإقليم الاقتصادي من العناصر الأساسية المشكلة لها، والتي تتمثل في: التخصص المكاني الإنتاجي، التركز المكاني للإنتاج، الفعالية الاقتصادية.

أ ـــ التخصص المكاني للإنتاج:

يعكس التخصص المكاني للإنتاج الاتجاه الإنتاجي للمؤسسة الإنتاجية، ويتمثل في عملية تركيز النشاط البشري على إنتاج أنواع محددة من المنتجات تتوافر لإنتاجها أفضل الظروف، ويُتيح تعميق التخصص في قطاع ما، تنظيم أكبر لفعالية الإنتاج. ويتشكل التخصص في قطاع ما، من خلال تركز الفروع الأساسية (المتخصصة) التي تقدم القسم الأكبر من الإنتاج، كما يتيح التخصص إمكانية التقسيم المكاني للعملية الإنتاجية الواحدة إلى مراحل مستقلة تقوم بها منشآت مختلفة، وعندها تنجذب المنشآت المهتمة بالمعالجة الأولية، ونصف المصنعة نحو مصدر المادة الخام، فيما تتوزع المؤسسات التي تُنهي العمليات الإنتاجية بشكل حر، مع أنها غالباً ما ترتبط بأقاليم استهلاك المنتجات الجاهزة.

---

[1]: بالامارتشوك م. م: الجغرافية الاقتصادية لجمهورية اوكرانيا. اصدار المدرسة الوطنية، كييف، 1977م.

[2]: مايرغويز ل. م: منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمناطق الصغرى. اصدار جامعة موسكو، 1981م.

ويتشكل التخصص على أساس التباين المكاني في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية، وتنحصر أهميته في تحديد مكانة الإقليم في منظومة الاقتصاد الوطني، كما يحدد دوره في التقسيم الجغرافي للعمل. وقد حدّد ألايف مجموعة من العوامل المؤثرة في التخصص الإنتاجي وفق الآتي:

ـ العوامل الطبيعية: وتتضمن الظروف والموارد الطبيعية المختلفة.

ـ العوامل البشرية: وتشمل الموارد الاقتصادية المختلفة والبنية التحتية والسوق، والمُناخ الاقتصادي مُتمثلاً بالسياسات الحكومية وشروط التسليف والضرائب. وكذلك تتضمن الظروف والموارد الاجتماعية بما تملكه الإقليم من أيدي عامله مؤهله وخبيرة، وبنية تحتية اجتماعية متماسكه على اختلاف خصائصها القومية والإثنية والتاريخية[1].

ويتطلب التخصص الإنتاجي للإقليم توافر مجموعة من الشروط (المتطلبات) المتمثلة بالآتي:

1ـ أن تتناسب فروع التخصص لخصائص الإقليم من موقع جغرافي (فلكي وطبيعي واقتصادي)، وموقع بالنسبة لخطوط المواصلات وظروف وموارد طبيعية واقتصادية واجتماعية ... إلخ.

2ـ أن تحتل فروع التخصص مكانة مميزة في التقسيم الجغرافي للعمل على مستوى الدولة.

3ـ أن تحقق فروع التخصص فعالية اقتصادية كبيرة من خلال تخفيض النفقات وزيادة إنتاجية العمل.

4ـ أن تتميز منتجات التخصص بانخفاض أسعارها وجودها العالية وخلوها من الأضرار.

5ـ أن تمتلك فروع التخصص وزناً نسبياً كبيراً في الحجم الإجمالي للإنتاج على مساحة معينة.

6ـ أن تحقق فروع التخصص في الإقليم فائضاً من الإنتاج معداً للتصدير إلى خارج حدوده لتلبية احتياجات الأقاليم غير المنتجة لهذه المنتجات.

ويُعرّف ألايف التخصص بأنه: توجه اقتصاد الإقليم في المنظومة العامة للتقسيم المكاني للعمل نحو إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك خارج حدوده، وهذا يعني أن سلع قطاعات التخصص تنتج بفعالية كبيرة تزيد عن حاجة السوق المحلية نظراً لتوافر العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الملائمة، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب[2].

ويرى كل من نيمينشينوفوروزنفلدوألايف وبروست أن التخصص يجب أن يتحدد على أساس القدرة على تسويق الإنتاج.

---

[1]: الايف، ا. ب: التخطيط الإقليمي في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، 1980م، ص 53.

[2]:الايف، ا. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، قاموس المصطلحات والمفاهيم موسكو، دار الفكر، 1983م، ص 234.

وقد اقترح روزنفلد تحديد درجة التخصص بكمية المنتجات وذلك بقوله: (أن درجة تخصص الأقاليم يجب أن تُقاس بحجم إنتاج الإقليم المُصدر إلى الأقاليم الأخرى)، بينما يرى آلامبييف أن القدرة الإنتاجية على التسويق بين الأقاليم تُعد سمة رئيسية لتخصص الإقليم[1].

ويؤيدبروبست وجهة النظر هذه بقوله: (أنه يمكن تحديد معامل تخصص قطاع معين في الإقليم من خلال العلاقة بين إنتاج إقليم معين من أجل تلبية احتياجات الأقاليم الأخرى بالنسبة لإجمالي الإنتاج في الإقليم. ويتحدد مستوى القدرة على التسويق للقطاع أو لكامل الاقتصاد بالمعادلة الآتية:

$$R = \frac{T}{B} . 100$$

حيث: T: تعني الإنتاج التجاري لقطاع معين.

B: إجمالي الإنتاج.

أما معامل صافي القدرة على التسويق فيُحسب باستخدام المعادلة الاتية:

$$Pm = \frac{dC}{dE} . 100$$

حيث: (dc): حجم الإنتاج المُصدر.

(de): إجمالي الإنتاج.

ويستبدل كابيلوف حجم الإنتاج بقيمته عند حسابه لمعامل القدرة على تسويق الإنتاج بين الأقاليم وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Rr = \frac{Cd}{Cp} . 100$$

حيث: Rr: القدرة على تسويق الإنتاج بين الأقاليم.

Cd: قيمة منتجات القطاع المصدرة خارج حدود الإقليم.

Cp: القيمة الإجمالية لمنتجات القطاع في الإقليم.

ويعتقد كستانوف أن تحديد تخصص الإقليم لا يمكن أن يتم دون تحليل الروابط بين الأقاليم، ولهذا، انطلاقاً من أهمية التخصص المكاني كنشاط إنتاجي أساسي للإقليم، كتب يقول: (أن المؤشر الأهم للتخصص هو ذلك المؤشر الذي يظهر المكانة التي تحتلها القطاعات الإنتاجية في الدولة،

[1]: الامبييف. ب. م: التقسيم الاقليمي الاقتصادي. موسكو، 1961م.

وكذلك في الإقليم من حيث الإنتاج لذلك يرى بأنه، من أجل تحديد مستوى التخصص المكاني في قطاع إنتاجي معين، يمكن استخدام المعادلة الآتية:

$$C = \frac{PN}{PM} . 100$$

$$D = \frac{dE}{de} . 100$$

حيث: C: مستوى تخصص الإقليم في قطاع إنتاجي معين.

PN: الوزن النسبي للقطاع في الإقليم.

Pm: الوزن النسبي للقطاع في الدولة من حيث إجمالي الإنتاج.

D: حصة الفرد في الإقليم من إجمالي منتجات قطاع معين بالنسبة لحصة الفرد من إجمالي منتجات نفس القطاع في الدولة.

dE: الوزن النسبي لإنتاج القطاع في الإقليم إلى إجمالي إنتاج نفس القطاع في الدولة.

de: الوزن النسبي لسكان الإقليم بالنسبة لإجمالي السكان في الدولة.

أما بالنسبة لتحديد فعالية التخصص، فقد وضع بروبست معادلة من أجل تحديد نصف القطر الملائم لنقل المُنتج المناسب، وقد صاغها على النحو الآتي:

$$X = \frac{P2+LT-P1}{2T}$$

حيث إن: X: تعني حدود نصف القطر الملائم.

P1: تكاليف الإنتاج في الإقليم التخصصي.

P2: تكاليف الإنتاج في الإقليم المستهلك.

T: تكاليف نقل وحدة المُنتج.

L: المسافة بين نقاط إنتاج هذا المُنتج ونقاط استهلاكه.

ويُعد القطاع متخصصاً إذا كانت النتيجة مساوية للواحد أو تزيد عنه، وبشكل عام، ولتحديد التخصص تم استخدام كل من قرينة التخصص، ومعامل التخصص المكاني:

أ ـــ قرينة التخصص (IS):

$$IS = \frac{\sum PBX}{\sum PBO} : \frac{\sum PX}{\sum PO}$$

حيث إن: PBX: قيمة إنتاج مُنتج معين في المنطقة (المحافظة).

$\sum PBO$: إجمالي قيمة الإنتاج من الإنتاج نفسه في المحافظة (الدولة).

$\sum PX$: القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية في المنطقة (المحافظة).

$\sum PO$: القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية في المحافظة (الدولة).

فإذا كان الناتج (≤ 1) فالإنتاج متخصص.

ب ـ معامل التخصص المكاني (TS):

يبين هذا المؤشر إمكانيات الإقليم في تحديد حصة الفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتأمين فائض من الإنتاج يمكن تصديره لتلبية احتياجات الأقاليم الأخرى، من خلال زيادة قدرته الإنتاجية على التسويق، فهذا المؤشر غالباً ما يشير إلى الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في البنية الاقتصادية للإقليم[1]. ويمكن حساب معامل التخصص المكاني (TS) باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معامل التخصص المكاني (TS)} = \frac{\dfrac{\text{إجمالي إنتاج المحافظة من منتج معين}}{\text{إجمالي إنتاج القطر من المُنتج ذاته}}}{\dfrac{\text{عدد سكان المحافظة}}{\text{عدد سكان القطر}}}$$

فإذا كان الناتج (≤ 1) فهذا يدل على التخصص، وعلى تحقيق الإقليم للاكتفاء الذاتي وتوفير فائض من الإنتاج يمكن تصديره إلى الأقاليم الأخرى.

ويُعد التطوير المتكامل للإقليم عملية مرسومة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لجميع القطاعات والفروع المرتبطة عضوياً بالاحتياجات العامة للدولة. ويعمل التطوير المتكامل على تحقيق التناسب المثالي بين مختلف الفروع، وبالتالي تحقيق بنية مثالية للاقتصاد، وقد أشار كل من كلاسوفسكيو ساوشكين إلى أن التكامل يعني التفاعل المُنظم للفروع وأنواع الإنتاج ضمن حدود إقليم معين.

ولا يتحدد التكامل الاقتصادي والاجتماعي للإقليم بعدد فروع الإنتاج وأنواعها في المجمع فحسب، بل وبدرجة تفاعلها، ويقوم على الروابط الاقتصادية والتكنولوجية الموضوعية المتبادلة،

[1] ممدوح شعبان الدبس: التخصص المكاني الإنتاجي للأشجار المثمرة في المحافظات السورية خلال الأعوام (1980 ، 1990 ، 1999م). بحث منشور في مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد الثاني، 2002م، ص 214 - 217.

والتناسب بين المنشآت الإنتاجية المستقلة التي تمكّن من التقسيم الجغرافي المناسب للعمل باستخدام الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم، وكذلك مزايا الموقع الجغرافي الاقتصادي، والحصول على فعالية وتأثير إضافيين على حساب توضع المنظومات البشرية المكانية، ويحدث التكامل على كافة المستويات: الوطنية والإقليمية والمحلية[1].

وهكذا يشمل مفهوم التكامل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، بما فيها تحقيق التناسب المثالي بين الإنتاج والاستهلاك.

والتكامل ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الهدف المتمثل بالحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل بين الأقاليم.

ويمكن تحديد مستوى التكامل ضمن القطاع أو بين القطاعات الاقتصادية، من خلال قياس مدى تلبية احتياجات الإقليم من الإنتاج المحلي، مع ضرورة حساب الفعالية النسبية لتخصص الإقليم في قطاعات معينة، وذلك باستخدام المعادلة الآتية:

$$NC = \frac{Pr}{P} \times \frac{\sum Cr}{\sum Cs}$$

حيث: (NC): مستوى التكامل.

(P): الناتج الإجمالي الذي يستهلك في الإقليم.

(Pr): نصيب الفرد من المنتج الذي أنتج في الإقليم نفسه.

$(\sum Cr)$: إجمالي تكاليف وحدة المنتج الذي أنتج في الإقليم.

$(\sum Cs)$: إجمالي تكاليف وحدة لمنتج المماثلة في الدولة.

ب ــ التركز المكاني للإنتاج:

يُعرف الايف أ. ب التركز بأنه: العملية التي تزداد فيها كثافة (فعالية) ظاهرة ما في جزء محدد من المساحة المدروسة بشكل أسرع مما هي عليه في الأجزاء الأخرى منها، حيث يزداد التركز المكاني[2].

إن دراسة وتحليل التركز المكاني لنوع محدد من المنتجات الزراعية أو الصناعية تبعاً للظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة وتحقيق فعالية اقتصادية قصوى للإنتاج، وتطوير التكامل بين الإقليم

---

[1] ن. ف كابيلوف: الإقليم الاقتصادية الكبرى للاتحاد السوفييتي. موسكو، 1974، ص10.

[2] الايف ا. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية. قاموس المفاهيم والمصطلحات، موسكو، دار الفكر، 1983، ص 191.

وموارده والمنشآت الإنتاجية، تشكل شرطاً أساسياً لتشكل المجمعات الإنتاجي في الإقليم[1]. ويساعد التكثيف الزراعي على تركز الإنتاج والاستخدام الأكثر فعالية للأرض الزراعية، بالاعتماد على منجزات التقدم العلمي والتقني والتطوير النوعي لمجمل عوامل الإنتاج[2].

ويُعد التركز المكاني المنسجم والملائم مع ظروف وموارد الإقليم (المحافظة أو المنطقة) لإنتاج زراعي معين، شكلاً من أشكال التنظيم المكاني الأكثر فعالية لهذا الإنتاج، فهم يرسم خارطة التوزع والتركز المكاني لمنتجات معينة في أقاليم الدولة، ويُسهم في تحديد دور الإقليم ووظيفته في التقسيم الجغرافي للعمل، كما أنه يشكل قاعدة أساسيه لتقسيم إقليمي زراعي في الدولة. ويتم التركز المكاني عادة على الفروع الرئيسية التي تشكل حيزاً مهماً من مساحة الإقليم، وتؤمن الجزء الأكبر من المنتجات التجارية. وهذا يعني تأمين فائض من الإنتاج مُعَدّ للتصدير والتبادل بين الأقاليم.

ويرى الباحث الروسي ن. ف كابيلوف أن " التركز المكاني هو أسلوب منهجي لبحث الموضوعات الجغرافية المعقدة، إذ يقيس درجة تركز نشاط اقتصادي ما في منطقة معينة، من خلال استخدام قرينة التركز التي تقوم على أساس حساب النسبة المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في الإقليم مقسومة على النسبة المئوية للمساحة المزروعة بالمحصول ذاته بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في الدولة[3].

ويشترط في تحقيق التركز المكاني للإنتاج توافر جملة من الشروط (المتطلبات) أهمها:

1ـ أن يقوم على أساس بحث البعد المكاني لنشاط اقتصادي معين، بخلاف التخصص الذي يبحث في البُعد الإنتاجي، فالتركز يبحث في المساحة المزروعة، أما التخصص فيبحث في الإنتاج.

2ـ أن يكون مبنياً على أساس الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المتوافرة في الأقاليم (المحافظة)، وكذلك خصائص موقعه الجغرافي (الفلكي والطبيعي والاقتصادي)، حيث

---

[1] ناغرينا ف. ب: الأسس المنهجية للمجمعات الزراعية ـ الصناعية المتخصصة. كييف، دار العلم، 1989م، ص 57.

[2] التكثيف الزراعي: هو استخدام الكثيف والمتزايد لوسائل الإنتاج المتطورة والعمل الموجه والهادف على مساحة من الأرض بهدف زيادة إنتاجيتها.

[3] كابيلوف ن. ف: الإقليم الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفييتي، موسكو، 1974، ص 87، نقلا عن كتاب بعنوان: حول معايير الفعالية الاقتصادية للتخصص والتركز والتطور المتكامل لاقتصاد والأقاليم الاقتصادية، مجموعة من الباحثين الروس، اصدار دار العلم، موسكو، 1965، ص 54.

يتلاءم معها ويتجنب البيئات الملوثة، لذلك يجب أن يكون التركز المكاني في أكثر الظروف ملاءمة، إذ إن لكل محصول بيئته الخاصة به والتي ينمو فيها بشكل أفضل من البيئات الأخرى.

3ـــ أن يحقق أكبر فعالية اقتصادية ممكنة من خلال تخفيض النفقات، وزيادة إنتاجية العمل.

4ـــ أن يبنى على أساس قانون التقسيم الجغرافي للعمل بين أقاليم الدولة، ويشترط في فروعه أن تحتل مكانه مهمة في هذا التقسيم بهدف تحقيق التكامل بين أقاليم الدولة في ظل التباين المكاني في الظروف والموارد المحلية لكل إقليم.

5ـــ أن تتميز فروع التركز المكاني بأهمية كبيرة في اقتصاد الإقليم، بحكم احتلالها جزءاً أساسياً من مساحته الزراعية في الإقليم، وتعطي الجزء الأكبر من المنتجات المُعدة للتصدير.

6ـــ أن تكون النسبية المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين في الإقليم بالنسبة إلى إجمالي مساحته الزراعية تفوق مثيلتها على مستوى الدولة.

ويؤثر التركز المكاني للإنتاج على التنظيم المكاني وفعاليته، إذ يُسهم في تحديد درجة تركز إنتاج أنواع معينة من المنتجات وتنظيمها ضمن منظومات كبيرة، من خلال تركيز وسائل الإنتاج والقوى العاملة وأشكال التقانة المتطورة المُستخدمة في المكان، كما ويرتبط التركز المكاني للإنتاج بدرجة كبيرة بالتخصص والتعاون والتنسيق، ويقوم هذا التنسيق على الاستخدام المتكامل للمواد الخام، والذي غالباً ما يؤدي إلى درجة عالية من تركز الإنتاج في المنشآت الصناعية.

ويمثل التركز المكاني للإنتاج نقطة البدء لحمل عملية تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل وتفعيله وتعميقه. ويميز الباحثون والمختصون بين اثنين من أنواع التركز هما:

أ ـــ التركز المكاني: ويعني تركز الإنتاج في أي وحدة مكانية (دولة، إقليم اقتصادي، منطقة إدارية....).

ب ـــ التركز المكاني القطاعي: ويعكس الاتجاه العام لعملية التركز المتمثلة في مضاعفة الوزن النسبي لفروع زراعية رئيسية في القطاع الزراعي، وأهمية المؤسسات الصناعية الكبيرة في القطاع الصناعي. ومن أهم مؤشراته إجمالي إنتاج المنتجات، الوزن النسبي للوسائل الإنتاجية ... إلخ.

ـــ المؤشرات الكمية لقياس مستوى التركز المكاني للإنتاج:

تستخدم قرينة التركز في تحديد الأهمية النسبية لظاهرة اقتصادية معينة بالنسبة للدولة عامة، وتعطي هذه القرينة صورة واضحة عن التوزع المكاني للظاهرة المدروسة، وتشكل هذه القرينة

أساساً مهماً يعتمده التخطيط الإقليمي لتوزيع نشاط اقتصادي معين وتركزه في إقليم أو أقاليم معينة في الدولة[1].

وتقدم الطرق الرياضية (قرينة التوطن، التركز، معامل التخصص ... وغيرها) نتائج أفضل وفائدة كبيرة لأغراض التحليل الجغرافي المتعددة، وتحاول كل طريقة من هذه الطرق قياس العلاقة بين ظاهرتين مختلفتين من مكان إلى آخر، وتلقي الضوء على الترابط المكاني بين نمطين من حيث العلاقة الجغرافية[2].

ويتم حساب معامل التركز المكاني بهدف إيضاح البُعد المكاني لتركز إنتاجي زراعي أو صناعي في إقليم معين، وذلك باستخدام المعادلة الاتية:

$$(LQ) = \frac{\text{المساحة المزروعة بمحصول معين في المحافظة أو الإقليم}}{\text{إجمالي مساحة المحاصيل المزروعة في المحافظة أو الإقليم}} \div \frac{\text{المساحة المزروعة بنفس المحصول في الدولة}}{\text{إجمالي المساحة المزروعة بكافة المحاصيل في الدولة}}$$

حيث: (LQ): معامل التركز المكاني لإنتاج زراعي معين.

وكلما زادت قيمة معامل التركز المكاني عن (1) دلّ ذلك على تركز عالٍ بالمقارنة مع المتوسط العام للدولة، أما إذا كانت النسبة أقل من (1) فهذا يعني عدم وجود دلالة اقتصادية على إنتاج هذا المحصول في المنطقة[3].

وقد قام كابيلوف ن. ف بقياس مستوى التركز المكاني لزراعة ما في منطقة معينة، من خلال استخدامه لقرينة التركز الاتية[4]:

$$C = \frac{M}{N} \cdot 100$$

حيث: (C): تعني قرينة التركز المكاني.

---

[1] صفوح خير ، البحث الجغرافي ـ مناهجه وأساليبه ـ مطبعة جامعة دمشق، 1978م، ص 275.

[2] صفوح خير : المرجع السابق نفسه، ص 279.

[3] عبد سليمان الحديثي: التركز الموقعي والجدارة الإنتاجية لمحصول القمح في السعودية. حوليات كلية الاداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2002 ، ص 40 – 41.

[4] كابيلوف ن. ف: الاقاليم الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفييتي. موسكو، 1974م، ص 87.

(M): النسبة المئوية للمساحة المزروعة بمحصول معين في الإقليم بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية في نفس الإقليم.

(N): النسبة المئوية للمساحة المزروعة بالمحصول ذاته في الدولة إلى إجمالي المساحة الزراعية في نفس الدولة.

ويشترط في التركز المكاني للمحصول أن تزيد قيمة قرينة التركز المكاني عن (1) أو تساويه، وإذا قلت هذه القيمة عن (1)، فذلك يعني عدم وجود تركز مكاني للمحصول، وإن وجوده هو مجرد توزع جغرافي لنشاط اقتصادي نتيجة ظروف معينة.

جـ ـ الفعالية الاقتصادية:

تُعد الفعالية الاقتصادية والاجتماعية أحد أهم المناهج في الأبحاث الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأهميتها الكبيرة في وضع الحلول العقلانية للمسائل الاقتصادية، وضرورتها لعملية التخطيط المتمثلة في زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي من وحدة المساحة، وتقليص نفقات العمل في وحدة الإنتاج، وتمثل تحديد النفقات أهم العناصر في حسابها، فعلى سبيل المثال: من بين أبرز المعايير الأساسية للفعالية الاقتصادية في الزراعة: نمو المنتجات ومضاعفة حجم الدخل الصافي والربح، بما يضمن حالة الرخاء للشعب وزيادة الدخل. ولتقييم الفعالية الاقتصادية، لتوزع الإنتاج تُستخدم مجموعة من المؤشرات كانخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة إنتاجية العمل الحي والجاري، ومضاعفة إنتاجية المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية، مع تحسين نوعية المنتجات، وبما أن الربح من أهم مؤشرات الفعالية الاقتصادية، لهذا لابد من حسابه وفق المؤشر الآتي[1]:

$$NO = (Ty \cdot MP) - POC$$

حيث: NO: الدخل الصافي.

MP: السعر.

Ty: الإنتاج الإجمالي.

POC: التكلفة.

ومن أجل الحكم على الفعالية الاقتصادية للإنتاج، لابدّ من مقارنة الربح الحاصل مع نفقات الإنتاج، لذا يُستخدم هنا المؤشر النسبي للربح والذي يعكس النسبة المئوية للربح إلى إجمالي النفقات، ويمكن تحديده باستخدام المعادلة الآتية[2]:

1: Jasbirsingh . sdhillon : Agnicultunaigeognaphy, New Delhi, 1984, p. 238.

2: دوبرنين ف. ا. وزملاءه: الاقتصاد الزراعي، موسكو، 1989م، ص 248.

$$NP - \frac{m'}{C+V} \cdot 100$$

حيث: NP: مستوى الربح بـ (%).

m': الربح. $C + V$: التكلفة.

أما بالنسبة لدرجة تلبية احتياجات السكان من المنتجات الغذائية فتحدد عن طريق مقارنة الاستهلاك الفعلي للسكان بالاستهلاك المعياري الذي يُعد المؤشر والموجه الأساسي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. ويحدد مستوى الاكتفاء الذاتي باستخدام المعادلة الآتية:

$$KS = \frac{\frac{T}{gij}}{\frac{-T}{sj}} : T_{Nij}$$

حيث: $\overset{T}{gij}$: حجم الإنتاج من المنتج (i) في المنطقة (j)، خلال الفترة (T).

$\frac{-T}{sj}$: متوسط عدد السكان خلال الفترة (T).

T_{Nij}: معيار الاستهلاك للمنتج (i).

KS: مستوى الاكتفاء الذاتي.

وتؤدي مجموعة من الظروف والعوامل الطبيعية والبشرية دوراً مهماً في تحديد احتياجات الإنسان من الغذاء أو ما يُسمى بالراتب الغذائي المُتفق عليه وفق معايير دولية كالآتي[1]:

نوع الغذاء	المعيار الغذائي (كغ/ سنة)
خضار	80
فاكهة	70
لحم أحمر	32
لحم دواجن	18
ألبان ومشتقاتها	388
أسماك	15
بيض	5

[1]: علي دياب: البنية الوظيفية القطاعية للمجمعات (المنظومات) الزراعية الصناعية التخصصية للأشجار المثمرة في محافظة ريف دمشق، مرجع سابق، ص 257.

إن المقارنة بين موارد الإقليم وبنيته القطاعية تسمح بالحكم على درجة العقلانية في التنظيم المكاني للاقتصاد. إلا أنه وبرأي المؤلف أن البنية القطاعية ذات أهمية محدودة، إذ لا يمكنها أن تظهر الارتباطات الوثيقة بين القطاعات الاقتصادية لتشكيل البنية بين القطاعية التي تقوم على أساس اشتراك قطاعين اقتصاديين أو أكثر لإنتاج سلعة محددة أو تقديم خدمة معينة، كما أنها لا تستطيع التنسيق بين نشاطات إدارات المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تتبع للقطاعات الاقتصادية المُشكلة للمجمعات بين القطاعية، وكذلك لا يمكنها تأمين التناسب الإقليمي بين إنتاج القطاعات الاقتصاديه، وبالتالي لا يمكنها تشكيل منظومات جغرافيه اقتصادية متكاملة على أساس الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة.

ثالثاً: البنية الوظيفية المكانية للإقليم:

تمثل البنية الوظيفية المكانية السمة الرئيسية للمنظومة الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، حيث تقوم بدارسة سنن التنظيم المكاني لهذه المنظومات، وذلك لتفسير قوانين تشكلها وكشف بنيتها المكانية، حيث تعكس البنية الداخلية للمنظومات، وتُعبر عن مجموعة العلاقات المكانية والتوزيع المتبادل للقوى المُنتجة وأشكال تركزها المكاني، حيث تدرس مختلف العلاقات وأشكال التركز المكاني للنشاط الإنساني، وتقسيم العمل، كما أنها تبين العلاقات المكانية بين عمليات إنتاج المادة الخام، ومعالجتها الصناعية، وظروف تطورها، ضمن حدود الأقاليم على مختلف مستوياتها الارتقائية. وهي بذلك تُعد الشكل التنظيمي المكاني للظاهرة الجغرافية، وقد درسها وبشكل مفصل كل من بارنسكي، مايرغويز، ساوشكين، لابو، بالامانشوك ... وغيرهم. ويُعد مايرغويز من أوائل الباحثين الذين درسوا البنية المكانية، حيث يُعرّفها بأنها: «مجموعة العناصر المكانية الموزعة بطريقة معينة ذات الارتباط المتبادل والواقعة في تفاعل معقد خلال عملية تطور المنظومات الاقتصادية وتوظيفها»، ويميز بين ثلاثة أنواع للبنية المكانية وهي:

1ـ البنية المكانية التكاملية: وتبين تفاعل أجزاء الدولة وتوزعها وتوضعها وارتباطاتها المتبادلة (المناطق، الأقاليم الرئيسية، الأقاليم من الدرجة الثانية ... إلخ)، وتتكامل هذه العناصر مع بعضها بعضاً، إذ يكمل كل منها الآخر من الناحية الاقتصادية.

2ـ البنية القطاعية المكانية المتعددة: وتمثل شكلاً مكانياً معقداً متعدد الدورات لتفاعل البُنى المكانية للقطاعات المُستقلة على مستوى الدولة.

3ـــ البنية المكانية الخطية العقدية: وتشمل في الغالب البنية التحتية الإنتاجية وارتباطاتها المتبادلة[1].

وغالباً ما يميز ضمن البنية المكانية للإقليم بين المركز والأطراف، اللذين يتألفان من قطاعات وأحزمة، وتتضمن الروابط الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية للمركز والأطراف جميع الأنشـــطة الحيوية للإنسان، وتمنح الإقليم شكله الاجتماعي الفريد.

ويُعرّف ألايف ي. ب، البنية المكانية بأنها: «التوزع الديناميكي للقـــوى المُنتجـــة في الأقـــاليم الاقتصادية المترابطة ضمن منظومة الاقتصاد الوطني الواحدة».

واستخدم لابو التعبير العام للمنظومة المكانيه للأقاليم الاقتصادية الكبيرة على شكل اقتران متبادل ومشروط (وجود أحدهما يشترط وجود الآخر) للمراكز والخطوط الاقتصادية، "الهيكل الاستنادي للإقليم".

ويعكس الشكل العام للهيكل الاستنادي للإقليم السمات الأساسية للتنظيم المكاني للحيـــاة الاقتصادية والاجتماعية، والارتباط المتبادل بين المراكز الاقتصادية والاجتماعية من المراتب والمناطق المختلفة والخلايا الاقتصادية والاجتماعية،ـــ وهذا ما يبين درجة تماسك الإقليم.

ويميز لابو حسب هيئة الهيكل الاستنادي بين أنماط البنية المكانية الآتية حسب هيئة الهيكـــل الاستناد: شعاعي دائري، قائم الزاوية منتظم، خطي عقدي، ساحلي، مشتت.

وهكذا يرى لابو هذا الصدد أن البنية المكانية تحدد التنظيم المكاني لاقتصاد الإقليم، وترابطـــه المكاني، وتبين التفاعل بين المناطق والمراكز والخطوط ذات الأهمية الاقتصادية المختلفة، كما أنهـــا تحدد الهيكل الاقتصادي للإقليم، وملامح التوزع العام لقواه المنتجة.

تُقسم البنية الوظيفية المكانية إلى:

أ ـــ البنية الوظيفية المكانية البسيطة، وتتألف من العناصر الآتية:

ـــ النقطة: وهي المركز البشري الذي يتضمن منشأة إنتاجية واحدة.

ـــ المركز: وهو المركز البشري الذي تتوزع فيه عدة منشآت تتبع لفرع إنتاجي واحد.

ـــ المركز متعدد الفروع: وهو المركز البشري الذي يضم منشآت تتبع لفروع إنتاجية مختلفة.

ب ـــ البنية الوظيفية المكانية المعقدة: وتتألف من:

ـــ النجمة المتخصصة: وهي عبارة عن مجموعة من المنشآت المتوزعة في نقاط سكانية متجاورة.

[1]: ماير غويز ي. م: البنية المكانية للاقتصاد الوطني، موسكو، دار العلم، 1976م، ص 76.

ـــ الإقليم المتخصص: وهو شكل معقد من أشكال التنظيم المكاني الإنتاجي، تتوزع بموجبه مجموعة من المنشآت الإنتاجية التي تتبع لفرع إنتاجي واحد في منطقة معينة، وتعتمد على نوع معين من الخامات، وتقوم بإنتاج نوع محددة من المنتجات.

ـــ النطاق المتخصص: ويتشكل من عدة أقاليم متخصصة، فيما إذا كانت منطقة إنتاج المواد الخام كبيرة (مناطق استخراج النفط والغاز والفحم .. وغيرها).

جـــ ـــ البنية المكانية المتكاملة المعقدة (متعددة الفروع)، وتضم:

ـــ العقدة وهي عبارة عن تركز أو تجمع مكاني لمنشآت إنتاجيه تتبع لفروع مختلفه في نقطة أو عدة نقاط متجاورة آهلة بالسكان، تشكل تجمعاً مكانياً إنتاجياً وتُقسم بحسب حجمها إلى الفئات الآتية: كبيرة، متوسطة، صغيرة.

ـــ التجمع العقدي: وهو مجموعة من العقد المتجاورة، يمكن أن يتشكل حول مدينة واحدة كبيرة، ويُسمى في هذه الحالة التجمع أحادي النواة، أو حول مدينتين كبيرتين أو أكثر ويُسمى التجمع متعدد النوى.

ـــ الإقليم متعدد الفروع: وهو أكبر أشكال التنظيم المكاني قياساً وأكثرها تعقيداً، ويضم عناصر البنية المكانية البسيطة والمعقدة في أشكال تركيبية مختلفة، ومن أبرز مؤشراته: التركيز العالي للإنتاج الذي يأخذ أشكالاً مختلفة (تجمعات، عقد، أقاليم فرعية) الواقعة ضمن حدود الإقليم.

وهكذا، تُعد البنية المكانية نتاجاً لتفاعل عوامل عديدة، منها العوامل الاقتصادية (الموارد والإمكانات الطبيعية المُتاحة للحيز المكاني، السوق، السياسات الحكومية، البنية التحتية الإنتاجية .. وغيرها)، والعوامل البشرية المرتبطة بحجم السكان وبناهم المختلفة (العمرية والنوعية والاقتصادية والتعليمية .... وغيرها) وكذلك حجم الحيز المكاني نفسه المتمثل بالمساحة. وتنعكس هذه العوامل في الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في المكان، والتي تعطيه خصائص وظيفية مكانية مميزة له، كما أنها تحدد حجم المراكز البشرية وعددها من جهة، وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

كما أنها تمثل سلسلة من العمليات ذات النسق التكويني، تمتلك خاصية الاعتماد والاعتماد المتبادل لجملة من العوامل المتداخلة فيما بينها (الطبيعية والبشرية والعمرانية)، والتي تتميز بارتباطاتها المتبادلة والتأثير والتفاعل فيما بينها وبدرجات متفاوتة، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجية تنموية تقوم على أساس الخصائص الوظيفية والمكانية لكل حيز مكاني، وتتمثل هذه الاستراتيجية في جذب

نوع وحجم الاستثمارات التنموية الأنشطة المختلفة اعتماداً على السياسات التنموية التي تمليها الخصائص الوظيفية للمكان. فالمحافظة على سبيل المثال تشكل وحدة ديناميكية تتغير خصائصها وحدودها مع الزمن، ولهذا الجانب أهمية كبيرة، ذلك أن أي عملية تقسيم محدد للمحافظات يجب أن يأخذ بالحسبان الطبيعة الديناميكية لعملية التنمية، وعلى هذا فإن أي عملية تقسيم لابد وأن تكون مرنة بالقدر الذي يسمح بتعديله والاستفادة منه في ضوء الظروف المتغيرة، فالمحافظة هي بُعد مكاني وظيفي واسع بما يكفي لقيام علاقات وظيفية بين مراكز بشرية متعددة ومتنوعة، وبما يكفي لنشوء وتطور الأنشطه الاقتصادية والاجتماعيه التي تشكل أساسا لبنيه إقليميه اقتصاديه متكامله، ولهذا تتحدد خصائص المحافظة بنطاق تأثير يعبر عن العلاقات الوظيفية المتبادلة فيما بين مكوناتها ومع المكونات في المحافظات الأخرى على أساس مبدأ الاعتماد والاعتماد المتبادل، وهو العلاقة الوظيفية.

وهكذا تكمن أهمية البنية المكانية للاقتصاد الوطني أو للإقليم الاقتصادي الاجتماعي في توضيح السمات الأساسية لتوزيع القوى المنتجة، وتحديد مراكز الجذب الاقتصادي، ورسم الاتجاهات الأساسية للارتباطات الاقتصادية. ويبين تحليلها طبيعة توزع الظروف والموارد الطبيعية، وتوزع السكان، ومستوى الاستثمار الاقتصادي في الإقليم، أي أنها تحدد النموذج (النمط) العام للمنظومة المكانية للإقليم بحسب الشكل العام للارتباطات الاقتصادية.

رابعاً: البنية الوظيفية التنظيمية الإدارية:

تُعد البنية الوظيفية الإدارية إحدى البُنى الوظيفية التنظيمية الأساسية في الإقليم الاقتصادي والاجتماعي، ويُعرّف ألابيف الإدارة بأنها: «فعل معين لإدارة عمليات محددة طبقاً لبرنامج وضع مسبقاً وموجه لبلوغ هدف معين، وتدخل هنا الأشكال التنظيمية، التي من خلالها يتحقق العمل المُشار إليه». وتشكل الإدارة وموضوعها ما يُعرف "بمنظومة الإدارة".

والإدارة بمعناها الواسع: هي وظيفة خاصة يشترطها العمل الاجتماعي، ويتغير هدفها ومحتواها تاريخياً تحت تأثير تطور القوى المُنتجة في المجتمع، وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للإنتاج.

وتتحدد أسس نظام الإدارة بطبيعة العلاقات الإنتاجية، فعلى سبيل المثال: في ظروف السوق الاجتماعي تظهر الإدارات بمظهر الرابط والقائم على تنظيم العلاقة بين الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المختلفة المرتبطة بأعلى مستويات التطور والكفاءة الإنتاجية، وتظهر الموارد البشرية

الإدارية كعنصر مهم في العملية الإنتاجية، فالتوسع الأفقي والرأسي ليس حكراً على الأنشطة والفعاليات الاقتصادية فقط، بل وعلى الموارد البشرية أيضاً، إذ إن التوسع في الإنتاج لا يتوقف على التوسع الأفقي (زيادة عدد الموظفين والآلات والتقنيات الحديثة)، بل وتحتاج إلى التوسع الرأسي أيضا، من خلال رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بتوفير الموارد البشرية والتي تؤدي دوراً استراتيجياً في إدارة الهيكل التنظيمي، لاسيما تنظيم الإنتاج الزراعي، الصناعي، فالبنية التنظيمية الإدارية هي منظومة مضبوطة تراتبياً (هرمياً) مؤلفة من مجموعة من الهيئات الإدارية في مكان ما (على مستوى الدولة، المحافظات، المناطق، النواحي، القرى)، تنفذ آليه اتخاذ القرار الذي ترتبط به استراتيجية الأنشطة البشرية المختلفة، تشكلها الهيئات الحكومية لإدارة الإنتاج، آخذة بالحسبان عمليات التطور الاقتصادي الموضوعية[1]، كما ويُقصد بها أيضاً: مجموعة الهيئات المعنية بإدارة اقتصاد الإقليم كمنظومة متكاملة، من خلال اتخاذ القرارات التي ترتبط بها استراتيجية النشاط البشري لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية[2].

ويقوم نظام الإدارة على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها: مبدأ الديمقراطية المركزية، الذي يُعد المبدأ الأساسي لإدارة الاقتصاد الوطني، حيث يهدف إلى التنظيم المبرمج للإنتاج الاجتماعي على مستوى البلاد، ويؤمن أفضل الظروف للجمع بين مهام الإدارة العليا المخططة للاقتصاد والمُتمثلة بهيئة تخطيط الدولة، والإدارات المركزية (الوزارات بمجالس الإدارة المحلية).

ويسمح التكامل بين وظائف هذه الإدارات في حل مشكلات التنظيم المكاني لاقتصاد الإقليم على المستويين الإنتاجي والخدمي، وتحديد النماذج المُثلى للبنية المكانية الاقتصادية، وهذا يعني أن مهمة تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة لا تستوجب ضرورة تخطيط الإنتاج على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني فحسب، بل وعلى مستوى المناطق الاقتصادية أيضاً، أي بالاعتماد على المبدأ الإقليمي في إدارة وتخطيط الاقتصاد، والذي يؤكد على توسيع وتعميق التخصص الإقليمي بإنتاج السلع التي تتوافر لها أفضل الظروف والضرورية للاقتصاد الوطني، وعلى التطور الشامل للاقتصاد الإقليمي بمختلف قطاعاته وفروعه، وتحسين العلاقات بين الأقاليم، وإزالة التباين الإقليمي في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم.

---

[1]: علي دياب: جغرافية الزراعة، جامعة دمشق، دمشق، 2008م، ص 19.

[2]: الاييف ي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية - قاموس المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، موسكو، دار الفكر، 1983م، ص 145.

ومما أنه من واجب الإدارة توجيه وتحقيق وظيفة المجمعات المكانية الاقتصادية، فلابدّ من وجود توافق بين التركيب التنظيمي للإدارة وأشكال تنظيم الإنتاج، وهذا ما يتطلب تصنيف المجمعات المكانية الاقتصادية لتحسين منظومة إدارة اقتصاد الإقليم. فالإدارة هي عملية نقل المنظومة الاقتصادية إلى منظومة اقتصادية جديدة أكثر تطوراً وأكثر فعالية، تُحدد مسبقاً وتُسهم في تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، من خلال التأثير في عناصر هذه المنظومة ومتغيراتها، مثال ذلك: تحويل المنظومة الزراعية إلى: منظومة زراعية ــ صناعية أكثر تطوراً.

وتُعد الإدارة بمثابة مركز معلوماتي مهمته الأساسية الحصول على المعلومات الضرورية من المستويات الأعلى والأدنى وفي الوقت المناسب، وبنوعية عالية تتمثل في (استمرارية التواصل، والكمالية، والصدق في المعلومة)، وذلك من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة والعقلانية، وهذا ما يحقق تنظيم العلاقة المتبادلة بين الموضوع وإدارته، الأمر الذي يُسهم في تعميق الاقتران (الارتباط) المكاني الهادف بينهما، مع الأخذ بالحسبان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا الموضوع، فمن غير الممكن أن تقوم الإدارة العقلانية للاقتصاد المحلي من المركز فقط، ومن غير الممكن أيضاً تأمين فعالية إدارة المجمعات المكانية الاقتصادية المتطورة، من دون تنظيم هذه الإدارة على أساس مبادئ نظرية المنظومات التي تؤمن الارتباط المتواصل لأعضاء الإدارة مع بعضهم بعضاً من جهة، ومع الاقتصاد من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد التأثير المتبادل بين الإدارة والاقتصاد.

ويُقصد بالمنظومة المكانية للإدارة على اختلاف مستوياتها الهرمية: الوحدة الهادفة والمنظمة لأعضاء الإدارة، الذين يشرفون على وظائف المنظومة ويعملون على تشغيل وتطوير المجمعات المكانية الاقتصادية، من خلال تطبيق الحلول العقلانية على أساس المعلومات الكاملة والسليمة والضرورية في الوقت المناسب.

إن تشكيل المنظومة المكانية للإدارة يجب أن يتحقق على أساس التنظيم المتكامل لاقتصاد الإقليم، فهي لا تقوم على أساس مستوى المؤسسات المنفردة، بل إنما على مستوى المؤسسات المترابطة إنتاجياً والموجودة موضوعياً، والمُشكّلة لمجمعات مكانية اقتصادية مع الأخذ بالحسبان دورها في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يؤكد عقلانية استخدام نظرية التنظيم المكاني للاقتصاد وأهميتها ودورها الفاعل في تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، من خلال زيادة إنتاج العمل الاجتماعي.

ولهذا فإن إدارة المؤسسات يجب أن تتحقق على أساس المجمعات المكانية الاقتصادية الموجودة في الإقليم ودورها الفاعل في تنظيم الاقتصاد الوطني، وهذا يعني ضرورة توافق الإدارة العلمية الاقتصادية الموضوعية مع نظام التقسيمات الإدارية المُتبع في الدولة، والتي وُضعت على أساس التقسيم الإقليمي الإداري – الاقتصادي، والذي يعكس التباين المكاني في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية لكل إقليم، وكذلك التباين المكاني في القاعدة المادية والتقنية للمجتمع[1].

ولا يتوقف التطور المتكامل للإقليم على تشغيل وتطوير مؤسسات القطاع الإنتاجي المادي فقط، بل لابدّ من أن يتزامن مع تشغيل وتطوير مؤسسات القطاع الخدمي، (وهو ما يُعرف بالبنية التحتية)، بقسميها (الخدمي الإنتاجي، والخدمي الاجتماعي)، الذي يُعد جزءاً لا يتجزأ من البنية المكانية الاقتصادية للإقليم الاقتصادي.

[1]: كلاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، منشورات جامعة موسكو، موسكو، 1982، ص 68.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

المجمعات المكانية الاقتصادية وأهميتها في التخطيط الإقليمي

أولاً: التكامل ودوره في تشكيل المجمع المكاني الاقتصادي والتنظيم المكاني للاقتصاد

ثانياً: مفهوم المجمع المكاني وجوهره كشكل من أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد

ثالثاً: تشكل المجمعات المكانية الاقتصادية وأنواعها

رابعاً: القضايا العلمية الأساسية لتخطيط المجمعات المكانية الاقتصادية للأقاليم الاقتصادية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: التكامل ودوره في تشكيل المجمع المكاني الاقتصادي والتنظيم المكاني للاقتصاد:

يُعد مفهوم التنظيم المكاني للاقتصاد من أهم المفاهيم في الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، ويُعرّف بأنه منظومة الاقتران المكاني والارتباطات المتبادلة لمختلف القطاعات والوحدات المكانية الاقتصادية، المبنية على الاستثمار العقلاني للظروف والموارد الطبيعية وموارد القوة العاملة، وعلى اقتصاد نفقات النقل والمواصلات والاتصالات، مما يساعد في الحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، ويُعد المجمع المكاني الاقتصادي أحد أهم أشكال التنظيم المكاني الأمثل للاقتصاد، حيث يتطور اقتصاد الأقاليم الاقتصادية على أساس مبدأ التكامل.

ويُعرف تطوير الاقتصاد على أساس مبدأ التكامل في المصادر والأبحاث العلمية الاقتصادية "بالتطوير المتكامل للاقتصاد". ويرأي غرانيك غ. ي "فإن التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي يجب أن يؤمن التناسب الأمثل في تطوير كافة القطاعات الاقتصادية وتخصصها الإنتاجي والقطاعات المساعدة (الخادمة) لها، وكذلك البنية التحتية للاقتصاد الإقليمي، فهو يحدد التنظيم الأكثر فعالية لاقتصاد الإقليم"[1].

ويرى آلامبييف أنه من الخطأ الاعتقاد بأن التكامل هو بكل بساطة مجرد ملاقم واسع من الموارد أو القطاعات الإنتاجية، بل إن التطوير المتكامل يفترض الارتباط الوثيق والمتبادل، والجمع المتبادل لقطاعات الإنتاج، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التخطيط العلمي العميق. وهكذا، فالتطوير المتكامل المخطط لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية يُعد العامل المشكل للإقليم، والذي ينبثق من العامل الأساسي المتمثل بالتقسيم المكاني للعمل. فالتطوير المتكامل يبنى على التقسيم داخل الإقليم للعمل، بين المؤسسات الأساسية والخادمة لها، بين المؤسسات التعاونية، بين القطاعات الاقتصادية المترابطة تقنياً .. إلخ.، وهذا ما يؤدي إلى تخصص الأقسام المشكلة للإقليم الكبير، وبالتالي ظهور الأقاليم الصغرى داخل الأقاليم الكبيرة، التي تتألف من الوحدات البنيوية المحلية، وهذه التقسيمات لا تؤثر على وحدة الأقاليم الكبيرة، بل تقويها من خلال الارتباطات الداخلية وتبعية بعضها لبعضها الآخر والوحدة الاقتصادية للإقليم ويُعتقد أنه من الضروري في تعريف التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي ليس إدخال مؤشرات الوحدة المكانية والارتباطات العقلانية ذات الفائدة الاقتصادية لقطاعات الإنتاج فحسب، بل والتخطيط لتطويرها. ويُعرّف التطوير المتكامل للاقتصاد بأنه: "الوحدة العقلانية للمؤسسات والارتباط المتبادل الوثيق وطويل الأمد والمنظم والمحدد على

[1] غرانيك غ. ي: التطوير المتكامل للاقتصاد الاقاليم الاقتصادية. مجلة قضايا الاقتصاد، 1984م، العدد 1، ص 49.

أسس علمية معرفية، والتناسب المنظم لكافة قطاعات الإنتاج على مساحة الإقليم مع الأخذ بالحسبان تخصصه الإنتاجي الاقتصادي والاستثمار الأفضل لظروفه وموارده المتوافرة فيه، والذي يعطي فعالية اقتصادية إضافية للاقتصاد الوطني ككل ولتطوير الإنتاج في نفس الإقليم"[1].

وتكمن الفعالية الاقتصادية للتطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم قبل كل شيء في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية وموارد القوة العاملة، وفي تخفيض قيمة السلع، وكذلك في الحصول على سلع إضافية، من خلال الاستثمار الكامل والمتكامل للمواد الخام والقدرات الإنتاجية، وتخفيض نفقات النقل وخزن المواد المصنعة، وتوفير المواد الخام، والسلع الجاهزة، وفي تسريع دورة رأس المال، وبشكل عام فإن فوائد التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم في اقتصاد العمل الاجتماعي وزيادة إنتاجيته.

ويقترح الامبييف: أنه لكي يتم وضع حسر من الارتباطات التقنية الوثيقة بين المؤسسات الإنتاجية المنفردة لتشكل المجمع الإقليمي الاقتصادي، وإيجاد المفتاح الأساسي لتحليل بنية المجمع الإقليمي، من الضروري إدخال مفاهيم ومصطلحات علمية جديدة إلى جانب مفهوم المجمع الإقليمي الاقتصادي، تعبر عن العناصر المشكلة للمجمع الإقليمي، وخاصة مفهوم المجمع الاقتصادي ـــ التقني الأولي كعنصر أولي وأساسي لأي تجمع إقليمي، ومفهوم المجمع الإنتاجي المكاني كوحدة تنظيمية للتجمعات الأولية الموحدة بوحدة التخصص الإنتاجي والارتباطات الاقتصادية الوثيقة.

إن استخدام المفاهيم العلمية الجديدة، والدقة في اختيار المصطلحات التي تعبر عن أنواع مختلفة من المجمعات يجب أن تساعد على الحل الصحيح لمسائل التطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم، والتفسير العلمي السليم لدور العوامل المشكلة لها (للمجمعات).

بالإضافة إلى ذلك حاول العديد من الباحثين وضع تصور واضح للتطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم يتمثل في تحقيق أقصى درجات تأمين الإقليم بكل ما هو ضروري على حساب إنتاجيه الحلي. فعلى سبيل المثال عرّف فولكوفي التطوير المتكامل لاقتصاد البلاد أو الأقاليم الاقتصادية الرئيسية بأنه: " تأمين قاعدة الطاقة الخاصة بالإقليم وقاعدة إنتاج المواد الخام ومواد البناء والأسمدة الكيماوية ومنتجات الصناعة الخفيفة والغذائية والمنتجات الزراعية ... إلخ".

[1] الامبييف ب. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي. موسكو، مطبعة دار الثقافة الاقتصادية، 1963.

وبكلمات أخرى ليس تأمين كل ما هو ضروري للإقليم فحسب، بل وكل ما يمكن إنتاجه بنجاح في المكان[1].

ويُعد التكامل المبدأ الأساسي للتنظيم المكاني للاقتصاد، ولهذا يجب أن يدخل كافة منظومات وعناصر الاقتصاد في الدولة " حول التكامل يجب الحديث عن المبدأ الأساسي لتنظيم الاقتصاد والعلاقات المتبادلة بين عناصره على مستوى الدولة، أو على مستوى الإقليم الاقتصادي (المجمع المكاني)، أو حتى على مستوى الأجزاء المشكلة للإقليم، وصولاً إلى العقد الصناعية، التي يجب أن تُعد تجمعات محلية"[2].

ولهذا يجب أن ينفذ هذا المبدأ إلى أعماق التشكيلات المكانية الاقتصادية، لأنه لا يمكن أن يكون الاقتصاد متكاملاً إذا لم يتم إدخال فكرة التكامل كمبدأ أساسي لتنظيم الاقتصاد ابتداءً من المؤسسة وانتهاءً بتنظيمه على مستوى كامل الإقليم الاقتصادي، وهذا يعني أن كل تشكيل مكاني اقتصادي، على أي مستوى هرمي للتقسيم الإقليمي الاقتصادي يجب أن تُعد تجمعاً، وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن: تجمع الاقتصاد الوطني، تجمع الإقليم الاقتصادي الكبير، تجمع الإقليم الاقتصادي المتوسط (من الدرجة الثانية)، تجمع الإقليم الاقتصادي الصغير (من الدرجة الثالثة)، التجمع المحلي.

وتؤمن منظومة التكامل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، وبالتالي الفعالية الاقتصادية والاجتماعية على أساس التأثير المتبادل بين كافة عناصر البنية القطاعية والمكانية.

ويقوم التنظيم المكاني للاقتصاد على المؤشرات الأساسية للتقسيم الإقليمي الجغرافي الاقتصادي، التي تحدد البنية الهيكلية للعنصر الاقتصادي الواحد انطلاقاً من ميزاته وخصائصه الأساسية، ومن هذه المؤشرات: الوحدة الاقتصادية الموضوعية للمساحة المدروسة، التبؤ بالقطاعات الاقتصادية الأساسية (ذات الأهمية الوطنية، أو الأهمية بين الإقليمية)، والتخصص الاقتصادي، والتطور المتناسب والمتكامل للاقتصاد، وحدة التقسيم الإقليمي الاقتصادي والتقسيمات الإدارية السياسية للمساحة المدروسة، الفعالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ... وغيرها[3].

---

[1] فولكوف خ. ا. : حول بعض قوانين ومبادئ التوزيع الاشتراكي والرأسمالي للقوى المنتجة. " أعمال معهد قازان" الإصدار الـ 50، 1959، ص 106.

[2] كالاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. موسكو، مطبوعات جامعة موسكو، 1982، ص 36.

[3] الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي ـ القسم الاقتصادي، تحت إشراف بيستون، كيبف، 1984، ص 3 ـ 6.

إن التنظيم المكاني لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية بشكل تجمعات مكانية اقتصادية يعني التخطيط العقلاني والتوزيع والتطوير الأمثل للقوى المنتجة تبعاً للظروف والموارد الطبيعية والبشرية الاقتصادية المتوافرة في الإقليم، ويتطلب تشكيل هذه التجمعات الوحدة الاقتصادية والتقنية المُثلى بين المؤسسات بهدف بلوغ أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة عند المستوى المحدد لتطور الاقتصاد، وتظهر هذه الأشكال التنظيمية لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية (التجمعات المكانية الاقتصادية) في ظل سيادة القطاع العام الحكومي على منابع الثروة في البلاد، ويتحدد هدف تشغيلها وتطويرها بالقوانين الاقتصادية السائدة وفي مقدمتها القانون الاقتصادي الأساسي المتمثل بالملكية العامة لوسائل الإنتاج، وقانون التطوير المتناسب والمخطط للقوى المنتجة، حيث تبنى العلاقات الإنتاجية على أساس الملكية العامة (الحكومية) لوسائل الإنتاج، التي توافر الإمكانيات الأساسية ذات الأهمية المبدئية لتشكيل التجمعات المكانية الاقتصادية، أهمها:

1ـ انتقال أو تحويل الإمكانيات المادية من قطاع اقتصادي إلى آخر كشرط من شروط تطور المجتمع والتقدم العلمي والتقني.

2ـ التجميع الهادف والموجه لعناصر القوى الإنتاجية (العناصر الطبيعية، القوى العاملة، القاعدة المادية والتقنية).

3ـ تجميع المؤسسات وتكاملها وتعاونها خارج نطاق التخصص أو الانتماء لقطاع اقتصادي معين، والتي تعتمد على التقنية الاقتصادية وتنوع الأهداف وتخفيف نفقات العمل للمجتمع، مثال: قيام مؤسسات لتشغيل اليد العاملة النسوية إلى جانب التجمعات الإنتاجية الرئيسية.

4ـ توزيع المؤسسات انطلاقاً من الأهداف الاقتصادية، دون الأخذ بالحسبان حقوق ملكية الأرض أو الأرصدة الرئيسية.

5ـ تخفيض النفقات من خلال زيادة إنتاجية العمل وتحديث التقنية المُستخدمة في العملية الإنتاجية وتبادل المعلومات التقنية خارج نطاق الانتماء لقطاعات محددة.

6ـ التخطيط الهادف والموجه للنهوض بمستوى حياة السكان، بما في ذلك الأقاليم غير المتطورة اقتصادياً، وإزالة الفروقات في مستويات التطور الاجتماعي بين أقاليم الدولة.

ويتطلب قانون التطوير المتناسب والمخطط للقوى المنتجة، التوازن في مستوى التطور بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني (بين القطاع الصناعي والزراعي .. وهكذا)، وكذلك بين البنية الإنتاجية والبنية التحتية (غير الإنتاجية)، وذلك لإزالة عدم التناسب بين الإنتاج والاستهلاك.

ولا يقتصر هذا التوازن على القطاعات الاقتصادية، بل لابد وأن يشمل الأقاليم الاقتصادية أيضاً، ويقوم توازن اقتصاد الأقاليم الاقتصادية على التخصص، حيث يخضع اقتصاد الأقاليم كله لتطوير القطاعات الرئيسية، وهذا ما يتطلب أشكالاً خاصة لتنظيم القوى المنتجة تتمثل في المجمع.

وعلى الرغم من أن تشكيل المجمعات المكانية الاقتصادية لا يتم إلا في ظروف سيطرة القطاع العام (الحكومي) على الحياة الاقتصادية في الدولة، فإن الأشكال التنظيمية التكاملية الجديدة لا تولد فجأة، بل تتشكل خلال مسيرة تطور القوى المنتجة، وحتى في ظل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي تتميز بالتقدم العلمي والتقني، حيث تتعمق التباينات في العلميات الإنتاجية لدرجة يصبح توحيدها ضرورة موضوعية، لكن الهدف الاقتصادي لهذه الوحدات المتمثل في تعميم الفائدة على جميع أفراد المجتمع، لا يمكن بلوغه في حدود المجتمع الرأسمالي الذي تقوم حياته الاقتصادية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ثانياً: مفهوم المجمع المكاني الاقتصادي وجوهره كشكل من أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد:

لقد انتشر وعلى نطاق واسع في العلوم النظرية والعملية مصطلح "المجمع المكاني الإنتاجي" أو "المجمع الإنتاجي المكاني" في ظل غياب كامل لمصطلح "المجمع المكاني الاقتصادي"، وقد حاول العديد من الباحثين (من ممثلي المدرسة الغربية والشرقية) وضع تعريف للمجمع المكاني الإنتاجي انطلاقاً من وجهة نظرهم حول مفهوم المجمع المكاني الإنتاجي، ومن القوانين الاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلادهم، ويمكن جمع هذه التعاريف في ثلاث مجموعات تختلف فيما بينها بدرجة وضوحها في تفسير الأفكار التي يحملها مصطلح المجمع.

ومن أكثر التعاريف للمجمع المكاني الإنتاجي المُعترف بها من قبل الجميع — تعريف ن. ن. كولوسوفسكي، الذي عرّفه بأنه " تلك الوحدة الاقتصادية للمؤسسات ذات الارتباط المتبادل والمشروط (أي كل مؤسسة تشترط وجود الأخرى)، التي تقوم في نقطة صناعية واحدة، أو في كامل الإقليم الاقتصادي، والتي تسمح بالحصول على فعالية اقتصادية محددة، من خلال الاختيار الناجح والمخطط لمجموعة المؤسسات بما يتناسب مع الظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية للإقليم، ومع موقعه الجغرافي الاقتصادي وموقعه بالنسبة لخطوط المواصلات"[1].

[1] كولوسوفسكي ن. ن: اسس التقسيم الاقليمي الاقتصادي، موسكو، المطبعة السياسية الحكومية، 1958، ص 138.

وقد بحث ن. ن. كولوسوفسكي في تعريفه للمجمع المكاني الإنتاجي المؤشرات الآتية:

1ـــ وحدة المؤسسات ذات الارتباط المتبادل والمشروط، وهنا يمكن توضيح أمرين مهمين، هما:

أ ـــ المجمع هو وحدة ذات ارتباط متبادل ومشروط، وهذا يعني أن كل مؤسسة هي بمثابة حلقة إنتاجية تشترط وجود الحلقة الأخرى.

ب ـــ المجمع هو وحدة المؤسسات.

2ـــ المجمع هو وحدة منظمة ومخططة، تعطي أكبر فعالية اقتصادية ممكنة، وبالتالي لا تتشكل إلا في ظل سيادة القطاع العام (الحكومي).

3ـــ الاستثمار العقلاني والأمثل للظروف والموارد الاقتصادية المتوافرة في الإقليم، وكذلك الاستثمار الأكثر فائدة للاقتصاد الوطني لموارد القوة العاملة في الإقليم، وهذا يعني الأخذ بالحسبان، القوة المنتجة الأساسية وهي الإنسان والمقومات والقدرات المادية المتراكمة في الإقليم.

4ـــ الوصول إلى التناسب الضروري بين الموارد الطبيعية المتوافرة واستثمارها.

5ـــ الاستثمار الهادف والموجه من وجهة النظر الاقتصادية للموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات.

ويمكن بلوغ الفعالية الاقتصادية من خلال الاستثمار الهادف للموارد الطبيعية والاقتصادية والموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات، ولكن وكما أشير سابقاً أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون متكاملاً إلا إذا تم تنظيمه ابتداءً من المؤسسة لواحدة وانتهاءً بالإقليم الاقتصادي، على أساس مبدأ التكامل.

لقد استخدمت أفكار ن. ن. كولوسوفسكي في الإصدار الثالث للأسس المنهجية لإعداد ووضع الخطط الحكومية في التطور الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفييتي سابقاً، ويشير الفصل الذي تضمن هذه الأفكار إلى أن الحصول على الفعالية الاقتصادية الإضافية تُعد من أهم مسائل تخطيط وتشكيل المجمعات وتطويرها. ويعتقد مؤلفو هذا الفصل أنه من الضروري بداية كشف مصادر هذه الفعالية، ولهذا تركز اهتمامهم على أهمية التزامن بين دخول الموضوعات الاقتصادية ذات الارتباط المتبادل ميدان العمل، بنفس الوقت مع تطور البنية التحتية والبنية التنظيمية الإدارية، مثل: تنسيق نشاطات الوزارات والإدارات التي تشارك في تشكيل المجمعات.

وتنحصر نتائج الأعمال البحثية المنبثقة من مفهوم التكامل والمجمع في ضرورة تحليل درجة تناسب وتخطيط الارتباطات المتبادلة بين المقومات المادية والموارد الطبيعية وموارد القوة العاملة

والاقتصاد النامي في الإقليم، وكذلك في دراسة الارتباطات بين المؤسسات (الصناعية، الزراعية، النقل والمواصلاتوغيرها) في الإقليم، وهذا يعني الاستثمار المتكامل للمواد الخام (بما في ذلك المياه) والطاقة، وخطوط التحويل (شبكة الكهرباء، شبكة المياه، شبكة النقل بالأنابيب، شبكة القنوات .. وهكذا). وهذا ما يمكن الباحث من رؤية وتحديد كافة الوحدات التي تنشأ في الإقليم (ضمن القطاعات، وبين القطاعات)، وأخيراً فإن تقييم أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات للإقليم يتطلب بحث المجمع كجزء من المنظومة الاقتصادية للإقليم وللدولة، وبالتالي تحليل المجمع كجزء من كل.

ويعكس هذا المدخل لمفهوم المجمع اللوحة الواقعية لتشكل الأقاليم الاقتصادية، ويُسهم في إيجاد منظومة الأقاليم الاقتصادية التي تسمح بالحصول على أعلى إنتاجية للعمل الاجتماعي، ليس عن طريق تطبيق التقنية الحديثة وغيرها فحسب، بل وبطرق التنظيم المكاني العقلاني للقوى المنتجة هذا أولاً، وثانياً أن تعريف المجمع إنما يتأسس على أولوية الإنتاج وليس على التبادل، وثالثاً يوضع هذا التعريف على أساس مبدأ التباين في القوانين الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية بين الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على حياتها الاقتصادية، والدولة التي تقوم حياتها الاقتصادية على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ويرى الامبييف ب. م: " بأن المدخل الأساسي لتعريف المجمع يجب أن ينحصر في تأمين قاعدة الطاقة المحركة، والقاعدة التعدينية، وبناء الآلات والمعدات، والتزويد بمواد البناء وبمنتجات الغابة، وبالصناعة الغذائية وبالمنتجات الزراعية وبوسائط النقل والمواصلات ... وغيرها[1]. وهو في الحقيقة تفسير لوجهات نظر الخطط الحكومية لتلك الفترة حول محتوى مجمع الإقليم الاقتصادي الرئيسي.

أما المجموعة الثالثة لمفهوم المجمع فتتمثل في تعريف أيزرد للمجمع الصناعي الذي عرفه بأنه: "مجموعة أنواع الأنشطة التي تتحقق في مكان محدد والموحدة في مجموعة محددة (تحت منظومة)، عن طريق ارتباطات إنتاجية تجارية وثيقة أو ارتباطات أخرى.

ويبين تحليل هذه التعاريف أن الفكرة الأساسية له تتمثل في:

1ـ بلوغ أكبر فعالية اقتصادية ممكنة عند المستوى المحدد لتطور الإنتاج.

---

[1] الامبييف ب. م: التقسيم لإقليمي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي. موسكو. اصدار المطبعة الحكومية، 1959، ص 187.

2ـــ التأمين الذاتي للإقليم، بكل احتياجاته، وبكل ما هو ضروري للنهوض به.

3ـــ توثيق جميع الارتباطات المتبادلة التي تُسهم في تطور الإنتاج في الإقليم.

وبصورة عامة فإن ما جاء في تعريف ن. ن. كولوسوفسكي يُعد وسيلة لتحقيق الهدف، أما ما ورد في تعريف أيزرد فقد أصبح هدفاً بحد ذاته، ويتبين من خلال تحليل تعريف أيزرد أن المدخل الاقتصادي عقيم عند تحليل قانون التنظيم المكاني للقوى المنتجة، فهو يدور حول مشكلة بلوغ التنظيم المكاني الأمثل للقوى المنتجة ، وكذلك حول الظروف والوسائل التي بواسطتها يمكن بلوغه لكن تجاهل المشكلات العلمية والعملية جعلت آيزرد يبتعد عن المسأله الأساسية المتمثله في: لمصلحه مَنْ بلوغ الفعالية الاقتصادية المثلى؟ فهل هي لمصلحة كافة أفراد المجتمع، أو لصالح احتكارات منفردة؟ ولا تكمن أهمية هذه المسألة في وجهة النظر الاقتصادية السياسية فحسب، بل وفي الحسابات الرياضية، ذلك أن منظومة حسابات فعالية تنظيم القوى المنتجة في الإقليم، إنما ترتبط بالإجابة على هذا السؤال. فآيزرد في تعريفه للمجمع ينطلق من أن هذه الكلمة تعني وحدة مؤسسات لكن الحديث لا يجري عن تعريف لكلمة مجمع، بل عن التجمع المكاني الإنتاجي، ولا عن التنظيم المكاني المتكامل للقوى المنتجة، بل عن التنظيم المكاني المتكامل لاحتكارات منفردة.

وبشكل عام فإن مفهوم المجمع يجب أن يتضمن ضرورة التنظيم المكاني المتكامل للإنتاج، من خلال تشكيل وحدات المؤسسات تبعاً للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية المتوافرة، التي تؤمن أكبر فعالية اقتصادية ممكنة[1].

لقد حاول العديد من الباحثين وضع تعريف لمصطلح المجمع بعد ن. ن. كولوسوفسكي، إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك، على الرغم من أنهم استبدلوا بعض الكلمات الواردة في تعريف ن. ن. كولوسوفسكي مثل: استبدال كلمة مؤسسة بكلمة قطاع، أو عقدة صناعية أو منطقةزراعية.... إلخ، لكن هذا الاستبدال أساء إلى التعريف الذي وضعه ن. ن. كولوسوفسكي، وذلك لأن حل قضايا التنظيم المكاني الأمثل لأي مجمع مكاني إنتاجي يحتاج إلى تحليل مؤسسات معينة (صناعية، زراعية، نقل، وموصلات ... إلخ)، مع عملياتها الإنتاجية، فالقطاع مثله مثل العقدة الصناعية، فهو عبارة عن اتحاد مؤسسات مختلفة تؤدي عمليات إنتاجية محددة. لذلك فإن تعريف المجمع كمنظومة قطاعات اقتصادية ذات ارتباطات متبادلة لا يحمل المعلومات الكافية، مثال ذلك: يشكل معمل تصنيع الشوندر السكري والمزارع المخصصة لزراعة الشوندر مجمعاً مؤلفاً من مؤسسات، فعند

[1] كالاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، اصدار جامعة موسكو، 1982، ص 36.

تحليل هذا المجمع لا يكفي القول بأنه مجموعة مؤسسات الصناعة الغذائية والمؤسسات الزراعية، فإنتاج الشوندر السكري هو أحد الفروع الثانوية للصناعة الغذائية، فالباحث سيكون في موقف محرج إذا لم يتم تحديد العمليات الإنتاجية المحددة المتطورة في المجمع، وعلى الرغم من ذلك فهذا أيضاً غير كاف، فمن أجل التحليل العلمي السليم، لابد من معرفة: حجوم الإنتاج، مستوى التزويد التقني للعمليات الإنتاجية، معرفة نفقات تنفيذ العملية الإنتاجية ... وهكذا، وبكلمات أخرى، لابد من معرفة جميع الصفات والخصائص التي تمتلكها المؤسسات من أجل عملية التحليل. في هذه الحالة فقط يمكن تنفيذ التحليل الاقتصادي العلمي السليم لأي تجمع مكاني إنتاجي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم المجمع كوحدة مؤسسات مهم جداً من أجل التنبؤ بالمجمعات المكانية الإنتاجية. ومن الجدير بالإشارة إلى أن ن. ن. كولوسوفسكي كان دائماً يشير في أعماله إلى أن الفعالية الاقتصادية التي يتم الحصول عليها نتيجة للتنظيم المتكامل للقوى المنتجة يجب أن تعم فائدتها كافة أفراد المجتمع، لهذا فمن الأفضل في تعريفه استبدال كلمة الفعالية الاقتصادية، بمصطلح الفعالية الاقتصادية من وجهة النظر الاقتصادية.[1]

ثالثاً: تشكل المجمعات المكانية الاقتصادية وأنواعها:

1 ــ تشكيل المجمعات لمكانية الإنتاجية وتطورها:

إن بحث مسألة نشوء وتطور المجمعات المكانية الاقتصادية يجب أن يتم من ثلاثة جوانب أساسية هي:

ــ الجانب التاريخي، جانب العلاقات والارتباطات مع الاقتصاديات والمجمعات الأخرى، جانب الاستفادة من حيرة فترة محددة من التاريخ عند مستوى محدد من التقدم العلمي والتقني والتطور الاقتصادي، وانطلاقاً من ذلك لا بد من دراسة هذه الظاهرة من جوانبها الثلاثة لضمان التطوير المتكامل للاقتصاد الوطني. ومع عملية التطور هذه لا بد من حدوث تغييرات في البنية والمحتوى الإنتاجي لهذه المجمعات بالرغم من أن الهدف الاقتصادي لتطورها، الذي وضع على أساس القوانين الاقتصادية السائدة في الدولة يبقى دون تغيير، وترتبط درجة التطوير المتكامل للاقتصاد وتطوير المحتوى الإنتاجي للمجمعات بالآتي:

[1]: كولوسوفسكي ن. ن: التنظيم المكاني للقوى المنتجة في سيبيريا، نوفوسيبيرسك، 1971م.

1ـــ مستوى تطور العلاقات الإنتاجية، مع الأخذ بالحسبان مقومات ظهورها في مختلف أقـــاليم البلاد.

2ـــ مستوى التقدم العلمي والتقني، ودخول التقنية الحديثة مختلف العمليات الإنتاجية.

3ـــ مستوى تطور الاقتصاد في بلد معين في فترة زمنية محددة، مع الأخذ بالحســـبان التباينـــات المكانية والمستوى الذي بدأ عنده تطور الاقتصاد.

4ـــ مستوى الدخل الوطني للحكومة، بما في ذلك الإمكانيات المتوافرة لتوظيفات جديدة في المجال الاقتصادي لتحسين تنظيم وتطوير اقتصاد البلاد.

5ـــ درجة تأهيل الكوادر القادرين على التخطيط المتكامل والإدارة المتكاملة للتنظيم والتطـــوير المتكامل للاقتصاد بمختلف جوانبه.

6ـــ تطابق البنية الإدارية مع التنظيم والتطوير المتكامل للاقتصاد.

7ـــ مستوى تطور نظرية التنظيم المتكامل والتخطيط المتكامل والإدارة المتكاملة للاقتصاد الوطني.

وتكمن أهمية دراسة الأسباب المذكورة أعلاه لتشكيل المجمعات الإنتاجية في فترات مختلفـــة لتطور الاقتصاد في تشكيلها لأنماط مختلفة للاقتصاد. وأشكال مختلفة للتعاون والتجميع، والتجميع المنظم للمؤسسات، وأنماط هذه المؤسسات، التي غالباً ما ترتبط مع المنـــاهج والطـــرق المختلفـــة لاستثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية والموقع الجغرافي، بما في ذلك الاقتصاد والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات.

وتمر عملية تشكيل المجمعات المكانية وتطورها بثلاث مراحل أساسية هي:

1ـــ المرحلة الأولى: وهي مرحلة انتقالية تتمثل بتشكيل القاعدة المادية والتقنية، فـــالتنظيم العـــام للقوى المنتجة في هذه المرحلة يتصف بتطوير أشكال بسيطة للمؤسسات الموجودة، وخاصـــة في المجال الزراعي والصناعة، أما في المجال التقني فلابد من تأمين الطاقة المحركة، وللعمليات الإنتاجيـــة التي تحتاج إلى تقنية عاليةخاصة.

ويغلب على مؤسسات هذه المرحلة طابع المؤسسات المتخصصة المستقلة، وطابع التخصص هنـــا مادي، وهذا لابد من توسيع نطاق العلاقات والارتباطات بين الأقاليم، من حيث تأمين الطاقـــة المحركة والمواد الخام اللازمة وتسويق السلع الجاهزة، وهذا ما يؤمن الأرضية المناسبة لحل مشـــكلة التكامل عملياً في البنية الإنتاجية لتعزيز القاعدة الاقتصادية وتمكينها في البلاد، والتي تشكل قاعدة الانطلاق الأساسية لعملية التطور.

2ـــ أما المرحلة الثانية فتبدأ من تشكل وتطور التجمعات المكانية الإنتاجية مع تشكيل القاعدة المادية والتقنية وتطوير القاعدة الصناعية في البلاد، التي تشكل المحرك الأساسي لتطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ففي هذه المرحلة تتطور نماذج جديدة للمؤسسات وأشكال أخرى أكثر تطوراً للتعاونيات والتجميع المنظم، وتحدث تغييرات جذرية في مجال تقنية الإنتاج وتنظيمه، حيث تتشكل منظومات الطاقة والمياه الموحدة وغيرها، والتي تربط كافة الأقاليم، إلى جانب تطور التخصص التقني الدقيق، ويؤدي ذلك إلى تشكيل منظومات إقليمية، وبين إقليمية، قطاعيه، وبين قطاعيه.

كما أن استثمار نفايات الإنتاج الرئيسي يشكل دافعاً مهماً لظهور عمليات إنتاجية ثانوية تتبع للعمليات الإنتاجية الأساسية، وهذا ما يسهم في تقوية التجميع المنظم والتركيز المكاني للمؤسسات ذات الارتباط المتبادل تقانياً، كما أن توسيع نطاق التطبيق الكيماوي في الإنتاج يسمح باستثمار المناجم ذات النسبة المنخفضة للمعادن، أو المعادن التي يتم فرزها من المواد الخام المختلطة معها والمرافقة مع العناصر المعدنية الأساسية، فإذا ساعدت هذه الخيرة على التركز المكاني للمؤسسات، فإن الأولى تسمح بالتوزيع المتساوي للصناعة على مساحة البلاد، كل ذلك يتطلب التفكير العلمي السليم باختيار الشكل التنظيمي الأمثل للمؤسسات الإنتاجية ذات العلاقات والارتباطات المتبادلة، والتي تشكل وحدة مكانية، لكي يتم استثمار الاستنتاجات العلمية في التطبيق العملي على أرض الواقع عند إجراء التخطيط المكاني، فعلى سبيل المثال يسمح تطوير القطاع الزراعي بالتنظيم المخطط والهادف والموجه للإنتاج الزراعي. وتؤدي عملية تشكيل أنماط من التجمعات إلى مشكلة تنظيم المؤسسات ذات العلاقات المتبادلة التي لا تقوم على أساس وحدة العمليات التقنية ووحدة التوجيه المكاني فحسب، بل وكذلك على أساس الخدمات الإنتاجية وخدمات النقل والمواصلات، بالإضافة إلى ذلك أصبحت مشكلة إدارة التشكيلات المتكاملة من المسائل المهمة جداً.

3ـــ إن تطوير القوى المنتجة في ظل التقدم العلمي والتقني سيحدث في المرحلة الثالثة من مراحل تشكل وتطور التجمعات المكانية الإنتاجية على أساس القاعدة المادية والتقنية المتطورة، والتي ستؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي لتوافر جميع مستلزمات الإنتاج من طاقة محركة، والمكننة والأتمتة الكاملة للإنتاج، وتزامن تطور العلم مع الإنتاج وغيرها. فمكننة وأتمتة الإنتاج ستجعل مشكلة التنظيم المكاني للقوى المنتجة تأخذ منحى آخر يتمثل في توسيع نطاق الارتباط المتبادل

وتعميقه للمؤسسات الداخلة في تركيب المجمع، مقاييس (حجوم) المؤسسات، وتوزيعها المتبادل، الارتباط بالظروف والموارد الطبيعية،ـــ وحتى اختيار المساحات الصناعية، وتسمح المكننة والأتمتة المتكاملة بتحرير جزء مهم من موارد القوة العاملة، وهذا بدوره يستدعي ضرورة إقامة مؤسسات جديدة أو توسيع وتحديث القديمة، أو توسيع وتحديث ما هو موجود من مؤسسات وإقامة مؤسسات جديدة، وتنظيم تيار الهجرة المخططة للسكان.

إن توسيع حجم المؤسسات وتحديثها يصبح ضرورة موضوعية، لأن المكننة والأتمتة المتكاملة مفيدة عند طاقة محددة للمعدات، الأمر الذي يتطلب أيضاً توسيع وزيادة طاقة المؤسسات من خلال تحديثها تقنياً، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو وتعقيد حمولة السلع المنتجة، الأمر الذي يتطلب ترميم شبكة المواصلات الموجودة، وتوسيعها وبناء خطوط جديدة، وتطوير أنواع حديثة لوسائط النقل. وبصورة عامة، تتعرض عناصر المجمع لتغييرات مهمة، تستدعي مجموعة من الأسباب الأخرى المرتبطة بها.

فعلى سبيل المثال: تقود عملية تصنيع المنتجات الزراعية إلى إنشاء نماذج (أنماط) جديدة من المؤسسات التي تُسهم في إزالة الحدود بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتشكيل ما يُعرف بالمجمع الزراعي الصناعي. والجدير بالذكر هنا هو أن التعاون بين المؤسسات الزراعية والصناعية يكتسب صفة أخرى، المؤسسات الزراعية تتجه نحو المؤسسات الصناعية الخاصة بها، وتعمل هذه المؤسسات كمنظومة واحدة كاملة ومتكاملة، وتؤدي المجمعات الزراعية الصناعية دوراً مهماً في تبادل المنتجات الزراعية المصنعة بين الأقاليم. وهذا يعني تغير حجم وطابع واتجاه الارتباطات بينها.
إن تشكل الاتحادات على أساس التجمع المنظم وتطوير التعاون بين المؤسسات، لا سيما المتخصصة منها سيكتسب أهمية كبيرة في مختلف فروع الصناعة. فمن وجهة النظر الجغرافية الاقتصادية يمكن تحديد نماذج الاتحادات الآتية[1]:

1 ـــ اتحادات المؤسسات التي تقوم على معالجة المادة الخام مثل: اتحاد المؤسسات المتخصصة باستخراج الفحم أو المعادن وغيرها.

2 ـــ اتحاد المؤسسات الذي يشكل التعاون أساسه في تحويل المادة الخام إلى مادة نصف مصنعة أو تجميع قطع الغيار .... وغيرها.

3 ـــ اتحاد المؤسسات التي تنتج سلعاً متماثلة والذي يقوم أيضاً على مبدأ التعاون بين المؤسسات.

[1] كلاشنيكوفا ت. م: التقسيم الاقليمي الاقتصادي. اصدار جامعة موسكو الحكومية، موسكو، 1982م.

4 ــ اتحاد المؤسسات التي تقوم على أساس تحويل وتصنيع نفايات المؤسسات الرئيسية.
وتوجد هذه الاتحادات في كل فروع الصناعة، وتكمن خصوصية هذا الاتحاد في تحويل وتصنيع النفايات، حيث تكون على شكل ورشات وليست مؤسسات مستقلة.
5 ــ الاتحاد الذي يقوم على أساس تجميع العمليات التقنية المتتابعة، فكل عملية إنتاجية تأخذ شكل ورشة، تتصف بالتخصص التقني.
ويحدد تحليل البنية المكانية لهذه الاتحادات مساحتها وحجمها والعناصر الداخلة في تركيبها. وتبين التجربة العلمية أن البنية المكانية للنموذج الأول تتصف بتقسيمها إلى قطاعات مساحية صغيرة، فيما إذا كانت قابلية المواد الخام للنقل منخفضة. وينطبق الطابع الخاص بهذه البنية على جميع الاتحادات التي تضم مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات المرحلة التحويلية الأولى للمواد الخام.
أما النموذج الثاني فيمكن أن يضم مساحات مختلفة المقاييس، حيث يمكن لمؤسساته أن تتركز في حدود عقدة صناعية واحدة، أو على العكس تتوزع على مساحة عدد من الأقاليم الاقتصادية، ويمكن لها أيضاً أن تتوزع على مساحة إقليم اقتصادي رئيسي واحد، أو إقليم اقتصادي ثانوي أو على أجزاء الإقليم.
وتؤدي هذه التشكيلات المعقدة إلى ظهور مشكلة العلاقات المتبادلة بين المؤسسات في هذا الاتحاد، كما أنها تؤدي إلى مشكلة تركيب وحدود الأقاليم الاقتصادية. فكلما كانت المساحة التي يحتلها الاتحاد أصغر كلما عمل بفعالية أكبر (عند تساوي الظروف الأخرى طبعاً)، حينما يرتبط عمله باستيراد أو تصدير المواد نصف المصنعة أو قطع الغيار في الوقت المناسب. وبحسب نوعيتها وإمكانية تبادلها ودرجة اكتمال تصنيعها. .. وهكذا. فمع زيادة المسافة بين المؤسسات المصدرة والمستهلكة تنخفض هذه الإمكانيات، كما ويرتبط عمل الاتحاد بنفقات النقل وتعقيد إدارة الاتحاد.
ويمكن أن يحتل النموذج الثالث من الاتحاد أية مساحات بمقاييس مختلفة. ولكن طابع هذا الاتحاد (بين إقليمي، ضمن إقليمي، ضمن العقدة) يحدد عادة نموذج خطوط المواصلات:
فهي في الاتحاد بين الإقليمي تملك مقومات أقوى مما هي عليه في الاتحاد ضمن الإقليمي،وهذا الأخير أقوى مما هو عليه في الاتحاد ضمن العقدة، فكثافة شبكة خطوط النقل تقل عادة في الاتجاه المعاكس. أما بنية منظومات الطاقة فتعمل بشكل جيد.

ويعد النموذج الرابع للاتحاد من حيث الجوهر ـــ تجميع منظم للمؤسسات ـــ وتأخذ مؤسسات شكل ورشات وتتمركز في عقدة صناعية واحدة. ويمكن تفسير ذلك بالقابلية المنخفضة لنقل النفايات. التي يعد تحويلها وتصنيعها المهمة الأساسية للاتحاد، ويقابلها عادة القابلية المرتفعة لنقل المنتجات الجاهزة.

كما أن هناك النموذج الخامس يعد تجميعاً منظماً للمؤسسات على شكل ورشات، لا تتوزع في عقدة صناعية واحدة فحسب بل على مساحة صناعية واحدة أيضاً.

ثم ستظهر نوعية جديدة من الاتحادات تضم مؤسسات مختلطة، ويمكن أن يكون هذا الفرع من الاتحادات في أي نموذج من النماذج الخمسة الرئيسية، وفي أي علاقة تناسب مثل: الاتحاد الصناعي ـــ التجاري، الاتحاد الزراعي ـــ التجاري، الاتحاد الزراعي ـــ الصناعي ـــ التجاري. فتشكيل مثل تلك الاتحادات يشير إلى العملية الجديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بما في ذلك التنظيم المكاني، ويقوم هذه العملية بإزالة الحدود بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

وتساعد الثورة العلمية والتقنية والتي في ظلها تتشكل وتتطور المجمعات المكانية الاقتصادية المعاصرة، على ربط العلم مع الإنتاج. فتركيب المجمع المكاني الاقتصادي سيتم بحثه الآن، من خلال تأمينه بالدراسات العلمية الفنية، وفي هذه الحالة من غير الممكن الحديث عن مجمع كامل، إذا لم يتم تأمينه بالمنظمات والمؤسسات العلمية الضرورية (معاهد عليا، معاهد تخصصية، مخابر....)، إضافة إلى ذلك يشكل ربط العلم بالإنتاج نموذجاً جديداً من المجمعات المنظمة للمؤسسات والاتحادات العلمية الإنتاجية، وينعكس تطوير هذه العملية في نمو المخابر والأقسام العلمية وغيرها من الخلايا العلمية مباشرة على عمل المؤسسات، وازدياد عدد الأبحاث التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنتاجية، وهذا ما يؤدي إلى تزايد نسبة عدد العاملين العلميين الذين ينتمون إلى القطاعات العلمية التطبيقية (المعاهد التقنية، الزراعية، الصناعية...).

ويؤدي تطوير الثورة العلمية ـــ التقنية إلى تغييرات جذرية في القوى المنتجة الأساسية، لاسيما استمرارية رفع مستوى الكفاءة والتأهيل للقوة العاملة. وهذا ما يتطلب ضرورة إنشاء مؤسسات علمية متخصصة، تطابق تخصص المجمعات المكانية الاقتصادية.

وتظهر أيضاً نماذج جديدة من المؤسسات العلمية مثل: المعاهد العليا التخصصية، لها مناهجها الخاصة في الدراسة وطرق عملية حديثة في التنسيق مع مؤسسات البنية الإنتاجية، ومن الممكن أن تتطور في المستقبل المعاهد العليا الموحدة مع المعاهد التطبيقية.

وبشكل عام تبدأ العلمية الموضوعية لتشكلها وتطورها على أساس التعاون والتجميع المنظم للمؤسسات والتكامل، فتظهر الاتحادات النوعية المختلفة وتعم مختلف جوانب الحياة الاقتصادية بداية، ومن ثم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيما بعده. ونتيجة لزيادة الحاجة إلى تطوير التعاون بين المؤسسات والتجميع المنظم لها وتكاملها، ستأخذ بالتوسع في مساحاتها وبتنوع تخصصها وتزداد طاقاتها من خلال استكمال المؤسسات المفقودة وإنشاء مؤسسات جديدة، وإدخال أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني مجال الإنتاج، وربط العلم بالإنتاج، الأمر الذي سيساعد على ظهور المجمعات المكانية الإنتاجيه أولاً، ومن ثم المجمعات المكانية الاقتصادية المعاصرة، والتي تساهم في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية، وفي تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، من خلال تخفيض نفقات الإنتاج والعمل والنقل، وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

وهكذا تتميز المجمعات المكانية الاقتصادية الحديثة والمعاصرة بخصائص ومميزات تميزها عن مجمعات المراحل السابقة. فإنشاء مثل تلك المجمعات يستدعي متطلبات جديدة في مجال استثمار الظروف والموارد الطبيعية، إذ يتطلب ذلك استثمار المناجم الكبيرة، وحتى المتميزة بانخفاض نوعية الموارد المستخرجة، ويساعد التطور التقني على تحقيق ذلك. فالتركز الصناعي في نقطة واحدة غالباً ما يحدد المتطلبات الخاصة للمجمع مثل: المساحة الصناعية، توافر مصادر المياه، الهواء... إلخ، والتي ستصبح فيما بعد من أنواع الموارد المهمة، التي سيكتسب العديد منها قيمة كبيرة، كما أنه يتطلب الأخذ بالحسبان استثمار الموارد التي تتميز بتوافرها في كل مكان كمواد البناء (توافر المواد الغضارية النظيفة المستخدمة في صناعة الإسمنت عالي الجودة). وقد أدت ضخامة هذه المجمعات ومقاييسها الكبيرة والتطوير الرأسي للعمليات الصناعية إلى تفاقم مشكلة حماية الطبيعة والوسط المحيط.

وأخيراً، إن تطوير مبدأ التكامل في المجال الاقتصادي (صناعي، زراعي...)، ليس في مجال التطور الرأسي فحسب، بل وفي حالة التوسع والتطور الأفقي أيضاً يتطلب حساب ظروف وخصائص الطبيعة في كل إقليم اقتصادي، وإعداد مناهج خاصة لتأمين التقنية المناسبة، فعلى سبيل المثال، يتطلب استثمار المساحات الواسعة في شمال روسيا حساب الظروف وخصائص الطبيعة في هذهالأقاليم، وإعداد المناهج الخاصة لاختيار التقنية المناسبة لاستصلاحها واستثمارها.

2ـــ أنواع المجمعات المكانية الاقتصادية:

تختلف المجمعات الإقليمية (المكانية) فيما بينها تبعاً للعناصر الداخلة في تركيبها، فمن الممكن في هذه الحالة بحث المجمعات التي تضم عناصر البنية الإنتاجية فقط، أو المجمعات التي تضم عناصر البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية (عناصر البنية غير الإنتاجية) فقط، وأخيراً يمكن بحث التشكيلات المكانية التكاملية التي تضم عناصر البنية الإنتاجية وعناصر البنية التحتية (البنية غير الإنتاجية). وكل مجمع من هذه المجمعات يمكن أن يكون على مستوى الإقليم الكبير أو المتوسط أو الصغير، أو مجمع محلي.

وتتباين هذه الأنواع من المجمعات فيما بينها تبعاً للمحتوى الاقتصادي لعناصرها المشكلة لها، والوظائف التي تؤديها على النحو الآتي[1]:

1ـــ المجمع المكاني الإنتاجي: ويتشكل من وحدة مؤسسات البنية الإنتاجية للإقليم الاقتصادي الرئيسي، أو الثانوي (من الدرجة الثانية)، والتي يتم من خلالها الحصول على أكبر فعالية اقتصادية تعم فائدتها كافة أفراد المجتمع، عن طريق التنظيم المكاني الأمثل للقوى المنتجة، والاستثمار الهادف والموجه للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك الموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات.

2ـــ المجمع المكاني غير الإنتاجي (مجمع البنية التحتية): ويتشكل من وحدة عناصر البنية التحتية غير الإنتاجية، التي تسمح بالحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية، ويتم الحصول على فعالية المجمع المكاني غير الإنتاجي، عن طريق الاستثمار العقلاني للإمكانيات الطبيعية والاقتصادية المحلية، والارتباطات بين المجمعات، والأهم هو حساب التوطن السكاني وأمكنة العمل التابعة للأنشطة الإنتاجية.

3ـــ إن وحدة المجمع المكاني الإنتاجي والمجمع المكاني غير الإنتاجي على مساحة واحدة تؤدي إلى تشكل المجمع المكاني الاقتصادي. فالمجمع المكاني الاقتصادي هو وحدة مؤسسات ومنشآت وهيئات البنية الإنتاجية والبنية غير الإنتاجية، والتي تسمح بالحصول على أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة (لفائدة جميع أفراد المجتمع). ويمكن بلوغ هذا الهدف عن طريق التنظيم المكاني

[1] كالاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. منشورات جامعة موسكو، موسكو، 1982م، ص44.

الهادف والموجه للاقتصاد، والاستثمار العقلاني للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك الموقع الجغرافي الممتاز، والجغرافي الاقتصادي، والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات.

4ـ إن المقاييس الحديثة لتطور الإنتاج وتركزه تؤدي إلى تفاقم مسائل حماية البيئة، ففي الوقت الحاضر أصبح من غير الممكن حل مسائل تشكل الاقتصاد وتطوره دون الأخذ بالحسبان جميع جوانب تأثيره على الوسط الطبيعي، إذ من الواجب ألا نرى في الطبيعة مصدراً لموارد مختلفة فحسب، بل ولا بد كذلك من النظر إليها انطلاقاً من ظروف تطور الاقتصاد، فقد كتب غ. م كرجيجانوفسكي مرات عدة حول العلاقة بين الطبيعة والإنسان والمجتمع، حيث أشار في بحثه "مسألة ظهور المجتمع البشري" إلى أنه هناك ثلاثة عناصر أساسية لنمو الإبداع البشري هي: الوسط الاجتماعي، ووسائل العمل، والبيئة الجغرافية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن الطبيعة لا تؤدي الدور الرئيسي، إلا أنه من دونها لا معنى لتطور الإنسان والاقتصاد في جميع مجالاته، ولهذا لا بد من تقييم الطبيعة انطلاقاً من ظروف حياة الإنسان.

إن دراسة الارتباطات والعلاقات المتبادلة المباشرة والعكسية لمنظومة الطبيعة الإنسان الاقتصاد (بحيث يتم بحث الطبيعة كوحدة كاملة ومتكاملة)، لا تستوجب تحليل المجمعات المكانية الاقتصادية فحسب، بل والمجمعات المكانية الاقتصادية الطبيعية، فالعناصر الأساسية لهذا المجمع هي الموضوعات (الظواهر) الطبيعية والاقتصادية. ويتمثل هدف توظيف هذا المجمع في تأمين التطوير الأكثر فاعلية للاقتصاد في ظروف التحويل الهادف للطبيعة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والاقتصادية، والتنظيم الفعال لإجراءات تنظيف ومعالجة النفايات الضارة الناجمة عن العملية الإنتاجية وتصنيعها وتحويلها إلى سلع مفيدة.

5ـ إن اعتماد مبدأ التكامل كمبدأ أساسي للتنظيم المكاني للاقتصاد يسمح بتطوير المنظومات بين الإقليمية المتكاملة ذات الأهمية الاقتصادية الوطنية، مثل منظومة الطاقة الكهربائية الموحدة، ومنظومة شبكة الغاز .... وغيرها على مستوى الدولة.

كما وتختلف المجمعات الإقليمية المكانية فيما بينها تبعاً لموقعها في التسلسل الهرمي للتقسيم الإقليمي الاقتصادي على النحو الآتي:

1ـ مجمع الاقتصاد الوطني: ويتضمن معنيين اثنين:

الأول: ويعني المجمع الاقتصادي الذي يتطور بشكل متكامل على مستوى البلاد، مثال: المجمع الاقتصادي السوري.

الثاني: يستعمل مصطلح المجمع الاقتصادي الوطني لإظهار المجمعات الاقتصادية على مستوى الأقاليم الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمجمعات المحلية، والتي تمتلك أهمية وطنية. فالحديث عن المجمع الاقتصادي بإضافة وتحديد المكان الجغرافي الذي يتوضع فيه المجمع، له أهمية كبيرة، إذ يسمح بتحديد مكان المجمع في المنظومة الهرمية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي، فعلى سبيل المثال: عندما تستخدم مصطلح المجمع المكاني الاقتصادي، لإقليم الغاب في حماة، نقصد بذلك المجمع الاقتصادي لإقليم الغاب ذي المرتبة الوسطى (أي من الدرجة الثانية)، والذي يملك أهمية اقتصادية وطنية (أي على مستوى الاقتصاد الوطني).

2ـ المجمع المكاني الاقتصادي على مستوى الإقليم الكبير (أي من الدرجة الأولى).

3ـ المجمع المكاني الاقتصادي على مستوى الإقليم المتوسط (أي من ادرجة الثانية).

4ـ المجمع المكاني الاقتصادي على مستوى الإقليم الصغير (أي من الدرجة الثالثة).

5ـ المجمع المكاني الاقتصادي المحلي.والجدول رقم (1) يبين أنواع المجمعات الإقليمية (المكانية) وعناصرها الأساسية وتسلسلها الهرمي وأهميتها الاقتصادية.

الجدول رقم (1) أنواع التجمعات الإقليمية (المكانية) وعناصرها الأساسية وتسلسلها الهرمي وأهميتها الاقتصادية

اسم التجمع	العناصر المشكلة للتجمع	الدرجات الممكنة (المحتملة للتسلسل الهرمي للتقسيم الإقليمي الاقتصادي للبلاد)	الأهمية الاقتصادية للتجمع
التجمع المكاني الانتاجي او التجمع الانتاجي المكاني	مؤسسات ومنشآت البنية الانتاجية	التجمع على مستوى البلاد ككل، على مستوى الاقليم الرئيسي، على مستوى الاقليم الثانوي، على مستوى الاقليم الصغير، محلي	مجمع وطني، مجمع اقليمي رئيسي، واحيانا مجمع إقليمي ثانوي او محلي ذو اهمية وطنية مجمع الاقليم الصغير ذو اهمية اقليمية على الدوام.
التجمع المكاني للبنية التحتية (غير الانتاجية)	مؤسسات ومنشآت البنية التحتية (غير الإنتاجية)	على مستوى البلاد، الإقليم الرئيسي، الإقليم الثانوي، الاقليم الصغير، التجمع المحلي	التجمع على مستوى البلاد ذو أهمية وطنية، أما التجمعات الاخرى فهي ذات اهمية اقليمية محلية تقريبا دائما ، بينما على مستوى المناطق الساحلية فيمكن ان تكون ذات اهمية وطنية.
التجمع المكاني الاقتصادي	مؤسسات وهيئات ومنشآت البنية الإنتاجية والبنية التحتية (غير الانتاجية)	تجمع الاقليم الثانوي (من الدرجة الثانية) مجمع الاقليم الصغير، التجمع المحلي	مجمع وطني، مجمع اقليمي رئيسي، واحيانا مجمع الاقليم الثانوي او المحلي ذو الاهمية الوطنية. مجمع الاقليم الصغير دائما ذو اهمية اقليمية.
التجمع المكاني الاقتصادي الذي يملك اهمية وطنية، او التجمع الاقتصادي الوطني مع الاشارة الى النسبة الجغرافية ومكان توزعه	مؤسسات وهيئات ومنشآت البنية الإنتاجية والبنية التحتية (غير الانتاجية)	التجمع الوطني، مجمع الاقليم الرئيسي، مجمع الاقليم الثانوي، التجمع المحلي	دائما ذو اهمية وطنية
التجمع المكاني الاقتصادي ـ الطبيعي	موضوعات الطبيعة والاقتصاد	التجمع الوطني، مجمع الاقليم الرئيسي، مجمع الاقليم الثانوي (من الدرجة الثانية)، مجمع الاقليم الصغير، التجمع المحلي	التجمع الوطني، مجمع الاقليم الرئيسي، واحيانا مجمع الاقليم المتوسط (من الدرجة الثانية)، والتجمع المحلي ذو الاهمية الوطنية. مجمع الاقليم الصغير دائما ذو اهمية إقليمية محلية

المصدر: "الاتنكوفات. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، مطبوعات جامعة موسكو، 1982م، ص 43.

3ـــ العلاقة بين البنية الإنتاجية والبنية التحتية ودورهـــا في تشـــكيل المجمـــع المكـــاني الاقتصادي:

إن الأبحاث في مجال التقسيم الإقليمي الاقتصادي يجب أن تتضمن دراسة كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أما البنية الفوقية فمن الواجب أن تبحث إلى جانـــب القـــوى المنتجـــة والعلاقات الإنتاجية، وهذا ما يشكل الأساس الموضوعي لتشكل المجمع المكاني الاقتصادي، الذي يتألف من جانبين أساسيين هما: الجانب الإنتاجي المادي الذي يشكل مجمعاً مكانياً إنتاجياً.

والجانب الخدمي الذي يعرف بالبنية التحتية بقسميها الإنتاجية والاجتماعيـــة. فـــالمجمع المكـــاني الاقتصادي هو حصيلة تكامل المجمع المكاني الإنتاجي ومجمع البنية التحتية الإنتاجية والاجتماعية.

ويرتبط تطور المجمع المكاني الإنتاجي ارتباطاً وثيقاً بمستوى تطور مجمع البنية التحتية، ولم يكن هذا الارتباط في يوم من الأيام وثيقاً مثلما هو اليوم، وسيقوى هذا الارتباط، في المستقبل، وخاصة بعد أن تنبه العلماء والباحثون والمختصون إلى أهمية هذا الارتباط، وإلى الدور الفاعل للبنية التحتية في تطور البنية الإنتاجية، ويأتي في مقدمتهم ن. ن. بارانسكي الذي كتب يقول: "بأن الجهـــات المعنية ركزت على تطور الإنتاج، لكنهم نسوا الإنسان". فمن الصعوبة بمكان إثبات وجود المجمع الإنتاجي والتخطيط له علمياً بعيداً عن أنشطة الإنسان، ومن غير الممكن أيضاً تشكيل القاعـــدة المادية والتقنية، دون تطور البنية التحتية، فضلاً عن ارتباط إنتاجية العمل الاجتماعي بـــالظروف الحياتية للسكان بشكل عام، والقوة العاملة (القوة المنتجة الرئيسية) بشكل خـــاص. لهـــذا فمـــن الواجب الاهتمام بظروف وجود أنشطة القوة العاملة والعمل على تحسينها. فتحسين الظـــروف الحياتية للسكان يعد أحد العوامل المهمة في زيادة إنتاجيه العمل. لذلك من الطبيعـــي أن يـــؤثر الارتباط المتبادل بين البنية الإنتاجية والبنية التحتية ومستوى تطورها على فعالية تشـــكيل المجمـــع المكاني الإنتاجي وتشغيله، ومن ثم تطويره.

وبالنظر لأهمية البنية التحتية ودورها الفاعل في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعيـــة، فقـــد تعددت الآراء وتباينت حول تحديد مفهوم البنية التحتية ومضمونها، فرأي الاييف أن البنية التحتية هي: "مجمل المؤسسات والمنشآت والهيئات والمباني والمصالح اللازمة لسير عملية الإنتـــاج المـــادي وتطويره، واللازمة أيضاً للنشاط الحيوي الطبيعي للسكان في منطقة معينة".[1]

وتُقسم البنية التحتية إلى قسمين رئيسيين هما:

[1] ي. ب. الاييف: التخطيط الإقليمي في البلدان النامية، موسكو، 1980م، ص 19.

أ ــ البنية التحتية الإنتاجية: وتضم جميع المؤسسات والهيئات والأنظمة التي تؤمن المستلزمات اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية المادية وضمان تطورها في المستقبل، سواء أكانت على مستوى الاقتصاد الوطني أو على المستوى الإقليمي.

ب ــ البنية التحتية الاجتماعية: وتشمل المؤسسات والمنشآت والهيئات التي تلبي جميع الاحتياجات الخدمية للسكان.

ــ أهمية البنية التحتية في التخطيط الإقليمي:

تكمن أهمية البنية التحتية بالنسبة للتخطيط الإقليمي في الآتي:

1ــ يؤدي تطوير عناصر البنية التحتية الإنتاجية مثل: شبكات النقل والمواصلات بمختلف أنواعها، إلى تعميق استصلاح واستثمار الموارد الطبيعية (ثروات باطنية، غابات، أراضي زراعية، مياه ... وغيرها)، المتوافرة في الإقليم، وإلى تطوير منظومة المراكز البشرية والاقتصادية فيه ليصبح حلقة اقتصادية مهمة في منظومة الاقتصاد الوطني على مستوى الدولة. فعلى سبيل المثال: طورت سورية وحدها الاقتصادية عندما أنشأت شبكة الكهرباء الواحدة التي تصل بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك، كما أن تطوير شبكة المواصلات سيسهم في نقل المحاصيل الزراعية الغذائية من مناطق الإنتاج إلى أسواق الاستهلاك.

2ــ يؤدي تطور شبكة المراكز العلمية التقنية التعليمية المتخصصة وفقاً لظروف الإقليم وموارده إلى تطوير الطرق والأساليب العلمية والآلات والتجهيزات والإعداد الفني والمهني للعاملين الضروريين لاستثمار موارد الإقليم ورفع مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن الاهتمام بتخطيط المؤسسات العلمية – التقنية – التعليمية المتخصصة المناسبة لتطوير كل إقليم تبعاً لظروفه وموارده يشكل عنصراً أساسياً من عناصر التخطيط للتنمية الإقليمية الشاملة في الإقليم، كما أن تطوير العلم والمراكز العلمية والتعليمية يُعد أحد العوامل المهمة في تطوير المدن الكبيرة.

3ــ ويؤدي تطوير عناصر البنية التحتية الاجتماعية في المناطق حديثة الاستثمار والإعمار والقليلة السكان إلى جذب السكان من الأقاليم المكتظة، وخاصة القوة العاملة، وتشجيعهم على الاستقرار، مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن في التوزع الجغرافي للسكان على أقاليم الدولة، أو ضمن المناطق المشكلة للإقليم. فالمدن التي تقوم بالقرب من أماكن توافر الموارد الطبيعية والثروات الباطنية، كما هو الحال في مدينة الرميلان في سورية وبعض مدن الخليج العربي تبقى ضمن مخططات تنظيمية حضرية على أعلى مستوى، حيث تضم المساكن الحديثة التي توافر الراحة

والشروط الصحية المناسبة للسكان ... وغيرها، وينعكس قيام هذه المدن على تطوير القطاع الزراعي، لاسيما في ظهيرها من أجل تأمين القاعدة الغذائية (خضار، ثمار، ألبان، لحوم ... إلخ)، وهذا ما يؤدي إلى خفض كلفة النقل، وتوفير هذه المنتجات الغذائية سريعة التلف أو تلك التي تفقد خواصها النوعية بسرعة.

4ـ ضرورة التزامن والتكامل بين إنشاء عناصر البنية التحتية الإنتاجية وبين إنشاء المشاريع الإنتاجية لأن غياب هذا التزامن والتكامل سيؤدي إلى خسائر كبيرة. مثال يجب الانتهاء من إنشاء شبكة نقل الكهرباء، قبيل الانتهاء من إنشاء المحطة الكهرومائية على الفرات، لأن أي تأخير في إنشاء هذه الشبكة سيؤدي إلى هدر وضياع القسم الأكبر من الطاقة.

وهكذا تتطور عناصر البنية التحتية الإنتاجية تبعاً لتوزع فروع الإنتاج المادي في الإقليم، فمستوى تطور هذه العناصر يعبر بالضرورة عن مستوى التطور الاقتصادي الإنتاجي في الإقليم، بينما يعكس تطور عناصر البنية التحتية الاجتماعية مستوى حياة السكان المعاشي والثقافي والحضاري، وكذلك مستوى رفاهيتهم.

لقد أدى ارتفاع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك ارتفاع المستوى الحضاري إلى زيادة الطلب على الخدمات كماً ونوعاً، وقد تطلب ذلك زيادة كبيرة لأعداد مؤسسات ومنشآت البنية التحتية، وإنشاء أنواع جديدة منها، الأمر الذي هيأ للانتقال إلى نوعية جديدة للتنظيم المكاني لمؤسسات هذه البنية، تقوم على أساس المنهج البنيوي المنظومي. فمن غير الممكن في الوقت الحاضر إنشاء أي مؤسسة بمعزل عن المؤسسات الأخرى المنتمية إلى البنية التحتية. لهذا لا بد من النظر إلى هذه المؤسسات كمنظومة تتميز بالارتباطات الوثيقة بين عناصرها تضفي عليها وحدة كاملة ومتكاملة على اختلاف درجاتها الهرمية. وهكذا فالشكل التنظيمي المكاني الأمثل لمؤسسات ومنشآت البنية التحتية يجب أن يكون المجمع المكاني للبنية التحتية (بقسميها الإنتاجية والاجتماعية).

ويرتبط التنظيم المكاني لمؤسسات ومنشآت البنية التحتية بالتسلسل الهرمي للأقاليم الاقتصادية على اختلاف درجاتها ومراتبها في البلاد. فتقسيم المجمع المكاني الاقتصادي إلى وحدات مكانية أصغر (أدنى مرتبة) يسمح بحل مسائل تحسين التوزع المكاني للدخل الوطني، وفعالية تنظيم البنية الخدمية للسكان، والربط العقلاني لأعمال البحث والتنقيب الجيولوجي مع استثمار الثروات الباطنية،

وكذلك مطابقة التنظيم المكاني للقوى المنتجة مع إدراكها على أية درجة هرمية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي.

رابعاً: القضايا العلمية الأساسية لتخطيط المجمعات المكانية الاقتصادية للأقاليم الاقتصادية:

أدى التطور المستمر للقوى المنتجة، وتعقيد البنى الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى أسباب أخرى إلى تغير التطبيق الفعلي للمبادئ الأساسية للتخطيط الإقليمي (المكاني) التي قامت بصياغتها لجنة تنفيذ خطة كهربائية روسيةفي أثناء وضع الخطة الخمسية الأولى، وتشكيل المجمعات الاقتصادية المختلفة.وقد تحقق تطبيق المبادئ الجديدة للتخطيط الإقليمي تبعاً للتطور الاقتصادي والاجتماعي ومستوى التقدم العلمي والتقني على مستوى المناطق، الأمر الذي سمح بالتسارع في تطورها الاقتصادي والاجتماعي ورسم اتجاهات تطورها المستقبلي على أسس علمية سليمة، والذي تمثل بالتطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم والمناطق.

لقد ظهر المبدأ التكاملي للتخطيط الإقليمي بوضوح في فترة الحرب الوطنية الكبرى، عندما تمت عملية إجلاء المؤسسات من المناطق التي تم احتلالها من قبل النازيين، وكانت الحاجة ماسة للإسراع في تركيزها وتشغيلها في المناطق الجديدة، وقد تطلب ذلك توزيع المؤسسات المنقولة على مساحة تلك المناطق والأقاليم، حيث ساعدت الحالة الاقتصادية، من حيث التأمين الأفضل بالمادة الخام والوقود واليد العاملة المؤهلة والخبيرة، وسهولة تشكيل الارتباطات والعلاقات بين هذه المؤسسات...، وقد سمح ذلك بتحقيق نجاحاتكبيرة في تطور اقتصاد تلك الأقاليم.

ويُعد تشكيل المراكز الصناعية الكبرى في القسم الآسيوي من الاتحاد السوفييتي السابق من أكبر نجاحات التخطيط المكاني.ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح على سبيل المثال، من خلال توافر الطاقة التي تشكل أساس تطور الاقتصاد الوطني بكامله. فقد بلغت حصة أقاليم سيبيريا والشرق الأقصى، وكازاخستان، وآسيا الوسطى من إنتاج الطاقة الكهربائية حوالي (3/1) إجمالي الطاقة المنتجة في الاتحاد السوفييتي السابق لعام 1979، وأخذت هذه الحصة تتزايد يوماً بعد يوم فيما بعد.

لقد أدى هذا العمل في مجال التطور الاقتصادي إلى تسوية عدم التناسب بين الموارد الطبيعية الموجودة وعملية واستثمارها وتوطين وإعمار تلك الأقاليم، وكذلك إلى تقارب واضح في المستوى الحياتي للسكان.

وتجسدت الحاجة الماسة للتخطيط المتكامل للقوى المنتجة في الأبحاث العلمية،وفي توجيهات وقرارات السلطة العليا، التي أولته اهتماماً كبيراً. وقد أشارت هذه القرارات إلى ضرورة تحسين الأساس العلمي للخطط الاقتصادية، وتم وضع الأشكال التنظيمية المدروسة والمعدة علمياً، والتي تهدف إلى توزيع القوى المنتجة بحسب القطاعات الاقتصادية، وبحسب الأقاليم الاقتصادية،في أساس العملية التخطيطية للعمل على تطويرها.

وقد أدت الإدارة الفعالة المتمثلة في السلطات العليا وقراراتها دوراً كبيراً في تحسين عملية التخطيط الإقليمي، وتوظيفه في تطوير البنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني، على مستوى القطاعات الاقتصادية وفي الأقاليم أيضاً. فقد اتخذت السلطات العليا قراراً حول تحسين العمل الهندسي التصميمي، بعد أن أدركت أن الحلول لتحسين عملية تصميم وبناء المؤسسات يجب أن تنطلق من أشكال توزيع وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني وبناء القاعدة الصناعية المناسبة، ومن أشكال توزيع وتطوير القوى المنتجة في الأقاليم الاقتصادية، وبناء المؤسسات الضخمة والمعقدة على أساس القواعد التقنية الاقتصادية التي تجسد التنوع الاقتصادي، والضرورة الاقتصادية لتصميم وبناء المؤسسات والمنشآت الضخمة.

وأخذ مبدأ التكامل الآن يدخل في تخطيط جميع الأنشطة الاجتماعية، وأخذ التنظيم المتكامل للبنية التحتية وتأثيراتها المتبادلة على البنية الإنتاجية يكتسب أهمية كبيرة جداً. ويتحدد الارتباط الوثيق بين البنية الإنتاجية والبنية التحتية، من خلال أهمية كل منها لتطور الأخرى. فمشكلات التخطيط المكاني للبنية التحتية وتقسيمها الإقليمي تتحدد بالتقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط المكاني للقوى المنتجة، لأن القوة المنتجة الأساسية هو الإنسان[1].

ويرتبط التخطيط المكاني الآن بالمستويات الهرمية للمنظومات المتكاملة. فهناك منظومات بين إقليمية (بين الأقاليم)، منظومات إقليمية (على مستوى الإقليم)، منظومات إقليمية الثانوية (وهي جزء من المنظومة الإقليمية)، منظومات إقليمية صغيرة (على مستوى الأقاليم الإدارية ـــ الاقتصادية الصغيرة)، منظومات محلية (على مستوى الوحدات البنيوية وهي أصغر وحدة إدارية). ويفترض

[1] كولوفسكين.ن: اسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، المطبعة السياسية الحكومية، 1958م، ص144.

تخطيط المنظومة ضمن الإقليمية (داخل كل إقليم)، تحديد مقاييس (حجوم) الارتباطات وتوزيع الإنتاج ضمن الأقاليم، بينما يتطلب تخطيط المنظومات بين الإقليمية توافر البيانات والمعطيات الإحصائية حول المؤسسات ذات الأهمية الوطنية (أي على مستوى الاقتصاد الوطني). ويتباين أيضاً دور التنظيمات المختلفة المتخصصة بالتخطيط، حيث يتحدد دورها بموضوع التخطيط. فالكلمة الحاسمة عند تخطيط الاقتصاد المحلي ستكون للأعضاء المحليين، خلافاً لتخطيط مؤسسات الاقتصاد الوطني. في هذه الحالة دور الحكومة يتمثل في الاهتمام بذلك العامل الأساسي الذي يحدد الحل النهائي. ولهذا فإن حل مهام التخطيط المكاني يجعل من الضروري وضع سلم هرمي للمنظومات المكانية.

ويقسم التخطيط الإقليمي تبعاً لطول الفترة الزمنيةإلى ثلاثة أنواع:

التخطيط الجاري (قصير الأمد)، الخطط الخمسية (متوسط الأمد)، والتخطيط طويل الأمد أو التخطيط المستقبلي (15 20 سنة وأحياناً يصل إلى 25 سنة). ولكل نوع من هذه الأنواع خصوصيته المحددة بمهامه،لاسيما في حل المشكلات التي تقف في وجه تطور اقتصاد البلاد، وبإمكانيات التنبؤ العلمي ودقته، ولكن في كل الأحوال يبقى المنهج التكاملي الأداة الرئيسية والوحيدة لحل مشكلات كافة أنواع التخطيط. فخصوصية الخطة الخمسية للتخطيط متوسط الأمد تتحدد: إما بإنشاء الحلقات المفقودة في منظومة اقتصاد الأقاليم القديمة، أو بإنشاء الأساس العلمي والعملي للمنظومة في الأقاليم المستثمرة حديثاً. ومن الطبيعي أن يتطلب بناء الاقتصاد القومي فترة زمنية طويلة، وهذا يعني أنه من غير الممكن أن يتحقق خلال خطة خمسية واحدة، أو حتى اثنتين.ويشار في الخطة الخمسية عادة إلى الحجوم المحددة لإنتاج السلع، ومسائل البناء والموارد المادية اللازمة لتأمين هذا البناء، وكذلك التنظيم المناسب الذي يؤمن سهولة تنفيذ الخطةونجاحها. أما في مجال التخطيط بعيد الأمد، فيتم تشكيل منظومات اقتصادية جديدة، وإعادة البناء لما هو موجود منها، وهذا ما يؤدي إلى إعادة بناء شبكة الأقاليم الاقتصادية، التي يجب أن تستجيب لتحقيق مهام الخطط الخمسية الموضوعة وتنبؤاتها، والتي توضع على أسس علمية سليمة، وتتمثل بأشكال رئيسية لتوزيع وتطوير الاقتصاد في المستقبل لفترة 15 20 سنة. إن تحليل خط السير العام للبناء الاقتصادي لإقليم ما أو دولة من الدول يسمح بالتوصل إلى نتائج عامة حول محتوى المشكلات العلمية للتخطيط المكاني. ويتمثل محتوى هذه المشكلات في[1]:

[1] كالاشنيكوفات.م: التقسيم الاقليمي الاقتصادي. منشورات جامعة موسكو، موسكو، 1982م، ص198.

1ـــ أن عملية التخطيط الإقليمي (المكاني) يجب أن تتضمن التطور المستقبلي للقوى المنتجة فحسب، بل وللعلاقات الإنتاجية والبنية الفوقية، بما في ذلك الإدارة.

2ـــ تحديد مستويات تطوير اقتصاد الأقاليم الاقتصادية، والتخطيط لتساوي هذه المستويات. فمستويات تطوير اقتصاد الأقاليم الاقتصادية في كل مرحلة من مراحل التخطيط تتحدد تبعاً للمهام السياسية والاقتصادية للبلاد، والدور الذي ستؤديه هذه الدولة في المنظومة العالمية للبلدان بشكل عام. ويرتبط التخطيط لتساوي مستويات تطوير اقتصاد الاقاليم ارتباطاًمباشراً مع التخصص العقلاني الذي يسمح بالحصول على أعلى إنتاجية للعمل الاجتماعي في البلاد.

3ـــ تحديد وتائر نمو اقتصاد الأقاليم الاقتصادية. فتنظيم وتخطيط هذه الوتائر يتم بطرق توزيع وتوظيف رؤوس أموال جديدة وتوسيع نطاق الاستثمارات في هذه الأقاليم.

4ـــ التوزيع العادل للدخل الوطني على مختلف أقاليم الدولة، وإعادة توزيع هذا الدخل على الأقاليم بالشكل الذي يحقق الفائدة لجميع أقاليم الدولة.

5ـــ تحديد مستوى التجهيز التقني للعمل وتزويده بمصادر الطاقة اللازمة تبعاً لأحدث ما توصل إليه التقدم العلمي والتقني من منجزات، وكذلك تبعاً لإمكانات المجتمع. والكشف عن الأسباب التي تحدد إنتاجية العمل في الأقاليم الاقتصادية، وإعداد الإجراءات التي تؤمن نموها.

6ـــ إعداد البرامج الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية المتكاملة والهادفة، وكذلك برامج تطوير الأقاليم الكبيرة والمجمعات المكانية الاقتصادية على كافة مستوياتها الهرمية.

7ـــ دراسة وتخطيط توزيع السكان في الأقاليم الاقتصادية وتأمين موارد القوة العاملة التي يمكنها تطوير الاقتصاد، وكذلك دراسة وتخطيط تأمين فرص العمل لجميع القادرين عليه، وهذا يعني الاستثمار الأمثل لموارد القوة العاملة والتخطيط لتنظيم تيارات الهجرة.

8ـــ تخطيط المجمعات والارتباطات والعلاقات بين الإقليمية (بين الأقاليم)، وعلى أساس ذلك تخطيط منظومة النقل والمواصلات في البلاد، وبالتالي تغطية الأقاليم الاقتصادية بشبكة نقل حديثة وتزويدها بوسائط النقل الحديثةوالسريعة والمريحة.

9ـــ تحليل درجة تكامل المجمعات المكانية الاقتصادية، والكشف عن أسباب النقص في عملية التكامل وإزالة الخلل في التطوير المتكامل للأقاليم مع الأخذ بالحسبان الفعالية الاقتصادية الممكنة والنفقات.

10ـ تخطيط العمليات الإنتاجية الجديدة، والتي يمكن لها أن تتطور في الإقليم الاقتصادي على أساس الموارد المعروفة سابقاً والمكتشفة حديثاً، وخاصة الثروات الباطنية.

11ـ تخطيط الارتباطات بين العمليات الإنتاجية، وكذلك النسب بين العمليات الإنتاجية ذات الارتباط المتبادل والمشروط، وهذا يعني التنظيم المكاني للاقتصاد، بما في ذلك تركزه.

12ـ تخطيط نماذج المؤسسات الأكثر اقتصاديةبالنسبة للمجمع الإقليمي المحدد وتوحيدها كتجسيد مادي للعمليات الإنتاجية المشروطة.

13ـ تحليل مستوى حياة السكان في الأقاليم الاقتصادية بهدف مساواته. وبعد إظهار التباينات في مستوى حياة السكان من الأمور المهمة جداً بالنسبة للتخطيط الإقليمي لوضع خططه الكفيلة بتحقيق هذا الهدف في جميع الأقاليم الاقتصادية على اختلاف مستوياتها الهرمية، وبناء على ذلك تتم إزالة الفروقات بين الريف والمدينة، وتخطيط البنية التحتية الحديثة والمتطورة في جميع الأقاليم والمراكز العمرانية الحضرية والريفية.

14ـ تخطيط إدارة القوى المنتجة والبنية التحتية التابعة لها في الأقاليم الاقتصادية بما يتناسب مع تنظيمها المكاني.

15ـ تخطيط الارتباطات بين الطبيعةوالاقتصاد، الأمر الذي يمكّن ولو جزئياً بالإحاطة بمشكلة حماية الطبيعة.

من خلال استعراض قائمة وظائف (مهام) التخطيط، نستنتج بأنها عامة على الأغلب بالنسبة للتقسيم الإقليمي الاقتصادي والتخطيط المكاني. فعند إجراء عملية التخطيط انطلاقاً من الإمكانات المحددة للمجتمع في كل فترة محددة من فترات تطوره، وانطلاقاً من النصائح الإرشاداتالعلمية والتوصيات المرتبطة مع توظيف وتطوير اقتصاد الأقاليم الاقتصادية، يمكن اختيار المهام (الوظائف) المستعجلة والملحة والتي لا تحتمل التأخير في إيجاد الحلول المناسبة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل السادس

نظريات في التخطيط الإقليمي

أولاً: لمحة موجزة عن بعض النظريات في التخطيط الإقليمي (نظرية أقطاب التنمية نظرية المراكز والمناطق التابعة لها (الهوامش) لفريد مان)

ثانياً: نظرية النظم وأهميتها في التخطيط الإقليمي

ثالثاً: نظرية التكامل في تطور اقتصاد الإقليم ودورها في التخطيط الإقليمي

رابعاً: نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة ودورها في التخطيط الإقليمي

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: لمحة موجزة عن بعض النظريات في التخطيط الإقليمي:

1 ــ نظرية أقطاب التنمية:

لقد ارتبط ظهور نظرية أقطاب التنمية بالاقتصادي الفرنسي فرانسوا **بيرو كس** عام 1955م الذي أشار إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في آن واحد وبدرجة واحدة، ولكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو في مناطق محدودة وبكثافات مختلفة، ثم ينتشر من هذه الأقطاب وبمسارات مختلفة ولهذه المراكز آثار متباينة على الاقتصاد الوطني.

وأكد **بيروكس** على أن عملية النمو تكون في البداية غير متوازنة لأنها تظهر في بعض الأماكن العقدية والتي من خلالها ينتشر النمو من المراكز إلى القطاعات والأماكن الأخرى واعتبر الأماكن العقدية بمثابة نقاط إشعاع لأنواع التحديث المختلفة التي تقوم عليها عملية النمو والتنمية.[1]

وقد طور العالم الفرنسي بود فيل عام 1971م، نظرية أقطاب التنمية بعد بيرو كس ووضع الأسس لتصميم نموذج قطب النمو وأثره في المجال المكاني معتمداً على منهج المدخلات والمخرجات وعلى منهج المنظومات في التطور المتكامل للمجمع الصناعي. ويقول بود فيل: (أن قطب التنمية الإقليمية مؤلف من مجموعة من الصناعات التوليدية والمتمركزة في مدينة ما، والقادرة على تطوير القطاعات الأخرى الموجودة في إقليم نفوذ القطب)[2].

وتساعد هذه النظرية في تفسير البنية المكانيه الاقتصاديه للإقليم وفي التنبؤ عن تطوراتها وفي إيجاد الحلول لبعض المشاكل الإقليمية الخاصة وقد شاع استعمالها في التخطيط الإقليمي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء[3].

أ ــ المفاهيم الأساسية في نظرية أقطاب النمو الإقليمي:

تتضمن أبحاث بيرو كس وبود فيل وهانسون وهير مان سونوهيرش مان وميردال المفاهيم الأساسيه لنظريه أقطاب التنميه. فبيرو كس يركز في أبحاثه في هذا المجال على تطور أقطاب النمو في الحيز الاقتصادي الذي يعد مجالاً للقوى الاقتصادية الجاذبة، ويتكون الحيز الاقتصادي من مراكز أو أقطاب تنبعث منها القوى الطاردة وتنجذب إليها القوى المنجذبة.

---

[1] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،1999م.

[2] Glasson .d, 'An ininoduction to regional plannig' , sand ed, the Builienuinonmentsenies, London; Hutchinson, 1978, p. 171.

[3] حسن امين الفتوى، التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982، ص 169.

أما بود فيل فقد طوّر هذه النظرية لتضم بشمولية أكثر البعد الجغرافي لإبقاء التمييز واضحاً بين مفهوم قطب النمو ومركز النمو ونقطة النمو. فقطب النمو يكون عادة على المستوى الوطني، بينما تكون مراكز النمو على المستوى الإقليمي، أما مناطق ونقاط النمو فتكون على مستويات إدارية مرتبة.

ويمكن تحديد المفاهيم الأساسية لهذه النظرية على النحو الآتي:[1]

أ ـــ مفهوم الصناعات القائدة (الرئيسية)، ومجمع الصناعات الباعثة على تطور الإقليم:

تصنف الصناعات بشكل عام في مجموعتين رئيسيتين هما:

ـــ صناعات وسائل ومواد الاستهلاك.

ـــ صناعات وسائل ومواد الإنتاج.

كما يمكن تصنيف الصناعات حسب وتيرة تطورها إلى:

صناعات سريعة التطور، وأخرى بطيئة التطور، وبناء على ذلك يمكن تحديد مجموعات الصناعات الآتية:

1 ـــ صناعات استهلاكية تنمو ببطء وبتراجع دورها في الاقتصاد الوطني مثل تراجع الصناعات النسيجية في سورية إلى المرتبة الثانية لتحل محلها الصناعات الكيميائية.

2 ـــ صناعات استهلاكية تتطور بسرعة ولكن ليس لها أي دور في تطوير الفروع الاقتصادية مثل صناعة مواد ووسائل وآلات الاستعمال المنزلي كالبرادات والغسالات والتلفاز وغيرها.

3 ـــ صناعات وسائل الإنتاج القديمة التي تنمو ببطء.

4 ـــ صناعة مواد ووسائل الإنتاج الحديثة والتي تنمو بسرعة كبيرة والقادرة على تطوير غيرها من الفروع الاقتصادية مثل صناعة الآلات التي تطور الصناعات السابقة واللاحقة لها ويطلق عليها اسم الصناعات الرئيسية المحركة للتطور إذ غالباً ما تؤدي إلى نشوء وتطور صناعات أخرى مكملة لها، كما أنها تؤدي إلى تطوير فروع الاقتصاد الوطني عامة. ومهمة نظرية أقطاب التنمية هي إيجاد هذا النوع من الصناعات. ويجب أن تتوافر في الصناعات الرئيسية المحركة للتطور مجموعة من الخصائص أهمها:

---

[1] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999م، ص 157 - 158.

1 ــ أن تكون حديثة وذات مستوى متقدم من التقنية يضمن لها الربح الأقصى نتيجة لخفض كلفة الإنتاج.

2 ــ تتمتع منتجاتها بطلب واسع (مرونة دخل عالية)، في الأسواق الوطنية والإقليمية.

3 ــ تتميز بارتباطاتها (الرأسية والأفقية) مع الصناعات والفروع الاقتصادية الأخرى، وقد تكون هذه الارتباطات نحو الأمام عندما يكون للصناعة نسبة عالية من مبيعات الصناعة الوسطية من إجمالي المبيعات، أو ارتباطات نحو الخلف عندما يكون للصناعة نسبة عالية من المدخلات الوسيطة من صناعات أخرى من مجموع المستخدمات، ويتم تحليل الترابط بين هذه الصناعات والفروع عن طريق جداول المدخلات والمخرجات.

ومن الأمثلة على الصناعات الرئيسية ذات الارتباط التقني القوي يمكن ذكر الصناعات الكيميائية التركيبية، والصناعات الهندسية الكهربائية، والصناعات المعدنية، والصناعات الإنشائية للمشاريع الإنتاجية.

2ـــ مفهوم الاستقطاب والوفورات الاقتصادية الناجمة عن تركز وتكتل الإنتاج:

إن إنشاء صناعات رئيسية أو مجموعة صناعات رئيسية متكاملة في إحدى المدن يضمن لها تحقيق ثلاثة أنواع من الوفورات الناجمة عن تركز وتكتل الإنتاج وهي:

أ ــ الوفورات الداخلية للمشاريع الصناعية والمتمثلة في كلفة الإنتاج المنخفضة الناجمة عن ضخامة المشروع واستعمال الآلات والتقنيات والأساليب الحديثة المتقدمة.

ب ــ الوفورات (الاقتصاديات) الموقعية (التكاملية): وهي اقتصاديات خارجية للمنشأة إلا أنها داخلية للصناعة وتتمثل في انخفاض كلفة إنتاج الوحدة من منتج المنشأة عندما تتوسع الصناعة وتتكامل في موقع معين، وتنتج اقتصاديات الموقع عن القرب من الصناعات المترابطة معها، وسهولة تبادل المنتجات والمواد الأولية، وعن إمكانية الاستفادة من نفاياتها وعن تطوير الخدمات المتخصصة لتكون متوافرة في الإنشاء والتصليح والصيانة.

ج ــ الوفورات (الاقتصاديات) الخارجية: وهي اقتصاديات خارجية للمنشأة، لكنها داخلية للمنطقة الحضرية، وتتمثل هذه الاقتصاديات في انخفاض تكاليف الإنتاج الناجمة عن وجود القاعدة الأساسية (البنية التحتية الإنتاجية والخدمية المتطورة)، مثل توافر شبكة المواصلات والمياه والكهرباء والمدارس المهنية والتسهيلات التجارية والمالية والخدمات الضرورية للسكان مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمسارح والمتاحف ودور العرض ..... إلخ.

والوفورات الخارجية لا تقل أهمية عن الوفورات التكاملية.

ويطلق على المكان الذي تقوم فيه مجموعة الصناعات الرئيسية الحديثة عادة ((قطب التركز الجغرافي للنمو)).

ومن الأمثلة على تأثيرا ت الاستقطاب بسبب وفورات (اقتصاديات) التركز والتكتل للإنتاج في المملكة المتحدة: موقع صناعة الغزل والنسيج في شمال شرق لانكشاير وتطوير صناعة مكائن الغزل والنسيج المرتبطة بها.

ـ مفهوم انتشار التأثير الاقتصادي لقطب التنمية في الإقليم:

إن تطور قطب التنمية المتمركز جغرافياً في مدينة ما يؤدي بمرور الزمن إلى انتشار التنمية الاقتصادية في الإقليم وفق مسارات (طرق مواصلات) معينة، ويعد تحديد أثار هذا الانتشار في الإقليم مهم جداً، فعلى سبيل المثال إن انتشار التنمية من قطب النمو في مدينة أتلانتا (ولاية جورجيا) في الولايات المتحدة الأمريكية كانت له آثار إيجابية على المدن المجاورة للقطب أولاً، ثم على المناطق الريفية المحيطة به ثانياً، ومن ثم على المناطق الريفية البعيدة عنه ثالثاً.

وتؤكد نظرية أقطاب التنمية على الاستفادة من حسنات تركز الإنتاج من جهة، وعلى التسلسل الهرمي للمجمعات الصناعية الحضرية من جهة أخرى (قطب التنمية هو عبارة عن مدينة كبيرة على المستوى الوطني، ومركز التنمية هو مدينة كبيرة في الإقليم (المحافظة)، وهكذا إلى أصغر بلدة صناعية).

ب ـ تطبيق نظرية أقطاب التنمية في التخطيط الإقليمي:

تفيد نظرية أقطاب التنمية في فهم البنية المكانية الاقتصادية للإقليم، كما تفيد في التخطيط الإقليمي وفي رسم السياسة الإقليمية.

وتتلخص مهمة التخطيط الإقليمي في اختيار الصناعات الرئيسية المحركة للتطور، وفي اختيار الموقع الأنسب لها استناداً على تحليل الظروف الحالية والعوامل، وعلى حساب دور الدولة في تأمين المناخ الاقتصادي الملائم لنجاحها عن طريق تقديم القروض والتسهيلات وبناء الطرق...وغيرها، وأخيراً في اختيار مسارات انتشار التنمية من القطب إلى الإقليم مع تحديد النتائج الإيجابية لهذا الانتشار[1].

[1] حسن امين الفتوى، التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق 1982م، ص 174.

وقد طبقت هذه النظرية في الدول المتقدمة والنامية، كما هو الحال في المملكة المتحدة وفرنسا واليابان وإيطاليا وروسيا وإقليم غويانا والبرازيل[1].

ويعود شيوع استعمال نظرية أقطاب التنمية كأداة لرسم السياسة الإقليمية إلى سببين رئيسيين:

الأول: الوفورات الثلاث الناجمة عن اقتصاديات التركز والتكتل والتكامل، حيث تشكل عاملاً مهماً في نجاح التنمية.

الثاني: تساعد تأثيرات انتشار التنمية من القطب إلى الإقليم المجاور له في حل المشكلات الإقليمية المختلفة.

وتظهر الاستخدامات المتكررة والمختلفة لهذه النظرية بعضاً من عدم الوضوح حول دورها في السياسة الإقليمية. وقد أوجد هيرمانسن فكرة إعداد فروقات لتوضيح هذا الدور حيث حدد طريقة تفصيلية تسعى لتأمين إرشاد شامل للاستخدام العملي للنظرية يتكون من أربعة مبادئ ولكل منها متغيراته[2]:

1 ـــ الوظيفة ويقسم إلى: سياسة للتنمية، سياسة إعانة، سياسة للتطوير والإعانة:

فالمبدأ الأول يتراوح بين مهام السياسة، فقد يكون الاختيار قطب تنمية لتطوير المناطق المتخلفة، وقطب الإعانة من أجل التخفيف من مشكلات المجمع الصناعي، وقد يحتوي القطب المهمتين معاً.

2 ـــ المستوى: ويقسم إلى: قطب رئيسي، وقطب ثانوي، وقطب من الدرجة الثالثة. ويتراوح المبدأ الثاني بين الأقطاب التابعة للمستويات المختلفة لنظام التدرج الهرمي للمراكز، فمن الممكن تغيير مستوى القطب من رئيسي إلى قطب من الدرجة الثالثة تبعاً لمهمته ونطاق المشكلة.

3 ـــ الاستراتيجية: وتقسم إلى: سياسة النمو الموجبة ـــ الفعالة، وسياسة النمو السالبة غير الفعالة، أما المبدأ الثالث فيتراوح بين سياسة النمو الموجبة التي تتمثل في:

أ ـــ إنشاء مراكز تنمية جديدة (مثال المجمع الكهربائي التعديني الكيميائي المقترح في الطبقة).

ب ـــ اختيار بعض المدن الخالية ورفدها بمشاريع صناعية رئيسية محركة للتطوير.

أما سياسة النمو السلبية غير الفعالة فإنها تبقي على نظام المراكز الموجود وتسعى لإعانة التنمية، من خلال التركيز على المراكز الأكثر فعالية من بين هذه المراكز.

---

[1] Glasson, J. op. city, p. 180.

[2] Glasson , J. op. cit, pp 181 - 182

4 ـــ الأسلوب: ويقسم إلى: سياسة قطب نمو، وسياسة مركز نمو، ويتراوح هذا المبدأ بين سياسة قطب نمو أو سياسة مركز نمو ويتمثل الاختلاف الرئيسي بينهما في أن سياسة قطب النمو تتطلب تطوير بؤر صناعية مختارة تتكون من صناعات رئيسية محركة للتطور، أما سياسة المركز فإنها لا تتطلب اختيار الصناعات المرتبطة، ولكن بدلاً من ذلك تستدعي تركيز الاستثمار في مواقع مختارة، وهذا ما يؤدي إلى خلق الاقتصاديات الحضرية، وبناءً على ذلك يمكن تصنيف مراكز التنمية بحسب الدور الذي تؤديه في تطوير الاقليم التابع لها، وفي تطوير الاقتصاد الوطني على النحو الآتي[1]:

أ ـــ مركز تنمية محلي (على مستوى المنطقة أو المحافظة):

يسهم إنشاء الصناعات الغذائية والخفيفة وصناعة مواد البناء التي تتطلب كمية كبيرة من المواد الخام وعددا كبيرا من العمال ذوي الخبرة المتوسطة في تطوير الإقليم مثل معمل السكر في جسر الشغور وتل سلحب. إذ يساهمان في تكثيف الزراعة وفي تشغيل المزيد من العمال الزراعيين والصناعيين، كما يتطلب تطوير مدخلات الإنتاج (زراعة الشوندر الكهرباء)، وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والزراعية وغيرها. وهذا يمكن اعتبار مراكز المحافظات والمناطق، مراكز تنمية صناعية للاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية الاقتصادية والمرافق العامة، وللاستفادة من اقتصاد المسافة في الحصول على مدخلات الإنتاج وفي توزيع مخرجاته.

ب ـــ أقطاب تنمية (على مستوى المحافظة والوطن معاً):

وتضم هذه الأقطاب الصناعات الرئيسية المحركة للتطور والتي تتطلب استثمارات كبيرة وخبرة علمية وتقنية عالية وبنية تحتية متطورة، وهذه الظروف لا تتوافر في كل مراكز المحافظات. كما أنه يجب التركيز على المشاريع الصناعية المتكاملة في المدن المؤهلة لذلك والتي غالباً ما تشكل عقدة مواصلات، لا سيما عند تقاطع محاور الطرق الرئيسية مثل: حلب ، حمص ، دمشق، اللاذقية، دير الزور. وفيها تطوير أقطاب تنمية جديدة في الاستفادة من الوفورات الاقتصادية الناجمة من تركز وتخصص وتكامل الإنتاج الصناعي من جهة، ولتطوير الاقتصاد على المستويين الإقليمي والوطني من جهة ثانية، ولتخفيف العبء عن مدينتي دمشق وحلب المكتظتين بالسكان من جهة ثالثة.

وهكذا فقد بينت دراسة المفاهيم الأساسية لهذه النظرية واقعيتها وإمكانية الاستفادة منها في التخطيط الإقليمي.

[1] حسن امين الفتوى، التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق 1982م، ص 181 - 182

2 ــ نظرية المراكز والمناطق التابعة لها (الهوامش) لفريد مان:

تعرف هذه النظرية باسم النظرية العامة لتنمية الأقطاب، وتعود إلى جون فريد مان وكان الدافع الأساسي لوضع هذه النظرية هو الضعف والقصور في نظريات التنمية الإقليمية المعروفة التي لا تصلح، إلا كإطار نظري للتخطيط الإقليمي. وقد خلص فريد مان إلى ضرورة تطوير نظرية عامة لتنمية أقطاب النمو تبحث في تحديد الأقاليم التي يمكن أن تشكل وظيفة قطب نمو انطلاقاً من إمكانية التجمع الإقليمي في إنشاء قطب جديد، وتأخذ بالحسبان البعد المكاني لتكون بديلاً أفضل من غيرها كإطار نظري وعملي للتخطيط الإقليمي ومن ثم وضع نظريته على أساس أن أي تجمع ينتظم مكانياً، حيث تحدد النشاطات البشرية والتفاعل البشري المكان والقرب المكاني. وقد طبق فريد مان عام 1966م أنموذج التجميع الإقليمي في جويداغانا في جنوب فنزويلا للحد من التركز الاقتصادي في مدينة كاراكاس التي كانت تمر في مرحلة الانطلاق في مسار التنمية وفق مراحل روستو. وأنشأ هذا القطب حول صناعة الحديد والصلب معتمداً على تعديلات نظرية أقطاب التنمية وفق مراحل روستو وأنشأ هذا القطب حول صناعة الحديد والصلب[1] معتمداً على تعديلات نظرية أقطاب النمو التي وضعها ميردال وهيرشمان وبود فيل ومستفيداً من التجربة الأمريكية في القرن التاسع عشر التي انبعث مراحل النمو خلال تطورها الاقتصادي، ويرى فريدمان أن آثار التنمية لا تظهر إلا في عدد محدد من المدن، والتي تمثل المراكز الأساسية للتنمية، أما المناطق الهامشية (الواقعة على هوامش مراكز التنمية)، تبقى متخلفة إلى حد ما، وذلك لعدم تأثرها بالأنشطة التنموية وقد عزى ذلك إلى طبيعة العلاقة المكانية بين المراكز والمناطق المحيطة بها والتابعة لها، وبالتالي تسير التنمية في المراكز بخطوات سريعة جداً بينما تتباطئ كثيراً في الهوامش[2].

وتكمن أعماله الإيجابية في محاولته تغيير طبيعة العلاقة المكانية بين المراكز والهوامش، بحيث تعزز هذه العلاقة من انتشار التنمية من المراكز إلى المناطق المحيطة بها، واقترح أن تكون هذه العلاقة ذات وظيفة تكاملية بين الأنشطة الاقتصادية للمركز والأنشطة الاقتصادية للمناطق المحيطة به مركزاً على اعتماد المناطق المحيطة بالمراكز في تحقيق التنمية.

---

[1] Friedman. J. 'Regional Deuelopmentpolicy' . Acane study of venzuela. tMITpress 1966. P.36.

[2] صفوح خير ، التنمية والتخطيط الإقليمي، ط1، دمشق: وزارة الثقافة، 2002، ص 191.

ويرى أن التنمية تخضع لعملية تراكمية ناتجة عن التجديد ووضع سبعة شروط للتجديد تتوافر في المراكز العمرانية، وخاصة الكبيرة والسريعة النمو، وهذه الشروط هي[1]:

1 ـــ تزايد الطلب على التجديد مثل ظهور وسائل إنتاج جديدة وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وفتح أسواق جديدة وظهور أفكار ومفاهيم جديدة.

2 ـــ تبادل المعلومات وسهولة الاتصالات.

3 ـــ قابلية النظام الاجتماعي لاستيعاب التجديد من دون أن تحدث فيه تغييرات هيكلية كبيرة أو مهمة.

4 ـــ لا مركزية النظام الاجتماعي، لأن النظم الاجتماعية التي تحكمها سلطة مركزية تكون قليلة المقدرة على التجديد أو تكون قابليتها لاستيعابه قليلة.

5 ـــ توافر الإمكانات التجديدية بصفة خاصة في السكان، وإمكانية الاستعانة بمثل هذه الإمكانيات من الخارج.

6 ـــ القدرة على توفير الموارد البشرية كماً ونوعاً والمادية الكافية للتجديد الفعال، ابتداءً من تقديم الأفكار الجديدة، وانتهاء بتبنيها ونشرها داخل النظام الاجتماعي.

7 ـــ الحوافز الاجتماعية التشجيعية للقائمين على التجديد، والتي تزيد من احتمالات التجديد.

وقد أطلق فريدمان على المكان أو المركز الذي يتمتع بهذه الصفات والخصائص بإقليم المركز أو القطب أو إقليم التجديد، حيث ينتشر هذا التجديد من المراكز إلى المناطق الأخرى خارجه والتي أسماها فريدمان بالإقليم التابع، إذ يعمل هذا المركز على تنمية وتطوير الإقليم التابع. وقد تصور فريدمان المراكز التنموية على شكل منظومة هرمية من المدن كمراكز تتدرج من المستوى المحلي، إلى المستوى الإقليمي، إلى المستوى الوطني، ومن ثم إلى المستوى العالمي.

وقد حاول فريدمان من خلال نظريته هذه أن يفسر عملية التنظيم المكاني، من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى وقدم نموذجاً للتنمية يشتمل على أربع مراحل رئيسية هي[2]:

1 ـــ المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل الصناعة وفيها يكون لكل إقليم مركز مستقل يتميز بضعف علاقاته مع المناطق الهامشية المحيطة به، وغالباً ما تكون هذه العلاقة استغلالية، حيث يعمل

---

[1] محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي، ط1، الرياض، جامعة الملك سعود، 1998، ص 104 ـ 105

[2] صفوح خير، التنمية والتخطيط الإقليمي، ط1، دمشق، وزارة الثقافة، 2002م، ص 192 ـ 194.

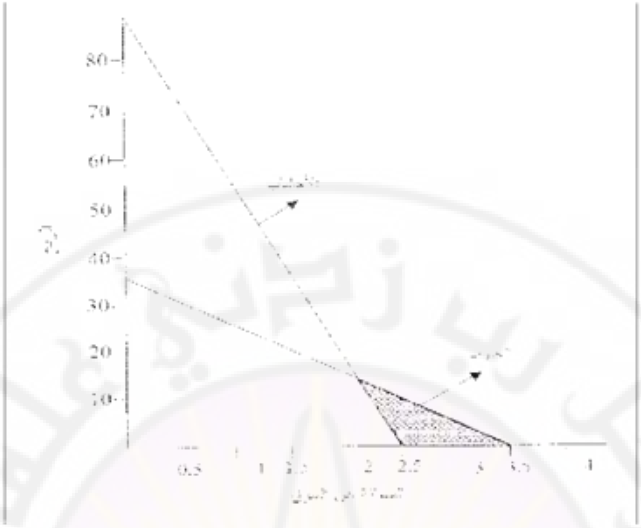
المركز على استقطاب الموارد الاقتصادية من المناطق المحيطة، مما يساعد على تفاقم حدة التباين التنموي بين المراكز والمناطق المحيطة، لذا تتميز البلاد في هذه المرحلة بانتشار مراكز حضرية مبعثرة في أقاليم الدولة دون تسلسل هرمي حضري واضح.

2 ـــ المرحلة الثانية: وهي المرحلة الانتقالية وفيها تبدأ عملية المنافسة بين الأقاليم المختلفة، بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور بعض التخصصات الإقليمية، ومن ثم لا بد أن تحدث التنمية في إقليم أو إقليمين من الأقاليم التي تتمتع بمزايا خاصة دون الأقاليم الأخرى، مثل توافر الموارد الطبيعية المهمة في الإقليم أو موقعه في منطقة سكانية كثيفة تملك أسواق استهلاكية واسعة، أو موقعه على طريق تسهل عليه الوصول إلى الأسواق العالمية، وفي هذه المرحلة ينمو المركز على حساب المحيط وتكون التأثيرات السلبية أقوى من التأثيرات الانتشارية الموجبة.

3 ـــ أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة الصناعية: وفيها تتحول بنية الإقليم البسيطة تدريجياً إلى بنية متعددة النوى تتشكل في المناطق التابعة له، ويمكن لهذه النوى أن تملك سوقاً محلية مستقلة وموارد طبيعية مهمة تساعد على توفير جميع احتياجات التنمية، وفي هذه المرحلة تتعزز الارتباطات المتبادلة والتأثير المتبادل بين المراكز الإقليمية والمراكز الثانوية أو الفرعية في الإقليم، ولكن تبقى ارتباطات المراكز الثانوية بالمناطق التابعة لها محدودة، مما يجعل تنميتها تسير بخطوات بطيئة.

4 ـــ المرحلة الرابعة: هي المرحلة الهرمية: وفيها تتعزز الارتباطات والتأثيرات المتبادلة بين المراكز الثانوية والمناطق التابعة لها، وهذا ما يؤدي إلى تسريع عملية التنمية فيها نتيجة لتعادل الآثار السلبية والآثار الانتشارية الموجبة، من حيث التأثير على المستوى الإقليمي والقومي، ومن ثم تمتص الاقتصاديات الحضرية، (اقتصاديات التحضر والموقع)، جميع المناطق التابعة الواقعة بين المراكز الحضرية بحيث يصبح النظام الحيابي في المكان نظاماً مدنياً يقوم على علاقات وظيفية متبادلة، وقد أطلق عليه فريد مان اسم مصفوفة الأقاليم الحضرية. ويتلخص ظهورها في أن النمو المستمر للتوسع والتطور الصناعي في المناطق الميتروبولية يؤدي إلى التأثير على الأقاليم المحيطة بفعل عمليات مستمرة لنشر عملية التنمية فتظهر بذلك مصفوفة من الأقاليم الحضرية في الدولة، والتي تسهم إسهاماً فعالاً في تنظيم الاقتصاد ككل وهذا ما يوضحه الشكل رقم (7)

الشكل (7) العلاقة بين الربح والبعد عن السوق



ثانياً: نظرية النُظم وأهميتها في التخطيط الإقليمي:

تمثل نظرية النظم العامة الاتجاهات المعاصرة والمتطورة في العلم والتكنولوجيا، وتتميز هذه النظرية بأهميتها العلمية (النظرية والمنهجية)، والتطبيقية في مختلف العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ومنها العلوم الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

وتعود نشأة نظرية النُظم إلى بدايات حياة الإنسان على سطح الأرض، وترسيخ علاقاته مع البيئة، وشعوره بترابط الأشياء من حوله[1]. ومع تطور العلوم والمعرفة وانتقالها من المرحلة الوصفية إلى مرحلة التعليل والتفسير، أخذ الباحثون ينظرون إلى الظواهر الجغرافية على أنها منظومات معقدة، ودرسوا آنذاك المجمعات الطبيعية والبشرية كمجموع لمكونات الطبيعية والسكان والاقتصاد، وبدؤوا بتمييز نوع خاص من المنظومات المكانية، هي المنظومات الجغرافيةوهي عبارة عن موضوعات منظمة ومضبوطة مكانياً على سطح الأرض.

وتتمثل مسلمات وبديهيات هذه المنظومات في الآتي:

1ـــ تتكون المنظومة الجغرافية من عناصر مختلفة تمثل موضوعات مادية أو غير مادية، وتتميز بخصائص محددة، وعلاقات وثيقة بينها.

2ـــ تمتلك المنظومة الجغرافية مجموعة من الروابط والعلاقات بين العناصر المكونة لها.

[1]: دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي – (اساسيات النظرية وممارسته العلمية) – دار الفكر دمشق، 2000م.

3ـــ يتم التمييز ضمن مجموعة الروابط هذه بين (الروابط الرئيسية) والروابط الثانوية، وتُعد الروابط الرئيسية هي المسؤولة عن تشكل المنظومة. ولكل نموذج من المنظومات علاقاته الخاصة المشـــكلة للمنظومة، وتقوم هذه العلاقات في المنظومات الجغرافية بالضبط (التنظيم)، المكاني للموضـــوعات الجغرافية على سطح الأرض.

4ـــ لكل منظومة بناؤها الخاص بها يُعرف باسم (البنية)، ويمكن دراسة المنظومة من جوانب بنيوية مختلفة: البنية المورفولوجية، الوظيفية، الإدارية والتنظيمية ... إلخ، وتُسمى بنية المنظومة الجغرافيـــة بالبنية الجغرافيه.

5ـــ تتسع المنظومات الجغرافية كغيرها من المنظومات الأخرى بخاصية النشوء والارتقاء، إذ تمتلك المنظومة الجغرافية الكلية خصائص نوعية لا تمتلكها العناصر المكونة لها.

6ـــ تتسع المنظومات الجغرافية أيضاً بخاصية تساوي القدرات، فكل موضوع جغرافي يمكن دراسته بوصفه منظومة جغرافية مؤلفة من مجموعة من العناصر، وفي الوقت نفسه يمكن أن يشكل هـــذا الموضوع عنصراً لمنظومة جغرافية أشمل وأكبر.

7ـــ تتسم المنظومات الجغرافية بتنظيم هرمي متعدد المستويات مرهون بتساوي قدراتها.

وغالباً ما يتم التمييز بين منظومات صغيرة وكبيرة، بسيطة ومعقدة، مفتوحة ومغلقـــة، ســـاكنة وديناميكية، حتمية واحتمالية، مادية ومثالية، مضبوطة وغير مضبوطة، ويتعامل الجغرافيـــون مـــع المنظومات المفتوحة والكبيرة والمعقدة والديناميكية والاحتمالية والمضبوطة (المنظمة) والمضـــبوطة ذاتياً.

وتعني المنظومة برأي هاجيت: مجموعة الأشياء أو أجزاؤها التي تتفاعل فيما بينها بواسطة مجموعة من الروابط المنظمة، فالتنظيم هو السمة العامة للعالم الواقعي، ويجمع معظم الباحثين على مســـألة التنظيم البنيوي المنظومي للغلاف الجغرافي للأرض، إذ من الممكن اعتبار أي موضوع أو ظـــاهرة على سطح الأرض منظومة كاملة ومتكاملة، وتتميز المنظومة الجغرافية وسط المنظومات الأخـــرى بارتباطها بسطح الأرض، إذ تشغل حيزاً معيناً من الأرض، وتنتظم ضمن حـــدودها مكونـــات الغلاف اللاندشافي: الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، مشكلة مجموعة منظمة مكانيـــاً، تمثـــل موضوعاً جغرافياً جديداً أو ظاهرة جديدة.

وهكذا فالمنظومة تشمل ثلاثة رموز أساسية هي:

1ـــ العناصر .2ـــ الخصائص.3ـــ العلاقات بين العناصر والخصائص.

فإذا كانت العناصر تشمل الأشياء المادية، فإن الخصائص تشمل العدد والحجم والوزن واللون والحرارة..... إلخ.

ويشكل مفهوم الارتباط المتبادل حجر الزاوية في دراسة المنظومات، وبناءً على ذلك يمكن تفسير المنظومة بأنها:

1ـــ مجموعة عناصر ذات خصائص متغيرة.

2ـــ مجموعة علاقات بين هذه العناصر.

3ـــ مجموعة علاقات بين عناصر المنظومة وبيئتها.

ومن أهم المفاهيم في دراسة المنظومة:

1ـــ مخطط المنظومة: هو مجموعة الأجزاء المكونة لها (المناهج والوسائل) والتي تشارك في تحديد وظيفتها (مدخل المنظومة، مخرج المنظومة، مكوناتها، عناصرها، علاقاتها).

2ـــ مدخل المنظومة: ويعني جملة الظروف والموارد التي تحدد أدائها الوظيفي.

3ـــ مخرج المنظومة: وهو الهدف المنشود (المتوقع)، أو الذي تم التوصل إليه من خلال عملية الأداء الوظيفي (أي هو تأثير المنظومة على الوسط المحيط).

4ـــ مكونات المنظومة: هي أجزاء الموضوع وخصائصه وحالاته وأطواره ومراحله، والتي تشكل بمجموعها نوعية أو بنية جديدة.

5ـــ عناصر المنظومة: وهي الوحدات الأساسية في بنية أية منظومة، وكل عنصر من عناصر المنظومة يتميز بخصائص معينة، وهذه الخصائص هي التي تعطي العناصر تفردها وتمنحها هويتها الخاصة، ويمكن النظر إلى العنصر على أنه وحدة لا تقبل التجزئة.

ومن الأمور المهمة في عناصر المنظومة: تحديد بنية المنظومة ووظيفتها وتنظيمها، ذلك أن السمة الأساسية لأية منظومة تتجلى في بنيتها ووظيفتها.

أ ـــ البنية: هي طريقة الاقتران (التنظيم) لأي من العناصر أو الأشياء فيما بينها، التي تتشكل منها مادة جديدة، وتملك خصائصها المميزة.

وتُعرّف البنية بأنها: مجمل الارتباطات الداخلية الثابتة بين مكونات المنظومة وعناصرها، وهذه الارتباطات هي التي تعكس بنية المنظومة عملياً.

ب ـــ أما وظيفة المنظومة فتحدد دورها ومكانتها في الارتباطات والتفاعلات مع المنظومات الأخرى.

وتُعرّف بأنها طريقة عمل مكونات المنظومة والموجهة للحفاظ عليها. فوظيفة أي منظومة غالباً ما يحددها هدف البحث، بينما التوظيف (التشغيل): فهو نشاط المنظومة، الذي تؤدي بنتيجته وظائف معينة وتعيد إنتاج نفسها بنفسها.

جـ ـــ العلاقات: وهي الروابط التي تصل بين الأشياء والخصائص في المنظومة، وهذه الروابط المتبادلة بين العناصر وخصائصها تمثل الخصائص المميزة للمنظومة، ومن الواجب تشكل هذه العلاقات بين مختلف عناصر المنظومة الواحدة، وكذلك بين المنظومات الرئيسية والمنظومات الفرعية، وبين المنظومات الفرعية نفسها.

د ـــ تنظيم المنظومة: وهي عملية تدرجية لتحسين بنية المنظومة.

وبناءً على ذلك يمكن إجمال السمات والخصائص الأساسية للمنظومة بالآتي:

أ ـــ إلى جانب مجموعة العناصر التي تتألف منها المنظومة والروابط والعلاقات بين هذه العناصر، تشكل هذه العناصر ضمن أي منظومة مستقلة، مجموعات معينة تُسمى منظومات فرعية، تُعبر عن التركيب الداخلي لهذه المنظومة.

ب ـــ لا تمثل المنظومة مجموعة ميكانيكية للعناصر والمنظومات الفرعية المكونة لها، وإنما تمثل كلاً متكاملاً يمتلك نوعية جديدة هي خاصية النشوء للمنظومة.

جـ ـــ لكل منظومة تنظيمها وبناؤها الخاص بها يُعرف ببنية المنظومة، وتوصف بنية المنظومة بموجب العلاقات الرئيسة المشكلة لها، والمميزة للصنف الجديد من المنظومات.

د ـــ تقوم كل منظومة بوظائفها الخاصة بها بالنسبة إلى وسطها الخارجي، أما منظوماتها الفرعية فتؤدي وظائف داخلية (وأحياناً خارجية).

هـ ـــ تُدرس المنظومات وظيفياً، من حيث مدخلاتها ومخرجاتها، فبوجود الدوافع الأولية للمنظومة، ومتابعة ومراقبة التغيرات المناسبة للمخرجات من المنظومة، وتغير حالتها، يمكن فهم آلية توظيف (تشغيل) المنظومة.

وهكذا، فإذا كان الغلاف اللاندشافتي هو الموضوع العام للعلوم الجغرافية، فإن الموضوعات الفعلية للدراسات الجغرافية البشرية تتمثل في أشكال التنظيم المكاني للمجتمع وأجزائه المكونة له: الوسط الطبيعي، السكان، الإنتاج، الثقافة، السياسة.

وهذا فقد أخذ بالانتشار التعريف الجديد للجغرافية البشرية وهو: علم التنظيم المكاني الاقتصادي والاجتماعي للغلاف اللاندشافتي للأرض، لذلك تكمن خصوصية الأبحاث الجغرافية البشرية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ضمن حدود القوانين الطبيعية الثابتة لحماية البيئة والمحافظة على سلامتها من التلوث والتدهور.

ـ المنظومات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية ـ موضوع دراسة الجغرافية البشرية:

تمثل الطبيعة بظروفها ومواردها وظواهرها المختلفة وقوانينها العامة والثابتة، المحرك الأساسي لتطور منظومة العلوم الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فقد أدى التباين الواضح في الظروف والموارد الطبيعية إلى تباين المناطق على سطح الأرض، لذلك اهتم علم الجغرافية بدراسة هذه التباينات بين المناطق وتحليلها، وعلاقاتها وارتباطاتها المتبادلة، وتحديد المناطق التي تتميز بالتجانس في ظروفها الطبيعية والتشابه في مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا جاء تعريف علم الجغرافية بأنه: العلم الذي يدرس المكان والعلاقات التي تنشأ من تفاعل العناصر داخل المكان، والعلاقات بين هذا المكان والأماكن الأخرى.

وأخذ موضوع منهج هذا العلم يتطور بتطور وظائفه العملية الهادفة لخدمة المجتمع البشري وتحقيق الرفاهية له، لذلك تبلور الموضوع الأساسي لعلم الجغرافية في دراسة التفاعل بين المجتمع البشري والبيئة الطبيعية المحيطة به بما تحتويه من ظروف وموارد متنوعة. وهذا التفاعل عبارة عن عملية معقدة ومستمرة تتحكم فيها قوانين طبيعية واقتصادية، لكن سعي الإنسان الدائم لتحسين ظروفه الاقتصادية والمعاشية، والتقدم العلمي والتقني الذي وصل إليه، دفع بالعلوم الجغرافية إلى تطوير موضوعها ليتعدى دراسة هذا التفاعل، إلى البحث عن التفاعل الأمثل الذي يحقق له مستوى لائقاً من التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم إلى التنبؤ بالتفاعل المقبل من خلال استخدام منهج التخطيط الإقليمي الذي يُسهم في وضع الخطط الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ولهذا فقد أصبحت الجغرافية أولى العلوم التي دخلت ميدان التطبيق العملي، ساعدها في ذلك طبيعة تركيبها وفلسفتها الشمولية التكاملية، وقدراتها على التعامل مع جميع العلوم الطبيعية والإنسانية، وأصبحت تُعنى بدراسة مشكلات المجتمع والطبيعة والمُساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال العمل على استصلاحها وتنظيم استثمار مواردها على أسس علمية مبنية على احترام

قوانينها الثابتة، وبالتالي من خلال العمل على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومرافقه وخدماته مع الأخذ بالحسبان حماية الوسط المحيط من التلوث والتدهور.

وأخذ تيار الجغرافية التطبيقية يقوى يوماً بعد يوم، إذ أصبحت تشارك وبشكل مباشر في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وضع وتنفيذ الخطط التنموية الحضرية والريفية ضمن إطار إقليمي محدد، بما يتناسب مع ظروف وموارد كل وحدة إقليمية، وقد ساهم التقدم العلمي والتقني بصفته أحد العوامل المهمة في تحقيق التنمية الشاملة، في تعميق الجوانب العلمية والعملية للعلوم الجغرافية عامة والجغرافية الاقتصادية خاصة[1].

وبدأت العلوم الجغرافية ومنها الجغرافية الاقتصادية بتوسيع نطاق مضمونها العلمي وموضوعها الأساسي الذي شمل إلى جانب الحياة الاقتصادية، كافة نواحي الحياة الإنسانية في إطار وحدات إقليمية متكاملة.

وهذا يعني أن الجغرافية لم تعد اقتصادية فحسب، بل اكتسبت صفة اقتصادية ـــ اجتماعية، وأصبح موضوعها الأساسي هو دراسة التشكيلات الطبيعية ـــ الاقتصادية ـــ الاجتماعية في تفاعل متبادل وتكامل منظومات مع المنظومات في الوحدات الإقليمية الأخرى، وهكذا أصبح تعريف العلوم الجغرافية الاقتصادية: بأنها العلم الذي يدرس قوانين تشكيل المنظومات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية (من جوانبها المادية الطبيعية)، ومنظومات الإسكان في تفاعلها مع المنظومات الطبيعية، ومنظومات العلاقات الإنتاجية والإدارة، أي بمعنى اخر أنها العلم الذي يدرس عمليات تشكيل وتشغيل وتطوير المنظومات الاقتصادية – الاجتماعية الإقليمية، ضمن إطار إقليمي محدد يتمثل (بالإقليم الاقتصادي). وهذا فالإقليم الاقتصادي يشكل منظومة طبيعية ـــ اقتصادية ـــ اجتماعية إقليمية كاملة ومتكاملة، وقد اعتبره الجغرافي الروسي ن. ن. كولوسوفسكي نقطة الانطلاق الأساسية للأبحاث العلمية الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يمثل الوعاء الأمثل للتنمية الشاملة، كما أنه يمثل البُعد المكاني لعدد من المشكلات التي تتطلب الحلول في نطاق حدوده، وأيضاً لعدد من المصالح المشتركة التي يُفضل معها منح الإقليم نوعاً من الاستقلالية الذاتية للمساهمة في اتخاذ القرارات المحلية، وحل مشكلة لا مركزية الإدارة، كما أن الخطط الإقليمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لا يمكن أن توضع وتُنفذ إلا على مستوى الإقليم الاقتصادي وضمن حدوده.

[1]: ساوشكين: الجغرافي الاقتصادية للاتحاد السوفييتي (تاريخ، نظرية، منهج، تطبيق) موسكو - 1973.

ـــ الأسس النظرية والمنهجية لدراسة المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية:

1ـــ المنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية ـــ موضوع دراسة الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية.

تتطلب معرفة جوهر التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المُعقدة التحسين والتطوير الجدي للمخزون المنهجي التقليدي في الجغرافية الاقتصادية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال دخول الأبحاث الجغرافية الاقتصادية ذات التوجه العلمي المنهجي، المبنية على أساس نظرية المنظومات العامة حيز التطبيق العملي.

وبذلك يمكن لنظرية المنظومات المُطبقة في الأبحاث الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، أن تساعد على إتمام ذلك المخزون المنهجي في الجغرافية الاقتصادية، وبنفس الوقت فإن تطوير الأفكار المنظومية في دراسات علمية محددة تُسهم في إغناء المدخل المنظومي بشكل عام[1].

لذلك فإنه عند دراسة أية ظاهرة جغرافية اقتصادية لابدّ من الاعتماد على مجموعة المناهج التقليدية والمناهج الحديثة، التي يشكل المدخل المنظومي واحداً منها وهو أهمها، لوضع تصور كامل عن الظاهرة المدروسة كمنظومة متكاملة، ويُعد مفهوم (المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية الإقليمية) بحسب رأي المؤلف، هو الأفضل والأنجح بين مجموعة المفاهيم الجديدة في الجغرافية الاقتصادية، لأنه يعكس العلاقات والارتباطات الداخلية (وحدة الإقليم الداخلية)، والخارجية (الوحدة الخارجية للإقليم) التي تحدث على مساحة محددة من الأرض، ويمكن تسويغ ذلك من خلال:

1ـــ أن مفهوم (المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية ـــ المكانية للإقليم) هو مفهوم جغرافي بكل ما تحمله الكلمة من معنى، طالما أنه يمثل ظاهرة جغرافية اقتصادية ـــ اجتماعية تتميز بارتباطها المكاني بمساحة محددة من الأرض، وتشكل منظومة كاملة ومتكاملة غير مجزأة الجوانب. وهذا ما ينطبق على كل الظواهر التي يدرسها علم الجغرافية، فإذا ابتعدنا عن هذه الحقيقة فسنجد أنفسنا في حقل علم آخر[2]. فالمنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية المكانية للإقليم التي يدرسها التخطيط الإقليمي ويخطط لها، واضحة من الناحية الجغرافية. وتدعو ضرورة حساب التباينات الخاصة والمعقدة من مكان لآخر في التخطيط الإقليمي إلى ضم هذا التخطيط إلى الجغرافيه.

---

[1]: مايرغويز: البنية الإقليمية للاقتصاد الوطني ومداخل بحثها. موسكو، 1976.

[2]: ميخايلوف: حول المدخل المنظومي في الجغرافية (القضايا النظرية في الجغرافية)، ديفار، 1976.

ويمكن أن نتصور كل خطة إقليمية كمنظومة معقدة وديناميكية. وتمثل دراسة خواص المنظومة الإقليمية ومبادئ تخطيطيها من المنظور الجغرافي مسألة منهجية مهمة. وتتميز المنظومات الإقليمية باستمرارها وثباتها على الأمد الطويل.

ويتجلى هذا الاستمرار والثبات النسبيين في ثبات الوسط الجغرافي وشبكة المواصلات والمراكز البشرية والقواعد الإنتاجية (الحقول والبساتين والمناجم والمعامل ...)، في حين تعتبر المشاريع الإنشائية والعمرانية وسيلة تطوير نسبي لهذه المنظومات الإقليمية. ويؤدي التطوير النسبي للمنظومات الإقليمية عن طريق مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية إلى نتائج متناقضة: فعلى سبيل المثال، إلى جانب المردود الإيجابي لاستثمار احتياطي التنمية للمنظومة الإقليمية تظهر خطورة نمو النتائج والاتجاهات السلبية (مثال: إلى جانب تطوير مشاريع الري في إقليم الغاب يزداد تملح التربة في كثير من مناطقه المروية). لذلك من الضروري التصحيح والتوجيه والتحكم لاستثمار الإيجابيات وإبعاد السلبيات في أثناء تطوير المنظومة الإقليمية.

2ـ أن مفهوم (المنظومة الاقتصادية ـ الاجتماعية الإقليمية)، مفهوم محدد من وجهة النظر الجغرافية، وهذا يعني أن هذه المنظومة تتألف من مجموعة عناصر ذات ارتباط متبادل، تتفاعل مع بعضها بعضاً على مساحة محددة، حيث تؤدي هذه المساحة دور العامل المهم لتشكيل وتشغيل المنظومة، كما أن وجود عناصر المنظومة مجتمعة على مساحة محددة، سيزيد من قوة الارتباطات المتبادلة، والتأقلم المتبادل بين هذه العناصر، وذلك بتوافر العوامل الإضافية اللازمة لاستكمال الظاهرة إلى جانب توافر الظروف المناسبة لتشكيل إدارة فعالة للمنظومة، فعلى سبيل المثال: كان إقليم الجزيرة السورية منذ خمسين عاماً إقليماً رعوياً بالدرجة الأولى ولهذا فقد كان تخصصه الاقتصادي يتمثل في تربية الحيوان وتصدير المنتجات الحيوانية. لكن السعي الدائم للسكان لتحسين وضعهم المعاشي والاقتصادي، وبمساعدة التقدم العلمي والتقني، الذي سهّل عملية استصلاح الأراضي السهلية الواسعة وتحويلها إلى أراضي زراعية منتجة، أدى إلى تطور القطاع الزراعي، وخاصة أن الإقليم يتمتع بالعديد من العوامل المساعدة الإضافية (التربة الخصبة، الموارد المائية، الظروف المناخية الملائمة، بالإضافة إلى الخبرة السكانية، وتوافر أسواق التصريف للمنتجات). فأصبح تخصصه الاقتصادي زراعي من الدرجة الأولى، تمثل في إنتاج الحبوب، لاسيما القمح، إذ يحتل الإقليم الآن المرتبة الأولى بين أقاليم القطر في إنتاجها، ونتيجة لتطور الدراسات الجيولوجية،

فقد تم اكتشاف مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز، فتطورت الصناعة الاستخراجية، كما تطور قطاعي النقل والتجارة والخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

وهكذا ظهر تخصص إنتاجي جديد للإقليم تمثل باستخراج مصادر الطاقة، وقد تطلب ذلك وجود إدارة فعالة مهمتها الأساسية تأدية وظيفتين رئيسيتين هما: الوظيفة الاقتصادية التي تقوم على أساس دراسة وتقييم الموارد الطبيعية، ووضع الخطط لتنظيم عملية استثمارها واختيار المنشآت الإنتاجية المناسبة، والوظيفية الإدارية لتسهيل أعمال الحكم والإدارة، وقد أدى ذلك إلى تعزيز المكانة الاقتصادية للإقليم ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، من خلال رفع مستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي وزيادة حصته في دعم الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق أهداف الأبحاث الجغرافية، تدرس المساحة كجزء محدد من سطح الأرض بكامل عناصرها (الطبيعية والاقتصادية والبشرية)، فالطبيعة هنا تؤدي دور الوسط المحيط والمصدر الرئيسي للموارد التي تقوم على أساسها الأنشطة الاقتصادية، ذلك أن الاقتصاد نفسه يشكل منظومة متطورة ومحددة.

وبصورة عامة فإنه مصطلح (الإقليمية) الذي يدخل في تركيب المنظومة لا يحمل في طياته الجوانب الجغرافية فحسب، بل والجغرافية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

3ـ إن مصطلح (الاقتصادية) الذي يدخل أيضاً في تركيب المنظومة الاقتصادية الإقليمية يمثل وحدة الجوانب البيئية والجوانب الاجتماعية في تفاعل وتكامل موضوعي.

ولتوضيح مفهوم الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للمنظومة يشير الايبف إلى استعمال مصطلح (اقتصادي ـ اجتماعي). فالجوانب الاقتصادية تضم عادة الجوانب الطبيعية، أما الجوانب الاجتماعية فتشمل الجوانب البيئية والبنية التحتية الإنتاجية والسكانية[1].

وهذا فإن مفهوم المنظومة من وجهة نظر المؤلف، هو مفهوم بنيوي أساسي، طالما أن مضمونه متعدد العناصر التي تتميز بارتباطاتها المختلفة والمعقدة، وتشكل كلاً كاملاً ومتكاملاً يتمثل بالمنظومة الجغرافية المدروسة.

وهكذا يمكن الفهم تحت كلمة منظومة (مجموعة العناصر التي تتميز بارتباطات متبادلة وعلاقات وثيقة داخلية وخارجية، تشكل ظاهرة جغرافية معينة ضمن مساحة محددة من الأرض).

[1]: الايبف. ي. ب: الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، (قاموس المصطلحات الجغرافية)، موسكو، 1983م.

وهذا المعنى فإن المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية هي: عبارة عن مجموعة العناصر الاقتصادية ومن ضمنها الطبيعية والاجتماعية، ومن ضمنها البيئة ـــ ذات الارتباط المتبادل، والتي تعكس مجموعة العلاقات المتبادلة بين المجتمع والإنتاج والوسط المحيط، وهذا يمكن بحثها كمفهوم أوسع من المنظومة الإنتاجية الإقليمية، التي تتناول جانباً واحداً من جوانب المنظومة الاقتصادية الإقليمية، ألا وهو الجانب الإنتاجي المادي فقط.

2ـــ المكونات الأساسية للمنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية:

يسمح تحليل مضمون المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية بوصفها تشكيل جغرافي اقتصادي واجتماعي مُعقد يلبي جانباً مهماً من احتياجات المجتمع، بتحديد المكونات الأساسية لها، فالمجتمع بعلاقته مع هذه المنظومة يُعد استكمالاً لعناصرها لتصبح منظومة كاملة ومتكاملة، وهذا يمكن بحث متطلبات (احتياجات) المجتمع كأحد العوامل الأساسية المؤثرة في سير المنظومة، وتُعد مؤشرات فعالية تنفيذ وظائفها الخاصة دليلاً واضحاً على مدى استكمالها كمنظومة تامة، ومن المعروف أن ظروف تشكل المنظومة تحدد خصائصها الداخلية، وهذا يعني أن المنظومة تتميز بوجود موضوعي (دون تدخل الإنسان)، ضمن حدود الوحدة الإقليمية التي تتصف بظروف وموارد طبيعية واقتصادية وبشرية خاصة تميزها عن الوحدات الإقليمية المجاورة لها.

وتشكل الموارد الأساس المهم لبناء القاعدة الاقتصادية للوحدة الإقليمية، وتشمل: الطاقة، المواد الخام، موارد الأرض، الموارد النباتية والمائية، وموارد القوة العاملة. إلى جانب القدرات المادية التي تكدست وتجمعت تاريخياً، والموقع الجغرافي الممتاز ـــ والموقع بالنسبة للمواصلات .. وغيرها، لكن وجود مجموعة عناصر القاعدة الطبيعية والاجتماعية في الوحدة الإقليمية لا يكفي لتحديد التشكيل الاقتصادي الإقليمي ضمن حدودها، ما لم توجد هناك ارتباطات وعلاقات متبادلة بين عناصر هذه القاعدة، ذلك أن هذه الارتباطات والعلاقات هي المسؤولة عن تشكيل المنظومة، كما أنها المسؤولة عن توحيد هذه العناصر على شكل منظومات فرعية تمثلها المواد الخام المتنوعة، والقدرات المادية ـــ السلعية، وموارد القوة العاملة، وكذلك المعلومات التي بدورها تحدد درجة مطابقة المنظومات الفرعية هذه ذات التأثير المتبادل، لخصائص المساحة المُستخدمة، وهذه الأخيرة يمكن أن تخدم كمؤشر لتحديد مستوى الفعالية الإقليمية للمنظومة المدروسة[1].

[1]: ايفانوف ك. ن: المنظومات الإقليمية للانتاج الاجتماعي. موسكو، 1975م.

وتُعد الطبيعة، وأدوات العمل، ووسائل الإنتاج والسكان، المكونات الأساسية للمنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية في حدود وحدة إقليمية محددة. كما أن اشتراك المكونات الطبيعية في تركيب المنظومة الاقتصادية الإقليمية يرتبط بنشاط القوة العاملة ويتحقق في إطار قوانين اقتصادية ـــ اجتماعية معينة.

كما أنه لابدّ من أن يكون لكل منظومة هدف رئيسي تخضع له وظائف منظوماتها الفرعية، وبالتالي المنظومة بالكامل، وهناك مفاهيم مختلفة لتحديد الأهداف، فكل منظومة يجب أن تملك هدفاً رئيسياً واحداً، بينما هناك منظومات أخرى تعطي الإمكانية لوجود عدد من الأهداف فيها.

ويمكن أن نستفيد، لتحديد هدف المنظومة، من إمكانية تقسيم الهدف الأساسي إلى أهداف فرعية على مستويات أدنى، ففي البداية نقوم بتحديد الجزء الذي لا يملك القدرة على تقوية تأثيراتها في خصائص المنظومات فحسب، بل والذي يُسهم إسهاماً مباشراً في تشكيلها، ومن الواضح أن هذا الجزء هو السكان، وخاصة ذلك الجزء الذي يشكل موارد القوة العاملة. وهذا ما يسمح بتحديد الهدف الأساسي للمنظومة لتحقيق الأهداف الفرعية على المستويات الأدنى. وبصورة رئيسية، فإن الهدف الأساسي لتشغيل وتطوير المنظومة يكمن في تحديد الأشكال الأكثر فعالية للتنظيم المكاني (الإقليمي) البنيوي لعناصر المنظومة على أساس تحليل الارتباط والعلاقات بين العناصر المكونة لها، ويمكن أن نميز في الهدف الأساسي ثلاثة أهداف من الدرجة الثانية، والتي تُسهم في تأمين الشروط المكانية من أجل:

1ـــ الربط الأكثر فعالية وعقلانية لكل فرد في المجتمع مع عناصر الوسط الثقافي والمؤسسات والمعاهد الاجتماعية.

2ـــ الربط الذي يحقق الفعالية القصوى للقوى العاملة في المجتمع مع أماكن العمل ووسائل الإنتاج.

3ـــ الربط الأكثر عقلانية وإنتاجية للمجتمع في تفاعله مع عناصر الوسط الطبيعي.

وتجدر الإشارة إلى أن أي هدف على أي مستوى يُقسم بدوره إلى أهداف أدنى مرتبة، حتى الوصول إلى الأهداف الأولية لتنظيم وظائف المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية للإقليم المدروس[1].

---

[1]: تطور شبكة المراكز السكانية في روسيا الاتحادية، مجموعة من الباحثين، موسكو 1979.
; ساوشكينيو . ك: علم الجغرافيا (في الماضي والحاضر والمستقبل) موسكو، 1980.

3ـــ التسلسل الهرمي للمنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية:

يمكن فهم مصطلح المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية الإقليمية بأنها: صنف محدد من أصناف المنظومات المكانية الاجتماعية التي تشكل وحدة ثابتة لعناصر مختلفة بطبيعتها، والموحدة بهدف عام للتطور وبعلاقات وارتباطات مكانية محددة، والتي تؤدي وظائف اجتماعية خاصة. وتبين دراسة هذه المنظومة التي تُعد تشكيل جغرافي اقتصادي اجتماعي معقد، أنها تتحدد بخاصتين أساسيتين هما: الخاصية المكانية، الخاصية الوظيفية.

ويعبر جوهر البنية الوظيفية للموضوع المنظومي عن تناسب أو ترابط عناصره المشكلة للمنظومة والتي تحمل صفة هادفة أو موجهة، غالباً ما تحدد الخصائص النوعية لهذا الموضوع، وبالتحديد فإن البنية الوظيفية للمنظومة الاقتصاديةـــ الاجتماعية الإقليمية، هي عبارة عن ترابط أو تناسب مجموعة قطاعات النشاط الاقتصاديـــ الاجتماعي وظروف وجودها، والتي تحدد الوظيفة الاقتصادية الداخلية لهذه القطاعات، والوظائف القائمة فيما بينها (فيما بين هذه القطاعات لتشكيل بنية وظيفية بين قطاعية). ولكي ندرس المنظومة الاقتصاديةـــ الاجتماعية الإقليمية في المجال الوظيفي، من الضروري تحليل العناصر التي تؤمن لها النشاط الحياتي والتطور. لذلك تقسم المنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية إلى منظومات فرعية تتميز بارتباطات وثيقة فيما بينها، وتعكس العمليات الأساسية التي تجري داخل المنظومة. ويسمح تقسيم المنظومة إلى أقسامها (مكوناتها) الأساسية بمعرفة أجزائها والعناصر المكونة لها، وبإظهار وحدتها[1].

وفي هذا السياق فإن مفهومي البنية والوظيفة بالمعنى الفلسفي يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فالوظيفة غالباً ما تحدد هذه البنية أو تلك، أما البنية فهي وثيقة الارتباط مع الوظيفة، وغالباً ما تبين توزع المنظومة وعناصرها الأساسية والثانوية. وبناء على ذلك يمكن تحديد عناصر التشكيلات البنيوية الأساسية الداخلة في تركيب المنظومة، التي تشكل منظومات فرعية وظيفية، تتمثل بـ: الإنتاج المادي، السكان، البنية التحتية الإنتاجية، البنية التحتية الاجتماعية، الوسط الطبيعي ... إلخ.

وتتطور المنظومات الفرعية هذه في وحدة ديالكتيكية (جدلية) وثيقة، تتمتع باستقلالية نسبية، وتُقسم كل منظومة فرعية وظيفية إلى مجموعة المنظومات الفرعية الأدنى مرتبة ... وهكذا، ففي منظومة الإنتاج المادي الفرعية يمكن تحديد المنظومات الفرعية الأدنى مرتبة الآتية: المنظومة الفرعية

[1]: شارفين. م. د: مسائل التقسيم الإقليمي الاقتصادي في تطوير المجمعات الاقتصادية المحلية. موسكو، 1979م.

للقطاع الصناعي، المنظومة الفرعية للقطاع الزراعي، المنظومة الفرعية الصناعية الزراعية ... وهكذا[1].

أما بالنسبة لمنظومة البنية التحتية الإنتاجية الفرعية فتتألف من المنظومات الوظيفية الفرعية الأدنى مرتبة الآتية:

ـ المنظومة الفرعية للنقل والمواصلات والاتصالات، المنظومة الفرعية لقطاعات التجهيز التقني المادي، المنظومة الفرعية لقطاعات استصلاح الأراضي وتأمين مياه الري، المنظومة الفرعية لقطاعات العلوم التخصصية والخدمية العلمية للإنتاج.

ـ وتتألف منظومة السكان الفرعية من المنظومات الفرعية الأدنى مرتبة الآتية: موارد القوة العاملة التي تُعد الجزء الأكثر نشاطاً للمجموعات الإقليمية للسكان، والمنظومات الفرعية للتوطن، التي تشكل أساس شبكة المراكز البشرية وتوزعها الجغرافي.

ـ كما تتألف المنظومة الفرعية للبنية التحتية الاجتماعية من: المنظومة الفرعية للخدمات التجارية، السكنية، المرافق الحياتية العامة، الثقافية، الصحية، التعليمية، الرياضية، الإدارية ... إلخ.

ـ بينما يتألف الوسط الطبيعي من المنظومات الفرعية الآتية: الظروف الطبيعية، والموارد الطبيعية.

وتُقسم كل منظومة فرعية إلى مجموعة من الوحدات التي تشكل الهيكل البنيوي العام لهذه المنظومة الفرعية. فمنظومة الموارد الطبيعية الفرعية تتألف من الوحدات البنيوية الآتية: الثروات الباطنية ـ الموارد المعدنية ـ الموارد شبه المعدنية ـ مصادر الطاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن التسلسل الهرمي للبنية الوظيفية على درجات معينة، يتطابق مع التسلسل الهرمي لأهداف المنظومة الأساسية ومكوناتها. وهذا يعني أنه يمكن بحث كل منظومة فرعية من المنظومات الأساسية كبنية مستقلة، لها أهدافها الخاصة، التي غالباً ما تحدد مقومات تطورها وتخضع للهدف العام للمنظومة الأساسية، وتعمل كمنظومة اقتصادية ـ اجتماعية كاملة وموحدة، ولا تختلف خصائصها عن خصائص منظوماتها الفرعية، وتتطور بنفس قوانين تطور المنظومة الأساسية (على سبيل المثال: الوسط الطبيعي للمنظومة الأساسية).

وتبرهن مجموعة العلاقات والارتباطات المباشرة وغير المباشرة في مجال تبادل المعلومات، والطاقة، والارتباطات المادية على وحدة المنظومات الاقتصادية ـ الاجتماعية الإقليمية.

---

[1]: الخليل، اديب: دراسة البنية القطاعية الاقتصادية والزراعية في محافظة حماة، مجلة جامعة دمشق العدد 42، 2002م.

فالارتباطات المادية، والارتباطات في مجال الطاقة تتحقق من خلال العلاقات بين التشكيلات البنيوية والعناصر المشكلة للمنظومة، ويختلف تركيب هذه العلاقات: فهناك العلاقات الإنتاجية والتقنية، والعلاقات من خلال خطوط المواصلات والطاقة، وعلاقات التجهيز التقني والمادي، أي البنية التحتية الإنتاجية. وهناك العلاقات الواسعة بهدف تأمين المتطلبات من الخدمات الاجتماعية والحياتية، والعلاقات في مجال الهجرة ... وغيرها.

ويشترط تطوير العلاقات (الارتباطات) في مجال المعلومات في حدود المنظومة الاقتصادية ـ الاجتماعية الإقليمية تشكيل تحت منظومتين فرعيتين أساسيتين هما: المنظومة الفرعية الارتباطات المعلوماتية الموجّهة، والمنظومة الفرعية للارتباطات المعلوماتية المرّجهة.

وتشكل العلاقات في مجال تبادل الخبرات العلمية والمعلومات الخاصة بالظواهر المختلفة، بالإضافة إلى تزويد الكوادر المؤهلة بالمعلومات حول استخدام أحدث ما توصل إليه التقدم العلمي والتقني وتسخيره كوسيلة أساسية لتأمين متطلبات المجتمع، وتبادل الخبرات في مجال البحث العلمي والإبداع، وتبادل الخبرات التقنية، وإقامة الدورات التدريبية للعاملين من أجل استخدام التقنية الحديثة وتوظيفها في المجال الاقتصادي والاجتماعي ... وغيرها، العناصر الأساسية للعلاقات في مجال المعلومات. وتكمن أهميتها في أنها تعمل على تسهيل فهم قوانين تشكيل وتشغيل هذه المنظومات وكيفية تطورها.

ومن الجدير بالذكر أنه عند تحديد المنظومات الاقتصادية ـ الاجتماعية الإقليمية، فإن الأهمية بالدرجة الأولى ستكون للارتباطات التي تتميز بالتنظيم والثبات، والتي تُسهم في تشكيل المنظومة. وهذه الارتباطات يمكن أن تكون داخلية وخارجية. فكلما كانت الارتباطات الداخلية أقوى، كلما كانت المنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية أكثر تكاملاً، وبالعكس، كلما كانت الارتباطات الخارجية أقوى، كلما كان من الصعب تحديدها بين مجموعة المنظومات ذات الارتباط المتبادل. وهكذا فإن تفاعل وتعاون الارتباطات الداخلية والخارجية والتأثير المتبادل لعناصر المنظومة، وإظهار نتائج هذه الارتباطات (في مجال تشكيل المنظومة، وبنائها، وتشغيلها، وتطويرها، وإدارتها)، يمكن أن تخدم كمعايير أساسية مهمة لتحديد المنظومات الاقتصادية ـ الاجتماعية الإقليمية الكاملة. ومن المعروف أن تشغيل المنظومات عامة، والمنظومات الاقتصادية – الاجتماعية الإقليمية على وجه الخصوص ينبثق من واقعها المنظم (على سبيل المثال: التنظيم المكاني الأكثر فعالية للعناصر الوظيفية للمنظومة الاقتصادية الاجتماعية الإقليمية). وفي هذه الحالة تؤديالمساحة

دور الوسط الذي يؤمن الوحدة المكانية للعناصر الاقتصادية والاجتماعية للمنظومة. وبالنظر لتأثير أشكال التنظيم المكاني لعناصر المنظومة على فعالية تشغيلها، كان لابد من الاهتمام بتحديد الوحدات الأولية للتنظيم المكاني للمنظومة وعناصرها، وتتمثل هذه الوحدات بالنقاط السكانية التي تسهم إسهاماً مباشراً في تمركز وتوزع المنشآت الإنتاجية المادية والمنشآت الخادمة لها. وكذلك المنشآت الخدمية الاجتماعية بأشكال مختلفة، وتشكل هذه النقاط السكانية النوى المشكلة للمنظومة الإقليمية. فمجموعة القوى المتشابهة وظيفياً والمتجاورة جغرافياً يمكن أن تشكل منظومة إقليمية، فيما إذا نشأت وتطورت العلاقات بينها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وبرتبط نشوء العلاقات المشكلة للمنظومة بين النقاط السكانية بالتقسيم الإقليمي الاجتماعي للعمل، الذي يظهر في تخصص كل مركز سكاني بإنتاج أنواع محددة من السلع أو تقديم خدمات معينة تتوافر لها أفضل الظروف لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة. ويمكن بحث التنظيم المكاني للعناصر الوظيفية في المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية على مستوى الأقاليم الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مما يجعل عملية البحث هذه تطابق الصفة البنيوية متعددة الأشكال للمنظومة[1].

إن الاهتمام الخاص، برأي الباحث، يجب أن يولى لبحث المنظومات الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية على مستوى الأقاليم الصغيرة. فعلى هذا المستوى من التنظيم الإقليمي للمنظومة المدروسة غالباً ما تنشق ضرورة كبيرة لحل العديد من المشكلات الاقتصادية ـــ الاجتماعية، مما يستوجب الاهتمام بتوضيح قوانين تشغيل المنظومات الفرعية المشكلة للمنظومة الأساسية[2]. عندئذ تظهر وبشكل واضح في المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية على مستوى الإقليم الصغير، المنظومة الوظيفية الفرعية (مثل منظومة التوطين)، والتي تمثل أحد العوامل المهمة لتشكل الإقليم. فمنظومات التوطين (المراكز السكانية) تشكل عامل جذب للسكان نحو المراكز الإنتاجية المهمة، والتي تتميز بكثافتها السكانية، وتضم إلى جانب الوظائف الإنتاجية المادية، الوظائف غير المادية (الخدمية). ويجد هذا الجذب انعكاساً له في الدور الاقتصادي المنظم للمدينة المركز، وفي تشكيل مناطق الضواحي في محيطها، وبالتالي تشكّل الارتباطات المحلية.

ومن الممكن وفي حدود كل من المستويات المذكورة أعلاه للتنظيم المكاني للمنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية، تحديد مجموعات المنظومات الأكثر أهمية من خلال المؤشرات التصنيفية مثل:

---

[1]: بوكشيفسكي ف. ف: السكان والجغرافية موسكو، 1978م.

[2]: بوكشيفسكي ف. ف: السكان والجغرافية موسكو، 1978م.

درجة استكمال البنية الإقليمية للمنظومة المدروسة، عدد وحجم المراكز المشكلة للمنظومة، التوزع الجغرافي والارتباطات المتبادلة للمنظومة مع المنظومات الأخرى ... وغيرها.

إن تحديد وبحث المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية الإقليمية، يسمح بالدراسة المعمقة للارتباط المتبادل بين الوسط الطبيعي والتوطين السكاني والنشاط الاقتصادي والاجتماعي بهدف الاستثمار العقلاني للطبيعة وتسخيرها لخدمة المجتمع البشري.

وهكذا تتطلب عملية مواكبة التقدم العلمي والتطور الحضاري الهائل، تطوير العلوم الجغرافية موضوعاً ومنهجاً لكي تستطيع أداء وظائفها العملية الهادفة لخدمة المجتمع البشري وتحقيق رفاهيته.

لهذا، لابد من دراسة الظاهرات الجغرافية التي هي عبارة عن تشكيلات مركبة مؤلفة من مجموعة عناصر ذات ارتباط متبادل وتفاعل مستمر يحقق لها الوحدة والتنظيم الدقيق ويضفي عليها طابعاً بنيوياً خاصاً، ويستوجب ذلك الاعتماد على مجموعة من المناهج والطرق والمداخل التقليدية والحديثة وفي مقدمتها المدخل المنظومي الذي أصبح أحد الاتجاهات المعاصرة والمتطورة بسرعة في العلم والتكنولوجيا. ولهذا المدخل أهميته العلمية والمنهجية في العلوم الجغرافية ومختلف العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعد المدخل الأنجح في دراسة العلاقات والارتباطات الداخلية والخارجية للظاهرة الجغرافية التي تتميز بارتباطها المكاني على مساحة محددة من الأرض، لذلك أصبح مفهوم المنظومة أحد المفاهيم الأساسية في الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية ـــ الاجتماعية على وجه الخصوص، حيث أضحى موضوعها الرئيسي.

وتُعد المنظومة الاقتصادية – الاجتماعية تشكيلاً اقتصادياً ـــ اجتماعياً معقد البنية، يتحدد بمجموعة من العناصر المادية وغير المادية (الخدمية)، التي توحدها مجموعة الارتباطات والعلاقات الداخلية الثابتة، وتفترض الجوانب الاقتصادية لدراسة المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية بحثها في مجالين أساسيين هما:

أ ـــ في المجال الوظيفي: تمثل المنظومات القطاعية الإنتاجية وغير الإنتاجية (الخدمية)، وكذلك منظومات الظروف والموارد الطبيعية والبشرية الفرعية التي يمكن بحثها في حدود المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية كشرط ضروري ورئيسي لتشكيل وتشغيل كامل المنظومة، العناصر البنيوية الأساسية التي تحدد الهيكل العام للمنظومة، ومن الممكن وضع بحث ودراسة الارتباطات المتبادلة بين هذه العناصر البنيوية المشكلة للمنظومة في أساس منهجية تحديد هذه المنظومة.

2ـــ في المجال المكاني: فإن المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية هي عبارة عن مجموعة من العناصر المكانية التي تتفاعل فيما بينها وتظهر في أشكال معينة من حيث تنظيمها المكاني الذي يمكن بحثه في المنظومة الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية على مستوى الأقاليم الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، مما يجعل عملية البحث هذه تطابق الفئة البنيوية متعددة المستويات والأشكال للمنظومة.

ومن الواجب تركيز الاهتمام ببحث المنظومات الاقتصادية ـــ الاجتماعية الإقليمية على مستوى الأقاليم الصغيرة، لأنها تسمح بتوضيح قوانين تشغيل المنظومات الفرعية المشكلة للمنظومات الأساسيه.

إن أهمية المدخل المنظومي في دراسة وتحليل الظاهرات الجغرافية عامة، والجغرافية الاقتصادية الاجتماعية خاصة تُسهم في صياغة المقترحات الآتية:

1ـــ إجراء المزيد من الدراسات النظرية والمنهجية التي تستلهم المدخل المنظومي، نظراً لأهميته الكبيرة في دراسة وتحليل الظاهرات الجغرافية كمنظومات متكاملة.

2ـــ ضرورة بحث الظاهرات الجغرافية الاقتصادية ـــ الاجتماعية كمنظومات متكاملة تسمح بالدراسة المعمقة للارتباطات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والتوطن السكاني والوسط الطبيعي بهدف الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بما يخدم احتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع البشري.

3ـــ توسيع استخدام المدخل المنظومي في الأبحاث الجغرافية لتعميق جوانبها التطبيقية في تحديد ودراسة وتحليل المشكلات التي تقف في وجه تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والإسهام في إيجاد الحلول المناسبة لها.

4ـــ ضرورة استخدام المدخل المنظومي كعامل منظم لعملية استثمار الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة تُسهم في رفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وتعمل على تحسين مستوى حياته.

5ـــ تفعيل دور المدخل المنظومي في صيانة البيئة والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث والتدهور.

وتمثل هذه المقترحات الأهداف الأساسية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها في تفاعله مع الطبيعة، من خلال استثمار مواردها وتسخيرها لخدمة الإنسان.

ثالثاً: نظرية التكامل ودورها في تخطيط التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم:

يُعد مبدأ التكامل أحد أهم أشكال التنظيم المكاني للاقتصاد، إذ يؤدي الدور الحاسم في تشكل الأقاليم الاقتصادية وتطورها، كما أن تطور قطاعات الإنتاج المادي في أي إقليم من الأقاليم، لا يمكن أن يتم بشكل منفرد، بل إنما من خلال الارتباط الوثيق والمتبادل بين مؤسسات القطاعات الإنتاجية المختلفة. وغالباً ما يعبر مبدأ التكامل في التطور الاقتصادي والاجتماعي لاقتصاد الإقليم عن وحدة الإقليم الاقتصادي (الداخلية والخارجية)، ويعمل هذا المبدأ على تسريع وتائر تطور الإنتاج، ويساعد على نمو التراكم المادي وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، كما أنه يضمن تخصص فروع القطاع الصناعي، ويحدد التطور المتناسب للقطاعات الخادمة والمساعدة لقطاعات التخصص ويحدد أيضاً الاستثمار العقلاني والأكثر فعالية للموارد الطبيعية المادية وموارد القوة العاملة.

كما ويُعد التطور المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي عملية هادفة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي لجميع الفروع المرتبطة عضوياً بالاحتياجات العامة للدولة، ويؤكد على التناسب المثالي بين مختلف الفروع، لتحقيق بنيه مثالية لاقتصاد الأقاليم، وقد أشار كل من كولوسوفسكيوساوشكين إلى أن التكامل يعني التفاعل المنظم للفروع وأنواع الإنتاج المختلفة ضمن حدود إقليم معين.ويتسم مبدأ التكامل، لاسيما في مجال الصناعة بأهمية كبيرة، وخاصة في البلدان ذات المساحات الشاسعة، فهو الوسيلة الكفيلة لتنظيم إنتاج الطاقة والمنتجات الأخرى بكافة أنواعها (الصناعية، الزراعية، .. وغيرها)، لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من تلك المنتجات أولاً، واحتياجات الأقاليم ثانياً.

وتكمن أهمية التكامل في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وتنظيم عملية الاستثمار هذه، وتخفيض التكاليف الأساسية للمنتجات، والحصول على منتجات إضافية بنتيجة الاستثمار الأمثل للخامات والطاقات الإنتاجية، وتقليص نفقات النقل وغيرها من النفقات.

وبمعنى آخر، فإن تخطيط اقتصاد الأقاليم الاقتصادية على أساس مبدأ التكامل يُسهم في تخفيض نفقات العمل الاجتماعي ويزيد من إنتاجيته.

إن تخصص اقتصاد الأقاليم الاقتصادية في منتجات قطاعات اقتصادية معينة يستوجب الحاجة الملحة إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية المتوافرة ضمن حدود الإقليم، كما يستوجب أيضاً الحاجة إلى تحديد الشكل التنظيمي الأمثل الذي يوحد عملية تطور اقتصاد هذه الأقاليم ويهدف هذا التطور إلى الاستثمار الأمثل للظروف والموارد المُتاحة في الإقليم، الأمر الذي يساعد على رفع

إنتاجية العمل الاجتماعي[1]. فالتكامل في اقتصاد الإقليم هو التنظيم الكلي الصحيح، إذ لا توجد مؤسسة أو فرع أو حتى اقتصاد بشكل منفرد أو منعزل، بل إنما يوجد مجموع كلي من العلاقات الإنتاجية والمؤسسات الاقتصادية على مساحة معينة، وإن كانت غير كبيرة.

وهكذا فإن مفهوم التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم يشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للإقليم، بما فيها تحقيق الترابط المثالي في التطور، حيث يتم تطوير جميع المشروعات وأنواع الإنتاج والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن التوافق بين العمليات الإنتاجية الأساسية، وتأمين البنيه التحتية للإقليم، والظروف المعيشية للسكان، ونشاطهم، وتأمين التشغيل العقلاني المُنظم للسكان في الاقتصاد، وتحقيق التناسب المثالي بين الإنتاج والاستهلاك وغيرها.

والتكامل ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق الفعالية الاقتصادية القصوى (الإنتاجية والاجتماعية) في منظومة التقسيم الجغرافي للعمل بين الأقاليم، ويتحدد بموجب اقتران المكونات الاقتصادية ومستوى استثمار المنطقة، ونوع اقتصادها (صناعي، زراعي، زراعي صناعي، تجاري... وغيرها).

وتتطلب زيادة فعالية الإنتاج الاجتماعي، التوزيع الصحيح للقوى المنتجة والتطور المتكامل والتخصص في اقتصاد الإقليم الاقتصادي، ولهذا فقد ركزت الأبحاث النظرية اهتمامها وبشكل كبير على قضية التطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية، وعلى تحديد مفهوم التطوير المتكامل، ويظهر هذا الاهتمام جلياً في أعمال كولوسوفسكي، الامبييف، فويكين، بروبست، ساوشكين، ألايف، كيستانوف، بالامارتشوك، خروشوف، كلاشنيكوفا، تيلبكو، شراك، لبشاكين ... وغيرهم.

وعلى الرغم من تقاربهم في وجهات النظر لحل مشكلة التطوير المتكامل لاقتصاد الإقليم، إلا أنه حتى الآن لم توحد مصطلحات مفهوم التطور المتكامل للاقتصاد على المستوى الوطني، وعلى مستوى الأقاليم الاقتصادية، وقد عبروا عن هذا المفهوم "بمجمع الاقتصاد الوطني"، "المجمع المكاني الإنتاجي"، "المجمع الصناعي"، "التطور المتكامل للاقتصاد"، "المجمع الزراعي ـ الصناعي" "التطور المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية" ... وغيرها، حيث كتب ن. ن. كولوسوفسكي عام 1947 يقول: «إن التفاعلات الاقتصادية ذات الارتباط المتبادل والمشروط (أي أن كل واحدة من هذه التفاعلات تشترط وجود الأخرى) للمؤسسات في مركز صناعي واحد أو في كامل الإقليم تُسمى

[1]: ك. ل. كرادوف: الإقليم الاقتصادي الجنوبي من جمهورية اوكرانيا، دار العلم للملايين، 1970م، ص 27.

مجمعاً إنتاجياً، يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة على أساس الاختيار الناجح والمخطط للمؤسسات بما يتلاءم مع الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية للإقليم، وكذلك مع الموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات»[1]، وقد أيده في وجهة النظر هذه فويكين يا. ك، الذي رأى بأن مجمع المؤسسات ذات الارتباط المتبادل والمشروط يشكل الأساس الأولي لاقتصاد الإقليم الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني للدولة، إلا أنه وبحسب وجهة نظره هذه يتم بحث المجمعات الإقليمية فقط من وجهة نظر العمليات التقنية في قطاعات الإنتاج، وعلى الرغم من أهمية هذه الناحية، لابدّ من أن يتم حساب النواحي الأخرى عند تصنيف الأقاليم، الذي يجب أن يتم تبعاً للمؤشرات الاقتصادية.

وقد حاول كولوسوفسكي في أعماله العلمية تحديد الخصائص النوعية للمجمعات المكانية من خلال الخصائص الكمية، ووضع الأساس المنهجي من أجل الحسابات الاقتصادية ـ التقنية، وهذا ما أكسب هذه الأعمال أهميتها النظرية والمنهجية الكبيرة من أجل التخطيط للاقتصاد الوطني، وقد طوّر أفكار كولوسوفسكي فيما بعد كل من الامبيفوروبستوكيستانوف.

ويتلخص التكامل عند كولوسوفسكي في: الوحدة الاقتصادية للمؤسسات ذات الارتباط المتبادل والمشروط، والتي غالباً ما تتحقق على أساس مخطط ومنظم، يعطي أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، وتُسهم في الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية انطلاقاً من تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني واحتياجات الإقليم، وهذا يعني الاستفادة من القوى المُنتجة الاجتماعية وهي الإنسان ومستوى تطوره العلمي والتقني، وما صنعه من وسائل إنتاج، وما أشاده من معامل ومحطات كهربائية وسدود وأقنية وطرق ومرافئ ومدن وقرى ... إلخ، وما انتزعه من الطبيعة من موارد وأدخلها حيز الإنتاج، وإلى جانب ذلك المقومات المادية المتراكمة في الإقليم، كما تُسهم هذه الوحدة المخططة والمُنظمة في تحقيق التناسب الضروري بين الموارد الطبيعية والبشرية واستثمارها، ولا يقتصر الأمر على الموارد فقط، بل وتُسهم في الاستثمار من وجهة النظر الاقتصادية للموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات.

وهكذا فالجوهر الاقتصادي للتطور المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي عند كولوسوفسكي هو التخطيط له وتنظيمه.

[1]: ك. ل. كرادوف: الإقليم الاقتصادي الجنوبي من جمهورية اوكرانيا، دار العلم للملايين، 1970م، ص 29.

إن الحصول على الفعالية الاقتصادية لا يمكن أن يتم إلا من خلال الاستثمار الهادف والموجه للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية واستثمار الموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات بشكل أفضل ومتكامل، ومن غير الممكن أن يكون اقتصاد الإقليم متكاملاً إلا إذا أدخلت فكرة التكامل في تنظيم الإنتاج ابتداءً من على مستوى المؤسسة، وحتى تنظيمه على مستوى كامل الإقليم.

ومن الجدير بالأهمية الإشارة إلى أن كولوسوفسكي في أعماله العلمية أشار إلى أن الفعالية الاقتصادية التي يتم الحصول عليها نتيجة للتنظيم المتكامل للقوى المنتجة يجب أن تعم فائدتها كامل أفراد المجتمع، لذلك من الأفضل في تعريفه استبدال الفعالية الاقتصادية بالفعالية الاقتصادية من وجهة النظر الاقتصادية.

ويعتقد الباحثون والمختصون أنه من الضروري كشف مصادر الفعالية، وقد ركزوا انتباههم على تزامن إدخال الموضوعات ذات الارتباط المتبادل حيز العمل، بنفس الوقت مع تطوير البنية التحتية والجوانب الإدارية، مثل تنسيق فعاليات (نشاطات) الوزارات والإدارات التي تشارك في تشكل المجمعات، وتنحصر استنتاجات الأعمال البحثية النابعة من تفسير مفهوم التكامل والمجمع في ضرورة تحليل درجة التناسب والبناء المخطط للارتباطات المتبادلة بين موارد القوة العاملةالمتوافرة في الإقليم والمقومات المادية والموارد الطبيعية من جهة، والاقتصاد الذي يتطور على أرض الإقليم الاقتصادي من جهة أخرى[1].

إن دراسة الارتباطات بين المؤسسات (الزراعية، الصناعية، في مجال النقل والمواصلات ... إلخ) في الإقليم تعني الاستثمار المتكامل للمواد الخام (بما في ذلك المياه والطاقة وشبكات تحويلها وغيرها)، ذلك أن تحليل هذه الارتباطات يمكّن الباحث من رؤية كل الوحدات التي تنشأ في الإقليم (داخل القطاعات، بين القطاعات)، وأخيراً فإن تقييم أهمية الموقع الجغرافي الاقتصادي، والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات في الإقليم يتطلب بحث المجمع كجزء محدد من المنظومة الاقتصادية للإقليم، وللاقتصاد الوطني على مستوى الدولة، وبالتالي تحليل المجمع كجزء من كل كامل.

إن هذا المدخل لمفهوم المجمع يعكس اللوحة الواقعية لتشكل الإقليم الاقتصادي، ويعطي إمكانية تشكل منظومة الأقاليم الاقتصادية للدولة، التي تسمح بالحصول على أكبر إنتاجية للعمل، ليس عن طريق تطبيق التقنية الحديثة فحسب، بل وبطرق التنظيم المكاني العقلاني للقوى المُنتجة أولاً، وثانياً

[1]: ت. م. كلاشنيكوفا: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، اصدار جامعة موسكو، 1982م، ص 42.

يتأسس تعريف المجمع على أولوية الإنتاج وليس التبادل، وثالثاً يتأسس على مبدأ التباينات في العلاقات الإنتاجية بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ويرى الامبييف في كتاباته عن التطور المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية، أنه من الضروري ليس عرض الميزات العقلانية والفعالية الاقتصادية للارتباطات المتبادلة بين فروع الإنتاج فحسب، بل ومن الضروري التخطيط لتطورها.

وقد عرّف آلامبييف التطور المتكامل بأنه: «التفاعل "الاقتران" المنطقي، والارتباط المتبادل الوثيق والدائم والمنتظم، والتناسب المحكم لكل فروع الإنتاج على مساحة الإقليم مع حساب تخصصه، والاستثمار الأمثل لظروفه وموارده الطبيعية والبشرية المتوافرة، والتي تعطي دخلاً إضافياً للاقتصاد الوطني ولتطور الإنتاج في الإقليم ذاته»[1].

وهكذا، يتطلب تحليل الارتباطات التقنية بين مؤسسات إنتاجية محددة تحديد مكانتها في مجمع الاقتصاد الوطني، أما من أجل تحليل البنية فقد أدخل آلامبييف بالإضافة لمفهوم المجمع المكاني للاقتصاد الوطني، مفاهيم أخرى تُعبّر عن العناصر المكونة للمجمع الإقليمي، وبالتحديد "المجمع الاقتصادي التقني الأولي" كعنصر أولي لأي مجمع إقليمي كان " والمجمع المكاني الإنتاجي" الذي هو تفاعل للمجمعات الأولية التي تتحد بوحدة التخصص وبروابط اقتصادية وثيقة، وخلافاً لكولوسوفسكي يبحث آلامبييف المجمعات المكانية من حيث العلاقة الوثيقة بجوهرها الاجتماعي والاقتصادي الإنتاجي[2].

أما بروبست فيقول: أن التطور المتكامل لاقتصاد الإقليم، يعني التناسب المثالي لتطور كافة فروع الإنتاج التي تتوافر لتطورها الظروف المُثلى في الإقليم.

ويُعرف آلاييف التكامل: بأنه درجة الارتباط المتبادل بين عناصر الاقتصاد في الإقليم.

أما التطوير المتكامل فيعرفه بأنه: آلية التغيرات الهادفة لعناصر المجمع والارتباط المتبادل بين هذه العناصر[3].

ومن الجدير بالذكر أيضاً التعريف الذي أعطاه بالامار تشوك للتكامل، إذ يعتقد أن أي تركز مكاني لإنتاج معين يتضمن في ذاته عناصر التجمع الصحيحة والمحكمة، ويُعتبر الارتباط المتبادل

---

[1]: ك. ل. كرادوف، مرجع سابق، ص 30.

[2]: نفس المصدر.

[3]: ك. ل. كرادوف: الإقليم الاقتصادي الجنوبي لأوكرانيا، القضايا الاساسية للتخصص والتطور المتكامل للاقتصاد الوطني، دار العلم كييف، 1970م، ص 33.

للمؤسسات الصناعية أساساً لتشكل المجمع، وهذا الارتباط مشروط بوحدة العمليات التقنية ابتداءً من استخراج واستثمار الخامات وحتى معالجة النفايات.

ويوضح تحليل وجهات النظر المختلفة حول جوهر التكامل لاقتصاد الإقليم، أن أغلبها تشترك في أن أساس تحديد جوهر التكامل هو التركز المكاني اقتصادياً وتقنياً للمنتجات ذات الارتباط المتبادل.

إلى جانب ذلك هناك بعض المؤلفين الذين يدحضون فكرة تطابق الإقليم الاقتصادي مع المجمع المكاني الإنتاجي، ويرأي المؤلف فإن المجمع المكاني الإنتاجي للإقليم والذي يتألف من المجمع المكاني الإنتاجي الذي يضم قطاعات الإنتاج المادي ويشكل النواة الأساسية للإقليم الاقتصادي، والمجمع المكاني الخدمي بشقيه: الخدمي الإنتاجي، والخدمي الاجتماعي الذي يكمل المجمع المكاني الإنتاجي ليتشكل المجمع المكاني الاقتصادي للإقليم.

ويفتح المجمع المكاني الإنتاجي في الإقليم مجالاً واسعاً أمام التطور المتكامل لاقتصاد الإقليم، وذلك من خلال تأثير طبيعة القوانين الناظمة لتطور اقتصاد الإقليم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التطور المتكامل لاقتصاد الإقليم لا يعني بأي حال من الأحوال "الاكتفاء الذاتي"، كما أنه لا يعني القصور أو الانغلاق الاقتصادي للأقاليم الاقتصادية، ذلك أن هذا الانغلاق سيؤثر سلباً على مجمع الاقتصاد الإقليمي، وبالتالي الوطني على مستوى الدولة، والذي يشكل وحدة لا تتجزأ.

ـ طرق تحديد مستوى التكامل في تطور اقتصاد الإقليم الاقتصادي:

من الصعب جداً تحديد صيغة موحدة من أجل التقييم الكمي للتطور المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي. ولمفهوم العُقد الصناعية في التطور المتكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي أهمية كبيرة لأنه في أساس تشكيل العقد الصناعية يتوضع قانون البنية الاقتصادية المُثلى والمتمثل بتحقيق أكبر وأفضل النتائج بأقل النفقات الممكنة.

وتتباين وجهات نظر العلماء والباحثين والمختصين في تفسير مفهوم العُقد الصناعية، فهناك العديد من الخبراء (خبراء هيئات التخطيط، والمختصون بالتخطيط الإقليمي، والمخططون ... وغيرهم) يفهمون مصطلح العُقد الصناعية بشكل مختلف، ويفترضون تفسيرات مختلفة في تحديد هذا المفهوم، ولهذا يتوجب استخدام المفهوم الواسع للعُقد الصناعية انطلاقاً من القانون العام للتطور المتكامل والمبرمج والمخطط للاقتصاد الوطني، وفي هذه الحالة وتحت مصطلح العُقد الصناعية يجب الفهم على أنه: مجموعة من المؤسسات تقوم على مساحة محددة، وتشكل مركزاً اقتصادياً موحداً

مجموعة فروع الإنتاج ذات الارتباط المتبادل، وفي مقدمتها فروع التخصص، إلى جانب مؤسسات القطاع الخدمي، والذي يؤدي إلى زيادة فعالية تراكم رأس المال وخفض النفقات.

وهكذا تتحقق الفائدة الأساسية لتوزيع المؤسسات في عقدة صناعية محددة، من خلال التوزيع العقلاني للإنتاج على المساحة التي تمتلك مواصلات تقنية هندسية عامة وأساسية، وإمكانية لتحويل المواد الخام والسلع نصف المصنعة الأخرى في مؤسسة واحدة، واستخدام مخلفات الإنتاج وتحويلها إلى سلع مفيدة، بالإضافة إلى إنتاج المعدات أو التجهيزات والآلات والقطع من أجل مؤسسات العُقد الصناعية.

إلا أن تخصص اقتصاد الأقاليم الاقتصادية بمنتجات قطاعات اقتصادية معينة يتطلب ضرورة تطوير ليس قطاعات التخصص فحسب، بل كامل قطاعات المجمع الاقتصادي الإقليمي، ويحدد التخصص وحدة عملية تطور الاقتصاد لهذه الأقاليم، وغالباً ما تكون هذه الوحدة موجهة نحو الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في الإقليم، الأمر الذي يساعد على زيادة إنتاجية العمل الاجتماعي.

ويُعد التخصص الوسيلة الأساسية التي تسمح بزيادة الفعالية الاقتصادية لعملية التكامل.

وكما هو معروف فإنه في التخصص لا توجد مؤشرات عامة مقبولة من قبل الجميع من أجل تحديد مستوى التكامل. فقد كتب في هذا الصدد روزنفلد ش. ل. يقول: إن مشكلة التكامل لفروع الصناعة في الأقاليم الاقتصادية ذات جوانب مختلفة، لكن الجانب الأكثر أهمية هو التحليل من وجهة النظر هذه للآتي:

1ـ مستوى تلبية احتياجات الإقليم من المنتجات التي ينتجها الإقليم ذاته.

2ـ بُنى الإنتاج للمنتجات ذات الارتباطات المتبادلة.

3ـ درجة اكتمال الدورة الإنتاجية لإنتاج منتجات معينة.

ومن أجل التقييم الكمي لمستوى تطور التكامل لاقتصاد الإقليم الاقتصادي، لابدّ من حساب وتحديد:

أ ـ ذلك الجزء من منتجات القطاعات المساعدة (من إجمالي إنتاج الإقليم)، التي تدخل في قطاعات التخصص الاقتصادي لهذا الإقليم، وكذلك كمية فائض الإنتاج من منتجات قطاعات التخصص الاقتصادي لهذا الإقليم، من إجمالي الإنتاج لذات الإقليم.

ب ـــ معامل الاستثمار العقلاني والكامل والمتكامل للمواد الخام بكافة أشكالها (المعدنية، مصادر الطاقة، النباتية، الحيوانية، الكيميائية، البحرية، ... وغيرها).

جـــ مؤشرات تطور مستوى التنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسات داخل الإقليم.

د ـــ مؤشرات تطور شبكة طرق النقل، وكذلك شبكات البنية التحتية الإنتاجية الأخرى داخـــل الإقليم.

هـــ ـــ معامل استخدام موارد القوة العاملة في الإنتاج الاجتماعي.

و ـــ مؤشرات استثمار الأراضي الزراعية والمواد الخام الزراعية من أجل تطوير الصناعات الخفيفه والغذائية التي تقوم على معالجة المواد الخام الزراعية.

ز ـــ حساب مستوى تأمين احتياجات السكان من المنتجات الغذائية المصنعة على أساس المـــوارد المحلية المتوافرة في الإقليم.

ح ـــ معاملات تطور إنتاج المواد الاستهلاكية الشعبية وقطاع الخدمات[1].

ويمكن تحديد مستوى التكامل من خلال قياس مدى تلبيته احتياجات الإقليم من الإنتاج المحلي مع ضرورة حساب الفعالية النسبية لتخصص الإقليم في قطاعات معينة، وذلك باستخدام المعادلة الآتي:

$$NC - \frac{Pr}{P} \cdot \frac{\sum Cr}{\sum Cs}$$

حيث: NC: مستوى التكامل.

P: الناتج الاجمالي الذي يُستهلك داخل الإقليم.

pr: نسبة (نصيب) المُستهلك من الإنتاج الذي أنتج في الإقليم نفسه.

$\sum Cr$: القرينة الاجمالية لتكاليف وحدة المنتج الذي أُنتج في الإقليم نفسه.

$\sum Cs$: القرينة الإجمالية لتكاليف وحدة المُنتج المماثلة في القطر.

ويُفضل حساب هذه القرينة بالنسبة المئوية، ويمكن حساب هذا المؤشر حينما يكون:

$$\sum Cr \leq \sum Cs$$

وتجدر الإشارة إلى أن تخصص أي منطقة أو إقليم لا يجري بصورة اعتباطية (عشوائية)، بل إنما طبقاً للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة في تلك المنطقة أو الإقليم، والتي تتوافر أفضل الظروف

[1]: كراندوف ك. ل: الإقليم الاقتصادي الجنوبي للاتحاد السوفييتي - القضائية الاساسية للتخصص والتطور المتكامل للاقتصاد الوطني، دار العلم، كييف، 1970م، ص 35.

لاستثمارها، وتحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة أكثر مما هي في المناطق أو الأقاليم الأخرى.

لكن المعايير (المقاييس) الحديثة للتطور المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية وتركزه تؤدي إلى تفاقم مسائل حماية البيئة والمحافظة على سلامتها، ففي الوقت الحاضر أصبح من غير الممكن حل مسائل تشكل اقتصاد الأقاليم الاقتصادية وتطوره دون الأخذ بالحسبان جوانب تأثيره على الوسط الطبيعي، إذ من الواجب ألا نرى في الطبيعة مصدراً لموارد مختلفة تُسهم في تلبية احتياجات الإنسان، ونعمل على تحسين مستوى حياته فحسب، بل لابدّ من النظر إليها انطلاقاً من ظروف تشكل وتطور الاقتصاد، فقد كتب في هذا الصدد غ. م. كرجيجانوفسكي مرات عدة حول العلاقة بين الطبيعة والإنسان والمجتمع، حيث أشار في بحثه بعنوان "مسائل ظهور المجتمع البشري"، إلى أنه "هناك ثلاثة عناصر أساسية لنمو الإبداع البشري هي:

1ـــ الوسط الاجتماعي.

2ـــ وسائل العمل.

3ـــ البيئة الجغرافية.

وهذا يعني أن الطبيعة ليس لها دور رئيسي، إلا أنه من دونها لا معنى لتطور الإنسان والاقتصاد في جميع مجالاته. وهكذا لابدّ من تقييم وتثمين الطبيعة انطلاقاً من ظروف حياة الإنسان.

إن دراسة الارتباطات والعلاقات المتبادلة المباشرة والعكسية لمنظومة الطبيعة ـــ الإنسان ـــ الاقتصاد (بحيث تبحث الطبيعة كوحدة كاملة ومتكاملة)، لا تستوجب تحليل المجمعات المكانية الاقتصادية فحسب، بل والمجمعات المكانية الاقتصادية ـــ الطبيعية، وتُعد الموضوعات الطبيعية والاقتصادية، العناصر الأساسية لهذا المجمع ويتمثل هدف تشغيل وتوظيف هذا المجمع في تأمين فعالية أكبر لتطور الاقتصاد في ظروف التحويل الهادف للطبيعة وتسخيرها لصالح الإنسان، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتنظيم الفعّال لإجراءات معالجة وتصنيع نفايات الإنتاج وتحويلها إلى سلع مفيدة.

رابعاً: نظرية الدورات الإنتاجية القائمة على أساس تجمع المـــادة الخـــام والطاقـــة المحركة:

تهتم المعاهد الأكاديمية والعلمية ومراكز البحوث العلمية المتخصصة وكثير مـــن البـــاحثين والمتخصصين والمنهمين في جميع بلدان العالم بدراسة الموارد الطبيعية وتقييمها وكيفية استثمارها لما لها من أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وتكمن أهمية هذه الموارد في كونها تشكل أساساً لتخطيط الاقتصاد الإقليمي والوطني، فالموارد الزراعية وموارد الغابة تتوزع في معظم أنحاء العالم في حين أن تجمع الموارد الطبيعية (المواد الخام ومصادر الطاقة)، يساعد على استثمارها الشامل المتكامل وتشكيل ما يعرف بالمجمعات التقنية المكانية ولتحقيق الاستثمار الشامل المتكامل، لابد من المرور بعدة مراحل من الدراسات أهمها[1]:

1 ــ المرحلة الأولى:

وتشمل تقييم الموارد المتوافرة. في الحقيقة ليس المقصود هنا التقييم الكمي والنوعي وتوزع وظروف استثمار كل مورد طبيعي على حدة ولا التقييم لكل مؤسسة تقوم باستثماره، بل المقصود تقيـــيم التجمع المكاني للظروف والموارد الطبيعية والطاقة المحركة، التي يمكن أن تستثمر بشكل مشـــترك متكامل وفق نمط تقني محدد، حيث تشكل تجمعاً اقتصادياً تقنياً مكانياً، ويجري تقييم خصائص هذا التجمع المكاني للمواد الخام والطاقة المحركة على النحو الآتي:

أ ــ تقييم المواد الخام والطاقة المحركة في كل تجمع مكاني مثل: الفحم والبترول والغاز والطاقـــة الكهربائية وفلزات الحديد، وفلزات المعادن الفاتحة، والمواد الخام وغير الفلزية، وموارد الغابة.

ب ــ تقييم الظروف والعوامل المؤثرة على تطوير الصناعة والمجمعات الصناعية وتشمل: الموقـــع الجغرافي والبنية الجيولوجية ومظاهر السطح العامة والمناخ والمياه والتربة والتنوع الحيوي ودرجـــة استصلاح الإقليم وتجهيزه بالمنشآت الإنتاجية والخدمية، والموقع الجغرافي الاقتصادي والموقع بالنسبة لخطوط المواصلات الرئيسية، والموارد البشرية وموارد القوة العاملة والعوامل الحضارية (القواعـــد الأساسية لخدمة الإنتاج والسكان)، وهي ما يعرف بالبنية التحتية الإنتاجية والخدمية، تركز الإنتاج الصناعي وتخصصه وتكامله، وأثر العوامل السياسية في تـــوزع وتطـــور الصـــناعه والمجمعـــات الصناعية....وغيرها.

[1] حسن امين الفتوى التخطيط الاقليمي. الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م.

ج ـــ تقييم مستوى الاستصلاح الحالي وآفاق تطوره في المستقبل:

2ـــ المرحلة الثانية:

وتتضمن التنبؤ بالآفاق المستقبلية لتطوير المجمعات الحالية التي نشأت وتطورت على أساس استثمار المواد الخام والطاقة المحركة المتوافرة في المكان، والتنبؤ بإمكانية توسعها وتطورها، وإنشاء مجمعات إنتاجية جديدة.

إن تكامل المؤسسات الإنتاجية التي تنتمي إلى مختلف فروع الإنتاج المادي او الصناعة، لا يتحقق على أساس مشاركتها الفعلية لإنتاج سلعة محددة أو تلبية حاجة معينة فحسب، بل وعلى وحدة العمليات الإنتاجية التي تنشأ نتيجة توافر تجمع معين للمواد الخام والطاقة المحركة في الإقليم، وتشكل وحدة العمليات الإنتاجية الموجودة موضوعياً والثابتة، والتي تتكرر وتتطور في الأقاليم المختلفة أساس نظرية الدورات الإنتاجية التي تقوم على أساس تجمع معين للمادة الخام والطاقة المحركة مجتمعتين ويعد الجغرافي الروسي ن.كولوسوفسكي أول من وضع نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة لتخطيط العلاقة بين الطبيعة ـــ التكنولوجية ـــ الإنسان في أي تجمع إنتاجي أو إقليمي ـــ اقتصادي، وقد طور هذه النظرية من بعده تلامذته ومتتبعيه أمثال (ت. م كلاشنيكافاويو. غ. ساوشكينوأ. ت. خروشوف ... وغيرهم.

وقد عرف ن. ن كولوسوفسكي الدورات الإنتاجية بأنها "مجموعة العمليات المنظمة والثابتة والمتكررة، التي تنشأ نتيجة للارتباط المتبادل والمشروط (أي أن كل عملية من هذه العلميات تشترط وجود الأخرى) والتي تتطور حول العملية الرئيسية بالتتابع في الإقليم الاقتصادي نتيجة لتوافر تجمع المادة الخام والطاقة المحركة، وتتضمن كل عمليات التجمع ابتداءً من الشكل الأولي للمادة الخام (الاستخراج)، مروراً بالمراحل التصنيعة اللاحقة (التحويل والتصنيع) وحتى الحصول على كل أنواع السلع الجاهزة التي يمكن إنتاجها في المكان ثم معالجة النفايات وتحويلها وإعادة استعمالها كسلع مفيدة، انطلاقاً من تقريب الإنتاج إلى مصادر المادة الخام والطاقة المحركة، والاستثمار الأمثل لكل عناصر المادة الخام والطاقة. ومن الواجب بحث مفهوم نظرية الدورات الإنتاجية على أساس تجمع المادة الخام والطاقة المحركة كمفهوم تاريخي تتوسع وتتطور مع الزمن.

ويبين تحليل تعريف ن. ن. كولوسوفسكي للدورات الإنتاجية أن الجانب المهم والميزة الأساسية لهذه الدورات الإنتاجية هي ارتباطها المكاني، أما الشكل العام لهذه الدورات على مستوى البلاد ككل يمكن أن يستخدم كمرشد أو دليل فقط. ففي كل إقليم رئيسي أو ثانوي (من الدرجة الثانية

او الثالثة)، وفي تركيب كل دورة إنتاجية بمرحلتها المعينة يجب أن يدخل الإنتاج الذي يمكن له أن يتطور هنا وبشكل مناسب وفعال نتيجة لوجود تجمع معين للموارد الطبيعية (المواد الخام والطاقة المحركة). فمن الممكن على سبيل المثال أن يدخل نفس الإنتاج في دورات إنتاجية مختلفة موزعة في أقاليم عدة، وهذا لا يعود إلى التباين في العملية التكنولوجية، بل لتباين العوامل التي تجعل توزعه في هذا الإقليم أكثر فعالية من توزعه في أقاليم أخرى[1].

ومن الميزات الأساسية لهذه النظرية، المحافظة على التتابع لمراحل معالجة وتحويل وتصنيع المادة الخام بتوافر الطاقة المحركة اللازمة ابتداءً من شكلها الأولي (الاستخراج أو الحصول على المادة الخام الزراعية ...)، وحتى الحصول على كافة أنواع السلع الجاهزة الناتجة عن تصنيع المادة الخام، وهذا ما يسمح بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، والذي يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة، بالإضافة إلى حماية البيئة، من خلال معالجة النفايات التي تشكل مصدراً من مصادر التلوث وتحويلها وإعادة استعمالها كسلع مفيدة. هذه الميزات وغيرها جعلت نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة، من أهم النظريات في الاستثمار الشامل المتكامل للمواد الخام، وبالتالي تشكل وتطور المجمعات المكانية الإنتاجية كشكل تنظيمي مكاني أمثل من أشكال التنظيم المكاني لاقتصاد الإقليم الاقتصادي.

لقد وضع ن. ن كولوسوفسكي في أساس مفهوم نظرية الدورات الإنتاجية تصوراً واضحاً حول نماذج (أنماط)، العمليات الإنتاجية، أي الحلقات الثابتة والمتكررة في الأقاليم المختلفة للدولة، والتي تنتمي إلى سلسلة تكنولوجية واحدة مع ضرورة توافر الموارد الطبيعية والطاقة المحركة وموارد القوة العاملة، من أجل التنظيم الفعال والمتكامل للإنتاج. وقد حدد ثمانية أنماط للدورات الإنتاجية هي[2]:

1 ــ الدورة الإنتاجية لتعدين المعادن السوداء.

2 ــ الدورة الإنتاجية لتعدين المعادن الفاتحة.

3 ــ الدورة الإنتاجية لتصنيع النفط والصناعات البتروكيميائية.

4 ــ مجموعة الدورات الإنتاجية لتصنيع الطاقة.

5 ــ مجموعة الدورات الإنتاجية للصناعات التحويلية.

---

[1] كالاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، منشورات جامعة موسكو، 1982، ص 137.

[2] كالاشنيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي، منشورات جامعة موسكو، 1982، ص 135.

6 ــ الدورة الإنتاجية لتصنيع منتجات الغابة.

7 ــ مجموعة الدورات الإنتاجية الزراعية ــ الصناعية.

8 ــ الدورة الإنتاجية للاستصلاح والاستثمار الزراعي الصناعي (للأقاليم ذات الزراعة المروية).

كما أنه أشار إلى الدورة الإنتاجية التاسعة وهي الدورة الإنتاجية للطاقة الذرية.

وبعد ظهور أعمال ن. ن كولوسوفسكي التي شرح فيها مفهوم الدورات الإنتاجية شهد القطاع الصناعي تطوراً ملحوظاً، حيث دخلتها عمليات تقنية جديدة أدت إلى تغييرات بنيوية كبيرة، وبالتالي تشكل دورات إنتاجية جديدة وتابع يو. غ ساوشكين تطوير أفكار كولوسوفسكي، إذ بحث عملية تشكل الدورات الإنتاجية كأساس تقني مادي للمجمعات الإنتاجية المكانية والإقليمية وبحسب رأيه فإن الدورات الإنتاجية لا تقتصر على الصناعة فقط، بل يمكن أن تشمل كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ولهذا فقد سعى جاهداً للإحاطة بكل السلاسل التقنية المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني في البلاد.

ويمكن تلخيص مضمون هذه النظرية على النحو الآتي[1]:

1 ــ ضرورة توافر التجمع المكاني للموارد الطبيعية (المادة الخام والطاقة المحركة)، والتي يمكن أن تستثمر بشكل مشترك (كالفحم وفلزات الحديد مثلاً والطاقة الكهرومائية الرخيصة وتعدين فلزات المعادن الفاتحة بطريقة التحليل الكهربائي، كما هو الحال في كندة والبرازيل أو البترول كطاقة محركة وكمادة خام أساسية للصناعات البتروكيماوية... إلخ).

ويُعد هذا التجمع أساساً لتشكل المجمعات المكانية الإنتاجية، والتي بدورها تشكل نواة لأقاليم اقتصادية جديدة.

2 ــ التتابع التقني للمؤسسات المتخصصة بالحلقات الإنتاجية الدنيا (استخراج الفلزات أو البترول مثلاً)، والمتكاملة مع مؤسسات الحلقات العليا الإنتاجية للدورة والمتمثلة بعملية تكرير البترول التي تشكل قاعدة مهمة لتطور المجمع الصناعي البتروكيماوي، وصناعة الآلات والتجهيزات والمعدات اللازمة لاستخراج وتكرير وتصنيع البترول، ويعرف هذا الارتباط التقني بالدورة الإنتاجية للمادة الخام والطاقة والمحركة (البترول)، والتي يمكن أن تتكرر في هذا الإقليم أو ذاك.

وقد تكون الدورة الإنتاجية كاملة الحلقات، حينما تقوم بمعالجة وتصنيع المادة الخام ابتداء من أشكالها الأولى، وانتهاء بالحصول على السلع الجاهزة ومعالجة النفايات. وتتألف كل دورة إنتاجية

[1] كولوسوفسكي ن. ن: التنظيم المكاني للقوى المنتجة في سيبيريا، نوفوسيبيرسك، 1971م.

من حلقات أساسية ذات ارتباط متبادل ومشروط حول العملية الرئيسية لنوع محدد من المادة الخام والطاقة المحركة، وتتضمن كل عمليات المجمع ابتداءً من الاستخراج فالمعالجة مروراً بالحلقات التصنيعية اللازمة، وحتى الحصول على السلع الجاهزة، وغالباً ما تنتج هذه الحلقات الأساسية مواد خام لحلقات ثانوية ترتبط بها، وهذا ما يؤدي إلى الاستثمار الأمثل الكامل والمتكامل للمادة الخام وصولاً إلى معالجة النفايات وإعادة استعمالها كسلع مفيدة، وهذا ما توضحه الأشكال رقم (8)، ورقم (9).التي تبين فرع الصناعة التحويلية للقطن للدورة الإنتاجية الزراعية ـ الصناعية، وفرع معالجة عباد الشمس، والدورة الإنتاجيه لتصنيع النفط، والصناعات البتروكيماوية القائمة عليه.

وقد تكون ناقصة الحلقات تضم على سبيل المثال استخراج البترول، كما هو الحال في سيبيريا العربية ودول الخليج العربي، وهنا يظهر الدور الفعال للتخطيط الإقليمي في تأمين المناخ الاستثماري المناسب لتطوير الدورات الإنتاجية، عن طريق استكمال الحلقات غير الموجودة.

3ـ ومن الخصائص المميزة للدورات الإنتاجية، أن لكل حلقة من حلقاتها طاقماً خاصاً من الموارد الطبيعية وموارد قوة العمل. فعدد العاملين وتركيبهم المهني مرتبط بنشاطهم في مختلف الحلقات الإنتاجية وفي مختلف الخدمات اللازمة للمجمع أو الإقليم.

وتتضمن دراسات نظرية الدورات الإنتاجية للمادة الخام والطاقة المحركة المعلومات والبيانات والمعطيات التي تتعلق بحجم الموارد الطبيعية المستثمرة حالياً والمؤسسات التقنية التي تقوم بعملية الاستثمار، وكذلك حجم القوة العاملة في هذه المؤسسات، وبالحجوم الاحتياطية المكتشفة وغير المستثمرة والمؤسسات التقنية اللازمة للقيام بعلمية الاستثمار، وحجم القوة العاملة التي ستدخل ميدان العمل في المستقبل القريب، وتشكل هذه الحجوم الاحتياطية أساساً لوضع الخطط التنموية متوسطة الأمد، كما تتضمن التنبؤ بالموارد الجديدة والتي سيتم اكتشافها وتقدير حجمها واحتياطيها، والمؤسسات التقنية والتجهيزات والآلات والمعدات التي يجب توافرها والحصول عليها لتنفيذ عملية الاستثمار وتطورها، وأيضا أعداد القوة العاملة التي يجب توظيفها ومستوى تأهيلها وتدريبها وغالباً ما يشكل هذا التنبؤ أساساً لوضع الخطط التنموية بعيدة الأمد (أكثر من 20 سنة)، وهذا يعني أن هذه النظرية تشكل مادة خام أساسية للتخطيط الإقليمي، بما في ذلكالتخطيط

المكاني ويمكن تفسير ذلك، بأن التقدم العلمي والتقني لـــه الـــدور الأكـــبر في عمليـــة التطـــور الاقتصادي[1].

ـــ ويمكن أن يرمز للموارد الطبيعية المستثمرة حالياً بالرمز (d).

ـــ وللموارد المكتشفة غير المستثمرة بالرمز (d1)

ـــ والموارد التي ستكتشف وسيتم استثمارها على الأمد البعيد بالرمز (d2).

ـــ وكذلك الحال بالنسبة للمؤسسات التقنية الحالية بالرمز (p)، والمستقبلية بالرمز (p1)

ـــ والمؤسسات التقنية التي يجب توفيرها على الأمد البعيد بالرمز (p2).

ـــ كما ويرمز للقوة العاملة الحالية بالرمز (R).

ـــ والقوة التي ستدخل ميدان العمل في المستقبل القريب (R1).

ـــ وتلك التي يجب توظيفها وفق الخطة بعيدة الأمد بالرمز (R2).

ـــ وهكذا، فالقوى المنتجة الحالية، وتلك التي يجب توافرها في المستقبل القريب، والقوى الواجب توظيفها على الأمد البعيد لتشغيل المجمع الإقليمي هي:

$$M = d.p.R$$
$$M1 = d1.p1.R1$$
$$M2 = d2.p2.R2$$

حيث:

ـــ (M): القوى المنتجة الحالية في المجمع أو الإقليم.

ـــ (d): الموارد الطبيعية المستثمرة حالياً

ـــ (p): المؤسسات التقنية الموجودة والعاملة حالياً في المجمع أو الإقليم.

ـــ (R):القوى العاملة حالياً في المجمع أو الإقليم.

ـــ (M1): القوى المنتجة الاحتياطية في المجمع أو الإقليم.

ـــ (d1):الموارد الطبيعيه المكتشفه وغير المستثمرة.

ـــ (p1):المؤسسات التقنية التي يجب توفيرها في المستقبل القريب لاستثمار الموارد غير المستثمرة.

ـــ (R1):القوى العامله التي ستدخل ميدان العمل في المستقبل القريب.

ـــ (M2):القوى المنتجة التي تحدد تطور البيئة الطبيعة والاقتصادية في المجمع أو الإقليم على الأمد البعيد.

---

[1] كولوسوفسكي ن. ن: المسائل النظرية للتقسيم الاقليمي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي ـ المجمعات المكانية الإنتاجية ـ قضايا الجغرافية ـ موسكو، دار الفكر، 1970م.

ـ (d2):استغلال الموارد الطبيعية بشكل متكامل في المستقبل البعيد.

ـ (p2):المشاريع بعيدة الأمد والتجهيزات والمعدات والآلات التقنية اللازمة لتجهيزها.

ـ (R2):تطور أعداد السكان والقوى العاملة على الأمد البعيد (20 سنة على سبيل المثال).

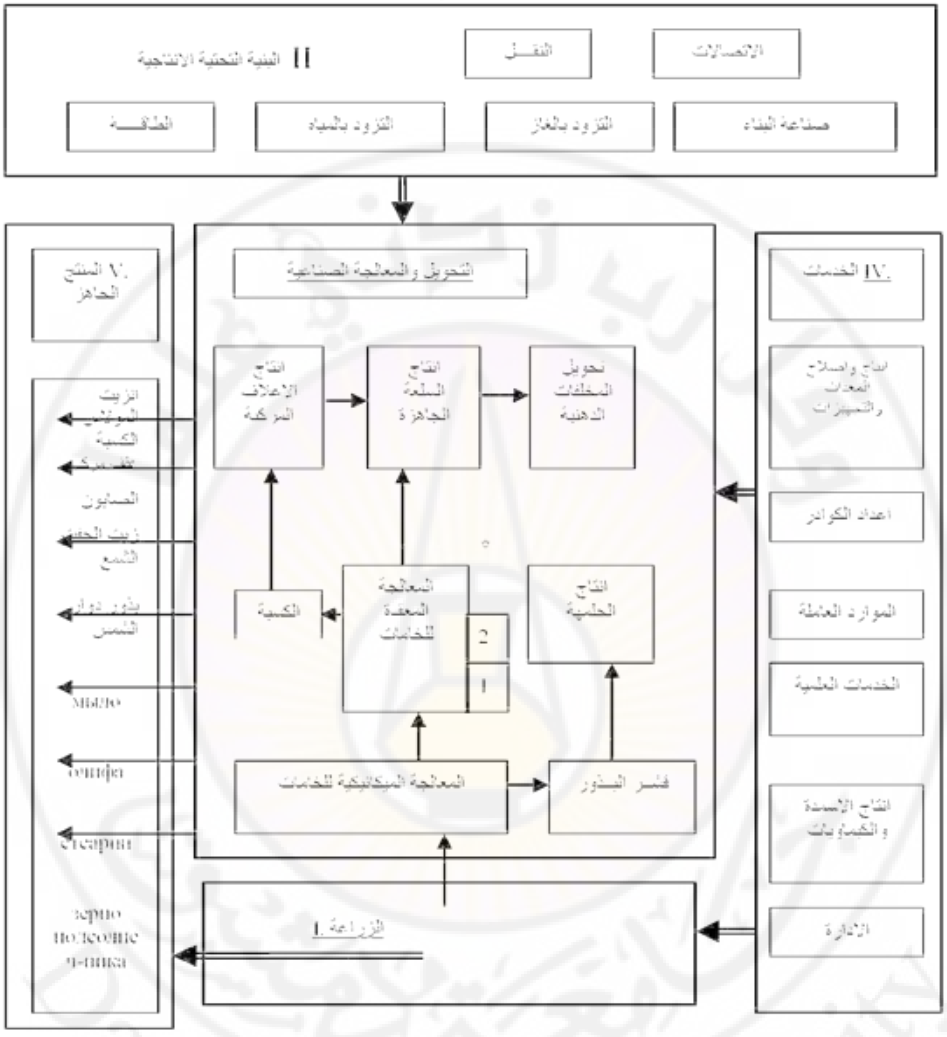
4 ـ التجمع الاقتصادي البشري: ويتشكل هذا التجمع نتيجة لتركز وتكتل وتكامل المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البنية التحتية (الإنتاجية والاجتماعية)، في المكان الواحد بغية خفض كلفة الإنتاج والخدمات. ويؤدي هذا التكتل والتمركز إلى تنظيم شبكة المواصلات الداخلية ضمن المدينة الواحدة، أو بين مختلف المراكز البشرية والاقتصادية ذات الارتباط المتبادل، والمتكاملة مع بعضها بعضاً ضمن الإقليم الواحد.

وتكمن أهمية نظرية الدورات الإنتاجية للمواد الخام والطاقة المحركة في حساب البنية الأكثر فعالية للتجمع الإنتاجي التي تستجيب لتجميع معين من المواد والطاقة المحركة وتحدد التناسب المثالي في ظروف معينة بين الدورات الإنتاجية وفروعها، لا بل وفي كل مرحلة من مراحلها. كما تحل مسائل التنظيم المتكامل للإنتاج، فمن أجل حساب فعالية التنظيم المكاني للإنتاج يقسم المجمع إلى دورات إنتاجية على أساس المواد الخام والطاقة المحركة، الأمر الذي يسمح بإظهار كل تجمع للمؤسسات في الإقليم والمتحدة بوحدة العملية الإنتاجية، أي تلك التي تشكل منظومة إنتاجية معينة، كما يسمح بربط كل مؤسسة في هذا التجمع بالمكان، وبالتالي بتحديد نطاق تطور المنظومة الإنتاجية المعينة.

إن الأهمية النظرية والتطبيقية لمفهوم نظرية الدورات الإنتاجية على أساس تجمع المادة الخام والطاقة المحركة في العصر الحديث تزداد أكثر فأكثر بالتزامن مع تعزيز دور المدخل الإقليمي في التخطيط والإدارة وتزايد الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والتقني والتطور المتكامل للاقتصاد.

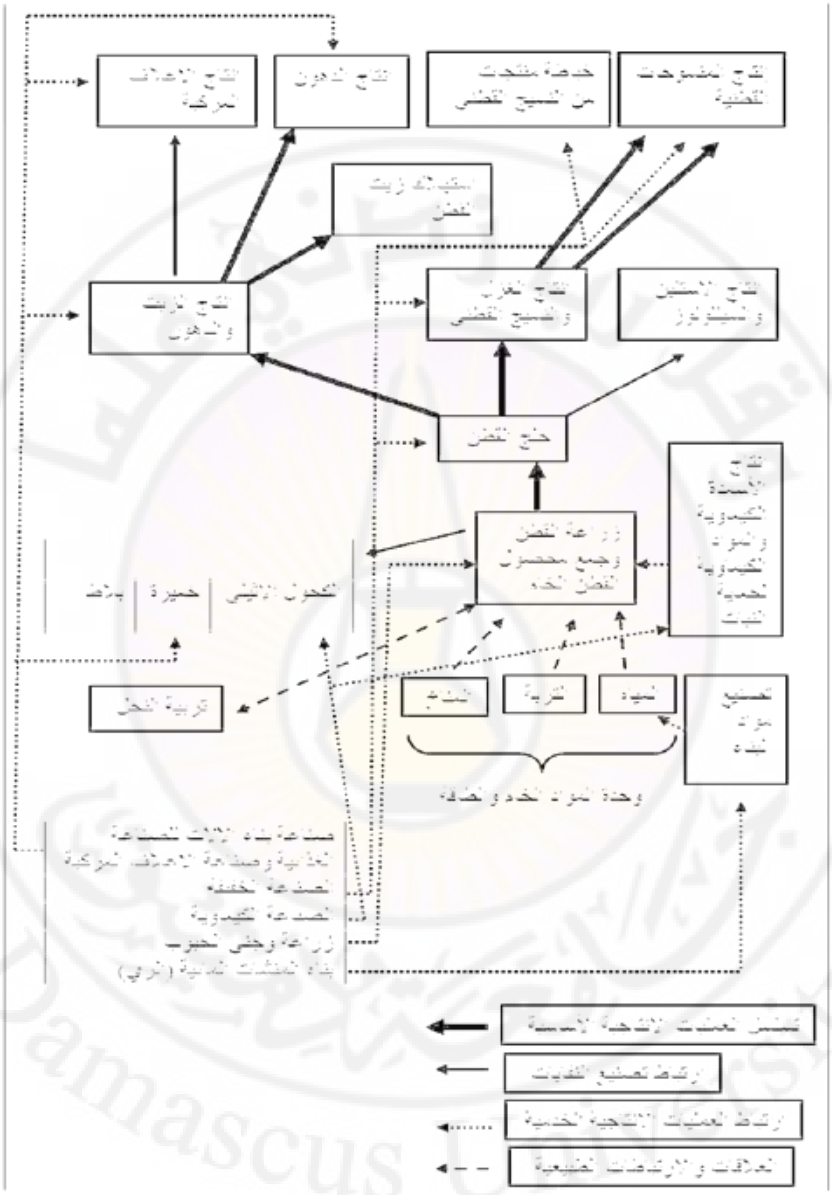
لهذا فمن الواجب على أعضاء الإدارة الإقليمية، بما في ذلك مجالس الإدارة المحلية، إتقان أفكار نظرية الدورات الإنتاجية على أساس المادة الخام والطاقة المحركة لتشكيل البنى المثلى للمجمعات الإنتاجية وتعزيز القاعدة التمويلية للأقاليم بطرق تقنية وإعادة استعمال نفايات الإنتاج وتنظيم الارتباطات الإنتاجية المتبادلة العقلانية، وتقوية التوازن للارتباطات الاقتصادية الخارجية وبلوغ الدرجة العقلانية لإتمام العمليات الإنتاجية والاستعمال المتكامل للمواد الخام والطاقة والموارد ذات الأهمية العامة... إلخ، لكن اعتماد مبادئ التمويل الذاتي يتطلب تعميق الأبحاث المتعلقة بهذا المجال، وذلك من أجل زيادة فعالية التنظيم المكاني للإنتاج.

الشكل (8) مراحل تصنيع بذور عباد الشمس



المصدر: أديب الخليل: مقومات التقسيم الإقليمي الاقتصادي لخدمة أهداف التخطيط الإقليمي في الظروف الراهنة ـــ مثال جمهورية أوزبكستان ـــ أطروحة دكتوراه، جامعة موسكو الحكومية، 1989م.

الشكل (9) فروع الدورة الإنتاجية الزراعية الصناعية لتصنيع القطن



المصدر: أديب الخليل: مقومات التقسيم الإقليمي الاقتصادي لخدمة أهداف التخطيط الاقليمي في الظروف الراهنة ـــ مثال جمهورية أوزبكستان ـــ أطروحة دكتوراه، جامعة موسكو الحكومية، 1989م.

الفصل السابع

القضايا المعاصرة للتخطيط الإقليمي ومجالاته

أولاً: التخطيط الزراعي

ثانياً: التخطيط الصناعي

ثالثاً: التخطيط العمراني

رابعاً: التخطيط السياحي

خامساً: التخطيط الخدمي (تخطيط المراكز الخدمية)

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: التخطيط المكاني للإنتاج الزراعي:

مقدمة:

تُعد الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في معظم دول العالم، كما أنها الحرفة التي يزاولها القسم الأكبر من القوة العاملة، إذ يفوق عدد المشتغلين بها المشتغلين بأي حرفة أخرى، ويُسهم الإنتاج الزراعي بجزء كبير من المواد الخام الداخلة في عمليات الصناعات التحويلية والغذائية، كما تقوم الزراعة بالدور المحوري في تحقيق الأمن الغذائي.

وإذا كان التطور الصناعي قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الزراعي فإن التطور الزراعي في العصور الحديثة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور الصناعي، لما تقدمه الصناعة للزراعة من آلات ومعدات وتقنيات وأسمدة ومبيدات كيماوية، مما يجعل التطور الزراعي أمراً لا غنى عنه لأي دولة تنشد التقدم والارتقاء. ومن الملاحظ أن هناك اتجاهاً قوياً نحو التطور الصناعي في كافة دول العالم، وخاصة في الدول النامية، وهذا أمر بحد ذاته إيجابي، ولكن لابد من أن يرتكز على دعامة قوية من التطور الزراعي لتجد الصناعة في المنتجات الزراعية حاجتها من المواد الخام، وفي الفائض من الدخل الزراعي مصدراً لتمويلها، ولتمد الصناعة بالفائض من قواها العاملة، ولتضمن الزراعة لمنتجاتها سوقاً متسعة تتمثل في استهلاك العاملين بالصناعة .... إلخ. ويُسهم تطوير كل من الزراعة والصناعة جنباً إلى جنب في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها بعض الدول من حين لآخر.

ولفهم طبيعة التخطيط الزراعي، لابد من فهم المظاهر العامة ومتطلبات الاقتصاد الزراعي، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1ـ إن تحكم الظروف والعوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي أمر لاشك فيه. فدرجات الحرارة وكميات الأمطار وأنواع التربة ومظاهر السطح والموارد المائية السطحية والجوفية .... إلخ أكثر تأثيراً في الزراعة منها في الحرف الأخرى.

2ـ إن العوامل الطبيعية الملائمة لنمو المحاصيل الزراعية لا تتوافر في كل مكان بنسبة واحدة ولا تتوزع توزيعاً عادلاً داخل أي دولة أو حتى داخل أي إقليم، فتجمع جميع هذه العوامل في جميع مناطق الدولة أو في جميع أجزاء الإقليم يبدو أمراً مستحيلاً.

3ـ إن دراسة المساحة الزراعية لأي محصول زراعي في العالم أو في أي دولة أو حتى أي إقليم صغير تظهر أن هذه المساحة لا تشمل جميع الأراضي الصالحة لزراعة هذا المحصول من الناحية

الطبيعية، بل إن بعض الأقاليم صالحة لزراعات معينة، لكنها لم تحاول زراعتها، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل منها: ظروف البلاد الاقتصادية، مدى الطلب عليه في السوق العالمية، مستوى الأسعار، المنافسة التي يتعرض لها، الخبرة الزراعية للسكان، والسياسة الحكومية ... إلخ.

4ـ تتدخل العوامل البشرية تدخلاً كبيراً في الزراعة، فعدد السكان ومدى خبرتهم الزراعية واختيارهم ورغباتهم، كلها عوامل تحدد إمكانات الزراعة وطبيعتها ونوعية محاصيلها.

5ـ معظم المنتجات الزراعية من السلع الاستهلاكية، لكن هناك الكثير من المنتجات الزراعية تشكل مادة خام للصناعة.

6ـ تهدف الزراعة في أكثر دول العالم الزراعية إلى إنتاج المواد الغذائية بصورة رئيسية. وهذا يعني أن زراعة المواد الغذائية، إنما تتم على حساب زراعة العلات التجارية، وخاصة في الدول التي تتميز بكثافتها السكانية الكبيرة.

7ـ يرتبط الإنتاج الزراعي التجاري ارتباطاً وثيقاً بالنقل وسهولة الاتصال بمناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

8ـ تحتاج الزراعة إلى مساحات كبيرة نوعاً ما بالنسبة لوحدة الإنتاج، على عكس الحرف الأخرى كحرفة التعدين أو الصناعة التي تتركز ضمن مساحات صغيرة نسبياً ولا يمثلها سوى مراكز محدودة المساحة من الدولة أو من الإقليم.

وعلى ضوء هذه المظاهر العامة للاقتصاد الزراعي يمكن فهم طبيعة التخطيط الزراعي الذي يجب أن يكون منسجماً بقدر الإمكان مع الظروف الطبيعية السائدة، والظرف البشرية المتوافرة وخاصة ظروف السكان وطبيعتهم وخبرتهم، والظروف الاقتصادية المرتبطة بالاستهلاك المحلي أو التجارة الخارجية. ويهدف التخطيط الزراعي بوجه عام إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1ـ زيادة مساحة الأراضي الزراعية (التوسع الأفقي للأراضي الزراعية)، وذلك عن طريق الاستصلاح والاستثمار باستخدام أحدث منجزات التقدم العلمي والتقني.

2ـ زيادة إنتاجية الأراضي والعمال الزراعيين من وحدة المساحة، وذلك من خلال زيادة الخبرة الفنية ورفع مستوى التأهيل والتدريب للفلاحين، واختيار البذور المحسنة، ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، وبالتالي تحسين الإنتاج كماً، ونوعاً.

3ـ التنظيم المكاني للمحاصيل الزراعية بما يتلاءم مع ظروف وموارد كل إقليم، الأمر الذي يسهم في زيادة كميات الإنتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

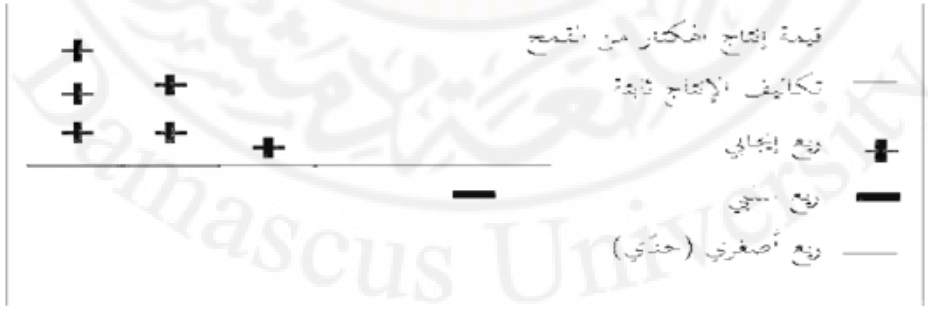
تتحكم في توزيع وتطوير الإنتاج الزراعي مجموعة من القوانين الاقتصادية، منها قانون حرية الإنتاج والمنافسة، وقانون العرض والطلب، وقانون الفعالية الاقتصادية والاجتماعية، أي السعي للحصول على أعلى عائد اقتصادي ... وغيرها من القوانين، وقد أُشتق من القانون الأخير قانون التقسيم الجغرافي للعمل، أي تخصص المناطق والأقاليم بإنتاج المحاصيل التي تعطي أعلى عائد اقتصادي من زراعتها بسبب توافر الظروف الطبيعية والبشرية والتقنية المناسبة لها، والتكامل الاقتصادي بين هذه المناطق أو الأقاليم.

وتشكل معرفة العوامل المؤثرة في العائد الاقتصادي من زراعة الأرض، إحدى الركائز المهمة التي يستند إليها التخطيط المكاني للإنتاج الزراعي، ومن أهم هذه العوامل:

1ـ الريع التفاضلي الناجم عن الخصائص الطبيعية للأرض (ريكاردو):

تكمن غاية الإنتاج في تكوين القيمة، مثال قيمة إنتاج القمح = أجرة الأرض والعمال والآلات وثمن البذار والسماد وغيرها من تكاليف + الربح الصافي للمستثمر. ولكن القدرة الإنتاجيه الطبيعية للأرض تتباين من مكان لآخر، ولمعرفه مقدار مساهمه الأرض (أي قدرتها الإنتاجية الطبيعية) في تكوين قيمة الإنتاج الزراعي للقمح على سبيل المثال، نثبت جميع عناصر الإنتاج الأخرى (أجرة العمال والآلات وثمن البذار والسماد ....إلخ)، أي نجعل تكاليف الإنتاج ثابتة في جميع الأراضي. لذا فإن ريع الأرض (أي العائد الاقتصادي الناجم عن جدارتها الإنتاجية الطبيعية) = قيمة إنتاج الهكتار من القمح - نفقات الإنتاج، والشكل رقم (10)، يوضح ذلك

الشكل (10) الريع التفاضلي الناجم عن الجدارة الإنتاجية الطبيعية للأرض



إن تحليل معطيات هذا الشكل يبين أن أراضي مصياف وحماة وسلمية ذات عائد اقتصادي إيجابي، (إنها تتمتع بقيمة)، وأن أراضي إثرية ليس لها قيمة، لأنه ليس لها عائد اقتصادي، (حيث قيمة الإنتاج فيها ناقص تكاليفه يساوي الصفر) وأن زراعة أراضي البادية خاسرة، أي ذات ريع سلبي.

ويعتمد الريع التفاضلي للجدارة الإنتاجية الطبيعية للأرض عند ريكاردو على الأسس الآتية:

1ـــ تفاوت القدرة الإنتاجية الطبيعية للأرض من مكان لآخر.

2ـــ الترتيب التاريخي لاستثمار الأراضي: يقول ريكاردو بأنه لدى الناس حدس سليم يجعلهم يزرعون أفضل الأراضي التي تعطي أفضل النتائج، ثم يزرعون الأراضي الجيدة، ومن ثم المتوسطه وأخيراً الرديئة عند الضرورة القصوى.

3ـــ قانون السكان: يؤدي تزايد السكان إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعارها، بحيث يصبح استثمار الأراضي الأقل خصباً مجزياً، وبالتالي تصبح الأراضي التي لم يكن لها ريع وقيمة على أطراف البادية متلاً ذات ريع وقيمة، والشكل رقم (11)، يوضح ذلك

الشكل (11) أثر زيادة الأسعار على توسيع الأراضي المزروعة

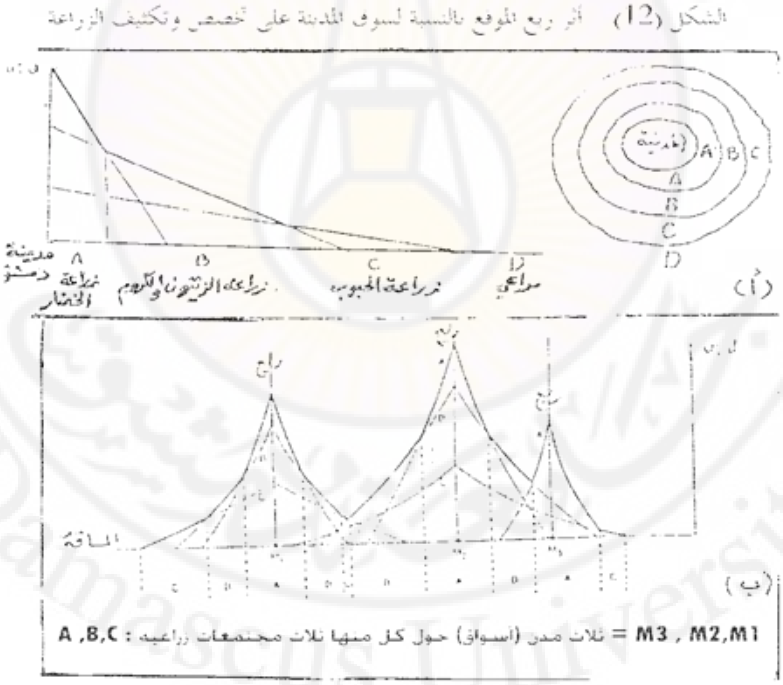


وما ينطبق على الريع التفاضلي لمقدرة الأرض الطبيعية الزراعية ينطبق على الريع التفاضلي لبقية الموارد الطبيعية الأخرى. فالإنسان يستثمر المناجم الجيدة أولاً، ثم الأقل جودة، وأخيراً الرديئة عند الضرورة القصوى، وكذلك يستثمر المناطق السياحية الجيدة ثم الأقل جودة .... وهكذا.

2ـــ ريع الموقع الناجم عن القرب من أسواق التصريف (نظرية تيونن):

يعتمد الاقتصادي الألماني تيونن في حسابه لريع الموقع الناجم عن القرب من أسواق التصريف على طريقة التحليل العاملي، حيث يفترض تجانس الوسط الطبيعي والبشري، لكي يجعل قيمة الإنتاج وتكاليفه ثابتة في جميع أجزاء الإقليم، كما يفترض وجود مدينة واحدة في الإقليم، هي السوق الوحيدة لتصريف فائض الإنتاج الزراعي، ويفترض أن سعر مبيع هذه المنتجات ثابت في الإقليم، وتكمن ضرورة هذه الافتراضات في معرفة أثر القرب من المدينة (السوق)، أي معرفة أثر كلفة النقل على تخصص الزراعة ودرجة تكثيفها. والشكل رقم (12) يوضح ذلك.

الشكل (12) أثر ريع الموقع بالنسبة لسوق المدينة على تخصص وتكثيف الزراعة

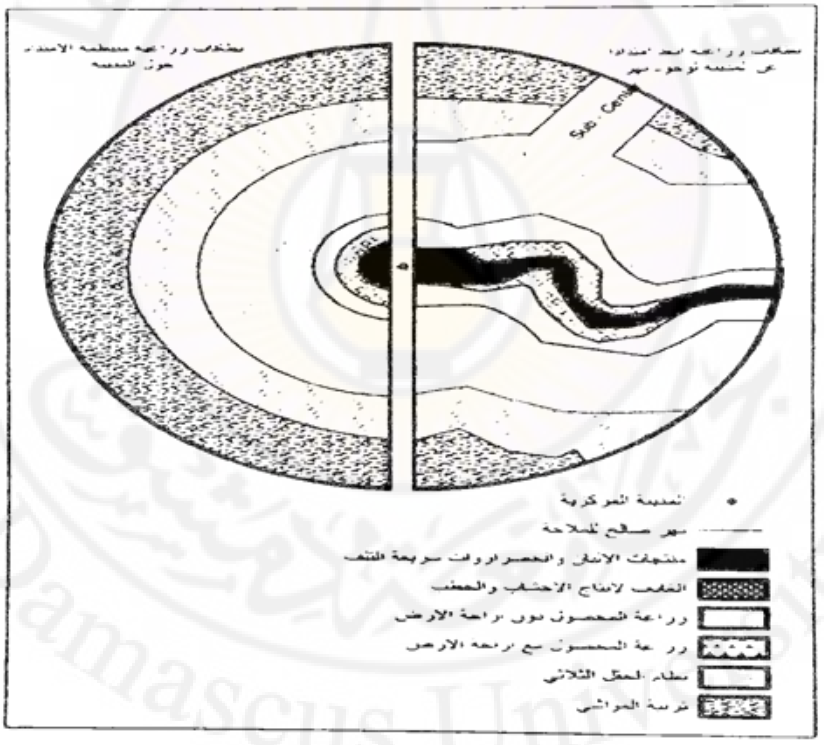


يوضح الشكل رقم (12) أن العائد الاقتصادي من زراعة المحتار – قيمة إنتاجه (كلفة الإنتاج + كلفة نقله إلى السوق)، وأن الريع الناجم عن القرب من سوق التصريف يكون كبيراً كلما كان

قريباً منها، ويتناقص كلما ابتعدنا عنها حتى يصل إلى النقطة (ر)، حيث العائد الاقتصادي هنا يساوي قيمة الإنتاج تكاليف الإنتاج والنقل = 0، وهي نقطة الريع الحدّي.

وتتلخص نظرية تيونن بأن الزراعة الكثيفة جداً تتوطن حول المدينة مباشرة لتوفير كلفة النقل، مثل زراعة الأزهار والخضار والثمار وتربية أبقار الحليب، ثم تليها الزراعة الأقل كثافة مثل زراعة الزيتون والكروم، ثم الزراعة الواسعة للحبوب، وأخيراً المراعي، وأن الاستفادة من ريع الموقع لتقليل كلفة النقل أدت إلى ظهور أنماط التخصص الزراعي، وإلى تزايد كثافة الزراعة كلما اقتربنا من المدينة، كما هو الحال حول مدينة دمشق أو أي مدينة أخرى في العالم، والشكل رقم (1.3)، يوضح ذلك.

الشكل (1.3) أنماط استخدام الأراضي حول المدن المعزلة حسب نظرية تيونن



ـــ نقد نظرية تيونن:

تتميز نظرية تيونن ببساطتها، وعلى الرغم من تعقيد الواقع الجغرافي، إلا أنها فسرت أنماط تخصص الإنتاج الزراعي ودرجة تكثيفه اعتماداً على عامل اقتصادي مهم، وهو كلفة النقل، لذا

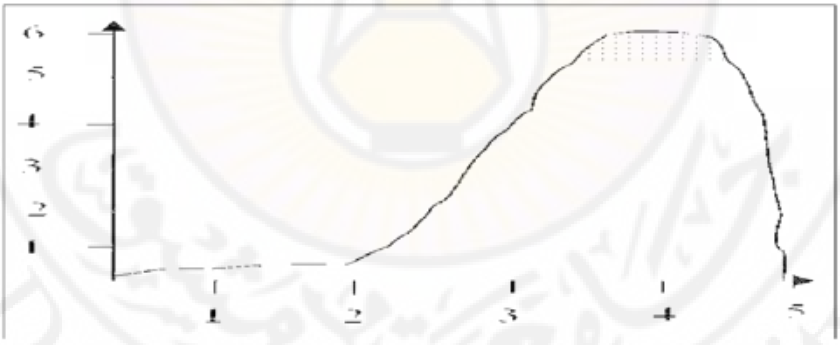
يمكن تطبيقها أيضاً على السياحة (الاستجمام والترويح عن النفس) أيضاً، فكلما اقتربنا من المدينة زادت كثافة المتنزهين في الريف، وتقل كثافتهم كلما ابتعدنا عنها، كما يمكن تطبيقها على كثافة السكان والعمران.

وباختصار: كلما اقتربنا من المدينة زادت كثافة استغلال الأراضي والعائد الاقتصادي منها، وكذلك ازدادت كثافة السكان وشبكة المواصلات ووسائط النقل، وازداد حجم المراكز البشرية.

3ـ تركز (تكثيف) الاقتصاد في وحدة المساحة وقانون الغلة المتناقصة عند ريكاردو:

يتمثل الهدف الأساسي للمزارع في السعي الدائم للحصول على أعلى عائد اقتصادي من أرضه عن طريق زيادة رأس المال الموظف فيها (زيادة عدد العمال والآلات والماء وكميات الأسمدة والمبيدات ...)، إلا أن زيادة الإنتاج والعائد الاقتصادي لا يتناسب بشكل دائم طرداً مع زيادة الأموال الموظفة (أي مع زيادة نفقات الإنتاج مثلاً)، ذلك أن لتكثيف الإنتاج حداً يصبح بعده هذا التكثيف خاسراً، الشكل رقم (14).

الشكل (14) قانون الغلة المتناقصة عند ريكاردو



وكذلك الحال بالنسبة للسكان والاقتصاد بشكل عام. إذ أن لتركز السكان والاقتصاد في المدينة حدّ معين يصبح بعده خاسراً، فسكان المدينة الكبيرة كثيراً ما يعانون من الوقت الضائع بين مكان العمل والسكن، ومن التعب والازدحام والضوضاء وتلوث الهواء وغلاء الأسعار ... وهكذا.

4ـــ التخطيط المكاني الأمثل (للزراعة مثلاً) ودوره في زيادة العائد الاقتصادي:

يُعد التخطيط المكاني الأمثل (للزراعة مثلاً) الأسلوب الأفضل لزيادة العائد الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وضع الخطط الإقليمية التنموية على أسس علمية تُسهم في الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة. ففي مجال القطاع الزراعي، على سبيل المثال، يُسهم التخطيط المكاني في:

أ ـــ التخصص الأمثل للمزرعة: تصلح أرض المزرعة الواحدة لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية، لكن المزارع يقوم باختيار المحصول الذي يعطي أعلى عائد اقتصادي كمحصول رئيسي، ومن ثم يقوم باختيار المحاصيل المكملة له في الدورة الزراعية، مثل زراعة الخضار الصيفية والشتوية مع الفصة (البرسيم) وتربية الأبقار الحلوب، أو مثل زراعة القمح والبقول وتربية الدواجن، ومن أهم فوائد التخصص الأمثل للمزرعة:

1ـــ الاستفادة القصوى من الريع التفاضلي الناجم عن الجدارة الإنتاجية الطبيعية للأرض، فالسهول الساحلية الدافئة ذات التربة الرملية تناسب زراعة الحمضيات، أما تلك التي تمتاز بتربتها الطميية فتناسب زراعة الخضار المبكرة والمتأخرة، والسهول المروية في حوض الفرات والخابور التي تمتاز بساعات السطوع الشمسي الكثيرة تناسب زراعة القطن، بينما تناسب المرتفعات الجبلية الباردة زراعة التفاحيات ... وهكذا.

2ـــ الاستفادة من ريع الموقع وقربه من سوق التصريف لتصدير فائض الإنتاج من الخضار والألبان ومشتقات الحليب الأخرى في المدينة لتصدير فائض الإنتاج من الشوندر السكري و التبغ و البصل ... إلخ، إلى المعمل القريب منها لتصنيعه.

3ـــ استعمال الالات المتخصصة مثل الحصادات والدراسات للقمح، وآليات جني القطن والشوندر... إلخ،

4ـــ تراكم الخبرة والمهارة عند المزارعين، لاسيما أصحاب المزارع المتوسطة.

ومن أهم معايير تحديد التخصص الأمثل للمزرعة (أو الإقليم الزراعي):

1ـــ أقل كلفة إنتاج للطن الواحد، فالمزرعة (أو الإقليم الزراعي) القادرة على إنتاج محصول ما بأقل كلفة ممكنة يمكن أن تشكل المزرعة أو الإقليم الزراعي الأمثل الذي يحظى بمكانة مهمة في الأسواق الوطنية والخارجية وتحقق الأرباح التي تخصص جزء منها لاستمرار تطوير الإنتاج، وإلا فمصير هذه المزرعة أو الإقليم الجمود ومن ثم الزوال.

2ـــ أعلى عائد اقتصادي من الهكتار (قيمة إنتاج الهكتار تكاليف الإنتاج والنقل)، فالسهول الساحلية في البلاد تنتج أكثر من نصف الخضار الشتوية على مستوى سورية وذلك لأن أسعار الخضار المبكرة والمتأخرة مرتفعة لكثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها، وقد شجع العائد الاقتصادي الكبير المزارعين على تكثيف زراعتها للحصول على مزيد من الأرباح، لذلك غطّت الدفيئات (البيوت البلاستيكية) نسبة كبيرة من هذه السهول، وخاصة في طرطوس التي تزرع البندورة موسمين في السنة لتصدر إلى الأسواق في سورية ولبنان المجاورة.

ب ـــ الحجم الأمثل للمزرعة: ويُقصد به المساحة التي تؤمن الدخل اللائق لإعالة الأسرة المستثمرة، ويؤدي إلى خفض كلفة الإنتاج فيها، وبالتالي إلى تعزيز مقدرتها على المنافسة والحصول على مزيد من الأرباح، وكما هو معروف أنه كلما زادت مساحة المزرعة، كلما ازدادت استفادتها من منجزات التقدم العلمي والتقني والعمال... إلخ، واستخدام الأرض بشكل أفضل على مدار السنة، وكلما قلت نفقات استيراد مستلزماتها وازدادت الكميات المصدرة من منتجاتها. ويختلف الحجم الأمثل للمزرعة أو الإقليم الزراعي حسب تخصصه وظروف وخصائص المنطقة البيئية الطبيعية التي تقع فيها، **ومن أهم المعايير المُعتمدة في تحديد الحجم الأمثل للمزرعة:**

1ـــ معيار الكلفة الأقل لإنتاج الطن الواحد من المحصول: ويتم تحقيق هذا المعيار والحصول على النتائج المطلوبة من خلال أخذ عينة إحصائية لمزارع من مختلف الحجوم تزرع نفس المحصول، وتقع في منطقة بيئية زراعية واحدة، فالمزرعة ذات الحجم الأمثل هي تلك التي تحقق أقل كلفة لإنتاج الطن الواحد من محصول التخصص الإنتاجي الرئيسي.

2ـــ معيار تأمين الدخل اللائق للمستثمر وأسرته ، فالمزرعة التي تؤمن الدخل اللائق للأسرة المستثمرة هي التي يمكن اعتبارها ذات حجم أمثل وتستحق البقاء واستمرارية الاهتمام والتطوير في المستقبل، أما المزرعة التي لا تستطيع تحقيق ذلك، ففي هذه الحالة يتوجب ضمها إلى المزارع المجاورة إما بيعاً أو شراء.

وهكذا يُحدّد الجغرافي الاقتصادي الحجم الأمثل للمزرعة القادرة على المنافسة وتطوير الإنتاج، والتي تستحق البقاء واستمرارية التطوير، ويقوم بحل مشكلة المزارع التي لا تحقق هذه الشروط والتي يرتبط بقاؤها بسياسة الحكومة التي تقوم بشراء المحاصيل بالأسعار التشجيعية، على الرغم من زيادة الأعباء المترتبة على ميزانية الدولة، من أجل الحفاظ على بقائها وتطورها في المستقبل.

لقد بدأت سورية تنتهج سياسة الانفتاح على السوق التجارية العالمية بفضل السياسة الحكيمة والجهود الجثيثة التي تقوم بها الحكومة، ولا يمكنها الصمود في هذه السوق إلا بالاعتماد على المؤسسات الإنتاجية من المصانع والمزارع القادرة على خفض كلفة الإنتاج، وعلى المنافسة في هذه الأسواق، والمحافظة على النوعية وفق المقاييس العالمية وتحقيق الأرباح الضرورية لتطويرها واستمرار بقائها، ويتطلب ذلك الاستناد إلى المعايير الموضوعية (العلمية والرياضية) والتي بموجبها يتم تحديد التخصص والحجم الأمثل للمزرعة، بالإضافة إلى تحقيق ما يُعرف بالبنية بين القطاعية، والتي تتشكل نتيجة لتعزيز العلاقات والارتباطات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية، لاسيما الرئيسية منها، مما يؤدي إلى تشكل البنية بين القطاعية لاشتراك قطاعين اقتصاديين أو أكثر في إنتاج سلعة محددة أو تقديم خدمة. الأمر الذي يسهم في تحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة (مثال: المجمع الزراعي ـــ الصناعي).

جـــ ـــ الحجم الأمثل للمجمع الزراعي الصناعي: يتألف الاتحاد الزراعي الصناعي من مجموعة من المزارع والمصانع ذات العلاقات التكاملية المستقرة، ولكن لكل مزرعة (أو معمل) استقلالها الاقتصادي والإداري، مثل اتحاد زراعة التبغ وتصنيعه، أو اتحاد زراعة الشوندر السكري وتصنيعه، أو اتحاد زراعة القطن وتصنيعه ... وغيرها. إلا أنه وعلى الرغم من الاستقلال الاقتصادي والإداري لكل مزرعة ومعمل، توجد خطة مشتركة واحدة تحدد مهام كل منهما بموجب عقود، مما يعود بالفوائد المباشرة وغير المباشرة على الطرفين ومن أهم فوائد المجمع الزراعي ـــ الصناعي:

1ـــ تحقيق الاستقرار في توريد المواد الخام إلى المصنع.

2ـــ الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، فالفلاح يمكن أن يعمل في المعمل كعامل موسمي مؤقت ويزيد دخله، وكذلك يمكن أن يعمل العامل بعد الانتهاء من حلج القطن أو صناعة السكر، بشكل مؤقت في الزراعة.

3ـــ معالجة وتصنيع النفايات (تفل الشوندر مثلاً) وتحويلها إلى سلع مفيدة كالأعلاف المركبة لتسمية الثروة الحيوانية أو كسماد للأرض مما يزيد في تكثيف الزراعة، وبالتالي يمكن تحقيق أمرين مهمين هما: زيادة فرص العمل لاستيعاب القادرين عليه، والثاني يتمثل في التخلص من أحد مصادر تلوث البيئة وتأمين دخل إضافي من خلال تصنيعها.

4ـــ تكثيف زراعة المحصول بالقرب من المعمل لتوفير كلفة النقل، فالمزارع في إقليم الغاب يزرع الشوندر السكري في ثلاث عروات (خريفية، وشتوية وربيعية) لكي يعمل معمل السكر في بلدة

سلحب أطول فترة في السنة بدلاً من أن يعمل 3 شهور في حالة حصوله على الشوندر السكري من عروة واحدة، وبذلك يزيد إنتاج دخل المعمل، وكذلك يزيد إنتاج المزارعين ودخلهم.

5ـــ يؤدي تركز الزراعة والصناعة في مساحة محددة إلى خفض كلفة النقل والخزن.

6ـــ تحسين خبرة المزارع في زراعة محاصيل معينة.

إن المحافظة على خصوبة التربة تتطلب زراعة مجموعة محاصيل متكاملة وفق دورة زراعية مناسبة للأرض، لذا يمكن تشكيل عدة اتحادات زراعية (زراعة الشوندر السكري وتصنيعه، تربية الأبقار الحلوب وصناعة الألبان، زراعة الخضار وصناعة الكونسروة ... إلخ)، وهكذا ينشأ المجمع الزراعي الصناعي في الإقليم الزراعي كما هو الحال في إقليم الغاب مثلاً.

وتؤدي الاتحادات الزراعية الصناعية (اتحاد زراعة الشوندر السكري وتصنيعه مثلاً) والمجمع الزراعي الصناعي (إقليم الغاب مثلاً، والذي يشمل عدة اتحادات زراعية صناعية محلية) إلى تطوير المدن الصغيرة. فبناء معمل ما في البلدة يجعلها المركز المنظم الرئيسي للمزارع المحيطة بها، وعقدة مواصلات أساسية، وتتوطن فيها ورشات التصليح والبناء والخدمات السكانية (التعليمية والصحية والتجارية ...) ذات الأهمية على مستوى الإقليم الزراعي أو على مستوى جزء منه ففي إقليم الغاب على سبيل المثال، يمكن أن تتشكل عدة اتحادات زراعية صناعية (القطن، الشوندر، الحليب، الخضار ...) وكل منها يطور بلدة أو أكثر مثل مدينة محردة (تطوير محالج قطن وتصليح الآلات الزراعية وإنشاء محطة كهرمائية وأخرى كهرحرارية ...)، ومدينة سلحب (تطوير معمل السكر)، وبلدة جب رملة (تطوير معمل الألبان ومشتقات الحليب) ... وغيرها. وهكذا يساعد تطور الاتحادات الزراعية الصناعية وتطوير المجمع الزراعي الصناعي على التشكيل التدريجي للقرى الكبيرة ذات الحجم الأمثل وعلى تطوير المراكز البشرية وفق تسلسل هرمي حسب الحجم والوظيفة كالتالي:

1ـــ قرى زراعية متخصصة بإنتاج محاصيل معينة (من 1,7 ـــ 3000 نسمة).

2ـــ قرى زراعية متخصصة + مركز خدمي محلي (من 4000 ـــ 10 آلاف نسمة).

3ـــ بلدات صناعية زراعية + خدمات (من 11000 ـــ 50 ألف نسمة).

4ـــ مدن صناعية + خدمات (من 51 ـــ 75 ألف نسمة).

لقد حققت سوريا الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الرئيسية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على السياسة الحكيمة للحكومة التي أولت اهتماماً كبيراً لاستخدام أسلوب التخطيط

الإقليمي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقة، وخاصة في مجال الزراعة، حيث قامت بتقديم الدعم اللامحدود للمزارعين على حساب العمال والموظفين.

د ـــ التكامل الأفقي بين الأقاليم: يتباين التخصص الإنتاجي من إقليم إلى آخر نتيجة لتباين الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية المتوافرة منها، إذ يتخصص كل إقليم بإنتاج السلع التي تتوافر لها أفضل الظروف والضرورية لتطوير الاقتصاد الإقليمي والوطني وتحسين مستوى حياة السكان ويصدرها إلى الأقاليم الأخرى. فالسهل الساحلي على سبيل المثال يصدر المشمش المبكر النضج في أوائل الربيع، في حين تصدر السهول الداخلية المشمش في أوائل الصيف، بينما تصدره المناطق الجبلية المرتفعة في أواخر الصيف. وهكذا يساعد التباين في الظروف المناخية (الحرارية بشكل خاص) على إطالة فترة الحصول على المشمش الطازج أطول فترة ممكنة، وعلى إطالة فترة توريد المواد الخام (التبغ، الزيتون..وغيرها) إلى المصانع لتشغلها أطول فترة ممكنة.

هـ ـــ الاتحاد النوعي TRUST: هو عبارة عن منظومة الإدارة لجميع المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، التي تنتج سلعاً متماثلة (التبغ والقطن أو الشوندر أو القمح ...) أو تقدم خدمة متماثلة (النقل بالسيارات أو القطارات أو التجارة الداخلية للخضار والفواكه واللحوم ..) في سورية ويُعد الاتحاد النوعي على مستوى القطر شكلاً تنظيمياً تقدمياً للإدارة والتخطيط، لأنه يعتمد على جهاز علمي تقني إداري متطور قادر على التعامل مع منجزات التقدم العلمي والتقني المعاصر ومع احتياجات القطر، وعلى وضع الخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على مستوى الاقتصاد الوطني.

وهكذا، تكمن مهمة التخطيط المكاني للإنتاج الزراعي في تخطيط التخصص الإنتاجي والحجم الأمثل للمزرعة وتكاملها مع المزارع والأقاليم الأخرى بشكل يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

ـــ مناهج التخطيط الزراعي (أمثلة توضيحية وتطبيقية):

تُعد الأسس العلمية (القوانين والمناهج) أساس التخطيط الناجح، وقد وضحنا فيما سبق دور القوانين في التخطيط الزراعي، وسنوضّح فيما يلي دور المناهج في هذا النوع من التخطيط.

فما هو دور المناهج في التخطيط الزراعي؟ وما هي المناهج التي يمكن تطبيقها في التخطيط الزراعي؟

ومن أهم المناهج التي يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في نجاح العملية التخطيطية يمكن ذكر:

1ـــ منهج الموازين ويطبق في كلا المنهجين الكارتوغرافية والنظم.

2ـــ المنهج الكارتوغرافي ودوره في تخطيط التوزيع الجغرافي للمنتجات الزراعية.

3ـــ منهج النظم ودوره في تخطيط الاقتران العقلاني للمحاصيل في المزرعة أو الإقليم.

1ـــ تطبيق منهج الموازين في التخطيط الزراعي (مثال: تخطيط إنتاج البطاطا في سورية حتى عام 2020م).

الجدول رقم (2) تطور إنتاج البطاطا واستهلاكها في سورية من 1976 إلى 1999وحتى عام 2020م

العام	إنتاج البطاطا المروية			استهلاك البطاطا		
	المساحة × الغلة = الإنتاج (ألف/هـ) (طن/هـ) (ألف طن)			الاستهلاك= عدد السكان× نصيب الفرد (ألف طن) (مليون ن) (كغ/ن)		
1976	8,4	14,1	120	120	9	15
1999	24,2	20,2	490	490	16	31
الزيادة	1,4 مرة			1,7 مرة		
2020	29,9	28	837	837	27	31

نستنتج من تحليل معطيات الجدول رقم (2) أن المساحة المروية المزروعة بالبطاطا ارتفعت من 8,1 ألف هكتار في عام 1976 لتصل إلى 29,9 ألف هكتار في عام 2020م، وارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد لنفس الفترة من 14,1 وحتى 28 لنفس الفترة، كما ازداد الإنتاج من 120 ألف طن ليصل إلى 837 ألف طن، وتخصص كامل الإنتاج للاستهلاك المحلي. أما عدد السكان فقد بلغ 9 مليون/ نسمة عام 1976، ووصل إلى 16 مليون/نسمة عام 1999، وسيصبح 27 مليون نسمة في عام 2020 م، وتضاعف نصيب الفرد من البطاطا المنتجة خلال الفترة المذكورة، حيث كان عام 1976 حوالي 15 كغ/ نسمة، وسيصبح 31 كغ/ نسمة عام 2020م.

وتتمثل خطوات العمل في تطبيق هذا المنهج في التخطيط الزراعي في:

1ـــ تحليل وتفسير التطورات السابقة في الإنتاج والاستهلاك: لقد ازداد إنتاج البطاطا 4 مرات خلال الفترة 1976 ـــ 1999، لأن محصول البطاطا قادر على منافسة المحاصيل الشتوية في الأراضي المروية. فإنتاجيتها وصلت إلى 20 طن/ هـ، في حين كانت إنتاجية القمح المروي 3 طن/ هـ.

وهذا يعني أن إنتاجية الهكتار من البطاطا ازدادت بمقدار 1,4 مرة خلال هذه الفترة نتيجة لاستخدام الأصناف الجيدة من البذار والتي تعطي إنتاجية كبيرة، واستخدام الأسمدة واتباع

الدورات الزراعية بطرق علمية، واختيار المكان المناسب ونوعية التربة المناسبة لزراعتها، كما تضاعف نصيب الفرد من إنتاج البطاطا خلال هذه الفترة المذكورة، لأنها متاحة للاستهلاك على مدار السنة وبأسعار مناسبة.

2ـ تحديد أهداف الخطة الإنتاجية (أي تلبية الاستهلاك لعام 2020م). فعدد السكان لعام 2020م سيصبح 27 مليون نسمة، ونصيب الفرد سيرتفع إلى 31 كغ. وهذا ما يساوي 837 ألف طن (لقد تم التنبؤ بعدد السكان لعام 2020م، بالاستناد إلى طريقة الإسقاط الرياضي، أي أن عدد السكان لعام 1999 هو 16 مليون نسمة × مقدار التطور السابق 1,7 مرة = 27 م/ ن)، وسيبقى نصيب الفرد من البطاطا كما كان عام 1999م، لأن سورية تنتج أنواعاً عديدة من الخضار المتاحة للمواطن إلى جانب البطاطا، لذا لن يرتفع الاستهلاك السنوي لها.

3ـ تحديد وسائل تحقيق الخطة (الأراضي مثلاً): توجد هناك خيارات لا حصر لها للتوسع الأفقي والرأسي (تكثيف الزراعة)، لكن أفضلها ذلك الذي يقتصد المكان والزمان والمال والجهد، ويحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية، وهو خيار تكثيف الزراعة، أي بمعنى زيادة إنتاجية الهكتار من 20,2 طن/ هـ إلى 28 طن/هـ لعام 2020م، ويمكن تحقيق هذه الإنتاجية، من خلال اختيار الأراضي الخفيفة الملائمة لزراعتها وتطبيق الدورات الزراعية الموضوعة على أسس علمية سليمة. وبناء على ذلك فإن المساحة الحالية المزروعة بالبطاطا ستعطي بعد رفع الإنتاجية إلى 28 طن/هـ (24,2 × 28 = 677 ألف طن)، وهذه الكمية من الإنتاج لا تحقق أهداف الخطة التي حددت كمية الإنتاج المفروض لعام 2020 م بـ 837 ألف طن أي أن 837 – 677 = 160 ألف طن أقل من الكمية التي حددتها الخطة. في هذه الحالة لابد من توسيع المساحة المزروعة إلى جانب تكثيف الزراعة في الأراضي الخالية لتحقيق أهداف الخطة الإنتاجية، ويمكن حساب مقدار هذا التوسع من خلال (الإنتاج المطلوب 160 ألف طن : الإنتاجية 28 طن/هـ = 5,714 ألف هكتار).

4ـ توزيع المساحات الجديدة للتوسع في زراعة البطاطا لعام 2020 على المحافظات على النحو الآتي: في أحواض اليرموك وبردى والأعوج، لا يوجد مجال للتوسع في زراعة البطاطا لقلة كميات المياه اللازمة للري، وكذلك الحال في حوض الساحل لأنها غير قادرة على منافسة الخضار المبكرة الأكثر ثمناً، وفي حوض العاصي أيضاً لا تستطيع منافسة القطن والشوندر السكري، فالمساحات الجديدة للتوسع في زراعة البطاطا ستنحصر حتماً في الفرات وحوض الخابور، حيث تتوافر المياه

اللازمة للري والأراضي اللحقية والرملية الخفيفة الملائمة لزراعتها، وسيقسم مقدار التوسع البالغ 5714 ه على محافظتي دير الزور 3714 ه، والحسكة 2000 هـ.

وبنفس الطريقة يمكن حساب جميع مستلزمات تحقيق الخطة الإنتاجية من العمل اليدوي والآلي والأسمدة ورؤوس الأموال .. وغيرها.

2ـ تطبيق المنهج الكارتوغرافي في تخطيط توزيع المحاصيل الزراعية:

يبدأ التخطيط الزراعي بتوزيع محصول التخصص الرئيسي في الإقليم أولاً، ثم البحث عن المحاصيل المكملة له في الدورة الزراعية في المزرعة أو الإقليم، والتي تحافظ على خصوبة الأرض وتساعد على الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية (الموقع، البنية الجيولوجية، مظاهر السطح، المُناخ، المياه، التربة، القوى العاملة، التقنيات الحديثة ... وغيرها)، للحصول على أعلى عائد اقتصادي من الإنتاج الزراعي بأقل النفقات الممكنة.

وتُعد فعالية الموقع (القرب من سوق تصريف المنتجات لخفض كلفة النقل)، عاملاً محدداً لتوزيع زراعة الخضار والثمار والأزهار وتربية أبقار الحليب، وذلك لعدم تحملها النقل لمسافات بعيدة، ولرخص ثمنها، ويبين الشكل (15) محصور طرق المواصلات الحالية والمقرر إنشاؤها في المستقبل، ونطاقات كلفة نقل الطن من المزرعة إلى المدينة وبالعكس، وهذا يعني ضرورة حساب تأثير عامل من العوامل المشكلة للعائد الاقتصادي، على توزيع المحاصيل ليس في الوقت الحاضر فحسب، بل وفي المستقبل أيضاً.

الشكل (15) فعالية الموقع المستقبلي المحدد في الخطة



مثال 1: لا تكفي فعاليه موقع الضواحي القريبه من المدينة لزراعه البطاطا، بل لابد من توفير التربه الملائمة لها (كالتربه التي ترتفع فيها نسبة الرمال) لكي تعطي أكبر إنتاجية ممكنة من الهكتار والشكل رقم (16) يوضح ذلك.

الشكل (16) أثر الموقع وقدرة الأراضي الإنتاجية الطبيعية في توزيع زراعة البطاطا

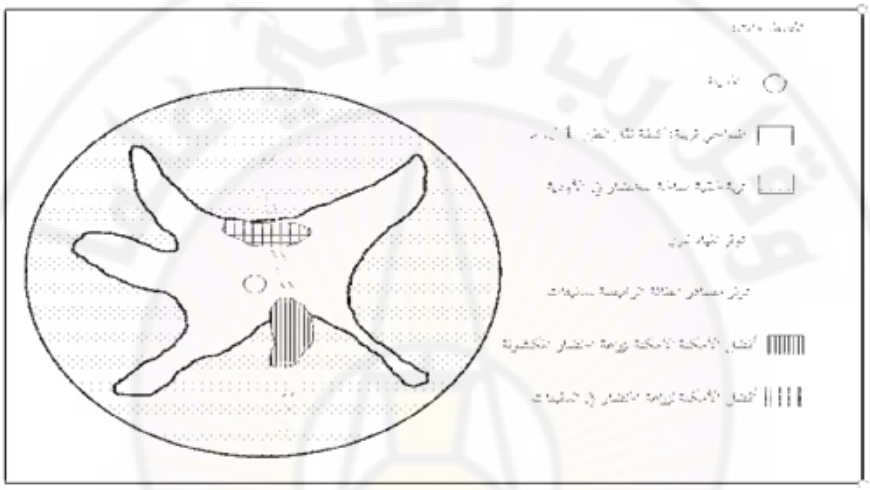


مثال 2: تتطلب زراعة الخضار الصيفية المبكرة لتحقق أعلى عائد اقتصادي، البحث عن الأمكنة التي تتوافر فيها جميع عوامل نجاح هذه الزراعة مثل: القرب من المدينة، توافر التربه اللحقية المناسبة، والمياه اللازمة للري، والقوة العاملة، ومصادر الطاقة الرخيصة ... إلخ، والشكل رقم (17) يبين أفضل الأمكنة في الضواحي القريبة لتوزيع زراعة الخضار الصيفية المبكرة كمحصول

رئيسي. وبعد تحديد المحاصيل الرئيسية، يتم تحديد المحاصيل المكملة له في الدورة الزراعية مثل تربية الأبقار الحلوب.

(يُقصد بالمحصول الرئيسي مثل الخضار الصيفية المبكرة: هو المحصول المُعد للتصدير إلى الأقاليم الأخرى، والمحصول المكمل مثل: تربية الأبقار الحلوب: هو المحصول المُعد للاستهلاك المحلي غالباً).

الشكل (17) أفضل الأمكنة لزراعة الخضار الصيفية المبكرة كمحصول رئيسي في المستقبل



وهكذا يتم توزيع المحاصيل الرئيسية (الخضار المبكرة والحمضيات والتفاحيات ... وغيرها)، المحاصيل المكملة لها في الدورة الزراعية في الأراضي ذات الفعالية العالية، ثم في الأراضي متوسطة الفعالية، ومن ثم في الأراضي الرديئة.

وتكمن أهمية المنهج الكارتوغرافي والمصورات التفصيلية في كونه يساعد على توزيع الخطة الإنتاجية الزراعية على المزارع بشكل دقيق، إذ يحدّد على مصورات خاصة فعالية التأثير الشامل لجميع عوامل الفعالية الاقتصادية مثل: الموقع، مقدرة الأرض الإنتاجية الطبيعية، مستوى تكثيف الزراعة، حجم المزرعة، وعلاقتها التكاملية مع غيرها ... إلخ. وعلى أساس الحساب الشامل لجميع العوامل المشكلة للفعالية الاقتصادية في كل إقليم ومزرعة، تحدّد المحاصيل الرئيسية والمكملة لها في الدورة الزراعية، وهذا التحديد والتخطيط يهيئ الفرص لتحسين استعمال الأرض كوسيلة رئيسية للإنتاج الزراعي وللحصول على أكبر إنتاج بأقل التكاليف.

3ـــ تطبيق منهج النظم والنماذج في تخطيط الاقتران العقلاني للمحاصيل في المزرعة أو الإقليم:

قبل الدخول في تفاصيل هذا المنهج، لابد من التعرف على مصطلحاته الأساسية، وهي:

ـــ النظام: ويعني وحدة الأجزاء المتفاعلة والمتكاملة والمتطورة. مثل جسم الإنسان الحي، الحوض النهري، النظام البيئي الطبيعي، النظام البيئي الزراعي، المركز البشري (قرية أو مدينة) ... إلخ.

ويتميز النظام بالآتي:

أ ـــ دورة المادة والطاقة والمعلومات بين أجزائه، مثل الدورة الدموية في جسم الكائن الحي، ودورة الماء في الحوض النهري، ودورة المواد بين الكائنات الحية والوسط غير العضوي المحيط بها.

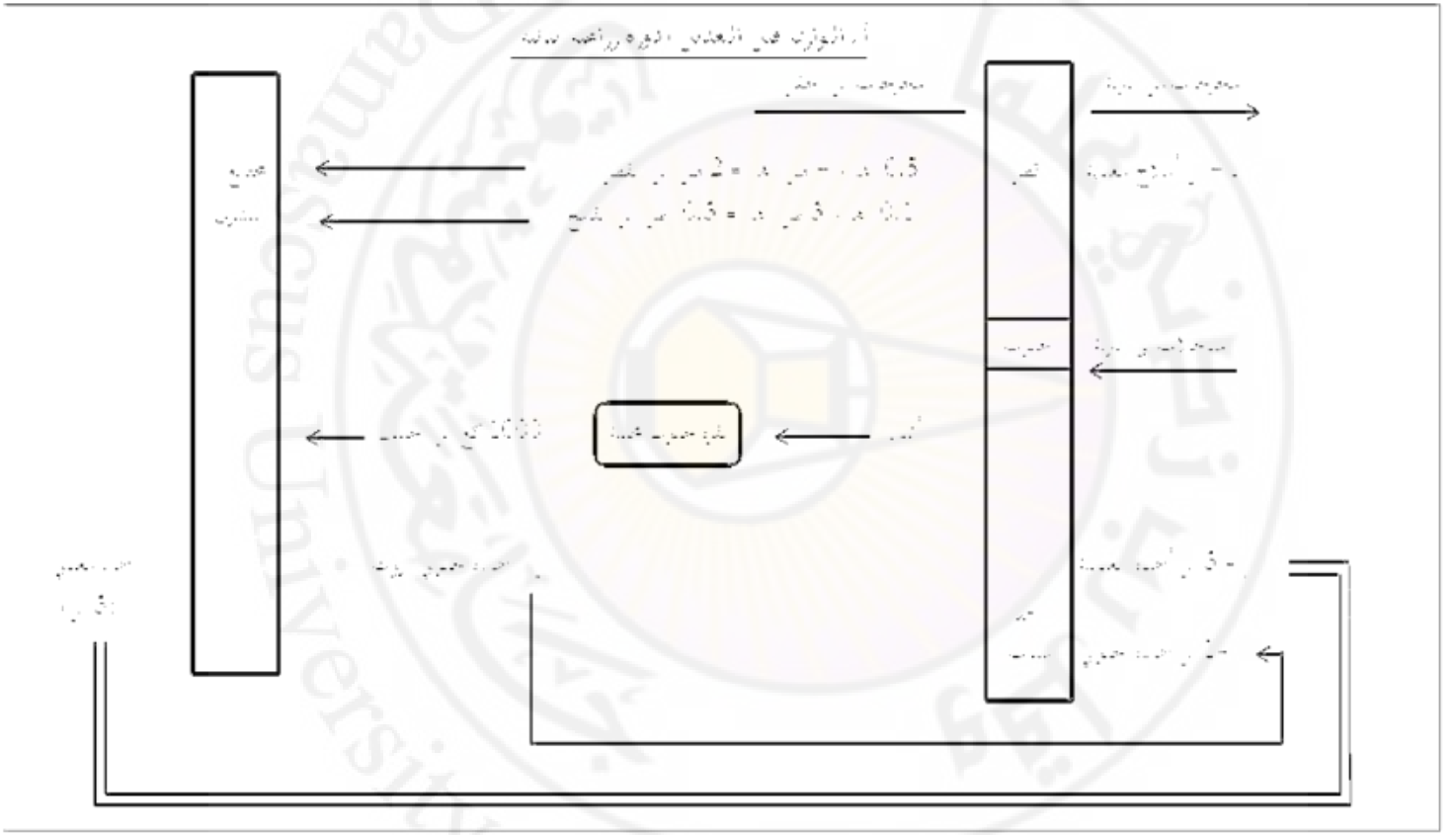
ب ـــ التوازن الديناميكي: أي حركة المادة بين الأجزاء مع ثبات العلاقات بينها.

النموذج: وهو عبارة عن صورة مصغرة تمثل أجزاء النظام والعلاقات بينها، مثل: الخريطة أو الشكل البياني أو المعادلة الرياضية .... إلخ.

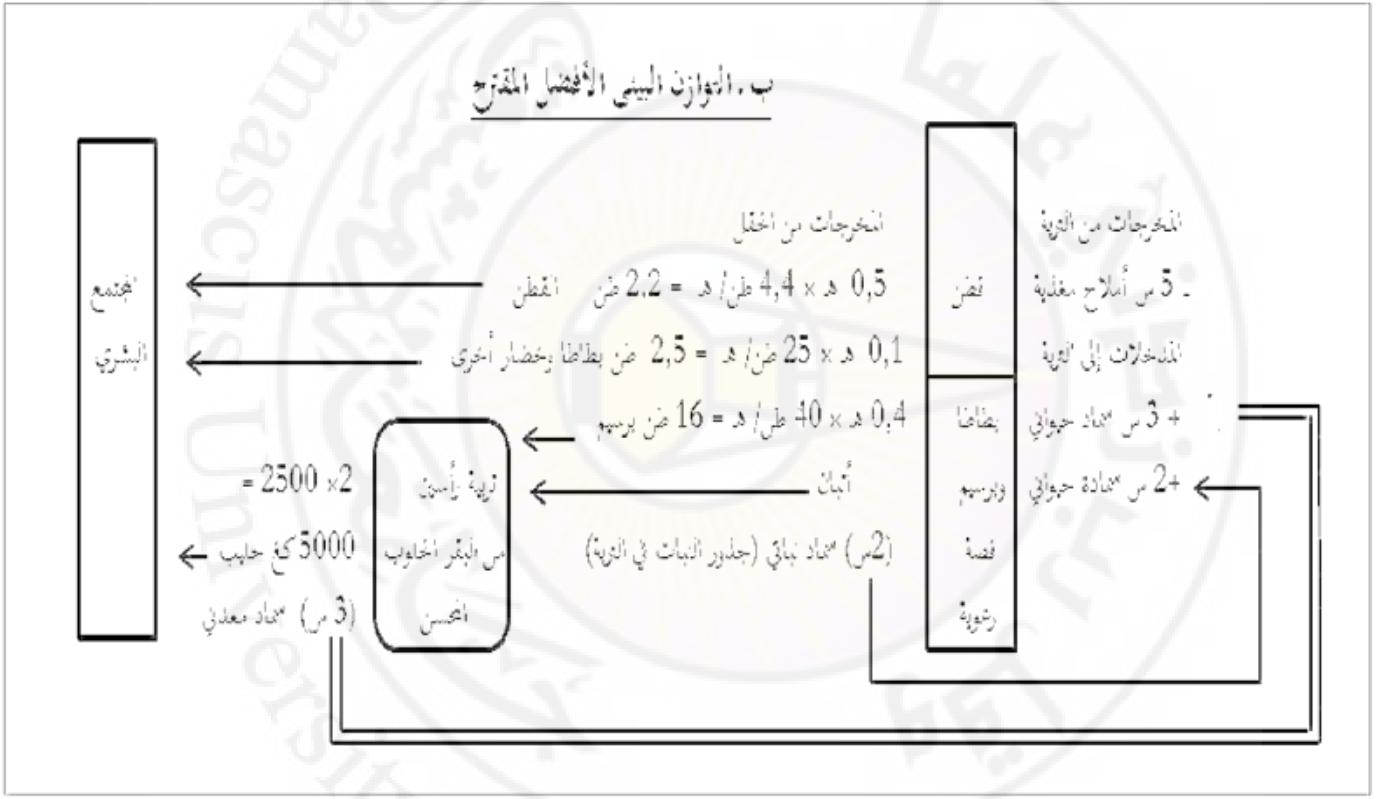
ويُعد إجراء عملية تقسيم الدولة أو الإقليم إلى أقاليم بيئية زراعية (ويُعد كل إقليم منها نظاماً تتكامل وتتفاعل فيه الأجزاء، ويؤدي تغير أي عنصر من عناصره إلى تغير العناصر الأخرى). يتم اختيار مزرعة كنموذج مصغر يمثل الإقليم البيئي، فما ينجح في المزرعة من تجارب على الأساليب والأصناف والسلالات والدورات الزراعية، يمكن تعميمه على كامل الإقليم البيئي بأجزائه المشكلة له. ولهذا يُعد منهج النظم والنماذج من أفضل المناهج التي تساعد على الوصول إلى الحلول الصحيحة لجميع قضايا المزارع والأقاليم، فنجاح الزراعة وتطويرها في النموذج وتعميم ذلك على كل الإقليم سيؤدي إلى تحقيق أرباح ضخمة ومضمونة.

مثال تُحسب الدورة الزراعية بالنسبة للهكتار الواحد من النموذج (حقل التجارب)، أي تحسب نسبة المحصول الرئيسي (القطن مثلاً) ونسبة المحاصيل المكملة له في الدورة الزراعية الحالية، والدورة الزراعية المثلى المقترحة للخطة المقبلة، ثم تركيب الأراضي المزروعة، وتركيب الثروة الحيوانية، والأسمدة ... إلخ، والإنتاج النباتي والحيواني المتوقع، فإذا نجحت الدورة الزراعية المقترحة تعمم على كامل الإقليم البيئي الذي تقع فيه، والشكل رقم (18) يوضح نموذج النظام البيئي الزراعي والعلاقات بين أجزائه قبل وبعد التعديل، ومزايا التعديل المقترح.

الشكل (18 ـ أ) تخطيط التوازن البيني لحقل مساحة (1 هـ)، مروي، ويزرع بالقطن



الشكل (18 ـ ب) تخطيط التوازن البيني لحقل مساحة (1 هـ)، مروي، ويزرع بالقطن



يؤدي التوازن البيئي المقترح إلى زيادة الإنتاج النباتي مرتين، والإنتاج الحيواني 5 مرات، وإلى بيئة آمنة (أي إبعاد تلوث المياه الجوفية والسطحية بالأسمدة)، ويعود سبب ذلك إلى تحسين خصوبة التربة وسلالة البقر الحلوب والقاعدة المعلفية نتيجة للنموذج المقترح.

وهكذا، يسمح منهج النظم والنماذج بالحصول على أكبر إنتاجية نباتية وحيوانية، وبتحسين خصوبة الأرض والمحافظة عليها، وبالاستثمار الأمثل لجميع الإمكانيات الطبيعية والبشرية ..... إلخ. ولهذا تُعد القوانين الاقتصادية (مثل قانون الفعالية) والمناهج (مثل الموازين والكارتوغرافيا والنظم) أسساً علمية ضرورية ومفيدة في تحديد التخصص والحجم الأمثل للمزرعة بحسب:

أ ــ مقدرة الأرض الإنتاجية الطبيعية، ب ــ موقعها، جـ ــ مستوى تكثيف الزراعة ... إلخ، وهذا ما يؤكد ضرورة استخدام أسلوب التخطيط في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. فاستخدام أسلوب التخطيط في المجال الزراعي سيؤدي إلى تشكيل المزارع الحديثة والمتطورة والقادرة على المنافسة في الأسواق وتحقيق الأرباح العالية التي تُسهم في بقائها واستمرارية تطورها في المستقبل.

ــ أمثلة عن تخطيط الإقليم الزراعي في منطقة السهوب العذراء في جمهورية كازاخستان:

يحتل الإقليم مساحة تُقدر بـ 1,5 مليون هكتار، أي ما يعادل 15 ألف كم^2، ويتصف بمُناخ شديد القارية، ويبلغ متوسط هطاله الثلجي والمطري 324 مم في السنة، لكنه يتذبذب ما بين عام وآخر (من 416 مم إلى 176 مم)، ويبلغ عدد أيام الفترة الدافئة الصالحة للنمو النباتي نحو 140 يوماً في السنة، وينميز سطح الأرض فيه بالسموح، تعلوه بعض الكتل الجبلية الصغيرة.

ــ مراحل العملية التخطيطية:

1ــ المرحلة الأولى: وتم فيها تحديد الأقاليم البيئية الزراعية الثانوية ضمن الإقليم بحسب كمية التهطال ونوعية الترب، وهي: أ: إقليم الترب السوداء في الشمال الغربي، ب: إقليم الترب البنية القاتمة في الشمال الشرقي، جـ ــ إقليم الترب البنية الفاتحة مع بعض السبخات.

2ــ المرحلة الثانية: وتتضمن تحديد موقع المراكز البشرية والأراضي التابعة لكل مركز وتحديد التخصص الزراعي لكل إقليم بيئي: أ – في إقليم الترب السوداء تم تحديد 8 قرى كبيرة، يتخصص 6 قرى منها بإنتاج القمح، وواحدة بتربية الخنازير، وأخرى بتربية الدواجن. ، ب في إقليم الترب البنية تم تحديد 11 قرية كبيرة تتخصص بإنتاج القمح. ، جـ ــ في إقليم الترب البنية

الفاتحة يتم تحديد 8 قرى كبيرة تتخصص بتربية الأغنام دون ترحال، أي تربى في المراعي المحيطة بالمركز البشري.

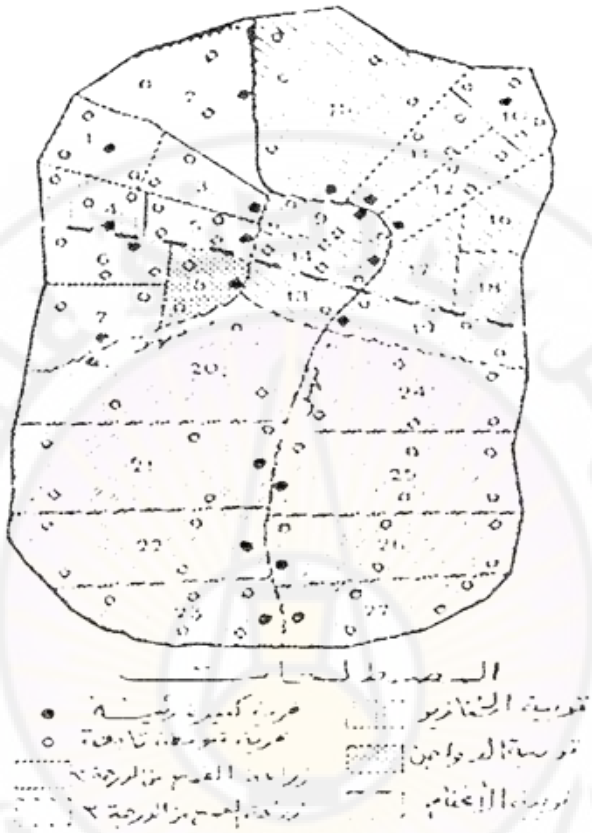
ويُلاحظ من الشكل رقم (19) أن المساحة الخاصة بكل قرية كبيرة واسعة جداً، لذا قُسمت إلى عدد من المقاسم يتراوح بين 2 – 5 مقاسم، في كل مقسم قرية متوسطة تابعة للقرية الكبيرة.

3ـــ المرحلة الثالثة: ويتم فيها وضع الخطة الإنتاجية الزراعية على أساس المساحة المستثمرة وتركيبها (زراعة القمح والأعشاب الرعوية والأراضي البور)، وإنتاجية الهكتار منها، وعدد قطيع الحيوانات وتركيبه وإنتاجية الرأس منه.

4ـــ المرحلة الرابعة: يتم فيها وضع الخطة العمرانية للإقليم وتشمل 27 قرية كبيرة رئيسية، تضم كل منها 2000 نسمة، و66 قرية متوسطة تابعة، في كل منها 1000 نسمة. ويتم تحديد الوظيفة الخدمية الإنتاجية لكل منها مثل صوامع الحبوب، تصليح الالات الزراعية، والرعاية البيطرية وصناعة الألبان وحفظ اللحوم والمعالجة الأولية للصوف، وكذلك الخدمات السكانية مثل: المدارس والمعاهد الزراعية والمراكز الثقافية ... إلخ. وتتضمن الخطة أيضاً مشاريع تأمين المياه للمراكز البشرية من الأنهار والمياه الجوفية، ومد أنابيب مياه الشرب إلى القرى البعيدة، وكذلك إنشاء الطرق المعبدة المكملة للسكة الحديدية التي تمر في الإقليم. وإنشاء شبكة الكهرباء والغاز والمساكن. كما تتضمن الخطة الإجراءات الضرورية لحماية البيئة مثل غرس الغابات في مناطق تقسيم المياه للحد من انجراف التربة وغرس مصدات للرياح الجافة والمجففة، وتجميع الثلوج حتى تذوب ببطء وتفيد المزروعات بدلاً من ذوبانها السريع في الربيع وجرفها للتربة.

وباختصار: تهدف الخطة إلى تطوير جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تطويرها في الإقليم مع تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة والمحافظة عليها. (شكل رقم 19).

الشكل (19) تخطيط إقليم زراعي في المنطقة السهبية الجافة



وهكذا، فمهمة التخطيط الإقليمي هي تحديد الإجراءات التخطيطية التقنية والاقتصادية التي تساعد على الاستثمار الأمثل للأرض لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية في الإقليم، كما تساعد على التنظيم المكاني الأمثل لاقتصاد الإقليم، أي على تحديد الحجم الأمثل للمزارع والمصانع والمنشآت الخدمية والمراكز البشرية والعلاقات الوظيفية التكاملية بينها)، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتحسين معيشة السكان وحماية البيئة بأقل النفقات. فالحصول على العائد الاقتصادي يتطلب تحقيق الكثير من التوازنات بين الطبيعة والتكنولوجيا والإنتاج والاستهلاك منها:

1ـــ الانسجام والتعاون بين خصائص البيئة والإجراءات التقنية من أجل تعزيز العمليات الطبيعية الإيجابية (اقتصاد الماء مثلاً) والحد من العمليات الطبيعية السلبية (حت التربة أو تملحها مثلاً)، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وخفض كلفته والمحافظة على تجدد الطاقة الإنتاجية للأرض.

2ـــ التوازن بين فروع الزراعة مثل: التوازن بين إنتاج الأعلاف وحجم القطيع وتركيبه والحجم المطلوب من المنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان ... إلخ، والتوازن بين حجم الإنتاج من الخامات الزراعية وطاقة المعامل التي تصنعها، وكذلك التوازن بين حجم الإنتاج الزراعي وطاقة وسائل نقله وسعة مخازنه، وأيضاً التوازن بين عدد السكان وحجم الخدمات اللازمة لتلبية احتياجاتهم، وبين دخلهم ونفقاتهم وادخارهم ...

كما يتطلب الحصول على العائد الاقتصادي الأعلى تحقيق التنظيم المكاني الأمثل للاقتصاد، أي:

1ـــ تحديد الحجم الأمثل للمنشآت الاقتصادية (معمل، مزرعة، مدرسة ...)، والمراكز البشرية من مختلف الوظائف والحجوم.

2ـــ تحديد الشبكات المُثلى للطرق والمياه والكهرباء، والغاز .... إلخ، والتي تربط بين هذه المنشآت والمراكز.

ثانياً: التخطيط الصناعي:

تعد الصناعة والتخطيط الصناعي أحد مقاييس التطور الاقتصادي والاجتماعي المهمة في المجتمع، بالنظر للأهمية الكبيرة للصناعة في الاقتصاد الوطني في أية دولة من دول العالم، إذ تؤمن العديد من فرص العمل للأيدي العاملة، إلى جانب عوائدها الاقتصادية الكبيرة بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، لا سيما الزراعة، كما أنها توافر القطع الأجنبي اللازم لتطوير المشاريع التنموية الصناعية، بالإضافة إلى توفيرها تشكيلة واسعة من السلع المختلفة، مما يقلل من الاعتماد على الخارج، ومن هنا كانت أهمية التنمية الصناعية سواء في المجتمعات الصناعية أو الزراعية.

وتضع الحكومات الخطط من أجل التنمية الصناعية التي تؤمن التنمية المتوازنة المتكاملة بين فروع الصناعة المختلفة من جهة، وبين فروع الاقتصاد الوطني الأخرى من جهة ثانية، بشكل ينسجم مع إمكانات الدولة ومواردها، ومع أهدافها وحاجاتها خلال الفترات المقبلة كما تتضمن الخطة الصناعية الوسائل الكفيلة بتحقيقها. ويسعى التخطيط الصناعي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 ـــ اختيار أفضل المواقع والمراكز الصناعية الجديدة لتوطين الصناعة بما يتناسب مع ظروف وإمكانات وطبيعة هذه المواقع ومع طبيعة الصناعة وخصائصها.

2 ـــ الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة محلياً مثل الطاقة المحركة والمواد الخام المعدنية والزراعية والغابية .... وغيرها.

3 ـــ رفع إنتاجية العمل وعائد الرساميل الوطنية وزيادة الإنتاج الصناعي بإضافة خطوط إنتاجية جديدة في المنشآت الصناعية الموجودة، وبالتوسع في إقامة منشآت صناعية في أقاليم متفرقة بشرط توافر المقومات الأساسية للصناعة في الأقاليم التي يتم اختيارها، مما يسهم في زيادة الإنتاج ورفع العائد من القطاع الصناعي

4 ـــ تحسين نوعية الإنتاج الصناعي من خلال تحديث الأساليب الصناعية ورفع مستوى الكفاءة الفنية للأيدي العاملة، واستخدام مواد خام جديدة، وتوفير كافة متطلبات الصناعة، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية المنتجات الصناعية، وهذا ما يعطيها القدرة على منافسة المنتجات المشابهة لها والمصنعة في أقاليم أو دول أخرى أقدم عهداً في الصناعة، أو أفضل وضعاً من حيث الخبرة الفنية وتوافر مقومات الصناعة فيها.

5 ـــ تصنيع بدائل للسلع والالات المستوردة ومحاولة التصدير من أجل زيادة الاحتياطي من القطع الأجنبي.

6 ـــ إنشاء الصناعات الجديدة والحديثة لتطوير البنية الصناعية وتنوعها وتكاملها.

7 ـــ زيادة العمالة ومكافحة ظاهرة البطالة.

8 ـــ تحقيق التكامل بين الصناعة وفروع الاقتصاد الوطني الأخرى.

9 ـــ الأهداف الاخرى ومنها ما يتعلق بالأمور الدفاعية وحماية الوطن.

وعلى الرغم من كثرة أهداف التخطيط الصناعي فإنه من الواجب أن يتوافر عنصر الانسجام والتكامل، وكذلك الحال بالنسبة للوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

ويتحقق هذا الانسجام والتكامل في الأهداف والوسائل عن طريق سلم الأولويات، على سبيل المثال: إنشاء مؤسسات صناعية ضخمة وجديدة تحتاج إلى رأسمال كبير وتعطي عوائد اقتصادية كبيرة بسبب إنتاجية العمل العالية، والتي تؤمن وسائل الإنتاج والمواد اللازمة لتطويره — أولاً، ثم المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي توافر فرص العمل لأكبر عدد ممكن من القادرين عليه.

وتتسم عمليات التخطيط الصناعي ومراحل تطوره المختلفة بالتعقيد الشديد، ومرد ذلك إلى ارتباط الصناعة أساساً بعدد من العوامل المتداخلة، بعضها طبيعي يتعلق بمصادر الطاقة وموارد الخامات المختلفة، وبعضها الآخر بشري يتعلق بالأيدي العاملة ومدى توافرها، ومستوى تأهيلها وتدريبها، ومستواها الصحي والفني، ومدى توافر الخدمات المختلفة لها، بالإضافة إلى النقل والمواصلات وحجم وطبيعة مصادر التمويل، إلى جانب الارتباط ببعض العوامل الأخرى كطبيعة الصناعة وخصائصها العامة، ومدى حاجة هذ الصناعة إلى صناعات أخرى مساعدة لإتمام عملية التصنيع، وأيضاً مدى حاجة الصناعات الجانبية لها. مثال: حاجه صناعة المنسوجات إلى صناعات الصباغه والتجهيز وصناعة المواد الكيميائية وأيضاً حاجة مصانع الغزل إلى مصانع النسيج.

وتؤدي الجغرافية دوراً كبيراً في التخطيط الصناعي، إذ يسبق هذا التخطيط في أي دولة دراسة تفصيلية لأقاليم الدولة المختلفة توضح طبيعة كل إقليم وإمكانياته المتعددة واحتياجاته، وليس من شك في أن هذه الأمور تؤثر في اختيار الصناعة، وتحديد مواقع منشآتها ومدى إمكانية نجاحها، فاختيار موقع الصناعة، وهو من الموضوعات المهمة في ميدان الجغرافية الاقتصادية، يتطلب دراسة تحليلية متعمقة للعوامل التي أدت إلى اختيار موقع معين دون آخر، مع تتبع أثر كل عامل وربط هذه العوامل مع بعضها بعضاً، وخاصة أنه لا يوجد موقع حتمي لكل صناعة في الوقت الحاضر، كما أنه لا توجد صناعة معينة حتمية في موقع محدد، إذ إن لكل موقع خصائصه وميزاته، ولكل صناعة مقوماتها، لذا يجب أن يكون اختيار الصناعة أو اختيار الموقع اختياراً موضوعياً منطقياً مبنياً على العديد من الأسس الطبيعية والبشرية والاقتصادية، بل والسياسية أيضاً، ومن هنا كانت صعوبة تحديد الموقع الأنسب لكل صناعة، وخاصة أن الصناعة الواحدة قد تختلف في طبيعتها من دولة إلى أخرى، بل ومن إقليم لآخر داخل الدولة الواحدة تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ـ أسس التخطيط الصناعي:

يتمثل هدف التخطيط الإقليمي الصناعي في تحليل الواقع الراهن، وتحديد التطور المقبل لقطاعات الصناعة في مختلف الأقاليم والمراكز، إلى جانب الدراسة التفصيلية لمؤشرات هذا التطور، وذلك من أجل وضع الخطة الإقليمية لتحديد مواقع المؤسسات الصناعية، ومن الواجب وضع مخطط التطور لكل فرع من فروع الصناعة وتوزيع المؤسسات الذي يحقق هذا التطور، ثم وضع مخطط تطوير العقد والمجمعات والمراكز والمدن الصناعية.

ويجب أن يشير المخطط الإقليمي إلى المؤسسات الحالية التي يجري إنشاؤها بموجب الخطة الخمسية الجارية والمشاريع المقترحة على الأمد البعيد، ويجري تحليل المدخلات اللازمة لكل فرع من فروع الصناعة الحالية (العمالة، المواد الخام، الوقود، ومصادر الطاقة، المياه.....إلخ). ومخرجاتها (المنتجات المعدة للتصدير، وتلك المعدة لتلبية الاحتياجات الداخلية، وأثرها على تطوير الفروع الصناعية والاقتصادية الأخرى فيه، وأثر النفايات الناجمة عن عمليات التصنيع على الوسط الجغرافي والبيئة). ويجري نفس التحليل للمؤسسات الصناعية المخطط تنفيذها وللمؤسسات الصناعية المقترحة على الأمد البعيد.

إن تحديد مستقبل التطور الصناعي في المنطقة أو الإقليم المدروس يتطلب التعرف على كافة الإمكانيات الإنتاجية فيه، وعلى الطرق الأكثر فعالية لاستثمار موارده ويتم ذلك على مراحل، وهذه المراحل هي الاتية:

1ـ نبدأ عادة بتطوير الفروع الصناعية الموجودة في الإقليم إذا توافرت الشروط المناسبة لذلك للاستفادة من فوائد التخصص والتركز.

2 ـ ثم نقوم بفتح فروع لمصانع المدينة الكبرى في البلدات القريبة منها للحد من التضخم والازدحام من جهة، ومن جهة أخرى لتنشيط حركة المراكز البشرية المجاورة، الأمر الذي يسمح بالاستفادة من فوائد تركز الإنتاج وتجنب مساوئه.

3 ـ اقتراح المؤسسات الصناعية الجديدة المناسبة لإمكانيات الإقليم والمركز الذي تتوافر فيه مختلف عوامل النجاح من المواد الخام والطاقة المحركة والأيدي العاملة والتكامل مع المؤسسات الأخرى الموجودة في الإقليم من أجل تأمين حاجة الاستهلاك فيه.

4 ـ إن تخطيط حجم المؤسسة الصناعية الضخمة المتخصصة لخدمة الاقتصاد الوطني يجب أن يتم في هيئة تخطيط الدولة بطرق ومعايير عالمية، ويجب إدخال هذه المؤسسات ضمن الخطة الإقليمية ويحدد المخطط الإقليمي احتمالات وأماكن توطنها المقبل مع الأخذ بالحسبان المناطق الخضراء التي تفصل بينها وبين مناطق التوسع العمراني.

5 ـ إن أهم مرحلة في التخطيط الإقليمي الصناعي هي وضع الشكل التنظيمي الأمثل للمجمعات الصناعية المقبلة الذي يراعي الارتباطات التقنية بين المؤسسات الصناعية من جهة، والارتباطات مع فروع الاقتصاد الأخرى من جهة ثانية.

6 ـــ إن مجموع عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الحالية، وأولئك الذين سيعملون في المؤسسات التي يجري إنشاؤها، وكذلك في المؤسسات المقترحة على الأمد البعيد، يحدد عدد القوى العاملة في الصناعة، ومن ثم عدد العاملين في الخدمات اللازمة لهم، وعدد سكان المركز الصناعي، وكذلك يمكن التنبؤ بعدد السكان في المستقبل البعيد، وباتجاهات تيار الهجرة من المركز والإقليم المدروس أو إليه.

إن خطة تطوير وتوزيع المؤسسات الصناعية الجديدة والمجمعات الصناعية في مختلف أقاليم الدولة ومراكزها يجب أن توضع على أساس تقييم الموارد الطبيعية والاقتصادية والإنشائية العمرانية: مثل:

ـــ أماكن وجود الثروات الباطنية، وتوافر المساحات الواسعة الصالحة للإنشاءات الصناعية، وتوافر المناخ المحلي

ـــ توافر المياه والمواد الخام والوقود.

ـــ القرب من قواعد إنتاج الطاقة المحركة.

ـــ القرب من قواعد الإنشاء والتعمير.

ـــ القرب من الأسواق.

ـــ حالة المرافق العامة.

ـــ إمكانية الحصول على فوائد تركز (تجمع وتكتل)، الإنتاج وتشكيل المجمعات والعقد الصناعية، ومن الواجب أن تتضمن الخطة الإقليمية دراسة الترابطات والتداخلات بين فروع الصناعة من جهة، وبين الصناعة وغيرها من الفروع الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، في المجمعات الصناعية المقبلة، كما وتشير الخطة الإقليمية إلى المؤسسات المكونة للمجمع الصناعي المقترح ويرتبط تطور المدن الموجودة والتي ستبنى بتطور المجمعات الصناعية.

ـــ ويصح بتوطين المؤسسات الصناعية الجديدة في المدن الصغيرة والمتوسطة وإيقاف توسيع الفروع الصناعية القديمة في المدن الكبيرة. وما من شك في أن تطوير الصناعة في هذه المدينة أو تلك مرتبط بتطور الإقليم الذي تقع فيه من جهة، وبتطور قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من جهة ثانية.

التوطن الصناعي:

يعد موضوع التوطن الصناعي أحد الموضوعات الأساسية في مجال التخطيط الصناعي، إذ يفيد في معرفة مدى تأثير المقومات المختلفة التي تسهم في جذب صناعة ما إلى مكان معين.

ويرى فريق من الباحثين أن هناك مواقع محددة للصناعة ترتبط بها لتوافر مقومات معينة، في حين يرى فريق آخر أن الصناعة لا ترتبط بموقع محدد، بل ترتبط برغبة الإنسان، وتتميز وجهة النظر هذه ببعدها عن الواقع لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال لشرحها هنا.

وتتعدد الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في قياس التوطن الصناعي، حيث تضم القيمة المضافة، وإجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعمال، وعدد ساعات العمل في الصناعة، وجملة الاستثمارات في القطاع الصناعي، وعدد العاملين بالصناعة. ويعد هذا العامل الأخير من أهم الأسس التي يعتمد عليها في قياس التوطن الصناعي ومن أكثرها شيوعاً واستخداماً.

ويمكن قياس توطن الصناعة في إقليم محدد على أساس عدد العاملين في الصناعة بطرق إحصائية مختلفة منها:

1 ـــ حساب النسب المئوية لعدد العاملين بالصناعة في إقليم محدد إلى جملة العاملين بالصناعة في الدولة، وكلما كانت نسبة العاملين بالصناعة في الإقليم مرتفعة، كلما دل ذلك على أهمية الصناعة وتوطنها فيه:

ويمكن تمثيل ذلك باستخدام المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{النسبة المئوية لعدد العاملين فيالصناعة الاقليم}}{\text{عدد العاملين بالصناعة في الدولة}} \times 100$$

2 ـــ حساب النسب المئوية لعدد العاملين بصناعة ما في إقليم محدد إلى جملة العاملين بنفس الصناعة في الدولة، فكلما ارتفعت نسبة العاملين بالصناعة في الإقليم، كلما أظهر ذلك تركز الصناعة في الإقليم:

والقانون التالي يمثل ذلك:

$$\frac{\text{عدد العاملين بصناعة ما في الإقليم}}{\text{عدد العاملين بنفس الصناعة في الدولة}} \times 100$$

3 ــ وهناك مقياس سرجينت فلورنس[1] لقياس قرينة التوطن الصناعي، ولاستخدام هذا المقياس لا بد من تتبع الخطوات الآتية:

أ ــ نستخرج النسب المئوية للعاملين بالصناعة بجميع فطاعاتها موزعة على أقاليم الدولة المختلفة.

ب ــ نستخرج النسب المئوية للعاملين بالصناعة المراد قياس درجة توطنها موزعة على أقاليم الدولة المختلفة.

ج ــ يحسب انحراف نسبة عمال الصناعة المراد قياس درجة توطنها عن النسبة المقابلة، لها والتي تبين العاملين بالصناعة في كل إقليم، ويكون معامل التوطن لهذه الصناعة هو مجموع الانحرافات الناتجة مقسوماً على 100.

د ــ إذا كان نصيب أي إقليم من نسبة إجمالي العمال الصناعيين يفوق نصيبه من نسبة عمال الصناعة المراد قياس درجة توطنها، دل ذلك على أن معامل التوطن سالب أي أن هذه الصناعة قليلة الأهمية والعكس صحيح.

4 ــ وهناك مقياس لحساب قرينة التوطن يتلخص باستخراج النسبة المئوية لعدد العاملين بصناعة محددة في الإقليم المطلوب قياس توطن هذه الصناعة فيه إلى جملة عدد العاملين بالصناعات في نفس الإقليم ويتمثل بالمعادلة الاتية:

$$100 \times \frac{\text{عدد العاملين بصناعة ما في الإقليم}}{\text{عدد العاملين بالصناعات المختلفة في نفس الإقليم}}$$

وإذا كانت النسبة المئوية تزيد عن 60 %، دل ذلك على التوطن الشديد للصناعة، مثل: الصناعات البترولية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية. وصناعة السيارات في إقليم ديترويت بولاية ميتشغان الأمريكية....إلخ، وإذا تراوحت النسبة بين 60 ــ 30 %، دل ذلك على تركز الصناعة كالصناعات القطنية في مدينة الاسكندرية بمصر، وإذا انخفضت النسبة المئوية عن 30 %، فهذا يعني وجوداً صناعياً وليس تركزاً أو توطناً.

---

[1] Said, GE, Newer arpects of location in egyptionindurtry ,L "Egypteconlemporaine, No. 271, cairo, 1953, p. 15.

جمال الدين محمد سعيد: اقتصاديات مصر، القاهرة، 1950م، ص 220 – 221.

5 ـــ ومن المقاييس الشائعة لقياس درجة التوطن الإقليمي للصناعة يمكن ذكر المعادلة الآتية:

$$\text{قرينة التوطن} = \frac{100 \times \frac{\text{عدد العاملين في الصناعة في الاقليم}}{\text{مجموع القوى العاملة في الاقليم نفس}}}{100 \times \frac{\text{عدد العاملين في الصناعة في الدولة}}{\text{مجموع القوى العاملة في نفس الدولة}}}$$

فإذا أردنا التعرف على درجة التوطن الإقليمي الصناعي لصناعة الغزل والنسيج مثلاً على مستوى المحافظة، نحسب عدد العاملين في هذه الصناعة في سورية إلى مجموع القوة العاملة فيها لنفس العام.

$$100 \times \frac{\text{عدد العاملين في صناعة الغزل والنسيج على مستوى الدولة}}{\text{مجموع القوى العاملة على مستوى الدولة}}$$

ويمكن تحديد قرينة التوطن للعاملين في صناعة الغزل والنسيج في كل محافظة بتقسيم نسبتها المئوية على النسبة المئوية للدولة فإذا كانت قرينة التوطن للمحافظة أكبر من (1) أو مساوية له، دل ذلك على زيادة الأهمية النسبية لهذا النشاط الاقتصادي في المنطقة المدروسة، وإذا قل ناتج القسمة عن الواحد، كانت أهمية صناعة الغزل والنسيج بمجرد وجود لها كنشاط اقتصادي أكثر منه توطناً.

وتتباين درجة توطن الصناعة من مكان لآخر داخل الإقليم، أو من إقليم لآخر في الدولة وذلك تبعاً للعاملين الرئيسيين الآتيين:

1ـــ مدى توافر الإمكانات المختلفة التي تحتاج إليها الصناعة.

2 ـــ طبيعة الصناعة وتبعاً لهذا العامل تصنف الصناعات إلى المجموعات الاتية:

أ ـــ صناعات لا تتوطن في أماكن معينة، بل تنتشر في عدد كبير من الأقاليم أو المدن ويطلق على مثل هذا التوزيع الصناعي (التوزيع الشبكي)، لارتباط صناعاته بأسواق التصريف (مثل: ورش الإصلاح والصيانة، صناعة الخبز، توزيع الغاز....وغيرها).

ب ـــ صناعات تنتشر في مساحات واسعة، ويطلق على هذا النمط من التوزيع الصناعي (توزيع شبكي محدود)، أو النطاق الصناعي حيث توجد مراكز صناعية متقاربة في مواقعها، لكنها منفصلة في توزيعها، ويمثل ذلك نطاق الصناعات البترولية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

ج ـــ صناعات تتوطن بشكل مركز في منطقة أو إقليم محدود المساحة ويطلق عليها اسم (التركز العنقودي) (الإقليم الصناعي)، كالأقاليم الصناعية المحيطة بمدينة دمشق.

د ـــ صناعات تتوطن بصورة شديدة في نطاقات محدودة المساحة: ويطلق عليها اسم (المدن الصناعية)، كما هي الحال بالنسبة للمدينة الصناعية في حسياء بمحافظة حمص أو المدينة الصناعية في عدرا بريف دمشق أو المدينة الصناعية في الشيخ نجار في حلب.....وغيرها.

وتعد ظاهرة التوطن الصناعي الشديد من السمات الرئيسية للصناعات الحديثة المتطورة، من حيث التركيب والحجم والتوزيع، ويسود في مثل هذه الأقاليم الصناعية الحديثة شديدة التوطن الصناعي مبدأ التخصص في الإنتاج، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالتجمعات الصناعية، حيث يتألف كل منها من عدة مصانع، يتخصص كل منها في إنتاج سلعة معينة، بل إن بعضها يتخصص في إنتاج جزء من السلعة، لهذا تعززت ظاهرة الارتباطات الصناعية التي يمكن تحديد أربعة أشكال رئيسية لها هي[1]:

1 ـــ الارتباط الأفقي:

تكون المؤسسات الصناعية في هذه الحالة منفصلة، وتنتج كل مؤسسة جزءاً من سلعة، ثم تتجمع هذه الأجزاء في مصانع التجميع لاستكمال إنتاج السلعة كاملة الصنع، مثال ذلك الصناعات الهندسية كالسيارات والطائرات، انظر الشكل رقم (20)

2 ـــ الارتباط الرأسي:

وبالرغم من كون المصانع منفصلة إلا أن كل منها يقوم بعملية واحدة من عمليات الإنتاج، أي تنقل السلعة من مرحلة إلى مرحلة. مثال ذلك: صناعة الحديد والصلب، حيث يتم صهر الخامات واستخلاص الحديد في الأفران العالية، ثم تحول الإنتاج إلى صلب في مصنع الصلب، ثم ينتقل الإنتاج إلى مصانع الدرفلة حيث يتم تشكيله، ومن ثم ينتقل إلى منشآت الصناعات الهندسية، وكذلك الحال بالنسبة لصناعة غزل ونسيج والقطن..وهكذا، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (21)

3 ـــ الارتباط الخطي:

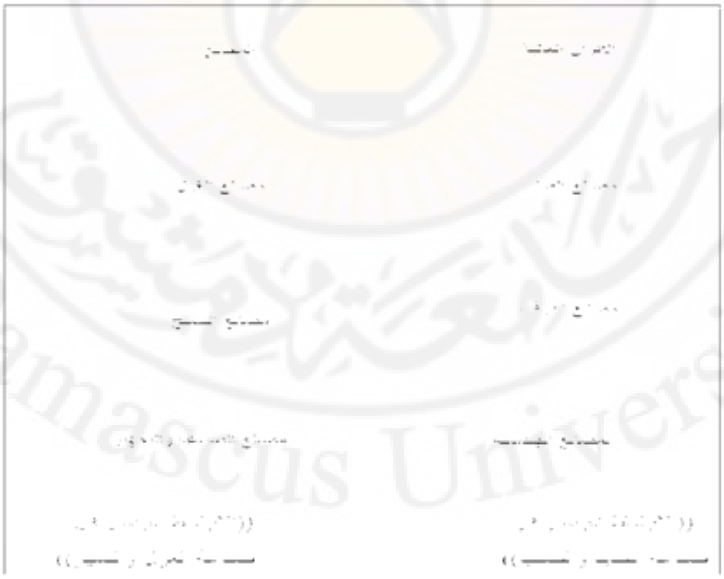
[1] فؤاد محم الصقار ، التخطيط الإقليمي، منشاة معارف الاسكندرية، ط3، 1994، ص 216 - 217.

وينتج المصنع في هذه الحالة سلعة، أو يقدم خدمات خاصة إلى عدة منشآت صناعية يمكن أن تكون مرتبطة ببعضها إما أفقياً أو رأسياً، أو غير مترابطة. مثال ذلك: مصانع قطع الغيار، مصانع وسائل التعبئة والتغليف....إلخ. الشكل رقم (22)

الشكل (20) الارتباط الأفقي في الصناعات الهندسية



الشكل (21) الارتباط الرأسي لصناعة الحديد والصلب وصناعة الغزل والنسيج



الشكل (22) الارتباط الخطي لمصانع إنتاج وسائل التعبئة



4 ــ الارتباط الفني:

وفي هذه الحالة ترتبط الصناعة بعدة صناعات أخرى فنياً، كما هو الحال في مجال الخدمات الصناعية، وتقديم الاستشارات الفنية المختلفة.

وعندما يتطور الإقليم الصناعي ويصل إلى مرحلة النضج يتكون نطاق سوق كبيرة لتصريف السلع الاستهلاكية نتيجة لتوافر الأموال وتزايد القدرة الشرائية، مما يجذب مصانع جديدة لإنتاج السلع الاستهلاكية والمنتجات الخفيفة فيزداد بذلك اتساع السوق، وترتفع درجة الكفاءة الإنتاجية للعمال وتزداد أعدادهم، مما يزيد من قدرة الإقليم على جذب صناعات أخرى جديدة متعددة التخصصات.

ومن ميزات التوطن الصناعي الشديد أن المصانع الجديدة التي تقام في الإقليم تستطيع شراء ما تحتاج إليه من منتجات المصانع الأخرى بأسعار الجملة في أحيان كثيرة، فقد تجذب صناعة الحديد والصلب صناعة الإسمنت للتوطن بالقرب منها، حيث تستخدم هذه الأخيرة في بعض منتجاتها

النفايات المتخلفة عن عمليات صهر الحديد، ويمكن للمصانع الحديدة أن تتعاون مع المصانع الأخرى الكبيرة لإنتاج سلعة واحدة، كما هي الحال بالنسبة لبعض الصناعات الهندسية، بالإضافة إلى استفادتها من توافر كل من الأيدي العاملة الماهرة وطرق ووسائل النقل والمواصلات، وخدمات البنوك، وشركات التأمين وغيرها من الخدمات التي تحتاج إليها العمليات الصناعية، وخاصة ما يتعلق بالإصلاح والصيانة والتعليم الفني الصناعي.

وقد تنجذب بعض الصناعات الخفيفة التي تعتمد على اليد العاملة الأنثوية كصناعة الحلويات والمشروبات والتريكو إلى الأقاليم الصناعية الكبيرة لتشغيل اليد العاملة الأنثوية والمتمثلة بزوجات العمال.

ولكن ومن جهة أخرى هناك سلبيات واضحة للتوطن الصناعي، لعل أهمها ارتفاع الأجور والمرتبات وتكاليف المواد الخام وأسعار الأراضي، مقابل انخفاض أرباح رؤوس الأموال في بعض الأحيان نتيجة للمنافسة الشديدة بين الصناعات المتعددة.

ومن المهام الأساسية للتخطيط الصناعي في أي دولة أو إقليم، تحديد الموقع الأمثل لمؤسسات الصناعية، وقد قام الاقتصاديون بجهود كبيرة من أجل وضع نظرية تحديد موقع المؤسسة الصناعية بالاعتماد على ربط هذا الموقع بالنظرية الاقتصادية عامة وبنظرية المشروع الاقتصادي خاصة. يضاف إلى ذلك أن الموقع مرتبط بالعلاقات المكانية التي جذبت انتباه الجغرافيين على الدوام. وتهدف الأعمال المنجزة في هذا المجال إلى وضع نظام شامل للقواعد المحددة للموقع الأمثل لمؤسسة صناعية واحدة. لكن هذا الهدف صعب التحقيق لعدة اعتبارات منها:

1ـ تعدد الفروع الصناعية، حيث يشمل القطاع الأول التعدين والمقالع، والثاني الصناعات التحويلية، والثالث الصناعات الخدمية، والرابع الصناعات الأساسية للعلم والمعلومات والإعلام.....إلخ.

2 ـ النوع الكبير للمؤسسات الصناعية ولكل منها مدخلاتها ومخرجاتها ومتطلبات تسويق منتجاتها.

3 ـ التباين في الخصائص الجغرافية لمختلف الأمكنة والمواقع.

ومن رواد هذا المنهج الاقتصادي النظري: آدم سميث، ريكاردو، فون تيونين،ميل..وغيرهم، و لم يتحدد الخط العام لهذا المنهج إلا بعد عام 1900م. وقد بني تحليل موقع المؤسسة الصناعية على أساس ثلاث طرق هي:

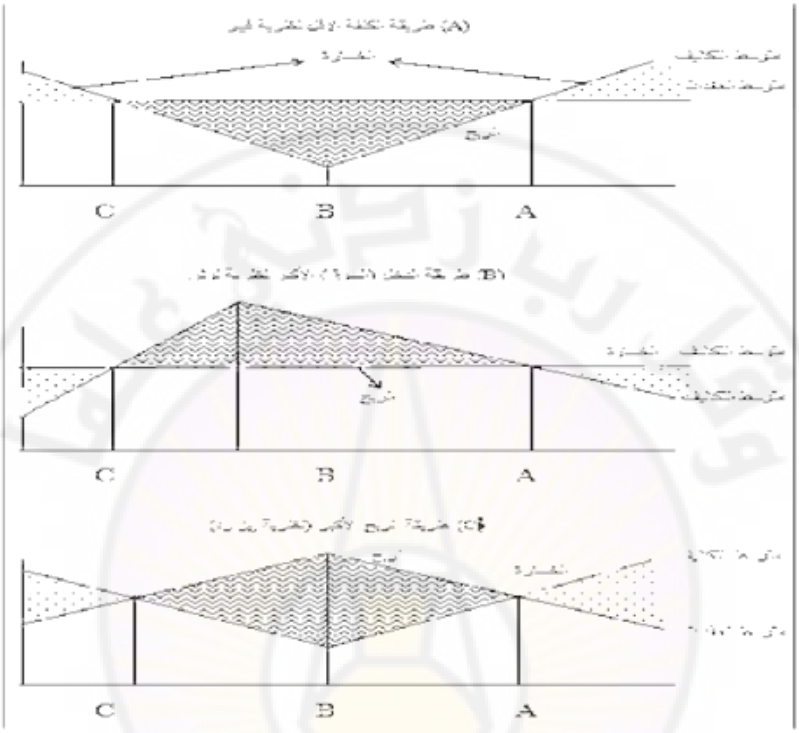
1 ـــ طريقة الكلفة الأقل، التي تحاول شرح تحديد الموقع بدلالة الحد الادنى لعوامل الكلفة (نظرية فيبر).

2 ـــ طريقة تحليل منطقة التسويق، حيث يجري التأكيد على الطلب أو عوامل تحديد حجم السوق والدخل الأكبر (نظرية لوش).

3 ـــ طريقة الربح الأعلى: وهي النتيجة المنطقية والواقعية للطريقتين السابقتين.

ويسهم جمع هذه الطرق في وضع الإطار العام لتحليل المنهج النظري لتحديد موقع المؤسسة الصناعية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (23) تحديد المواقع المربحة للمشروع في الحالات المختلفة لكل من كلفة الإنتاج وأسواق التصريف والدخل العام.

الشكل (23) تحديد المواقع المؤاتية للمشروع لكل من كلفة الإنتاج وأسواق التصريف والدخل العام



1ــ طريقة الكلفة الاقل (نظرية فيبر):

لقد اعتمد فيبر في صياغته لنظرية الموقع الانسب للمشروع الصناعي على منهج التحليل العاملي، حيث اعتبر أن بعض العوامل المؤثرة على توطن الإنتاج الصناعي ثابتة لا تختلف من مكان لآخر، ثم أخذ يتدرج في تحويل الثوابت إلى متغيرات واحداً بعد الآخر.

ومن أهم العوامل الثابتة:

1 ــ أن المنطقة المدروسة منعزلة عن المناطق الاخرى فلا تؤثر ولا تتأثر بغيرها.

2 ــ أن المنطقة المدروسة متجانسة في مناخها وتضاريسها، ويشترك سكانها بصفات وخصائص واحدة.

3 ــ تخضع المنطقة لسلطة سياسة واحدة وتطبق فيها قوانين موحدة.

4 ــ أن بعض الموارد الطبيعية كالماء ومواد البناء منتشرة في كل مكان ولا تؤثر على عملية اختيار موقع الصناعة.

أما العوامل المتغيرة فهي:

1 ــ تتوضع المواد الخام ومصادر الطاقة المحركة في مواقع محددة.

2 ــ تتركز القوى العاملة في أماكن محددة، وحركتها على نطاق محدود، وأجورها تختلف من مكان لآخر.

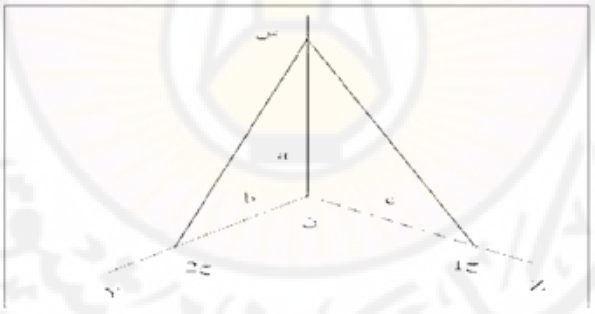
3 ــ تخضع تكاليف النقل لعاملي المسافة والوزن، حيث تزداد طرداً مع طول المسافة ووزن الحمولة واعتقد فيبر أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على تحديد الموقع الصناعي هي:

تكاليف النقل، وتكاليف العمل، والوفورات الناجمة عن تكتل وتركز الاقتصاد والسكان. فاختيار الموقع الأمثل للمؤسسة الصناعية حسب رأيه يتطلب التنسيق بين هذه العوامل:

أ ــ تأثير كلفة النقل على تحديد الموقع الأمثل للمؤسسة الصناعية:

إن الموقع ذا التكاليف الأقل للنقل، حسب رأيه، هو المكان الذي يكون فيه التبادل السلعي للمدخلات والمخرجات في حده الأدنى ويقاس هذا الحجم بالأطنان الكيلو مترية.

وقد شرح هذا المفهوم مستخدماً المثلث الموقعي كما هو موضح في الشكل الآتي:



حيث:

ن: الموقع الأمثل ذو كلفة النقل الأمثل.

خ1، خ2: مواد خام.

س : السوق.

C B A: وزن المواد المنقولة.

(YX٪) المسافة بين موقع المشروع والسوق والمواد الخام.

وبحسب هذا المثلث فإن الموقع الأمثل يكون في مركز ثقله وهو النقطة التي تمثل نقطة (ن) اتزان الحد الأدنى للقوى المبذولة على نقل المصادر الأولية (خ1، خ2)، ونقطة الاستهلاك (س). ولتحديد الموقع الانسب بالقرب من مصدر المواد الخام أو السوقفقد وضع فيبر المؤشر المادي الآتي:

$$\text{المؤشر المادي} = \frac{\text{وزن المواد الخام}}{\text{وزن المصنوعة المواد}} = \frac{\text{الإنتاج مدخلات}}{\text{الإنتاج مخرجات}}$$

وبناء عليه، إذا كان المؤشر المادي أكبر من العدد (1)، فإن المؤسسة تنجذب إلى المواد الخام، أما إذا كان أقل من (1) فإن المؤسسة تنجذب إلى السوق، وإذا كان مساويا للعدد (1)، فإن المؤسسة يمكن أن تقام بالقرب من المواد الخام أو السوق.

ب ــ تأثير تكاليف العمل على تحديد الموقع الصناعي:

إن الموقع ذا كلفة العمل الأقل يمكن أن يكون الموقع الأنسب، إذا كانت الوفورات من كلفة العمل بالنسبة لوحدة الإنتاج (طن مثلاً)، أكبر من الوفورات من تكاليف النقل على وحدة الإنتاج، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (24):

الشكل (24) تأثير الموقع ذي كلفة العمل الأقل على الموقع ذي كلفة النقل الأقل



تمثل النقطة (ع)، مركز القوى العاملة، حيث تكاليف العمل فيها على وحدة الإنتاج أقل مما هي في النقطة (ن)، بمقدار 2 دولار، ونظراً لموقع (خ)، ضمن خطوط النقل المساوية لـــ (1.5)، دولار لذا سينجذب المشروع إلى هذه النقطة ذات تكاليف العمل الأقل، ويمكن

للمشروع أن ينجذب بعيداً عن كلا الموقعين السابقين إذا كانت الوفورات الاقتصادية مؤمنة وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

تأثير الوفر الناجم عن تركز الإنتاج وتكامله



حيث:

ت : الموقع ذو الوفر الأكبر الناجم عن تكتل الإنتاج.

المثلث ذو اللون القاتم: المنطقة المثلى لإقامة المشروع.

لقد تعرضت نظرية فيبر لانتقادات كثيرة لعدم اهتمامها بالعوامل القانونية مثل سياسة الدولة تجاه الصناعة، وعلى الرغم من ذلك كانت هذه النظرية قاعدة قيمة للتطوير اللاحق لهذه النظرية، كما أن الكثير من مبادئها استخدمت في تخطيط المواقع الصناعية.

لقد اختبر هوفر الاقتصادي الأمريكي نظرية فيبر بالتفصيل واستند إلى افتراضات للكلفة أكثر واقعية من فيبر، حيث قسم تكاليف النقل على استيراد مدخلات الإنتاج وعلى الإنتاج، وكذلك على توزيع المنتجات، وحلل كل منها وتوصل إلى أن تكاليف النقل لا تتناسب طرداً مع المسافة والوزن كما افترض فيبر، بل تختلف حسب المسافة واتجاه الشاحنة وتركيب البضائع المنقولة.

وركز هوفر على المسائل القانونية مثل الضرائب المحلية التي تؤثر على اختيار الموقع، وعلى الرغم من ذلك يبقى نقد هوفر ضمن طريقة الكلفة الأقل لـــ فيبر.

2ـــ تحليل منطقة التسويق (نظرية لوش):

تتضمن نظرية أوجست لوش تحليل التوزع المكاني لمناطق السوق للوحدات الإنتاجية، وخاصة الصناعية منها. وقد أكد لوش أن الموقع الأمثل للمؤسسات الصناعية هو مكان الدخل الأعلى الذي يفوق التكاليف بأكبر مقدار ممكن وحاول في كتابه (اقتصاديات المكان)، أن يدمج الطلب والحجم الأمثل للسوق في نظرية الموقع بالاستناد إلى الافتراضات الآتية:

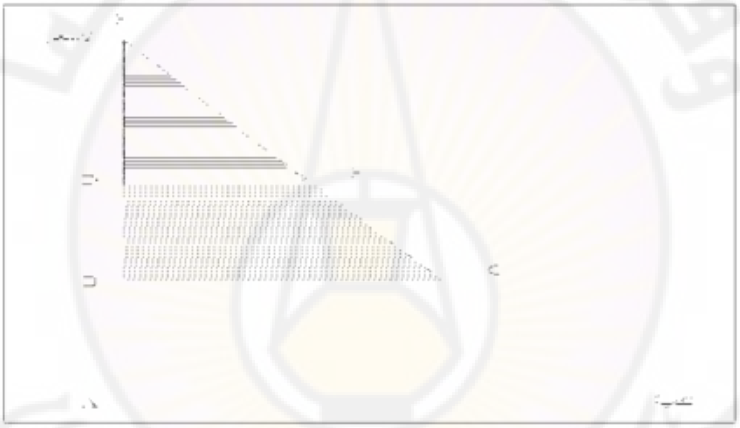
أ ـــ التجانس في توزيع مدخلات الإنتاج (مصادر الطاقة، المواد الخام، العمل البشري، ورأس المال)، فوق سهل متجانس.

ب ـــ توزع السكان بشكل منتظم مع درجة قليلة من الثبات.

ج ـــ عدم اعتماد المشاريع الموجودة على بعضها بعضا.

وقد حاول لوش تطبيق افكار نظريته على صناعة البيرة، وافترض أن كل المزارعين يشربون البيرة وأن أحدهم قرر أن ينتج بمستوى يفيض عن حاجته ويبيع الفائض للمزارعين المجاورين بتكلفة الإنتاج + تكلفة النقل. وقد استعمل من أجل تحديد منطقة تسويق المنتج منحنى الطلب البسيط:

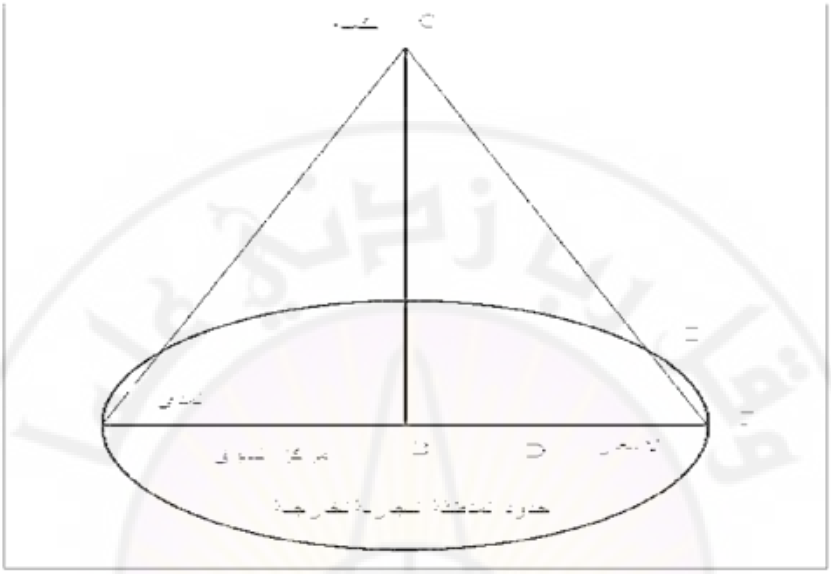
الشكل (25) منحنى تحليل منطقة التسويق حسب نظرية لوش (انتاج وتسويق البيرة)



نستنتج من تحليل معطيات هذا الشكل أن مصنع البيرة يقع في مركز منطقة السوق (B)، وأن سعر الوحدة من البيرة هو (AB)، والذي يقابله حجم الطلب (BC)، ويلاحظ أنه كلما ابتعدنا عن (B) زادت تكاليف التوزيع وارتفع سعر وحدة البيرة وقلت كمية المبيعات ففي الموقع (D)، ارتفع سعر الوحدة من البيرة إلى (AD)، وانخفض الطلب إلى (DE)، وذلك لارتفاع التكاليف الإضافية للنقل والتوزيع والتي يتحملها المستهلك لبعده عن مركز المصنع (B)، وفي الموقع الأقصى لمنطقة السوق (F) ينعدم الطلب ولا يُقبل أحد على الشراء، لأن الكلف الإضافية التي يتحملها المستهلك في هذا الموقع تجعل مستوى الأسعار غير مقبول وبحدود (AF).

وهنا يتكون لدينا المثلث (BCF)، وفي حالة دوران هذا الشكل حول المحور (BC)، يتكون لدينا مخروط الطلب حول مركز إنتاج البيرة (B)، كما هو موضح في الشكل رقم (26)

الشكل (26) مخروط الطلب حسب نظرية لوش



وتمثل قاعدة المخروط منطقة السوق والارتفاع في الكمية المباعة (الطلب)، وتمثل حجم المخروط الدخل العام من الطلب، وإذا كان إنتاج البيرة مرتفعاً فسوف يظهر منتجون آخرون للبيرة في مناطق أخرى تتشكل حول كل منهم سوق دائرية، ومع مرور الزمن ستعطي الدوائر كل السهل وتتقاطع مع بعضها مكونة مناطق تسويقية سداسية الشكل.

وقد ركز لوش على جانب واحد فقط هو عامل الطلب والسوق والدخل الأكبر للمنتج، واعتبر أن الموقع الأمثل للمشروع هو الموقع الذي يلبي وظيفة السوق، وبالمقابل ركز فيبر على تكاليف الإنتاج واعتبرها عاملاً رئيسياً في إيجاد الموقع الأنسب وأهمل الطلب.

وقد تم نقد نظرية لوش على أساس أن كثافة السكان ليست منتظمة في كل مكان، وعدلت هذه النظرية من قبل هاريس بنظرية النموذج الأساسي للجاذبية.

3ـــ طريقة الربح الأعلى (نظرية آيزارد):

تعد طريقة الربح الأعلى النتيجة المنطقية لطريقتي الكلفة الأقل (نظرية فيبر)، وتحليل منطقة السوق والدخل الأكبر (نظرية لوش)، حيث تتناول كل منهما جانباً واحداً من عوامل تحديد الموقع، بينما تشمل طريقة الربح الأعلى كل العوامل لتحديد الموقع الأمثل للمشروع (شكل 23)، وأن الموقع

الأمثل للمشروع هو الموقع ذو الربح الأعلى وليس موقع الكلفة الأقل أو الدخل الأعلى وهذا ما حاول إثباته كل من آيزرد وكرين وهيث. إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوبات في تحديد الموقع ذي الربح الأعلى تتمثل في:

1 ــ يدفع نظام المنافسة لاختيار موقع المشروع في موقع أسواق المشاريع المماثلة التي تسعى للسيطرة على الأسواق وذلك من أجل الاستفادة من حسنات تركز الإنتاج، وهذا يتطلب من مؤسسي المشروع ليس معرفة ما فعلته الشركات المنافسة فحسب، بل وما ستفعله في المستقبل، وقد يكون الحل في هذه الحالة باستخدام نظرية الألعاب (السجال).

2 ــ صعوبة تحديد الموقع ذي الربح الأقصى الناجمة عن التغيرات والتقلبات في تكاليف الإنتاج والعرض والطلب نتيجة المنافسة الحادة، لذلك نبدو نظرية فيبر أكثر واقعية وسلامة.

3 ــ إن اندماج الشركات العديدة يجعل من الصعب جداً تحديد الموقع المناسب لها لتباين منتجاتها

4 ــ اعتماد المشروع على الربح الأعلى الفردي وإهماله المصلحة العامة للمجتمع.

5 ــ تؤدي العوامل السلوكية الفردية لصاحب المشروع دوراً كبيراً في اختيار موقع مربح دون اختيار الموقع ذي الربح الأقصى، ما دامت المواقع المربحة كثيرة. وبالعودة إلى الشكل السابق فإن صاحب المشروع قد يختار أي موقع مربح من المواقع المحصورة بين (A B).

نماذج تطبيقية عن التخطيط الصناعي:

تخطيط تخصص المشروع الصناعي وحجمه وعلاقاته:

تعد المنشأة الاقتصادية (الزراعية ــ الصناعية ــ الخدمية)، خلية اقتصادية إدارية أولية لتخطيط الاقتصاد الوطني والإقليمي، حيث تتفاعل فيها القوى المنتجة من موارد طبيعية وقوى عاملة وآلات...إلخ، وينعكس هذا التفاعل على علاقات المنشأة الاقتصادية على المجمع الاقتصادي الإقليمي والوطني.

وتتخصص المنشأة الصناعية في إنتاج السلع التي تساعد الظروف والموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي على إنتاجها بأقل التكاليف وتصديرها بأقل كلفة للنقل، وبالتالي الحصول على أعلى عائد اقتصادي ممكن.

وكلما كان حجم المؤسسة الصناعية أكبر، كلما كانت كلفة الإنتاج أقل وهذا ما شجع على سبيل المثال سورية وإيران على إقامة مصنع مشترك لتصنيع السيارات، وغالباً ما تتوطن مصانع

الآلات ذات الأهمية العالمية قرب المدن الكبرى والمرافئ، أما تلك التي تتمتع بأهمية وطنية وإقليمية فتتوطن في المدن الكبيرة والمتوسطة، أما المصانع ذات الأهمية المحلية فتتوطن في المدن الصغيرة.

أما بالنسبة لعلاقات المؤسسة الصناعية بعناصر المجمع الاقتصادي الإقليمي فيمكن توضيحها من خلال المثال الآتي:

ـــ إن وجود معمل لصناعة الآلات في إقليم ما طاقته الإنتاجية 40 ألف طن من الحديد الصلب سنوياً، يستدعي تشكل وتطور العديد من العلاقات الإنتاجية مع المجمع الاقتصادي الإقليمي. ومن أهم هذه العلاقات نذكر:

أ ـــ العلاقات بين فروع الإنتاج:فعلى سبيل المثال يتطلب هذا المعمل 50000 طن من الحديد الصلب سنوياً ونحو 200 مليون كيلو واط ساعي سنوياً من الطاقة الكهربائية سنوياً.

ب ـــ العلاقات بين الإنتاج والقوى العاملة: يتطلب هذا المعمل نحو ستة آلاف عامل وموظف.

ج ـــ العلاقة بين الإنتاج والخدمات: يبلغ عدد العاملين في المعمل مع أسرهم حوالي 20 ألف نسمة، يحتاجون إلى خدمات سكانية يعمل فيها خمسة آلاف نسمة، لذا يرتفع عدد السكان نتيجة لإنشاء هذا المعمل ليصل إلى 25 ألف نسمة.

د ـــ العلاقة بين الإنتاج والموارد الطبيعية: يتطلب هذا المعمل ما مقداره 2000 متر مكعب من المياه في اليوم، ويتطلب السكان حوالي 4000 متر مكعب في اليوم وبهذا يصبح مجموع ما يتطلبه المعمل والسكان حوالي 2.19 مليون متر مكعب من المياه في السنة.

هـ ـــ العلاقة بين الإنتاج والأرض: تبلغ مساحة المؤسسة الصناعية 24 هكتار، وتشكل منطقة الحزام الأخضر (منطقة الحماية الصحية من الغازات الضارة)، دائرة نصف قطرها يساوي 5000 متر، تشغل مساحة تقدر بـ 7850 هكتاراً، أما مساحة المنطقة السكنية للعاملين في المؤسسة والخدمات اللازمة لهم ولأسرهم فتبلغ 44 هكتاراً، ويجب أن لا يبعد مكان السكن عن مكان العمل أكثر من 30 دقيقة ذهاباً أو إياباً.

وهكذا تؤدي المعايير (المعدلات أو القرائن)، التقنية دوراً مهماً في تحديد العلاقات المتوازنة بين المشروع الصناعي وعناصر المجمع الاقتصادي الإقليمي (وهي الإنتاج والقوى العاملة والخدمات والموارد الطبيعية والأرض)، التي تؤدي إلى زيادة في العائد الاقتصادي، وتحسين مستوى حياة السكان، وحماية البيئة، وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

وتعد المؤسسة الصناعية نظاماً مؤلفاً من وحدة أجزائه المتفاعلة المتكاملة المتطورة معاً وفق نسق معين (مدخلات، مراحل وسيطة، مخرجات)، أي أن المؤسسة الصناعية نظام مفتوح يأخذ من الوسط المحيط بها المدخلات من مواد خام ونصف مصنعة ومصادر الطاقة المحركة والقوى العاملة، ويعطي هذا الوسط المخرجات من آلات ونفايات ملوثة غازية وسائلة وصلبة.

تخطيط المجمع الصناعي الإقليمي:

يتألف المجمع الصناعي الإقليمي من مجموعة من المصانع المترابطة بخطوط إنتاجية تكاملية، تتوضع في مكان واحد، وتستعمل قاعدة واحدة من المواد الخام ومصادر الطاقة والمياه، وتتميز بأهميتها الوطنية وقد يكون لها خطة واحدة وإدارة واحدة لتطويرها وتحسين أداء وظائفها في منظومة الاقتصاد الوطني ومن الأمثلة على هذه المجمعات:

أ ــ مجمع الصناعات التعدينية في إقليم كورسك للانحراف المغناطيسي في روسيا:

والذي يحتوي على فلزات الحديد ذات النوعية الجيدة وبكميات كبيرة، ويقع في مركز منطقة مستصلحة ومأهولة بالسكان، ولهذا تتطور فيه فروع صناعية متعددة (الصناعات التعدينية والكيميائية وصناعة الآلات والمعدات وصناعة مواد البناء) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (27).

ويتسم هذا المجمع بالزيادة المستمرة للعائد الاقتصادي نتيجة لتوافر العوامل الآتية

1 ــ تعبئة وتوجيه موارد الإقليم الطبيعية والبشرية والاقتصادية لتنفيذ وظيفة واحدة للاقتصاد الوطني بشكل يسمح بتركز الإنتاج في مصانع ضخمة، وهذا يعني الاستفادة من الخصائص المحلية للمكان، ومن التقدم العلمي والتقني التنظيمي المعاصر من أجل خفض كلفة الإنتاج.

2 ــ التقسيم العقلاني للعمل بين حلقات الإنتاج، وتعزيز تخصص المصانع وتكاملها من أجل الحصول على الوفورات التكاملية.

3 ــ تطوير شبكة النقل والمواصلات وتنظيم التبادل السلعي ضمن الإقليم لتخفيض نفقات النقل.

4 ــ تركيز القطاعات المساعدة والخدمية في مؤسسات كبيرة.

5 ــ تطوير صناعة مواد البناء لتكون قادرة على المناورة في حجم الإنتاج ومدته الزمنية.

6 ــ وجود إدارة واحدة وخطة تطوير واحدة للمجمع الصناعي الإقليمي.

الشكل (27) المجمع الصناعي في كوزنتسك (روسيا)



ب ــ إقليم الرور في ألمانيا: ويمثل أحد المجمعات الصناعية الكبرى، حيث يضم صناعات منفردة وصناعات مترابطة بشدة بدورات إنتاجية (خطوط إنتاجية)، متكاملة، ويعد هذا الإقليم من الأقاليم الغنية بالفحم الحجري والأملاح الصخرية والصخور الكلسية ومواد البناء والفلزات متعددة

المعادن والماء. وقد تطور فيه مجمع استخراج الفحم الحجري والصناعات الكيميائية المعتمدة عليه، والصناعات البتروكيميائية التي تقوم على النفط المستورد، وصناعة الآلات.

ويتطور هذا الإقليم بخطوات سريعة جداً على الرغم من الصراع التنافسي بين الشركات الرأسمالية لأن المستوى العالي لتكامل المجمع الصناعي الإقليمي يؤمن للرأسماليين أرباحاً إضافية تجعل من اقتصاد هذا الإقليم أكثر استقرارا وقدرة على المنافسة والمناورة (الشكل رقم (28))

الشكل (28) مجمع الصناعات الفحمية الكيميائية والبتروكيميائية في حوض الرور (ألمانيا)



ج ــ إقليم الصناعة البتروكيميائية في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية: ويتميز بمستوى عال من التكامل، إذ يضم عشرات المصانع الضخمة ذات الارتباط المتبادل، من حيث تبادل المنتجات وشبكة أنابيب النفط الكثيفة وهذا ما يوضحه الشكل رقم (29)

الشكل (29) مجمع الصناعات الكيميائية في جنوب ولاية تكساس الأمريكية



الاتحاد الصناعي المتخصص بفرع من فروع الإنتاج:

هو إدارة فنية تخطيطية لجميع المؤسسات الصناعية المنتجة لسلع متماثلة ضمن الدولة الواحدة، مثل صناعة الأحذية أو صناعة الآلات اللازمة للصناعات البتروكيميائية.

وتكمن مهمة هذه الإدارة في التنسيق بين المؤسسات المنتجة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وربط التقدم العلمي والتقني التنظيمي بالإنتاج، والاستثمار الأمثل للمواد الخام ومعالجة النفايات، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج كماً ونوعاً، وتخفيض النفقات، وزيادة العائد الاقتصادي منه.

وتؤدي المنافسة الحادة بين المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متماثلة إلى تفوق الإنتاج (العرض)، على الطلب، وإلى هبوط الأسعار دون كلفة الإنتاج في المعامل الصغيرة المتخلفة تقنياً، لذا تستمر المشاريع الصناعية الضخمة ذات التقانة المتقدمة في الإنتاج وتتوقف المصانع الاخرى، وللحد من الخسائر الناجمة عن هذه المنافسة نشأ الاتحاد النوعي للمنتجين المتماثلين في الإنتاج كجهاز إداري تنظيمي تخطيطي للتنسيق بين المنتجين والسوق الوطنية والخارجية، وكجهاز علمي تقني تنظيمي إداري (تكنوقراطي)، لتطوير فرع صناعي معين على مستوى الدولة، فعلى سبيل المثال يوجد في سورية اتحادات نوعية عديدة مثل: اتحاد الصناعات النسيجية، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الكيميائية، اتحاد الصناعات الهندسية، اتحاد صناعة مواد البناء.....وغيرها.

ومن البديهي أن تعبئة عدد كبير من المختصين في جهاز علمي تقني تنظيمي للفرع الصناعي على مستوى الدولة، أقدر على تطوير هذا الفرع من بعض المختصين في معمل واحد.

تتنافس الشركات الرأسمالية العملاقة على غزو الأسواق العالمية، ولكل شركة جهازها العلمي التقني الخاص بها من أجل اقتصاد الوقت بين تصميم الاختراعات والإنتاج التجريبي والإنتاج التجاري، من 10 سنوات إلى سنتين فالعامل الرئيسي في تطوير الصناعة والاقتصاد، هو الربط المباشر بين البحث العلمي التقني والإنتاج لاقتصاد الزمن، وبين الاختراع والتجريب والإنتاج التجاري، الذي أصبح الآن أحد أكثر الاتجاهات تقدماً في تطوير صناعة الآلات وقد أدت هذه المنافسة إلى ظهور المدن الصناعية.

تخطيط المدن الصناعية:

لقد كان من نتائج المنافسة بين الشركات الرأسمالية المعتمدة على التقدم العلمي والتقني ازدهار الصناعة في لندن والمدن الجنوبية في المملكة المتحدة، وتدهورها في المدن الشمالية إلى جانب تفاقم مشكلة البطالة وتزايد تيار الهجرة إلى لندن لذا اتخذت الحكومة البريطانية لعلاج هاتين المشكلتين مجموعة من الإجراءات منها:

أ ــ تقديم المساعدات الحكومية (قروض وتسهيلات): لدعم الصناعة في المدن الشمالية، إلا أن ذلك لم يساعد على حل المشكلة لأن الشركات الرأسمالية تقوم على مبدأ حرية الإنتاج.

ب ــ بعد عام 1944 اهتمت الحكومة بتطوير البنية التحتية في المدن الشمالية، وحددت التوسع الصناعي في لندن، مما أدى إلى توطن المشاريع الصناعية في بعض المدن الشمالية المتطورة والمدعومة من قبل الدولة بإنشاء البنية التحتية لخدمة الإنتاج، وقد نجح بعض هذه المشاريع وفشل بعضها الآخر. وحتى الآن لم تستطع الحكومات في مختلف بلدان العالم الحد من التوسع الصناعي في المدن وخاصة الكبرى منها.

في بداية القرن الواحد والعشرين قررت الحكومة السورية إنشاء ثلاث مدن صناعية هي: عدرا في محافظة ريف دمشق، الشيخ نجار في حلب، وحسياء في حمص، وتم اختيار مواقعها وتزويدها ببنية تحتية متطورة، كما وضعت المخططات لهذه المدن تشمل أماكن العمل والسكن والخدمات والاستجمام والراحة. كما أنشأت الحكومة الشبكات الداخلية ضمن المدينة: شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والهاتف والفاكس والانترنت...وغيرها، مما أدى إلى جذب صناعات مختلفة منها: الصناعة الكيميائية ومعامل الآلات وصناعات أخرى عديدة (خفيفة وغذائية....وغيرها).

وهكذا يحقق المشروع الصناعي الأمثل الفعالية الاقتصادية (زيادة العائد الاقتصادي)، والاجتماعية (زيادة العمالة)، والبيئة (تحسين الخواص الإنتاجية والصحية والجمالية للبيئة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة)، ويعد إنشاء المشاريع الصناعية المثلى وسيلة لتطوير الاقتصاد المحلي والإقليمي والوطني.

معايير التخطيط المكاني للصناعة:

تتعدد المعايير التي تستخدم في التخطيط المكاني للصناعة، أهمها:

أ ـــ الموازنة بين الفعالية الاقتصادية (كلفة الإنتاج الأقل)، والفعالية الاجتماعية (التخفيف من حدة ظاهرة البطالة)، والمثال الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3) تكاليف إنتاج الطن الواحد من الحديد في ثلاثة مواقع (A.B.C)

مؤشرات كلفة الإنتاج	الموقع A	الموقع B	الموقع C
مؤشر كلفة نقل الحديد الخام	4.5	1.0	4.0
كلفة نقل الفحم	2.0	1.5	2.5
كلفة نقل الكلس	0.5	0.5	0.2
كلفة نقل الحديد إلى السوق	4.0	12.0	14.0
كلفة النقل الكلية	11.0	15.0	20.7
نفقات الوقود والطاقة المحركة	10.0	11.0	12.0
أجور العمال	20.0	16.0	20.0
المجموع	41.0	42.0	52.7

نستنتج من المثال السابق أن الموقع A هو الموقع المثالي من حيث الفعالية الاقتصادية (كلفة الإنتاج الأقل).

وهو الموقع الذي ستختاره الشركة الرأسمالية التي تسعى لتحقيق الربح الأعلى فقط. أما الموقع B فهو الموقع المثالي من حيث الفعالية الاجتماعية (أي من أجل تشغيل العمال وتطوير الصناعة في الأقاليم المتخلفة صناعياً والحد من الهجرة منها نحو المدن الكبرى). وفي هذه الحالة فإن الحكومة ستقرر توطين المشروع في الموقع ب مادام الفرق ضئيلاً (42 41-1 دولار) بين كلفة الإنتاج فيه، وكلفة الإنتاج في الموقع A. لكن الحكومة سترفض إقامة المشروع في الموقع جـــ للاعتبارات الاجتماعية إذا كان الفرق في كلفة الإنتاج كبيراً (52.7-41 11.7 دولار).

2ـــ إن طريقة الموازنة بين الفعالية الاقتصادية والفعالية الاجتماعية تصلح فقط لمشاريع الصناعة الخفيفة والغذائية ومواد البناء، أي للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية فقط، التي ترتبط بمواقع المواد الخام والطاقة المحركة وقوة العمل والسوق الاستهلاكية بالدرجة الأولى، لكن هذه الطريقة لا تصلح في دراسة الصناعات الثقيلة (صناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيميائية التركيبية)، أي الصناعات التي تترابط وتتداخل تقنياً بشكل رأسي أو أفقي مع غيرها من الصناعات. لذلك يعتمد المخطط الاقليمي على طريقة التقويم الشامل لمشروعات المجمع الصناعي الاقليمي، والجدول الآتي يوضح الفعالية الاقتصادية المختلفة لتكامل المشروعات الصناعية مع مشروع مصفاة النفط.

الجدول (4) الفعالية الاقتصادية لتكامل المشروعات الصناعية مع مشروع مصفاة تكرير النفط

التسلسل	احتمالات التصنيع وتكامله	الفعالية الاقتصادية/ سنة
1	إنشاء مصفاة النفط فقط	- 112,000 دولار
2	إنشاء معمل أسمدة مع الغاز المستورد فقط	- 168,000 دولار
3	إنشاء المصفاة ومعمل الأسمدة	20,000 دولار
4	إنشاء معمل الألياف الاصطناعية فقط	- 1,563,000 دولار
5	إنشاء المصفاة ومعمل الأسمدة ومعمل الألياف الصناعية	1,575,000 دولار
6	إنشاء المصفاة ومعمل الأسمدة ومعمل الألياف الصناعية مع معامل أخرى	73,000 دولار

يبين تحليل معطيات هذا الجدول أن الاحتمال رقم (5)، لتكامل المشاريع الصناعية البتروكيماوية يعطي أعلى عائد اقتصادي، في حين أن الاحتمالات الأخرى خاسرة أو أقل ربحاً.

ولكن مثل هذا المجمع الإنتاجي يمكن أن يقوم في مناطق استخراج النفط في محافظة الحسكة، أو حيث تعبر أنابيب البترول السوري نهر الفرات، أو في مدينة حمص، أو في ميناء بانياس.

إن الترابط التقني بين الصناعات البتروكيميائية يؤدي إلى وفورات في كل مكان من هذه الأمكنة، لا بل وفي أي مكان آخر. ولكن الوفورات الخارجية الناجمة عن تطور القاعدة الأساسية للمرافق العامة الإنتاجية والخدمية، يمكن أن تؤدي إلى توطن مثل هذا المجمع في مدينة حمص أكثر من غيرها، وهناك اعتبارات كثيرة جداً تؤثر على توطن المجمعات الصناعية الحضرية منها حماية البيئة

من التلوث. فمن أجل حماية المياه العذبة من التلوث بفضلات الصناعة الكيميائية، ولحماية مدينة حمص من تزايد تلوث الهواء بالغازات والمواد الضارة تقرر إنشاء مصفاة البترول الجديدة في بانياس. لذلك لابد من التقييم الشامل للعوامل المؤثرة على توطن وتطور المجمعات الإنتاجية ـــ الحضرية.

3ـــ إن المردود الاقتصادي والاجتماعي العام للخطة الاقليمية يشمل المردود الاقتصادي المباشر للمشاريع المخططة، بالإضافة إلى المردود غير المباشر. ويتضمن هذا المردود العام جميع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والجمالية والنفسية.... وغيرها. ويعد المردود العام للخطة الاقليمية أعمق وأشمل وأوسع من المردود المباشر، مثال: إن تطوير طرق المواصلات في محافظة السويداء يحتاج إلى تكاليف مرتفعة، وليس له مردود اقتصادي مباشر، لكن مردوده الاقتصادي غير المباشر كبير جداً، فقد حوّل الزراعة فيها من إنتاج القمح والبقول للاكتفاء الذاتي إلى زراعة محاصيل مهمة ذات مردود عال مثل زراعة العنب والتفاح المعد للتصدير.

ثالثاً: التخطيط العمراني:

يُعد العمران نشاطاً بشرياً اجتماعياً، ارتبط بنشوء المجتمع وتطور بتطوره، وهو من أهم الخصائص التي تميز المجتمع البشري في نشاطاته، والعمران مرادف للاستقرار وتعبير عن استخدام المواد الأولية المتوافرة في البيئة الجغرافية بمستويات وأشكال مختلفة تتفق مع مراحل تطور الإنسان وتطور مسكنه بغض النظر عن شكل هذا المسكن ونموذجه.

ويُعتبر العمران سجل لتاريخ المجتمعات البشرية، يتأثر بالعوامل الطبيعية ويرتبط بالتقدم البشري، إذ يشكل أعلى مراتب تطور النشاط البشري ولا يمكن فصله عن مظاهر النشاط البشري ونتاج معطياته المتفاعلة.

وتمثل المراكز العمرانية أشكالاً تنظيمية مكانية للمجتمع تشتمل على السكن وأماكن العمل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وشبكة البنية التحتية، وتندرج هذه المراكز في نمطين أساسيين هما:المراكز العمرانية الريفية، والمراكز العمرانية المدنية، ويشكل هذان النمطان معاً البنية العمرانية التي هي عبارة: مجموعة المراكز العمرانية في دولة أو منطقة ما مهما زاد عدد هذه المراكز أو نقص، ومهما كبر حجمها أو صغر بما في ذلك التوزع المكاني والارتباطات الوظيفية فيما بينها، والتي تتمثل بالوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، ولا تكتمل دراسة البنية العمرانية في منطقة ما إلا بدراسة المراكز العمرانية فيها كوحدة متكاملة تقوم بينها روابط متعددة مختلفة يحتاج

تحليلها لدراسة معمقة بسبب أثرها المهم في نمو هذه المراكز، وتشكل منظومة عمرانية ضمن منظومات عمرانية أكثر اتساعاً تتميز بارتباطها المتبادلة. وتتأثر البنية العمرانية بطبيعة وعمق العلاقات القائمة بين مراكزها العمرانية، فكلما كانت هذه العلاقات أكثر فاعلية، كلما ازدادت وتسارعت المتغيرات فيها لتعطي أشكالاً جديدة خلال فترات زمنية قصيرة[1].

التخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني:

لقد أصبح تخطيط المراكز العمرانية من الضرورات الماسة بسبب التزايد الكبير في عدد السكان والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وأصبحت عملية التخطيط مهمة سواء في التخطيط لمراكز عمرانية جديدة تتناسب مع حاجات السكان، أم في تعديل وتطوير وتوسيع المراكز العمرانية القائمة لتواكب هذا التزايد السكاني وترتقي إلى المستوى الحضاري الذي حققه الإنسان.

ويقوم التخطيط الصحيح للمراكز العمرانية على اختيار المكان المناسب بما يتلاءم مع حاجات السكان وقدرتهم على الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية المتوافرة في المكان، آخذين بالحسبان رغبات السكان وموافقتهم على المخطط النهائي للمركز العمراني الذي سيقطنون فيه.

ولا يمكن لتخطيط المراكز العمرانية أن يعطي نتائج جيدة بمعزل عن التخطيط المحلي والإقليمي والوطني، فهو مرتبط بتخطيط الأراضي والتخطيط الاجتماعي، ويكمله العمل التخطيطي الاقتصادي، كما يأخذ المخططون بالحسبان ما ستؤول إليه المراكز العمرانية في المستقبل مستفيدين من تجارب الماضي ويعملون من أجل الحاضر والمستقبل، انطلاقاً من حتمية التطور في الوظائف ومواكبة التقدم العلمي والتقني والحضاري.

وتُعد الخطة الإقليمية أساساً لوضع الخطط العمرانية لكل المراكز العمرانية الموجودة في الإقليم. وتقوم هذه الخطة بتحديد مهام المراكز العمرانية وسعتها في المستقبل وتطور العلاقات فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين ظهيرها البشري من جهة ثانية، كما يُعد تطور وظائف المراكز العمرانية ودورها في الاقتصاد الوطني والإقليمي عاملاً رئيساً في تطور هذه المراكز. لذا يجب أن ترتبط خطة تطوير شبكة المراكز العمرانية بخطة توزع السكان والإنتاج والخدمات في الإقليم.

وتتجلى مهام التخطيط العمراني في تحديد اتجاه تطور كل مركز بشري وحجمه في المستقبل، وتحديد برنامج ووسائل إعماره المكاني خلال فترة الخطة، كما تتم إدارة الاقتصاد في إعماره

[1] فيصل عزام قباش: دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1990.

المكاني خلال فترة الخطة، وعلى أساس هذه الخطط العمرانية تتم إدارة الوظائف الاقتصادية في المساحة التي تشغلها المراكز العمرانية. وتحتوي مثل هذه الخطط على مختلف الوظائف الاقتصادية وتأثير كل منها على زيادة عدد السكان. كما تُعتبر هذه المخطط العمرانية أساساً لوضع المخطط التنظيمي للمراكز العمرانية.

وبناءً على ذلك فإن الخطة الإقليمية تحدد المهام الاقتصادية والعامة المقبلة لتطوير المراكز العمرانية، ويكمل المخطط التنظيمي العمراني التفصيلي الخطة الإقليمية، ويدققها على أساس المعلومات الغزيرة عن إمكانات وخصائص كل مركز عمراني أو إقليم[1].

وهكذا يتناول التخطيط العمراني بالبحث والدراسة المراكز العمرانية وتاريخ نشوئها وتصانيفها، وأنماطها، وأحجامها كأشكال تنظيمية مكانية للسكن والعمل والمجالات الاقتصادية، كما يقوم بدراسة الآثار المتبادلة بينها وبين العوامل الطبيعية، ثم دراسة خصائص السكان وبناهم، ومهنهم ومستوى معيشتهم واحتياجاتهم المستقبلية من فرص العمل والخدمات، وكذلك دراسة وظائف هذه المراكز وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها. ومن ثم يقوم بالتخطيط لمستقبل هذه المراكز. وتُعد هذه الخطوة ذروة التطور والرقي في مبادين دراسة التخطيط العمراني، حيث يعمل على سبر إمكانات الواقع المُتاحة ورصد الاحتياطي من هذه الإمكانيات والتخطيط للمستقبل بناءً على الامكانات المتوافرة، وبحسب الحاجات المستقبلية التي تحددها عملية التخطيط العمراني من خلال رسم اتجاهات التطور والنمو المستقبلي لعدد السكان وللأنشطة الاقتصادية وللخدمات والعمران ... وغيرها. ولا يتوقف هذا التخطيط على توفير المتطلبات للتطور والنمو الحالي، بل بالتحكم بهذا التطور والنمو ووضع الضوابط له، بحيث تتناسب خطط المستقبل مع إمكانات البيئة.

ـ أهمية تنظيم وتخطيط البنية العمرانية:

تأخذ البنية العمرانية شكلها بناءً على مخططات آنية تقتصر على فترات غير بعيدة، لكنها مع الزمن تنمو وتتسع وتتعقد نتيجة لنمو واتساع المراكز العمرانية، وتزايد عدد سكانها، وتطور العلاقات بينها.

وتؤثر الوظائف المتشابهة للمراكز العمرانية سلباً في نموها وتطورها، حيث تتقارب مصالح هذه المراكز التي تقدم الخدمات ذاتها ولها الوظائف نفسها.

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي، الجزء الاول، منشورات جامعة دمشق، 1982م، ص 234.

وتنمو بعض المراكز العمرانية بشكل غير مدروس على الرغم من وجود كثير من مقومات النمو مثل قلة مياه الشرب أو ضيق المساحات، لكنها تستمر في النمو لتوافر المقومات الأخرى من خدمات حكومية ووسائط نقل حديثة .... إلخ، ويعود السبب هنا إلى ارتباط السكان بمراكزهم العمرانية وسعيهم الدائم للقرب أكثر من مناطق توافر الخدمات.

وتؤدي شبكة النقل التي تصل بين المراكز العمرانية دوراً مؤثراً (إما سلباً أو إيجاباً) في نمو هذه المراكز بسوية متقاربة، بينما يؤدي تخلف أو غياب هذه الشبكة إلى انعزال المراكز العمرانية عن بعضها وتأخر تطورها.

وتتركز الخدمات في مراكز معينة على حساب المراكز الأخرى، وقد يكون موقع هذه المراكز غير ملائم كغيرها، من حيث إمكانية بلوغ هذه الخدمات الأمر الذي يحد من نموها وتطورها.

وأي خلل يصيب البنية العمرانية ينعكس بشكل مباشر على العاملين فيها وعلى حياتهم وشروط عملهم، لذا لابد من اتباع أسلوب التخطيط لتعديل النظم العمرانية القائمة بما يتفق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وتنظيم المراكز العمرانية (الريفية والمدنية على حد سواء) للوصول إلى مجتمع متطور بعيد عن العفوية والتشتت وسعياً وراء وحدة عمرانية متكاملة اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وليس بشكل مراكز منفصلة.

ويتناول تخطيط البنية العمرانية كل مركز عمراني على حدة، من خلال تحديد عناصره المشكلة له، وتنظيم علاقاته الداخلية، ثم الانتقال إلى رؤية واضحة للعلاقات المتشابكة بين عناصر البنية فيما يتعلق بالخدمات والسكان والإنتاج وغيرها.

وللوصل إلى بنية عمرانية مبنية على أسس علمية سليمة وتواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والتقني، لابد من إعادة التنظيم المكاني لعناصر هذه البنية والتخطيط لها من كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1ـ توزيع الخدمات على مختلف المراكز العمرانية مع اختيار أفضل المواقع للمراكز التي ستُقام فيها الخدمات على مستوى البنية العمرانية كاملة، بحيث يسهل الوصول إليها من المراكز الأخرى، ويجب أن تكون مُتاحة طيلة العام وبأقل التكاليف.

2ـ الاهتمام بشبكة المواصلات التي تربط المراكز العمرانية في الإقليم، وبين عناصر البنية العمرانية في هذه المراكز وتطويرها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3ـــ التخطيط المسبق لاختيار الموقع الأنسب لتوسع المراكز العمرانية وإنشاء الجديد منها، مع أخذ عملية التوسع المستقبلي بالحسبان.

4ـــ إيجاد نوع من التخصص الوظيفي للمراكز العمرانية وعناصر بنيتها العمرانية بما يتوافق مع إمكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية المُتاحة.

5ـــ رسم خطط التنمية، بحيث تتيح نمو عادل ومتكامل لمختلف المراكز العمرانية.

6ـــ حل مشكلات المراكز العمرانية من خلال معالجة أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

تتميز عمليه إعادة تنظيم البنية العمرانية للمراكز العمرانية بأهميه كبيرة، لأن هذا التنظيم سيسهم في نمو إمكاناتها وتطورها وحل مشكلاتها والتخطيط السليم لمستقبلها، وذلك أن هذا التنظيم هو جزء من التخطيط الإقليمي الشامل، وهو لبنة الأساس للانطلاق إلى أفاق أوسع. وهكذا ونتيجة للصلات الوثيقة والدائمة في مجالات الإنتاج والخدمات وغيرها، تتطور في المنطقة منظومة من المراكز العمرانية المؤلفة من مراكز عمرانية مدنية مركزية تقوم إلى جوارها أخرى مدنية وريفية، وبناءً على تخطيط هذه المراكز تظهر معالم البنية العمرانية المستقبلية ويشكل قطب التنمية الإقليمية الأساس فيها.

العوامل المؤثرة في التخطيط العمراني:

يتباين التوزع الجغرافي للمراكز العمرانية من إقليم إلى أخر، ويترتب على ذلك اختلاف في أشكالها العامة ووظائفها التي تُعد نتيجة من نتائج العلاقة المتبادلة بين الإنسان والأرض، إذ تمثل هذه المراكز شكلاً من أشكال تكيف الإنسان مع الأرض، مسرح حياته، ومن هنا نأتي أهمية دراسة وتتبع العلاقة بين مظاهر البنية الطبيعية والبشرية من ناحية، والمراكز العمرانية من حيث التوزع الجغرافي والأنماط المورفولوجية من ناحية أخرى، انطلاقاً من أن المراكز العمرانية على اختلافها تُعد استجابة لمتطلبات البيئة الجغرافية.

وهناك اتجاه أخر حديث في جغرافية العمران يعتبر أن المراكز العمرانية ظاهرة بشرية لا دخل للبيئة الجغرافية في توزيعها أو تركيبها أو شكلها العام، وإنما تتحدد هذه الأمور تبعاً للعلاقات البشرية، ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى التطور الهائل للإنسان وتزايد قدراته وسيطرته على البيئة الطبيعية وفق رغباته واحتياجاته مهما كانت الظروف، وبناء على ذلك استطاع الإنسان الاستقرار في المكان الذي يريده حتى ولو كانت الظروف غير مهيئة للاستقرار البشري فيه، كما هو الحال في

مراكز العمران في شبه جزيرة لابرادور في كندا لاستغلال خامات الحديد، ومدن براتسكوأنغارسك على نهر أنغارا في سيبيريا، ومدينة كيروفسك في شبه جزيرة كولا الروسية.

وعلى الرغم من اختلاف الاتجاهات التي تعالج علاقة العمران بالبيئة الجغرافية، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثير العوامل البيئية على العمران، فالإنسان وعلى الرغم من تقدمه الكبير، لكنه لم ينجح في قهر البيئة الطبيعية أو التغلب على معوقاتها، كما أنه لا يمكن تجاهل دور العامل البشري في المظاهر العمرانية المختلفة. وهذا يعني أن العمران البشري يتأثر بنوعين من العوامل هما: العوامل الطبيعية، والعوامل البشريه والاقتصادية.

أ ــ العوامل الطبيعية:

وتتضمن الموقع الجغرافي، التركيب الجيولوجي، مظاهر السطح، المُناخ، التنوع الحيوي.

1ــ الموقع الجغرافي:

ويُعد من العوامل الطبيعية الرئيسية المؤثرة في العمران البشري، وذلك لتأثيره المباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة. فموقع المسكن بالنسبة للعمل ومراكز الخدمات وخطوط المواصلات ....، كلها عوامل لابد من أخذها بالحسبان عند تخطيط العمران، كما أن الموقع الجغرافي غالباً ما يحدد مظهر المركز العمراني وخصائصه المميزة، التي يجب أخذها بالحسبان عند التخطيط لتطوير هذا المركز أو تنظيم استخدام الأراض في نطاقه. ويمكن تصنيف مواقع المراكز العمرانية إلى:

أ ــ الموقع الجغرافي الطبيعي: ويُقصد به موقع المركز العمراني بالنسبة للظاهرات الجغرافية العامة كالموقع بالنسبة للمسطحات المائية أو للظاهرات التضريسية ..... إلخ، وهذا ما يُفيد في فهم التوزع الجغرافي للسكان وتركيبهم ومهنهم الرئيسية إلى جانب تميز النمط العمراني السائد في الإقليم.

ب ــ الموقع الفلكي: ويُقصد به الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، وهذا ما يحدد الخصائص المُناخية السائدة وما يتبعها من تباين التنوع الحيوي، إلا أنه لا يفيد عند دراسة العمران والتخطيط العمراني، أو عند محاولة تتبع الخصائص العمرانية السائدة.

جـ ــ الموقع البؤري: ويرتبط هذا النمط من المواقع بالأراضي السهلية، حيث تتجمع خطوط النقل في بؤرة واحدة تتمثل في مركز عمراني، وهذا التجمع لخطوط النقل والتركز العمراني هو من فعل الإنسان.

د ـــ الموقع العقدي: ويمثله موقع المركز العمراني عند عقدة تتلاقى عندها بعض الظاهرات الطبيعية كالممرات الجبلية أو الوديان أو عدد من الأنهار، وفي هذه الحالة يُعرف بالموقع العقدي الطبيعي، وذلك تمييزاً له عن الموقع العقدي البشري، وهو موقع المركز العمراني عند التقاء عدد من الطرق البرية أو خطوط السكك الحديدية..... وغيرها.

هـ ـــ الموقع المدخلي: وهو موقع المركز العمراني عند مدخل الإقليم، كالموقع على جبهة بحرية أو عند ممر جبلي ..... في هذه الحالة يُعد المركز العمراني مدخلاً للإقليم ومخرجاً له، كما هو الحال في مدينة بيشاور الواقعة على ممر خيبر في باكستان، ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من المواقع يشمل أيضاً مواقع الموانئ البحرية التي تتصل بظهيرها عن طريق ممر أو خط للسكك الحديدية[1].

و ـــ الموقع المركزي: ويتمثل في موقع المركز العمراني الذي يحتل الوسط الهندسي لإقليم ما، ويُعد هذا الموقع مركزياً إذا تقاربت خطوط النقل الرابطة بينه وبين الحدود الخارجية للإقليم، كموقع مدينة مدريد في اسبانيا[2].

ز ـــ الموقع الهامشي: ويُقصد به موقع المركز العمرانية في نقطة متطرفة من الإقليم، بمعنى أن المسافة الفاصلة بين هذا الموقع وحدود الإقليم أقل من المسافة الفاصلة بينه وبين مركز الإقليم، وغالباً ما تُعد المراكز العمرانية الهامشية قليلة الأهمية لبعدها عن مراكز الثقل المتمركزة داخل الإقليم سواء أكانت سكانية أو اقتصادية.

ومن أهم سمات الموقع الجغرافي السمة التاريخية ـــ الديناميكية، أي التغير مع الزمن، إذ لا تستطيع أية مدينة أو إقليم الاستمرار بدورها الريادي على مر الزمن، وذلك بسبب التغيرات في العلاقات التي كثيراً ما تؤثر وبشكل كبير على تغير أهمية الموقع، ومن الأمثلة على ذلك الآثار الناتجة عن إنشاء خط سكة حديد سيبيريا، ومد خطوط السكك الحديدية في كندا وأمريكا والبرازيل.... إلخ.

2ـــ التركيب الجيولوجي:

للتركيب الجيولوجي آثار مباشرة وغير مباشرة على العمران البشري، وتتمثل الآثار المباشرة في مدى صلاحية الصخور السائدة في الإقليم لأغراض البناء والتشييد، فصلابة الصخور السطحية تساعد على الارتفاع الرأسي للوحدات السكنية، وعلى مد الطرق والخطوط الحديدية التي تُسهم

---

[1] خوري جان واخرون: المصور الهيدرولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة، لوحة : 1و 2، اكساد، دمشق، 1988 م

[2] خوري، جان، والدروبي، عبد الله: الموارد المائية في الوطن العربي، وثيقة مرجعية وتفسيرية للمصور الهيدولوجي للوطن العربي والمناطق المجاورة. اكساد / د م، يونسكو / روستان، 1990م.

في انعاش وتطوير المراكز العمرانية اقتصادياً واجتماعياً. أما الآثار غير المباشرة فتتمثل فيما قد تحويه الطبقات الأرضية من معادن، أو في خصوبة التربة، مما يجذب السكان وبأعداد كبيرة، الأمر الذي يساعد على إعمار المنطقة بمراكز عمرانية تتميز بكثافة سكانها، وهذا ما يتطلب تخطيطاً مدروساً بدقة، ودراسة تفصيلية عن التركيب الجيولوجي لتحديد مدى غنى الطبقات بالخامات المعدنية وسمك هذه الطبقات، إلى جانب دراسة التربة وتصنيفها وتحديد مدى خصوبتها ومكوناتها المختلفة التي تحدد بدورها مدى حاجة التربة إلى المخصبات، والمحاصيل التي يمكن زراعتها ... وهكذا.

3ـ مظاهر السطح:

تتميز مظاهر السطح بتأثيرها الواضح على النشاط الاقتصادي للإنسان، فقد تكون عاملاً مساعداً في بعض الأقاليم، بينما تكون عاملاً معيقاً في أقاليم أخرى. فالسهول على سبيل المثال من أكثر مظاهر السطح أهمية من الناحية الاقتصادية، وبالتالي أكثرها جذباً للسكان، وهذا ما يترتب عليه كثافة المراكز العمرانية، وكذلك في بعض النطاقات الجبلية، وفوق السفوح قليلة الانحدار غزيرة الأمطار، حيث يتجمع السكان ويزداد عدد المراكز العمرانية.

وهناك ارتباط قوي بين توزع المراكز العمرانية من ناحية، وتوزع مظاهر السطح في النطاقات المُناخية المختلفة من ناحية أخرى، ففي المناطق الحارة تتركز المراكز العمرانية فوق النطاقات المرتفعة لاعتدال مُناخها، بينما تقل في المناطق المنخفضة لشدة الحرارة وارتفاع نسبة الرطوبة، وعكس ذلك في الأقاليم المعتدلة والباردة، حيث تتركز المراكز العمرانية في الأودية والسهول، وتقل عددها في النطاقات الجبلية المرتفعة.

4ـ المُناخ:

ثمة علاقة قوية وارتباط واضح بين الملامح العامة للمراكز العمرانية والخصائص المُناخية السائدة. فعلى سبيل المثال تتسم المدن في الأقاليم الباردة باتساع شوارعها وارتفاع مبانيها للاستفادة من أشعة الشمس، أما في الأقاليم الحارة فتضيق شوارعها، وتقل ارتفاع مبانيها كما تؤثر عناصر المُناخ المختلفة في أشكال العمران، بما يتلاءم والظروف المُناخية السائدة، لاسيما اتجاه الرياح، وغزارة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.

5ـــ التنوع الحيوي:

يؤثر النبات الطبيعي تأثيراً واضحاً في الحركة العمرانية، فقد يكون مادة لبناء المساكن، كما تُستغل الحشائش في بناء الأكواخ، لاسيما في نطاق الحشائش المدارية (السافانا).

وتتأثر كثافة العمران بكثافة النبات الطبيعي في مناطق مختلفة من العالم، ففي نطاق الغابات الكثيفة تحول الأشجار المتقاربة دون سهولة النقل وتمثل عائقاً كبيراً أمام الاتصال السهل والسريع، لـــذا يتمثل نمط العمران السائد في مثل هذه النطاقات على شكل مراكز متباعدة أو متقاربة تتركز عند الأجزاء الهامشية من الغابات، وإذا قلت كثافة الغطاء النباتي الطبيعي وسادت الحشائش، تســود حرفة الرعي، ويصبح النمط العمراني السائد عبارة عن عقد سكنية يتكاثف فيها العمران وتتباعد عن بعضها. وغالباً ما تحدد موارد المياه مواقع مثل هذه العقد السكنية، وتنتشر في النطاقات الرعوية التجمعات العمرانية على شكل مراكز تقدم الخدمات للمناطق التي تسود فيهـــا حرفـــة الرعـــي التجاري، ويبين التركيب الوظيفي لسكان هذه المراكز ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخدمي، وهذا ما يتطلب أخذه بالحسبان عن تطوير مثل هذه المراكز العمرانية أو إعادة تخطيطها.

ب ـــ العوامل البشرية:

العلاقة وثيقة جداً بين البيئة الطبيعية والإنسان، فغالباً ما يكون الإنسان عاملاً إيجابياً يؤثر في البيئة ويستغل عناصرها وفق إرادته وتبعاً لقدراته، لذلك فالإنسان يُعد عاملاً جغرافياً، وديناميكياً تمثـــل البيئة الطبيعية بالنسبة له موجهاً، حيث تقدم له العديد من العناصر والإمكانات الـــتي يمكـــن أن يستغلها لإشباع رغباته وتحقيق احتياجاته، ولا يوجد شيء حتمي في البيئة بالنســـبة للإنســـان، ويُستثنى من ذلك الضوابط الطبيعية التي تحدد الإطار الذي يمكن أن يعيش فيه الإنســـان ويباشـــر نشاطه.

وللبيئة الطبيعية والإنسان تأثيرات متداخلة في إيجاد أنماط عمرانية محددة، حتى إنه يصعب تحديد متى يتوقف تأثير أحدهما ليبدأ تأثير الآخر. فعلى سبيل المثال نجد عند تتبع مواقع المراكز العمرانية أنـــه ليس بالضرورة أن تكون النشأة مرتبطة بالبيئة الطبيعية، فاختيار الكثير من هذه المواقع كان مرده أسباباً بشرية. فالغالبية من المراكز العمرانية الريفية قامت على أساس الرغبة المشتركة في الحمايـــة والأمن والمشاركة في الشؤون العامة، كما كان العامل البشري وراء إقامة العديد مـــن المراكـــز العمرانية الحضرية (المدن)، وما يتبعها من مرافق وخدمات عامة، لذلك ظهرت العواصم والمـــدن التجارية والموانئ والمدن الدينية .... وغيرها.

ويظهر أثر العامل البشري في نشأة المدن وتطورها عند ذكر أثر قناة السويس الذي رافقه ظهور مدن جديدة ونمو وتطور مدن قديمة كالسويس وبور سعيد، بل إن أثر حفر القناة امتد إلى أبعد من ذلك، حيث أدى إلى نمو وازدهار عدد كبير من المدن على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط. وأدى إغلاق القناة بعد حرب 1967 إلى اضمحلال الحركة التجارية في عدد من المدن مثل عدن وجيبوتي، مالطة، نابولي... إلخ. وما قيل عن قناة السويس يمكن أن يُقال عن قناة بنما التي أدى شقها إلى ازدياد أهمية المدن المطلة على المحيط الهادي في أمريكا الشمالية والجنوبية على حد سواء.

ولأعداد السكان وتوزعهم الجغرافي وكثافتهم ومستواهم الحضاري والمعيشي تأثير كبير في مراكز العمران لدور هذه العناصر في تحديد أعداد المراكز العمرانية وأحجامها ومدى تقاربها أو تباعدها، وتخطيط المساكن والخدمات والمرافق العامة، وإلى جانب تأثير هذه العناصر في التوسع الأفقي والرأسي للمراكز العمرانية المختلفة، وبالتالي في دورها الحضاري وثقلها في هذا المجال.

أما ما يتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية في النمو العمراني، فإن المهن الاقتصادية للسكان وطبيعتها تكسب المراكز العمرانية طابعاً بنائياً خاصاً يتفق ووظيفة المدينة، فتركيب المدينة التجارية يختلف عن تركيب المدينة الصناعية .... وهكذا، والمدن على اختلاف وظائفها ترتبط بمواقع جغرافية خاصة بها تحددها طبيعة الوظيفة ومتطلباتها. وجدير بالذكر أن بعض المدن الدينية ساهمت في بناء تلك المدن، وهذا يعني أن الإنسان قام ببناء تلك المدن دون الأخذ بالحسبان البيئة الطبيعية ومعوقاتها، مثل مدينة مالوفيبريتاني بفرنسا ومدينة تريشينو بولي في الهند، كما نجح الإنسان في بناء مدن تقع في نطاقات تتميز بسيادة الظروف الطبيعية الصعبة، لاسيما المُناخية، إلا أن حاجة الإنسان وقدراته مكنته من تجاوز هذه المعوقات، لذا ظهرت مدن كيروفسك في شبه جزيرة كولا، ومدن جاجنونوكاريتر في لابرادور في كندا.

نماذج التخطيط العمراني:

يُقسم التخطيط العمراني بحسب أنماط العمران إلى نموذجين اثنين هما:

أ ـــ التخطيط العمراني الريفي:

لم يحظ العمران الريفي باهتمام الجغرافيين، إلا منذ انعقاد المؤتمر الجغرافي الدولي الأول في القاهرة عام 1925 حيث قدم دوماجون أول بحث في مفهوم جغرافية العمران الريفي، ومنذ ذلك الحين شاع الاهتمام بالعمران الريفي عند معظم المدارس الجغرافية، وبلغ أوجه في الخمسينيات من القرن

الماضي، وركزت الأبحاث العلمية في هذا المجال على الجوانب التطبيقية أكثر منها على الجوانب المنهجية.

وتتمثل ظاهرة العمران الريفي في ثوابت حضارية تبدأ من القرية وتنتهي بالمساكن المنفردة. وتتطلب دراسة المراكز العمرانية الريفية تحليل عناصرها الخارجية والداخلية، وتفسير كل عنصر من هذه العناصر بعوامله الجغرافية، ثم إعادة تركيب تلك العناصر في أنماط جغرافية عمرانية[1]. وتتمثل أهم العناصر الخارجية للعمران الريفي في:

1ـ التوزيع، سواء أكان توزيعاً نقطياً يتعلق أساساً بظروف الموضع، أو توزيعاً شبكياً يتصل بظروف الموقع.

2ـ العلاقات بين مراكز العمران بتدرجها الحجمي وترتيبها الوظيفي وترابطها الإقليمي.

أما أهم العناصر الداخلية للعمران الريفي فتتمثل في:

أ ـ الحجم بعناصره المساحية والسكنية والسكانية.

ب ـ الشكل الذي يعكس صورة الكتلة المبنية وامتداداتها المختلفة أو ما يُعرف بالمورفولوجيا، بعد إضافة الخطة الإقليمية.

جـ ـ الاستخدام العمراني والوظيفي داخل المركز العمراني الريفي.

د ـ المسكن الريفي، من حيث مادة بنائه وشكله وتركيبه .... إلخ.

وكما تتم عملية إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقعة الدولة، تتم أيضاً عملية إعادة بناء القرية داخل الهيكل الإقليمي، ففي هذا الهيكل تصبح المهنة الحقيقية هي بناء الأقاليم بريفها الواسع وقراها ومزارعها الكثيرة، وذلك كقاعدة أساسية لا بديل عنها، وكمقياس وحيد لتقدم الوطن وقوته.

وتأتي في البداية مشكلة الحجم والانتشار، فالحجم الأمثل يختلف من غرض إلى آخر، فالتخطيط العسكري يرى الحد الأنسب للعمران الريفي يتراوح بين 7 ـ 12 ألف/ ن، بينما يراه تخطيط الإسكان ما بين 4 – 10 الاف/ ن، وينخفض عند أجهزة التخطيط الاجتماعي إلى 5 الاف/ ن، أما عند التخطيط الصحي فيصل إلى 3 آلاف/ ن. والمطلوب أولاً هو عملية تجميع للوحدات الصغيرة في أحجام كبيرة لأغراض الحياة الحديثة الفعالة.

---

[1] صلاح عبد الجابر عيسى: استخدام الصور الجوية والاستشعارية في جغرافية العمران الريفي "الكتاب الجغرافي السنوي"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني، 1986، ص 117.

وبعد الحجم تأتي عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية، ففي الريف المكشوف تأتي شبكة الطـــرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية، وفي تضاعيف الريف تأتي التقنية والصناعات الريفية وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية ... إلخ، وفي الكل تأتي كهربة الريف كقوة محركة للـــري والصرف والصناعة ... إلخ[1].

ومن ثم يأتي الأهم وهو إعادة بناء القرية نفسها كجسم مروفولوجي، أصبح علماً على التخلـــف المادي، وتُعد القرية بحق هي أم للمدينة، لهذا لابد للمدينة من أن توجه من مكاسبها وفائض القيمة منها ما يرفع القريه قريباً من مستواها، ويضيق الهوة الحضاريه السحقيه بينهما.

وتنتظم في عملية إعادة بناء القرية عدة عناصر وأبعاد، كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتـــها، ومن الممكن أن تشكل هذه العناصر مجالاً واسعاً للاختلاف، كما للتفاوت والابتكار.

إن تحديد الموقع المناسب للقرية، وتحديد علاقاتها بالأراضي الزراعية التي يعتمد عليها أبنـــاء هـــذه القرية، تُعد من الأمور المهمة التي يجب أن يهتم بها التخطيط الريفي بصورة خاصة، فبُعد القريـــة عن موارد مياه الشرب، أمر يزيد من صعوبة العيش، وبُعدها عن عاصمتها الإدارية، أمر يرهـــق سكانها، لذلك كان اختيار الموقع الأنسب من ألزم الأمور لتطوير القرية وزيادة إنتاجها والارتفاع بمستوى معيشة سكانها، ولكن ذلك يرتبط بالظروف المحلية لكل قرية.

والقرية عبارة عن مجموعة من المساكن يقطنها المزارعون الذين يعتمدون في حياتهم علـــى إنتـــاج الأراضي الزراعية المحيطة بها، بالإضافة إلى تربية الحيوانات الأليفة، وغالباً ما تتجمع فيها المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، وقد تُقام فيها الأسواق بهدف التصدير إلى المناطق القريبة أو البعيدة، ولهذا يمكن اعتبارها حلقة في سلسلة تسويق المحاصيل الزراعية.

إن موقع القرية بالنسبة للمزرعة يُسهم في تحديد المناطق التي يمكن زراعتها بعائد اقتصادي مناسب، فكلما بعدت المسافة زادت التكلفة، وليست هناك متوسطات خاصة للبعد الأنسب بين القريـــة وحقولها الزراعية، إذ إن ذلك يتوقف على حجم القرية ومدى اتساع الأراضي الزراعية وســـهولة المواصلات المتوافرة. ففي بلجيكا وسويسرا وهولندا، فإن أنسب المسافات بين القرية والأراضـــي الزراعية هي تلك التي تتراوح بين 0,3 – 1 كم، وفي ألمانيا وفرنســـا 0,3- – 2 كـــم، وفي رومانيا 0,7- – 2,5 كم، أما في إسبانيا فهي 0,3 – 6 كم، بينما توجد في الصين على سبيل المثال 17 ألف قرية، يبلغ متوسط المسافة بينها وبين حقولها الزراعية حوالي 0,6 كم.

[1] جمال حمدان: إعادة بناء القرية، الطليعة –مايو 1976، ص 34 – 42.

وهكذا، فبُعد القرية عن المزرعة له أثر كبير على استخدام الأرض بصورة عامة، كما يمكن ملاحظة النقص في إنتاجية الأرض وزيادة في تكاليف الإنتاج كلما بعدت المزرعة عن القرية.

وعلى الرغم من أن هذه النسب هي مجرد متوسطات، إلا أنها تشير إلى ضرورة مراعاة تخطيط موقع القرية بالنسبة لأراضيها الزراعية، وذلك لمصلحة الإنتاج الزراعي وتكاليف الإنتاج.

وهناك أمور أخرى لابد من مراعاتها عند إنشاء القرية، وهي: قربها من موارد المياه، ومن مواد البناء، وارتباطها بخطوط المواصلات لسهولة التواصل مع المراكز العمرانية الأخرى.

وعند دراسة التخطيط العمراني الريفي لإقليم ما، لابد من مراعاة الترتيب الهرمي للمراكز البشرية بناءً على الدراسات الميدانية، ومن الممكن إجراء تقسيم مقبول من الناحية المبدئية، يتم بموجبه توزيع الخدمات الضرورية (مثل الخدمات الثقافية والصحية... وغيرها) على النحو الآتي:

1ـ المزرعة: وهي أصغر وحدة بنيوية إدارية، تعتمد على الخدمات المتوافرة في القرى المحيطة بها، ويتراوح عدد المشتغلين بالزراعة فيها بين 40 60 عاملاً زراعياً.

2ـ الضيعة: وهي أكبر قليلاً من المزرعة، وتشبهها من حيث الخدمات الوظيفية، ويتراوح عدد سكانها ما بين 250 300 ن.

3ـ القرية: وهي أصغر وحدة إدارية ضمن الناحية وغالباً ما تشكل مركز الناحية، ويتحدد طابعها بوظيفتها الزراعية، وتقدم الخدمات لكل من المزارع والضيع، إلى جانب مهنة الزراعة، تعتمد نسبة من سكانها على حرف يدوية أو صناعات صغيرة مثل: الحدادة والنجارة ... وغيرها، وتتضمن خدمات تجارية ومكتب بريد ومقهى ومضافة للمختار ومدرسة... وغيرها.

4ـ البلدة: وغالباً ما تشكل مركز المنطقة، وهي صورة متطورة بين القرية الزراعية والمدينة الحضرية، إذ تمثل نواة حضرية صغيرة، تضم عدداً من الخدمات الحضرية التي لا ترقى إلى مستوى المدينة مثل: مطعم، سينما، مركز صحي، مكتب للبريد والبرق، فضلاً عن الخدمات الضرورية الأخرى، ويعمل جزء من سكانها بالزراعة، بينما تمارس الفئات الأخرى من السكان الصناعة والتجارة والنقل والمواصلات، والخدمات، وتضم منشآت اقتصادية وصناعية متنوعة تختلف فيما بينها من حيث الأهمية والحجم.

ـ التخطيط العمراني الحضري (تخطيط المدن):

يهتم التخطيط العمراني بتخطيط المدن، لما للمدينة من أهمية كبيرة، إذ تشكل المحور الحيوي في التنظيم الإقليمي، كما أنها تشكل قاعدة حضارية لأقاليم الدولة المختلفة، لهذا ولضمان شبكة القيم

الحضارية المتكافئة في جميع أجزاء الدولة، لابد من توزيع أثقال المدن على مساحة الدولة بعدالة، وهذا يعني شبكة من العواصم الإقليمية الطبيعية من أحجام معقولة تشكل القواعد الحضارية لأقاليم الدولة.

يدرس تخطيط المدن موضع المدينة وموقعها العام الذي يحدد شكل المدينة، ويسهم في تحديد أبعاد خطتها العمرانية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى تحليل شكلها الخاص وتركيبها، حيث يهتم بدراسة الأحياء العامة وتصنيفها بحسب الوظيفة (أحياء سكنية، تجارية، صناعية... إلخ)، ومرافق الخدمات العامة من صحية وتعليمية وترفيهية ونقل، بل ويدخل في دائرة الاهتمام تخطيط المساكن نفسها ودراستها، من حيث الشكل والمساحة والارتفاع والتركيب الداخلي ومواد البناء.

ولم يعد تخطيط المدن يقتصر على تخطيط المساحة المبنية فقط من المدينة، بل اتسع ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة، وهذا ما يُطلق عليه التخطيط الإقليمي للمدن، لأن المدينة لا تُعد ظاهرة منفردة عشوائية التكوين، بل ترتبط نشاطاتها وتطور عمرانها بالنطاقات المحيطة بها والتي تعتمد عليها.

ويهدف تخطيط المدن إلى تحقيق أمور عدة أهمها:

1ـ تجميل المدن وتحسين تطوير أحيائها، كإلزام الملاك بضرورة ترك مساحات حول المساكن تخصص كحدائق صغيرة، ووضع نماذج موحدة للمساكن، ونقل كل ما يثير الضوضاء أو تلوث الهواء إلى خارج حدود المدينة ... وغيرها.

ويدخل في نطاق تجميل المدن كأحد أهداف تخطيط المدن تخطيط أماكن خاصة للمتنزهات وتشجير جوانب الطرق وتخصيص أماكن خاصة لانتظار السيارات، بما في ذلك إنشاء كراجات، وخاصة الكراجات متعددة الأدوار في النطاقات التجارية المزدحمة.

2ـ فصل المناطق السكنية عن النطاقات الصناعية منعاً للمضايقات التي قد يتعرض لها السكان، إلى جانب المحافظة على الصحة العامة.

3ـ توفير البنية التحتية الخدمية العامة (الكهرباء، المياه، الصرف الصحي ... إلخ) لجميع أحياء المدينة بما يتفق وحجم كل حي وثقله السكاني.

4ـ توفير شبكة مواصلات ووسائط نقل حديثة تربط جميع أجزاء المدينة مع بعضها بعضاً، كما تسهل اتصال المدينة بالمناطق المحيطة بها، أو بمناطق الخدمات المرتبطة بها.

5ـــ تخطيط مواقع المراكز الإدارية والخدمية والترفيهية وخدمات الأمن وتحديدها، وتوزع طـــرق ووسائط النقل ومدى توافرها، بما يتفق مع توزع السكان في أحياء المدينة المختلفة.

وتختلف التركيب العمراني من مدينة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر ويعود ذلك إلى:

أ ـــ العوامل التاريخية والطبيعية والاقتصادية والبشرية التي أسهمت في قيام المدينة قبل إدخالهـــا في خطة التنمية.

ب ـــ البنية الوظيفية للمدينة سواء بالنسبة لسكانها أو لسكان المناطق المحيطة بها.

جـــ ـــ التطور الوظيفي للمدينة، بل وتطور وظيفة كل حي من أحيائها.

د ـــ العلاقات والارتباطات المتبادلة بين المدينة والمراكز العمرانية الأخرى في الإقليم.

وتتباين الخطة العمرانية لتركيب المدن، كما وتختلف أشكالها على النحو الآتي:

1ـــ الخطة الهندسية المنتظمة:

تميل المخططون للمدن إلى وضع تخطيط للمدينة على أساس الشكل الهندسي المنتظم الأقـــرب إلى الشكل المستطيل أو المربع، وفيه تبدو المدينة كلوحة شطرنجية، إذ تتميز بالشوارع المستقيمة المتوازية والمتعامدة، وغالباً ما تقع هذه المدن على طريق بري، أو على ضفاف الأنهـــار، أو علـــى خـــط الساحل، وفي هذه الحالة يكون امتداد الشوارع أقرب إلى الخط المستقيم وتتقاطع بزوايا قائمـــة، وتحصر فيما بينها مساحة مربعة تخصص لبناء المساكن المختلفة. ومن مزايا الخطة الهندسية المنتظمة:

1ـــ سهولة تحديد أفضل موقع لنواة المدينة.

2ـــ سهولة توزيع الأحياء السكنية، وبعدها عن النطاقات الصناعية.

3ـــ يسهل هذا الشكل التوزيع المتوازن للمرافق ومراكز الخدمات المتنوعة على الأحياء المختلفة.

4ـــ يسهل هذا الشكل تخطيط حركة النقل والاتصال داخل المدينة.

وعلى الرغم من كثرة إيجابيات هذه الخطة، تتمثل سلبياتها في ضيق مجال الرؤية عن مفترق الطرق، وتأثير أشعة الشمس والرياح على المباني، بالإضافة إلى طول المسافة التي يقطعها الساكن للوصل إلى مركز المدينة، لذلك كثيراً ما تتعرض للتعديل وبعد تعدد وظائف المدينة واتساع حجمهاخاصة.

2ـــ الخطة ذات الشكل غير المنتظم:

توضع هذه الخطة للمدن التي امتدت رقعتها العمرانية بشكل غير منتظم وعلى محاور متعددة، وهذا تلتزم الخطة الجديدة بالتركيب والشكل القديم للمدينة، وتوضع الخطة على أساس الشكل الهندسي المنتظم أو الشكل الدائري، ويتميز هذا النوع من المدن بوجود أكثر من نواة واحدة تنمو حولهـــا

المدينة مثل النواة القديمة والنواة الحديدة التي تتوسط الجزء المخطط من المدينة، ولهذا تُعرف بالمدن متعددة النوى.

3ـــ الخطة الدائرية:

وتوضع على أساس تخطيط عدة دوائر سكنية تحيط بالنواة التي يخرج منها مجموعة من الطرق، تربط النواة بجميع أجزاء الدوائر المحيطة بها حتى الأطراف، ومن ميزات هذه الخطة إمكانية تخصيص كل دائرة لنشاط معين، دون الابتعاد عن نواة المدينة، وعلى الرغم من سهولة هذه الخطة وبساطتها، إلا أنه يواجه المخططون بعض المشاكل مثل تعدد نوى المدينة الذي يتطلب رسم مجموعة من الدوائر المتداخلة، وتسهم هذه الخطة في توسيع المدن واتساع مساحتها العمرانية، من خلال إنشاء مدن الضواحي.

4ـــ خطة القطاعات:

ونعود هذه الخطة إلى فكرة العالم الأمريكي هومر هويت، التي توضح أن نمو المدينة وتخطيطها يجب أن يكون على شكل قطاعات، إذ لاحظ أن النطاقات السكنية الراقية لا تتوزع على أطراف المدينة، بل تميل في كثير من الأحيان إلى الامتداد والانتشار وسط المناطق الوظيفية الأخرى، حيث تتسع بالابتعاد عن وسط المدينة، وبنفس الأسلوب تتسع نطاقات المساكن ذات الإيجارات المنخفضة نحو أطراف المدينة دون أي تغيير في مظهرها العام.

وتوصل هويت إلى أن هذه الاختلافات تصاحب نمو المدينة وتطورها، وأن السمات التي تتميز بها منطقة سكنية معينة تظل مرتبطة بها حتى مع نموها وامتدادها نحو أطراف المدينة، ويعود النمو نحو الأطراف إلى أن الوظائف الداخلية قد تنمو خطياً في نفس الاتجاه الخارجي حاملة معها سماتها، وينتج عن ذلك وجود عدة قطاعات تمتد من النواة أو المنطقة الوسطى نحو أطراف المدينة.

المعايير العمرانية والمعايير الجغرافية في تخطيط المدن:

يسهم تركز الصناعة والخدمات في المدن الكبرى في تحقيق الوفورات الاقتصادية الآتية:

1ـــ تساعد المدينة الكبرى على نجاح المؤسسات الصناعية والخدمية الحديثة والمتطورة الضخمة، والتي تنتج سلعاً وتقدم خدمات بكلفة أقل من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية داخلية تنجم عن ضخامة المؤسسات أو المشروع.

2ـــ تتطلب المشاريع الكبرى قيام المشاريع المكملة لها، مما يقلل من كلفة الإنتاج والنقل، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية تكاملية رأسية وأفقية.

3ـــ تتوافر في المدن الكبرى قاعدة أساسية من المرافق العامة (مثل شبكة الطرق والمياه والكهرباء والمعاهد العلمية والتعليمية، ومكاتب التسويق والبنوك وغيرها)، والتي تسهم في استمرارية العملية الإنتاجية، وضمان تطورها، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية خارجية.

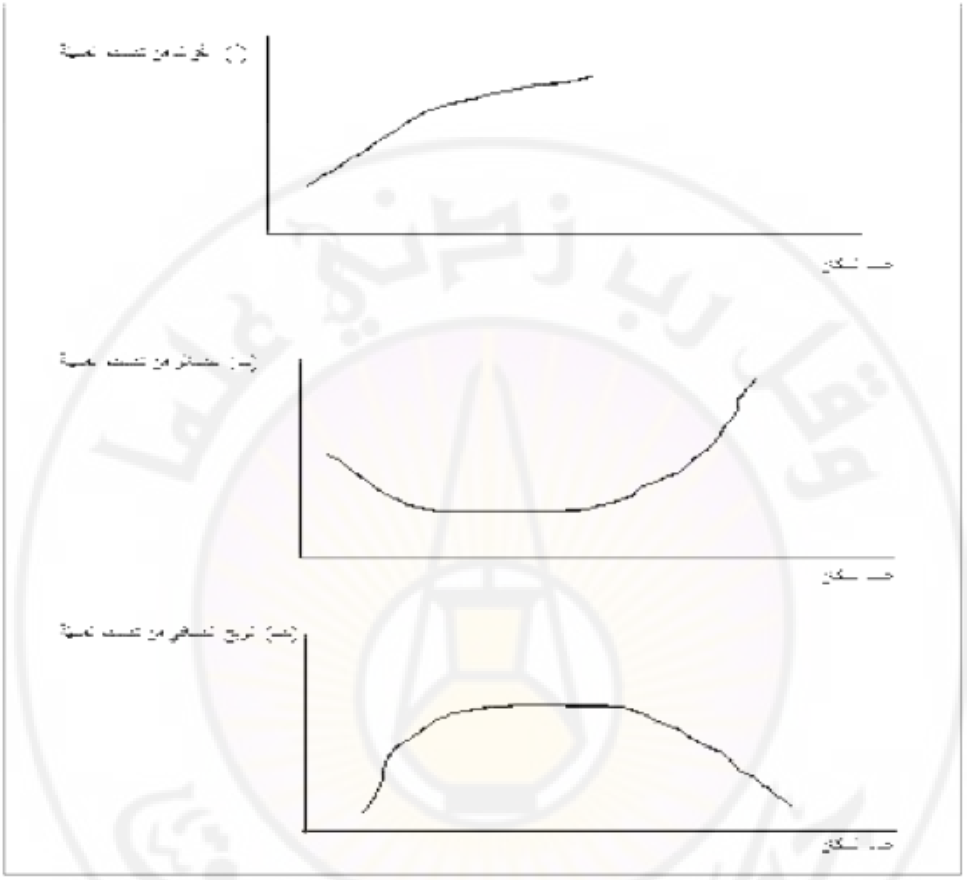
4ـــ إن المدينة الكبرى المكتظة بالسكان تساعد على تطور التخصص العلمي والتقني كما تساعد على الإبداع والاختراع وتحسين نوعية الإنتاج والخدمات، فكلما ارتفع المستوى العلمي والـــتقني التنظيمي بشكل أسرع، وأنتجت المدينة سلعاً وخدمات أكثر وبنوعية أفضل، وكلفة أقل، كلمـــا ازداد حجمها، وكانت أقدر على توسيع مناطق نفوذها في الإقليم التابع لها، وفي الأقاليم الأخرى التي تضم المدن الأصغر والأقل تطوراً، ولذلك تنمو المدن الكبرى بشكل أسرع من المدن المتوسطة والصغيرة وتزداد حجمها حتى تصل إلى درجة الإشباع.

وهكذا يمكن القول أن للمدن الكبرى القدرة على النمو الذاتي المتواصل وعلى تنمية ظهيرها، إلا أنه لهذه القدرة حد معين يصبح بعدها النمو مشكلة كبيرة.

الحجم الأمثل للمدينة: (العدد المثالي لسكان المدينة):

لقد اشتق قانون الحجم الأمثل للمدينة من إيجابيات وسلبيات قانون تركز الاقتصاد والســـكان في المدن وهذا ما يوضحه الشكل رقم (30)، فالشكل (أ) يدل على تزايد الفوائد من تركز الاقتصاد والسكان في المدن، كلما ازداد حجم المدينة، ويكون مقدار الزيادة كبيراً عندما تتحـــول المدينـــة الصغيرة إلى مدينة متوسطة، ثم تأخذ بالتناقص عندما تتحول إلى مدينة كبيرة وكبرى، أما الشكل (ب) فيدل على أن الخسائر من التمركز (عند إنشاء شبكات المياه العذبة والمستعملة مثلاً)، تقـــل عندما تتحول المدن الصغيرة إلى متوسطة، ثم تصبح شبه ثابتة في المدن الكبيرة، ومن ثم ترتفع مـــن جديد في المدن الكبرى.

الشكل (30) الفوائد والخسائر والربح الصافي من زيادة حجم المدينة



ويُعد الربح الصافي من تركز الإنتاج والسكان، محصلة حسم الخسائر العامة من فوائد التركز، ويدل الشكل (ج)، على أن الربح الصافي من التركز يتزايد بسرعة متناقصة عندما تتحول المدن الصغيرة إلى مدن متوسطة، ثم يبقى شبه ثابت عندما تتحول المدن الصغيرة إلى مدن كبيرة، ومن ثم يتناقص بسرعة متزايدة عندما تصبح مدينة كبرى.

ولا يزال الجدل مستمرا حول الحجم الأنسب للمدينة، فالعلماء الروس يرون الحجم الأنسب للمدينة هو 150000 نسمة، بينما يرى الفرنسيون أن 300000 نسمة هو الحجم الأمثل، ثم رفعوا هذا الرقم إلى (2/1) مليون، ومن ثم إلى 1 مليون نسمة، ويلاحظ اتجاه إداري في معظم بلدان العالم للحد من توسع المدن الكبرى، مقابل توسيع المدن الصغيرة والمتوسطة من خلال تحويل المشاريع الجديدة من المدن الكبرى إلى المدن الأصغر.

وتتلخص الخطط الإقليمية العمرانية البعيدة الأمد بتصميم منظومة المراكز العمرانية المستقبلية، أي بتحديد المراكز العمرانية الممكن والواجب توسيعها، والمراكز الواجب الحد من توسعها، وما هي المراكز الجديدة التي يجب أن تُشاد، وتوضع هذه الخطط على أساس التقييم الجغرافي الاقتصادي لاحتياطي النمو الكامن بالنسبة إلى كل مدينة على حدة، ثم بالنسبة لمجموعة المدن في الإقليم، ويُعد هذا المدخل الجغرافي لمعالجة المشكلة هو الأمثل تماماً في كل الحالات، في حين أن الحد من توسع المدن الكبرى، وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة فصحيح في بعض الحالات فقط، لأنه قد تتوافر مستلزمات التطور وقد لا تتوافر هذه المستلزمات.

لذلك فإن تعيين الحد الأمثل للمدينة يتعلق بالجغرافية الاقتصادية والتخطيط الإقليمي، أكثر مما يتعلق بالتخطيط الهندسي – العمراني، أو التنظيم الإداري.

رابعاً: التخطيط السياحي:

ـ الأسس والأهداف:

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح، إلا في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، حيث نشطت حركة السفر الدولية بشكل كثيف وواسع، وتزايدت معها أعداد السياح عبر أشكال شتى من السياحة الدولية والاستجمام، لذلك تعددت المناطق السياحية واختلفت وظائفها وخصائصها، فظهرت الحاجة إلى ضبط وتوجيه هذا النشاط من أجل الحد من آثاره الاجتماعية والبيئة السلبية، مقابل تحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، من خلال إعداد وتنفيذ برامج شاملة لكافة مقومات التنمية السياحية مع الأخذ بالحسبان حماية البيئة والمحافظة على جمالياتها[1].

ويُنظر إلى السياحة في الوقت الحاضر على أنها صناعة، وتشكل مصدراً أساسياً للدخل في كثير من دول العالم، أما على صعيد الدوله الواحدة فعدت السياحة تشكل قطاعاً مهماً من قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك دخلت ميدان التخطيط على الصعيد الوطني والمحلي، وأصبح التخطيط السياحي أحد أنواع التخطيط التنموي، الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والهادفة إلى الاستثمار الأمثل لعناصر الجذب السياحي المتوافرة والكامنة

[1] غنيم، عثمان محمد وآخرون، (التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 95

لتحقيق أقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط هذا الاستثمار لمنع حدوث أي آثار سلبية يمكن أن تنتج عن ممارسته، خاصة وأنه يهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب السياحيين[1].

وبنفس الوقت يُعد التخطيط السياحي أحد مجالات التخطيط الإقليمي، باعتباره نشاط لا يمارس في كل أقاليم الدولة الواحدة، بل إنما في الأقاليم التي تمتلك مقومات هذا النشاط المتمثلة بالموارد المتوافرة والتي يمكن التخطيط على أساسها من أجل تحقيق تنمية سياحية منظمة ودائمة، ويؤدي التخطيط الإقليمي دوراً بارزاً في تحديد الأنماط المكانية التي تتمتع بعناصر الجذب السياحي لتصبح الأماكن المُثلى للتخطيط السياحي، وفي هذه الحالة يجب:

1ـ أن تكون خطة التنمية السياحية جزء من الخطة القومية الشاملة بكافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن بين التخطيط السياحي وتخطيط القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2ـ أن تكون تنمية القطاع السياحي أحد الجوانب الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تكون صناعة السياحة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في البنية الاقتصادية العامة للدولة.

3ـ أن يتم تحديد دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في العمليات التخطيطية الخاصة بتنمية القطاع السياحي، وهذا ما يجعل الإفادة أكبر من المبادرة الشعبية، التي تُعد أحد العناصر المهمة في إنجاح الخطط التنموية بشكل عام، والسياحية على وجه الخصوص.

4ـ أن يتم رفع مستوى خدمات البنية التحتية من ماء وكهرباء وطرق مواصلات ووسائط نقل واتصالات .... وغيرها.

5ـ العمل على حماية الموارد السياحية، وخاصة التاريخية أو الأثرية، إلى جانب حماية البيئة وصيانتها والمحافظة على جماليتها.

6ـ أن يكون التخطيط السياحي مرناً وتدريجياً ومستمراً، بحيث يكون قابلاً للمراجعة والتعديل بما يحقق الأهداف العامة للخطة.

7ـ أن يتم التعامل مع صناعة السياحة كنظام اقتصادي له مدخلاته ومخرجاته، يتم حسابها بشكل منظم ودقيق في إطار الخطة العامة.

[1]: غنيم، عثمان واخرون، المصدر نفسه، ص 56.

أما أهداف التخطيط السياحي فيمكن حصرها بالآتي[1]:

1ـــ يعمل التخطيط السياحي في الإقليم على تطوير المناطق السياحية بما يلبي احتياجات الطلب السياحي المحلي والوطني وحتى العالمي.

2ـــ يعمل التخطيط السياحي على الترابط والتنسيق المتكامل بين عناصر هذا القطاع الحيوي في الإقليم أو الدولة.

3ـــ يؤمن كافة مستلزمات صناعة القرار السياحي فيما يتعلق بعملية التنمية السياحية ومتطلباتها، سواء للقطاع العام أو الخاص، ومن بينها تضخيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن النشاط السياحي، والعمل ما أمكن على تقليل الآثار السلبية.

4ـــ تشكل الخطط السياحية مرشداً للأهداف والسياسات التي يسعى النشاط السياحي إلى تحقيقها، كما تحدد آليات تحقيق هذه الأهداف.

5ـــ ومن أهم أهداف التخطيط السياحي: المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية في المناطق السياحيه، من خلال الاستثمار الأمثل لها ضمن إطار العرض والطلب السياحيين.

وهكذا تتعدد أهداف التخطيط السياحي في الإقليم وتتعدى طموحات الأهداف الإقليمية، إلى الأهداف الوطنية، وقد تقتصر أهدافه على الصعيد المحلي، ولهذا تتفاوت محتويات الخطط الإقليمية السياحية، فقد تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى حسب متطلبات البعد المكاني وأهداف التخطيط.

ـــ أسس التخطيط السياحي:

تنطلق الأسس العلمية للتخطيط السياحي في الدولة أو الإقليم من:

أولاًـــ ارتباط النشاط السياحي بمؤثرات رئيسية أربعة هي:

1ـــ البيئة والتي من خلال مقوماتها وخصائصها الطبيعية والبشرية تتحدد أنماط السياحة التي يجري التخطيط لها لتطوير واقعها.

2ـــ الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تشكل أساساً اقتصادياً إذا ما جرى استغلالها بشكل مخطط يعمل على تنمية السياحة التي تُعد مصدر دخل إضافي على المستويين الإقليمي والوطني.

1 : w. T. O. National and Regional Tourism planning W. T. O Pup. 1999, p3.

3ـــ التمويل: الذي يحدده العمل التخطيطي لإقامة منشآت سياحية وفندقية تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وخبرات واسعة، ومهارات متعددة، لذلك يتم التمويل من خلال هيئات السياحة في الدول الاشتراكية سابقاً والدول النامية، أو وفق مشاريع الاستثمار السياحي في الدول الرأسمالية.

4ـــ المستفيدون: وهم الأفراد والطالبون للخدمة السياحية سواء من السياح المحليين أو الأجانب الذين يجب تقدير طلبهم عند وضع الخطط السياحية.

ثانياً ـــ تحدد المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالنشاط السياحي نمطه المكاني، فعلى سبيل المثال:

1ـــ ترتبط الأنماط المكانية للعرض السياحي بالموارد السياحية والتي تتمثل بالآتي:

أ ـــ العوامل الطبيعية التي تشكل عناصر الجذب السياحي.

ب ـــ وسائل النقل للوصول إلى المناطق السياحية.

جـــ تسهيلات الضيافة التي تيسر للسائح البقاء أطول فترة ممكنة في المنطقة السياحية.

د ـــ تسهيلات الإمداد التي تلبي احتياجات السائح خلال إقامته.

هـــ خدمات البنية التحتية التي تشكل القاعدة الخدمية لما ذُكر أعلاه.

وتتكامل هذه المجموعات مع بعضها بعضاً لتحديد العرض السياحي.

2ـــ ترتبط الأنماط المكانية للطلب السياحي بطبيعة البواعث والرغبات المختلفة، والتي غالباً ما تحدد أنماط السياحة للسياح، وينضوي تحت ذلك أنماط سياحية مختلفة أهمها:

أ ـــ السياحة الدينية: وغالباً ما تكون بواعثها: الحج أو إيفاء النذر، أو تقديم فدية أو تقديم الولاء والطاعة. وقد كانت أقاليم العالم الإسلامي قبلة سواح هذا النمط من السياحة.

ب ـــ السياحة العلاجية: وتتمثل بينابيع المياه الكبريتية، والمنتجعات والمصحات للعلاج من الأمراض المزمنة (كالروماتزم، والكلى، وأمراض الجهاز الهضمي) وتُعد سويسرا وبلغاريا قبلة هذا النوع من السياحة.

جـــ ـــ سياحة الأعمال: ويقوم بها التجار، حيث يقصدون مناطق التبادل التجاري، وقد كانت الهند والصين قبلة هذا النوع من السياحة.

د ـــ السياحة التاريخية والثقافية: حيث شكلت المعالم التاريخية لحضارة بابل والسند والفراعنة في الشرق، ومعالم حضارة الإغريق والرومان في الغرب، محطات استقدام للسائحين المولعين بكنوز

التاريخ وفنون الشعوب، وما تنطوي عليه هذه المناطق من قيم أصيلة تستهوي الزبائن والمستطلعين والعابرين والزائرين.

هـ ـ السياحة الشاملة: وتتسم بالشمولية في النقل والضيافة وهي على شكل أفواج سياحية يقودها منظم الرحلة السياحية وفق برنامج مُعد مسبقاً يمكن أن يحقق أكثر من نمط سياحي (تاريخية، علاجية، دينية، تجارية .... إلخ)، وقد ارتبط هذا النوع من السياحة نشوء المكاتب والمنظمات السياحية وارتباطاتها بشركات النقل، وغالباً ما تقدم عوائد داخلية مهمة.

و ـ السياحة الاجتماعية: وهي نمط سياحي يشارك فيه الأفراد لغرض محدد وعبر الأساليب التي تشجع حصول الأفراد على مبتغاهم، كأن يكون انضمام الأفراد لمزاولة المهن اليدوية التي لا يجيدها إلا أشخاص محددين.

ثالثاً ـ الأساس العلمي لتخطيط السياحة:

يرتبط تحقيق الأهداف التخطيطية للأنشطة السياحية بكافة أشكالها وأنواعها، بتحديد الأنماط المكانيه للجذب السياحي وتحقيق الأنماط التأثيريه بطبيعه الأنشطه الاقتصاديه والتمويل اللازم لممارسة هذه الأنشطة، والتي تشكل مصدر التنمية السياحية وتطور النشاط السياحي وتحقيق الأهداف التخطيطية من خلال هذا النشاط.

ـ كيفية التخطيط الإقليمي السياحي:

تختلف كيفية التخطيط الإقليمي السياحي تبعاً إلى:

1 ـ الاختلاف في المستويات المكانية:

تتحدد المستويات المكانية للأنشطة السياحية بأربعة مستويات أساسية هي:

ـ التخطيط السياحي على المستوى الدولي، على المستوى الوطني، على المستوى الإقليمي، والتخطيط السياحي المحلي.

أما بالنسبة للتخطيط السياحي على المستوى الدولي فيقتصر على خدمات النقل والمواصلات، وتطوير بعض عناصر الجذب السياحي التي تتوزع جغرافيا في عدة دول، وتأمين حركة السياح بين الدول، وتسهيل عملية الدخول والخروج عبر اتفاقيات ثنائية بين الدول، كما هو الحال في برامج تنشيط السياحة ضمن دول الاتحاد الأوربي، كما وأن لمنظمة السياحة الدولية دوراً بارزاً في التخطيط للسياحة الدولية.

ـــ بينما يشمل التخطيط على المستوى الوطني، مستوى أعلى من القرارات التي توجه عملية التنمية السياحية ضمن استراتيجية التنمية على المستوى الوطني، وتحديد مساراتها وتوفير الأموال اللازمة لتأمين وتطوير البُنى التحتية على مستوى الدولة، وتوعية السكان بأهمية السياحة ، وفتح المعاهد والكليات المتخصصة بصناعة السياحة وإدارتها.

لكن الأهم هو التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي، الذي يركز على إعداد استراتيجيات التنمية وبرمجة المشاريع السياحية، ورسم السياسات السياحية والاستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحي الإقليمي. وهذا فهو تخطيط تفصيلي ومتخصص، ولكن بدرجة أقل من المستوى المحلي، حيث يكون التخطيط السياحي على هذا المستوى المكاني أكثر تخصصاً وتفصيلاً ويتضمن جوانب عديدة تشمل:

1ـــ التخطيط لتحديد مناطق الجذب السياحي (مناطق توافر الموارد السياحية في الإقليم).

2ـــ تقدير حجم الطلب السياحي في مناطق ومنشآت السياحة في الإقليم.

3ـــ التخطيط لمؤسسات البنية التحتية والمؤسسات السياحية الواجب توافرها في المواقع السياحية في الإقليم.

4ـــ التخطيط لحجم ومستوى الخدمات والتسهيلات السياحية المطلوبة في المواقع السياحية.

5ـــ التخطيط لشبكة الطرق ووسائط النقل وأنظمته في المناطق السياحية ومستوى تغطيتها للإقليم ووحداته المكانية.

6ـــ التركيز على صيانة وتنظيم عناصر الجذب السياحي المختلفة.

7ـــ تخطيط المنتزهات والمحميات الطبيعية بالشكل الذي يجعلها أكثر جمالية وأكثر جذباً للسياح.

8ـــ وضع برامج للتدريب والتعليم للقائمين على الخدمات السياحية، والتأكيد على الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

9ـــ التخطيط لتوفير الخدمات التجارية والخدمات الأخرى التي تهم حياة السياح وتحقيق الراحة لهم.

وهكذا يتضمن هذا المستوى من التخطيط السياحي جميع الأنماط المكانية للسياحة سواء من حيث العرض أو الطلب السياحي، وكذلك تحديد أنماط الجذب السياحي ونمط الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة لمستويات الطلب السياحي التي يجب أن تتناسب مع المستوى الملائم من العرض السياحي.

2 ــ الاختلاف في الأساليب والطرائق:

حيث يمكن تمييز أربعة أساليب وطرق للتخطيط السياحي يمكن تطبيقها بشكل منفـــرد أو دمـــج أسلوبين أو أكثر لإعداد وتنسيق عملية التخطيط، وهذه الأساليب هي[1]:

1ــ أسلوب النظام المتكامل للسياحة:

ويتم فيه التعامل مع النشاط السياحي كنظام رئيسي متكامل يتألف من نظامين فرعيين تربطهمـــا علاقات تفاعل وتأثيرات متبادلة هما:

ــ نظام العرض السياحي المتمثل في عناصر الجذب السياحي والنشاطات السياحة والخدمات.

ــ نظام الطلب السياحي ويتمثل في الطلب الداخلي (الوطني والمحلي)، وكذلك الطلب الخـــارجي على المعروض السياحي.

2ــ أسلوب التخطيط الاستراتيجي للسياحة: ويتصف بالشمولية في تحديد الغايات والأهـــداف، وتحديد أنماط التنمية السياحية المطلوبة في المستقبل، حيث يتم عبره إعداد الخطط السياحية طويلة الأمد (10 ــ 20 سنة).

3ــ أسلوب التخطيط التشاركي:

وينبع من القناعة بأن التخطيط هو وسيلة لتحقيق منافع للناس المحليين كي يساهموا في دعـــم النشاط السياحي بما ينعكس إيجاباً على حياتهم الاقتصادية من جهة، وتنمية القطاع السياحي مـــن جهة أخرى.

4ــ أسلوب التخطيط المستدام:

يُعد هذا الأسلوب من التخطيط غاية في الأهمية، لأنه يُسهم في تنمية سياحية مُســـتدامة لا تقتصر على الاهتمام بالنواحي الاقتصادية للنشاط السياحي فحسب، بل وعلى حمايـــة المـــوارد السياحية الطبيعية والثقافية، من خلال الاستثمار الأمثل لها والاستفادة منها في المستقبل، إذ مـــن دون حمايتها ستفقد أهميتها كمصدر جذب للنشاط السياحي.

وتبين معطيات الجدول رقم (5)، الشكل المتكامل لخطوات الأسلوب التخطيطي الذي يتضـــمن جميع الجوانب والأنماط المكانية للنشاط السياحي الإقليمي والمحلي.

---

[1]: غنيم، محمد عثمان واخرون "التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص 95.

الجدول (5)، الشكل المتكامل لخطوات الأسلوب المخطيطي للأنماط المكانية للنشاط السياحي الإقليمي والمحلي

مراحل عملية التخطيط	التنمية السياحية	المشاركة الشعبية	تطور المنتج السياحي	تسويق المنتج السياحي
1) جمع المعلومات	ـ تقييم الهياكل الإدارية ـ تحديد الجهات التي تجب ان تشارك في عملية التنمية	ـ تحديد الحاجات السكانية الداخلية وغير الداخلية للنشاطات السياحية ـ تحديد اعتبارات خاصة بالجهات المعنية بعملية التنمية	ـ تقييم المعطيات السياحية في المنطقة الجاذبية والعوامل المؤثرة في المعطيات ـ تقدير الطاقات الاستيعابية	ـ حصة الأسواق السياحية وتصنيفها بناء على معايير معرفة الأصل السكان، دورة حياة الأسواق، الحاجات والرغبات
2) تحديد القيمة الاجتماعية	تحديد مستوى معيشة الأفراد والجماعات داخل والمستقبلي	تحديد القيمة الاجتماعية بسؤال الجهات المعنية على السمة أو مستوى معيشة الأفراد والجماعات	بناء على مستوى المعيشة يتم تحديد الإطار العام للتنمية السياحية واتخاذ قرارات وحدد الموارد	بناء على رغبات السكان والجهات المعنية بالتنمية يتم وضع الأسس العامة لعملية التسويق السياحي
3) تحديد الصور السياحية	يضع السكان صورة للمجتمع الآن وكيف في المستقبل	الجهات المعنية بالتنمية تضع تصور عن صورة المجتمع الآن وكيف يجب ان يكون في المستقبل	بناء على مستوى المعيشة يتم تحديد الإطار العام للتنمية السياحية واتخاذ قرارات وحدد الموارد	بناء على رغبات السكان والجهات المعنية بالتنمية يتم وضع الأسس العامة لعملية التسويق السياحي
4) تحديد الفرص والاعتبارات	تقوم المؤسسات السياحية بوضع قائمة بالاعتبارات والفرص التي يمكن ان يواجهوها ويتم دمج المنشآت معا لتعكس الفرص الخاصة بالسياحة والفرص التي يجب ان تخلقها هذه المؤسسات	تقوم السكان بوضع قائمة بالاعتبارات والفرص التي تمكن أن يواجهوها ويتم دمج المنشآت معا لتعكس الفرص الخاصة بالسياحة والفرص التي يجب ان يساهم السكان في خلقها	الاعتبارات والفرص المذكورة انفا سيعمل على تحديد أولويات التنمية السياحية	الاعتبارات والفرص المذكورة انفا سيعمل على تحديد أولويات عملية التسويق
5) أعداد فلسفة ورسالة السياحة	تحديد المؤسسات السياحية اسباب رجودها ومهمتها وهي تحديد حاجات المجتمع الحالي والمتاح على حد سواء	إعلام السكان والجهات المعنية السياحية عن مهمات المؤسسات السياحية	يشكل كل ما يقدم مرشد دليل لجهود عملية التنمية السياحية	يشكل كل ما يقدم مرشد دليل لعملية التسويق السياحي
6) تحديد الغايات	تحديد الغايات من قبل المؤسسات بناء على الاعتبارات الفرص الصعوبة السياحية وتنا يتسجموع هياكلها الإدارية	تركز الغايات على مشاركة السكان في عملية التنمية السياحية وتعزيز دور المجتمع في عملية التخطيط السياحي	بناء على اعتبارات الفرص والصعوبة السياحي وقيم المجتمع يتم وضع الغايات لتطوير المعطيات والتسهيلات والخدمات السياحية	بناء على الاعتبارات الفرص والصعوبة السياحية وقيم المجتمع يتم وضع الغايات لتطوير عملية التسويق السياحي
7) تحديد الاهداف	تقوم المؤسسات بوضع الاهداف التي تساعد على تحقيق الغايات بناء على موجة السمة السياحية والموارد المالية والفرص المتاحة	يقوم السكان بوضع الاهداف التي تساعد على تحقيق الغايات وذات العلاقة بتعزيز رضى المجتمع سياحيا وتعزيز دوره في عملية السمة السياحية	تقوم المؤسسات السياحية بوضع الاهداف التي من شانها تنمية تطوير المنتج السياحي	تقوم المؤسسات السياحية بوضع الاهداف التي من شانها تنمية وتطوير عملية التسويق السياحي
8) النشاطات	تقوم المؤسسات بتحديد الاستراتيجيات والاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف	يقوم السكان بتحديد الاستراتيجيات والاجراءات اللازمة لتعزيز الوعي السياحي ومشاركة السكان في عملية التنمية السياحية	تقوم المؤسسات بتحديد الاستراتيجيات والاجراءات اللازمة لخلق منتج سياحي تنافسي وجذبة	تقوم المؤسسات بتحديد الاستراتيجيات والاجراءات اللازمة لتسويق المنتج السياحي
9) التقييم	تحديد فترات زمنية لكل نشاط	تحديد فترات زمنية لكل نشاط	تحديد فترات زمنية لكل نشاط	تحديد فترات زمنية لكل نشاط
10) مراجعة وتعديل الخطة	مراجعة دورية للنشاطات المؤسسات مدى تقدمها وانجازها وتكتب بذلك تقارير	مراجعة دورية للنشاطات ومشاركة السكان	مراجعة دورية لتطوير وتنمية المنتج السياحي وتحديد النشاطات السياحية والاتجاهات المختلفة وتكتب بذلك تقارير	مراجعة دورية لعملية تسويق المنتج السياحي والاتجاهات المختلفة وتكتب بذلك تقرير

المصدر: بتصرف عن Goeldner and others, 2000

ـــ مراحل التخطيط السياحي على المستوى الإقليمي:

تمر عملية إعداد خطة التنمية السياحية على المستوى الإقليمي بمجموعة من المراحل المترابطة والتي يمكن جمعها في:

1ـــ مرحلة جمع المعلومات والبيانات وإجراء المسوحات لجميع عناصر النشاط السياحي (العرض، الطلب، نماذج الجذب السياحي، الأنشطة السياحية المطلوبة ..... وغيرها).

2ـــ مرحلة تحديد أبعاد الخطة التنموية السياحية، وتحديد أهدافها من خلال ما تم من دراسة واقع الحال وضمن الإمكانات المُتاحة، وما يمكن أن يكون من خلال الإمكانات الكامنة.

3ـــ مرحلة تحليل البيانات وإمكانية التنبؤ بصورة المستقبل السياحي.

4ـــ مرحلة إعداد البدائل التخطيطية لخطط تنمية السياحة في ضوء ما تم التوصل إليه من تقييم للإمكانيات وتحديد للمعوقات التي تقف في وجه تطور هذا القطاع الحيوي.

5ـــ مرحلة التقييم واختيار البديل الأفضل، من خلال تحليل التكاليف والفوائد لكل بديل، أو اختيار الأسلوب العلمي الأفضل الذي يسهم في تحديد البديل الأنسب، والذي يمكن أن يحقق الأهداف بأخفض كلفة وأقل جهد ممكن.

6ـــ توفير الموارد المالية والبُنى التنظيمية الإدارية القادرة على تنفيذ البديل الأفضل.

7ـــ إقرار صيغة التنفيذ للخطة السياحية، والكيفية لمتابعتها، مع الأخذ بالحسبان إمكانية تغيير مسارات الخطة في حال ظهور إمكانيات جديدة أو معوقات لم نؤخذ بالحسبان في أثناء إعداد الدراسات ووضع البدائل، عن طريق اعتماد ما يُعرف بالتغذية الراجعة، أي الرجوع إلى بداية الخطة وتعبير مسارها على ضوء المستجدات التي تحدث في أثناء عملية التنفيذ.

وهنا لابد من التركيز على أمرين مهمين، هما:

الأول: وجوب أخذ الاعتبارات المكانية بالحسبان في عملية التخطيط السياحي.

الثاني: تضخيم الآثار الإيجابية البيئية والاجتماعية والاقتصادية للأنشطة السياحية والتقليل من سلبياتها إلى أدنى حد ممكن.

وهكذا وانطلاقاً من أهمية السياحة كظاهرة حضارية اجتماعية اقتصادية، إضافة إلى كونها نشاط إنساني، لذلك فهي جديرة بالاهتمام والتخطيط لها لتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

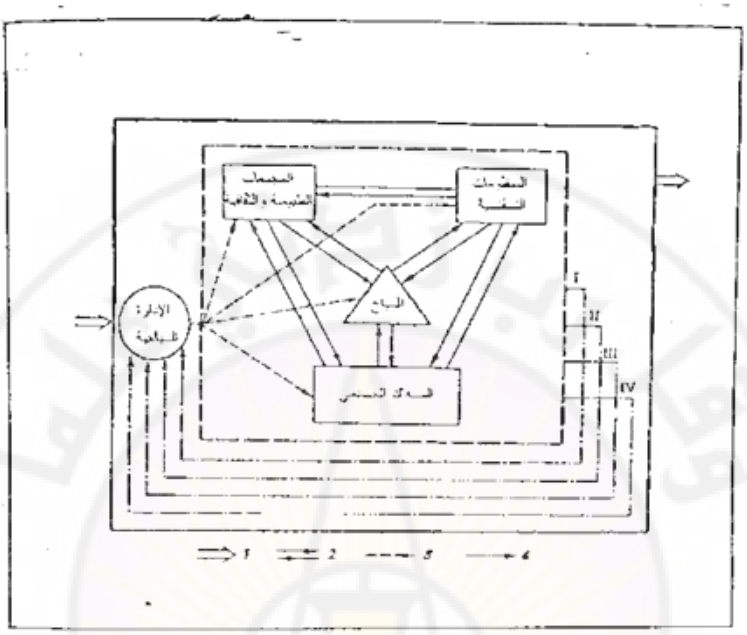
يعد النشاط السياحي واحداً من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المميزة لهذا العصر. وقد ظهرت جغرافية السياحة وتطورها خلال العقود الأخيرة كفرع جديد من فروع الجغرافية

الاقتصادية الذي يقوم على اقتران محدد للموارد الطبيعية والبشرية ويملك كوادره الخاصة به، وله صلاته مع الفروع العلمية الجغرافية والاقتصادية والبشرية الأخرى، مما جعله يحقق فعالية اقتصادية واجتماعية ملموسة. ومن الأمور المهمة التي أدت إلى ظهور جغرافية السياحة، طرح مفهوم المنظومات السياحية بوصفها تشكيلاً موضوعياً بشرياً، من حيث جوهره الوظيفي، ويمثل هذا التشكيل جزءاً من تشكيل منظومة الاقتصاد الوطني كوحدة متكاملة، يتميز بمجموعة من الوظائف السياحية المهمة اجتماعياً.

تدرس جغرافيه السياحة المنظومات المكانيه السياحيه.

وهي منظومة جغرافية بشرية تتألف من منظومات فرعية تتميز بارتباطاتها الداخلية والخارجية مع بعضها بعضاً، وهذه المنظومات الفرعية هي: المجمعات الطبيعية والثقافية، المنشآت الهندسية، طاقم الخدمة، والهيئات الإدارية، وأخيراً السياح، وتشكل هذه المنظومات أجزاء للمنظومات المكانية السياحية التي تتميز بالكلية والوحدة الوظيفية الكاملة والمتكاملة. (انظر الشكل رقم (31)).

الشكل (31) المنظومة المكانية السياحية الكاملة والمتكاملة



الشكل (٢) المنظومة الكاملة السياحية (Prehobrazhensky-1975)

١- *الاتصالات الخارجية للنظام*

٢- *الارتباط بين الأنظمة الفرعية*

٣- *أوامر الإدارة*

٤- *معلومات عن حالة الأنظمة (المنظومات) الفرعية:*

- *حول رضى وقبول المستجمين*
- *حول درجة المحافظة على تطابق المجمعات الطبيعية مع متطلبات الاستجمام*
- *حول درجة المحافظة على الخصائص النافعة وإمكانات الأنظمة النفعية*
- *عن حالة ملاك الخدمة*

وتمثل منظومة المجمعات الطبيعية والثقافية الفرعية الظروف والموارد الطبيعية والبشرية التي تلبي متطلبات السياحة والاستجمام، وتتميز بالسعة المحدودة والاستقرار والغنى والتنوع والجاذبية، أما منظومة المنشآت الهندسية الفرعية فتؤمن النشاط الحياتي المعيشي للمستجمين ولكوادر الخدمة من جهة، وتلبية الاحتياجات الاستجمامية الخصوصية من جهة أخرى، ويتم قياسها بمؤشرات السعة والرفاهية والأمان، والمواصفات الإنشائية والهندسية والاستثمارية "المعايير التي تعكس تكنولوجيا إنشائها واستثمارها".

ويغلب على وظائف طاقم الخدمة الاتجاه نحو خدمة السياح، بينما تقوم الهيئات الإدارية بمتابعة سير العلاقة المتبادلة المثلى بين جميع الفروع، لذلك يتوجب عليها الحصول على المعلومات عن خصائص وسعة المنظومة الفرعية، وعن توافر الاحتياطات المادية والمالية. وتعد عوامل الترويج والتخطيط والتنظيم، الشروط اللازمة والضرورية لتفعيل المنظومات السياحية.

وتكمن مهمة جغرافية السياحة في إبراز ودراسة قوانين تشكيل المنظومات المكانية السياحية وديناميكيتها، وتطورها، وتنوعها، وانتشارها، وبنيتها المورفولوجية، والتباين والتكامل المكاني، والصلات والارتباطات الداخلية المتبادلة التي توحد المنظومات المكانية السياحية، وكذلك التفاعل بين هذه المنظومات والمنظومات الجغرافية الأخرى، كما أنها تقوم بدراسة مشكلاتها، ومن ثم برسم الاتجاهات لتطورها في المستقبل.

مثال تطبيقي: (تخطيط المنظومات المكانية السياحية الترويحية).

يتزايد اهتمام العالم اليوم بالسياحة عامة، والسياحة الترويحية على وجه الخصوص، كأحد الفروع الأساسية لجغرافية السياحة في ظل تعقيدات الحياة والضغوط النفسية الهائلة التي يتعرض لها الإنسان، فهي القادرة على تجديد قوى الإنسان الفيزيولوجية والنفسية، وعلى توسيع تكوينه الفكري والاجتماعي والفني (الجمالي)، وإغناء شخصيته، وشعوره بالرفاهية، وهذا ما يجعلها تؤدي وظيفتين أساسيتين هما:

الأولى: اقتصادية: فهي عبارة عن نشاط اقتصادي منظم اجتماعياً، وموجه نحو إنتاج الخدمات والسلع لتلبية احتياجات الناس خارج حدود أماكن الإقامة الدائمة.

الثانية: اجتماعية: وتتمثل في تحسين صحة السكان وتوسيع وتنمية مداركهم وآفاقهم الفكرية.

وتدرس جغرافية السياحة الترويحية، المنظومات المكانية السياحية الترويحية، التي هي عبارة عن منظومات جغرافية بشرية تتألف من منظومات فرعية ذات ارتباطات متبادلة تتمثل في المجمعات الطبيعية والثقافية التاريخية، والمنشآت الهندسية، وطاقم الخدمة والهيئات الإدارية، وأخيرا السُّياح، وتشكل هذه المنظومات وحدات مكانية كاملة ومتكاملة تقوم على أساس الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والسياحية المتوافرة في المكان.

ـ الأسس النظرية والمنهجية لدراسة المنظومات المكانية الترويحية:

ـ ازدياد حاجة الإنسان إلى السياحة الترويحية:

لقد أدى التقدم العلمي والتقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم إلى ارتفاع إنتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية "الزراعية، الصناعية، التجارية .... إلخ" والخدمية كما أدى هذا التقدم إلى تضخم المدن، لاسيما الكبرى منها بسبب الهجرة الريفية إليها، وإلى تعاظم الضغط النفسي لدى سكانها بسبب الازدحام والضوضاء والتلوث واستمرار الحياة والعمل في الأمكنة ذاتها، مما يبعث الملل والضجر، ويعزز رغبة الإنسان في الترويح عن نفسه بالخروج إلى الحدائق العامة أو الضواحي القريبة أو إلى شاطئ البحر أو المصايف أو حتى خارج الوطن.

ويتزايد الطلب على السياحة الترويحية طرداً مع:

1ـ زيادة أوقات الفراغ: يُعد مفهوم وقت الفراغ واحداً من المفاهيم السياحية الأساسية، ويمثل ظاهرة ديناميكية وشرطاً ضرورياً لتطور النشاط السياحي ويتغير من حيث المدة والمضمون. ولا تجوز المساواة بين وقت الفراغ والوقت خارج العمل، لأن الأول هو جزء من الثاني، فالمساواة بينهما لا تسمح بالبحث عن إمكانية زيادة وقت الفراغ ضمن إطار الوقت خارج العمل، ويتألف وقت الفراغ من أربع مجموعات وظيفية، هي:

ـ وقت للسفر إلى مكان العمل.

ـ وقت لتلبية الاحتياجات الطبيعية (النوم، الغذاء، الاحتياجات الشخصية).

ـ وقت للاقتصاد المنزلي والاحتياجات المعيشية.

ـ وقت للتطور الجسدي والعقلي والراحة. فالعطلة الأسبوعية في كثير من دول العالم تمتد على مدى يومين في الأسبوع، مما يسمح للإنسان المقيم في المدينة بقضائها عند أهله في الريف، أو الخروج إلى الضواحي القريبة من المدينة وكلما زاد وقت الفراغ كلما زادت الإمكانية لصرف جزء منه في السياحة والترويح عن النفس وتُقدر هذه النسبة ما بين 15 ـ 20 %[1].

2ـ زيادة دخل المواطن نتيجة لارتفاع مستوى التطور الاقتصادي وتأمين الدخل الدائم له.

3ـ ارتفاع مستوى الثقافة والوعي عند المواطن.

4ـ تزايد عوامل الطرد في المدينة المتمثلة في: (تضخم المدينة، والازدحام الشديد، والضوضاء، والتلوث .... إلخ).

[1]: ميرونتكو ك. س. وثيبوروا خليبوف ي. ت: جغرافية الترويح، جامعة موسكو، 1981م.

5ـــ تزايد عوامل الجذب إلى المدينة بسبب (توافر البنية التحتية: المواصلات، الفنادق، المطـــاعم، المصحات، المسابح، مكاتب تنظيم الرحلات الجماعية إلى المناطق الطبيعية والأمـــاكن التاريخيـــة والحضارية المهمة ... إلخ.

6ـــ التزايد الكبير في عدد سكان العالم الذي تجاوز 7 مليار نسمة، والتطور الهائل الذي يشـــهده مجال النقل والمواصلات والاتصالات، ونشاط المنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية الـــتي تعمل في مجال السياحة من الترويج إلى التسويق والاستثمار، ودخول الحكومات هذا الميدان بعد أن تبلورت أهمية القطاع السياحي كقطاع اقتصادي يتنامى بسرعة كبيرة، والسعي الحثيث للـــدول لتطوير هذا القطاع الحيوي، لأن الموارد السياحية موجودة في جميع دول العالم وإن كانت بأشكال ونوعيات متفاوتة.

ويهدف التخطيط المكاني للمنظومات السياحية الترويحية إلى تحقيق التوازن الديناميكي بـــين الطلب المقبل على الخدمات السياحية الترويحية وبين العرض المقبل منها، وذلـــك عـــن طريـــق استصلاح واستثمار وصيانة الموارد السياحية، والتنظيم المكاني لموقع وحجم وتخصص المنشـــآت الترويحية وتكاملها بحسب الطاقة الاستيعابية للمناطق والأماكن الترويحية من السياح.

ـــ مراحل التخطيط المكاني للمنظومات السياحية الترويحية:

يتطلب تشكيل المنظومة السياحية الترويحية المرور بالمراحل التخطيطية الآتية:

1ـــ تقييم الموارد السياحية الترويحية ومستوى استثمارها:

تتوطن الأنشطة السياحية الترويحية عادة في المناطق والمراكز التي تتوافر فيها الموارد اللازمة لذلك، تماماً كما تتوطن الصناعة الاستخراجية في المناطق الغنية بالثروات الباطنية، صناعة الأخشـــاب في مناطق الغابات ... وهكذا، وبتعبير أوضح تتوزع مناطق السياحة الترويحية في أمـــاكن المـــوارد الطبيعية والبشرية السياحية الترويحية.

في حين تتركز الصناعة التحويلية والخدمات السكانية (التعليمية والصحية والتجارية والمرافق العامة .... وغيرها) في المراكز البشرية.

أ ـــ الموارد السياحية الترويحية:

تتميز الموارد السياحية الترويحية بالتنوع والتباين تبعاً لخصائصها الطبيعية والثقافية والتاريخية، حيث تضم مكونات الوسط الطبيعي، والظواهر ذات الطابع الثقافي الاجتماعي، الـــتي يمكـــن أن تُستعمل في النشاط السياحي، وتتألف من:

ـــ الموارد الطبيعية.

ـــ الموارد الطبيعية ـــ البشرية.

ـــ الموارد الثقافية ـــ التاريخية.

ويضم الوسط السياحي الترويحي المكونات الآتية:

ـــ الوسط الطبيعي، حيث تلتقي ضمن حدوده: اليابس والماء، الجبل والبحر، السهول والمرتفعات، الغابة والسهوب .... إلخ.

ـــ الوسط شبه الطبيعي: ويضم الحدائق الخراجية، والسدود، واللاندشافت الحضاري ... وغيرها.

ـــ الوسط الحضاري: ويشمل اللاندشافت الحضري (المدني)، والظواهر الثقافية ـــ التاريخية.

ـــ الوسط التقني: ويتضمن البنية التحتية ودرجة توافرها، المنظومات التقنية الترفيهية.

ـــ الوسط الاجتماعي.

وتتوزع هذه الموارد في المراكز والمناطق الترويحية الآتية:

1ـــ المركز الحضري الرئيسي (العاصمة) والمدن الكبرى، حيث تلتقي فيها النماذج العمرانية القديمة والحديثة، بالإضافة إلى المتاحف والفنادق وغيرها، وهذا تشكل مراكز جذب سياحي للسياح الأجانب والعرب.

2ـــ المناطق الترويحية المحيطة بالمدن الكبرى بشكل حدائق واسعة تجذب سكان المدن والأرياف على السواء لقضاء العطلة الأسبوعية، والسنوية أيضاً.

3ـــ المدن المتوسطة والصغيرة والقرى السياحية في المصايف الجبلية وعلى السواحل البحرية مثل بلودان، صلنفة، رأس البسيط .... إلخ.

4ـــ مراكز الحضارات القديمة والمواقع التاريخية، التي هي بمثابة سجل تاريخي لتعريف السياح على المستوى الحضاري الذي وصله سكان تلك المناطق مثل (تدمر، بصرى، قلعة شيزر، قلعة صلاح الدين، أفاميا .... إلخ).

5ـــ المناطق الطبيعية المتنوعة، وتشمل:

أ ـــ المناطق الطبيعية المُناخية: مثل أماكن الاصطياف في المرتفعات الجبلية.

ب ـــ المناطق الساحلية: شاطئ البحر، البلاج الرملي، مياه البحر.

جـ ـــ المناطق التي تتميز بغطائها النباتي الطبيعي، لاسيما الغابي مثل المناطق الخراجية وغالباً ما تستهوي حامعي الفطور والثمار البرية ... وما إلى ذلك.

د ـــ مناطق البحيرات الطبيعية والاصطناعية والأنهار، كبحيرة ناعور حورين مثلاً.

هـ ـــ المناطق الغنية بالينابيع المعدنية والعذبة كما هو الحال في حمامات الشيخ عيسى في إدلب، وينابيع الغاب الغربية والشرقية، كنبع طاحونة الحلاوة، وأبو قبيس، ونهر البارود.

و ـــ الظواهر الطبيعية الفريدة كالمغاور والكهوف، كما هو الحال في مغارة قاديشا، والضواياتوكفرهم ... وغيرها.

ز ـــ توافر الغطاء الثلجي على المناطق المرتفعة بسماكة لا تقل عن 50 سم، ولمدة تزيد عن 3 أشهر، والحد الأدنى لا يقل عن 17° في أمكنة آمنة بعيدة عن الانزلاقات الأرضية والانهيارات الثلجية.

وينحصر عمل الجغرافي في تحديد المراكز والمناطق السياحية الترويحية في المحافظة على خريطة بمقياس $\frac{1}{100000}$ أو $\frac{1}{50000}$، ومن ثم حساب الحمولة المثلى والحرجة لكل منها من أعداد السياح اعتماداً على معايير الحمولة (الطاقة الاستيعابية) البيئية والتقنية والوظيفية والنفسية، ومن أهم هذه المعايير:

ـــ السعة السياحية للمكان:

تُعد مسألة السعة السياحية للمكان إحدى المسائل الحيوية في التخطيط السياحي، إذ تقوم بحل قضيتين اجتماعيتين مترابطتين هما: تأمين الراحة التامة للإنسان، وحماية الطبيعة في الأقاليم السياحية.

وتُحسب القيمة التقريبية لسعة أي إقليم (Ei) كنتاج لدرجات التكثيف المعياري للاستثمار السياحي للمكان (jco) محسوبة بـ (إنسان/يوم/كم^2 . سنة) باستخدام المعادلة الآتية[1]:

$$Ei = \frac{1}{4} Qi \frac{Ki}{Kco} jco\ si$$

حيث إن: Ei: سعة الإقليم السياحية.

$\frac{1}{4} Qi$: نوعية الموارد السياحية.

$\frac{Ki}{Kco}$: الاستمرار النسبي للفترة الملائمة.

jc: درجة التكثيف المعياري للاستثمار السياحي للمكان محسوبة بـ (إنسان/ يوم/ كم^2 . سنة)

Si: مساحة الإقليم.

[1] كراتكوف ن، واخرون: الموارد السياحية. دار العلم، لينيغراد، 1981م.

ويُقصد بالحمولة، عدد السياح الزائرين خلال فترة زمنية معينة للوحدة المساحية في المجمع المكاني الطبيعي. وتُسمى الحمولة التي تتسبب في حصول تغييرات غير قابلة للتحدد في المجمعات الطبيعية بالحرجة.

في حين تُسمى الحمولة القريبة من الحرجة ولكنها لا تتسبب في تغييرات غير قابلة للتحدد وبالحمولة غير المسموحة، وتُقاس الحمولات السياحية بعدد الأشخاص في وحدة الزمن على وحدة المساحة.

ـــ مثال: إنسان ـــ ساعة/ هكتار، وإذا أدخلنا إلى هذا المفهوم فترة الاستخدام السياحي الشديد للأرض خلال يوم فإننا نحصل على الحمولة الحقيقية في المجمع الطبيعي مع الزمن المطلوب.

وقد اقترح بري أبروجينسكي التمييز بين الحمولة العامة والحمولة المرحلية والتحميل وهو الحمولة المتزامنة في لحظة من الزمن.[1]

$$Npr = npr \cdot Tpr$$

أي: Npr: الحمولة المسموحة خلال يوم.

npe: الحمولة المتزامنة في وحدة الزمن على وحدة المساحة.

Tpr: مدة استخدام المجمع بقصد السياحة.

إن مقدار الحمولة، وبالتالي معيار الاستخدام سيتعلق أيضاً بالحمولة العامة خلال الموسم كله وبتكرار الزيارات.

ويؤثر تكرار الزيارات على ظاهرة التخريب والتحديد في المجمع الطبيعي، ويمكن أن يكون مؤشر نسبة شبكة الممرات في المساحة المدروسة الطريقة غير المباشرة لتحديد الزيارات إلى المجمع الطبيعي:

$$T = \frac{STr}{Spl}$$

حيث: STr: مساحة شبكة الممرات في المساحة.

Spl: المساحة المدروسة.

2ـــ المعايير البيئية الحيوية مثل تنظيم الصيد، لأن الصيد الجائر للغزلان مثلاً يؤدي إلى انقراضها، ومعايير حماية البيئة من تلوث الهواء والماء والضجيج .. إلخ.

[1] بري ابروجينسكي. ب، واخرون: جغرافية الترويح، موسكو، 1971م.

3ـــ المعايير التقنية (الوظيفية) لكل منطقة سياحية مثال: سعة البلاج (الشاطئ الرملـــي)، 2000 نسمة في الهكتار فهذا يعني أن حصة الفرد الواحد هي 5 م^2 /نسمة.

4ـــ السعة النفسية التي تحقق الراحلة والرفاهية للإنسان، مثال: سعة الشاطئ الرملـــي 200 د/ هـــ، فهذا يعني أن حصة الفرد الواحد هي 50 م^2/ نسمة.

وتنتهي مرحلة تقييم الموارد السياحية بخريطة تُحدّد عليها مواقع المراكز ومساحات المناطق الترويحية ووظائفها (اصطياف، سياحة، علاج بالمياه المعدنية ... إلخ)، ويتم تمييزها بالألوان، أما عدد السياح الممكن استيعابه في كل مركز ومنطقة فيميز بالأرقام.

ب ـــ تقييم درجة استعمال كل مركز ومنطقة ترويحية على حده في الوقت الحالي.

وتنتهي هذه المرحلة بتسجيل عدد السياح الفعليين تحت عدد السياح الممكن اســـتيعابهم في كـــل مركز ومنطقة سياحية ترويحية على الخريطة السابقة، وتحسب عدد السياح الفعليين على أســـاس سجلات الفنادق والمخيمات والشقق والفيلات المؤجرة للسياح.

ج ـــ المقارنة بين عدد السياح الممكن استيعابهم وعددهم الفعلي في كل مركز ومنطقة على حدة والبحث عن أسباب التباين بين العددين.

فعلى سبيل المثال: تشكل المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 1000 م فوق مستوى سطح البحـــر في سورية مناطق صالحة للاصطياف، ومع ذلك يتركز الاصطياف في منطقة الزبداني بالدرجة الأولى، في حين أن الاصطياف في جبل الشيخ شبه معدوم، على الرغم من أن جبل الشيخ الذي يرتفع حتى 2814م فوق مستوى سطح البحر، ولا يبعد سوى 50 كم عن مدينة دمشق (أكبر مركز طلب على السياحة الداخلية)، ويشكل احتياطي استراتيجي مستقبلي لتطوير أشكال عديدة من السياحة الترويحية والترفيهية والرياضية ... إلخ، إلا أنه توجد هناك عوائق موضوعية تحد من الاستثمار (فهو يشكل منطقة جبهة عسكرية، كما أنه لا يزال جزء منه محتلاً، بالإضافة إلى صعوبة الزيـــارة ... إلخ). لهذا فإن موارده الطبيعية السياحية والبشرية لم تُستثمر بالشكل الأمثل، مما يعطـــي الفرصـــة للتخطيط الإقليمي السياحي لإعداد ووضع الخطط الإقليمية السياحية لإقامة المجمعات الســـياحية الترويحية (فنادق، فيلات، منازل سياحية، مطاعم، حدائق) لتطوير هذا القطاع الحيوي في هـــذه المنطقة وتعزيز مكانته ضمن منظومة الاقتصاد الوطني.

2ـــ التنبؤ بالطلب المقبل على السياحة الترويحية:

يتم التنبؤ عن الطلب المقبل على السياحة الترويحية على النحو الآتي:

1ـ تُحسب ميزانية وقت الفراغ على أساس العطلة الأسبوعية (2,5 يوم) والعطلة السنوية (30 يوماً) مضروبة بعدد سكان المدينة أو الإقليم بعد خمس أو عشر سنوات.

2ـ تحدد ميزانية دخل المواطنين، وقدرتهم على الحركة بعيداً عن منازلهم، يمكن تقسيم المواطنين بحسب الدخل إلى ثلاث طبقات:

أ ـ الأولى: طبقة ذوي الدخل المحدود وتشكل 90% من السكان، حيث تقضي العطلة الأسبوعية في حديقة الحي أو بالقرب من الحقول الزراعية.

ب ـ طبقة متوسطي الدخل وتشكل 9% من السكان، حيث تقضي عطلتها الأسبوعية في مطاعم ضواحي المدينة، بينما تقضي العطلة السنوية على شاطئ البحر وفي المصايف الجبلية.

جـ ـ والطبقة عالية الدخل وتشكل 1% من السكان، ويمكن أن تقضي عطلتها خارج القطر.

3ـ تُحسب ميزانية الأراضي اللازمة للترويح على الشكل الاتي:

أ ـ عدد سكان المدينة (1م/ن) × نسبة الفقراء (90) × نصيب الشخص من حدائق المدينة (2 م^2/سنة) = 2 مليون م^2 توزع على عدة حدائق.

ب ـ عدد سكان الإقليم (4م/ن) × نسبة السكان ذوي الدخل المتوسط والعالي (10%) × نصيب الفرد من الحدائق الإقليمية (10 م^2/ سنة) = 24 م^2

وتتألف الحدائق الإقليمية من الغابات الطبيعية والاصطناعية والأنهار والبحيرات (مثل وادي بردى، وادي نهر الأعوج..)، التي تصلح لقضاء العطلة الاسبوعية.

جـ ـ عدد سكان القطر (20 م/ن) × نسبة السكان ذوي الدخل المتوسط والعالي (10%) × نصيب الفرد من المنشآت السياحية (6 م^2 للسكن + 34 م^2 للحدائق والمسابح والملاعب ومواقف السيارات ... إلخ = 80 مليون متر مربع للمناطق السياحية البحرية والمصايف لقضاء العطلة السنوية.

وإذا حسبنا حاجة قطاع الترويح والسياحة لجميع المدن والأقاليم من الأراضي وأضفنا إليها مساحة الغابات والمحميات والمناطق الأثرية لوجدنا أن هذا القطاع ينافس العمران السكني والصناعي وطرق المواصلات على الأرض.

وتتباين نوعية الطلب على الترويح أي على الشكل الذي يجدد قوى الإنسان الفيزيولوجية والنفسية)، حسب الوضع العمري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان، وغالباً ما يفضل أبناء المدن الكبرى الترويح في البلدات الصغيرة الهادئة ذات الهواء النقي والمناظر الجميلة، حيث

البحر والغابة، أو حيث التزلج على الجليد أو الثلج في الجبال، في حين يفضل أبناء الريف الترويح في المدن والعاصمة حيث التنوع الحضاري (متاحف، ومسارح)، وتنمو شخصية الأطفال في المعسكرات الصيفية في أثناء مسيرهم عبر الغابة والحقول والأودية والأنهار....، في حين يحافظ كبار السن على صحتهم في المصحات المتخصصة.

وبعد التنبؤ بحجم الطلب المُقبل خلال العشرة أعوام القادمة لكل خدمة من خدمات السياحة الترويحية على أساس حساب معدلات تطور السكان والدخل والمعايير الخاصة بكل خدمة، لابد من الانتقال إلى مرحلة التخطيط المكاني للمشاريع والمناطق الترويحية، التي يمكن إقامتها نظراً لتوافر المقومات الطبيعية والبشرية والثقافية لقيامها.

3ـ التخطيط المكاني للمشاريع والمنظومات السياحية:

يحدد مستوى التخطيط المكاني للمشاريع والمنظومات السياحية الترويحية مكانة فرع السياحة الترويحية في منظومة الاقتصاد الإقليمي والوطني، فإذا كان هذا الفرع من الفروع المهمة في البنية الاقتصادية المكانية أو الإقليمية، فإنه يتطلب إعداد خطة سياحية ترويحية خاصة به (مثل تخطيط مراكز الاصطياف في المناطق الجبلية، تخطيط المناطق والمراكز السياحية الساحلية ... إلخ). أما إذا كانت مكانته ثانوية، عندئذٍ يصبح تخطيط المناطق والمراكز السياحية الترويحية جزءاً من الخطة الإقليمية الشاملة، كما هو الحال في مدينة دمشق وضواحيها.

1ـ تخطيط المشروع السياحي الترويحي:

يهدف تخطيط المشروع السياحي الترويحي إلى تحقيق التوازن الديناميكي بين الطلب المتزايد على الخدمات السياحية الترويحية، والاستثمار الأمثل للموارد السياحية حسب المعايير الصحية والبيئية والتقنية والوظيفية، والنفسية، ويتم تخطيطه وفق الخطوات الآتية:

أ ـ تحديد البنية الوظيفية للمشروع السياحي الترويحي: تأمين الخدمات السياحية الترويحية في المناطق الجبلية المرتفعة، أو في المناطق الساحلية.

ب ـ اختيار الموقع الأمثل للمشروع: ويتم ذلك من نواحٍ عدة:

ـ من الناحية الإنشائية والعمرانية (توافر القاعدة الصلبة للبناء وغير المعرضة للانزلاقات الأرضية والانهيارات الصخرية والثلجية).

ـ ومن الناحية الصحية (توافر المُناخ الأصغري "الموضعي" الملائم، وانفتاحه على الرياح السائدة،ودرجات الحرارة المناسبة ... إلخ).

ـــ من الناحية الجمالية: (ارتفاع الموقع عما حوله، مما يسمح برؤية المناظر الطبيعية الجميلة والمتنوعة من سهول وبحيرات وجبال وغابات وأودية ومسيلات، وبيوت حجرية بيضاء تعلوها السقوف القرميدية الحمراء، وهذا ما يجعل الألوان متباينة ومتكاملة ومتغيرة حسب أوقات النهار والفصول، يبعث تأثيرها البصري الجميل الراحة للعين والسرور للقلب والروح.

ـــ ومن ناحية البنية التحتية الأساسية (توافر شبكة الطرق الجيدة ووسائط النقل الحديثة، إلى جانب شبكات المياه والكهرباء والمرافق العامة ... وغيرها).

جـــ ـــ الحجم الأمثل للمشروع السياحي الترويحي، وهذا ما يحدده عدد السياح المتوقع في المستقبل.

د ـــ علاقة الارتباط المتبادل والتكامل بين المشروع والبيئة الطبيعية، بحيث يتوائم معها ويزيدها جمالاً ويحميها من التلوث والتدهور من جهة، وعلاقته بالمشاريع المتنوعة الموجودة في المنطقة أو الإقليم من جهة ثانية.

2ـــ تخطيط المنظومات المكانية السياحية الترويحية:

1ـــ تخطيط المنظومة المكانية السياحية الترويحية الساحلية:

تُعد المنظومات المكانية الساحلية الأكثر والأسرع تطوراً مقارنة مع المنظومات السياحية الأخرى، إذ تحتل المرتبة الثانية بعد العواصم من حيث عدد السياح، وقد بدأت النهضة السياحية الساحلية منذ منتصف القرن العشرين وأخذت تتطور يوماً بعد يوم، حتى أخذت شكل منظومات سياحية مدنية في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها.

ويُعد البناء الخطي على طول خط الساحل السمة المميزة للبنية المكانية لهذه المنظومات، وقد أدى ذلك إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب الحلول السريعة.

ويُعد التخطيط الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه المشكلات وإيجاد الحلول الناجعة لها، وذلك من خلال التنظيم المكاني الأمثل لمنشآت السياحة الترويحية الساحلية، الذي سيسهم في اقتصاد وتوفير المساحات الشاطئية من جهة، ومن جهة أخرى تحديد المناطق الوظيفية.

إن تخطيط المنظومة المكانية السياحية الترويحية الساحلية يتطلب تحديد وظيفتها وموقعها وحجمها وعلاقاتها بغيرها، كما هو في تخطيط المشروع السياحي الترويحي، بالإضافة إلى كل ما يحقق تجدد قوى الإنسان الفيزيولوجية والروحية والنفسية مثل:

أ ـــ البيئة الصحية الجيدة: (نظافة الهواء والماء والأرض والهدوء والعلاقات اللائقة بين الناس).

ب ـــ البيئة الجميلة التي تتميز بالوئام والانسجام بين المناظر الطبيعية والاصطناعية المتنوعة (البحر الأزرق، والرمال الصفراء، والأشجار الخضراء والزهور مختلفة ومتعددة الأشكال، والمساكن البيضاء والسقوف القرميدية الحمراء المؤلفة من طابق واحد والمبنية على مدرجات السفوح بشكل يسمح لساكنيها رؤية الظواهر الطبيعية المختلفة (البحر والسهل والجبل ....). فالجمال وخاصة جمال البيئة الطبيعية يؤثر تأثيراً كبيراً في أحاسيس الإنسان بالسعادة، وكلما تنوعت المناظر والإيقاعات اللونية الجميلة والجذابة، كلما زادت من سعادة الإنسان وشعوره بالراحة والرضى.

جـ ـــ إمكانية تنويع الأنشطة الحركية (السباحة، الرحلات بالزوارق اليدوية والشراعية والبخارية، اللعب على الشاطئ الرملي أو في الملاعب الرياضية المتنوعة، السير في الدروب المظللة والمنارة أو في الغابات والأحراش المجاورة ... إلخ).

د ـــ تنوع الأنشطة الاجتماعية والترفيهية (محاضرات، مؤتمرات، ندوات أدبية، حفلات فنية وغيرها).

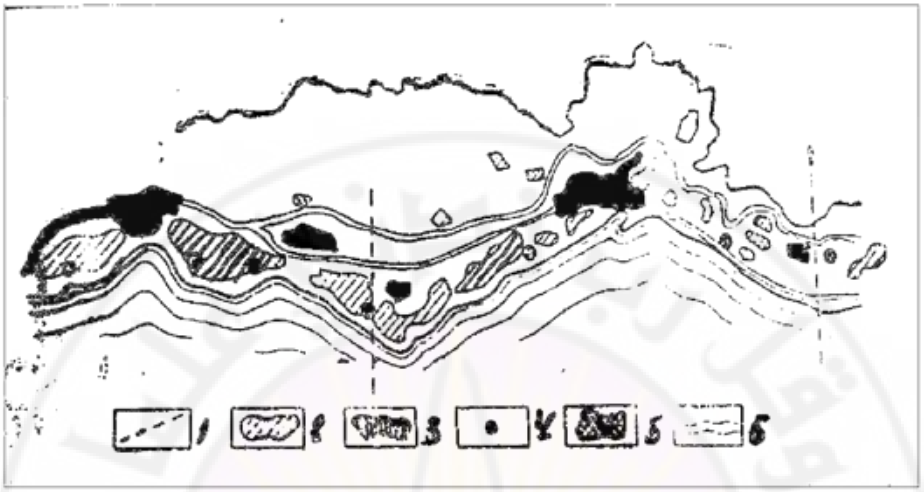
هـ ـــ شبكة مواصلات جيدة ووسائط نقل حديثة تربط المنطقة الساحلية بالمناطق المصدرة للسياح، بالإضافة إلى الرحلات السياحية ... إلخ).

و ـــ اتخاذ التدابير لصيانة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور، وذلك بإبعاد جميع مصادر التلوث كالمصانع والمعامل، لاسيما الكيميائية منها، ومحطات تنقية المياه المستعملة ... إلخ، وغرس السفوح بالأشجار الحراجية لمنع انجراف التربة وزيادة جمالية المنطقة السياحية ... وهكذا.

ز ـــ تلبية الاحتياجات الخدمية للمصطافين وللسكان المحليين في البلدة الرئيسية والبلدات التابعة لها.

وهكذا، يتطلب تخطيط المنظومة السياحية بشكل عام، والسياحة الترويحية على وجه الخصوص الحساب الدقيق لجميع العوامل المؤثرة الطبيعية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والهندسية والجمالية ... وغيرها، وضرورة تفاعلها مع بعضها بعضاً، لذا لابد من تعاون المختصين من جغرافيين وأطباء ومهندسين... وغيرهم لتشكيل المنظومة المكانية السياحية الكاملة والمتكاملة والتخطيط لها. انظر الشكل رقم (32).

الشكل رقم (32) التخطيط المكاني لمنطقة الاصطياف على ساحل البحر



المصطلحات:

1 ــ حدود منطقة الاصطياف على شاطئ البحر. 2 ــ الشواطئ الرملية. 3 ــ المراكز البشرية للسكن والخدمات العامة. 4 ــ مراكز ثانوية على الشاطئ الرملي والساحل لخدمة المصطافين مثل المطاعم ومراكز تأجير الزوارق. 5 ــ مناطق بقية الأنشطة الاقتصادية مثل المصانع غير الملوثة والمستودعات ومحطة النقل الخارجي. 6 ــ خط الساحل.

2ــ التخطيط المكاني للمنظومة المكانية السياحية الترويحية الجبلية:

يهدف تخطيط المنظومة المكانية السياحية الترويحية الجبلية إلى:

ــ الاستثمار الأمثل للموارد السياحية المتوافرة في المنطقة أو الإقليم.

التنظيم المكاني الأفضل لتوزيع المشاريع والمنشآت السياحية.

ــ تخطيط منظومة المراكز البشرية.

يعرّف بيديك الموارد السياحية الجبلية بأنها: مجموعة المنظومات الطبيعية، والطبيعية التقنية، والاقتصادية – الاجتماعية، التي تساعد على تجدد وتطوير القوى البدنية والروحية والنفسية والفيزيولوجية للإنسان.

وتُقسم الموارد السياحية الجبلية إلى: الموارد الجغرافية الطبيعية، والموارد الطبيعية البشرية، والموارد السياحية البشرية ــ التاريخية.

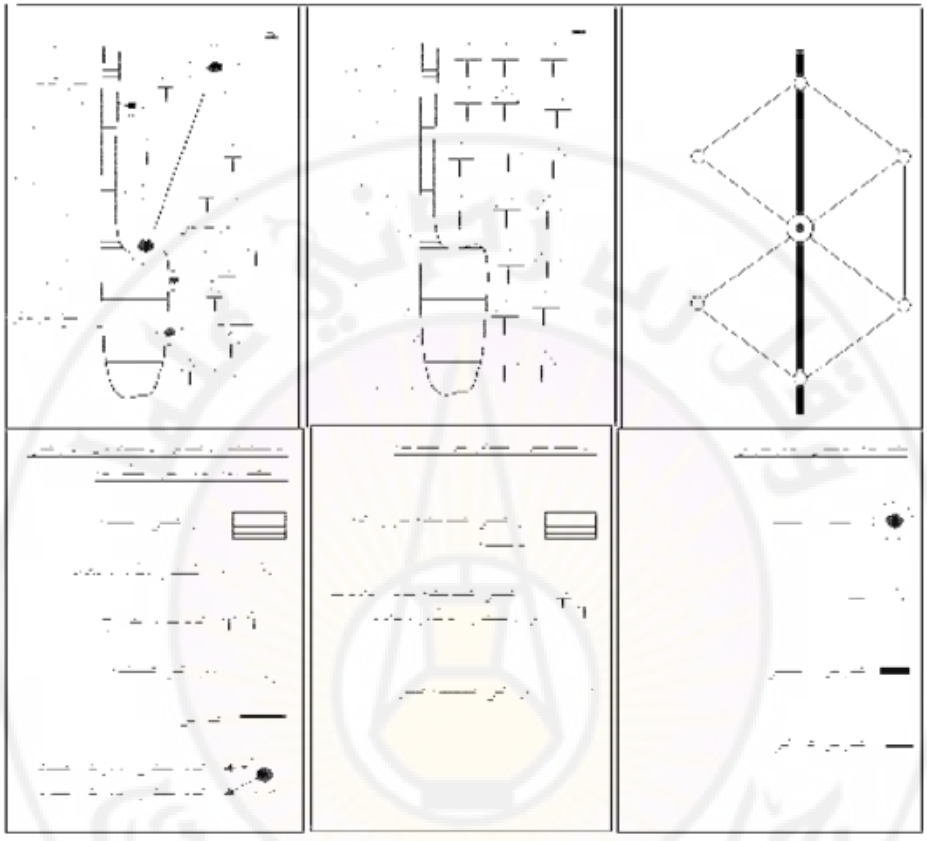
ويُقصد بالاستثمار السياحي للمكان: مستوى جاهزيته الطبيعية والاجتماعية والثقافية، وجاهزية بنيته التحتية، وحماية بيئته حمياته كوسط للسياحة والاستجمام.

وتُعد المناطق الواقعة على ارتفاع يزيد عن 1000م فوق مستوى سطح البحر الأماكن المُثلى لتشكل المنظومات المكانية السياحية الترويحية الجبلية، لأن الارتفاع يساعد على تلطيف درجة الحرارة ونقاء الهواء وغزارة الينابيع، والاطلالة على المناظر البانورامية في جميع الاتجاهات، وتؤدي الخبرة السكانية في التعامل مع السياح دوراً هاماً في استمرار جذبهم وتطور عددهم، كما أن جهود هؤلاء السكان كبيرة في تحويل السفوح الجبلية إلى مدرجات تُشاد عليها المنشآت السياحيه الترويحية والمصحات والمنتجعات الجبلية والفيلات رائعة الجمال والمبنية من الحجر الأبيض والسقوف القرميدية تضفي عليها منظراً جمالياً يبعث البهجة في النفس والسعادة في القلب.

والمعروف أن النمط السياحي في الجبال هو سياحة الاصطياف لارتباطها الوثيق بملاءمة المُناخ، لاسيما في البلدان الحارة، لكن الكثير من جبال العالم المرتفعة تتغطى بالثلج لأشهر عديدة مما يساعد على تطوير أشكال السياحة الشتوية ــ الثلجية المتمثلة بالتزلج على الثلج، وهذا ما يفسر كثرة مدن الثلج في جبال الألب الأوربية. ولنأخذ مثالاً على ذلك منطقة الزبداني في سورية.

إن التخطيط المكاني لمنطقة الاصطياف الجبلية بموجب نظرية المكان المركزي في منطقة الزبداني يتطلب وجود مدينة مركزية تتبع لها ست بلدات، غير أن الاحتياطي الجغرافي من الموارد السياحية ليس متجانساً في جميع أجزاء المنطقة، ويشير الشكل (33)، إلى وجود ثلاثة أنماط من الأرض هي:

الشكل (3,3) حساب الاحتياطي الجغرافي للتنمية السياحية والعمرانية في منطقة الزبداني



أ ـــ سهول ذات تربة خصبة تمتد فوق مياه جوفية، مما يساعد على زراعتها بالتفاح وغيرها من الأشجار المثمرة، ويدل انخفاض منسوب المياه الجوفية ومنسوب مياه بحيرة نبع بردى على أن الاستثمار الزراعي للمياه الجوفية يفوق كميه تغذيتها، أي لا مجال لتطوير القطاع الزراعي، لذا يجب على سكان المنطقة استثمار الموارد الطبيعية السياحية والاهتمام بالصناعات النظيفة مثل جميع الأدوات المنزلية والإلكترونية... إلخ.

ب ـــ سفوح جبلية ذات صخور مارنيةتوضعت عليها المجروفات السيلية تصلح لغرس الغابات والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف والصقيع.

جـ ـــ جبال كلسية وعرة تصلح كمراعٍ صيفية فقيرة.

وعلى أساس الاحتياطي الخزاني من الموارد السياحية يمكن أن تصبح حجوم المدن والبلـــدات في منطقة الزبداني كما في الشكل (33)، والجدول رقم (6)، على النحو الآتي:

الجدول (6) حساب الاحتياطي الخزاني للتنمية السياحية والعمرانية في منطقة الزبداني

مسلسل	المراكز البشرية	عدد السكان شتاءً (ألف نسمة)	عدد السكان صيفاً (ألف نسمة)
1	مدينة الزبداني	25	50
2	بلدة بقين	10	20
3	بلدة مضايا	10	20
4	بلدة سرغايا	10	20
5	بلدة بلودان	5	250
6	نبع بردى (معسكر الطلائع)	0	10
المجموع		60	370

يمثل عدد السكان شتاءً السكان المحليين المقيمين في المركز البشري والمنطقة على مدار العـــام، في حين يمثل عدد السكان صيفاً عدد السكان المحليين مع السياح النائمين فيها، ومع عـــدد الســـياح الزائرين نهاراً والعائدين ليلاً إلى دمشق. (أنظر الشكل (31)).

وتُعد بلودان من أهم المصايف في سورية لتوافر الموارد السياحية الطبيعية والبشرية فيهـــا. وعلـــى الرغم من شدة انحدار سفوحها الصخرية، فقد ساعد ارتفاعها (أكثر من 1500 م فوق مستوى سطح البحر) على تلطيف درجة حرارتها ونقاء هوائها، وغزاره ينابيعها، وإطلالتها على المظـــاهر البانورامية في جميع الاتجاهات، ويبعد مصيف بلودان عن دمشق حوالي 70 كم. ويرتبط معهـــا بشبكة مواصلات جيدة، وكانللسكان (5 آلاف نسمة) دور مهم بخبرتهم الكـــبيرة في جـــذب السياح، كما أن جهودهم كبيرة في تحويل السفوح الصخرية الجرداء إلى مصاطب وأشادوا عليها الفيلات رائعة الجمال المبنية من الحجر الأبيض والسقف القرميدي، وتُحاط ببستان من الأشـــجار المثمرة والزهور، وتحتوي على مسبح وموقف للسيارات ... إلخ).

وتضم بلودان أيضاً فنادق فاخرة للأغنياء مثل فندق بلودان الكبير وفندق الفيصل، أما المصطافون ذوو الدخل المتوسط فيقصدون مطاعمها الفاخرة ثم يعودون إلى دمشق، بينما يقضي ذوو الدخل

الحدود لهارهم قرب نبع بردى وتحت الأشجار المجاورة للطرق، ومعهم طعامهم وشرابهم ثم يعودون ليلاً إلى بلدهم وقد بلغ عدد المصطافين والزائرين لبلودان حوالي 1/4 مليون نسمة.

وهكذا يشمل تخطيط المنطقة السياحية:

1ـــ الاستثمار الأمثل للموارد السياحية.

2ـــ التنظيم المكاني الأمثل لتوزيع المشاريع السياحية.

3ـــ تخطيط منظومة المراكز البشرية.

3ـــ التخطيط المكاني للمنطقة الترويحية في ضواحي المدينة الكبيرة:

يقصد سكان المدن على الأغلب المناطق البعيدة نسبياً مثل المصايف قرب البحر أو في الجبال لقضاء عطلتهم السنوية، في حين يقضون العطلة الأسبوعية في ضواحي مدينتهم القريبة التي لا تبعد أكثر من ساعة بالسيارة ذهاباً أو إياباً.

تنطلق من المدينة الكبيرة عادة طرق رئيسية (سكة حديدية، طرق رئيسية) تربطها بما حولها من مراكز المحافظات، وتقسم هذه الطرق ضواحي المدينة إلى عدة قطاعات من الغابات والحقول الزراعية.... إلخ. ويبين الشكل (34)، مخطط المنطقة الترويحية بشكل يؤمن وصولهم بسرعة من المدينة وإليها من جهة، ويؤمن الترويح الفعال (أي تجديد قوى الإنسان)، مع الطبيعة بعيداً عن ازدحام المدينة وتلوثها وضجيجها.

الشكل (34) الطرق السياحية في العطل الأسبوعية في قطاع من ضواحي المدينة



وتمكن تقسيم المنطقة الترويحية في ضواحي المدينة الكبيرة إلى الحزامات الآتية:

1ـ حزام الترويح الكثيف مع الخدمة العامة الكاملة (يبعد عن المدينة 15 دقيقة)، ويضم المقاهي والمطاعم والحوانيت ومعارض تجارية وفنادق متعددة الطوابق وحدائق وأماكن مظللة، ومزود بشبكة من المياه والكهرباء وينظف يومياً.

2ـ حزام الخدمات غير الكاملة (ويبعُد عن المدينة ما بين 15 ـ 30 دقيقة بالسيارة)، ويضم غابة أو مروج أو حقول، والابار أو خزانات الماء الصالح للشرب، كما يضم مرافق عامة وباعة متجولين، ويمكن للمتروحين استئجار لوازم المبيت والرياضة عند دخولهم المنطقة الترويحية.

3ـــ حزام الخدمة الذاتية (يبعد عن المدينة 30 ـــ 60 دقيقة بالسيارة)، ويشمل غابات ومـــروج وحقول وبحيرات، ويحضر المتروحون طعامهم وشرابهم وخيامهم، ويمنع الصيد البري فيه.

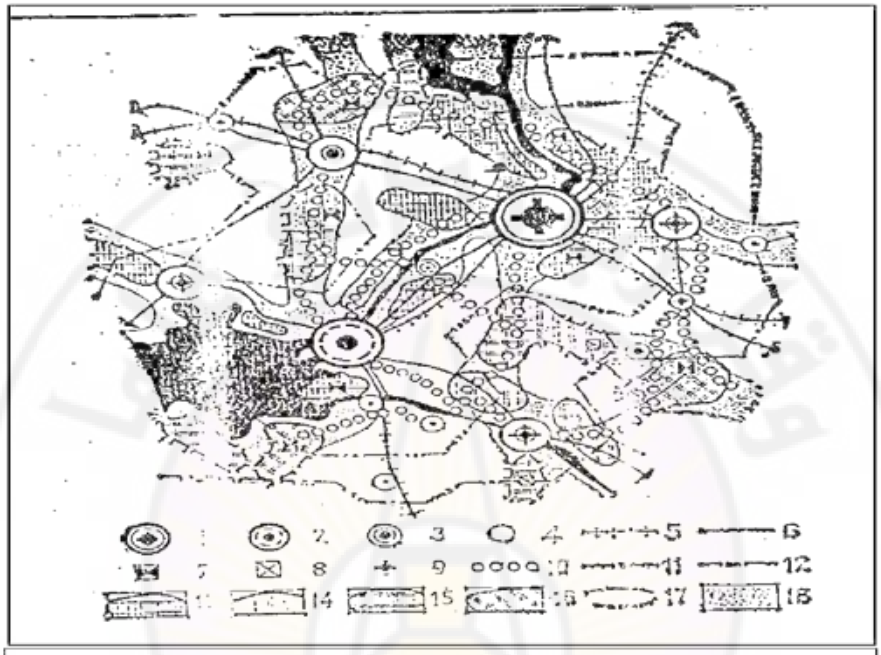
يتزايد الطلب على المنطقة الترويحية في الضواحي مع تزايد عدد سكان المدينة الكـــبيرة وارتفـــاع مستوى معيشتهم وازدياد أوقات فراغهم ومعرفتهم بأمكنة الترويح، فتتحرك الحزامات من المدينة إلى الأطراف: أي يحتل الحزام الكثيف ذي الخدمات الكاملة محل حزام الخدمات غير الكاملة ... وهكذا. ويزداد ضغط رواد السياحة الترويحية على الأرض، لذا يجب حماية الطبيعة وما تحتويه من موارد سياحية وتحسينها بيئياً وصحياً وجمالياً، وذلك بتنظيم دخول المتروحين فيها ضمن نطـــاق سعتها (وقدرتها على التجدد)، لئلا تتدهور أو تتلوث.

تنتشر المنشآت الترويحية على طول الطرق الرئيسية في ضواحي المدن، مثال مجمع صـــغير يضـــم مسبحاً وحديقة وساحة رقص ومطعماً بين حماة ومحردة، ومجمع تجاري للأطعمة ولوازم المنزل مع حديقة أطفال وبركة ماء ومقهى مكشوف تقضي فيه الأسر ليلها تحت ضوء القمر في الهواء النقي الندي بين حماة والرستن.

بالإضافة إلى المتنزهات التي تضيف إلى جمال الطبيعة تماثيل ولوحات فنية توهم المتروحين أنهم في عالم الأساطير التاريخية والتي تُسهم في تغيير نمط الحياة الرتيبة المملة ولو لفترة قصيرة للمتروحين وتجدد قواهم.

ومن الجدير بالتأكيد أن تخطيط المناطق والمراكز الترويحية في ضواحي المدن الكبرى (الشكل 35)، يشكل جزءاً من الخطة الإقليمية الشاملة للصناعة والزراعة والبنية التحتية للإنتـــاج والخـــدمات السكانية والترويحية.

الشكل (35) تخطيط المناطق السياحية في ضواحي المدينة الكبيرة (تجمع المدن)



المصطلحات:

1- المدينة الكبرى أكثر (أكثر من 500 ألف نسمة) مركز السياحة المعرفية
2- مدينة كبيرة (250 – 500 ألف نسمة)
3- مدينة متوسطة (100 – 50 ألف نسمة)
4- مدينة صغيرة (أقل من 50 ألف نسمة)
5- سكة حديدية 6- طرق رئيسية للسيارات
7- مركز سياحي سُنفذ خلال الخطة الخمسية الحالية
8- مركز سياحي سُنفذ خلال الخطة الخمسية المقبلة
9- مدن هامة للسياحة المعرفية
10- طرق سياحية هامة
11- المجال المكاني للانتقال خلال ساعة من المدن الكبرى والكبيرة بالسيارة
12- المجال المكاني للانتقال خلال ساعتين من المدن الكبرى والكبيرة بالسيارة
13- ترويح قصير من دون مبيت (ليوم)
14- ترويح طويل الأمد للأطفال (معسكرات طلائع)
16- ترويح طويل الأمد للبالغين
17- منطقة ترويحية تحت الاستصلاح خلال الخطة الخمسية
18- اقليم طبيعي محمي

4ـ تخطيط الرحلات السياحية:

إن قضاء الوقت خارج المكان الذي يعيش فيه السائح (مدينة أو قرية)، يغير نمط حياته المعتاد بالاطلاع على أمكنة متنوعة وجذابة وممتعة ومفيدة. فالضجر والملل الذي يعانيه الإنسان في مدينة اللاذقية على سبيل المثال يمكن لرحلة سياحية قصيرة إلى مطعم الكواسر المطل على البحيرة التخزينية على نهر الكبير الشمالي والغابات والأودية حيث تنوع المناظر الجميلة والهواء النقي والهدوء والطعام الشهي، أن تُسهم في التخلص منه، من خلال تغيير نمط الحياد الرتيب والممل، والتمتع بالمناظر الطبيعية الساحرة، التي تجدد القوى الفيزيولوجية والنفسية للسائح من مدينة اللاذقية، وإذا كان للرحلة محطة ثانية في قلعة صلاح الدين المطلة على الأودية السحيقة حيث الهواء البارد المنعش، فإن السائح سيشعر بالراحة بعيداً عن الجو الرطب الحار في اللاذقية، وسينتقل العقل الباطن للسائح من الجزيئات إلى الكليات، ومن التمتع بجمال الطبيعة وما أشاده الإنسان من قلاع وخنادق إلى تصور حقيقة الجهود الجبارة التي بذلها الإنسان للدفاع عن وجوده وبقائه.

ومن الواجب أن تؤمن الرحلة السياحية رؤية الأشياء النادرة التي لا تتكرر، والتي صنعتها الطبيعة (مغادرة قاديشا، الضوايات)، أو التي صنعتها يد الإنسان (قلعة صلاح الدين أو مدرج بصرى الشام، أعياد الربيع ومهرجان الربيع في حماة، الصناعات التقليدية، معارض الفنون التشكيلية والتطبيقية، المصانع الحديثة والجسور والجامعات والأسواق والمتاحف ... إلخ. كل ذلك يغني معرفة السائح بوطنه وشعبه وتاريخ أمته.

وبالتأكيد سيعود السائح من رحلته وقد تحسنت صحته الفيزيولوجية والنفسية لأنه قضى فترة من حياته خارج المدينة الكبيرة وتمتع بتكوينات بصرية (مناظر جميلة فريدة ومتنوعة)، وحرارية (من الهواء الرطب الحار إلى الهواء النقي البارد المنعش)، وحركية (من الصخور إلى القلعة والتجوال فيها عبر الأودية والجبال)، وعبر الزمن (العودة إلى الزمن الذي بنيت فيه القلعة مثلاً)، وإذا كان عدد مجموعة السياح صغيراً يمكن إجراء المباريات في الشعر أو الحكم والأمثال أو النوادر والطرائف المرحة، أو يمكن الاشتراك معاً في الغناء والرقص الجماعي ... إلخ.

ويقضي سكان الريف وقت الفراغ في الريف نفسه عند الينابيع والأنهار والبحيرات أو في الغابة (حديقة الإقليم) المجاورة، أو الأديرة وزيارة قبور الصالحين، وتتزايد رحلاتهم نحو المدن والعاصمة للتعرف على الجامعات والمتاحف والمعارض والأسواق والمسارح والسيرك والمساجد والكنائس والملاعب وحديقة الحيوان والجسور والحدائق ... إلخ.

وتنتهي رحلة أي سائح بالصمت والحنين لبيته وأهله بعد أن تحددت قواه الفيزيولوجية والنفسية.

وهكذا تتناسب الرحلات الترويحية مع دخل معظم السكان كباراً وصغاراً، ويجب العناية والاهتمام بمسار الرحلات ومحطات الوقوف في أثنائها.

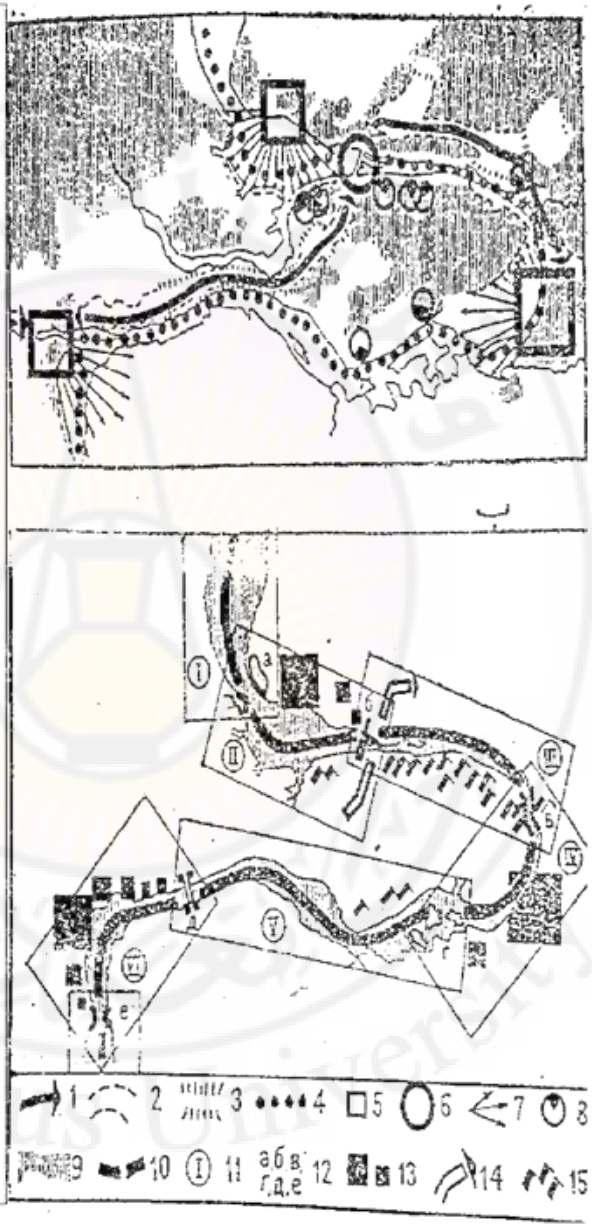
إن تخطيط الرحلات السياحية يتطلب وجود مكاتب سياحية متخصصة تضع برامج هذه الرحلات وتحدد مساراتها، كما تضع تسعيرة لها، وتقوم بتنفيذ هذه الرحلات من خلال وسائط نقل خاصة أو مستأجرة، أيضاً لابد من وجود مشرف سياحي (دليل سياحي)، أو دليل مترجم إن كان السياح أجانب، بالإضافة إلى الأدلاء السياحيين المتخصصين بالمواقع الأثرية ويتمتعون بخبرة وكفاءة عالية لشرح أهمية هذه المواقع وإغناء السياح بالمعلومات الوافية عنها، والإجابة على تساؤلاتهم. ومن الواجب إدخال الجولات السياحية ضمن برنامج الرحلة لما لها من أهمية كبيرة يشرف عليها مكتب خاص ينظم تنفيذ هذه النشاطات التي تغني الرحلة السياحية وتشكل عنصراً من عناصرها المهمة.

5ـ التخطيط الهندسي الجمالي للإقليم:

من أجل تحسين جمالية الوسط المحيط بالإنسان، ويتم ذلك وفق المراحل الآتية:

أ ـ تحديد مجالات الرؤية الواسعة ذات المواصلات الجيدة والعناصر الموجودة فيها (جبال، غابات، أنهار، بحيرات، سدود، طرق، مباني ... إلخ)، وتحديد العوائق التي تحجب الرؤية (شكل36).

الشكل (36) البنية الهندسية الجمالية موضوع للتخطيط الإقليمي داخل الإقليم



المصطلحات:
أ ـ المراكز والمحاور الرئيسية لرؤية مناظر الإقليم
ب ـ مجالات الرؤية للمناظر
1ـ الطريق (المحور) الرئيسي ذو الرؤية الواسعة والمتنوعة للمناظر
2ـ حدود مناطق الرؤية في مجال ضيق
3ـ حدود مناطق الرؤية في مجال واسع
4ـ الطريق المائي الرئيسي ذو الرؤية الواسعة والمتنوعة للمنظر
5ـ المدن مراكز الرؤية الواسعة للمناظر المعمارية الطبيعية
6ـ أهم الإنشاءات الهندسية خارج المدن (سد أو جسر ..... إلخ)
7ـ الاتجاهات الرئيسية لرؤية المناظر من المدينة
8ـ نقاط الرؤية الرئيسية خارج المدن وزاوية النظر فيها، وهي تقع بين مجالين للنظر (أي نقاط تقاطع مستطيلين في الشكل) لذا تُقام فيها محطات توقف واستراحة للسواح.
9ـ المجالات المغلقة لرؤية المناظر بسبب الأبنية أو الأشجار مثلا
10ـ المحور الرئيسي للمناظر الواسعة والمتنوعة (طريق سياحي)
11ـ مجالات الرؤية (تمثلها المستطيلات ولكل مجال رقم لاتيني)
12ـ أنماط عوائق الرؤية تُرسَم حود مجالات الرؤية، وهي (a) الغابة، (б) سد، (B) جبال، (Г) جزر، (д) جسر، (e) اقراب ضفاف النهر
13ـ المراكز العمرانية (المدن والبلدات)
14ـ طريق أتوستراد دولي
15ـ تضاريس جبلية

ب ـــ التقييم الجمالي للمناظر الفريدة النادرة ودرجة تحسين الإنسان لها، ومجالات الرؤية الواسعة (منظر بانورامي من الأمكنة العالية)، والمغلقة (الضيقة والمحصورة بين الأبنية العالية، أو سفوح الوادي العميق الضيق). ومن المعروف أنه كلما تعددت وتناغمت العناصر والكتل والألوان في المنظر، كلما حركت خيال الإنسان وإحساسه الغني، وكذلك تأثير تنوع المناظر على الطريق (المحور) السياحي.

جـ ـــ التخطيط الهندسي الجمالي للإقليم: من أجل تحديد المراكز (أمكنة الرؤية الواسعة) والمحاور (الطرق السياحيه التي تمر بالأمكنة المذكورة)، ومجالات الرؤيه، وتحديد الإجراءات اللازمة لتحسين جماليتها مثل: منع الأبنية العالية التي تحجب الرؤية الواسعة، وتحسين الأراضي المتدهورة بإنشاء المدرجات وزراعتها، وغرس الأشجار عند مداخل المدن وقرب الطرق السياحية، وحول محطات استراحة السياح ذات المجال الواسع للرؤية.

وهكذا فالتخطيط الهندسي الجمالي يراعي المعايير الوظيفية (أي الانتفاع الاقتصادي من الموارد السياحية)، والبيئية (أي سلامة البيئة وصيانتها وحمايتها من التلوث والتدهور)، والجمالية (تحسين المظهر الخارجي للإقليم).

لذا لابد من التخطيط لتحقيق التوازن بين الطلب المقبل لسكان الإقليم من الخدمات الترويحية، وبين العرض المُتاح من الموارد السياحية المتوافرة في الإقليم.

خامساً: التخطيط المكاني للخدمات السكانية في منظومة المراكز البشرية (المدن والقرى):

تُعد نظرية المكان المركزي من أبرز النظريات التي حاولت صياغة النموذج العام للبنية المكانية الاقتصادية للإقليم، والتي فسرت العلاقة بين المدينة وإقليمها، حيث تربط المواقع المركزية (المراكز البشرية بالإقليم التابع لها، ويقوم المكان المركزي بتزويد سكان إقليمه بالخدمات، وهذا يعني أن هذه النظرية تعتمد على القطاعات الخدمية فقط، لهذا تقدم تفسيرا جزئيا للبنية المكانية الاقتصادية.

وترتبط نظرية المكان المركزي باسم الجغرافي الاقتصادي الألماني فالتر كريستالير في كتابه "المواقع المركزية في جنوب ألمانية" الذ نُشر عام 1933، وتمت ترجمته إلى الإنكليزية عام 1966 من قبل باسكين.

تضمنت نظرية كريستالير توزيع المواقع المركزية المتمثلة في المدن وأحجامها وتباعدها ومناطق تأثيرها ووظائفها، وجاءت هذه النظرية لدراسة العلاقات بين مراكز توزيع الخدمات والبضائع في إقليم ما وأثر ذلك على هرمية النظام الحضري في ذلك الإقليم، وقد قدم كريستالير عدة افتراضات من أجل التقليل من أثر العوامل الأخرى في تحديد المواقع المركزية باستثناء العوامل الاقتصادية.

وقد افترض[1]:

1ـــ استواء سطح الإقليم وخلوه من أية عوائق طبيعية مثل الجبال والأنهار والأودية وتجانس بيئته الطبيعية.

2ـــ تتوزع الموارد الطبيعية على كامل مساحة الإقليم بالتساوي.

3ـــ يتوزع السكان على كامل مساحة الإقليم بالتساوي، كما يتساوون في قوتهم الشرائية.

4ـــ تتوافر شبكة من طرق المواصلات موزعة في كافة الاتجاهات بنفس المستوى وتخدم جميع أنحاء الإقليم بالتساوي.

5ـــ يقطع المستهلك مسافة من أجل الحصول على السلع والخدمات التي يقدمها المكان المركزي في الإقليم، حيث يتصرف المستهلكون بعقلانية فيتسوقون من أقرب الأماكن المركزية. أي يعمدون إلى تقليل المسافة من أجل الحصول على السلعة أو الخدمة التي يحتاجونها، فإذا تحقق الحد الأدنى من عدد المستهلكين اللازم للوظيفة المركزية، يقدم المكان المركزي هذه الوظيفة، وإذا قلّ عدد المستهلكين عن الحد الأدنى فإن هذه الوظيفة لا يقدمها هذا المكان.

6ـــ يتوافر لدى المستهلكين معلومات كاملة عن مراكز التسوق البديلة في الإقليم.

7ـــ يتحدد مجال البضاعة والخدمات التي تقدم من مكانين مركزيين بمنتصف المسافة بينهما.

8ـــ افترض أن المهنة السائدة هي الزراعة.

لقد هدف كريستالير من خلال هذه الافتراضات إلى إيجاد النموذج النظري الأمثل لتوزيع المواقع المركزية، ثم مقارنة هذا التوزيع مع المواقع وحصر أوجه الشبه والاختلاف بينها فيما يتعلق بالنظام الحضري.

يبدأ والتر كريستالير بتعريف المركزية، التي تعني درجة وظيفية، أي هناك مراتب هرمية للمواقع المركزية، فبعضها عالي المرتبة، وبعضها الآخر أدنى مرتبة، الأمر الذي يؤثر على احتواء

[1]Hartshorn, T. Intepreting the city: An urban Geognaphy, John wiley and sons: new yoek, 1992, p. 138.

الإقليم أو الأقاليم التي ترتبط بها تلك المحلات أو الأمكنة التابعة لمراتبها، ويرى كريستالير أن الأهمية أو المرتبة لا ترتبط بعدد السكان، لكن الوزن الاقتصادي للسكان هو الذي يحدد الأهمية فقط، حيث من الممكن أن توجد مدينة صغيرة من حيث عدد سكانها، إلا أن أهميتها كموقع مركزي تبعاً لامتداد الإقليم، وهذا ما نطلق عليه مركزية الموقع، ويمعنى آخر تُقاس درجة مركزية المدينة بمدى وحجم السلع والخدمات التي تقدمها لمنطقة الظهير، ويميز كريستالير بين نوعين من المركزية[1]:

أ ـــ مركزية الموقع: والتي تعني نقطة الوسط الهندسي، وتبرز قيمتها عندما يكون توزيع السكان متعادلاً حولها.

ب ـــ المركزية الوظيفية: وتتعلق بالوظائف المركزية والسلع والخدمات المركزية، وهي تلك الوظائف أو السلع أو الخدمات التي تقدمها المواقع المركزية. ويصنف كريستالير السلع إلى مراتب عليا ودنيا، تبعاً لمراتب المحلات المركزية كالآتي:

1ـــ سلع محدودة الكمية وثابتة السعر مثل الطبيب الذي له وقت وقدرة على استقبال المرضى وأجر ثابت، أو المشفى الذي يضم عدداً محدوداً من الأسرة.

2ـــ سلع محدودة الكمية وسعرها يخضع للسوق، مثل دار السينما ذات المقاعد الثابتة العدد ولكن رفع رسم الدخول يخضع للسوق وشدة الإقبال.

3ـــ سلع يمكن زيادة إنتاجها مع ثبات السعر مثل (وسائط النقل وتحديداً الباص)، الذي يمكن زيادة ساعات عمله مع بقاء الأجرة ثابتة.

4ـــ سلع يمكن زيادة إنتاجها تبعاً للسوق مثل محال البضائع.

ويقسم السلع إلى: كمالية يمكن الاستغناء عنها، وضرورية وهذا ما يظهر تأثير عامل كلفة النقل التي لا تكون مهمة للحاجات الضرورية.

ويعرف كريستالير الإقليم المتكامل[2]، بأنه الإقليم الذي يتكامل مع المدينة المركزية التي تشكل عاصمة الإقليم، وهذا ما يوضح العلاقات المتبادلة بين الريف والمدينة، ويعتبر أن المسافة ليست طولية تُقاس بالكيلومتر، بل المسافة يجب أن تُقاس بالمسافة الاقتصادية التي تحدد مدى الخدمة، وتتأثر بتكلفة النقل والتخزين والفاقد في الوقت أو الوزن، لأن المسافة الاقتصادية تقرر مدى

[1]Baskin W.C. op. c. t pp 18 – 19.
[2]Baskin, W. C., op. cit. pp 21 - 22

استعداد السكان للقدوم إلى المدينة المركزية للحصول على السلعة، فإذا كانت المسافة بعيدة جداً ترتفع التكلفة ويحجم السكان عن التردد على هذه المدينة والبحث عن مدينة أخرى، كما أن مدى السلعة يتحدد بعدد السكان وبكثافتهم ودخلهم وتركيبهم الاجتماعي، وهذه المتغيرات تؤدي إلى تباين مدى كل سلعة، ويرتبط استهلاك السلع المركزية بتطور المحلات المركزية التي تنمو بزيادة الاستهلاك الذي يرتبط بدوره بالتركيب الاجتماعي والوظيفي للسكان وبسعر السلعة في المدينة المركزية الذي يؤثر فيه متغيرات كثيرة مثل الإيجار والربح والأجور والضرائب والنقل.

وتناول كريستالر في نظريته موضوع مساحة التأثير، حيث إن لكل خدمة مساحة تأثير تحدد عدد السكان وأثر البعد عن المدينة المركزية، ويرى أن مدى السلعة أو المسافة التي يكون السكان فيها مستعدين لشراء سلعة معينة من المدينة المركزية تتحدد من خلال:

حجم المدينة المركزية ومرتبتها، التركيب الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للسكان، القوة الشرائية للسكان.

ـ العناصر الرئيسية لنظرية المكان المركزي عند كريستالر[1]:

1ـ التسلسل الهرمي للخدمات: تتميز الأنشطة الخدمية بتعددها وتنوعها، ويُبنى التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية على حجم المركز العمراني، وتتدرج الخدمات من المرتبة الأدنى في القرى مثل صندوق البريد، مدرسة ابتدائية، أماكن بيع بالتجزئة، إلى خدمات ذات مرتبة أعلى، وهي الموجودة فقط في المراكز الرئيسية مثل: مكتب بريد عام، المتاجر الكبيرة، الجامعات، مراكز البحث العلمي، المراكز الطبية المتخصصة، كما أن المراكز البشرية الصغيرة تتميز بقلة عدد الخدمات فيها، في حين أن المدن الكبرى تضم عدداً كبيراً من الخدمات، وهذا يعني أن البلدات الرئيسية والمدن يمكن أن يكون لها أغلب الخدمات، في حين أن البلدات الصغيرة عدد خدماتها محدود جداً، ولكل نشاط خدمي حد سكاني أدنى ونطاق مكاني لتسويقه.

2ـ الحد السكاني لكل خدمة: وقد عبّر عنه كريستالر بالحد السكاني، ويُقصد به الحد الأدنى من السكان (المستهلكين) الضروري لنجاح النشاط الخدمي، ويمكن ألا يتجاوز هذا الحد عتبة 250 نسمة من أجل مخزن بيع التجزئة في القرية أو المدينة، أو مرتفعاً يتجاوز الـ 150 ألف نسمة للمسرح أو المتحف في المدينة فقط، فإذا قل عدد المستهلكين عن الحد الأدنى فإن النشاط

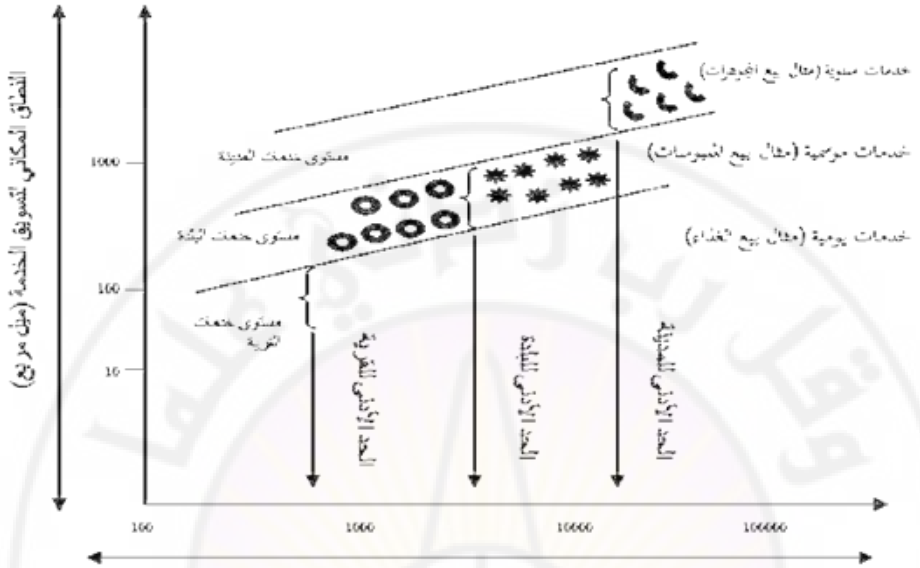
[1]Glasson, J, op. cit, pp 150 - 154

الخدمي سيخسر على المدى الطويل وستتوقف هذه الخدمة بسبب الخسارة المستمرة، أما إذا ارتفع عدد السكان فوق الحد الأدنى فإن النشاط الخدمي سيزداد ربحه وسيؤدي الطلب المتزايد على الخدمة إلى تعدد الجهات التي تقوم بتقديمها، الأمر الذي سيعزز عامل المنافسة بين هذه الجهات، فإن كان المسرح على سبيل المثال يتسع لـ 500 زائر كل ليلة، فإنه سيحتاج إلى تحدد سكاني 150 ألف نسمة، إذا كان معدل الزيارات لكل شخص هو مرة واحدة في السنة، ولكن إذا كان معدل الزيارات للشخص هو ثلاث مرات في السنة فإن المسرح سيتمكن من الاستمرار بتحدد سكاني قدره 50000 نسمة فقط.

3ـ النطاق المكاني لتسويق الخدمة: وهي المسافة التي يكون فيها المستهلك مستعداً لقطعها للوصول إلى الخدمة، وغالبا ما تمثل الحد الخارجي لمنطقة التسويق حيث بعد هذا الحد سيبحث الناس عن مركز آخر للحصول على الخدمة.

تتأثر المسافة التي يقطعها المستهلكون (مدى السوق) بعوامل عدة منها الوقت والكلفة، لذلك ينتج عن اختلاف المسافة التي يقطعها المستهلكون للحصول على الخدمات أو السلع ما يُعرف بهرمية المواقع المركزية نظراً لاختلافها من حيث عدد السكان، وعدد الخدمات التي تقدمهاونوعيتها. ويلخص الشكل (37) العلاقة بين ثلاثة مستويات من الخدمات وهي (بيع المواد الغذائية، بيع الأثاث لمنزلي، بيع الفرو والمجوهرات) والحد السكاني والنطاق المكاني لتسويقها، وقد وضح الخط البياني الذي وضعه لوش، منطقة التسويق الدائرية لبائع البيرة، وأن كمية المبيعات تتضاءل كلما ابتعدنا عن مركز السوق، وهذا التحليلينطبق على تسويق أية خدمة.

الشكل (37) التسلسل الهرمي للنشاطات الخدمية وبعدها المكاني والسياحي



4ـــ التنافس المكاني بين مراكز تقديم الخدمات: يتطور التسلسل الهرمي للمواقع المركزية في ظل ظروف وأوضاع معقدة ليس من السهولة بمكان ضبطها أو التحكم بها، ولكن على الرغم من ذلك فإنه من الممكن التأثير فيها بقوة.

وقد اعتمد كريستالر على منهج التحليل العاملي، حيث افترض ثبات كل العوامل وتغـــيير عامل واحد فقط لقياس تأثير التنافس المكاني بين مراكز تقديم الخدمات، كما أوضح أن عمليـــة تطور التسلسل الهرمي للأماكن المركزية تتم عبر عدة مراحل متتابعة كما يلي[1]:

1ـــ يبدأ بظهور مركز خدمات متواضع في الإقليم من خلال قيام أحد المزارعين بفتح مخزن أو محل بقالة صغيرة، وافترض أن أحد المزارعين يبيع البيرة بالتجزئة، وبالتالي تكون منطقة التسويق للبيرة أو محل البقالة صغيرة لا تتجاوز حدود الدائرة في الشكل (٨)، حيث يسافر بعض السكان مـــن أطراف الدائرة إلى مركزها للحصول على الخدمات والسلع المتوافرة.

[1] عثمان غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 148 – 150.

2ـــ إذا كان بيع البيرة بالتجزئة أو بيع البقالة مرتفعاً، فإن ذلك سيكون حافزاً مشجعاً لمـــزارعين آخرين لتطوير مناطق سوقهم (الدائرة الخاصة بكل واحد منهم)، وهذا ما يوضحه الشكل (B)، وفي هذه المرحلة لا تغطي الأسواق كل أماكن الإقليم.

3ـــ وبفرض أنه مع تحسين المواصلات بمختلف أنواعها في الإقليم يمكن للســـكان الانتقـــال إلى مسافات أبعد، وأنه مع تحسن وسائل وطرق الإنتاج يمكن للمنتجين تخفيض أســـعار منتجـــاتهم، عندئذ فإن منطقة السوق ستمتد من نصف القطر (س) إلى نصف القطر (ص)، إلا أنه وعلى الرغم من تلامس السوق (الدائرة الخاصة بكل واحد منهم)، سيبقى قسم من المستهلكين مستبعدين.

4ـــ وإذا استمر انخفاض كلفة النقل والإنتاج، فإن نصف قطر الدائرة سـيزداد إلى المقـــدار (ع) وستتداخل الدوائر مع بعضها، ويلاحظ من هذا الشكل أن المســـتهلكين في المنطقـــة البيضـــاء يستفيدون من مركز واحد فقط، في حين أن المستهلكين في المناطق المظللة يمكنهم الاستفادة من مركزين.

5ـــ وإذا افترضنا أن سكان المناطق المظللة يسعون لتقليل نفقات النقل، عندئذ سيختار كل منهم المركز الأقرب، وهذا ما سيؤدي في النهاية إلى تقسيم المنطقة المظللة بين المركزين، وبالتالي نشوء وتطور مناطق السوق السداسية المتلاصقة، وفي وسط كل سوق مكان مركزي.

ويُعد الشكل السداسي، الشكل المثالي لإقليم المدينة لأنه يمثل أفضل تقريب للدائرة، كما يحقـــق معظم شروطها، لهذا فهو أنسب شكل إقليمي للخدمات المركزية التي تؤديها مدينة ما، فمن أهم مزاياه أنه:

لا يترك أية فجوات دون خدمات، كما أنه يجعل عدد مراكز الخدمات ملائماً تماماً لمســـافات الإقليم، وبناءً على ذلك تتخذ نطاقات نفوذ المدن المتجاورة الشكل السداسي، حيث تحتل المـــدن مركزه[1].

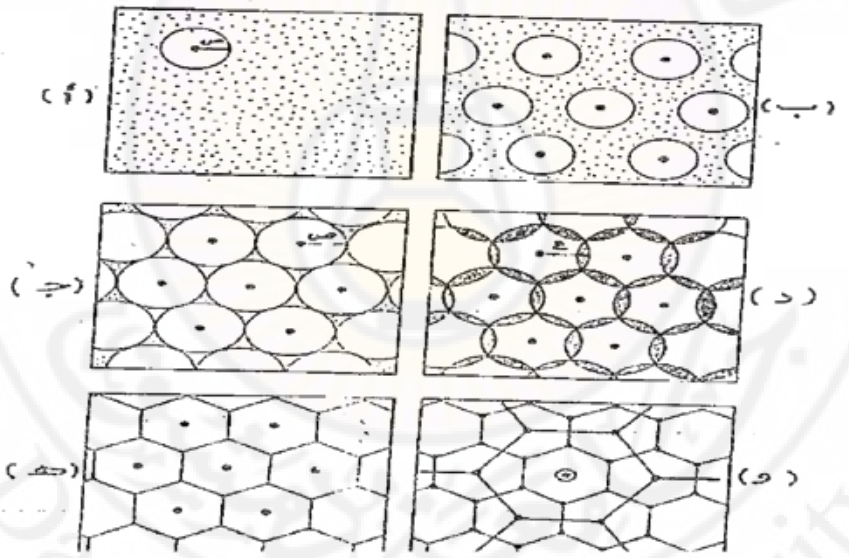
5ـــ التسلسل الهرمي للأماكن المركزية: يمكن أن تتطور الحالة المذكورة أعلاه بعدة طرق نظـــراً لوجود أكثر من نشاط خدمي واحد، لأن لكل نشاط خدمي حداً أدنى من السكان ونطاقاً مكانياً لتسويقه، فبعض الأماكن المركزية السابقة التي تتبع البيرة يمكن أن تجذب إليها خدمات إضافية مثل عيادة الطبيب والمدرسة الثانوية، التي تتطلب ظهيراً سكانياً أكبر من ظهير بيع البيرة، ولذلك يمكن

[1] محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وابعاده الجغرافية، ط1، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، عام 2000م، ص 164.

أن تنجح في القرى الكبيرة التي تتوسط عادة قرى صغيرة، كما أن بعض الخدمات مثل المستوصف والمدرسة الثانوية المهنية تنجح في البلدات التي تتوسط عادة قرى كبيرة وتتوطن فيها، ويوضح (الشكل 38) ثلاثة مستويات من الأماكن المركزية (القرية الصغيرة، القرية الكبيرة، البلدة) ولكل منها حداً سكانياً ونطاقاً تسويقياً للخدمات التي تتناسب مع حجم كل مركز منها.

وقد حددّ كريستالير سبعة مستويات (رتب) للأماكن المركزية في جنوب ألمانيا مطابقة لسبع مستويات من الخدمات، ويوضح الجدول رقم (6) التسلسل الهرمي للأماكن المركزية بدءاً من رتبة القرى الصغيرة إلى الرتبه الأعلى في قمة الهرم وهي رتبه المدينه الكبيرة أو العاصمة كما يبين عدد سكان كل من الأماكن المركزية في كل رتبة والمسافات الفاصلة بينها، مع عدد سكان ومساحة الإقليم التابع لكل منها.

الشكل (38) نشوء نظام التسلسل الهرمي للمراكز البشرية



◉ (بلدة) بيع الغذاء والأثاث والمجوهرات + ثانوية مهنية + مستوصف

● (قرية كبيرة) بيع الغذاء والأثاث فقط + ثانوية عامة + عيادة طبيب

• (قرية صغيرة) بيع الغذاء فقط + مدرسة ابتدائية + قابلة توليد

جدول رقم (7) التسلسل الهرمي للأماكن المركزية وظهيرها السكاني والمكاني حسب نظرية كريستالر

مسلسل	اسم المكان المركزي	المراكز البشرية		ظهيرها	
		سكانها(ألف نسمة)	المسافة بينهما(كم)	سكانها(ألف نسمة)	المساحة(ك. م^2)
1	قرية صغيرة	0,8	7	2,7	45
2	قرية كبيرة	1,5	12	8,1	135
3	بلدة صغيرة	3,5	21	24	400
4	بلدة كبيرة	9	36	75	1200
5	مدينة صغيرة	27	62	225	3,6
6	مدينة متوسطة	90	108	675	10,8
7	مدينة كبيرة	300	186	2025	32,4

يمكن الاستنتاج من تحليل معطيات هذا الجدول ما يلي:

1ـــ كلما ارتفعت رتبة المكان المركزي، ازدادت المسافة بينه وبين أمثاله بمقدار $(\sqrt{3})$.

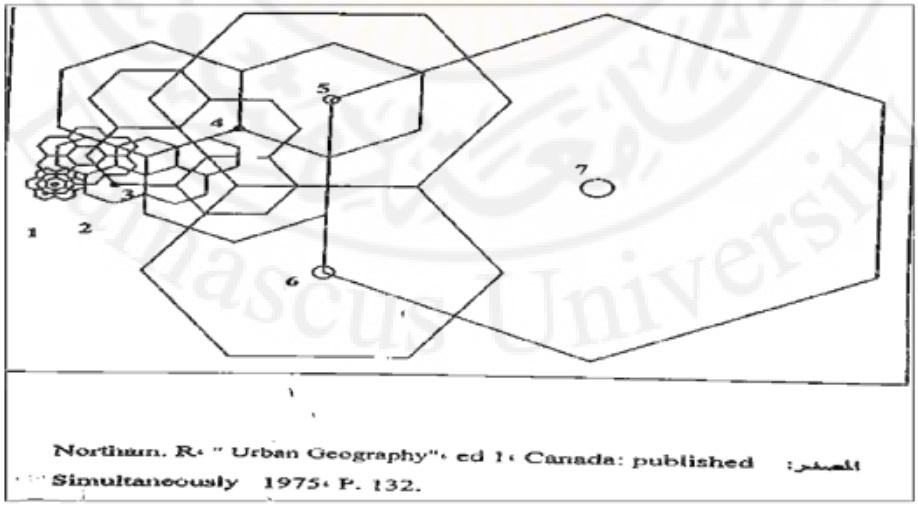
2ـــ كلما ارتقى المكان المركزي رتبة، زاد عدد سكان الإقليم التابع بمقدار 3 مرات.

3ـــ كلما ارتقى المكان المركزي رتبة، زادت مساحة الإقليم التابع بمقدار 3 مرات.

4ـــ كلما ارتقى المكان المركزي رتبة، زاد عدد سكان هذا المركز:

$2\frac{1}{3}$، 2، $2\frac{2}{3}$، 2، $3\frac{1}{2}$، 3، $3\frac{2}{3}$ ... على التوالي، أي أن درجة تمركز الخدمات والسكان تتزايد بشكل متسارع بانتظام لصالح الأماكن المركزية ذات الرتبة الأعلى.

الشكل رقم (39) هرمية الأماكن المركزية وأقاليمها حسب نظرية كريستالر



المصدر: Northam. R. " Urban Geography", ed 1, Canada: published Simultaneously 1975, P. 132.

6ـ الأشكال البديلة (الاختيارات) في نظام التسلسل الهرمي: اعتقد كريستالير بأن التدرج الهرمي للأمكنة المركزية يمكن تنظيمه وفقاً لمبدأ من المبادئ الآتية:

أ ـ مبدأ السوق: عندما يكون اقتصاد المنطقة خاضعاً للتجارة فإن مبدأ السوق والمنافسة الحرة يؤدي إلى تقاسم مناطق التأثير بين مختلف المراكز الخدمية، وفي هذه الحالة نجد أن كل مركز يبسط نفوذه على مركزين أقل منه درجة وهما نفس الرتبة لتشكل الإقليم المتكامل لتلك المدينة المركزية، وبذلك نحصل على شبكة خدمية تخضع لمعامل (3 – k)، ومع تعويض المعامل (C) في ثلاثة نحصل على عدد الأماكن المركزية في ظل مبدأ السوق، حيث يكون تكرار وتتابع الأماكن المركزية على الشكل الآتي: 1، 2، 6، 18، 54، ..... إلخ.

ونلاحظ في هذه الشبكة أن:

ـ كل مركز خدمي من مستوى بلدة محاطاً بستة مراكز ثانوية.

ـ كل مركز يدير ثلاث مناطق تأثير:

أ المنطقة المحيطة مباشرة بالمركز الخدمي.

ب – بالإضافة إلى 3/1 مساحة كل من الأشكال السداسية (المنطقة المظلة وعددها 6) للقرية الواقعة على زوايا المنطقة التجارية التابعة للبلدة وهي تعادل (2 3/1 × 6) شكلان سداسيان للمنطقة التجارية التابعة للقرية. وبذلك فإن البلدة تخدم المنطقة التجارية سداسية الشكل التابعة لها + ما يعادل الشكلين السداسيين للمنطقة التجارية التابعة للقرية:

المنطقة المظلة: 3 – 3/1 × 6 ؛ K – 1

ـ تتوطن المراكز على قسم المسدس وتؤثر في مركز يقل عنها مستوى.

ب عندما يكون عنصر النقل هو السائد في المنطقة فإن المراكز الخدمية تتوطن في شكل محوري لربط أكبر عدد ممكن من المراكز، فكل مركز يصبح عقدة على الخطوط الرئيسية، وفي هذه الحالة نجد أن كل مركز يبسط نفوذه على ثلاثة مراكز أقل درجة لتشكل الإقليم المتكامل لتلك المدينة، وبذلك نحصل على شبكة خدمية تخضع لمعامل (4 – K)، ومع تعويض المعامل(3) في أربعة نحصل على عدد الأماكن المركزية في ظل مبدأ النقل، حيث يكون تكرار وتتابع الأماكن المركزية على الشكل الآتي:

1، 2، 3، 12، 48، 192، .... إلخ.

ونلاحظ في هذه الشبكة أن:

ـــ كل مركز خدمي من مستوى بلدة مثلاً محاطاً بستة مراكز من درجة أقل رتبة (قرية مثلاً).

ـــ كل مركز يدير أربع مناطق تأثير: أ ـــ المنطقة المحيطة مباشرة بالمركز الخدمي، ب 2/1 مساحة كل من الأشكال السداسية (المنطقة المظلة) وعددها 6 للقرية الواقعة في منتصف ضلع الشكل السداسي الذي يمثل المنطقة التجارية التابعة للبلدة، وهي تعادل (3 - 2/1 × 6) ثلاثة أشكال سداسية للمنطقة التجارية التابعة للقرية.

وبذلك فإن البلدة تخدم المنطقة التجارية سداسية الشكل + ثلاثة أشكال سداسية للمنطقة التجارية التابعة للقرية (المنطقة المظلة): K = 1 + 6 × 2/1 = 4

ـــ تتوطن المراكز في منتصف أضلع المسدس وليس على قممه كما هو الحال في مبدأ السوق.

جـــ مبدأ الإدارة: تتميز الإدارة بعدم تقسيم النفوذ كما هو الحال في مبدأ السوق ومبدأ النقل، حيث يمكن لأي مركز أن يخضع لعدة مراكز أو يتحكم بها، فلا يمكن أن تكون منطقة تابعة لمركزين إداريين مختلفين، فكامل المنطقة تكون تابعة بالضرورة إلى مركز واحد يتوسط المسدس ويؤثر في ستة مراكز من درجة أقل منه ولها نفس الرتبة، وهي قاعدة أساسية تقل الكثافة فيه كلما ابتعدنا عن المركز حتى تتلاشى في مناطق الحدود، وفي هذه الحالة نجد أن كل مركز يبسط نفوذه على ستة مراكز أقل منه درجة ولها نفس الرتبة لتشكل الإقليم المتكامل لتلك المدينة المركزية، وبذلك نحصل على شبكة خدمية تخضع لمعامل (7 = k) ومع تعويض المعامل 6 في 7 نحصل على عدد الأماكن المركزية في ظل مبدأ الإدارة، حيث يكون تكرار وتتابع الأماكن على النحو الآتي:

1، 6، 42، 294، 2058 ... إلخ.

ونلاحظ في هذه الشبكة أن:

ـــ كل مركز خدمي من مستوى بلدة مثلاً محاطاً بستة مراكز من درجة أقل رتبة قرية مثلاً.

ـــ كل مركز يدير سبع مناطق تأثير: أ ـــ المنطقة المحيطة مباشرة بالمركز الخدمي، ب ـــ بالإضافة إلى 6/5 من مساحة كل من الأشكال السداسية (المنطقة المظللة) وعددها 6 للقرية الواقعة في منتصف المنطقة التجارية للبلدة، وبالتالي ستة من الأشكال السداسية تعادل

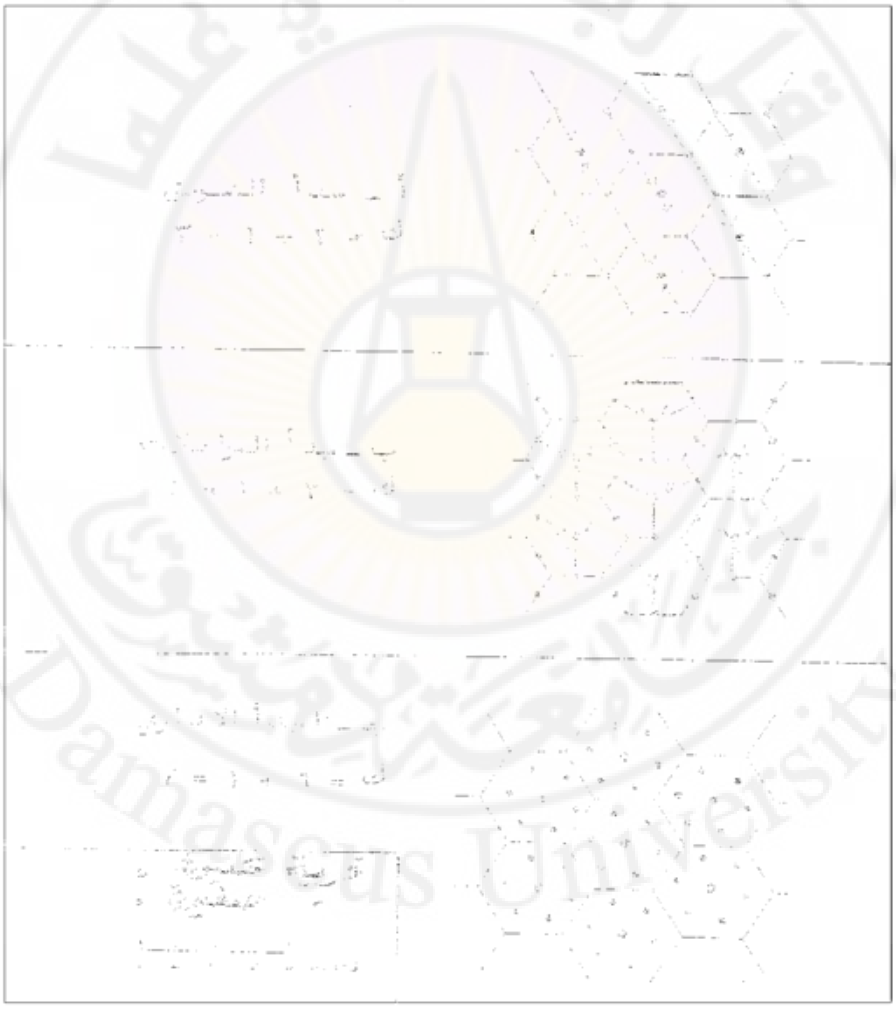
6 × 6/5 = 5

خمسة أشكال سداسية للمنطقة التجارية التابعة للقرية، جـــ ـــ بالإضافة إلى ستة أسداس من مساحة الأشكال السداسية التابعة للقرية (اللون الأسود)، وبالتالي ستة (6/1) من الأشكال السداسية تعادل 1 = 6/1 × 6 شكلاً سداسياً للمنطقة التجارية التابعة للبلدة.

ـــ تتوطن المراكز الثانوية داخل المسدس وليس على قممه أو في منتصف أضلعه وهي بدورها تدير مناطق تأثير حضرية تحيط بها.

وبذلك فإن البلدة تخدم المنطقة التجارية سداسية الشكل التابعة لها ؛ ما يعادل خمسة أشكال سداسية للمنطقة التجارية التابعة للقرية (المنطقة المظلة) ؛ ما يعادل شكلاً للمنطقة التجارية التابعة للقرية (اللون الأسود) 7 – 6×6/1 ؛ 6 × 6/5 ؛ k – 1

الشكل (40) هرمية الأماكن المركزية حسب مبدأ السوق والمواصلات والإدارة



ـ الجوانب الإيجابية لنظرية المكان المركزي:

1ـ اعتمد كريستالير على العنصر الخدمي في وضع نظرية المكان المركزي لأن الخدمات ضرورية للإنسان في كل مكان، ولذلك فهي عالمية الوجود، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالصناعة الاستخراجية أو التحويلية تتواجد في بعض المراكز أي محلية الوجود، وبعبارة ثانية، تشكل الخدمات عاملاً مهماً في توزيع وتطوير جميع المراكز البشرية، في حين أن الصناعة عامل مهم في توزيع وتطوير بعض المراكز البشرية.

كما أن تنامي نسبة العاملين في قطاع الخدمات سيعزز الأهمية النظرية والعملية لنظرية المكان المركزي.

2ـ تعتمد نظرية كريستالير على الاستفادة من فوائد تركز الخدمات في المراكز البشرية المناسبة لها، أي على تخصيص كل رتبة من مراتب المدن بنوع من الخدمات غير المتوافرة في مدن المرتبة الأدنى، وهذا ما يُدعى بالتقسيم الجغرافي للخدمات. كما أنها تحاول خفض نفقات إنشاء الطرق والنقل، ولذلك تصنف هذه النظرية ضمن نظريات الاقتصاد المكاني.

3ـ اعتمد كريستالير على منهج التحليل العاملي، حيث ثبت جميع العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، واستند إلى تغيير العنصر الخدمي فقط. وقال بوجود عدة مستويات للخدمات تتطابق مع مراتب الأماكن المركزية البشرية، ومع الظهير السكاني والمكاني التابع لكل منها.

4ـ تفيد نظرية كريستالير إلى حد ما وبشكل جزئي في تفسير البنية المكانية الاقتصادية، كما يمكن أن تفيد بنفس الدرجة في التخطيط الإقليمي، وستكون الفائدة أكبر بعد تلافي بعض سلبياتها.

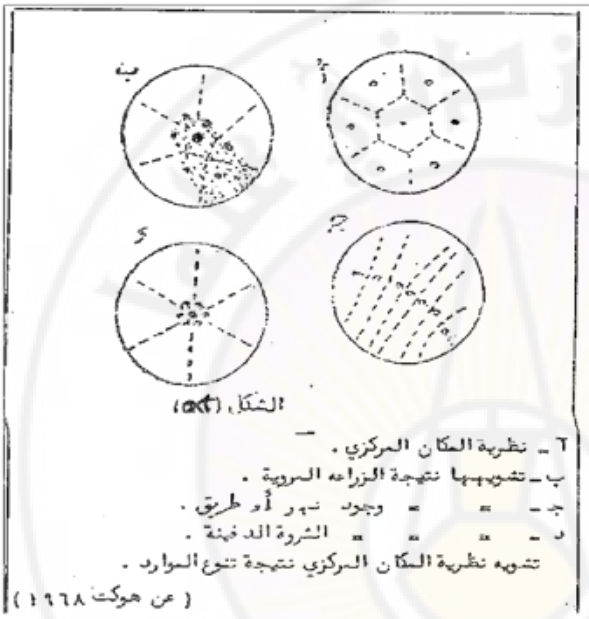
ـ الجوانب السلبية لنظرية المكان المركزي:

1ـ افترض كريستالير وجود بيئة طبيعية متجانسة، وهذا ما لا ينطبق على الواقع، إذ يمكن تقسيم الدولة إلى أقاليم طبيعية متجانسة، إلا أنه وفي كثير من الأحيان قد تصادف أقاليم طبيعية معقدة ضمن مساحة صغيرة تشوه نظرية المكان المركزي.

2ـ كما أن الافتراض الذي يقول بتجانس كثافة السكان الزراعيين، وهذا يعني أن الأقاليم التابعة للمراكز البشرية الخدمية متساوية المساحة والسكان، غير واقعي نتيجة لتباين الظروف الطبيعية من جهة، وتباين مستوى التطور الحضاري للسكان، ومستوى تطورهم العلمي والتقني، وكذلك مستوى تطورهم الثقافي والاقتصادي الذي يحدد طلبهم على الخدمات.

3ـــ اعتمد كريستالير على الخدمات فقط في تحديد التسلسل الهرمي للمدن، لكن من الواجـــب أيضاً دراسة أثر بقية العوامل الاقتصادية مثل الصناعة والسياحة والسياسة الاقتصادية المؤثرة علـــى المدن. ويوضح الشكل رقم (41) أثر الظهير الاقتصادي على تشويه نظرية المكان المركزي.

الشكل (41) أثر الظهير الاقتصادي على تشويه نظرية المكان المركزي.



الشكل (٢٤)

أ ـ نظرية المكان المركزي .
ب ـ تشويهها نتيجة الزراعة المروية .
جـ ـ " " وجود نهر أو طريق .
د ـ " " " الثروة الدفينة .
تشويه نظرية المكان المركزي نتيجة تنوع الموارد .
(عن هوكت ١٩٦٨)



الظروف الطبيعية
كان المركزي .
(عن بارلو)

4ـــ اعتمد كريستالير على معيار بسيط لقياس المركزية وهو نسبة نصيب سكان المراكز من عدد الهوائف إلى نصيب سكان الإقليم نفسه. لكن هذا المعيار البسيط استبدل بالكثير من المعايير الـــتي تتميز بدقتها مثل التوطن الوظيفي (عدد المكالمات الهاتفية، كمية التبادل السلعي، كمية ونوعيـــة الخدمات التي يوفرها المركز لسكانه ولسكان إقليمه ... وغيرها).

5ـــ تحدد نظرية المكان المركزي العلاقة بين المراكز ومناطق ظهيرها في مرحلة واحدة من الزمن، إلا أنها لا تأخذ بالحسبان المرحلة التطويرية للبنية المكانية الاقتصادية، فالمراكز البشرية في تطـــور مستمر نتيجة تطور القوى المنتجة فيها، وأن تطور النشاط الاقتصادي في مركز ما سيؤثر علـــى نشاط المراكز المنافسة له، ولا تعطي النظرية تفسيرات لمثل هذه التطورات على الرغم من أن بعض الباحثين يعتقد إمكانية هذه النظرية على تفسير تطور العلاقات بين المراكز ذات الارتباط والتـــأثير المتبادل.

ـــ نظام تطور المراكز البشرية:

يؤدي التقدم العلمي والتقني التنظيمي والتطور الاقتصادي في المدن الكبرى إلى رفع مستوى الدخل وزيادة تركز الإنتاج والخدمات والسكان، وإلى نموها بخطوات أسرع من نمو المدن الأخرى، وهذا ما يسرّع وصولها إلى مرحلة الإشباع، حيث تصبح الخسائر من زيادة كلفة النقل الخارجية والداخلية وزيادة ثمن الأرض والسكن وغيرها أكبر من فوائد تركز الإنتاج عندئذٍ، تبدأ مرحلة الدفع (الطرد) المركزي للتطور بشكل حلقي وبالتدريج من المدن الكبرى إلى المدن الكبيرة، ثم إلى المدن المتوسطة والصغيرة.

وهكذا تعمل القوة الجاذبة بداية على زيادة تطور المدن الكبرى، ثم تعمل القوة النابذة على الانتقال التدريجي للتطور باتجاه المدن الكبيرة فالمتوسطة فالصغيرة.

ـــ تعديلات نظرية كريستالير من قبل أتباعه:

1ـــ تعديلات لوش:

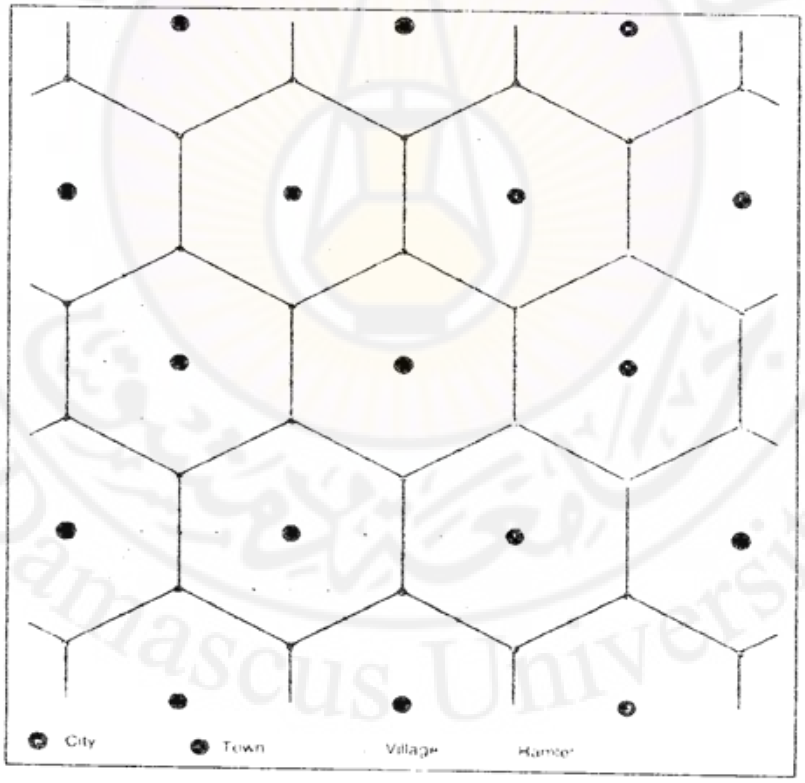
1ـــ افترض كريستالير وجود سهل متجانس في ظروفه الطبيعية والبشرية والاقتصادية ، في حين افترض لوش وجود لاندشافت اقتصادي يتضمن 6 قطاعات غنية ومثلها قطاعات فقيرة (شكل 12)

الشكل (42) قطاعات المدينة الغنية والفقيرة حسب نظرية لوش

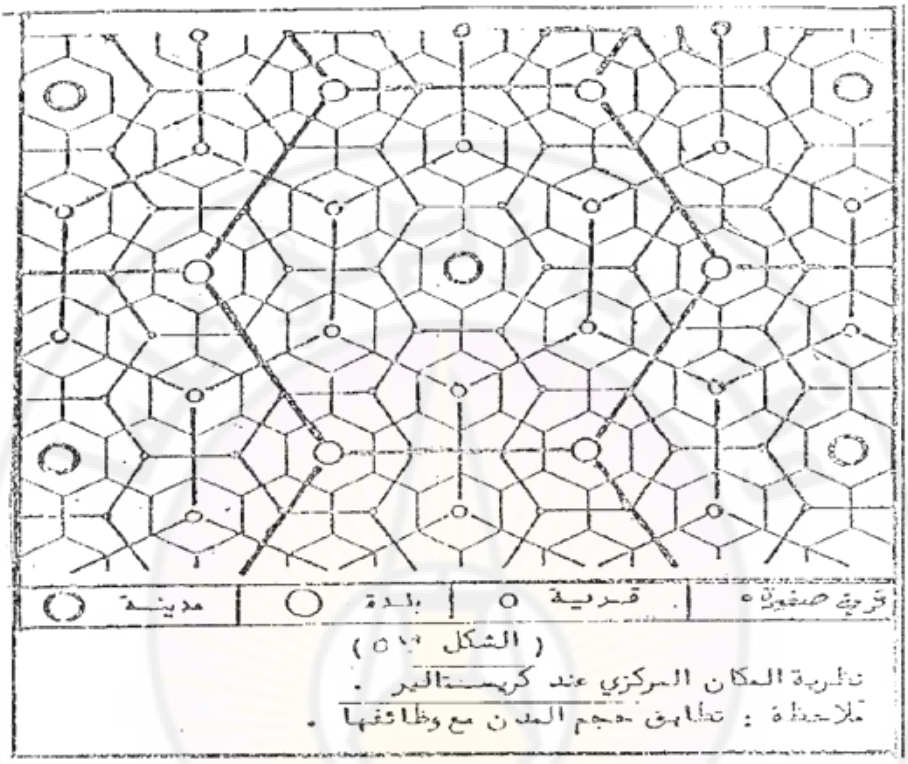
لذلك فإن افتراض تنوع اللاندشافت الاقتصادي عند لوش أقرب إلى الحقيقة من افتراض تجانسه عند كريستالير.

2ـــ أكد لوش أن المراكز البشرية في القطاعات الغنية أفضل حالاً منها في القطاعات الفقيرة، وأن التسلسل الهرمي بين هذه المراكز يمكن أن يكون بشكل مستمر (من دون طبقات ومراتب واضحة) للمدن من قرية صغيرة فيها 100 نسمة إلى مدينة عملاقة تحوي 10 مليون نسمة. ويدل الشكل (43) الذي وضعه لوش على عدم التطابق بين مراتب حجوم المدن ووظائفها، أي ليس لكل المراكز البشرية ذات الحجم الواحد نفس الوظائف، ولا لكل المدن ذات الوظائف المتماثلة نفس العدد من السكان. في حين أن كريستالير في الشكل (44) يؤكد على هذا التطابق بين حجوم المدن وبين وظائفها.

الشكل (43) عدم التطابق بين حجوم المدن ووظائفها عند لوش



الشكل (44) نظرية المكان المركزي عن كريستالير (تطابق حجم المدينة مع وظائفها)



(الشكل ٥٢)
نظرية المكان المركزي عند كريستالير .
ملاحظة : تطابق حجم المدن مع وظائفها .

3ـــ إن المناطق التابعة لكل مركز بشري ذات شكل سداسي منتظم عند كل من كريستالير ولوش، لأن هذا الشكل يؤمن كلفة النقل الأقل. وتتلخص إضافة لوش في هذا المجال بأنه اعتبر هذه المنطقة سوقاً للخدمات أو السلع الصناعية، وأن لكل سلعة أو خدمة منطقة لتسويقها.

2ـــ تعديل زيف ومستقيم العلاقة بين مرتبة وحجم المدن في الإقليم:

اتفق زيف مع ما اهتم به كل من لوش وكريستالير في نظرية المكان المركزي واعتماده ترتيبات إحصائية لتدفقات السلع والخدمات والسكان، ولكن لمسافات معينة وحسب تشكيلات نمطية مكانية للمدن، ومما يميز توجهات النظرية المذكورة أنها تناولت النمط المكاني للمدن من خلال التباينات الملموسة في الموارد، وربطت تدرج مراتب المدن بالعلاقة بين أحجامها، وكذلك

بالمسافات البينية بينها، بالإضافة لذلك هناك فرضيتان رئيسيتان في نظرية الأماكن المركزية تتفقان مع ما اعتمدته قاعدة المرتبة والحجم[1].

1ـــ تناسب حجم المدينة مع عدد السكان الذين تخدمهم هذه المدينة.

2ـــ ارتباط عدد من التجمعات السكانية ذات مراتب أدنى بمركز حضري يحظى بمرتبة أعلى من حيث الحجم.

ويُلاحظ أن مراتب المدن عن زيبف متسلسلة، ولكل مدينة رتبة خاصة بها، في حين أن مراتب المدن عند كريستالير سبعة فقط، ويكون عدد المراكز البشرية الصغيرة كبير جداً في قاعدة الهرم، ويتناقص هذا العدد بالتدريج إلى مدينة كبرى واحدة في قمة الهرم.

ويعتقد بعضهم أن تطابق مراتب المدن في منطقة ما مع زيبف يعني الوحدة الاقتصادية والنضج الاقتصادي لهذه المنطقة، المتمثلين بالنظام المتكامل للمدن من مختلف المراتب، وهذا يمكن الاستفادة من قاعدة زيبف في تخطيط مجموعة المدن ضمن الإقليم (المنظومة الإقليمية للمراكز العمرانية).

لقد اعتمد زيبف في تعديلاته لنظرية المكان المركزي عند كريستالير على نظرية أوباش وسينجر ومفادها: أنه كلما كان متوسط دخل الفرد أكبر، كانت المدينة أكبر، وأن العلاقة بين مستويات الدخل وحجوم المدن علاقة لوغاريتمية، وقد بسّط هذه القاعدة مبيناً أن لوغاريتم رتبة المدينة – لوغاريتم عدد سكانها. وخلاصة قاعدة زيبف هي:

$$\text{عدد سكان المدينة ذات الرتبة (ن)} = \frac{\text{عدد سكان المدينة الأولى}}{\text{رتبة المدينة}(ن)}$$

ويتطلب تطبيق قاعدة الرتبة والحجم اعتمادا بيانيا ذا محورين، يمثل المحور الرأسي (Y) عدد السكان، بينما يمثل المحور الأفقي (X) رتب المدن، ومن الجدير بالإشارة هنا أن تطبيق هذه القاعدة يتطلب في بعض الأحيان اعتماد مخطط بياني لوغاريتمي بهدف إبراز العلاقة الرتبية الحجمية بصورة خطية[2]. فإذا مثلنا الأرقام الإحصائية المتوافرة مع ورق خاص ذي خطوط لوغارتمية، بحيث يكون المحور الرأسي لعدد السكان، والمحور الأفقي لمراتب المدن، نحصل بذلك على خط مستقيم

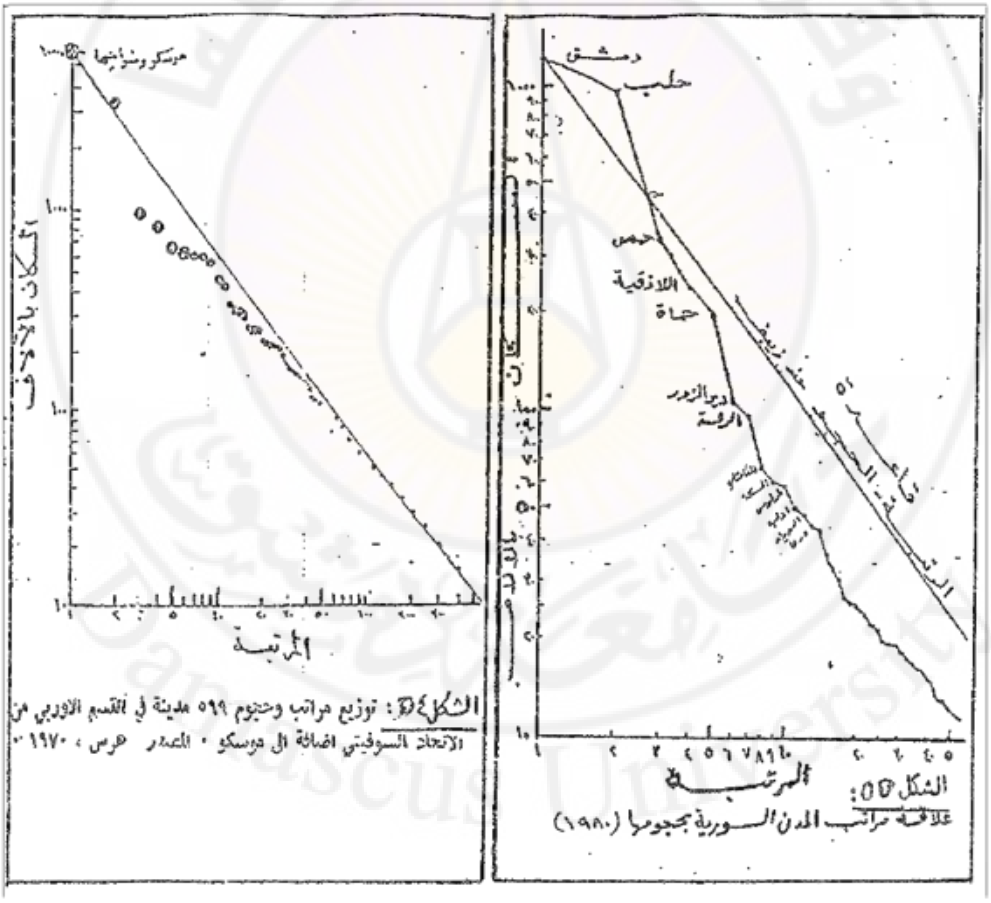
---

[1] هوشيار معروف: الاقتصاد الإقليمي والحضري ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص 192–193.

[2] يحيى عيسى فرحان، علي أحمد الخشمان، نعيم ابراهيم الظاهر، جغرافية العمران، ط2، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1996م، ص 121 – 122.

للعلاقة بين مراتب المدن وحجومها في الإقليم، ويُدعى هذا الخط قاعدة المرتبة والحجم للمدن في الإقليم، وبناءً على ذلك يبين الشكل (45) الذي يمثل العلاقة بين مراتب المدن السورية وحجومها أن مدينة حلب فوق الخط المستقيم، مما أدى إلى زيادة أسعار العقارات والخدمات، في حين أن حمص، اللاذقية، حماة قريبة من هذا الخط، أما بقية المدن السورية فهي دون هذا الخط بكثير، وهذا يعني أنها تعاني من ركود اقتصادي ونمو بطيء، ولهذا يجب تطوير المدن المتوسطة والصغيرة في سورية من أجل تحقيق النضج الاقتصادي والعمراني للدولة.

الشكل (45) علاقة مراتب المدن السورية بحجومها عام 1980



الشكل 44: توزيع مراتب وحجوم ٥٩٩ مدينة في القسم الأوربي من الاتحاد السوفيتي اضافة الى موسكو . المصدر عرس ، ١٩٧٠ .

الشكل 45:
علاقة مراتب المدن السورية بحجومها (١٩٨٠)

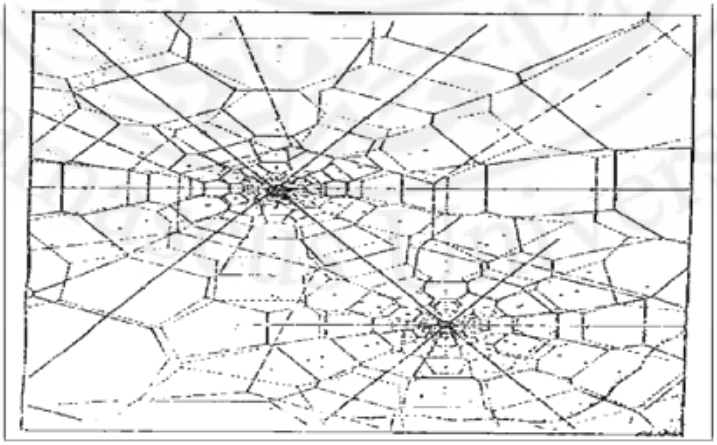
3ـــ تعديلات إيزارد على نظرية المكان المركزي:

استطاع إيزارد تقريب نظرية المكان من الواقع أكثر، من خلال تعديلاته العديدة عليها والتي تتمثل في:

1ـــ التعديل الأول: ناجم عن ربط نظرية استثمار الأرض في دولة المدينة الواحدة المنعزلة عند تيونن مع نظرية المكان المركزي عن كريستالير، ووجد أنه كلما ابتعدنا عن المدينة الكبيرة قلت كثافة المراكز البشرية والمواصلات واتسعت مساحة المنطقة التابعة لكل مركز، وذلك لأنه كلما ابتعدنا عن المدينة الكبيرة قلت كثافة استثمار الأرض وكثافة السكان. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (46) ولذلك نجد حول كل مدينة عدة حزامات من الأقاليم ذات الشكل السداسي المشوه تطلق عليها نطاقات النفوذ المتناقص للمدينة كلما ابتعدت هذه الحزامات عنها. ويتميز الحزام الأول المحيط مباشرة بالمدينة بالكثافة العالية للسكان والمراكز البشرية نتيجة كثافة الاستثمار الزراعي للأرض، وكثافة المواصلات التي تسهل عملية تصريف المنتجات الزراعية من جهة، ونتيجة توظيف قسم من سكان هذه المراكز للعمل في الصناعة الموجودة فيها، أو الرحلة اليومية للعمل في المدينة الكبيرة المجاورة من جهة ثانية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في هذا الحزام عالياً، وكلما ابتعدنا عن هذا الحزام (المحيط بالمدينة) قلت كثافة استثمار الأرض، وشبكة المواصلات والسكان والمراكز البشرية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (46).

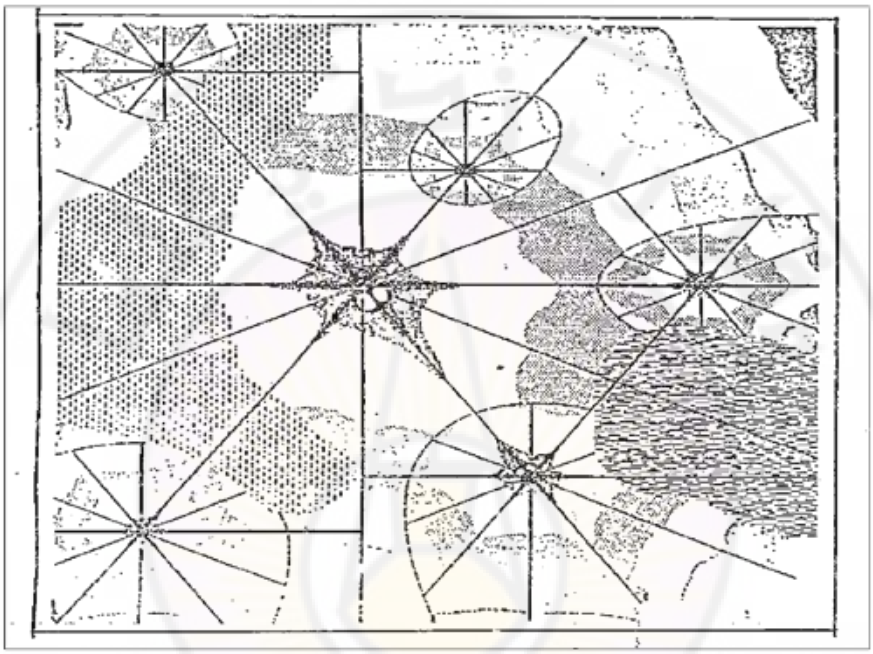
وهكذا، إن هيمنة المدينة الكبيرة تشوه نظرية المكان المركزي عند كريستالير، وهذا التشوه ملحوظ حول مدينتي دمشق وحلب وغيرهما من المدن الكبيرة.

الشكل (46) أثر المدينة الكبيرة على تشويه نظرية المكان المركزي



2ـــ وضحّ إيزارد أثر الظروف الطبيعية والاقتصادية في تشوه نظرية المكان المركزي، وتشوه نظرية أنماط الاستثمار الزراعي للأرض عندتيونين (الشكل رقم48).

الشكل (47)تشوه نظرية انماط الاستثمار الزراعي للأرض عندتيونين



3ـــ يتعلق التعديل الثالث الذي قام به إيزارد بتشويه نظرية المكان المركزي نتيجة السعي لتحقيق الكلفة الأقل للإنتاج الصناعي، ويوضح الشكل رقم (48) قيام الصناعة التي تعتمد على المواد ذات الوجود الكلي، (مثل صناعة مواد البناء) في كل المدن الشرقية والغربية والشمالية والجنوبية بكميات متفاوتة، في حين تطورت الصناعة ذات الاعتماد على المواد محدودة الوجود بشكل متفاوت من حيث النوع والكمية. ففي المدينة الشمالية قامت ثلاث مؤسسات للصناعة الغذائية، وفي المدينة الشرقية ثلاث مؤسسات لإنتاج الفحم، وثلاث مؤسسات لإنتاج الفولاذ، وفي المدينة الجنوبية خمس مؤسسات لتركيز فلزات الحديد، وأربع مؤسسات للصناعات المعدنية. ونتيجة للتباين في توطن الصناعات المختلفة (وفق نظرية فيبر – طريقة كلفة انتاج الأقل –، تطورت المدن الصناعية السابقة بدرجات متفاوتة).

وهكذا تتشوه نظرية المكان المركزي التي افترضت تجانس الإقليم من الناحية الطبيعية والاقتصادية.

الشكل (48) تشويه نظرية المكان المركزي نتيجة اختلاف أنماط استغلال الأرض عند إيزارد



4ـــ أما التعديل الرابع فيظهر في توفيقه بين طريقة الكلفة الأقل عند فيبر، وطريقة الدخل الأعلى (عند لوش) ووصوله إلى طريقة الربح الأعلى الذي يحدد التنافس بين القطاعات الخدمية والصناعية والزراعية على استثمار الأرض ومواردها الطبيعية. والتداخل بين النشاطات الخدمية والصـــناعية

والزراعية من جهة، وعملية التحضر من جهة ثانية عند الاستثمار المتكامل المتوازن للبنية المكانية الاقتصادية للإقليم.

وهكذا استطاع إيزارد أن يوضح كيفية وضع البنية المكانية الاقتصادية المُثلى للإقليم. اعتماداً على تعديل وتوفيق النظريات السابقة له، مع تركيز خاص على عامل العلاقات الاقتصادية المكانية ضمن الإقليم وبين الأقاليم.

وخلاصة القول: إن إقليم المدينة الكبرى هو تنظيم اقتصادي اجتماعي سكاني صنعه الإنسان وفق قانون الربح الأعلى ونظريات الموقع .... ووفق اعتبارات أخرى (سياسيه ونفسية وغيرها، وأن هذا الإقليم يتطور بسرعة وفق تطور القوى المنتجة الاجتماعية، في حين أن الأقاليم الطبيعية (اللاندشافت الطبيعي والبيئات الطبيعية) ناجمة عن تفاعل العوامل الطبيعية وفق قوانين الطبيعة، وأن قدرة الإنسان على استصلاح هذه الأقاليم الطبيعية لا تعني تغيير كل العوامل الطبيعية، بل تعديل بعضها وفقاً لقوانين الطبيعة ولمصلحة الإنسان.

ـ نظرية المكان المركزي والتخطيط الإقليمي:

على الرغم من الانتقادات العديدة لنظرية المكان المركزي، إلا أنها كانت وما زالت تتمتع بأهمية كبيرة في المجالات النظرية والعملية للتخطيط الإقليمي والتنمية الإقليمية، وذلك للأسباب الآتية:

1ـ تشكل نظرية المكان المركزي نموذجاً يساعد على فهم البنية المكانية الاقتصادية للإقليم، وتقدم تفسيراً جزئياً للبنية الاقتصادية الإقليمية[1].

2ـ تعتمد نظرية المكان المركزي عند كريستالير على الاستفادة من التقسيم الجغرافي للخدمات، أي على تخصص كل رتبة من مراتب المدن بنوع محدد من الخدمات التي لا تتوافر في مدن المرتبة الأدنى، فالخلية الرئيسية الداعمة لاستخدام هذه النظرية في التخطيط الإقليمي هي أن نظام التسلسل الهرمي للمدن يجنب تماثلها وتنافسها وخسارتها، كما أنها طريقة فعالة نسبياً للإدارة وللتوزيع العقلاني للمشاريع الخدمية ضمن الإقليم، ولتسهيل تحقيق الفوائد الاجتماعية الناجمة عن اقتصاديات المكان، يُضاف إلى ذلك أن تخطيط المنظومة الإقليمية للمراكز الحضرية، يعني أن تخطيط أي مركز ضمن الإقليم المدروس يجب أن يأخذ بالحسبان وظائف المراكز الأخرى ضمن الإقليم، لأن عدم مراعاة هذا المبدأ سيؤدي بالضرورة إلى التماثل والتكرار الخاسر في حالة توزيع الخدمات (كالجامعات مثلاً) على جميع المراكز البشرية في الإقليم.

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الإقليمي. الجزء الاول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982، ص 203 – 204.

3ـــ تصلح هذه النظرية لأن تكون قاعدة أساسية لتخطيط مراكز عمرانية جديـــدة، لاســـيما في الدول النامية، وخاصة اعتماد مفهوم الحرمية، وقد أمكن تطبيق هذا المفهوم في تخطيط وبناء مراكز عمرانية في هولندا وغانا .... وغيرها[1].

4ـــ تساعد نظرية المكان المركزي في تقديم إطار يعمل على زيادة التفاعـــل أي تبـــادل الســـلع والخدمات بأقل كلفة وجهد، وتؤدي إلى انتظام في حجوم وتباعد الأماكن.

5ـــ شكلت نظرية المكان المركزي نقطة انطلاق أمام العديد من الدراسات والنظريات الجديدة من خلال ما طرحته من أفكار خاصة في التنظيم المكاني، ومن هذه الدراسات نظريه المركز والهامش ونظريات النمو غير المتوازن، وأقطاب التنمية، والتي تُعد بمثابة عصـــب الدراســـات التخطيطيـــة الإقليمية على المستويين النظري (المنهجي)، والعلمي (التطبيقي)[2].

[1] كايد عشان أبو صبيحة: جغرافية المدن، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2003م، ص 210.
[2] عشان غنيم: مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 152.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثامن

نماذج تطبيقية في التخطيط الإقليمي

أولاً: التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية (مشروع وادي تنيسي)

ثانياً: التخطيط الإقليمي لمشروع مسكنة (غرب) في محافظة حلب

ثالثاً: التخطيط الإقليمي للمدينة الصناعية في حسياء (محافظة حمص)

رابعاً: تطبيق نظرية المكان المركزي في تخطيط تطوير استغلال الأرض والمنظومة الإقليمية للمراكز البشرية

خامساً: أمثلة تطبيقية حول تخطيط البنية التحتية الإنتاجية

1ـ تخطيط المراكز العلمية والتعليمية المتخصصة

2ـ تخطيط المنظومات المائية الاقتصادية

3ـ تخطيط إنتاج الطاقة واستهلاكها

4ـ تخطيط شبكة المواصلات ومراكز الخزن والتبريد والصوامع

5ـ تخطيط القاعدة الإنتاجية للبناء والتهيئة الهندسية للأرض

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً: التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية:

كشفت الدراسات التنموية الإقليمية والحضرية منذ بداية خمسينيات القرن الماضي تزايد التباين الإقليمي ما بين المراكز الميتروبولية من جهة، والمناطق الريفية من جهة أخرى، الأمر الذي دفع إلى الاهتمام بالإدارات اللامركزية وعلى المستوى الإقليمي والحضري، وهذا أنشئت العديد من المجالس والهيئات واللجان وأهمها:

1ـــ مجالس الولايات: وهي عبارة عن اتحادات إقليمية متخصصة ومتنوعة في وظائفها.

2ـــ لجان أو هيئات التخطيط الإقليمية ومجالس المدن: وهي هيئات تتولى اقتراح الخطط الإقليمية والحضرية وتحظى بسلطات تشريعية للولايات وتشكل من قبل حكومة الولايات والإدارات المحلية.

ويتم تحويل الصلاحيات من حكومة الولايات إلى الإدارات المحلية من خلال أسلوبين رئيسيين هما:

أ ـــ أسلوب أوريغون: وهو أسلوب انتدابي من الولايات، حيث يتم ربط كافة القرارات المحلية المتعلقة باستعمالات الأراضي بخطة شاملة تُعد في إطار سياسة الولاية وتتبناها الإدارات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد المعدنية والغابات والأراضي الزراعية.

ب ـــ أسلوب أوهايو: ويقوم على منح الإدارات المحلية الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات ضمن حدودها المكانية الرسمية.

ويُعد الأسلوب الثاني أكثر فاعلية من الأسلوب الأول في خلق المنافسة المحلية والتسارع بعملية التنمية. ويقع التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية على مستويين هما:

أ ـــ التخطيط على مستوى الحكومة الفيدرالية.

ب ـــ التخطيط على مستوى الحكومات المحلية في الولايات.

ومن الأمثلة على التخطيط الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ذكر:

ـــ مشروع وادي نهر تنيسي مثال عن تخطيط تطوير الأقاليم المتخلفة[1]:

يُعد وادي نهر تنسي وحوضه في الولايات المتحدة الأمريكية مثالاً نموذجياً للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لحل مشكلات أحواض الأنهار، ومنها حوض نهر وادي تنيسي الذي يشكل جزءاً من نظام تصريف نهر المسيسبي، ويبلغ طوله 1000 كم ويمر في 7 ولايات هي: شمال

[1] علام احمد الخال، وعلي سمير مسعد، والديناري، مصطفى محمد: التخطيط الإقليمي، ط1، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1995، ص 449-452.

كارولينا، جنوب كارولينا، كنتاكي، تنيسي، جيورجيا، ألاباما، المسيسبي، وكل منها مستقلة عن الأخرى إدارياً وتخطيطياً.

وتتمثل مشكلة حوض نهر تنسي في جرف التربة والطرق البرية والسكك الحديدية والتجمعات السكنية، واكتساح الأرواح والمحاصيل، بالإضافة إلى عدم صلاحية النهر للملاحة، وعلاوة على ذلك سوء حالة الإقليم، حيث لا توجد أنشطة إنتاجية ذات قيمة، فالنشاط الزراعي يعتمد على محاصيل ضعيفة الغلة والقيمة ونشاط صناعي ضعيف، بالإضافة إلى قيام المستثمرين بالاستثمار غير المنظم وغير المخطط للثروات الطبيعية المتوافرة من خلال الاستثمارات قصيرة الأجل، إلى جانب تدهور حالة المراكز العمرانية، وضعف مستوى شبكات المرافق والخدمات العامة، وانخفاض مستوى معيشة السكان.

وبالنظر لمرور النهر في عدة ولايات تتمتع بالاستقلال الذاتي، فقد أنشئت هيئة وادي تنيسي عام 1933م وعُهد إليها تنفيذ المهام الآتية:

1ـ التحكم في الفيضانات

2ـ تحسين حالة الملاحة النهرية

3ـ تطوير إنتاج الطاقة الكهربائية المنتجة

4ـ تحسين استخدام الأراضي المحاذية للنهر

5ـ إعادة تخريج أي جزء من الحوض حيث تقتضي الحاجة ذلك

6ـ تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان القاطنين في حوض النهر.

وبالفعل جعلت إدارة المشروع النهر يبدو وكأنه سلسلة طويلة من البحيرات الصافية، وقامت ببناء 36 سداً تتحكم في مياه النهر الأساسي وروافده الرئيسية، وأخذت مياهه تُستخدم لأغراض الري المنتظم والملاحة وتوليد الطاقة الكهربائية. فقد تحسنت حركة النقل وكمية الطاقة الكهربائية الممنحة التي تتوافر الآن في جميع المزارع بدلاً من احتكارها في ثلاث مزارع من كل 100 مزرعة في الوادي قبل عام 1933م، وأصبحت الآن المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل تبريد الحليب وتشغيل مؤسسات تفريخ الدجاج بالحرارة، وضخ الماء من الآبار، وتلبية الاحتياجات المنزلية، بالإضافة إلى تزويد مجموعة ضخمة من الصناعات الجديدة القائمة في الجنوب الأوسط بما يلزمها من الطاقة.

و لم يكن عامل توفير الطاقة وتأمين سلامة السكان من الفيضانات المقياسين الوحيدين للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فهناك بالإضافة إليهما تغييرات إيجابية كثيرة مثل القضاء على مرض الملاريا، استثمار ضفاف النهر في مجال السياحة الترفيهية، تطوير مهنة صيد السمك، التوسع في زراعة الغابات التي أصبحت، إلى جانب اتباع الأساليب الحديثة في الزراعة، العامل الأساسي لحماية التربة من الانجراف وزيادة الإنتاج الزراعي.

ومما يميز هذا المشروع أن سكان الحوض يتولون بأنفسهم معظم العمل فيه. فهيئة وادي تنيسي على سبيل المثال تبيع الكهرباء للتعاونيات الزراعية ومجالس البلديات التي بدورها تتولى بيعها وتوزيعها على المستهلكين. ومزارع الحوض النموذجية ليست سوى مزارع يملكها مزارعون عاديون اتبعوا إرشادات خبراء الزراعة، وتطلب البدء بتنفيذ البرنامج تقديم المخصبات مجاناً للمزارعين، أما الان فلا حاجة لمثل هذا الحافز. وعلى الرغم من ذلك مازال حوض وادي تنيسي من حيث معدل الدخل والإنتاج الزراعي متخلفاً عن المعدل الوطني، لكن التطور التدريجي لهذا المشروع يبدو واضحاً.

ثانياً: مشروع مسكنة (غرب) لتوسيع الأراضي المروية في محافظة حلب:

لقد أولت الدولة اهتماماً كبيراً في الجوانب التطبيقية للتخطيط الإقليمي من أجل الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة. ويُعد مشروع مسكنة لتوسيع الأراضي المروية وتنمية المنطقة، أحسن مثال على الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لحل المشكلات التي يعاني منها تطور المناطق المختلفة في سورية.

لقد قسم المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية[1]:

1ـ المرحلة الأولى: وتهدف إلى توسيع مساحة الأراضي المروية حتى 21482,3 هكتار

2ـ المرحلة الثانية: تهدف إلى ري مساحة تُقدر بـ 22938,5 هكتار.

3ـ المرحلة الثالثة: ومساحتها المروية 13112,8 هكتار.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع 85145,6 هكتار، منها 57533,6 هكتار مروية، والجدول رقم (8) يبين مساحات الأراضي المروية في مشروع مسكنة حسب درجات خصوبة التربة.

[1] المؤسسة العامة للري واستصلاح الاراضي في حلب.

جدول رقم (8)مساحات الأراضي المروية في مشروع مسكنة بحسب درجات خصوبة التربة

درجات التربة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	مجموع المرحلتين	المرحلة الثالثة	المجموع العام
1	4217,9	8280,2	12568,1	3858,6	16457,7
2	5814,3	5523	11337,3	3289,9	14627,2
3	4754,3	4037,5	8791,8	1736,5	10528,3
4	6558,5	4666,1	11224,6	4227,6	1542,2
5	104,4	331,7	436,1		467
المجموع	21449,4	22938,5	44387,9	13112,6	575532

المصدر: المؤسسة العامة للري واستصلاح الأراضي في حلب

بدأ العمل في المشروع عام 1980م، وتم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية، حيث بلغت المساحة المروية 34107 هكتار. وتكمن أهمية هذا المشروع في تحويل معظم أراضيه الزراعية إلى أرض زراعية مروية خصبة باستخدام التقنيات الحديثة (الري بالرذاذ، وبالتنقيط) الأمر الذي أدى إلى ازدهار الزراعة وارتفاع نسبة إنتاجية الهكتار، إذ بلغت إنتاجية الهكتار من القمح المروي في كثير من الأحيان 6 طن، كما أدى استصلاح مساحات واسعة من الأراضي وتحويلها إلى أراض مروية إلى ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة، حيث وصلت إلى 80% من إجمالي سكان المنطقة، وبالتالي إلى توطين السكان الذين غالبيتهم من البدو الرحل. بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تطور البنية التحتية، لاسيما الخدمية منها.

ويبدأ المشروع من قرية الغواص شرقاً وحتى تل حاصل غرباً، حيث يبلغ طوله 72 كم وعرضه بين 25 50 كم، ويرتفع عن سطح البحر 350م، تقوم على أرضه بعض التلال مثل (حقل الرمي، تل المهدوم، وتل دير حافر، وتل سفيرة وتل الحوارة)، ويتوسط الأحواض الاتية: حوض نهر الفرات شرقاً، حوض نهر الساجور في الشمال الشرقي، وحوض نهر قويق وسبخة المنح في الغرب، حوض المويلح جنوباً.

ـ الخطة الإقليمية لمراحل العمل في المشروع:

تهدف الخطة إلى استصلاح البيئة الطبيعية لمساحة من الأرض تُقدر بـ 57532 على ثلاث مراحل هي: الأولى 48221 هـ، الثانية 22938 هـ، الثالثة 13112 هـ.

ومن ثم البدء في زراعة الأرض لتحسين تركيبها وتحقيق التوازن البيني الأمثل لاستثمارها الزراعي. وتتنوع أراضي المشروع بحسب مناطق الاستقرار الزراعي على النحو الآتي:

1ـ الأراضي الشمالية والغربية من المشروع تتبع لمنطقة الاستقرار الزراعي الثانية، حيث تتراوح أمطارها بين 250 – 300 مم/ السنة، أما المناطق الوسطى من المشروع فتتبع منطقة الاستقرار الزراعي الثالثة، أمطارها 250 مم/السنة، وتُعد المناطق الشرقية والجنوبية من المشروع جزءاً من منطقة الاستقرار الزراعي الرابعة، ويتراوح معدل أمطارها بين 200 250 مم/السنة وتختلف تبعاً لذلك نوعية المحاصيل وإنتاجها من منطقه إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف المناخية، حيث تزرع الخضار في المناطق الشمالية، كما هو الحال في منطقة الباب، والمنطقة الغربية من المشروع، كما في منطقة السفيرة إلى جانب المحاصيل الشتوية الأخرى كالقمح والشعير والشوندر السكري، أما في المناطق الجنوبية والشرقية من المشروع فتسود زراعة القمح والشعير والذرة والقطن والشوندر السكري. وتُستخدم أساليب الزراعة الكثيفة في المناطق الغربية والشمالية من المشروع والزراعة الواسعة واستخدام الالات والمعدات، والزراعة المحمية وفي فصل الشتاءخاصة، ومن أهم منتجاتها الدرنيات والخضراوات والزهور.

ـ وتهدف الخطة العمرانية إلى توطين 558281 في تجمعات سكانية، منهم 307182 في مدينة الباب، 163887 في السفيرة، و87212 ن في عشر مراكز عمرانية كبيرة والباقي في قرى ومزارع، وربط هذه المراكز العمرانية مع المدن الرئيسية بشبكة من المواصلات الجيدة.

ـ أما الخطة الاقتصادية للمشروع فتهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وزيادة أعداد العاملين في الزراعة، وربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي وتشكيل المجمع الزراعي – الصناعي لتصنيع فائض الإنتاج الزراعي وتصديره على شكل مواد مصنعة، وتأمين التقنيات اللازمة لتطوير القطاع الحيوي، بالإضافة إلى تطوير قطاع التجارة الذي يعمل على بيع وشراء كافة المنتجات الزراعية وتسويقها إلى المناطق المجاورة والبعيدة لتلبية احتياجاتها، وغالبا ما تكون هذه الأسواق في المدن لاسيما الباب والسفيرة. كما تهدف إلى تطوير شبكة المواصلات لربط جميع أجزاء المنطقة مع بعضها بعضاً، وربطها مع المناطق الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى تطور البنية التحتية الإنتاجية التي تتمثل في بناء شبكة حديثة لأقنية الري وشبكة حديثة للنقل والمواصلات وتأمين التقنيات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي والصناعي وقطاع النقل والتجارة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الخدمية، من خلال تأمين المدارس في معظم قرى المشروع بكافة مراتبها والمراكز

الطبية، بالإضافة إلى ضبط عملية التوسع العمراني عن طريق استخدام المخططات التنظيمية المدروسة لتأمين السكن الصحي وتزويده بكافة الخدمات الضرورية .... وهكذا.

ـ أما من الناحية الإدارية – السياسية: تشرف الدولة على تمويل وإدارة المشروع بشكل مباشر وتأمين اليد العاملة المؤهلة والخبيرة في المجال الزراعي والصناعي ومجال الخدمات، واتخاذ العديد من الإجراءات للحفاظ على سلامة أراضي المشروع أهمها:

1ـ تخفيف الهدر لمياه الري وترشيد استعمالها، وذلك من خلال استخدام طرق الري الحديثة (طرق الري بالرذاذ أو بالتنقيط).

2ـ الحد من انتشار ظاهرة تملح التربة من خلال استخدام طرق الري الحديثة وترشيد استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية.

3ـ معالجة مياه الصرف الزراعي والصناعي، وإيجاد آليات لإعادة استعمالها.

4ـ تحسين مستوى تطور البنية التحتية الزراعية (الإنتاجية والاجتماعية).

5ـ يتطلب الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية دراسة شاملة ودقيقة وقرارات مركزية، لذلك لابد من أن تشرف هيئة المشروع على كامل جوانب الخطة التقنية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا تجري الدراسات الدقيقة، والعمل على تأمين أفضل التقنيات والقوى العاملة المؤهلة والخبيرة لإنجاح الخطة التنموية للمشروع.

وهكذا يُعد هذا المشروع مثالاً نموذجياً للخطة الإقليمية كأفضل شكل تنظيمي إقليمي للبنية الاقتصادية – المكانية المستقلة المُثلى للإقليم.

ثالثاً: المدينة الصناعية في حسياء نموذج للتخطيط الإقليمي الصناعي:

تولي الدولة اهتماماً كبيراً في المجال التطبيقي للتخطيط الإقليمي لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الريادية منهاخاصة، وفي مقدمتها التخطيط الصناعي. وتُعد المدينة الصناعية في حسياء مثالاً نموذجياً للتخطيط الإقليمي الصناعي في سورية كمشروع تنموي استراتيجي يدعم الاقتصاد الوطني، إذ يشكل حاضنة لاستقطاب مشاريع مختلفة صناعية وسكنية وخدمية وتجارية وترفيهية، تشكل منظومة متكاملة تُسهم في تسريع وتائر التنمية الشاملة.

تحتل المدينة موقعاً جغرافياً ممتازاً، إذ تتوسط المحافظات السورية، وتربطها بها شبكة من الطرق الدولية والإقليمية والمحلية، ويربطها خط حديدي بكل من طرطوس في سورية وطرابلس في لبنان.

وتتوسط أراضي سهلية واسعة، لاسيما شمال وشرق المدينة تؤمن لها الحاجة المستقبلية للتوسع، وتتميز بموقعها القريب من المحطة الحرارية في جندر، والتي تؤمن لها احتياجاتها من الطاقة الكهربائية، وموقعها في حوض الغلمون، الذي يغذيها بـ 8 مليون متر مكعب من المياه.

وساهمت الدولة مساهمة فعالة في تسريع وتائر العمل في قيام المدينة، وقد تمثلت مساهمتها في تقديم التسهيلات وتحسين مزايا الاستثمار فيها على النحو الآتي:

1ـ منح وثيقة الاكتتاب والتخصيص واستلام الأرض ومنح القرار الصناعي بأقل وقت وجهد ممكن.

2ـ التقديم المجاني للأرض، واستيفاء 40% من تكاليف البنى التحتية عند التخصيص.

3ـ إعطاء الأولوية للمستثمرين في المدينة الصناعية على القروض من المصارف.

4ـ منح إعفاء جمركي كامل لكافة مستلزمات الإنتاج.

5ـ السماح للمستثمرين العرب والأجانب بإخراج أرباحهم بعد تسديد ضرائب الأرباح والسماح بالتملك.

6ـ يحصل المستثمرون غير السوريين على تراخيص عمل وإقامة طول مدة تنفيذ المشروع.

7ـ يحق للمستثمر الحصول على تراخيص عمل وإقامة للعمال غير السوريين العاملين في المشروع.

8ـ يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها.

ـ مكونات المدينة الصناعية في حسياء:

تقع المدينة الصناعية إلى الجنوب من بلدة حسياء، وتبين وفق مخطط تنظيمي يحقق التوازن المساحي للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بحسب المساحات الفعلية المقررة، وهذا ما توضحه معطيات الجدول رقم (9)

جدول رقم (9) التوازن المساحي للفعاليات المكونة للمدينة بحسب المساحات الفعلية المقررة[1]

الفعاليات المكونة للمدينة	المساحات / هـ
1ـ الصناعات المتوسطة والكبيرة والمركز الإداري	1508
2ـ الصناعات الخفيفة	165
3ـ منطقة السكن	440
4ـ المنطقة الترفيهية والخدمات الاجتماعية	56
5ـ المنطقة الرياضية	33
الاجمالي	2202
6ـ محطة القطار	24
7ـ المسيل الجنوبي والأشرطة الخضراء لكل من المنطقة الحرفية والترفيهية والرياضية	79,4
8ـ أوتوستراد (حمص دمشق) وحرم التوتر والعقد المسطحة	145
9ـ الطرق الرئيسية للمنطقة الترفيهية، الرياضة الخفيفة	44,6
الاجمالي	2495

المصدر: دائرة الشؤون في المدينة الصناعية بحسياء

ـ استعمالات الأراضي ضمن المخطط التنظيمي للمدينة الصناعية:

1ـ منطقة الصناعات المتوسطة والكبيرة: وتحتل مساحة تُقدر بـ 1328 هكتار تتوزع على النحو الآتي:

ـ الصناعات النسيجية (433 هـ - 32 %)، ـ الصناعات الغذائية (330 - 25%)، - الصناعات الهندسية (305 - 23 %)، ـ الصناعات الكيميائية (260 هـ - 20%)، - إلى جانب 1290 مقسماً تتراوح مساحتها بين 600 م^2 100000م^2.

ويشغل الجهاز الإداري للمدينة الصناعية حوالي 82 هكتاراً تشكل مدخل المدينة الصناعية، ويتألف من مجموعة من الفعاليات الإدارية والخدمية.

[1] دائرة الشؤون في المدينة الصناعية بحسياء.

2ـــ منطقة الصناعات الخفيفة (الحرفية): وتبلغ مساحتها 165 هـــ، وتضـــم 1488 مقســـماً، وتشتمل على صناعات مختلفة تبينها معطيات الجدول رقم (10)

جدول رقم (10) أنواع الصناعات الخفيفة ومساحتها[1]

أنواع الصناعات	عدد المقاسم
ـــصناعات متنوعة	424
ـــصناعات معدنية + خارطة	243
ـــصناعات خشبية	159
ـــمستودعات	69
ـــ صناعات بلاستيكية+ كيميائية	132
ـــصناعات غذائية	43
ـــمستودعات	31
ـــصناعات نسيجية	26
ـــصيانة الآليات	35
ـــ صناعات الكترونية	46
ـــ مستودعات	60
ـــ صناعات نسيجية + سجاد	107
ـــ صناعات مواد بناء	103
الإجمالي	1488

المصدر: دائرة الشؤون في المدينة الصناعية

3ـــ منطقة السكن العمالي:

لقد بيّن المسح الميداني للمواقع الصناعية في المدينة أن عدد العاملين المتوقـــع في الصـــناعات الخفيفة سيصل إلى 13200 عاملاً وفي الصناعات المتوسطة والكبيرة – 79680 عاملاً وبذلك يصبح العدد الإجمالي المتوقع للعاملين هو 92880 عاملاً، منهم 66000 عدد العـــاملين مـــع عوائلهم سيقيمون في المنطقة السكنية، وهذا يعني أنه لابد من تأمين السكن لـــ 66 ألف نسمة، ولهذا تم تخصيص 440 هكتاراً لإنشاء التجمعات السكنية مع تزويدها بكافة الخدمات اللازمـــة، وتتألف هذه التجمعات من بناء شعبي منفصل، وأبنية طابقية متكررة، وفيلات.

[1] دائرة الشؤون في المدينة الصناعية بحسياء.

4ـــ المنطقة الترفيهية والخدمات الاجتماعية:

وتشمل كافة الخدمات الترفيهية والخدمات الاجتماعية وتمتد على مساحة تصل إلى 56 هكتار ، وتتألف من:

فندق	مقصف ومطعم	شاليهات	مأوى عجزة	مكتبة
0,47	0,89 هـ	5,9 هـ	1,28 هـ	1,24 هـ
حدائق	مستشفى	مسرح	ملاعب	مطعم وكافيتريا
23 هـ	1,2 هـ	0,49 هـ	2,95 ه	0,95 هـ
مركز إداري	شاليهات ومقهى	مركز تجاري		
0,6 ه	1,9 ه	0,39 هـ		
مسرح صيفي	خزان مياه	طرق	الإجمالي	
0,33 هـ	1,06 هـ	13,05 ه	**56 هـ**	

5ـــ المنطقة الرياضية:

تقع إلى الشرق من منطقة السكن العمالي وإلى الجنوب من المنطقة الترفيهية، وقد تم اختيار هذه المنطقة بالنظر لطبيعة الأرض السهلية التي تناسب إقامة المنشآت الرياضية، وتُعد وظيفتها متممة للمنطقة الترفيهية، كما أنها تؤدي خدمات اجتماعية مثل النوادي والمطاعم والمسابح والحدائق والملاعب، وتضم الفعاليات الآتية:

ملعب دولي	ملعب كرة قدم	ملاعب كرة طائرة	ملعب كرة سلة
5 ه	1 ه	0,38 ه	0,68 ه
ملعب تنس	مسبح مكشوف	نادي ومركز إداري	مطاعم ومقهى
0,68 ه	0,48 هـ	0,43 ه	0,30 هـ
مسابح مكشوفة	صالة رياضية مغلقة	الإجمالي	حدائق	طرق
0,66 هـ	0,75 هـ	11,36 هـ	14,4 هـ	7,24 هـ

ـــ حجم الاستثمارات في المدينة:

بلغ حجم استثمارات المشاريع المرخصة في المدينة الصناعية حوالي 33 مليار ليرة سورية، ووصل عدد المكتتبين إلى 539 مستثمراً على مساحة تُقدر بـــ 2,5 مليون متر مربع، وبدأت 65 منشأة بالإنتاج الفعلي، وتعود ملكية المشاريع المُكتتب عليها والمرخص لها إلى شركات سورية وعربية وأجنبية، وبلغ عدد الشركات غير السورية حوالي 23 شركة وهي من جنسيات سعودية وتونسية ودانمركية وعراقية وإيرانية ولبنانية وباكستانية وكويتية وتشمل الصناعات المرخصة: الغذائية والنسيجية والكيميائية...، إضافة إلى مشاريع تضم الصناعات الإلكترونية وصناعة السيارات.

وتتضمن منطقة حرة تُسهم في تنمية المبادلات التجارية وفق نظام خاص يشمل كافة التسهيلات لجذب المستثمرين ورجال الأعمال، وتحتل مساحة تُقدر بـــ 85 هـــ، وهي قابلة للتوسع مستقبلاً لتصل إلى 205 هكتاراً، وتضم الأنشطة والفعاليات التجارية والصناعية والمصرفية والسياحية والإعلامية والصحية والخدمية. وأي نشاط يُسهم في تنمية المبادلات التجارية، وإضافة إلى السماح بإدخال البضائع الأجنبية وإخراجها منها. وتبين معطيات الجدول رقم (11) واقع الاستثمار في المدينة الصناعية لغاية 31 / 3/ 2008

الجدول رقم (11) واقع الاستثمار في المدينة الصناعية لغاية 31 / 3/ 2008

التاريخ	المنشآت المرخصة الغير داخلة على أرض صناعي منها المنشآت قيد الإنشاء والمنشآت التي باشرت بالإنتاج		المنشآت قيد الإنشاء ومنها التي باشرت بالإنتاج		عدد المنشآت التي باشرت بالإنتاج		القيمة ل.س.
	العدد	المساحة م2	العدد	المساحة م2	العدد	المساحة م2	
قبل 2005	21	326170	21	326170	11	126197	10351262
2005	118	974021	118	974071	39	181117	39226169
2006	111	826000	110	826000	12	59575	21561286
2007	94	557332	46	268263	2	4975	2462599
كانون2 2008	7	44904	0	0	0	0	7499914
شباط 2008	8	19947	0	0	0	0	3662092
آذار 2008	5	59687	1	4408			5084426
المجموع الإجمالي	100	2808061	329	2377750	67	675191	11201105

المصدر: دائرة الشؤون في المدينة الصناعية

ــ أنواع الصناعات وتصنيفها:

تبين معطيات الجداول (12) أنواع الصناعات وتصنيفها وطاقتها الإنتاجية، وقيمـــة رأس المـــال الموظف، وقيمة الآلات المستوردة.

الجدول (12 أ) الصناعات الغذائية وأنواعها وتصنيفها

نوع الصناعة	عدد المنشآت	الطاقة الإنتاجية	رأس المال	قيمة الآلات المستوردة
طحن الأعلاف	1	39600 طن سنوي	65900000	13117601
تعليب وتجميع محمل وعجائن ومنتوج الدواجن الأسبكري	1	15000 صندوق سعة 18 كغ 1000000 صندوق سعة 10 كغ 500000 صندوق سعة 5 كغ 1000000 قطعة وأكياس صغيرة بن	55936975	
الأدوية البشرية	1	12000 علبة مختلفة الأنواع 100 مليون قرص 60 مليون أمبول 50 مليون أمبول 6 مليون أقراص مرغم	69600000	1312231
الأدوية البشرية	1	95880000 مليون كبسولة 19800000 مليون أمبول 6316300 مليون حبة هابة 1138000 مليون أقراص مراهم و أرقاف 1 مليون قرص	22711900	87820801
تعليب الحبوب	1	1 مليون طن تعليب	188856000	55996192
الزيوت النباتية وإنتاج الزيوت الخام والمكرر	1	70000 طن زيوت خام 5000 طن زيوت مكررة 5000 طن مرغرين	33304000	21647382
الأعلاف الحيوانية المركزة بأنواعها	1	168000 طن أعلاف حيوانية مركزة لمختلف أنواعها	106315020000	3211117500
عصير مكثف طبيعي صافي السكر	1	120000 طن أعلاف مكثفة مشعة غير محلاة السكر	17828789	10175137
إنتاج وتعليب البندورة والكيتشب والكمون	1	50 طن معلبات مختلفة 800 طن كيتشب 92 طن كمون 5 10000 لتر خل لمختلف سائر	215 1000	1312 1600
الزيوت النباتية والمسحوق النباتي والصابون	1	9711 طن زيوت نباتية 18000 طن بذور نباتية	360371600	2339200
انتاج عصير الفواكه الطبيعي الخالي	1	3000 طن عصائر سعة 1 لتر 500 180 1150 طن معلبات سعة 180 65 غ	9668 1000	3124 5610
حليب الأطفال وأغذية مكثفة ومعقمة في عبوات للاستهلاك	1	1350 طن حليب وأغذية أطفال	6000000	19550000
علف حيوان	1	20500 طن علف حيوان	53885000	5113765
أدوية بيطرية	1	36000 لتر مضادات حيوية 20000 لتر مضادات ثانية	35765250	16732250

		125000 كيس بلاستيك صغير		
تجهيز الأقمشة المكررة والمنسوجة وطباعة الورق وورق الطبخ ...	1	31350 طن زيت مكرر وصلة 50900 طن كيمياء قطن 22400 طن كيمياء صناعة النسيج 37975 طن فحم قطن 13000 طن حبر طباعة 1900 طن مواد كيميائية	3116471111	258383008
تجهيز الأقمشة بالأصباغ والكيماويات	1	1760000 كيس كيماويات متنوعة 3110000 برميل حبر 1 لتر 833000 برميل 2 لتر 800000 برميل 3 لتر 1200000 برميل حبر 1 لتر	175338000	21230771
مصنع زيوت وتكرير وتعبئة في عبوات بلاستيك	1	150 طن زيت وصلة 1250 طن زيوت	29358400	2031900
السمن النباتي والمكرونة	1	10000 طن الكيماويات 82000 طن حبر طباعة	2171 0000	
حصر الزيوت وتكريرها وتعبئتها	1	1008 طن زيت وصلة 1008 طن مرجون 133 طن زيت مكرر وصلة 218 طن زيت مكرر وصلة لتر	542 00000	13511000

الجدول (12 ب) الصناعات النسيجية

نوع الصناعة	العدد	عدد العمال	الطاقة المتوفرة الإنتاجية
إنتاج الأقمشة القطنية وحياكة الألسنة القطنية	واحد	621	631 1000 قطعة
الألسنة الجاهزة الخارجية	اثنان	233	282500 قطعة
إنتاج القماش القطني وتركيبه وإنتاج ملابس وياقات الأسرة وأوراق المشمع والشماكير والشراشف	واحد	10	1529631 م² القماش، 1148100 قطعة ياقات وأوراق وشماكير ومشمع

الجدول (12 جـ) الصناعات الهندسية

نوع الصناعة	الطاقة الإنتاجية السنوية		عدد الشفتات	عدد العمال	رأس المال	قيمة الآلات
	القيمة	الوحدة				
قصدير خام كبريتية	5000	طن	1	18	57771000	124724000
سبائك معدنية	71880000	سبائك	2	25	156482000	212985000
عبوات المنيوم لحفظ الطعام	90000000	عبوة	1	11	12168000	60358576
بلاط أرضية عالي الجودة	1000000	متر مربع	1	11	10244650	2411 2000

الجدول (12 هـ) الصناعات الكيميائية

الرقم	نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العمال	الطاقة الانتاجية	إجمالي التكاليف	قيمة الآلات
1	منتجات بلاستيكية (اكسسوارات وأنابيب بلاستيكية للري والري بالتنقيط)	1	9	اكسسوارات أنابيب كمية 600 طن/ سنويا أنابيب ري بالتنقيط كمية 249 طن/ سنويا قطع متممة للأنابيب كمية 45 طن/ نويا	43524000	20445600
2	اقفاص خاصة للدواجن بلاستيكية وتجهيزات سياحية بلاستيكية	1	16	اقفاص كمية 638 طن تجهيزات سياحية كمية 1575 طن	57922000	42361000
3	محافن طبة بلاستيكة سرنكات	1	25	محافن قياس 3 سم^3 25000000 محقن محافن قياس 5 سم^3 60000000 محاقن قياس (1 ــ 10 ــ 20) سم^3 15000000 محقن	53191000	53864919
4	ورق الصنفرة	1	11	ورق برداغ كمية 250000 م^2 قماش برداغ كمية 250000م^2	62552000	31096000
5	اسمدة ومخصبات زراعية سائلة وجافة بانواعها وتعبئتها	1	12	اسمدة سائلة 4500 طن	73969437	56615450
6	اكياس بلاستيكية شوادر تغطية وحفظ رقائق بلاستيك عزل وتبطين	3	337	اكياس خيش 19644 طن سنويا اكسسوارات 550 طن سنويا قساطل من طبقتين 850 طن قساطل مياه الشرب 6070 طن	44762413	633243276
7	احجار قطع كريستال زجاجي شفاف	1	26	كريستال زجاجي وملون 944 طن	66528000	32019925

	وملون					
8	انتاج حشوات البروفورميد والسدادات البلاستيكية	3	55	حشوات بروفورميد كمية 28418 طن سدادات بلاستيكية كمية 4291 طن	802284880	1131750240
9	منتجات بلاستيكية	1	13	انابيب ري بلاستيكية كمية 127 طن منتجات بلاستيكية متنوعة كمية 864 طن	200490000	291600

المصدر: دائرة الشؤون في المدينة الصناعية.

ـــ مشكلات المدينة الصناعية بحسياء:

تعاني المدينة الصناعية في حسياء من مشكلات عديدة أهمها:

على الرغم من الإجراءات البيئية المختلفة والتي تشمل كافة الجوانب البيئية لحماية البيئة والمحافظة على سلامتها كإحداث دائرة شؤون البيئة، وتحديد الشروط البيئية الواجب تطبيقها في المنشآت الصناعية وغيرها، تعاني المدينة الصناعية بحسياء من التلوث المائي والهوائي نتيجة لنوع أنشطة الإنتاج وما يتبعها من تنوع النواتج والملوثات الصادرة عن المنشآت، ونظراً لارتباط هذه الملوثات وكمياتها، ونسبها بعدد ونوعية الصناعات وتكنولوجيا الإنتاج فإنه من الصعب التكهن بهذه الملوثات وكمياتها، ومن الصعب أيضاً اعتماد أسلوب معالجة شامل لكامل النواتج السائلة، ولهذا فقد تم مبدئياً اعتماد أسلوب المعالجة الأولية داخل كل منشأة صناعية ضمن وحدات معالجة تنشأ لهذا الغرض، ريثما يتم اعتماد نظام صرف مشترك للمياه العادمة الناتجة عن الأنشطة الصناعية والمياه المنزلية، حيث تلتقي شبكة الصرف الصحي في مجمعات ينتهي صبيبها في أخفض نقطة من المخطط التنظيمي.

وبالنظر لأهمية الجانب البيئي فقد أحدثت دائرة شؤون البيئة وتنحصر مهمتها في تزويد المستثمرين بالقوانين البيئية، ومتابعة تطبيق الشروط البيئية المطلوبة في أثناء عملية بناء المنشأة وتشغيلها، ولا يتم منح المستثمر الترخيص الإداري مالم يتم التأكد من تطبيق جميع الشروط البيئية المطلوبة، كإقامة محطة معالجة لمياه الصرف الصناعي، ومحطة تصفية (فلترة) للغازات المنطلقة لاسيما في المنشآت التي تتطلب نوعية صناعتها هذا النوع من التقنية. وقد اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحتياطية كضمانة بيئية في المستقبل أهمها:

1ـــ إلزام كافة المستثمرين بإقامة وحدات معالجة داخل منشآتهم.

2ـــ عزل بعض أنواع الصناعات الخطرة ومعالجة ملوثاتها السائلة، بحيث تكون مطابقة لمواصفات المياه الصالحة لري المزروعات.

3ـــ إلزام المستثمرين بإقامة دارات مغلقة للمياه المستعملة في المنشآت، وذلك توفيراً لاستهلاك المياه.

4ـــ استخدام أنابيب شبكة الصرف المصنوعة من مادة البولي ايتيلين تفادياً لرشح المياه.

5ـــ إجراء التحاليل المخبرية للمياه العادمة للتأكد من التزام المستثمرين بمعالجتها.

6ـــ إقامة محطة مركزية (كيميابولوجية) لمعالجة كامل المصروفات السائلة الناتجة من أنشطة المدينة الصناعية.

7ـــ إقامة محطات تصفية (فلترة) للغازات المنطلقة من المنشآت الصناعية.

8ـــ إقامة حزام أخضر من الأشجار حول محيط المنشآت.

أما فيما يتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة، فإن إدارة المدينة الصناعية تقوم بجمع وترحيل هذه النفايات إلى الموقع المختار بشكل مؤقت، ريثما يتم تنفيذ الدراسة لإدارة النفايات الصلبة، والتي تقوم على أساس الإدارة البيئية المتكاملة للنفايات الصلبة (أنواع النفايات، كمياتها المتوقعة، طرق الجمع، طرق النقل، المعالجات المقترحة لكل نوع من أنواع النفايات في محطة المعالجة المركزية).

ـــ مشكلة تأمين اليد العاملة والسكن المناسب للعمال:

تقع المدينة في منطقة تتميز بقلة كثافتها السكانية، فأقرب المدن إليها هي مدينة حمص التي تبعد عنها 45 كم. وبالنظر لانخفاض الأجور نسبياً في المدينة الصناعية جعل الإقبال على العمل فيها ضعيفاً. وغالبية العاملين هم من سكان مدينة حمص والمحافظات الشرقية، وهذا ما يتطلب توفير السكن لهؤلاء العمال، فحتى الان لم تُبن أية وحدة سكنية، وإذا لم تتوافر المساكن للمشاريع الصناعية تصبح هذه المشاريع عرضة لخطر التوقف.

ـ مشكلة استكمال البنى التحتية:

تعاني البنى التحتية في المدينة الصناعية من نقص كبير في جوانب عديدة، فعلى الرغم من أن شبكات الكهرباء والماء والصرف الصحي والهاتف والطرق تغطي كامل المساحة المستثمرة، إلا أن المدينة تخلو من الخدمات التعليمية (مدارس، رياض أطفال .... إلخ). كما أن الخدمات الصحية فيها قليلة، فالمركز الصحي الوحيد الموجود يفتقر إلى التجهيزات الطبية. وتخلو المدينة من المتاجر والمحال التي تلبي احتياجات السكان، ولهذا فإن استمرارية تطور المدينة الصناعية بحسياء تتوقف على أمور عدة أهمها:

1ـ مدى ملاءمة هذا المشروع للبيئة ومدى مصداقية الإيفاء بالوعود والعهود التي تقطعها الجهات المعنية في تحسين أوضاعها العامة.

2ـ مدى تأمين اليد العاملة المؤهلة والخبيرة والكوادر الفنية التي تمكن أن يقوم على عاتقها هذا المشروع.

3ـ استكمال مختلف جوانب البنية التحتية (الإنتاجية والاجتماعية).

4ـ المتابعة المستمرة لسير العمل وإلزام المستثمرين بتنفيذ جميع الشروط المتعلقة بالعمل والإنتاج والبيئة.

5ـ تشكل البنية التنظيمية الإدارية الخلاقة والمتطورة والمبدعة للمدينة.

6ـ الإكثار من الأحزمة الخضراء حول المدينة للمحافظة على الجوانب الصحية والجمالية والبيئية.

7ـ تقديم التسهيلات التي تُسهم في جذب رؤوس الأموال السورية والعربية والأجنبية.

ويكمن نجاح هذا المشروع التنموي المهم في المحافظة على التوازن البيئي الذي يتحقق من خلال التوازن بين معدلات التنمية وحجم ونوعية الموارد الطبيعية المُتاحة، فحماية البيئة لا تعني إيقاف عجلة التنمية والتطور، إنما الاستثمار الأمثل للظروف والموارد الطبيعية والبشرية ضمن حدود القوانين الطبيعية الثابتة، وتنظيم عملية استثمارها، مع الأخذ بالحسبان حماية البيئة والمحافظة على سلامتها من التلوث والتدهور.

رابعاً: تطبيق نظرية المكان المركزي في تخطيط تطوير استغلال الأرض والمنظومة الإقليمية للمراكز البشرية، (مثال: إقليم الغاب):

وُضعت نظرية المكان المركزي وتطبيقاتها في مجال التخطيط الإقليمي والعمراني على أساس افتراض تجانس الإقليم طبيعياً واقتصادياً وبشرياً وتاريخياً، وهذا الافتراض مخالف للواقع في كثير من الأقاليم نتيجة تباين الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، والتباين في مستوى التطور الثقافي والحضاري للسكان، وكذلك التباين في مستوى تطورهم العلمي والتقني. ولهذا فمن غير الممكن الاستفادة من هذه النظرية، إلا بعد مراعاة مفهومين أساسيين هما:

ـ مراعاة روح العصر الذي نعيش فيه، والذي يتطلب توفير مستلزمات استخدام منجزات التقدم العلمي والتقني والتنظيمي المعاصر.

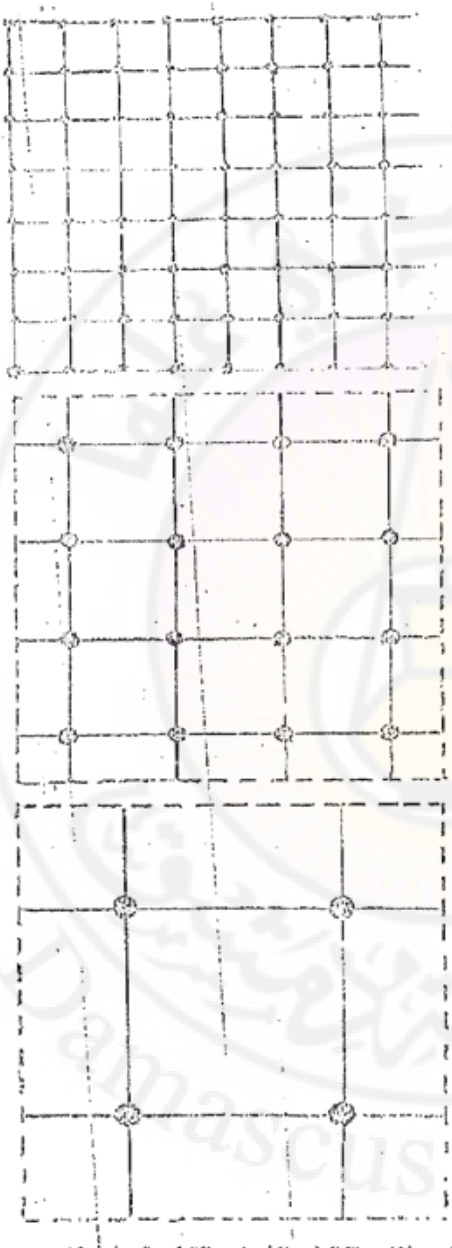
ـ حساب الاحتياطي الجغرافي لتنمية كل إقليم ثانوي، وكل مركز بشري في الإقليم، وفيما يلي توضيح لهذين المفهومين.

لقد دُرست مسألة تطور سكان المراكز الريفية (القرى الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والبلدات) في سورية، وتم التوصل إلى صحة قانون الزعة نحو تمركز سكان الريف في المراكز الريفية الكبيرة على حساب تناقص سكان المراكز الريفية الصغيرة، كما تم التوصل إلى الحجم الأمثل للقرية وهو 1700 نسمة (الجدول 13، والشكل49)، باستخدام مؤشر علاقة كلفة تعليم التلميذ بحجم القرية.

الجدول رقم (13) علاقة كلفة تعليم التلميذ بحجم القرية

عدد سكان القرية	عدد تلاميذ المدرسة الابتدائية	نصيب المعلم من التلاميذ	كلفة التلميذ في السنة (ل. س)
106	18	3	16000
212	36	6	8000
425	72	12	4000
850	144	24	2000
1700	288	48	1000

الشكل (49) علاقة كلفة تعليم التلميذ بحجم القرية



الاحتمال الاول :

حجم القرية = ١٠٦ نسمة + ٥٦ م مسقي

عدد القرى = ٦٤ قرية

عدد الطرق = ٦٤ طريق

نصيب المعلم = ٣ تلاميذ

الايجابيات : قرب المسكن من الحقل

السلبيات : ارتفاع تكاليف تخديم الريف

الاحتمال الثاني :

حجم القرية = ٤٢٥ نسمة + ٢١٢ م مسقي

عدد القرى = ١٦ قرية

عدد الطرق = ١٦ طريق

نصيب المعلم = ١٢ تلميذا

الايجابيات : قرب المسكن من الحقل

السلبيات : ارتفاع تكاليف تخديم الريف

الاحتمال الثالث :

حجم القرية = ١٧٠٠ نسمة + ٨٥٠ م مسقي

عدد القرى = ٤ قرية

عدد الطرق = ٤ طرق

نصيب المعلم = ٤٨ تلميذا

الايجابيات : قرب المسكن من الحقل وخفض تكاليف تخديم الريف

السلبيات : لا يوجد

النتيجة :

الحجم الامثل للقرية في سورية ١٧٠٠ نسمة ، لانه يخفض تكاليف الخدمات التعليمية وشبكات الكهرباء والطرق ومياه الشرب وغيرها ، اربع مرات بالمقارنة مع حجم القرية البالغ ٤٢٥ نسمة ، وكذلك يخفض نفقات الانتاج الزراعي وتصنيعه وتسويقه .

نستنتج من تحليل معطيات الجدول رقم (13) والشكل رقم (49) الآتي:

أ ـــ تنخفض كلفة تعليم التلميذ السنوية وتكاليف تأمين شبكة طرق النقل والكهرباء ومياه الشرب بمقدار 16 مرة عندما يرتفع حجم القرية من 106 نسمة إلى 1700 نسمة.

وهكذا يساعد الحجم الأمثل للقرية على الارتقاء بمستوى الخدمات مع خفض تكاليفها، وعلى التقليل من الفروقات بين المدينة والقرية.

ب ـــ لا تساعد مساحة الأراضي الزراعية التابعة للقرية الصغيرة على استعمال الآلات والتقنيات الزراعية الحديثة، التي تساهم في خفض تكاليف الإنتاج الزراعي، لذا يقل معدل ربح المزارعين ولا يمكنه المساهمة في تطوير الزراعة، في حين تساعد المساحات الواسعة التابعة للقرية الكبيرة على استعمال الآلات والمعدات والتقنيات الزراعية الحديثة، وآلات تصنيع المنتجات الزراعية (مثل صناعة الألبان ومشتقاتها، وحفظ اللحوم والخضار والفواكه .. وغيرها)، وتسويقها في الوقت المناسب، الأمر الذي يسمح بزيادة الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي زيادة أرباح المزارعين، وزيادة مقدرتهم على التطوير المستمر للإنتاج.

وبناء على ما تقدم وباستخدام أسلوب التخطيط الإقليمي يمكن اقتراح خطة إقليمية بعيدة الأمد لتطوير الإقليم (إقليم الغاب في سورية على سبيل المثال) تتضمن: تطوير استثمار الأراضي فيه وتشكيل البنية بين القطاعية المتمثلة بتطوير المجمع الزراعي الصناعي، والمجمع الخدمي، والانتقال التدريجي من شبكة المراكز البشرية العشوائية الحالية، والتي تضم 200 قرية صغيرة ومتوسطة وكبيرة إلى المنظومة الإقليمية المنظمة والمخططة للمراكز البشرية، والمتكاملة من حيث الوظائف الإنتاجية والخدمية والتي تتألف مما يلي:

أ ـــ 30 قرية، يضم كل منها 1700 نسمة، وإجمالي سكانها يصل إلى 50 ألف نسمة.

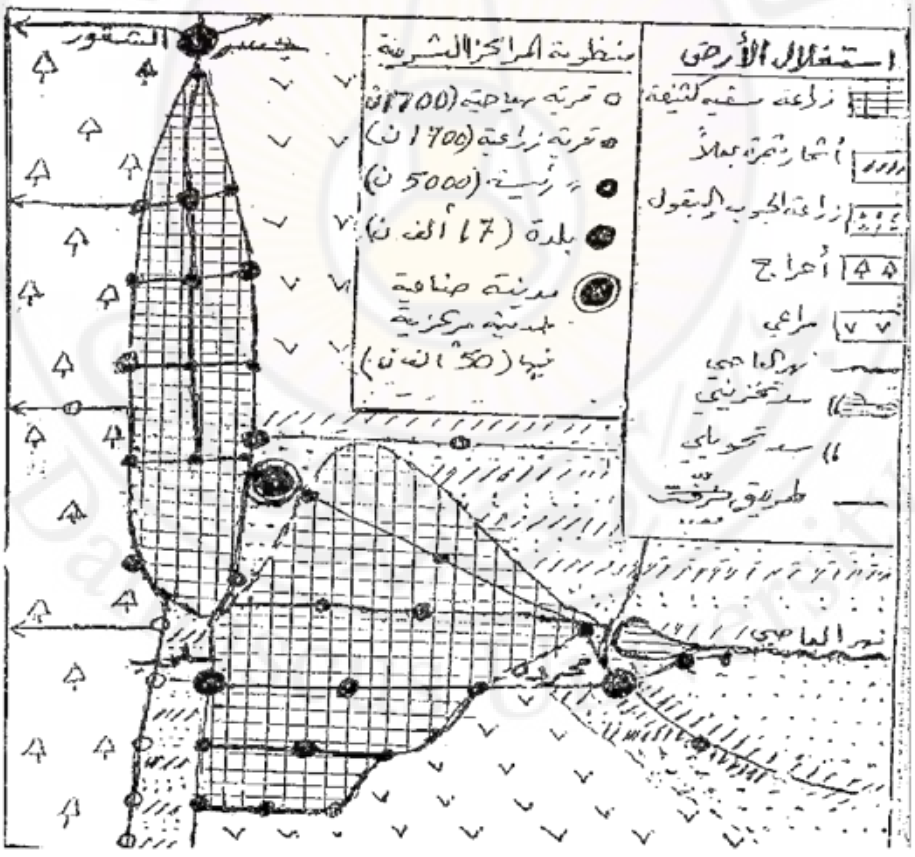
وتعتمد بعض هذه القرى في حياتها الاقتصادية على الزراعة الكثيفة المروية للقطن والبرسيم والخضار والشوندر السكري والقمح والذرة وتربية الأبقار الحلوب، وتربية الجاموس، أما بعضها الآخر فيعتمد على الزراعة البعلية للأشجار المثمرة التي تتحمل الجفاف مثل: الكرمة والزيتون والفستق الحلبي والحبوب والبقول وتربية الأغنام والدواجن، بينما يخصص القسم الثالث والذي يضم المرتفعات الغربية الغنية بالينابيع والغابات بتطوير قطاع السياحة والاصطياف.

ب ـــ 10 قرى رئيسية تتخصص بتصنيع الألبان ومشتقاتها وغيرها من الخدمات الإنتاجية الزراعية وتضم كل منها 10 آلاف نسمة، ويبلغ إجمالي عدد سكانها 100 ألف نسمة.

جـ ـــ 3 بلدات صناعية، تقوم بتحويل وتصنيع المواد الخام الزراعية المنتجة محلياً، حيث تقـــوم بإنتاج السكر وحلج القطن واستخراج زيت القطن وزيت الزيتون، كما أنها تضم محطات لتوليد الطاقة الكهرمائيةوالكهرحرارية ... وغيرها. ويقطن في كل منها 50 ألف نسمة، ويصل إجمـــالي عدد سكانها إلى 150 ألف نسمة.

د ـــ مدينة مركزية قائدة بمثابة العاصمة للإقليم والقلب النابض له، حيث تشكل المحرك الأساسي لأنشطة الإقليم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتسهم في تنظـــيم الحيـــاة الاقتصـــادية والاجتماعية فيه، كما أنها تنظم علاقاته مع الأقاليم الأخرى، وتشكل عقدة مواصلات له، وتضم صناعات غذائية بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية والسكانية التي تتميز بارتفاع مستوى تطورهـــا، ويقطنها نحو 100 ألف نسمة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (48).

الشكل (50) مخطط إقليمي لتطوير استغلال الأرض والمنظومة الإقليمية للمراكز البشرية (إقليم الغاب)



خامساً: أمثلة تطبيقية حول تخطيط بعض عناصر البنية التحتية الإنتاجية:

1ـــ تخطيط المراكز العلمية والتعليمية المتخصصة:

تُعد مراكز البحوث العلمية، والمراكز التعليمية المتخصصة أحد أهم العناصر في البنية التحتية الإنتاجية، ولذلك تولي العديد من دول العالم اهتماما كبيرا لتطوير هذه المراكز وتفعيل دورها في حل الكثير من المشكلات التي تقف في وجه تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع، لما لها من أهمية كبيرة ودور متميز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فتطور شبكة المراكز العلمية التقنية التعليمية المتخصصة وفقاً لظروف الإقليم وموارده سيؤدي بالضرورة إلى تطور الطرق والأساليب العلمية والآلات والمعدات والتجهيزات وإعداد الكوادر الفنية الضرورية للاستثمار الأمثل لهذه الموارد والذي يحقق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة.

وتتباين الأقاليم في تخصصها بالمراكز العلمية – التقنية – التعليمية المتخصصة، تبعاً لتباين الموارد الطبيعية التي وفرها لها الطبيعة، فعلى سبيل المثال: يتخصص المعهد التقني في جمهورية استونيا السوفييتية سابقاً بالأبحاث العلمية وإعداد الكوادر الفنية لتطوير الصناعات الكيميائية التي تعتمد على فحم الشيست الحجلي، وتطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية. بينما تتخصص المعاهد العلمية التقنية التعليمية المتخصصة في باكو عاصمة جمهورية آذربيجان السوفييتية سابقاً بتطوير أساليب وطرق وآلات التنقيب عن النفط واستخراجه وتصنيعه.

إن تنوع الموارد الطبيعية في سورية يشكل القاعدة الأساسية لتطوير مراكز البحث العلمي والتقني والتعليمي المتخصص، تبعاً لنوعية هذه الموارد وتوزعها الجغرافي، وهذا ما دفع وزارة التعليم العالي إلى زيادة الاهتمام بالمعاهد المتوسطة والعالية لتفعيل دورها في التخطيط للاستثمار الأمثل لهذه الموارد بهدف رفع مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فمعهد الأراضي في مدينة الرقة يقع على عاتقه استصلاح المساحات السهلية الواسعة في المحافظة والتي تحتاج إلى استصلاح لتحويلها إلى مساحات اقتصادية، تعزز مكانة المحافظة الاقتصادية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني، وتعمل على تحسين المستوى المعاشي والثقافي والحضاري للسكان، ومعهد البترول والصناعات البتروكيميائية في حمص، والذي يقع على عاتقه تطور المجمع الصناعي البتروكيميائي فيها .. وهكذا. وستتطور مراكز البحث العلمي المتخصصة في سورية، لأن القناعة التامة في دورها الفاعل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت حقيقة واقعة،

بالإضافة إلى أن تطوير العلم وربطه بالعمل أصبح الصناعة الأكثر تطوراً وعطاءً، إلى جانب كون تطوير العلم والتعليم أصبح أيضاً عاملاً رئيسياً في تطوير المدن الكبيرة.

وهكذا، فإن التخطيط السليم لمراكز البحوث العلمية – التقنية – التعليمية المتخصصة المناسبة لتطوير كل محافظة إدارية تبعاً لمواردها الطبيعية يشكل عنصراً من عناصر نجاح التخطيط الشامل المتكامل للإقليم.

2ـــ تخطيط المنظومات المائية الاقتصادية:

تُعد مشكلة نقص المياه من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في الوقت الحاضر وفي المستقبل نتيجة لتزايد حاجة السكان والاقتصاد للمياه. لذلك كان فيورن مخقاً بنظريته التشاؤمية حين صرّح بأنه سيأتي الوقت الذي لا يجد فيه الناس مفراً من شرب ماء البحر. لكن هذا الحل ليس واقعياً لارتفاع تكاليفه، وأن إنجاحه يتطلب طاقة ذرية رخيصة، الشيء الذي ربما لا يتوافر في كل بلدان العالم في ظل سياسة القطب الواحد، واحتكار التكنولوجيا النووية لمصلحة القوى المستبد.

وتبرز مشكلة نقص المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة أكثر مما هي عليه في المناطق الرطبة، بالنظر للأهمية التي تحتلها المياه في تطور المستوى الاقتصادي ومستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وتبدو هذه الأهمية واضحة من خلال حقيقتين مهمتين هما:

أ ـــ محدودية الموارد المائية المُتاحة بسبب ظروف المُناخ السائد.

ب ـــ أن معظم بلدان هذه المناطق هي بلدان نامية، وتطور مستوى المعيشة فيها لا يزال في مراحله البسيطة، وإن أي تطور ملحوظ في هذا المستوى سيؤدي إلى تزايد كبير في احتياجاتها المائية.

وفي ظل محدودية الموارد المائية سيزداد الضغط عليها، مما يؤدي إلى نقليص مخزونها واستنزافها ونفاذها التدريجي بسبب صعوبة تعويضها في ظل الأحوال المُناخية القاسية السائدة.

وهذا ما يضع أمام العلماء والباحثين والجغرافيين مهام كبيرة لإدارة الموارد المائية والمحافظة عليها وتنظيم عملية استثمارها وترشيد استهلاكها، وهذا يتطلب تخطيط المنظومات المائية الاقتصادية.

وتتضمن عملية تخطيط المنظومات المائية الاقتصادية المرور بالمراحل الآتية:

1ـــ التحليل والتقييم الشامل للموارد المائية ولاستهلاكها في مختلف القطاعات الاقتصادية:

في الحقيقة لا تتواجد الموارد المائية منعزلة في الطبيعة بل هي مترابطة ومتفاعلة مع ظروفها والعطاء الحيوي الذي يغلفها. فالمُناخ على سبيل المثال يحدد الوارد المائي بالتهطال والفاقد المائي بالتبخر، والأحذار يسرع الجريان أو يعيقه فتتشكل البحيرات والمستنقعات التي غالباً ما تنظم الجريان،

والصخور الكتيمة تساعد على الجريان السطحي، أما المنفذة فتساعد على الجريان الضمني، والنباتات تساعد على ترشيح المياه في جوف الأرض، كما تساعد على النتح المائي إلى الجو، لهذا فالموارد المائية السطحية والضمنية هي محصلة لجميع الظروف والعوامل الطبيعية، وأن تغيير أي عنصر من عناصر الوسط الطبيعي للإقليم سيؤثر حتماً على المنظومات البيئية الطبيعية بالكامل، فعلى سبيل المثال يؤثر قطع غابات السفح على مقدار النتح والترشيح والحت ونظام الجريان المائي، ليس في منطقة السفح فحسب، بل في كامل أجزاء الحوض المائي لذلك فإن الدراسة الشاملة للإقليم الطبيعي تساعد على توجيه الاستثمار العقلاني الشامل للموارد الطبيعيه في الحوض المائي. عن طريق اختيار مكان ونوع المشاريع الإنشائية اللازمة لهذا الاستثمار.

وبعد تقييم الواردات المائية الناجمة عن التهطال والمياه السطحية والجوفية الواردة إلى الأقاليم من المناطق المجاورة، يُحسب الفاقد المائي (النفقات المائية) الإيجابية على الري والصناعة وتزويد المدن والمراكز العمرانية، والسلبية من خلال التبخر من المستنقعات والهدر في البحر ... والمياه الواجب نقلها إلى الأقاليم الأخرى. فعلى سبيل المثال تم إنشاء أضخم بحيرة لخزن مياه الري وتوليد الكهرباء وتربية الأسماك على نهر الفرات في سورية، إلا أنه ومن جهة أخرى فقدت سورية (60) ألف هكتار أغرقتها مياه البحيرة، كما أنها تفقد سنوياً حوالي 1,5 مليار م^3 من المياه سنوياً عن طريق التبخر من البحيرة.

وبالإضافة إلى التقييم الكمي لاستثمار المياه في مختلف المجالات الاقتصادية، يجب تقييم تأثير المياه المستعملة في الصناعات المختلفة أو في المدن على تلوث المياه الجارية، وعلى تملح التربة، بل وفي كثير من الأحيان على تلوث المياه الجوفية أيضاً.

2ـ حصر الموارد المائية:

وتُعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في تقييم الموارد المائية التي تعني "كافة الأعمال التي تؤدي إلى فهم أمثل لكمية الموارد المائية ونوعيتها وتنظيم استثمارها وإدارتها وفق أفضل السبل الممكنة، وترشيد استهلاكها، والتخطيط لتنميتها وفقاً للمعايير الاقتصادية والاجتماعية المقبولة[1].

ويعني مفهوم حصر الموارد المائية، التوثيق الكمي أو الحجمي لإجمالي المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية المتجددة وغير المتجددة، وتوزعها الجغرافي، وخصائصها الكيميائية، وحجم الاستثمار الآمن وسبل تنميتها وتطويرها.

[1] روستاس /اكساد/ دم: تقييم الموارد المائية في الوطن العربي. منظمة اليونسكو، دمشق، 1988م.

وتمثل التقديرات الكمية للموارد المائية المُتاحة عنصراً أساسياً في تنظيم استثمار الموارد المائية وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية المستهلكة للمياه، فالإدارة الفعالة للموارد المائية وترشيد استخداماتها، وتطبيق التدابير الفعالة لحمايتها من التلوث ترتكز على معرفة شاملة لحجم الموارد المائية السطحية والجوفية، وتوزعها المكاني ونوعيتها، ووسائل استثمارها وتنميته.

وحسب رأي خوري وآخرين[1] تعتمد عملية حصر الموارد المائية على التقدير الدقيق للمصادر المائية الآتية:

أ ـــ تقدير المصادر المائية سريعة التجدد في الأقاليم الرطبةخاصة.

ب ـــ تقدير المصادر المائية بطيئة التجدد، في الأقاليم الجافة والصحراويةخاصة.

جـــ ـــ تقدير حجم الموارد المائية الإضافية الناتجة عن إعادة استعمال المياه.

د ـــ تقدير حجم الموارد المائية المنتجة عن طريق تحلية ماء البحر والمياه السطحية والجوفية المالحة.

وللمحافظة على الموارد المائية من التبخر من المسطحات المائية والهدر في البحار والمنخفضات، لابد من تقدير مايلي:

أ ـــ إمكانية التخزين الجوفي في الطبقات السطحية والعميقة.

ب ـــ إمكانية التخزين السطحي ضمن التربة باستخدام أسلوب وتقنية حصاد مياه الأمطار.

جـــ ـــ النفقات المائية (الفاقد المائي) بمختلف أشكالها.

د ـــ إمكانية نقل المياه بين الأقاليم.

ولتحقيق ذلك لابد من اتخاذ العديد من الإجراءات المفيدة أهمها:

أ ـــ إنشاء شبكات الرصد بمختلف أنواعها، كونها تشكل المصدر الأساسي للمعلومات التي تُبنى عليها الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموارد المائية كماً ونوعاً.

ب ـــ زيادة الاهتمام بتطوير شبكة رصد المياه الجوفية والموارد المائية السيلية السطحية.

جـــ ـــ إجراء المزيد من عمليات المسح الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية، مع مراعاة حصر كافة الآبار التي تستثمر الطبقات المائية الجوفية المشمولة بعملية المسح.

---

[1] خوري، جان، والدوري، عبدالله، ورسول اغا، وائق: الموارد المائية في الوطن العربي وافاقها المستقبلية. ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، 1986م.

د ـــ إعداد الخرائط المائية بالمقاييس المطلوبة، بحيث تبين نوعية المياه وتغيراتها بدلالة العمق والزمن، وصلاحيتها للاستخدام، وخرائط تبين أبعاد الخزانات المائية والجوفية وخصائصها الهيدروليكية، وأنظمة حركة المياه الجوفية.

هـ ـــ إجراء الدراسات الكمية المتعلقة بمقدار التغذية المائية، وكمية الاستهلاك الآمنة من المياه الجوفية.

3ـــ مرحلة التنبؤ الشامل:

تتمثل الأسس المنهجية للتنبؤات اللازمة لإنشاء المنظومات المائية الاقتصادية الواحدة على الأمد البعيد (30 – 40 سنة) في:

1ـــ التنبؤ بتطور قطاعات الاقتصاد الوطني وتطور استهلاكها للمياه في (الري والصناعة والمدن والمواصلات ...)، مع الأخذ بالحسبان المؤسسات التي تلوث المياه.

2ـــ إن التنبؤ بالنماذج الإقليمية للموارد المائية ولاستهلاكها في المستقبل سيساعد في تحديد مناطق فيض المياه ومناطق نقصها، الأمر الذي سيساعد في رسم المنظومة المائية الاقتصادية الواحدة التي تحقق التوازن بين الموارد المائية واستهلاكها في مختلف المناطق.

3ـــ إن تحقيق التنبؤين السابقين سيساعد على التنبؤ بالنماذج التي ستنجم عن تنفيذ المنظومة المائية الاقتصادية الواحدة على البيئات الإقليمية، لا بل وعلى المستوى العالمي، فقد دلت التقديرات الأولية للتغيرات الممكنة في الدورة المائية على سطح الكرة الأرضية تحت تأثير تطور الفعاليات الاقتصادية مثلاً، أن المساحة المروية ستزداد مرات عدة، مما يؤثر على نظام التبخر والتهطال والحرارة والجريان على اليابسة.

ويمكن تدقيق هذه التنبؤات على ضوء تطور الاقتصاد الوطني والتقدم العلمي والتقني وتطور الدراسات التي تخص العلاقة بين الطبيعة والمشاريع التنموية والاقتصاد على نطاق الإقليم والدولة والعالم.

وتكمن مهمة الجغرافيين في هذه المرحلة بالتنبؤ الشامل بالآتي:

1ـــ تطور القطاعات الاقتصادية، وتطور حاجتها المستقبلية للمياه.

2ـــ التنبؤ بالمشاريع المائية اللازمة لتحقيق هذه الحاجة، مع الحفاظ على النوعية الجيدة للمياه، وعلى تحسين الوسط الطبيعي من أجل حياة أفضل.

3ـــ التنبؤ بالنتائج الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تنجم عن هذه المشاريع على الاقتصاد والبيئة.

ويتم التنبؤ على أساس حساب معدلات استهلاك المياه في مختلف الأنشطة الاقتصادية (مثل معدل ري الهكتار، معدل استهلاك الفرد للمياه .... وغيرها) في كل إقليم، ثم على أساس حساب التطورات المقبلة بين الموارد المائية والاقتصادية.

4ـــ أصبحت الآن تنقية الموارد المائية وإعادة استعمالها ضرورة ملحة في المناطق الجافة والرطبة على حد سواء، لهذا لا يمكن وضع نموذج ثابت، بل عدة نماذج حركية لاستعمال المياه (الاستعمال الأول ثم التكرير، الاستعمال الثاني ثم التكرير.. وهكذا). وتتغير هذه النماذج حسب تطور حاجة الاقتصاد الوطني للمياه، وبحسب مستوى التقدم العلمي والتقني.

4ـــ التخطيط الشامل للمنظومة المائية الاقتصادية الواحدة:

وما يرافقها من منظومة كهربائية اقتصادية واحدة، والتي تحقق أفضل مردود اقتصادي وأجمل بيئة لحياة المجتمع. ويتم ذلك على النحو الآتي:

1ـــ تحديد مشاريع استصلاح الطبيعية: مثل بناء السدود وتشكيل البحيرات، وشق القنوات المائية لأغراض النقل أو الري أو الصرف، إقامة محطات توليد الطاقة الكهرمائية، غرس الغابات، اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أجراف التربة ... وغيرها.

2ـــ توزيع المؤسسات المستهلكة للمياه: المناطق المروية، المراكز العمرانية الريفية والحضرية، المصانع والمعامل ... إلخ.

3ـــ تحديد مصادر تلوث المياه والمؤسسات اللازمة لتنقيها وإعادة استعمالها.

4ـــ لا تقل أهمية الكهرباء عن أهمية الماء، فكل منهما يساهم في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية. ومن الملاحظ الان أن معظم دول العالم تشهد إنشاء أضخم المحطات الكهرمائيةوالكهرحراريةوالكهرذرية بقصد خفض نفقات الإنتاج.

إن تخطيط مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية المختلفة ومراكز استهلاكها، والشبكة التي تصل بينهما تُعد أساس لابد منه لتطوير الاقتصاد، ويجب أن يجري تخطيط متزامن ومتواز ومتوازن ومتكامل لإنتاج المحطات الكهربائية والمؤسسات الاقتصادية المستهلكة للكهرباء.

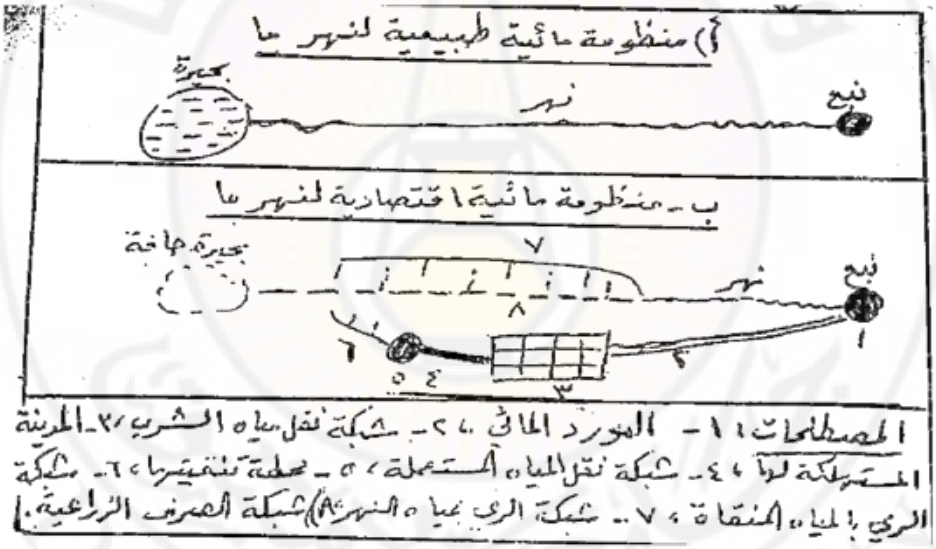
وهكذا، إن تحقيق التوازن المستقبلي بين المنظومة المائية والكهربائية والمنظومة الاقتصادية المستهلكة لهما، يتطلب شمولية التحليل والتقييم والتنبؤ والتخطيط. وكلما كان التحليل والتقييم والتنبؤ أشمل، كلما كان تخطيط المشاريع المائية والكهربائية والاقتصادية أكمل.

وتتباين خطط تأمين المياه وصرفها بحسب الخصائص الجغرافية للمكان ومستوى التقدم العلمي والتقني. فعلم التخطيط يتضمن المفاهيم والطرائق والأساليب الصالحة للتخطيط في كل زمان ومكان. وهذا يركز التخطيط الإقليمي في معالجته لمشكلة الاستثمار الأمثل للموارد المائية على مفهوم:

1ـ المنظومة أو النظام:

وهو عبارة عن مجموعة العناصر المتفاعلة المتكاملة والمتطورة معاً، والتي يؤثر تغيير أي عنصر من عناصرها في بنية المنظومة بكاملها. وهذا المصطلح مرادف لكلمة دورة مثل: دورة الماء في الطبيعية، دورة الماء في المنظومة المائية الاقتصادية لحوض نهر ما، شكل رقم (51)

الشكل (51) دورة الماء في المنظومة المائية الاقتصادية لحوض نهر ما



2ـ التوازن المائي الاقتصادي الديناميكي: ويُصاغ بالمعادلة الآتية:

الواردات المائية – النفقات المائية ± المخزون

فعلى سبيل المثال: حينما كانت الأمطار تزيد في بعض السنوات في حوض نهر بردى، كان المخزون المائي في بحيرة العتيبة يزداد، وحينما كانت تقل كان المخزون ينقص، يبقى متوسط الموارد المائية ثابتاً في حوض النهر المذكور. إلا أن تزايد الطلب على المياه في المستقبل القريب والبعيد نتيجة التزايد السكاني السريع والتوسع في المشاريع الاقتصادية في هذا الحوض يتطلب استخدام

أسلوب التخطيط الإقليمي لتنظيم عملية استثمار الموارد المائية في الحوض وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المياه اعتماداً على ما يلي:

1ـ زيادة الموارد المائية، وذلك من خلال:

أ ـ بناء السدود التخزينية على الأنهار والسدود الترشيحية لتأمين التغذية للمياه الجوفية ورفع مستواها.

ب ـ تنقية المياه المستعملة في المدن وإعادة استعمالها في ري الأراضي.

جـ ـ تنقية المياه المستعملة في الصناعة وإعادة استعمالها في ري الأراضي.

د ـ تنقية مياه البحر إن وجدت.

هـ ـ استجرار المياه من الأحواض المائية الغنية المجاورة.

2ـ تقليل استهلاك المياه عن طريق:

أ ـ اعتماد الطرق العلمية التي تقلل كمية المياه اللازمة لإنتاج الطن الواحد مثل الري بالرذاذ والتنقيط بدل الري التقليدي، ومثل إنتاج الإسمنت بالطرق الجافة بدلاً من الطرق الرطبة.

ب ـ استبدال الفروع الإنتاجية الشرهة للماء (مثل القطن والأرز ..)، بالفروع القنوعة بالماء (مثل البطاطا والقمح ... إلخ).

جـ ـ نقل السكان والمشاريع الشرهة للمياه إلى الأقاليم الغنية بالمياه كحوض الفرات ... إلخ.

3ـ الحوار التخطيطي: ويحدد إيجابيات وسلبيات كل خيار من خيارات تحقيق التوازن المائي الاقتصادي (بين العرض والطلب) ليتم الوصول إلى الخيار الأمثل لهذا التوازن في المستقبل القريب والبعيد.

4ـ المعايير (المعدلات) التخطيطية، والتي لابد منها عند حساب التوازن المائي الاقتصادي، وعند تصميم مشاريع تأمين المياه وصرفها وتنقيتها، ومن هذه المعايير: معدل ري الهكتار، الماء اللازم لإنتاج طن واحد من المواد المصنوعة، معدل استهلاك الفرد من الماء في المدينة او الريف، فمياه الصرف الصحي تعادل 0,8 من المياه المستعملة في المدينة و0,6 في الريف، الحد المسموح به من الملوثات ... إلخ.

وتوضح الأشكال (54،52،53) تباين المشاريع المائية بحسب الظروف الطبيعية والاقتصادية في الإقليم المخطط له.

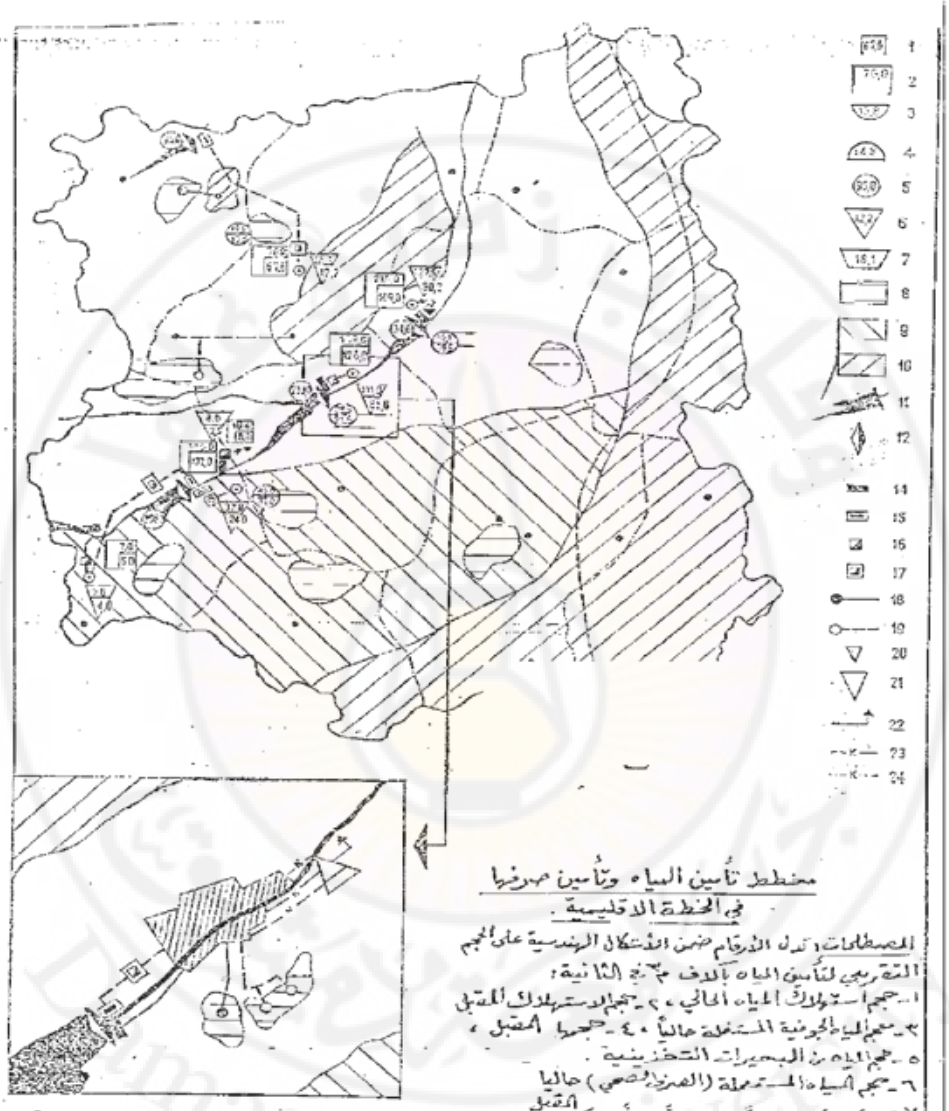
الشكل (52) منظومة تأمين المياه العذبة للمدينة والمراكز البشرية المجاورة لها



الشكل (53) مخطط تصريف المياه المستعملة



الشكل (54) مخطط تأمين المياه وتأمين صرفها في الخطة الإقليمية



مخطط تأمين المياه وتأمين صرفها
في الخطة الإقليمية .

المصطلحات (تدل الأرقام ضمن الأشكال الهندسية على الحجم
التقريبي لتأمين المياه بآلاف م٣ في الثانية :
١ـ حجم استهلاك المياه الحالي ، ٢ـ حجم الاستهلاك المستقبل
٣ـ حجم المياه الجوفية المستغلة حالياً ، ٤٠ـ حجمها المستقبل ،
٥ـ حجم المياه من البحيرات التخزينية .
٦ـ حجم المياه المستعملة (الصرف الصحي) حالياً
٧ـ " " " المستقبل
٨ـ ـ كان وجود المياه الجوفية بشكل مؤكد ، ٩ـ كان وجودها بشكل محتمل ، ١٠ـ كان غير مناسب لتطوير
المنظومة المركزية لتأمين المياه ، ١١ـ جيرات تخزينية ، ١٢ـ سدود ، ١٣ـ تجهيزات لأخذ المياه
السطحية موجودة حالياً ، ١٥ـ التجهيزات المخطط لها ، ١٦ـ محطات تنقية المياه العذبة موجودة ،
١٧ـ نفس المحطات مخطط لها ، ١٨ـ كان نقل المياه موجود ، ١٩ـ كان نقل المياه مخطط له ،
٢٠ـ محطات تنقية مياه الصرف الصحي ، ٢١ـ نفس المحطات مخطط لها . ٢٢ـ مصب مياه الصرف الصحي
بعد تنقيتها ، ٢٣ـ أقنية الصرف الصحي موجودة ، ٢٤ـ نفس الأقنية مخطط لها .

أمثلة عن المنظومات المائية الاقتصادية الواحدة:

تُعد عملية نقل المياه من الأقاليم الغنية إلى الأقاليم الفقيرة بها من الأمور المهمة جداً، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما:

1ـ الانتظام والتجانس في توزيع الموارد المائية.

2ـ حفظ المياه من الضياع والهدر في المناطق الغنية بها، حيث غالباً ما يتم جر المياه من المناطق الساحلية الغنية بمصادرها المائية، نظراً لمعدلات الخطوط العالية، بدلاً من أن تصرف إلى البحر عن طريق الجريان الطبيعي السطحي أو الجريان الجوفي.

وتُعد المنظومة المائية الاقتصادية الواحدة لحوض الفولغا في روسيا خير مثال على نقل المياه من الأقاليم الغنية إلى الأقاليم الفقيرة فنهر الفولغا من أهم أنهار روسيا والاتحاد السوفييتي السابق وذلك لأمرين مهمين:

الأول: يرتبط به مصير ربع السكان والإنتاج الصناعي والزراعي في الاتحاد السوفييتي السابق.

الثاني: يرتبط باستثماره مستوى بحر قزوين ومهنه صيد السمك فيه ومصير موانئ هذا البحر. وقد جرت دراسات عدة حوله وعقدت مؤتمرات علمية لدراسة مشكلاته. وصممت المنشآت المائية من أجل نقل وتحويل جزء من مياه الأنهار الشمالية (بتشورا، دوفينا الشمالي) إلى نهر الفولغا عن طريق رافده نهر كاما، ويحقق هذا النقل للمياه من الشمال إلى الجنوب الفوائد الآتية:

1ـ زيادة المساحة المروية في المناطق الجافة، لاسيما في الحوض الأدنى لنهر الفولغا.

2ـ زيادة تأمين المدن والصناعة بكميات المياه اللازمة في مجمل الحوض.

3ـ زيادة إنتاج الطاقة الكهرمائية الرخيصة في الحوض.

4ـ تحسين عمليات النقل المائي بالأنهار والأقنية المائية في كامل القسم الأوربي من روسيا.

5ـ المحافظة على مستوى بحر قزوين، وعلى نشاط الموانئ الموجودة على شواطئه)ـ تطور مهنة تربية الأسماك في الخزانات المائية العذبة.

7ـ تشكيل المنظومة المائية الاقتصادية الواحدة عن طريق نقل المياه من الشمال إلى الجنوب في كامل القسم الأوربي من روسيا.

إن نقل قسم من مياه الأنهار الشمالية إلى حوض الفولغا يتطلب دراسة شاملة لتحقيق التوازن بين الموارد المائية الحالية والجديدة المستقبلية من الشمال، وبين القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المستهلكة لها، ولحماية الموارد الطبيعية مثل (الأراضي، الغابات، الثروات الباطنية ... إلخ).

فتنظيم جريان نهري الفولغا والدنيبر على سبيل المثال، واللذان يجريان في السهل الروسي تطلب إنشاء خزانات مائية تحتل مساحة تُقدر بـــــ 36 ألف كم^2.

إن تقييم الوضع الحالي لأحواض الفولغا وبتشوراودوفينا يظهر مدى الحاجة لنقل المياه من حوضي بتشوراودوفينا اللذين يعانيان من فيض المياه وكثرة المستنقعات وبرودة المُناخ وفقر التربة وقلة السكان إلى حوض الفولغا الكثيف بالسكان وبالمراكز الاقتصادية وذي المُناخ المعتدل والتربة الخصبة. كما أن التنبؤ بما سينجم عن عملية النقل هذه ضروري جداً. فالتطور المستقبلي للاقتصاد في حوض الفولغا سيستهلك كل ما يتوافر من موارد مائيه في هذا الحوض. وهذا ما يتطلب نقل كميات متزايدة من المياه من الأحواض المجاورة.

كما أن التقدم العلمي والتقني وتطور مصادر الطاقة المحركة يساعد على توفير إمكانيات نقل كميات هائلة من المياه.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن التنبؤ عن التطورات التي ستجري في الوسط الطبيعي والاقتصادي بعد تنفيذ كل نموذج من المشروعات مهم جداً، فمن هذه التطورات على سبيل المثال يمكن ذكر:

ـــ الارتباط المتبادل بين تذبذب المُناخ وتذبذب الجريان وتذبذب الحاجة إلى المياه. ومعرفة هذه التذبذبات ضروري جداً من أجل بناء السدود وحساب أخطار الفيضانات العظمى أو فترات الشح الدنيا.

ـــ دراسة الآثار التي يمكن أن تنجم عن نقل المياه بين الأحواض على البيئات الإقليمية والمحلية.

ـــ دراسة إمكانية نقل المياه بين الأحواض في اتجاهات متعاكسة بحسب حاجة الاقتصاد الوطني، وبعبارة ثانية وضع البرنامج العام الذي تتحقق بموجبه المنظومة المائية الواحدة، التوازن المائي الاقتصادي بين المناطق عن طريق نقل الماء الفائض عن حاجة بعض المناطق إلى المناطق ذات العجز المائي، وعن طريق حزن الماء خلال فترات الفيض لاستخدامه في فترات العجز.

ـــ إن تنفيذ مشاريع نقل المياه من الشمال إلى الجنوب سيؤدي إلى تغريق مساحات واسعة من الأرض والغابات وثروات باطنية بالبحيرات الخزينية. لهذا فمهمة الجغرافيين مع المخططين تكمن في اختيار النموذج الأنسب الذي يؤدي إلى الحصول على أفضل النتائج بأقل النفقات. كما ويساهم الجغرافيون في توزيع هذه المشاريع الإنمائية على أساس حساب مختلف العوامل اللازمة لنجاحها، بما في ذلك أثر العامل المائي.

ولعل من أهم مشاريع نقل المياه في سورية هو مشروع جر 4 م^3 من قناة مسكنة غرب على نهر الفرات في شمال سورية إلى نهر قويق، ومشروع تنفيذ قناة جر رئيسية من نهاية موقع قناة جر مسكنة غرب الرئيسية عند الكم 71، حيث يصل تدفقها الأعظمي حتى 55 م^3/ثا وبطول 48 كم لري سهول حلب الجنوبية والبالغة مساحتها الإجمالية حوالي 65 ألف هكتار.

كما أنجزت الشركة العامة للدراسات المائية دراسة لتنفيذ مشروع تحويل جزء من مياه نهر الفرات إلى سهول تدمر لاستصلاحها وتحويلها إلى أراض زراعية مروية. ويبلغ طول هذا المشروع 215 كم، بطاقه تصل إلى 3م^3/ ثا، وقد رصدت الأموال اللازمة لتنفيذ أعمال المرحلة الأولى. ومن المقرر أن يروي هذا المشروع إلى جانب الأراضي السهلية الواسعة، مدينة تدمر والسخنة وتجمعات الفوسفات في الصوانة، بالإضافة إلى التجمعات السكانية المجاورة لخط سير هذا المشروع. وتكمن أهمية هذه المشاريع في كونها تشكل نواة لمنظومة مائية اقتصادية واحدة في سورية.

3ـ تخطيط إنتاج الطاقة واستهلاكها (منظومة الطاقة الاقتصادية):

تتنوع مصادر الطاقة المحركة (الفحم الحجري، النفط، الغاز، الكهرباء ... إلخ)، وهي ضرورية لجميع القطاعات الاقتصادية والمراكز البشرية. ويهدف التخطيط الإقليمي إلى الاستثمار الأمثل والمتكامل لجميع مصادر الطاقة من أجل تلبية متطلبات الإنتاج المادي واحتياجات السكان خلال فترة الخطة.

ـ مراحل وضع الخطة:

أ ـ تقييم الحالة الراهنة لموارد الطاقة وشبكاتها ومراكز استهلاكها، وكشف عدم التوازن بين العرض والطلب وكيفية معالجته خلال فترة الخطة المقبلة.

ب ـ التنبؤ بالطلب على الطاقة من قبل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية.

جـ ـ التخطيط لتحديد الخيار الأمثل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الطاقة، عن طريق تطوير إنتاجها، وتطوير شبكات نقلها والوصول إلى الخيار الأمثل.

ويوضح الشكل (55) مفهوم المنظومة الكهربائية الاقتصادية وطريقة التوازن بين العرض والطلب على الطاقة (طريقة التوازن الطاقي الاقتصادي)

الإنتاج – الاستهلاك + الفاقد

ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب بأقل فاقد من الطاقة تُشكّل المحطات الكهرحرارية بطاقتها العظمى عندما تتوقف المحطات الكهرمائية من أجل خزن المياه للري في البحيرة، وتُبنى المحطات الكهرحرارية الجديدة قرب الشبكة الكهربائية لتوفير إنشاء شبكة جديدة، ويجب بناء محطات التوليد والشبكة والمؤسسات المستهلكة للطاقة بشكل متزامن ومتوازن للمحافظة على الطاقة من الضياع وعلى الوقت أيضاً.

الشكل (55) مفهوم المنظومة الكهربائية الاقتصادية وطريقة التوازن بين العرض والطلب على الطاقة (طريقة التوازن الطاقي الاقتصادي)



4ـــ تخطيط شبكة المواصلات ومراكز الخزن والتبريد والصوامع (منظومة التبادل السلعي):

تُقسم شبكة طرق المواصلات إلى: الخطوط الحديدية، الطرق البرية (المعبدة)، الطرق المائية (النهرية والبحرية والبحيرية). الخطوط الجوية، والنقل بالأنابيب للمياه والغاز والنفط ومشتقاته. وتشبه المواصلات الشرايين والأوردة التي تنقل الدم من قلب الإنسان إلى جميع خلايا جسده، ثم تعود بالدم إلى القلب.

وتُعد المواصلات جزءاً من المنظومة الاقتصادية الوطنية والإقليمية متكاملة الحلقات (إنتاج، تبادل، استهلاك) والمؤلفة من:

أ المراكز المصدرة للمواد والسلع والخدمات

ب المراكز المستوردة للمواد والسلع والخدمات

جـــ شبكات المواصلات وتيارات التبادل السلعي والركاب بين المراكـــز المصـــدرة والمراكـــز المستوردة.

ولكل سلعة منتجة أو خدمة معينة منطقة تصريف خاصة بها، وتتحدد هذه المنطقة بالسعر المتساوي (كلفة إنتاجها + كلفة نقلها) . فإذا حدث هناك تنافس بين مركزين ينتجان نفس السلعة (سيارة مثلاً)، فإن منطقة تصريف كل منهما تتحدد بالمعادلة الآتية:

$$P_1 + Si_1 = P_2 + Si_2$$

حيث:

(P_1) ، (P_2): كلفة إنتاج السلعة في المركز (1) والمركز (2)

(S): كلفة النقل الكيلو متري

(i_1)، (i_2): المسافة بين مكان الإنتاج (1) و (2)، ومكان استهلاك السلعة والشكل رقم (56) يوضح هذه المعادلة.

الشكل رقم (56)المسافة بين مكان الإنتاج (1) و (2)، ومكان استهلاك السلعة



ومن أهم فوائد منظومة المخازن ومراكز التبريد والصوامع:

1ـــ تساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب. مثال: يتسم الإنتاج الزراعي بالسمة الموسمية، لكن الطلب عليه يومي على مدار السنة، لذا لابد من بناء منظومة المخـــازن ومراكـــز التبريـــد والصوامع، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

2ـــ تنظم هذه المنظومة شحن السلع. مثال: تقوم منظومة المخازن المتمركزة في عقد المواصلات باستلام البضائع المنقولة بالقطارات أو السفن، ثم يتم شحنها بالسيارات، أو بالعكس تقوم باستلام البضائع المنقولة بالسيارات، ثم يتم شحنها بالقطارات أو السفن.

3ـــ تساعد منظومة المخازن على تشغيل وسائل النقل بالطاقة القصوى في الاتجاهين (ذهاباً وإياباً) بدلاً من اتجاه واحد، مما يساهم في خفض النفقات وزيادة العائدات.

4ـــ تعتبر المخازن كالمناجم التي تجذب المصانع إليها، فمطاحن الحبوب تتوطن بالقرب من الصوامع، ومصانع حفظ الخضار والفواكه واللحوم المعلبة قرب المخازن.

5ـــ إضافة إلى ذلك تقوم المخازن الخاصة بسلعة ما أو بمجموعة سلع باستلام وتنظيف وتصنيف وتوضيب وحفظ المواد المخزونة وفق المعايير المطلوبة. فعلى سبيل المثال تقوم المخازن المبردة بحفظ السلع في درجة الحرارة التي تناسبها.

وهكذا، تُعد منظومة المخازن جزءاً من منظومة المواصلات، تماماً مثلما تُعد الخزانات المائية (البحيرات التخزينية، خزان المدينة أو الحي أو المنزل ...) جزءاً من المنظومة المائية الاقتصادية. وتتوطن منظومة المخازن في مناطق الإنتاج الصناعي والزراعي أو مناطق الاستهلاك، أو في عقد المواصلات، وفي جميع الحالات تتكامل منظومة المخازن مع منظومة المواصلات.

يُلاحظ من دراسة وتحليل الشكل رقم (56) أن كثافة طرق المواصلات تشتد حول المدن الكبرى للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التركز، كما أن الطرق مثلها مثل المدن ذات تسلسل هرمي (من الدرجة الأولى والثانية والثالثة ... إلخ).

أما مهمة تخطيط شبكة المواصلات فتكمن في تحقيق التوازن بين العرض والطلب خلال فترة الخطة، أي بين شبكة المواصلات المقبلة (توزعها، أطوالها، وطاقة وسائلها)، وبين حجم الإنتاج الصناعي والزراعي وأعداد الركاب نحو أماكن العمل أو الترويح.

مراحل تخطيط منظومة شبكة المواصلات في الخطة الاقليمية:

تمر العملية التخطيطية لمنظومة شبكة المواصلات في الخطة الاقليميةبالمراحل الآتية:

أ – تقييم الحالة الراهنة لشبكة الطرق والمخازن، ودرجة تأديتها لوظائفها وتحديد أماكنها، ومقدار العجز.

ب التنبؤ عن حجم التبادل السلعي المقبل وحجم التخزين المقبل استناداً إلى خطط تطوير الإنتاج الصناعي والزراعي المقبل، ومقارنته مع الحجم الحالي لحساب مقدار التوسع المطلوب خلال الخطة.

جـــ مرحلة التخطيط: وتتضمن وضع الخيارات الممكنة للخطة التي تحقق التوازن بين العـــرض والطلب في المستقبل القريب والبعيد، ثم مقارنة إيجابيات وسلبيات هذه الخيـــارات للوصـــول إلى الخيار الأمثل. (شكل رقم 57).

الشكل (57) شبكة المواصلات في الخطة الإقليمية



أما المؤشرات (المعدلات) التخطيطية فهي كثيرة جداً بالنسبة لكل نوع من المواصلات والمخازن والمواد والسلع المنقولة.

5- تخطيط القاعدة الإنتاجية للبناء والتهيئة الهندسية للأرض (تخطيط ميزان استخدامات الأراضي)

تشمل أعمال البناء جميع أشكال التهيئة الهندسية للأرض لتصبح صالحة لأداء الوظائف المطلوبة منها: مثل حفر المناجم، وإنشاء السدود، وشق الطرق، وبناء المصانع والمساكن ... واستصلاح الأراضي الزراعية بالري والصرف، واستصلاح نظام الجريان المائي للأنهار والإجراءات الضروريه لحمايه الأرض من كافة أشكال الحت والتلوث والتدهور ... إلخ، ويُعد قطاع البناء قطاعاً اقتصادياً معقداً (متعدد الاختصاصات)، وهو ضروري لتطوير جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية ولتحديد المستقبل القريب والبعيد للإقليم.

تتألف منظومة القاعدة الإنتاجية للبناء من ثلاث حلقات متكاملة هي:

أ المؤسسات الهندسية التي تضع مخطط مشروع البناء لصالح وزارة أو شركة أو فرد، وتتخصص كل مؤسسة منها بتخطيط فرع من فروع الاقتصاد كالصناعة الاستخراجية للفحم أو خطوط السكك الحديدية أو المرافئ أي وضع المخططات الهندسية.

ب مصانع مواد البناء و أجزاء الأبنية والتجهيزات الهندسية.

جـ شركات البناء المنفذة للمشروع. ويوجد في كل دولة عدد محدودمن شركات البناء، التي تمتلك الرساميل الضخمة، والالات والمعدات الحديثة والقادرة على تنفيذ مشاريع البناء الكبرى (المدن الصناعية على سبيل المثال).

وتتباين كلفة البناء من مكان إلى اخر بسبب الريع التفاضلي (أي بسبب المزايا النسبية الطبيعية والاقتصادية للمكان، التي غالبا ما تحدد درجة صلاحيته للبناء وتؤمن الوفورات الاقتصادية الناجمة عن هذه الصلاحية. ومن الضروري جداً أخذ هذه الصلاحيات بالحسبان وعدم تجاهلها لئلا يخسر المشروع.

إن استثمار خصائص الأرض من أهم مهام التخطيط الإقليمي، لأن إظهار هذه الخصائص يساعد على تحديد الأماكن الصالحة لمختلف المشاريع الإنشائية العمرانية والإجراءات اللازمة لاستصلاحها على الأمد البعيد. وتتضمن العملية التخطيطية الخطوات الآتية:

أ ـ التقييم الإنشائي العمراني والتقييم التخطيطي الشامل للأرض:

تؤثر خصائص الأرض من حيث مساحتها وجيولوجيتها وما تحتويه من ثروات دفينة ومياه جوفية وأشكال سطحها ومناخها ومياهها وأتربتها ونباتاتها على الخصائص الإنشائية العمرانية (الجيوتقنية) لهذه الأرض.

وتوضح معطيات الجدول رقم (14) أثر خصائص الأرض على درجة صلاحيتها للمشاريع العمرانية للأبنية السكنية والعامة وللمشاريع الإنشائية الصناعية والزراعية.

جدول رقم (14) أثر خصائص الأرض على درجة صلاحيتها للبناء[1]

الخصائص الطبيعية للأرض	درجة صلاحيتها للإنشاء والتعمير		
	جيدة الصلاحية	مقبولة الصلاحية	غير صالحة
1	2	3	4
1 ـ الميل سطح الأرض (%) أ ـ لمشاريع العمران. ب ـ للإنشاءات الصناعية والزراعية	10 0,5 % 3 0,3 %	20 10 % 5 3 %	أكثر من 20 % أكثر من 5 %
2ـ تحمل الأرض للمنشآت	سهلة جدا لا تتطلب إجراءات إضافية	تتطلب إجراءات وقائية رخيصة الكلفة	تتطلب تدابير وقائية عالية الكلفة
3ـ المياه الجوفية	تسمح بالبناء دون إجراءات ونفقات إضافية لحفظها	تتطلب إجراءات بسيطة ونفقات قليلة لحفظها	تتطلب إجراءات معقدة ونفقات باهظة لحفظها
4ـ الترابة (المستنقعية)	معدومة	تجفيفها بكلف قليلا	عميقة و تجفيفها بكلف كثيرا
5ـ التعرض للفيضانات والغمر أ ـ المساكن	الغمر شبه معدوم وبالأقل من 1% من المساحة ومرة كل 100 سنة	الغمر اقل من 0,5 متر وحوالي 1% من المساحة ويحدث مرة كل 25 سنة	غمر اعمق من 0,5 م لحوالي 4% من المساحة ويحدث أكثر من مرة كل 25 سنة
ب ـ المشاريع الزراعية والصناعية	المشاريع المعدة الأمد مثل المساكن والمشاريع (التي تستمر 50 سنة)، الغمر 2% من المساحة، ويحدث مره كل 25 سنة. المشاريع المتوسطة الأمد (10 15 سنة)، الغمر 2 % ويحدث مرة كل 10 سنوات	مثل المساكن،تتطلب إجراءات خاصة للحماية من الفيضان	مثل المساكن الغمر يشمل معظم المشروع أو الغمر كثير الحدوث
6ـ الانزلاق والانهيارات والأخاديد	معدومة	قليلة الحدوث ونفقات الوقاية منها منخفضة	كثيرة الحدوث ونفقات الوقاية منها عالية

[1] حسن امين الفتوى: التخطيط الاقليمي، الجزء الاول. مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م.

وكلما كانت الخصائص الطبيعية للأرض من الناحية الإنشائية العمرانية (الجيو تقنية) غير مناسبة زادت كلفة الإنشاء والاستثمار والعكس صحيح. فإذا كانت الأرض تحوي على أحاديد فإن تسويتها تزيد نفقة الإنشاء بنسبة 20 – 43 %، لكنها لا تزيد نفقة الاستثمار، في حين أن تعرض الأرض للمرزغية سيزيد من تكاليف الإنشاء 5% ونفقات الاستثمار والصيانة 2.5%.

ـــ يتضمن التحليل التخطيطي إضافة إلى التحليل الإنشائي – العمراني، التقييم الجغرافي الاقتصادي للقواعد العمرانية والإنشائية الموجودة (مساكن، معامل، شبكات الطرق والماء والكهرباء...) وكذلك للظروف الصحية وللتنبؤ عن آفاق تطور الإقليم، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (58)

الشكل رقم (58) التحليل الإنشائي – العمراني، والتحليل التخطيطي للأرض من أجل التخطيط الإقليمي



ب ـــ وتتضمن المرحلة الثانية: تحديد الإجراءات أو التدابير اللازمة لاستصلاح كل جزء منها وللحصول على طبيعة أكثر جمالاً وعطاءً مثل: مشاريع تجفيف المستنقعات وتنظيم الجريان والري ومقاومة الحت والانجراف والتملح وغرس الغابات أو بناء السدود الكاسرة للأمواج في المرافئ.... وغيرها. وبذلك يتم الانتقال إلى مرحلة التخطيط الإنشائي – العمراني لتطوير استثمار الأرض.

جـــ ـــ وينتهي التقييم للخصائص الطبيعية للأرض والتدابير اللازمة لاستصلاحها إلى وضع خريطة تتضمن منظومة النطاقات والأماكن الوظيفية للأرض على النحو الآتي:

1ـــ النطاقات الاحتياطية المخصصة لتطوير التجمعات الحضرية والصناعية مع تحديد أنواع الصناعات والمراكز الحضرية.

2ـــ النطاقات الزراعية من مختلف الاختصاصات.

3ـــ نطاقات الاستثمار الغابي المختلف الأشكال.

4ـــ خطوط المواصلات بمختلف أنواعها.

5ـــ النطاقات الطبيعية المحمية ويُطلق عليها حدائق الإقليم وتشمل: الغابات والينابيع والمياه المعدنية والأماكن المناسبة لتطوير المصحات، وأماكن الراحة والاستجمام والترفيه، والحزام الأخضر حول المدينة، وغرس الغابات على طول الطرق وقرب الأماكن الأثرية ... وغيرها.

6ـــ النطاقات غير الصالحة للعمران الحضري مثل المستنقعات مع التدابير اللازمة لاستصلاحها وزراعتها، ومثل الأحواض التي تحوي الثروات الباطنية، والمناطق التي ستغمرها البحيرات التخزينية، والأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية الحربية، أي تحديد المساحات من الأراضي والإجراءات اللازمة لاستصلاحها.

وهكذا، إن الريع التفاضلي للأرض الناجم عن التباين المكاني في خصائصها الطبيعيةوالاقتصادية، يؤثر في تحديد نوع وحجم وموقع مشروع البناء (الإنشاء والتعمير والاستصلاح)، كما أنه يؤثر في تخطيط استعمال الأرض لكافة الأغراض الاقتصادية، شكل رقم (59)

الشكل (59) الريع التفاضلي للأرض الناجم عن التباين المكاني في خصائصها الطبيعية والاقتصادية



إن طلب القطاعات الاقتصادية على الأرض يزداد باستمرار، ومساحة الأرض ثابتة، لذا لابد من تخطيط ميزان الأراضي المقبل، الذي يمكنه تحقيق التوازن بين العرض والطلب. ويتم تخطيط ميزان الأراضي المقبل بعدة مراحل تتمثل في:

أ ـــ تقييم ميزان الاستعمال الحالي للأرض لصالح جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية.

ب ـــ التنبؤ عن تزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الأرض على النحو الآتي:

ا ـــ الصناعة التحويلية: يتناقص طلبها على الأرض نتيجة لاعتمادها على الآلات الحديثة عالية الإنتاجية من جهة، بينما يتزايد من أجل توسيع المخازن ومرآب السيارات بسبب زيادة إنتاجها من

جهة ثانية. وهنا يبرز الدور المهم للتخطيط الإقليمي في حل هذه المشكلة. وذلك من خلال إقامة المدن الصناعية، كمدينة عدرا وحسياء الصناعيتين في الأراضي غير الصالحة للزراعة، والتي تتوافر فيها شبكات الطرق والماء والكهرباء ... وغيرها من عناصر البنية التحتية.

2ـــ الصناعة الاستخراجية، لاسيما استخراج الفحم والفلزات المعدنية، حيث تحتل مساحة واسعة من الأرض وتحولها إلى تلال من أنقاض المناجم، فإذا نضبت هذه الثروات، فمن الممكن استصلاح هذه الأراضي، من خلال زراعتها بالغابات أو إنشاء البحيرات اصطناعية وتحويلها إلى مراكز للراحة والاستجمام، والاستفادة من المياه في الزراعه والرعي.

3ـــ المدن والموصلات تتوسع باستمرار على حساب الأراضي لاسيما الزراعية منها، وخاصة حول المدن الكبرى.

4ـــ أما الغابات فمساحتها ثابتة نسبياً في سورية على الرغم من عمليات التوسيع السنوية في غرس الأشجار الحراجية في بعض الأماكن، إلا أن الحرائق وإنشاء المساكن والطرق والبحيرات التخزينية تقضي على مساحات كبيرة من المناطق الغابية.

5ـــ المراعي الطبيعية تتقلص مساحتها أمام توسع الأراضي الزراعية والتوسع العمراني، ويتدهور غطاؤها النباتي نتيجة الرعي المبكر والجائر. وبتعبير أدق: يتراجع الغطاء النباتي الرعوي لأن قدرته على التجدد والنمو الذاتي أخفض من قدرته على إطعام العدد المتزايد من الماشية.

6ـــ الأراضي الزراعية تتوسع لكن ببطئ، بفضل مشاريع الري التي تحتل بدورها مساحة واسعة من الأرض، من أجل إنشاء البحيرات التخزينية وأقنية الري والصرف والطرق.

كما تتقلص أمام التوسع العمراني من جهة ثانية. فمساحة الأراضي الزراعية ثابتة في أحسن الأحوال، في حين يتزايد السكان وتتطور الصناعة، ويزداد الطلب على المنتجات الزراعية.

جـــ التخطيط: ويتضمن وضع الخيارات المُثلى لتحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأرض وهي:

1ـــ التوسع الأفقي في استصلاح الوسط الطبيعي.

2ـــ تركيز (تكثيف) الإنتاج والخدمات في وحدة المساحة. مثال: زيادة غلة الهكتار من المنتجات الزراعية، الأبنية متعددة الطوابق والوظائف، الاستعمال المتكرر للأرض حسب الدورة الزراعية، استعمال الأرض الواحدة لأغراض متعددة. فالغابة مثلاً للحصول على الخشب والماء العذب وللسياحة والصيد وجمع الثمار والفطور ..... إلخ.

وأخيراً تتم مناقشة سلبيات وإيجابيات كل خيار للوصول إلى الخيار الأمثل الذي يحق التوازن بين العرض والطلب. فالأراضي الجيدة يتم استصلاحها وتبقى الأراضي الأقل صلاحية للاستعمال والأكثر كلفة. وتركيز (تكثيف) الإنتاج والخدمات في وحدة المساحة له حدود لا يمكن تجاوزها بموجب قانون الغلة المتناقصة عند ريكاردو (مثال تراجع المراعي نتيجة الرعي الجائر). لذا يمكن الاعتماد على أحد الخيارين أو كليهما لتحقيق التوازن حسب ظروف الإقليم.

وهكذا، توضح هذه الدراسة من خلال الأمثلة المبسطة كيفية الاعتماد على التوازن الديناميكي بين العرض والطلب عند تخطيط المنظومة المائية الاقتصادية، ومنظومة الطاقة الاقتصادية، ومنظومة المواصلات والتبادل السلعي، والمنظومة المكانية الاقتصادية، (أي تخطيط استخدامات الأراضي).

(A)	
Agglomeration	المجمع الحضري
Alterative	خيار
Agro industrialcomplex	المجمع الزراعي الصناعي
Administrative region	الإقليم الإداري
Administrative centre	المركز الإداري
area	منطقة
Approach of research	المدخل إلى البحث
Auxiliary sector	القطاع المساعد
Accessibility	بلوغ
Abilities	قدرة (مقدرة)
Adaptation	تأقلم، تكيف
Administrave methods of management	المناهج الإدارية للإدارة
Attraction	جذب ، جاذبية
(B)	
Basise of the complex	أساس (قاعدة) المجمع
Balance methods	مناهج الموازين
Big system	منظومة كبيرة
Biosphere	الغلاف الحيوي
Block of enterprises	مجموعة مؤسسات
Blocking enterprises	تشكيل مجموعة المؤسسات
Basic function of settlements	الوظائف الأساسية للمراكز العمرانية
(C)	
Capital	عاصمة
Combination	اتحاد

Capacity of location	الطاقة الاستيعابية للتوزيع
Closed system	المنظومة المغلقة
Costs	النفقات
Channel of links	قناة الارتباطات
Cartographic method	المنهج الكارتوغرافي
Class	صنف، طبقة
Classification	تصنيف
Combine	تجمع
Combining	تجميع
Communication	اتصالات
Construction place	تركيب أو بناء المكان
Complex	مجمع
Complex system	نظام أو منظومة المجمع
Complex of the specialized sectors	مجمع قطاعات التخصص
Complexcing	التجميع المنظم
Complexing sector	قطاع التجميع المنظم
Comprehensive development integrity	التطوير المتكامل
Concentration	التركز
Concept	مفهوم مقولة
cooperation	تعاون
Coefficient	معامل
Cirterion	معيار
Critical density	الكثافة المعيارية
Critical locational indicator (determinant)	المؤشر المكاني المعياري
Compatibility	مع بعضها البعض
Composition	تركيب
Contact zone	منطقة تماس

Creation of zones	التشكيلات النطاقية
Creation of aneas	تشكيل المناطق
Centrifugal location	التوزيع على مراكز المناطق
(D)	
Demographic relations	العلاقات الديموغرافية
Demographic links	الارتباطات الديمغرافية
Disproportion	عدم التناسب
Differentiation	تباين
Division	تقسيم
Demographic	ديموغرافي
Deconcentration	لا مركزي
Dispersal location	توزع مبعثر
Development	تطور، تنمية
Diversification of economy	تنويع الاقتصاد
Distribution	توزيع
Dispersion	تبعثر – تشتت
Degradation	تراجع
(E)	
Exit	خروج
Entrance	دخول
Equalization	مساواة
Economic node	العقدة الاقتصادية
Analysis and synthesis Economic – geographic	التحليل والتركيب الجغرافي الاقتصادي
Enterprise	مؤسسة
Economic geography	الجغرافيه الاقتصاديه
Economic integration	التكامل الاقتصادي

Economic mobility of population	الحركة الاقتصادية للسكان
Even distribution	التوزيع المتساوي
Economic law	القانون الاقتصادي
Economic system	المنظومة الاقتصادية
Economic regularities	القوانين الاقتصادية الناظمة
Economic methods of management	المناهج الاقتصادية للإدارة
Economic objects	المواضيع الاقتصاديه
Economic relations	العلاقات الاقتصادية
Economic approach	المدخل الاقتصادي
Economic region	الإقليم الاقتصادي
Economic growth	النمو الاقتصادي
Economic knote	العقدة الاقتصادية
Economic development	التطور الاقتصادي
Economic regionalization	التقسيم الإقليمي الاقتصادي
Economic gravity	التجاذب الاقتصادية
Effect	فعالية
Effectiveness of production	فعالية الإنتاج
enuironment	البيئة
Environmental improvement melioration	الاستصلاح والتحسين البيئي
Economic function of settlement	الوظائف الاقتصادية للمراكز العمرانية
Effect of agglomeration	فعالية المجمع الحضري
(F)	
Factor of location of the productive forces	عوامل توزيع القوى المنتجة
Factor of location of production	عوامل توزيع الإنتاج
Forms of location of the productive forces	أشكال توزيع القوى المنتجة
Functional zone	المنطقة الوظيفية

Functional location	التوزيع الوظيفي
Functional links	الروابط الوظيفية
Function	وظيفة
Forecasting	التنبؤ
Formation of zones	تشكيل النطاقات
Formation of areas	تشكيل المناطق
(G)	
Globlity	عالمية، شاملة
Geosystem	منظومة جغرافية
Growth, increment	إجمالي الإنتاج
Generalization of functions	الوظيفة الرئيسية
Geogrphical sphere	الغلاف الجغرافي
Geographical environment	البيئة الجغرافية
Geographical science	العلوم الجغرافية
Geotechnical system	المنظومة التقنية الجغرافية
Gravity	الجذب (التجاذب)
Grauitycentre	مركز الجذب
Geographiczation of the scientific knowledge	المعارف العلمية الجغرافية
Geogracphical systemizing	التنظيم الجغرافي
Geographical object	الموضوع الجغرافي
Geographical thinking	التفكير الجغرافي
Geographical creation	التشكيلات الجغرافية
Geographical field	الحقل الجغرافي
Geographical situation	الموقع الجغرافي
Geographical space	المجال الجغرافي، أو المدى الجغرافي
Geographical diuision of labour	التقسيم الجغرافي للعمل

Geoeconomic field	حقل الجغرافية الاقتصادية
Geoeconomic space	مجال الجغرافية الاقتصادية
(H)	
Hierarchy	الارتقاء (الهرمية) – تسلسل هرمي
Hierarchy of stratification	التسلسل الهرمي للإسكان
Harmonic development	التطور الهرمي (الإرتقائي) المتوازن
Harmonic proportions	التناسب الهرمي
Horizontal links	الارتباطات (الروابط) الأفقية
Hyperurbanized zone	منطقة عالية التحضر
Hypourbanized zone	منطقة ضعيفة التحضر
Homogeneous region	إقليم متجانس
Humanity	بشري إنساني
(I)	
Impact	تأثير
Immigration	الوصول إلى المكان (هجرة إلى مكان ما)
Integrated approach	المدخل التكاملي
Integrated node	العقد التكاملية
Integral region	الإقليم التكاملي
Integration	التكامل
Intensity	تكثيف
Infrastructure	البنية التحتية
Integrity	التكامل المنظم
International main line	الطرق الدولية
International division of labour	التقسيم الدولي للعمل
Imput output method	منهج التوازن داخل القطاعات وبين القطاعات الاقتصادية

Interregional diuision of labour	التقسيم بين الإقليمي للعمل
Imput – regional division of labour	تقسيم العمل داخل الإقليم
Interregional balance	التوازن بين الإقليمي
Increace of population loy migration	التزايد السكاني الناجم عن الهجرة
Indicator	مؤشر
Interaction	التأثير المتبادل
Input links	الارتباطات (الروابط) الداخليه
Industry	صناعة
Industrial node	عقدة صناعية
Institution	منشأة هيئة
(J)	
Junction node	عقدة
(L)	
Land use	استخدام الأرض
Location	محلي
Local system of setrlement	المنظومة المكانية (المحلية) للتوطن
Links , Linkage	ارتباط، روابط
Links between nature and economy	الارتباطات بين الطبقية والاقتصاد
Location: geographical distribution	توزيع، التوزع الجغرافي (التوزع المكاني)
Localion of the productive forces	التوزيع المكاني القوى المنتجة
Law of the contact interaction	قانون التأثير المتبادل لمناطق التماس
Law of the necessary diversity	قانون ضرورة التنوع في الإنتاج
Locad system of settlements	المنظومة المكانية للمراكز العمرانية
(M)	
Methodology	منهجيه
Migration	هجرة

Management body	الجهاز الإداري
Mathematic method	المنهج الرياضي
Melioration	استصلاح
Mobility of population	حركة السكان
Manage – ment system	منظومة الإدارة
Mean of communication	وسائل الاتصالات
Management	الإدارة
Managemant node	عقدة الإدارة
Movemet	حركة
Method	منهج
Method of variants	منهج الاحتمالات
Main line	الخط الرئيسي
(N)	
Natural increase of population	الزيادة الطبيعية للسكان
National economy	الاقتصاد الوطني
National income	المدخل الوطني
Nodal region	الإقليم العقدي
Nucleur	نواة
Nucleur of concentration	نواة التركز
Necessities	احتياجات
Natural	طبيعي
Network	شبكة
Necessary production	الإنتاج الضروري
(O)	
Object of the geographical research	موضوع البحث الجغرافي
Object of the research	موضوع البحث
Object of the location	موضوع التوزيع المكاني

Object of the management	موضوع الإداره
Open system	المنظومة المفتوحة
Output links	الارتباطات (الروابط) الخارجية
(P)	
Population	السكان
Peripheric settlement	المراكز العمرانية على الأطراف
Periphery	مناطق الأطراف
Pioneer region	الإقليم الطليعي
Planning	تخطيط
Planning region	الإقليم التخطيطي
Potential of territory	المساحة الكامنة (الاحتياطية)
Principles of the regional policy	مبادئ السياسة الإقليمية
Productivity of labour	إنتاجية العمل
Production relations	العلاقات الإنتاجية
Production links	الروابط الإنتاجية
Production complex	المجمع الإنتاجي
Proportional location	التوزيع المتوازن
Proportionality	التناسب
Process	عملية
Point	نقطة
Phenomenon	ظاهرة
Part	حصة قطاع جزء من كل
Physical planning	التخطيط الطبيعي
Pole	قطب
Project	مشروع
(R)	
Regularity	قانون التنظيم

Regularities of location of productiue forces	القوانين الناظمة لتوزع القوى المنتجة
Regularities of settlement	القوانين الناظمة للمراكز العمرانية
Research method	منهج البحث
Regeon for planning	الإقليم التخطيطي
Rergional development potential	التطوير الإقليمي الكامن (إمكانات الإقليم الكامنة للتطور)
Regular region	الإقليم المنتظم
Region	إقليم
Regionalization	تقسيم إقليمي (التقسيم إلى أقاليم)
Rationality	العقلانية
Recreational links	الارتباطات السياحية
Resource	مورد
Rural popution	السكان الريفيين
Rural settlement	المراكز العمرانية الريفية
Regional planning	التخطيط الإقليمي
Regional system of settlement	المنظومة الإقليمية للمراكز العمرانية
Regional income	دخل إقليمي
Regional policy	السياحة الإقليمية
(S)	
Spatial variation differentiation	احتمالية التباين المساحي
Sectoral structure	البنية القطاعية
Sectoral complex of the national economy	المجمع الاقتصادي القطاعي
Sectoral economic region	الإقليم الاقتصادي القطاعي
Sector of specialization	قطاع التخصص
Spatial dirproportion	عدم التناسب المساحي
Spatial proportion	التناسب المساحي
Settlement pattern	توطين

Settement network	شبكة المراكز العمرانية
System	نظام، منظومة
Social geography	الجغرافية الاجتماعية
Social infrastrastructure	البنية التحتية الاجتماعية
Socio – economic geography	الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية
Socio – economic links	الارتباطات (الروابط) الاقتصادية والاجتماعية
Social object	المواضيع الاجتماعية
Social links	الارتباطات (الروابط) الاجتماعية
Social approach	المدخل الاجتماعي
Specialigation of production	تخصص الإنتاج
Specialigation of the region	تخصص الإقليم
Settlement system	منظومة المراكز العمرانية
Set	وحدة
Scale	مقياس
Structure	بنية
Structural element	العنصر البنيوي
Service sectors	القطاعات الخادمة
Social productivty of labour	إنتاجية العمل الاجتماعي
Social diuvision of labour	التقسيم الاجتماعي للعمل
Subject of rerearch	مادة البحث
Space	مجال مدى
Settlement	مركز عمراني
(T)	
Traffic density	الحركة الكثيفة
Total costs	إجمالي النفقات
Territorial capacity	السعة المساحية

Technical infrastructure	البنية التحتية التقنية الإنتاجية
Taxon	رتبة إدارية، وحدة هرمية
Taxonomic system	المنظومة الهرمية
Tterritorial organization of society	التنظيم المكاني للمجتمع
Tterritorial organization of productive forcer	التنظيم المكاني للقوى المنتجة
Territorial system	المنظومة المكانية
Territorial structure	البنية المكانية
Territorial structure of the national economy	البنية المكانية للإقتصاد الوطني
Territiorial production complex	المجمع المكاني الإنتاجي
Territorial planning	التخطيط المكاني
Territorial diuision of labour	التقسيم المكاني للعمل
Territorial combination	الوحدة المكانية
Territorial disproportions	التباينات المكانية
Territorial proportion	التناسب المكاني
Territorial complex	المجمع المكاني
Transport network	شبكة المواصلات
Transport system	منظومة المواصلات
Transport charges, transport coctc	نفقات النقل
Transport junction	عقدة المواصلات
(U)	
Urban	العمران الحضري
Urban population	السكان الحضر
Urban settlements	المراكز العمرانية الحضرية
Urbanization	تحضر، تمدن
United system of settlement	منظومة المراكز العمرانية الحضرية

	الموحدة
United transport system	المنظومة الموحدة للنقل
United complex of the national economy	المجمع الموحد للاقتصاد الوطني
Unite of geographical information	المعلومات الجغرافية الموحدة
Unity; integrity	وحدة
(V)	
Vertical	عمودي
Vertical links	ارتباطات (روابط) عمودية
Vertical stratification	تطبق عمودي
Village	قرية
Variant, version	احتمال
Value added	القيمة المضافة
(W)	
Wastes	نفايات
Water surface	المياه السطحية
(Z)	
Zone	منطقة، نطاق
Zonal location	التوزيع النطاقي
Zoning	التقسيم إلى نطاقات
Zonality	نطاقية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المصادر والمراجع

1ـــ أبو صبحة، كايد عثمان: جغرافية المدن. ط1، عمان "دار وائل للنشر" ، 2003م.

2ـــ اسماعيل، حسن الباري: أبعاد التنمية. الطبعة الثانية، القاهرة، 1982م.

3. أغافونوف ن. ت: تشكل المجمع المكاني الإنتاجي في ظروف الاشتراكية المتطورة ، لينينغراد، دار العلم 1983م.

3. آيزرد. و : مناهج التحليل الاقليمي . موسكو ، دار التقدم ، 1966م .

4. ايفانوف ك، ن : المنظومات الاقليمية للإنتاج الاجتماعي . موسكو ، 1975م.

5. آلامبييف ب. م : التقسيم الاقليمي الاقتصادي . الجزء الأول ، موسكو ، 1959م.

6. آلامبييف ب. م : التقسيم الاقليمي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي . موسكو ، اصدار دار الثقافة الاقتصادية . 1963م .

7. آلاييف ي. ب : الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية . " قاموس المفاهيم والمصطلحات ". موسكو ، دار الفكر ، 1983م.

8. آلاييف ي. ب : التخطيط الاقليمي في الدول النامية . موسكو ، دار التقدم ، 1980م .

9. آلاييف ي. ب : فعالية التطوير المتكامل للإقليم الاقتصادي ، موسكو ، دار العلم ، 1985م.

10. آيف لاكوست : العالم الثالث وجغرافية التخلف . ترجمة عبد الرحمن حميدة ، بيروت ، 1969م.

11. الأبحاث الجغرافية ومشكلات التخطيط الاقتصادي ـ الاجتماعي في ظروف الاشتراكية المتقدمة. مطبوعات المؤتمر الجغرافي السوفييتي السابع ، مجموعة من المؤلفين ، لينينغراد ، 1980م.

12. الأحرس ، صفوح : علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها . منشورات وزارة الثقافة، دمشق، بدون تاريخ.

13 . بارانسكي ن. ن : المبادئ العلمية في الجغرافية ، أعمال مختارة ، تأسيس الجغرافية الاقتصادية السوفيتية . موسكو ، دار الفكر ، 1980م .

14. بارانسكي ن. ن : الجغرافية الاقتصادية ، المصورات الاقتصادية . دار الثقافة الجغرافية ، المطبعة الحكومية ، موسكو ، 1956م .

15. بارانسكي ن. ن: حول الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمدن. (قضايا الجغرافية)، موسكو، 1946م.

16. بالامارتشوك م. م : الجغرافية الاقتصادية لجمهورية أوكرانيا، اصدار المدرسة الوطنية، كييف، 1977م .

17. بالامارتشوك م. م ، بستون ن. د ، شابلي و. ن: حول القوانين الجغرافية الاقتصادية.//الجغرافية الاقتصادية// ، كييف، العدد 29 ، 1980م.

18. باندمام.ك : المجمعات الإنتاجية المكانية . النظرية والتطبيق للأبحاث التمهيدية، فوفوسيبيرسك، 1980م.

19. باولز روجر، بنزديفيد: التخطيط الاقتصادي . ترجمة : ابراهيم ، نعمه الله نجيب، ط"، الرياض، دار المريخ للنشر، 1994م.

20. بحيري ، صلاح الدين : قراءات في التخطيط الاقليمي. ط1 ، دمشق، دار الفكر، 1994م.

21. بدر، البرت: محاضرات في الاقتصاد اللبناني، القاهرة، 1955م.

22. بروبست أ. ي : توزع الصناعة الاشتراكية . موسكو ، 1962م .

23. بشارة ، عايدة : مدخل الى التخطيط الاقليمي . ط1 ، القاهرة ، الدار القومية ، 1966م .

24. بوكشيشيفسكيب.ب : جغرافية السكان في الاتحاد السوفييتي . وجهات نظر جغرافية اقتصادية ، موسكو ، 1971م.

25. بوكشيشيفسكي ب. ب : السكان والجغرافية ، موسكو ، 1978م :

26. بيرتسك ي. ن : أسس التخطيط الاقليمي . جامعة موسكو . 1971م .

27. تخطيط الاقتصاد الوطني ، مترجم الى العربية ، دار التقدم ، موسكو ، 1981م .

27. التخطيط الاقليمي . مجموعة الباحثين ، موسكو ، 1980م .

28. تشيستابايف أ. ن : تطور الأقاليم الاقتصادية (نظرية ومناهج) ، لينينغراد ، 1980م.

29. تطور شبكة المراكز السكانية في روسيا الاتحادية . مجموعة من الباحثين، موسكو، 1979م.

30. التقسيم الاقليمي الاقتصادي لروسيا. مجموعة من الباحثين، موسكو، 1922م.

31. تيريزا هايتر: امبريالية المساعدات. ترجمة: مجدي ناصيف، بيروت، 1979م.

32. الجالودي، جميل: التخطيط والتجربة الأردنية. كراس غير منشور، عمان، 1987م .

33. الجغرافية الأمريكية والحالة الراهنة والمستقبل . مجموعة من الباحثين الجغـــرافيين، موســـكو، 1957م.

34. الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي. تحت اشراف دانيلوف أ. د ، كيستانوف ف. ف ،وليد وفسكي سي. ن، الاصدار الثاني، موسكو، المدرسة العليا، 1983م .

35. الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي. القسم الاقليمي، تحت اشراف بيستون، كبيف، 1984م.

36. حربي، محمد موسى عريقات: مبادئ التنمية والتخطيط الإقتصادي، كلية العلوم، جامعة الاسراء، دار الفكر، 1992م.

37. الحمصي، محمود: التخطيط الاقتصادي. ط 3، دار الطليعة، بيروت، 1979م.

38. حامد عبدالله ،محمد : الاقتصاد الاقليمي، ط 1، الرياض، جامعة الملك سعود، 1998م.

39. حمدان، جمال: جغرافية المدن. القاهرة، بدون تاريخ.

40. حمدان، جمال: إعادة بناء القرية. دار الطليعة، مايو، 1976م.

41. الخليل، أديب: دراسة البنية القطاعية للاقتصاد الزراعي في محافظة حماة والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق، العدد 1+2 ، 2003م .

42. الخليل أديب : مفهوم وجوهر الإقليم الجغرافي الاقتصـــادي _ الاجتمـــاعي وأهميتـــه في الدراسات الجغرافية " دراسة نظرية ومنهجية " ، مجلة جامعة دمشق ، 2012م .

43. الخليل، أديب: تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ودوره في تشـــكيل منظومـــة اقتصادية متكاملة في المنطقة الإدارية، مثال : " منطقة نهر البارد في إقليم الغاب " ، بحـــث غـــير منشور، قبل النشر في مجلة جامعة دمشق ، 2011م .

44. الخليل ، أديب : أهمية المدخل المنظومي في المنهج العلمي للبحث الجغرافي لدراسة وتحليـــل الظاهرات الجغرافية الإقتصاديةوالإجتماعية . مجلة جامعة حلب ، العدد ، 2009م .

45. الخليل، أديب : استراتيجية تخطيط النمو السكاني في تنظيم حركة التوسع العمراني (مثال : مدينة حلب حتى عام 2025م) ،مجلة بحوث جامعة حلب ، العدد ، 2010م .

46. الخليل، أديب: جغرافية البلدان المتقدمة في أمريكا الشمالية واليابان . منشـــورات جامعـــة دمشق، 2009/2008م .

47. الخليل، أديب: جغرافية الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية . الجزء الثاني ، منشورات جامعة دمشق 2006/ 2007م .

48. خميس، موسى يوسف : مدخل إلى التخطيط . ط 1 ، عمان ، " دار الشروق " 1999م .

49. خميس،موسى يوسف : دراسات في التخطيط والتنمية . ط1 ، عمان ، " دار حنين للنشر والتوزيع " ، 1995م .

50. خير ، صفوح : التنمية والتخطيط الإقليمي . منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 2000م.

51. دباس ، أحمد عبد السلام : التخطيط وظيفة إدارية عامة ، مجلة الاقتصاد السورية ، العدد 269، حزيران ، 1986م .

52. دبس ، ممدوح شعبان ، ايشوك س. ي : الموقع الجغرافي الاقتصادي كعامل في تشكل المجمع الاقتصادي لإقليم جنوب أوكرانيا الاقتصادي، مجلة الجغرافية، جامعة كييف، العدد 32، 1990م.

53ـ دبس، ممدوح شعبان: جغرافية الخدمات، منشورات جامعة دمشق، 2006م.

54ـ دبس، ممدوح شعبان: التخصص المكاني الإنتاجي لزراعة الأشجار المثمرة في المحافظات السورية للأعوام 1980، 1990، 1999م. مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 1 + 2، 2002م.

55ـ دبليو. ت. فرمان: قرن من التطور الجغرافي 1860 1960م، ترجمة شاكر خصباك، منشورات جامعة بغداد، بغداد، 1980.

56ـ دوبرنين ف. أ: الاقتصاد الزراعي. موسكو، 1989م.

57ـ دويدري، رجاء وحيد: البحث العلمي (أساسياته النظرية وممارسته العلمية) دار الفكر دمشق، 2000م.

58ـ دياب، علي: البنية الوظيفية القطاعية للمجمعات (المنظومات) الزراعية الصناعية التخصصية للأشجار المثمرة في محافظة ريف دمشق، مجلة جامعة دمشق، المجلد ..... 2001م.

59ـ دياب، علي: مفهوم الإقليم وعلم الأقاليم من منظور جغرافي بشري. مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012 م.

60ـ دياب، علي وآخرون: جغرافية الزراعة. مطبوعات جامعة دمشق، 2008م.

61ـ رسول، أحمد حبيب: مبادئ في جغرافية الصناعة. بغداد، 1981م.

62ـ روستاس (أكساد) د. م: تقييم الموارد المائية في الوطن العربي. منظمة اليونسكو، دمشق، 1988م.

63ـ زافادسكي. س: أسس التخطيط الإقليمي. موسكو، 1973م.

64ـ الزعيم، عصام: ندوة الجغرافية ودورها في التنمية، المجلس الأعلى للعلوم، جامعة تشرين، الجزء الأول، بدون تاريخ.

65ـ الزوكة، محمد خميس: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية. ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2012م.

66ـ الزوكة. محمد خميس: الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الثانية عشرة، الإسكندرية، 1999م.

67ـ زيمان ل. با: الأقاليم الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية. مطبعة الجغرافية، موسكو، 1959م.

68ـ ساوشكينيو. غ: الجغرافية الاقتصادية للاتحاد السوفييتي. تاريخ، مناهج تطبيق، موسكو، دار الفكر، 1973م.

69ـ ساوشكينيو. غ: علم الجغرافية في الماضي والحاضر والمستقبل، موسكو، 1980م.

70ـ ساوشكينيو. غ: منظومة موديلات التنظيم المكاني للمجمع الإنتاجي الإقليمي. موسكو، مطبوعات جامعة موسكو، 1979م.

71ـ ساوشكينيو. غ: الدورات الإنتاجية للمواد الخام والطاقة المحركة. مجلة جامعة موسكو، الجغرافية، العدد 4، 1967م.

72ـ سيلايف ي. د: المجمعات المكانية الإنتاجية. باكو، أذربيجان، المطبعة الحكومية، 1968م.

73ـ سيلايف ي. د: فعالية اقتصاد الإقليم // مجلة العلوم الأكاديمية، موسكو، دار العلم، 1987م.

74ـ سيميونف ب. ي: مراحل تشكل المجمعات الإنتاجية الإقليمية. // مجلة قضايا الجغرافية، موسكو دار الفكر، إصدار 75، 1968م.

75ـ السماك، محمد أزهر، مصطفى، عبد العزيز العلاقات المكانية الاقتصادية بين التخطيط الإقليمي وتخطيط التوطن الصناعي. مجلة النفط والتنمية، العدد 11، 1978م.

76ـ شارفين م. د: مسائل التقسيم الإقليمي الاقتصادي في تطور المجمعات الاقتصادية المحلية. موسكو، 1979م.

77ـ الشامي، صلاح الدين: الفكر الجغرافي سيرة ومسيرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1980م.

78ـ الشامي، صلاح الدين: الجغرافية والتخطيط، الإسكندرية، 1971م.

79ـ شراك ن. ي: المجمعات الصناعية – الجوانب النظرية – موسكو، مطبعة الاقتصاد، 1969م.

80ـ شهابي، عنود محمد: دور البنية التحتية الإنتاجية في التطور الاقتصادي في محافظة مدينة دمشق. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009م.

81ـ شوكت، علي إحسان: اقتصاديات الأقاليم. ط1، عمان "دار المناهج للنشر والتوزيع"، 2004م.

82ـ الصقار، فؤاد محمد: التخطيط الإقليمي. ط3، منشأة المعارف بالإسكندرية. مصر، 1994م.

83ـ الصقور، محمد محمود: التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف. ط1، عمان، 1986م.

84ـ عبد الجابر عيسى، صلاح: استخدام الصور الجوية والاستشعارية في جغرافية العمران الريفي "الكتاب الجغرافي السنوي"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني، 1986م.

85ـ عبد الحليم، محمد صبحي، عبد المجيد، فايز يوسف: الجغرافية العامة. ط3، دار النهضة العربية، 1975م.

86ـ عبد سليمان الخديثي: التركيز الموقعي والجدارة الإنتاجية لمحصول القمح في السعودية. حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2002م.

87ـ عبد السلام، عادل: الأقاليم الجغرافية السورية. دمشق، 1970م.

88ـ عبيدو، محمد: مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي. من الفكر الاقتصادي، العدد 16، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1993م.

89ـ عجمية، محمد عبد العزيز وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط. بيروت، دار النهضة العربية، 1982م.

90ـ علاّم، أحمد الخالد، علي سمير سعد الدناري، مصطفى محمد: التخطيط الإقليمي. ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1995م.

91ـ عطية محمد عبد القادر، عبد القادر: اتجاهات حديثة في التنمية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000م.

92ـ العسادي، محمد: التنمية الاقتصادية والتخطيط، دمشق، 1965م.

93 غرانيك غ. ي: التطوير المتكامل لاقتصاد الأقاليم الاقتصادية. // مجلة الاقتصاد، العدد 1، 1984م.

94ـ علاسكون ج: المدخل إلى التخطيط الإقليمي. لندن، 1978م.

95ـ غنيم، عثمان محمد: مبادئ في التخطيط. ط2، عمان، " دار الصفاء للنشر والتوزيع"، 2000م.

96ـ غراسيموف ي. ب: الجغرافية الإنشائية (أهدافها، مناهجها، نتائجها). مجلة الجمعية الجغرافية السوفييتية، العدد 5، 1966م.

97ـ غريفيت تايلور: الجغرافية في القرن العشرين. ج1، ترجمة محمد السيد غلاب ومرسي أو الليل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1974م.

98ـ الفتوى، حسن أمين: التخطيط الإقليمي. الجزء الأول، مطبعة الداوودي، دمشق، 1982م.

99ـ فرحان، يحيى عيسى، الخشمان، علي أحمد. الظاهر، نعيم إبراهيم: جغرافية العمران ط1، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 1996م.

100ـ فريد مان، جون. وولف، روبرت: التحول الحضري، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع، ترجمة إدريس عزام وأحمد ربايعة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1979م.

101ـ فولكوف خ. أ: حول بعض قوانين ومبادئ التوزيع الاشتراكي والرأسمالي للقوى المنتجة. "أعمال معهد قازان" ، الاصدار الـ 50، 1959م.

102ـ قماش، فيصل عزام: دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن. منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1990م.

103ـ كابيلوف ن. ف: الأقاليم الاقتصادية الكبرى في الاتحاد السوفييتي. موسكو 1974م.

104ـ كرادوف ك. ل: الإقليم الاقتصادي الجنوبي لجمهورية أوكرانيا، القضايا الأساسية للتخصص والتطور المتكامل للاقتصاد الوطني، دار العلم، كييف، 1970م.

105ـ كالاشيكوفا ت. م: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. منشورات جامعة موسكو، 1982م.

106ـ كمال، زبيدة: التخطيط الإقليمي. أمالي 1975م.

107 كولوسوفسكي ن. ن: نظرية التقسيم الإقليمي الاقتصادي. ، موسكو، 1968م.
108ـ كولوسوفسكي ن. ن: أسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي، موسكو، 1958م.
109ـ كولوسوفسكي ن. ن: التنظيم المكاني للقوى المنتجة في سيبيريا. نوفوسيبيرسك، 1971م.
110ـ كولوسوفسكي ن. ن: المسائل النظرية للتقسيم الإقليمي الاقتصادي للاتحاد السوفييتي – المجمعات الإنتاجية المكانية. //قضايا الجغرافية. ، موسكو، دار الفكر، 1970م.
111ـ ليزيروفيتش ي. ي: مسائل التقسيم الإقليمي الاقتصادي التفصيلي في ضوء وضع الخطط الإقليمية، مجلة قضايا الجغرافية، العدد 65، موسكو 1964م.
112ـ ليزيروفيتش ي. ي: جوهر ومناهج التقسيم الإقليمي الاقتصادي التفصيلي، كتاب تعليمي في جامعة بيرم، 1973م.
113ـ ليزيروفيتش ي. ي: التقسيم الإقليمي الاقتصادي. إصدار مؤسسة الإعلام الروسية، موسكو، 1992م.
114ـ مايرغويز ل. م: منهجية الدراسة الجغرافية الاقتصادية للمناطق الصغرى، إصدار جامعة موسكو، 1981م.
115ـ مايرغويز ل. م: البنية المكانية للاقتصاد الوطني ومداخل بحثها. موسكو، دار العلم، 1976م.
116ـ مبادئ التخطيط العلمي في الاتحاد السوفييتي، مترجم إلى العربية، دار التقدم، موسكو، 1975م.
117ـ محمد سعيد، جمال الدين: اقتصاديات مصر، القاهرة، 1950م.
118ـ مدور، بشر مصطفى: التنمية الإقليمية لمنطقة مصياف. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2013م.
119ـ المصري، جميل: حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة، عمان، 1989م.
120ـ مطبوعات المؤتمر الجغرافي العالمي المنعقد في موسكو، موسكو، 1976م.
121ـ مواضيع الجغرافية البيئية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. مطبوعات المؤتمر الجغرافي السوفييتي السابع، مجموعة من المؤلفين، ليننغراد، 1980م.
122ـ مندور، أحمد: اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، بيروت، 1989م.

123ـ المنيس، وليد العبد الله: التخطيط الحضري والإقليمي. ط1، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1985م.

124ـ ميخائيلوف: حول المدخل المنظومي في الجغرافية (القضايا النظرية في الجغرافية)، ديفار، 1976م.

125ـ ميرونكوك. س: داخليبوف ي. ت: جغرافية الترويح، مطبوعات جامعة موسكو، 1981م.

126ـ ناغربناف. ب: الأسس المنهجية للمجمعات الزراعية الصناعية المتخصصة، كييف، دار العلم، 1989م.

127ـ النحيفي، سالم/ القدو، بديع: التخطيط والسياسة الزراعية، الموصل، بدون تاريخ.

128ـ هارفي س. ، إدجار. س، إيريك ي. لامبارد، ريتشارد فارموث: الأقاليم والموارد والنمو الاقتصادي، بالتيمور، 1961م.

129ـ همام، أحمد عز الدين: تخطيط الاقتصاد الإقليمي. مطبوعات معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1966م.

130ـ هوشيار، معروف: الاقتصاد الإقليمي والحضري. ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2006م.

131ـ هيئة رابطة الجغرافيين الأمريكيين، 1935م.

132ـ هيبتي، صبري: التنمية في الوطن العربي. ندوة الجغرافية والتنمية، المجلس الأعلى للعلوم، جامعة تشرين، بدون تاريخ.

133ـ وولتر، إيزارد، إيوغ، اسكوكر، توماس، فيكتور: تحليل الحجم الصناعي والتنمية الإقليمية، 1959م.

134ـ ولتز، روبرت: المعونات الأمريكية والسوفييتية. ترجمة نبيل صالح، الكويت، 1974م.

135ـ يونغ، وليام: الجغرافية النظرية، موسكو، دار التقدم، 1967م.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

ـ المصادر الأجنبية:

1 Annal the Association Geognaphes, 1935, vol. 25 N3, P45.

2 Bellcheim . S, "some Basic phaning problems" . , Bombay, Asia, pub lishing House, 1961.

3 – Baldwin G. D. , "Economie planning, its Aims and Implica – TionsuniuversetyIllenoin, 1962.

4 Bluden. W. R. ,The land une /Transport system, Sydney.

5 – Dickinson , 1947, op. cit. p 25.

6 – Friedman J. " Regional Devlopmentpoliey. Acase study of venezuela. The Mipress. 1966.

7 – Glasson. J, "An inhoducion To Regional planning", 2 and ed. The Built Envinonmentscies, London: Hutchinson. 1978.

8 – Harey S. Reloff. Edgar S. Dunn, Eric. Euic. Elampard, Richard F. Muth, Resoures and Economic growth, Baltimore, 1961, p. 3.

9 Hartshorn. T. Interprting the city: An Urban Geognaphy. John wiley and sons: New york, 1992.

10 – Jasbirsingl. Sdhillon: Agricultural geography. New Delhi 1984.

11 – Said. GE. Newer acpects of location in Egyptian industry, LrEgypte. Contemporaiane. No. 271 Caino. 1953.

12 – W. T. O: Nalional and Regional Tourism planning. W. T. o pup. 1999.

اللجنة العلمية

الأستاذ الدكتور: ناظم عيسى

الأستاذ الدكتور: عبد الرؤوف رهبان

الأستاذ المساعد الدكتور: أسامة قدور

المدقق اللغوي

الأستاذ الدكتور: محمد موعد

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات